

علي ناصر محمد
حديث الألفيتين

الأسئلة التي تأتي من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح



علي ناصر محمد
حديث الألفيتين

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر
القاهرة - ش الشيخ معروف متفرع من شارع
شمبليون - عمارة ج - وسط البلد
تليفون: +20225743534
البريد الإلكتروني: arweqhhd@gmail.com

رقم الإيداع: 2023/ 24578

الترقيم الدولي: ISBN:978-977-774-547-1

الطبعة الأولى

2023

أروقة

للدراسات والترجمة والنشر

الأسئلة التي تأتي من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح
التي لا يمكن أن تكون إلا من القلب والروح

علي ناصر محمد حديث الألفيتين

مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر

محتوى هذا الكتاب لا يعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة أروقة وتوجهها.

الإهداء
إلى:
اسكندر شاهر



قلما يمكن أن يتحول حوار إلى كتاب، على أن ما بين أيدينا يُعد أكثر من كتاب. إنه أشبه بفضاء مفتوح أو بانوراما متعددة الأبعاد، الأحداث المتضمنة والعبارة ذهابًا وإيابًا بين الألفيتين الثانية والثالثة (الميلادية) تضعنا أمام مراجعة (زمكانية) إن صحَّ التعبير الفلسفي، نسبةً إلى تداخل الزمان والمكان. هذه المراجعة التاريخية تكتسب أهمية خاصة عندما تكون مع شخصية قيادية من العيار الثقيل، من الرعيل الأول في النضال والعمل الحزبي والتنظيمي، وأحد أهم أعلام الثورة والسياسة والدولة والوحدة في اليمن.

تفاعل مع اليمن الحديث والمعاصر، وغاص اليمن

القديم، وحجز مكانه المرموق في المجتمع والتاريخ، بالرغم من ظروف القاهرة كانت كفيلة بشطبه من السياسة اليمنية لو استسلم لها، ولكنه لم يفعل، وكان يؤكد دومًا، أنه غادر السلطة، التي ليست نهاية الحياة ولم يغادر السياسة والاهتمام بالشأن العام.

علي ناصر محمد، رئيسًا للوزراء من أغسطس 1971-1985 ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية (1980-1986م) في حديث الألفيتين وعبر هذا الكتاب الحوار يورخ لحقب تاريخية ومرّاحل مفصلية وصراعات سياسية كشاهد على عصره في اليمن. لم تحظ قنوات فضائية عريقة طالما خطبت ودّه تتسابق على تسجيل مصوّر لشهاداته على العصر، ولأنه لم يمنحها هذه الفرصة الذهبية. فإنّ اعتراض كبيرٌ بصدور هذا الكتاب.

أستطيع الجزم بأنّ هذا الكتاب الحوار يَعدُّ تكثيفًا سرديًا لتجربة استثنائية وسبرًا نوعيًا لأغوار عميقة رسمت ملامح وطن لم ينعم بالاستقرار لعهود طويلة، وظل رهنا للصراعات السياسية، حتى وصل حالة من التشظي المقيم، ولا يزال على أعتاب مستقبل مجهول تتقاذفه الأمواج الهائجة من كل حذب وصوب.

تعود معرفتي بالرئيس علي ناصر محمد إلى عام 2005م حينما كنت مقيمًا في دمشق، وهي السنة التي دعاني فيها إلى المشاركة في مؤتمر عن اليمن نظمه المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في بيروت حزيران / يونيو 2005م، ومع انطلاقة حركة التصالح والتسامح

في 13 يناير من عام 2006م، ثم الحراك الجنوبي السلمي في 2007/7/7م، كان أول تعامل مباشر بيننا، حيث أجريت معه حوارًا صحافيًا لصحيفة (الوسط) الأسبوعية الصادرة بصنعاء. ولم تتوقف العلاقة هنا، فرجل بحميمية (أبو جمال) تتدحرج العلاقة معه ككرة ثلج فتصبح سنوات من العطاء والعمل المشترك والمشاورات والتعاون البناء والاتصالات المستمرة.

السياسي الذي يردد دومًا مقولته الشهيرة: "غادرتُ السلطة ولم أغير السياسة، والسلطة ليست نهاية الحياة"، أدركتُ في كل محطات مواقفه السياسية والعملية أنه لم يغادر (السلطة)، وليس السياسة فقط، منذ ثمانينيات القرن الماضي وحتى اليوم، إنه يتعامل بمنطق الرئيس الحالي، لا الرئيس السابق أو الأسبق، ومن هنا تجد جُلّ مواقفه لا تنزع إلى الارتجال. إنه يميل كل الميل إلى الخطوة المحسوبة، ويميل أكثر إلى العملية الموثقة.

هذه الطريقة الطاردة للارتجال في شخصية الرجل تبدو في كثير من المواقف العملية الملموسة، ولذلك لا غرابة أن يلتفتّ حوله الأكاديميون العرب من خلال المركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي أسسه عام 1995م، ويرأسه حتى الآن. وهذا الالتفاف له ما يبرره، فالرجل يؤكد بالممارسة، لا بالتنظير، ضرورة توثيق المعلومة والاستناد إلى ما يدعمها علميًا. في هذا الاتجاه، على سبيل المثال لا الحصر، وفي معرض مناقشته لانتهاكات بعض المسؤولين الروس له بتحمل مسؤولية الأحداث عام 1986م، يردّ بالوثيقة لا بالارتجال. كذلك فعل مع أحد مستشاري الرئيس السوفييتي الأسبق غورباتشوف حين نشر علي ناصر وثيقة وصفها بالمهمة تدحض آراء ذلك المستشار السابق، وحمل ال "كي جي بي" المخبرات السوفياتية مسؤولية تأجيج الصراع بينه وبين نائبه علي عنتر، متجاهلاً أي خلاف مع عبد الفتاح إسماعيل. والأسلوب ذاته، وأعني الرد المدعم بالوثائق، أتبعه ناصر لدحض طروحات رئيس حكومة روسيا السابق يفجيني برياكوف الذي كتب عن تجربة اليمن الديمقراطية وكذلك فعل مع اتهامات السلطات اليمنية شمالاً وجنوباً قبل وبعد الوحدة التي كانت تكيل له التهم وتهاجمه في صحفها الرسمية والحزبية بسبب مواقفه السياسية والإعلامية التي لم تتوقف منذ خروجه من اليمن وحتى اليوم ودون انقطاع، وسلاحظ أمثلة على ذلك خلال محطات هذا الحديث الممتد بين الألفيتين.

وُصف علي ناصر عدة مرّات بأنه قائد شوفيني، وهو يرد بالقول: «أنا يمّني، عربي»، ويضيف أيضًا: «أنا أمّمي»، وهو يؤكد بأنه لم يكن معادٍ للاتحاد السوفياتي، ومقابلة متلفزة قال: نحن كنا نريد لليمن الديمقراطية أن تكون على وفاق مع جيرانها وتحفظ بعلاقتها مع

الاتحاد السوفياتي، وتحفظ بالمقابل بخصوصياتها الوطنية. من هنا، كان للرجل الدور الأبرز في الحفاظ على ودية العلاقات مع الكويت وتطبيع العلاقة مع صنعاء وأبو ظبي والرياض والدوحة ومسقط، وتمتين العلاقة التاريخية مع مصر، ووقف نزيف الدم في المناطق الوسطى من الجمهورية العربية اليمنية (1972 - 1982م).

إذا أخذنا حديث علي ناصر بعين الاعتبار فيما يخص أحداث يناير 1986، وأن صراع الرفاق كان على خيارات سياسية متباينة⁽¹⁾ وأهمها مسألة الوحدة، فإنه في هذه الحال سيُعد أكثر قائد يمّني ارتبط تاريخه السياسي بالوحدة اليمنية، إذ تكون مغادرته اليمن الجنوبي (1986م) بسبب الوحدة، ومغادرته صنعاء (1990م) بسبب الوحدة، ودور المحسوبيين عليه في أزمة 1993م ومشاركته في فبراير 1994 في عمّان بسبب الوحدة، ورفضه للإنفصال عام 1994م بسبب الوحدة، وهندسته لمشروع التصالح والتسامح عام 2006 جمعية ردفان الذي أفرز الحراك الجنوبي السلمي وكان هدفه ترميم شروخ الوحدة الوطنية الجنوبية وإصلاح حال الوحدة اليمنية. ودعمه للثورة الشبابية اليمنية السلمية 2011م لخدمة الوحدة، ودعوته وتزعمه لمؤتمر القاهرة الجنوبي (2011م) أيضًا بسبب الوحدة... هذا إذًا، هو علي ناصر الذي لطالما قال للرئيس السابق علي عبد الله صالح لن أسلمك سلاح الوحدة مهما فعلت.

ما يميز علي ناصر عن غيره من القادة اليمنيين، والجنوبيين على وجه التحديد، تأكيده أنه لم ولن يتنكر لتاريخه السياسي والحزبي، ولم يقل يومًا: «أنا لم أكن في الجبهة القومية، ولم أشارك في الكفاح المسلح لتحرير الجنوب من الإستعمار البريطاني أو لا صلة لي بالحزب الاشتراكي اليمني، أو لم أعرف شيئًا اسمه حركة القوميين العرب». يقول لك باختصار: «هذا تاريخ لا ننكره، أخطأنا في بعض المحطات، وكنا على صواب في محطات أخرى»، يعيد ويكرر: «هذا تاريخ».

تبدو كلمة الأسبق أو السابق بالنسبة إلى الرئيس علي ناصر مقحمة على وظيفته من حيثية لم يلتفت إليها أحد. هو نفسه لا يتعامل معها بالنفي أو الإثبات، فمكتبته الإعلامي لا يذيل بياناته باسم الرئيس السابق أو الأسبق، بل يكتفي بـ "الرئيس علي ناصر محمد"، وهنا يذكّرنا بأنه خرج من اليمن الجنوبي وهو يحمل صفة الرئيس، وبقي في اليمن الشمالي محتفظًا بصفة الرئيس الشرعي لليمن الجنوبي، وعندما خرج من اليمن الشمالي إلى دمشق بعد اتفاق

(1) - حول مستقبل التنمية في اليمن والعلاقة مع اليمن الشمالي والأشقاء في دول الخليج، إلا أن مسألة الوحدة اليمنية وكيفية تحقيقها أخذت حيزًا مهمًا في صراع الرفاق.

صالح والبيض على الوحدة، وافق على الخروج من أجل الوحدة، ولم يحدث أن صرّح بأنه لم يعد رئيسًا شرعيًا حتى اللحظة. وبالرغم من محاولات صديقه منجستو (الرئيس الإثيوبي آنذاك) وعرضه للعودة إلى عدن بالقوة، وبدعم عسكري خارجي إثر أحداث 1986م، رفض العروض كلها، واعتبر أن (المصالحة) هدف الشرعيين، و(الحرب) سبيل الذين لا يمتلكون شرعية. ولعل كل هذه المعطيات وثيقة الصلة بمصطلح "القيادة التاريخية" التي يحلو لبعضهم إطلاقها على من بقي على قيد الحياة من قيادات الثورة الجنوبية، وعلى الرئيس علي ناصر بصورة خاصة.

وإن ذلك قد يفسر أيضًا رفضه للاستقطاب الحاد الذي حدث إبان أزمة 1993م وما قبل حرب 1994م حينما حضر إلى عمّان (الأردن) في مراسم توقيع وثيقة العهد والاتفاق، ورفضه طلبًا صريحًا من علي عبد الله صالح بأن يعود نائبًا له في صنعاء وطلبًا آخر من علي سالم البيض بأن يعود نائبًا له في عدن. كان علي ناصر أكثر من حضروا دراية بأن الرجلين قدما ليوقعًا وثيقة بدء الحرب، لا بدء الحل.

رفض الطليين، واحتفظ بكونه رئيسًا شرعيًا، الأمر ذاته رفضه عندما أجمعت المعارضة على ترشيحه لمنافسة صالح في انتخابات 2006م، لأنه يعلم بأنها ستكون مزورة سلفًا، ولا توجد معايير تحكمها، وكان صالح نفسه قد فشل في "جرجرة" الرئيس علي ناصر إلى منافسته شكليًا في الانتخابات الديكورية المزورة التي سبقتها، رفضها ناصر، فبحث لها علي صالح عن وجه جنوبي، وألت إلى نجيب قحطان الشعبي في عام 1999م، فكيف يستقيم الأمر أن ينافس رئيس لم يتخلّ بعد عن صفته الشرعية كعلي ناصر رئيسًا يبحث عن الشرعية كعلي صالح؟!

أحسب أن تمسك علي ناصر المبكر بمبدأ المصالحة هو ما خوّله ومكّنه - إضافة إلى كونه طرفًا رئيسًا في أحداث يناير - من أن يأخذ زمام المبادرة ويتصدر مسيرة التصالح والتسامح، وهو هنا بالذات أكد لي أكثر من مرّة، وكذلك للصحافيين والسياسيين الذين زاروه ويتقاطرون على مكتبه ومنزله بدمشق والقاهرة بشكل مستمرّ أنه جزء متواضع من هذه العملية التاريخية، وليست حكرًا عليه، وهي خطوة جوهرية في التاريخ الجنوبي ككل، وكانت من أكثر الخطوات إزعاجًا لسلطة صالح التي لطالما لعبت على ورقة الفتنة والتشردم والانقسام والقتال وبثّ روح البغضاء والكراهية بين أبناء الشعب، الأمر الذي دفعها إلى محاربة هذه الخطوة بكل السبل، بما في ذلك محاولة "نبش القبور" لاستدعاء الفتنة، ومحاولة إجهاض التصالح والتسامح الجنوبي دونها جدوى.

إن هذا الكتاب الحواري يكشف جزءًا لا بأس به من ملامح الماضي وعلاقته بالحاضر والمستقبل ويعرض أحداثًا شتى تعاضمت في السنوات الماضية، بدءًا بنقطة التحول المتمثلة بالتصالح والتسامح (2006م)، مرورًا بالحراك الجنوبي السلمي (2007م)، وصولًا إلى الثورة الشبابية (2011م)، وليس انتهاءً بدخول الحوثيين إلى صنعاء (2014م) وسقوط حكومة الوفاق وخروج الرئيس عبده ربه منصور هادي من اليمن إلى الرياض وانطلاق عاصفة الحزم) عام 2015م.

كل ذلك سيرصده هذا الكتاب الحواري الذي يرصد كل تلك الأحداث من وجهة نظر الرئيس علي ناصر محمد، صاحب شعار (التغيير أو التشطير)، وهو الشعار الذي أطلقه في أوج الحراك السياسي الذي كان محتدمًا في صنعاء، وكان سابقًا بسنوات قليلة للثورة والأحداث التي قامت في 2011م. وعندما نأتي إلى تحليل الشعار وما حدث في الواقع حتى اليوم، نجدنا بالفعل أمام خيارين، كل منهما شرط للآخر فإن لم يحدث التغيير، فسيحدث التشطير، وربما التقسيم ولا يزال هذا هو التحدي الأكبر القائم حتى الآن.

بعضهم يذهب بعيدًا في محاكمة مواقف علي ناصر، ولا سيما الأخيرة، معتبرًا أن الرجل يرغب في السلطة، وسبقت الإشارة إلى مسألة عدم مغادرة الرجل للسلطة ولا السياسة فقط، ولا سيما أن اسمه حضر بقوة في ظل الأحداث الأخيرة كرئيس توافقي - مطلع عام 2015م - يجمع عليه معظم الفرقاء بمن فيهم أنصار الله والمؤتمريون وأحزاب اللقاء المشترك.

والكتاب يكشف النقاب عن هذه العروض والموقف حيالها، ويكشف أيضًا عن الرؤية التي يستشرف من خلالها الرجل مستقبل الوطن.

ولأنني أميل إلى أن الرجل زاهد في السلطة أكثر من زهده في السياسة، فإنني أستبعد أنه يريد العودة إلى السلطة بالمعنى المباشر ويترك منصبه رئيسًا شرعيًا مدى الحياة - كما وصفته ذات مقال - وإن كنت لا أستبعد أن يوافق الرجل الذي يدعم الشباب والدماء الجديدة إذا وقع تحت ضغوط محلية وخارجية أيضًا على أن يمسك بالحكم لفترة مؤقتة وقصيرة جدًا يتوج بها تاريخه السياسي لإيصال البلد إلى بر الأمان الديمقراطية، ولا سيما بعد الفشل الذريع الذي أصاب العملية السياسية منذ أحداث 2011م، وهو ما عرض عليه في نهاية عام 2014م، وانسداد الأفق هناك، على أن الرجل لم ينزلت بسهولة، وقدم شروطه الموضوعية، لا الذاتية، التي لم تلقَ استجابة بعض الفرقاء، وستبينها في خضم هذا الكتاب.

ولا ريب، فالأمر يحمل مخاطرة كبيرة لن يقوم بها رجل يحسب خطواته جيداً كعلي ناصر، لا سيما أنه يمتلك شبكة علاقات واسعة في الجنوب والشمال، ومعظمها متهافت وغير منسجم، وهو إن كان يستطيع التوفيق بينها الآن، إلا أن الأمر قد يبدو صعباً وهو على رأس هرم السلطة في ظل أزمة الثقة المستعصية التي تحكم المشهد اليمني الراهن، وحجم التداعيات التي أفرزتها الحرب ومساحة الانتقام المفتوحة على مصراعيها.

وختاماً، لقد عمدت إلى تصنيف المحاور المتضمنة في الكتاب بحيث تعكس أحداث اليمن بمختلف مراحلها على نحو متسلسل، تاركاً للوثائق والصور والبيانات والمراسلات والمواقف المسجلة مرجعية توثيقية ملحقه بالكتاب على شكل CD لكثرتها وأهميتها، مع ذكر أرقام دالة على الوثائق بين طيات هذا الكتاب.

والله وليّ الهداية والتوفيق

إسكندر شاهر سعد

2019

وثيقة رقم 1

الفصل الأول

مرحلة بناء الدولة

مرحلة بناء الدولة

ما أهم الانجازات التي حُقت في مرحلة بناء الدولة، وكيف كان التعاطي مع ملف الوحدة؟

إن التحرر من الاحتلال البريطاني وتوحيد السلطنات والمشيخات في دولة واحدة قوية أهم منجز بعد الإستقلال، وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة المناضل قحطان محمد الشعبي والانجازات التي حققتها هذه الدولة محلياً وإقليمياً ودولياً كثيرة، ولا يمكن التقليل منها، والناس الذين عاشوا هذه الفترة أو الذين جاؤوا بعد ذلك ما زالوا يذكرونها بالخير، ويحتون إليها وخاصة بعد أن فقدوها.

التاريخ يؤكد بوقائعه الحلوة والمرّة أن بناء الدولة لم يكن أمراً هيئاً ونحن ورثنا بلدًا استُعمر ل 129 سنة، ورحل عنه البريطاني مرّاهناً على فشلنا في إدارته وتأسيس دولة إلى جوار محيط مستنفر - إن صحّ التعبير - وكل طرف كان يتربص بالآخر ويتهمه بالتآمر عليه، بما في ذلك الجمهورية العربية اليمنية.

إن تحدي بناء الدولة كان عظيماً، واستطاعت هذه الدولة الفتية أن تسجل حضورها العربي والإقليمي والدولي. وكما ذكرت سابقاً كانت الوحدة اليمنية أمراً جوهرياً في كل خلافاتنا في الجنوب وبين الجنوب والشمال وحتى بين اليمنيين وجيرانهم الآخرين، ونحن كنا مع تحقيقها بالحوار وعلى مراحل تدريجية لردم الهوة بين النظامين، وكنتُ من وقع أول اتفاقية للوحدة في القاهرة عام 1972م، وبعد ذلك أسسنا في وقت لاحق المجلس اليمني الأعلى الذي أوكلت إليه مهام التقريب والتنسيق بين النظامين غير المتجانسين والقيام بخطوات تدريجية سياسية واقتصادية واجتماعية من شأنها أن تجعل من تحقيق الوحدة أمراً ممكنًا بدون خسائر، وبما يضمن تأسيس دولة مدنية كبيرة قوية يتنفع منها ويفتخر بها جميع مواطنيها من صعدة حتى المهرة.

كان لكل طرف برنامجه ورؤيته الخاصة لتحقيق الوحدة، ولقد سبق قيامها توقيع اتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس، وإنجاز الدستور، وإيقاف حروب المناطق الوسطى التي استمرت بين عامي 1972 - 1982م وقيام المشاريع المشتركة، والمناهج التعليمية المشتركة (التاريخ والجغرافيا). وكان لقيام المجلس اليمني الأعلى عام 1981م أثره في الطريق إلى الوحدة التدريجية والمرحلية التي أشرت إليها، ومع الأسف كان البعض ضد هذه السياسة، وكنتُ مؤمناً بأن الطريق إلى صنعاء يجب أن يمرّ عبر الاحتكام إلى لغة الحوار بدلاً من لغة السلاح، وأن الدخول إلى أسوار صنعاء لا يكون إلا بالحوار، وليس بإسقاطها

وإخضاعها لحكم الحزب الاشتراكي اليمني وبرنامجه، لأن ذلك لن يكون مقبولاً محلياً وإقليمياً ودولياً، وبعد ذلك جرى الركض إلى الوحدة أو الهروب إليها تارة، والهروب منها تارة أخرى، في ظروف نعرفها جميعاً.

أبلغ مثال على الفرق بين النظامين اللذين كانا قائمين في كل من عدن وصنعاء، ما ذكره الكاتب البريطاني باتريك كريجز في مقاله المعنون: (عدن تفرض إيقاع الحياة السياسية في اليمن)، حيث أشار إلى أن الوحدة تحققت بين مجتمعين تشكلت فيهما قيم سياسية وقانونية واجتماعية مختلفة لما يربو على قرن ونصف قرن من الزمن، لافتاً إلى الإرث البريطاني وأثاره في عدن والإرث القبلي في صنعاء، الى آخره من المظاهر غير المتجانسة التي يصعب تجاوزها بقرار سياسي غير مدروس لا تسبقه خطوات تمهيدية ضرورية وفعالة.

وفي إطار الحديث عن الإنجازات التي تحققت على مستوى الدولة في الجنوب، لا ننسى أن نظاماً إدارياً مؤسسياً يتسم بقدر كبير من العدالة والمواطنة المتساوية قد عملنا على إرساله، ولا يزال مواطنو تلك الجمهورية يفاخرون بها حتى اليوم، ويحنون إليها، وقد شملت البنية التحتية والتعليم العام والجامعي في الداخل والخارج وضمان العلاج المجاني لجميع المواطنين. فبعد 23 عاماً من الاستقلال الوطني (1967 - 1990) تجاوز عدد الخريجين ثلاثين ألفاً في مختلف التخصصات، وكان التأهيل هو الاستثمار الكبير في بناء الدولة وتنمية المجتمع كذلك جرى الاهتمام بالتطبيب المجاني ومكافحة الثأر وترسيخ المدنية والعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والأمية وبناء جيش وطني قوي ومهاب في المنطقة يحمي الوطن وسيادته إلخ.

قد يكون ضرب الأمثلة هنا مفيداً على مدى ما حقته هذه المسألة من نجاح وعلى مدى احترام المواطنين وامتثالهم للنظام والقانون. فعلى سبيل المثال، على مدى قرابة عشرين عاماً من عمر تجربة الدولة في الجنوب، لم تسجل حالة ثأر واحدة منذ إعلان الصلح العام بين القبائل في عهد الرئيس قحطان الشعبي المبرم لمدة عام واحد فقط، ومع ذلك التزمه الجميع قرابة عقدين كاملين دون الحاجة إلى تجديده حتى إعلان الوحدة، وهذا دليل على أن الناس يريدون السلام والخير لهم ولبلادهم، وهو ما افتقده المواطن بعد ذلك.

ولكن هناك سلبيات لهذه التجربة حسب محاكمة الآخرين لها؟

بالتأكيد هي تجربة إنسانية لها إيجابياتها كما كان لها سلبياتها. بعض السلبيات قاتلة بكل أسف، وما زال شعبنا في الجنوب يدفع ثمنها حتى اليوم، وتتمثل بدرجة أساسية في نوازع التطرف والمزايدات التي ظلت سمة مصاحبة للتجربة في أغلب مراحليها عند البعض والتي لم يكن لها علاقة بمصالح الشعب، حتى وإن ارتدى أصحابها مسوح الثورية والماركسية، وقد تأثرت بعض القيادات ببعض العناصر الفلسطينية التي جعلت من اليمن الجنوبي

حقلًا لتنظيراتها المدمرة التي ليست لها علاقة بواقعنا، فأوقعوا التجربة في صراعات تارة باسم اليمين الرجعي وأخرى باسم اليسار الانتهازي، وثالثة باسم اليمين الانتهازي. وكانت النتيجة أن أكلت الثورة أبناءها، والسلطة أكلت رجالها.

وبالطبع، كان لهذه التنظيرات مروجون، وإلا ما كان لها أثر على ذلك النحو. البعض بوعي، وآخرون بدون وعي انساقوا وراء تلك الشعارات، وجعلوا منها سلاحًا لتأجيج الاختلافات التي سرعان ما تتحول إلى خلاف. بعض المزايدات كانت شكلية، وأحيانًا مضحكة كالاعتراض على إقامة «النوافير» في بعض ساحات عدن ودواراتها أو (جولاتها)، أو الاعتراض على مستوى ارتفاع فندق عدن في خورمكسر من فئة الخمس نجوم، والقول عنه إنه قلعة من قلاع الرأسالية، أو الاعتراض على إنشاء مجمعات استهلاكية في المعلا وخورمكسر والشيخ عثمان والبريقة، واعتبر ذلك من مظاهر النمط الاستهلاكي الخليجي، أو كما اعتبر استخدام المكيفات في مدن شديدة الحرارة والرطوبة كعدن من مظاهر البورجوازية، وكذلك التلفزيونات الملونة. بل إن البعض كان يزايد على محاولات استخراج النفط من قبل «شركة أجياب الإيطالية» في حضرموت، متسائلين: لماذا لم يستخرج أيام من سبقك من الرؤساء؟



فندق عدن

المؤسف أن البعض كان يصدق نفسه حين يقول مثل هذه الأمور، فحتى النظام الاشتراكي يستهدف في الأخير رفاهية المواطنين وتوفير أفضل مستوى من المعيشة لهم. وهذا شأن أي نظام اجتماعي في العالم، وعندنا في الجنوب كنا نجتهد لكي نحقق الحد الأدنى من متطلبات السكان المعيشية، وهذا ما استطعنا تحقيقه إلى حد ما برغم الإمكانيات المحدودة.

ومع الأسف إننا لم نتعلم من دروس وعبر الماضي بعد الدمار الذي لحق بعدن وصنعاء والوطن بأسره وما جرى ويجري منذ 1967م حتى اليوم تناولته في مذكراتي عن الثورة والدولة والوحدة والسياسة الخارجية، ولكنني عجزت عن معرفة من كان يحرك هذه الأحداث ويفتعل النزاعات والخضومات في الشمال والجنوب، ونحن متأكدون أن الزمن كفيل بحل هذا اللغز.

ماذا أضاف الرئيس علي ناصر محمد من إنجازات، خاصة أثناء توليه شخصياً للسلطة؟

لا أدعي أنني صاحب الفضل الوحيد في أي منجز تحقق في تلك الفترة، بل كان معي إخوة شاركوني العمل من أجل الوصول إلى ذلك المستوى من الأداء، ويجب الاعتراف لهم بالفضل وتقدير جهودهم في هذا الشأن، كذلك وقد كان لتأييد الجماهير والتفافها حول التجربة دور في إرساء هذه الدولة كذلك إنني عندما وصلت إلى سدة الرئاسة الأولى استفدت من سليات الذين سبقوني وإيجابياتهم وأجريننا عملية مراجعة لتجربة السنوات الماضية قبل عام 1980 دون أن يكون ذلك تراجعاً عن توجهات النظام، ومصالح الشعب، وكان أهم ما حققناه على هذا الطريق هو الحفاظ على الأمن والاستقرار وتوفير الغذاء والسكن المناسب والتطبيب والتعليم المجاني لعموم المواطنين الذين لا يمكن بدونهم إحداث أية تنمية. كذلك قمنا بعملية تأهيل وتدريب لعدد كبير من الكوادر المدنية والعسكرية في الداخل والخارج، حيث بلغ عدد الخريجين من الجامعات والمدارس والمعاهد من الخارج كما ذكرت سابقاً أكثر من ثلاثين ألف خريج وبشهادة منظمة اليونسكو التي أعلنت في تقريرها السنوي (1985م) أن حال التعليم في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية هو الأفضل في شبه الجزيرة العربية، إضافة إلى الانفتاح على المغتربين وإصدار عدد من القرارات تسمح لهم بإدخال متطلباتهم وأسرههم بدون قيود والسماح لهم بإقامة المشاريع وبناء المساكن الشخصية، وهو ما عدّه المتشددون تسهيلات تقدم للقوى البورجوازية والرجعية، وسمّوا المغتربين الدجاجة التي تبيض ذهباً. إضافة إلى الانفراج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتطبيع العلاقات مع سلطنة عمان عام 1982م وبقية دول منطقة الخليج والإسهام في وقف الحروب بين الجنوب والشمال، وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك من له وجهة نظر مغايرة لتوجهنا، وهذا أمر طبيعي في أي نظام سياسي، ولكن الشعب في الجنوب - في أغليته - كان يدعم هذا التوجه، لأنه ينسجم ويستجيب لمصالحه الوطنية والحياتية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن بناء الدولة في الجنوب كان عبر عملية تراكمية طويلة، فقد ورّث لنا بريطانيا عند خروجها من الجنوب وإنهاء احتلالها له جهازاً إدارياً

ونظامًا ماليًا ومحاسبيًا متطورًا ونواة جيش وأمن ومؤسسات اقتصادية وبنكية وعملة خاصة اعتمدنا عليها في إعادة بناء الدولة الجديدة بعد الاستقلال وحتى الوحدة، بالرغم من بعض الأخطاء والدعوات التي كانت تطالب بتدمير جهاز الدولة القديم وتصفية الجيش والأمن، والتي وجدت بعض الصدى ففقدنا عددًا لا بأس به من أفضل الكوادر المدنية والعسكرية التي هاجرت واستفادت من خبرتها بعض الدول المجاورة في بداية الاستقلال، لكننا سرعان ما أوقفنا هذا النزف، كذلك رفقنا الجهازين الإداري والعسكري بمكونات وكوادر وطنية جديدة أدت دورًا كبيرًا في إرساء نظام الدولة والقانون، بالإضافة إلى التشريعات والقوانين التي ترسّخ مبدأ المساواة وتحقيق العدالة بين جميع المواطنين، وتحقيق عملية التنمية، والأمن والاستقرار.

ومن أجل أن يكون حديثي مدعومًا بأمثلة لا أزال أتذكرها، أذكر المثال الآتي:

أمثلة حية:

مثال على الأمن والاستقرار في المجتمع والذي كان سائدًا حينها أذكر أن سيارة شحن أحد المواطنين تعرضت لعطل في منطقة المحفد بمحافظة أبن، وكانت منطقة غير آمنة في السابق لوعورة الطريق، وتركها صاحبها في الموقع نفسه وعاد إليها بعد عشرة أيام تقريبًا، فوجدها في المكان نفسه الذي تركها فيه وبكامل حمولتها من القمح دون أن يتعرض لها أحد، بينما اليوم، ونحن في 2020م، لا يوجد أمن حتى في العاصمة عدن على الإنسان وماله.

المثال الآخر: أتذكر أن أحد المواطنين في غيل بن يمين بحضرموت أخذ يصرخ ونحن في مهرجان جماهيري، وهو يشير نحوي: «مظلوم.. مظلوم يا رئيس!!»، وبعد نهاية المهرجان دعوته وسألته عن مظلمته، وكنت أعتقد أنه تعرض لظلم شديد من الأجهزة المحلية، ولكنني فوجئت به عندما قال لي إنه يطلب السماح بإطلاق عشر طلقات فقط، احتفالًا بزواج ولديه، وإن الشرطة المحلية لا تسمح بذلك تطبيقًا لنظام عدم إطلاق الأعيرة النارية، فما كان مني إلا أن أمرت قائد حراستي أن يعطيه رشاشه ومعه خمسون طلقة لكي يحتفل بعرس ولديه، وقد طار الرجل من الفرح وأخذ يهتف بحياة الثورة والنظام وعاشت العدالة. وأعادته بعد الحفل إلى قيادة الشرطة في المركز. انظر إلى أي مدى كان التزام الناس عندما يجردون النظام والقانون الذي كان يسري على الجميع دون استثناء ولا محسوبية، وأنه سُن لتحقيق مصالح الجميع حتى على بعد 800 كلم من عدن في أقصى الصحراء. ولنا أن نقارنه بما يحدث اليوم داخل المدن!

وقد يكون المثال الأبلغ على مدى التزام الناس، بالنظام والقانون، أن بلغ نظام إصلاح السجون في الجنوب حدًا سمحنا فيه للمساجين الذين يبدون حسن السيرة والسلوك

بالذهاب في إجازة يومي الخميس والجمعة لزيارة أهاليهم بدلاً من أن يأتي أهاليهم لزيارتهم، ولم يشهد تطبيق هذا النظام سوى حالة فرار واحدة وضُبط صاحبها وأُعيد إلى السجن. كذلك جاء ترتيب أحد نزلاء السجن المركزي في المنصورة الأول في امتحانات الثانوية العامة في الجمهورية في إحدى السنوات، وكرمناه في عيد العلم وأعفيناه من قضاء بقية محكوميته تقديرًا لتفوقه. كان سجن المنصورة قد تحول إلى مركز لتأهيل المساجين في عدة مهن كالنجارة، والحدادة، والكهرباء، والبناء، بالإضافة إلى إتاحة الفرص لمن يرغب منهم في مواصلة الدراسة والتعليم.



ناصر صالح جبران الذي جاء ضمن العشرة الأوائل وكُرّم في المسرح الوطني وأُطلق سراحه وأُعفي من باقي مدة العقوبة، وقد واصل دراسته الجامعية وحصل على درجة الماجستير من جامعة الكويت وتقلد مناصب كثيرة، منها الرقابة والتفتيش

كان القانون يطبّق على الجميع، صغيرهم وكبيرهم، وهي الميزة التي تمتعت بها تلك التجربة، "فعندما يصلح الرأس يصلح الناس".
وبالمحصلة، كنا نأمل الاستفادة من تجربة بناء دولة المؤسسات والقانون في الجنوب منذ 1967م لبناء دولة اليمن الواحدة، وأن يؤخذ بأفضليات تجربة النظامين، لكن هذا لم يحدث بكل أسف وأُعيد إنتاج نظام ما قبل الدولة، وقوّضت أُسس الدولة الجنوبية وحُطّمت مؤسساتها، وبدلاً من ذلك جرى الاهتمام باقتسام السلطة والثروة بين الحزبين (المؤتمر والاشتراكي)، وهو ما أصاب الوحدة بمقتل.

نعتقد أن بناء الدولة المدنية الحديثة، دولة النظام والقانون والمؤسسات والمواطنة المتساوية، ودعم المجتمع المدني، أمر ملح لإحداث التغيير الذي طالبت به ثورة شباب التغيير (2011م) السلمية للتأسيس لمرحلة تاريخية جديدة في اليمن شمالاً وجنوباً، ولكن هذه الانتفاضة الشبابية أجهضت هي الأخرى، وركبت بعض القوى السياسية موجة هذه الانتفاضة لمصلحتها، وحرقتها عن مسارها، ووصلنا إلى حرب 2015م بعد الحوار الذي امتد لعشرة أشهر، وهو ما لم يحدث في حوارات عديدة في العالم.

فخامة الرئيس علي ناصر محمد، دعنا نواصل هذا الحوار المفتوح والمنفتح بقصة الخروج من السلطة ومن اليمن. حدثنا عن تلك الذكريات بشكل موجز وعن قراءتك لها اليوم بعد مرور أكثر من ثلث قرن؟

ما عُرف بأحداث يناير 1986م كان نتيجة لما كان يعتمل في الجنوب منذ 1967م، وبالتأكيد أدت إلى خروجي من السلطة ومغادرتي وفريق واسع من الرفاق من عدن إلى صنعاء، ومن ثم إلى خارج اليمن بعد عام 1990م.

ما كان يعتمل في الجنوب حينها، يتمثل بصراع سياسي، أي بين رؤيتين وسياستين، واختلط في ذلك الأيديولوجي بالسياسي، وصولاً إلى العسكري وبلغ حد المواجهات والعنف والاقتيال بين أبناء الشعب الواحد.

إن تفسير الصراع حينها بأنه صراع شخصي على السلطة أو صراع بين القبائل والمحافظات على النفوذ هو عبارة عن اجتهادات مغايرة لما كان عليه الوضع والصراع، وحقيقته اختلاف بين سياستين ورؤيتين داخل الحزب الاشتراكي، وكان هذا الصراع يدور - منذ الاستقلال عام 1967م - حول مستقبل تطور النظام في الجنوب ومستقبل العلاقة بين صنعاء وعدن، ويمسّ مباشرة العلاقة مع الأشقاء والجيران وبقية دول العالم.

وبالرغم من وجود أصابع للعامل الخارجي، وفق ظروف تلك المرحلة، حيث كنا نُحسب على قطب أو محور الاتحاد السوفياتي والاشتراكية العالمية في جوار دول محسوبة على القطب الآخر المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية والرأسمالية العالمية أو الإمبريالية كما كان يُطلق عليها آنذاك، إلا أن العامل الداخلي هو الأساس، فلم تكن قد تبلورت لدى الكثير منا - ومعظمنا كان في مقتبل الشباب - فكرة كاملة وناضجة لبناء الدولة ومواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية التي كانت قائمة، وبالرغم من ذلك، حققنا الكثير من الإنجازات التي كان من المفترض البناء عليها لا الإيقاع بها كما حدث بعد ذلك. ولا شك في أن الوحدة اليمنية كانت من أهم الخيارات التي اختلف عليها الرفاق بين من يريدونها بالقوة العسكرية، ومن يريدونها بالحوار وبصورة متدرجة ومنهجية، لتكون راسخة، وحتى تتوافر فرصة ردم الهوة الواسعة بين النظامين في الشمال والجنوب على مختلف المستويات (ومثل هذا كان موجوداً لدى بعض القيادات في صنعاء التي كانت تريد تحقيق الوحدة بالقوة وضمّ الجنوب إلى الشمال).

وقد عبّرت عن اعترافي بأن السبب الأهم لأحداث يناير 1986م وما قبلها وما بعدها، هو الصراع على تحقيق الوحدة وغياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وتعذر الاحتكام إلى الحوار في إطار الحزب والمجتمع، وذلك في مقابلة مع صحيفة الحياة

اللندنية (1994م)، وأن عدم تمكننا من بناء نموذج ديمقراطي نحتكم إليه في خلافاتنا كان وراء الكثير من الاحتقانات في تجربتنا التي جرى خلالها التخلص من كثير من القيادات منذ 1967 إلى 1990م.

(انظر وثيقة رقم "18")

هناك أخطاء وخطايا أخرى ارتكبتها الذين أداروا دولة الوحدة التي تحققت بعد ذلك بطريقة مسلوقة، وكان يفترض بالجنوب أن يستعيد وحدته الوطنية بعد هذا الصراع الذي مرّ به الجنوب منذ 1967م وما بعدها. وقبل الوحدة دعونا إلى حل صراعات الماضي جميعها، لكن تلك الدعوة لم تلقَ الاستجابة من إخوتنا لسنوات لاحقة، برغم تكرارنا لها واستعدادنا لتقديم ما يلزمها لكي تنجح. كان الجنوب سيزداد منعة وقوة بتحقيق تلك المصالحة بدلاً من الركض إلى الوحدة بدون تبصر عميق ثم الهروب منها أيضاً بدون دراسة ولا تفكير في النتائج. والذي دفع الثمن في الأخير هو الشعب في الجنوب، لا بل إنهم طالبوا بخروجنا من صنعاء قبل دخولهم إليها، كذلك جرى تجاهل المعارضة في الشمال من المشاركة في العملية السياسية بعد الوحدة.

وهنا أستشهد بما جاء في حديث الرئيس السابق علي عبد الله صالح لبرنامج الذاكرة السياسية في يوليو من عام 2013م:

"وأكد صالح أن الرئيس علي ناصر كان تفكيره أن يبني في الجنوب دولة متطورة مع إيجاد علاقات طيبة مع الشمال من خلال دولة اتحادية، مؤكداً أن ناصر لم يكن متحمساً للوحدة الفورية. وكشف صالح عن رفض الرئيس علي ناصر لعرض قدمه له في حرب صيف 1994م بأن يتولى منصب رئيس مجلس وزراء دولة الوحدة. وقال إن ناصر طالب حينها بالعودة إلى اتفاقية 1981م وأخبره بأنه لا حل إلا العودة إلى اتفاقية (مجلس وطني وعلاقات شراكة بين الشمال والجنوب في إطار دولة اتحادية".

وثيقة رقم 2

هناك تهمة موجهة إليكم، وهي أنكم تتحملون مسؤولية الطلقة الأولى في أحداث 1986؟

في الواقع، لا بد من العودة إلى ما قبل تاريخ الانفجار، فالتوتر سابق، لكنه بلغ الذروة في بداية 1986م. شعرت بخطورة الوضع، وقدمت سلسلة تنازلات، لأنني اعتبرت أن أوضاع البلد لا تتحمل مواجهة عسكرية، منها تشكيل حكومة برئاسة المهندس حيدر أبو بكر العطاس وتوسيع المكتب السياسي، ولكن دون جدوى، وهذا ما أكدته محاضر المكتب السياسي بعد أحداث 1986م من أنهم قد حسموا أمرهم قبل الأحداث وشكلوا لجنة برئاسة عبد الفتاح إسماعيل وعضوية علي سالم البيض وعلي عنتر وعلي شابع لحسم الأمر

سياسياً وعسكرياً، بل إن السفير محمد عبد الرحمن العبادي قد اعترف واعتذر للشعب في صحيفة ((الأيام)) بأنه هو الذي وضع خطة الحسم العسكري قبل الأحداث. أما علي سالم البيض، فأكد في شهادته على الأحداث قائلاً: "ما حدث شيء لم يكن متوقعاً بالنسبة إلينا فلقد حضرنا صباح 13 يناير إلى قاعة الاجتماعات لمواصلة الاجتماع الذي بدأناه في يوم 9 يناير يوم الخميس الماضي، ومواصلتنا للمناقشات التي قد بدأناها، كان علينا أن نحضر الاجتماع يوم الاثنين الذي كان علي ناصر غير متحمس لانعقاد هذه الاجتماعات من بعد المؤتمر".

وكنت حينها في نهاية اجتماع 9 يناير 1986م، طالبت بتأجيل الاجتماعات حتى عودة الوفد الرسمي من الصين برئاسة حيدر أبو بكر العطاس، وبعد زيارة الرئيس الإيراني علي خامنئي لعدن التي كان مقرراً لها يوم 13 يناير لكنهم - الطرف الآخر - برئاسة عبد الفتاح وعلي عنتر كانوا مصرين على الاجتماع يوم 13 يناير، وعلمت أن إصرارهم على عقد الاجتماع بذلك التاريخ هو وفق خطة مرسومة لتصفيتنا جسدياً، بل إن الطرف الآخر قد جهز غرفة عمليات سرية بالقرب من وزارة الدفاع، كما اعترفوا بذلك بعد الأحداث. هناك من يسأل: "من أطلق الطلقة الأولى؟" وأنا أقول إن المهم ليس من أطلق الطلقة الأولى ما دام الوضع مهيباً للانفجار والأيدي على الزناد، وهذا يذكرنا بما حدث مع الرئيس سالم ربيع علي عام 1978م ومن أطلق الطلقة الأولى. إنها محطات مؤلمة؟

لقد خسرننا في كل الأحداث التي مرّت بها اليمن منذ 1967م، مروراً بأحداث 1969م و1978م و1986م عدداً من القيادات العسكرية والسياسية، وعلينا أن نعترف بأننا جميعاً مسؤولون عن هذه الأحداث، والمهم ألا يتكرر ما حدث، لأن اليمن خاضت حروباً في الشمال والجنوب وبين الشمال والجنوب قبل الوحدة وخلالها وبعدها. كثيرون للأسف يعتقدون أن الشرارة التي انطلقت في 13 كانون الثاني/يناير 1986م هي التي فجرت برميل البارود لتبدأ حرب الرفاق. الحقيقة أن فورة الدم التي انبثقت في يناير كانت امتداداً لصراعات سابقة، لازمت الثورة اليمنية شمالاً وجنوباً. وقد شارك الكل فيها، كل في موقعه وحسب مسؤوليته. وقد حذرت قبل أحداث يناير في كلمة مع العمال في المشاريع السوفياتية بدار سعد من خطورة التوتر والتصعيد على مستقبل التجربة وعلى الوطن والمواطن في الجنوب، وطالبت بالحفاظ على الوحدة الوطنية كسياج منيع للحفاظ على مستقبل البلد لأنني أخشى أن التطرف والمزايدات قد تعيدنا إلى ما قبل 20 سنة بل وأكثر، وهذا ما حدث ويحدث حتى الآن، ومع الأسف، إن البعض لم يتعلم من هذه الدروس، ولا تزال عملية التصعيد والتطرف تسحب نفسها على الوطن والمواطن.

باختصار، مهما كانت الأسباب والدوافع، فالواقع أن اليمينيين كانوا أدوات هذه الصراعات ووقودها، بحكم الموقع الاستراتيجي لليمن وغياب الديمقراطية، وقد خسرنا رفاقاً من الطرفين منذ بداية 1969م، وشكل هذا خسارة فادحة للوطن والثورة، وكان الشعب دائماً هو الخاسر الأكبر... فكل حرب من هذا النوع تقتل الحاضر وتدمر المستقبل.

ومع الأسف، إن أحدًا لم يستوعب الدرس قبل الوحدة وبعدها، والدليل حرب عام 1994م وحرب عام 2015م التي لا تزال مستمرة، وكأن هناك قوى لا تريد لهذا البلد والشعب الأمن والاستقرار والسلام.

لعل مصطلح "قوس الأزمات" يعبر بدقة عن طبيعة الصراعات المتفجرة التي شهدتها اليمن الديمقراطية منذ وقت مبكر من الاستقلال أو قبله بقليل، وحتى 1986م، وقد أفردت فصولاً كاملة في مذكراتي عن هذا الصراع وخلفياته وأسميتها صراعات القصر والعصر...

وبعناوين عامة، كانت هناك أسباب لهذه الصراعات، بعضها يصبّ في خانة الموضوعي، وبعضها في حساب الذاتي. هناك أسباب موضوعية للصراع، مثل الصراع الدوليّ على الموقع الاستراتيجي لليمن الديمقراطية، والتخلف، وغياب الديمقراطية، وانعدام الحوار. وهناك التحديات التي يفرضها مسار التغيير والاختلاف في النظرة إلى تحقيق الوحدة اليمنية التي كانت أحد عوامل الصراع. كذلك كانت هناك حسابات سياسية وإيديولوجية مثل النقل الميكانيكي لتجارب الآخرين وتطبيقها على تجربة اليمن الديمقراطية من دون مراعاة للخصائص الوطنية والقومية التاريخية والحضارية والدينية. وكانت هناك أيضًا الرغبة الجارحة عند البعض في القفز على الشروط الموضوعية للتطور بأكبر سرعة ممكنة من دون أن يصاحب ذلك تطور اقتصادي واجتماعي حقيقي وهو ما يمكن تسميته (حرق المراحل)!

هل أدى جهاز ال "كي. جي. بي" دوراً في انهيار الوضع في عدن؟
يبدو أن السياسة التي انتهجتها على الصعيدين الداخلي والخارجي في إقامة العلاقات مع دول المنطقة، كتطبيع العلاقة مع عُمان ودول المنطقة، قد أثارت ردود فعل متباينة في موسكو. بعض الأجهزة السوفياتية رأّت أن السياسة التي تنتهجها يمكن أن تكون في النهاية على حساب علاقاتنا مع موسكو والدول الاشتراكية، كان ذلك ليس صحيحاً. وتسربت أنباء عن أنني أسعى إلى تنويع مصادر السلاح، وعلمت بذلك من الملحق العسكري السوفياتي شخصياً أن القيادة السوفياتية طلبت منه التحري بشأن زيارة قائد

سلاح البحرية حينها، أحمد عبد الله الحسيني لفرنسا وبريطانيا، وأُنني أرسلته من دون علم القيادة اليمنية لهذا الغرض.

طرحَت القيادة السوفياتية الموضوع معي، فنفيت ذلك مضيفاً «إن من حقنا أن نقيم علاقات متوازنة مع هذه الدول، وأنتم لكم علاقات معها، ثم إن العلاقات مع دولة من المعسكر الآخر لا تعني الانحياز إليه، ولا تعني إلحاق الأضرار بالعلاقة معكم أو على حساب علاقتنا مع الاتحاد السوفياتي»، فقال لي: «لقد تأكدت شخصياً من خبرائنا ومستشارينا في القوات المسلحة بشأن هذا الموضوع، وأكدوا لي أن هذا الكلام غير صحيح، وأن قائد البحرية لم يتغيب عن عمله في الفترة التي قيل إنه سافر فيها إلى باريس حسب معلومات كاذبة سُربت لهم من أحد عملائهم يشغل مركزاً حساساً في أمن الدولة في عدن»، ونصح الملحق العسكري قيادته بإشعاره بهذه المعلومات، وإنها قد وصلت إلى القيادة حتى لا يستمر في تضليل القيادة في موسكو بمعلومات خاطئة ومسيئة إلى العلاقة بين البلدين، مع عدم الإشارة إلى اسمه، لأن ذلك سيعرضه للخطر عندما يفشي معلومات عن أحد العناصر الاستخبارية التي تعمل مع ال «كي جي بي» في موسكو، وقد أُشير إلى اسمه في الوثيقة التي نشرت بعد الأحداث في مجلة كينيا إكسبرس. ويبدو مع الأسف أن هذا الشخص قد ارتبط هو وآخر بهذه الأجهزة انطلاقاً من العلاقات الأهمية في الاتحاد السوفياتي.

في هذا السياق يمكن الحديث عن خلاف وتعارضات وصراع في موسكو على الموقف الواجب اتخاذه من السياسة التي كانت متبعة في عدن آنذاك.

وماذا عن اتهامات متبادلة جرى الحديث عنها في تلك الفترة وما تلاها بينكم وبين الاتحاد السوفياتي على خلفية أحداث يناير 1986م ؟

كنت مدركاً تماماً أن للسوفيات ومركزهم الاستخباري النشط، ومقره السفارة الروسية في خورمكسر - حيث يقع الحي الدبلوماسي - مخبرين متشربين في عدة مواقع، وخاصة داخل القوات المسلحة وخارجها، حيث لهم وجود مكثف ونشط من خلال الخبراء العسكريين الروس، وهم يعملون بشكل لصيق مع الضباط والأفراد اليمنيين، وكذلك مع بعض القادة الذين درسوا في الكليات والمدارس الحربية والأكاديميات العسكرية. وقد جُنِّدَ البعض مقابل الشهادات والهال وغير ذلك من الإغراءات التي تستهويهم، وبعضهم جُنِّدوا لإيمانهم بالمبادئ والأفكار الأهمية، ولم يميزوا بين الجانب الوطني والجانب الأممي، وهذا "المركز" يحيط أساليب عمله بسرية متناهية. وحديثي هنا عن مركز استخباري، وليس عن علاقات وتعاون بين دول وأجهزة رسمية. كان المركز يجمع المعلومات ويرسل في بعض الأحيان معلومات - مضللة - عن الأوضاع الداخلية في

اليمن الديمقراطية، حيث كانت تتخذ القرارات بناءً على هذه المعلومات، وهذا ما كان له تأثير في الأحداث المؤسفة والمؤلمة التي جرت في يناير 1986م.

حدثني أحد المسؤولين أن السيد (ض.ع) الذي كان مرتبطاً بال "كي جي بي" كان يرسل إليهم تقارير دورية ويضعها لهم بالقرب من الجسر أو تحته في الطريق البحري الذي يربط المنصورة بخورمكسر، وبدورهم يتسلمونها ويتركون له بذات الطريقة أسئلة للرد



عليها والاستقصاء عنها. وبعد ذلك تطور أسلوب العمل معهم، فقد سلموه جهاز تسجيل إرسال صغير تُرسل بواسطته المعلومات إلى جهاز استقبال في السفارة الروسية، وهو ماّر بسيارته حيث يضغط على زر، فتنتقل التقارير عبر هذه الواسطة التي لا يمكن أن يُشك فيها لأن أجهزة الأمن في عدن لا تملك التقنيات والأجهزة المتطورة لكشف مثل تلك الأساليب. وكشف لي المسؤول نفسه أن (ع.أ) كان يعمل لل "كي جي بي" وقد تسلّم مبلغاً وقدره \$96000 (ستة وتسعون ألف

دولار)، في أثناء لقاء عُقد في خورمكسر مع مسؤول كبير في ال "كي جي بي"، بحضور (ض.ع). وعرفت أيضاً أن ضابطاً في الجيش (بدر) عنده أجهزة للاتصال مع المخابرات السوفياتية في موسكو. وقد دُرّب في أثناء دراسته في الاتحاد السوفياتي، ولكنه كان على اتصال مع علي عنتر الذي كان يستمد منه المعلومات المغلوطة التي كان يسرّبها الى موسكو. وللمخابرات السوفياتية عناصرها في جهازَي الأمن والحزب الذين تستطيع من خلالهم الحصول على المعلومات التي كان ينقلها بعض المخبرين، وأنا متأكد أنه كان بالإمكان الحصول على مثل هذه المعلومات بطريقة رسمية بحكم الصداقة والعلاقات الأمية مع عدد كبير من القيادات الذين لا يترددون مع الأسف في الحديث عن أي قضية من القضايا الوطنية التي لا تعتبر من وجهة نظرهم سرّاً، وخاصة على الرفاق السوفيات، كما جاء في كتاب الدكتور أوليغ بيريسيكيين في كتابه "اليمن واليمينيون في ذكريات دبلوماسي روسي"، ومما جاء فيه:

"من الطبيعي أن زيارتي لعبد الفتاح إسماعيل كانت تجري بالاتفاق مع السفير بولياكوف وكما العادة كانت تعتبر مادة كافية للتقرير الدوري إلى موسكو".

اعتبر "وليم كيسي" (2) ما حدث في اليمن الديمقراطية إخراجاً للسوفيات ولأعمالهم وعملائهم. وقد نشر هذا الكلام حينها في عدة صحف، منها الصحف الصادرة في عدن مثل صحيفة "الثوري" الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني. وحتى نأخذ بما ذهب إليه "كيسي" من استنتاج، لا بد لنا من مقارنته بالمعلومات الواردة في "الوثيقة" الخطيرة التي نشرتها مجلة "الإكسبرس" الكينية في الصفحة الـ 28 من عددها الأول عام 1986م (الجزء الثالث)، حيث نشرت وثيقة "سرية" للاستخبارات السوفياتية موجهة إلى سفارتهم في عدن، وهذه "الوثيقة" واضحة جداً وتحدث عن نفسها وعن الدور السوفياتي، وخاصة المخابرات السوفياتية (كي. جي. بي) في أحداث 13 يناير 1986م في اليمن الديمقراطية بطريقة لا لبس فيها.

وثيقة رقم 3 الوثيقة الروسية المسربة عبر مجلة كينيا إكسبرس

إلا أن نائب رئيس قسم الشرق الأوسط للشؤون الدوليّة في الحزب الشيوعي السوفياتي آنذاك، "كارين بروتيتس" الذي خرجت التعليقات الواردة في الوثيقة إلى عميلهم في السفارة السوفيتية في عدن من مكتبه، حاول في مذكراته التي نشرت صحيفة (الحياة) خمس حلقات منها، بتاريخ 24 - 28 شباط/فبراير 1999م، ليّ عنق الحقيقة والتصل من أي دور لموسكو في أحداث عدن، إلى درجة اتهامه بمسؤولية الأحداث وتوتير الأجواء ودفعها إلى الانفجار، وهو ما استدعى مني الرد عليه على الفور بالحقائق والوقائع ومنها "الوثيقة" المشار إليها في الملاحق.



انظر الوثيقة رقم 24

وثيقة رقم 4 مرفق الرد على برتنس

كذلك يمكن ربط ذلك بدور مخبر ال (كي. جي. بي) "م.ع"، حيث أجرى دراسة لنشاطات عدد من الخريجين بحذر، وأقرّ بوجود اتجاهات "مضادة" للسوفيات واعتبر إنني المسؤول عن تأجيحها بين سكان اليمن الديمقراطية.

(2) وليام جوزيف كيسي (13 مارس 1913م - 6 مايو 1987م) مدير وكالة المخابرات المركزية (سي أي إيه) من عام 1981 إلى عام 1987.

استنادًا إلى تلك الوثيقة التي نشرتها الصحيفة الكينية، فإن الموقف السوفياتي، سواء أكان ذلك هو الموقف الرسمي الفعلي، أم ذلك الذي وضعته ونفذته أجهزة المخابرات السوفياتية في السر والذي لم يُعلن إلا قليلاً يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية:

إن الاتحاد السوفياتي توصل بصورة نهائية إلى ضرورة تغيير الوضع في اليمن الديمقراطية قبل أن تحاول الدول العربية والغربية، على حدّ زعمهم، الاستفادة من الوضع المستجد في اليمن الديمقراطية والذي تبلور نتيجة للانفتاح الذي قمنا به على دول الإقليم والإصلاحات الاقتصادية الداخلية وهو ما يضعف موقعهم الاستراتيجي. وإن "المركز" الذي تتحدث عنه "الوثيقة" قد وضع خطة لإطاحة النظام في عدن، بهدف ما تسميه "الوثيقة" "تعزيز وجود الاتحاد السوفياتي". وإن "المركز" جاهز للتدخل السريع وتوفير الدعم العسكري والنفسي لتنفيذ خطته تلك.

هل يعني هذا أن الاتحاد السوفياتي كان له دور في الخلاف بين الرفاق؟
نعم. إن خطة "بعض القيادات السوفياتية" تقوم على أساس إذكاء الخلاف داخل "الحزب الاشتراكي اليمني"، وتحديدًا بيني وبين نائب الرئيس علي عنتر، لفرض وضع معيّن في عدن، حيث يؤدي الصراع السياسي إلى صراع مسلح يؤدي إلى تصفية الطرفين، بما يسمح لهم بالتدخل لتنفيذ خطتهم وإيجاد بديل ثالث موالٍ لهم، وهو ما حدث تمامًا.

إن السوفيات يقاومون بشدة أن تصبح اليمن الديمقراطية دولة مستقلة اقتصاديًا حتى لا تستقل بسياستها عن موسكو، ولذلك كانوا يتباطؤون في اكتشاف النفط في اليمن وإثيوبيا، كما أكد لي ذلك المسؤول الحزبي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي عن اليمن مالكو فسكي (أبو مالك). إنهم غير راضين عن سياسة التقارب مع صنعاء والخطوات السلمية والديمقراطية التي اتبعتها لتحقيق الوحدة اليمنية، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى وحدة اليمن، فيفقد السوفيات بالتالي موقعهم المتميز في عدن نتيجة لخطوات



الرئيس إبراهيم الحمدي

التعايش مع دول الجزيرة والخليج التي اتبعتها 1980-1986م مع أن هذه السياسة بالذات وباعتراف الأمريكان كانت هي المدخل لعلاقات موسكو السياسية والدبلوماسية مع هذه الدول في عام 1982م. وإذا أخذنا بالاعتبار أن اجتماع المجلس اليمني الأعلى في فبراير 1986م كان مقررًا له إعلان خطوة هامة في اتجاه توحيد الشطرين، يصبح مفهومًا سبب التعجيل بتفجير الوضع في 13 يناير 1986م، وهذا ما حدث قبل ذلك مع الرئيس إبراهيم الحمدي الذي كان يسعى إلى تحقيق الوحدة اليمنية، واستشهد قبل يوم من زيارته لعدن في أكتوبر من عام 1977م. لأن الموقف من قضية توحيد اليمن كان

مرفوضاً إقليمياً وعربياً ودولياً للأهمية الاستراتيجية لموقع اليمن في باب المندب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي والجزيرة العربية.

بعد تعليقي على تلك الوثيقة السوفياتية "السرية"، لعلّ القارئ اكتشف من ذات نفسه الأصابع "الخفية" التي حركت أحداث 13 يناير 1986م وكانت وراءها. وسياحظ القارئ، أو لعله لاحظ فعلاً، أن الوثيقة المنشورة أرسلت من "المركز" في موسكو إلى السفارة في عدن بتاريخ 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 1985م، أي قبل أقل من شهرين فقط من تفجر الأحداث. وعندها فإن الحديث عمّن كان البادئ باستخدام السلاح أو من أطلق الطلقة الأولى لا يغير من الأمر شيئاً، وليس هو العنصر الحيوي في تعزيز المسؤولية عن الأحداث.

الحقيقة أن "بعض القادة السوفيات" ارتكبوا أخطاءً فادحة بعمليتهم تلك، سواء من الناحية السياسية أو الأخلاقية. فالرغبة في "التغيير" التي سبق أن تحدثت عنها أدت إلى خلق مشهد درامي عنيف ودموي، وإلى خسائر جسيمة، وإلى انتكاسة للمبادئ نفسها، وإلى نهاية فاجعة للنظام الذي كانوا يسعون إلى حماية نقاوة أفكاره حسب "الوثيقة"، ولا أظنهم برغم هذا الثمن الفادح وصلوا إلى النتيجة التي كانوا يسعون إلى تحقيقها، فهم لم يتآمروا على اليمن الجنوبي فحسب، بل تآمروا على الاتحاد السوفياتي وعلى المنظومة الاشتراكية وعلى صديقهم الرئيس "منجستو هيلامريم" في مايو 1988م عندما حاول بعض الضباط الإثيوبيين الموالين للسوفيات القيام بانقلاب عليه وهو في طريقه لزيارة ألمانيا الديمقراطية، بسبب اتهامه بالشوفينية الإثيوبية والأفريقية وتخليه عن المبادئ الأمية، كما ذكر ذلك في الوثيقة، ولم يكن ذلك صحيحاً، فقد كان يردد دائماً: «إنني إثيوبي أولاً وأفريقي ثانياً وأمي ثالثاً».



منجستو هيلامريم

هل كان ذلك هو الخيار الوحيد الذي كان أمام موسكو؟

كان السوفيات منذ أن طردوا من مصر ومن الصومال، وبالتالي من الشرق الأوسط، يعانون جرحاً عميقاً ويعيشون هاجس الطرد مرةً أخرى، وهذه المرة من جنة عدن، وهم الذين ضحوا وساندوا وقدموا الكثير لهذه الأنظمة من دعم سياسي وعسكري واقتصادي، ولكنهم لم يكافأوا إلا بالتنكر للعلاقة والصدافة معهم والاتجاه نحو المعسكر الرأسمالي الذي تقوده غريمتهم الولايات المتحدة. ولكن هذا لم يكن حالنا في اليمن الديمقراطية، بل كانت تلك قراءة خاطئة للتقارير والمعلومات المضللة التي كانت ترددهم من عملائهم الذين لا تهمهم مصلحة الوطن بقدر ما تهمهم مصالحهم الذاتية.



بوريس يلتسن

لعل الأمر يعود إلى وضع الروس أنفسهم!!
وجد السوفييات أنفسهم مستبَعدين من المنطقة، وانحسر دورهم في الشرق الأوسط بعد أن أصبحت "اللعبة" أمريكية خالصة. فوق هذا، كان وضعهم الداخلي ضعيفاً جداً وتسوده حالة من الركود والجمود والتباين في وجهات النظر عندما برز ولمع نجم بوريس يلتسن⁽³⁾، ما سمح بنمو مراكز قوى متعددة.

ولم يعد مركز القرار السياسي واحداً، وهو ذاك الذي كان ينفرد به الكرملين، بل نمت عدة أجهزة سرية، عسكرية ومخابراتية، فتعددت المصالح والأصوات ووجهات القرار.



حفيظ الله أمين

نور محمد تركي

وكل ذلك متعلق بشؤون عديدة متداخلة، فقد دخل السوفييات منذ غزو أفغانستان قد دخلوا لعبة تغيير الأنظمة والقيادات المحسوبة عليهم باتجاه تنصيب رؤساء تابعين لهم، بحيث يكون مركز القرار في موسكو، وبروتتس نفسه يعترف بالتدخل السوفياتي في أفغانستان وبمشاركة موسكو في الخلاف بين نور طراقي (نور محمد تركي) وحفيظ الله أمين⁽⁴⁾.

يصف بروتتس التدخل في أفغانستان بأنه أشع خطأ ارتكبه الجانب السوفياتي، ولكنه لا يعترف بذلك في الحالة اليمينية صراحة، ويتبجح بقوله: كنا (أي السوفييات) - على

(3) - بوريس نيكولايفيتش يلتسن: 1 فبراير 1931 - 23 أبريل 2007، أول رؤساء روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، امتدت فترة حكمه لروسيا ما بين 10 يونيو 1991م إلى 31 ديسمبر 1999م، انتخب يلتسن رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية بأغلبية 57% من الأصوات، وأصبح أول رئيس منتخب شعبياً في التاريخ الروسي.

(4) سعى طراقي إلى إضعاف سلطة أمين ونفوذه بطلب نقله إلى الخارج للعمل سفيراً. ورفض أمين الاقتراح، هاتفاً: "أنت الذي يجب أن يغادر البلاد! لأن المشروبات الكحولية والشيخوخة أفقدتك صوابك. وفي اليوم التالي دعا طراقي أمين إلى القصر الرئاسي لتناول الغداء معه ومع عصابته المكونة من أربعة أشخاص. رفض أمين الدعوة، مشيراً إلى أنه يُفضّل استقلالهم بدلاً من تناول الغداء معه. و أقنع السفير السوفياتي بوزانوف أمين بقبول الدعوة وزيارة القصر الرئاسي مع تارون، ورئيس الشرطة ونواب علي (ضابط مخابرات). وعند وصوله إلى القصر، أطلق مجهولون الرصاص على الزوار، فقتل تارون، وأصيب علي وهرب مع أمين، الذي لم يصبه سوء. وبعد فترة وجيزة، عاد أمين إلى القصر مع قوة من ضباط الجيش، اعتقلت طراقي. ومع ذلك، اختفت عصابته المكونة من أربعة، وظل مكان اختباهم مجهولاً طوال مدة حكم أمين التي كانت 104 أيام. وبعد القبض على طراقي، ناقش أمين تفاصيل الحادث مع ليونيد بريجنيف، وطلب بشكل غير مباشر الحصول على إذن بقتل طراقي. وو افق بريجنيف. وأمر أمين، الذي اعتقد في ذلك الوقت أنه يحظى بدعم السوفييات الكامل، بقتل طراقي. وقدمت وسائل الإعلام الأفغانية تقريراً يفيد بأن المريض طراقي قد مات. وحذفت أي خبر عن اغتياله، وبعد سقوط طراقي، انتخب المكتب السياسي بحزب الشعب الديمقراطي الأفغاني، أمين رئيساً للمجلس الثوري وأميناً عاماً للجنة المركزية للحزب.

الأغلب - القادة، وكانوا المقودين في اليمن الجنوبي، وهو ما فقدوه في القيادة التي حكمت ما بين عامي 1980م و1986م بحيث تأمروا للتخلص منا كما تعترف تلك (الوثيقة السرية) للمخابرات السوفياتية، فقد كنت أرى أن مصالح بلادنا ومصالح السوفيات ليست متماثلة دائماً بالضرورة، وخاصة في ما يتعلق بالعلاقات العربية والدولية.

مثّلت عدن بالنسبة إلى السوفيات والأمريكان، والغرب عموماً منطقة مبارزة، بحكم موقعها الاستراتيجي، وثوراتها النفطية الكامنة. وأصبح الاتحاد السوفياتي وقيادته في خريف عمرهم، ولذلك لا غرابة في أن تصرفاتهم وسياساتهم وأعمالهم لم تكن تعكس إرادة واحدة تجاه النظام في عدن.

إذا كنا نقر بأن التأثيرات المحلية كان لها دورها في الخلاف في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، فإن هذا يؤكد وجود قوى خارجية مهتمة بالقضية التي يدور عليها الصراع ولها مصلحة في تأجيجه وإشعال لهيبه، وهذا ما توضحه هذه الوثيقة بكل جلاء. وفي ما يخصني شخصياً بحكم أنني رئيس الدولة والأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، فإنني أعتزّ بما أنجز خلال مرحلتي القيادية من إصلاحات حقيقية في الداخل هدفت إلى كسر الجمود العقائدي والابتعاد عن التطبيق الحرفي لتجارب الآخرين وإخراج الاقتصاد من نفق المركزية الذي شارف على الإفلاس، وهدفتُ أيضاً إلى أن نكون جزءاً فاعلاً ومنتفعلاً مع محيطنا العربي للخروج من العزلة التي صنعناها بأيدينا، ووجب أن نتجاوزها بنياتنا وعقولنا. ومنذ ذلك الحين وأنا أشعر شعوراً أكيداً بأن قوى عديدة، سواء بالحق أو بالباطل، أحسّت بأنها تضررت من نهجنا السياسي الذي أملاه علينا ضميرنا الوطني ومسؤوليتنا القيادية تجاه الشعب. وإنني مقتنع بأن ذلك النهج تعبير عن طموحات الشعب اليمني وتطلعاته من أجل تطوره وازدهاره واعتماده على ذاته. لذلك، من وجهة النظر هذه، فإنني أتوقع من السيد كارين بروتتنس ما هو أكثر من اتهامات؛ لأن التاريخ وإن اختلف من على المسرح، يظل مادة مشتعلة في النفوس والنصوص. وقد شاءت الظروف أن نلتقي في نهاية عام 1994 في دولة الإمارات العربية المتحدة في ندوة نظمها الدكتور سعيد سلمان، رئيس جامعة عجمان، حيث رتب بعض المسؤولين الإماراتيين لقاءً مع الرئيس ميخائيل غورباتشوف بمراجعة السيد كارين بروتتنس وكاتب محاضره، حيث استقبلونا واستضافونا على هامش أعمال الندوة التي شارك فيها عدد من الشخصيات العربية والدولية، وقد تحدثت عن ذلك في مكان آخر من مذكراتي.



لقاء ساخن بين الشيخ سلطان القاسمي والرئيس غورباتشوف والرئيس علي ناصر محمد جرت فيه مصارحة من قبل الشيخ سلطان القاسمي للرئيس غورباتشوف في أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي

أهم لقاءات غورباتشوف كانت مع الدكتور سلطان القاسمي حاكم الشارقة الذي هاجم مباشرة الرئيس غورباتشوف واتهمه بأنه سبب الدمار الذي لحق بالاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وأخلّ بالتوازن الدولي. ودار حديث بيننا حول الماضي والحاضر والمستقبل، وهو امتداد للقاءاتنا التي جرت في موسكو بعد تنصيبه أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1984م.

لم أكن أتصور أن الرجل الأول أو الثاني في العالم، وزعيم الدولة العظمى الثانية "الاتحاد السوفياتي" ميخائيل غورباتشوف، ومعه كارين بروتنس، سيتحولان في يوم من الأيام إلى مجرد متسولين بين حائط المبكى في إسرائيل والدول المحافظة أو "الرجعية"، كما كانوا يسمونها، تحت دعاوي إلقاء محاضرات عن "البريسترويكا" و"الغلاسنوست"، بالرغم من فشلها في إنقاذ الاتحاد السوفياتي من الانهيار، ليقبض (غورباتشوف) عن كل محاضرة (خمين ألف دولار)، وهو الذي كان يتحكم بالخزائن والمفاتيح النووية للدولة العظمى المنهارة.

وماذا عن الجدل بينكم وبين بريماكوف؟



الشرق الأوسط المعلوم والمخفي

بريماكوف (5) لا يختلف هو الآخر عن بروتتس في تزييف التاريخ والتنصل عن مسؤولية الاتحاد السوفياتي تجاه ما كان يجري عندنا في محاولة الإساءة إلى التجربة وقيادتها في عدن، في ما سماه "اليمن الديمقراطية الانحراف اليساري المدمر" في كتابه "الشرق الأوسط... المعلوم والمخفي"، حيث لم يخصص المؤلف لهذه التجربة سوى ثلاث صفحات مشوشة، مع أنها كانت التجربة الأولى في المنطقة العربية، التي اعتبرت صديقة للسوفيات. فقد تحدث عن نضال اليمن الديمقراطية والضرر الذي ألحقته القفزة نحو الاشتراكية دون مراعاة الوضع الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي الحقيقي في البلاد، وحثية انتشار الأفكار اليسارية لدى منظري هذه القفزة دون الأخذ بالاعتبار عدم وجود المتطلبات الأساسية الحقيقية لمثل هذه الراديكالية، وقال: "إن عبد الفتاح إسماعيل الذي كان يوصف بأنه رجلهم، تجاهل عملياً كل هذه الوقائع عندما طالب بتقديم المساعدة للتجربة في اليمن الديمقراطية، وفي المقدمة تأسيس حزب سياسي وبناء الاشتراكية، وإن علينا في موسكو دعم هذه التحولات نحو الاشتراكية، وبهذه الصورة فإنه عندما يقدم الرفاق السوفيات المساعدة لنا في اليمن شمالاً وجنوباً على طريق الاشتراكية، فهي مساعدة لهم ولحلفائهم اليمنيين".

لم يذكر بريماكوف أنه كان من منظري السياسة السوفياتية في اليمن والمنطقة التي يتتقدها اليوم، بعد سنوات من سقوط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية وحلفائهما في أفغانستان وإثيوبيا واليمن الديمقراطية وغيرها، وقد سببت بعض القيادات السوفياتية هذا الانهيار الذي أخلّ بالتوازن الدولي في المنطقة وأدى إلى سلسلة الصراعات والحروب والتدخلات في أكثر من منطقة في العالم.

وثيقة رقم 5 الرد على بريماكوف

(5) يفيكيني بريماكوف كان مراسلاً لصحيفة بر افدا لشؤون الشرق الأوسط وأصبح رئيساً لمصلحة المخابرات الخارجية التابع لـكي.جي.بي

هناك من يقول إن أحداث 1986م قضت على تلك المنجزات وأسست لوحدة اندماجية على طريقة الهروب إلى الأمام، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي آنذاك، الذي عجل بقيام الوحدة. كيف تقيّمون ذلك؟

لم تقض أحداث 1986م على تلك المنجزات، فهي لم تستمرّ كأعمال عنف أكثر من 10 أيام فقط، ولكنها وسّعت الشرح بين الطبقة السياسية بلا شك وأثارت شروخًا مناطقية. وبالرغم من العروض المتعددة التي قدمت إلينا ونحن في صنعاء للعودة إلى عدن بالقوة العسكرية، إلا أننا رفضنا ذلك، ودعونا إلى مصالحة وطنية جنوبية، وتقدمنا بمشروع للمصالحة الوطنية في أول اجتماع للجنة المركزية في أديس أبابا في مارس 1986م. وبعد نقاشات ومداومات طويلة، أعلننا باعتبارنا اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني "القيادة الشرعية" مشروعها للحل السياسي.

وثيقة رقم 28 مشروع المصالحة الوطنية

كانت مقترحاتنا للحل السياسي محددة ومعقولة، وكان مستغربًا جدًا أن السلطة الجديدة في عدن قابلت المشروع "بأذن من طين وأخرى من عجين"، كما يقول المثل. وبالرغم من هذا التجاهل ورفض الطرف الآخر المصالحة الوطنية، فقد تمسكنا بها حتى اللحظة الأخيرة... لو تمت الاستجابة لها من الطرف الآخر لتأسست الوحدة اليمنية بطريقة مختلفة وراسخة، ولما تحققت بطريقة الهروب إلى الأمام، كما أشرت في سؤالك.

هل يعد استعجال قيام الوحدة عملاً فردانيًا وليس مؤسسيًا؟
نعم كان كذلك!

بمعنى؟!

بمعنى أنه لم يمرّ في الأطر التنظيمية على مستوى الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم آنذاك، ولا مؤسسات الدولة الرسمية، بل كان اتفاقًا شخصيًا بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح خلال مرورهما بنفق جولدمور، كما بات معروفًا للجميع، ثم أعلن الاتفاق المكون من صفحة ونصف، بينما اتفاقية الوحدة بين الألمانيتين تكونت من أكثر من ألف صفحة، أما انهيار الاتحاد السوفياتي، فقد تمظهرت إرهاباته هناك في موسكو، ولم تكن سببًا وجيهاً للهروب إلى الوحدة اليمنية قبل إصلاح ذات البين في الجنوب.

الوحدة اليمنية إرهاصات الوحدة ورياح الحرب 1986 – 1996م

أعلنت اتفاقية الوحدة في نوفمبر 1989م، كيف تقيّمها اليوم؟
سألت الأخ علي سالم البيض في أحد لقاءاتي به في السنوات الأخيرة في بيروت: من

صاحب فكرة (إخراج اليمن من النفق) التي يردها البعض؟ أنت أم علي عبد الله صالح؟



مع علي سالم البيض في بيروت، يناير 2013م

أكد لي البيض أنه هو صاحب الفكرة، وقد صرح بها علي صالح عندما خرجا من الرئاسة ودخلا نفق «جولد مور». كان الرئيس علي عبد الله صالح هو الذي يقود السيارة، وكان علي سالم البيض إلى جانبه عندما سأله أن اليمن يمرّ في نفق كهذا، فلماذا لا نخرجه من هذا النفق؟! وقد وافق الرئيس علي صالح على ذلك، وبدلاً من مواصلة الطريق إلى «جولد مور»، طلب منه البيض أن يذهب إلى بيته الذي يطل على

كريتر. وخلال هذه الدقائق أو الثواني القليلة في جلسة قات، ومن على قصره الذي يطل على خليج حقات، اتخذنا القرار بالوحدة الاندماجية دون العودة إلى الهيئات التشريعية المفترضة في عدن وصنعاء، أو إلى الشعب للاستفتاء على شكل الوحدة، وفقاً لمشروع دستور دولة الوحدة الذي اتفقنا عليه عام 1981م.

كلنا بعد أن تناولا الغداء والقات وزيري الوحدة راشد محمد ثابت ويحيى العرشي بصياغة البيان أو ما عُرف بعد ذلك بـ "اتفاق 30 نوفمبر". أما الشعب في الشمال والجنوب، فلم يستشره أحد، لا هو ولا مؤسساته الدستورية، ودعوا بقية أعضاء الوفدين إلى حضور حفل التوقيع. ومن الناحية الدستورية يفترض أن يوقع الاتفاق مع الرئيس علي عبد الله صالح، من قبل المهندس حيدر أبو بكر العطاس، بوصفه الرئيس، لكن ذلك لم يحدث.

وبما أن الإرسال التلفزيوني قد أُغلق، فقد أصدروا الأوامر إلى مديره بإعادة فتح الإرسال بعد منتصف الليل لإعلان إذاعة بيان الاتفاق المفاجأة، وهو ما أذهل العالم كله.



توقيع اتفاقية الوحدة في الثلاثين من نوفمبر عام 1989 في مدينة عدن بين كل من الرئيس علي عبد الله صالح، وعلي سالم البيض، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني بعد جلسة القات في حققت، وهذا ما سيلاحظه المشاهد لهذه الصورة

هل باحثت علي عبدالله صالح بشأن هذه الواقعة؟

أكد لي الرئيس علي عبد الله صالح، من ناحيته، صحة تلك الواقعة في مكالمة بيني وبينه (6)، وقال إن حديث النفق سبقه حديث في اجتماع للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والمسؤولين في الجنوب، وفي ذلك الاجتماع قال الرئيس علي عبد الله صالح إنه خلال مروره براً من الشمال إلى عدن، سمع من الناس هتافات تطالب بالوحدة الفورية، وإنه عرض على الإخوة في الجنوب أن يختاروا بين الوحدة الفورية أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية أو المجلس اليمني الأعلى الذي تشكل في 30 نوفمبر 1981م عند أول زيارة قام بها لعدن، وقال صالح في حديثه معي أنه فوجئ أن الإخوة في عدن اختاروا الوحدة الاندماجية (بعد حديثه هو والبيض في نفق جولد مور المذكور).

(6) - جرت المكالمة الهاتفية نهاية عام 2014.

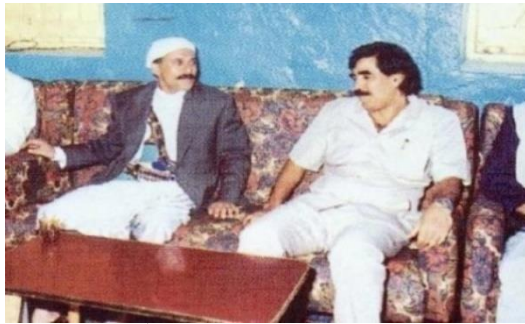
ماذا كان موقفكم آنذاك؟

رحبنا حينها بالوحدة، رغم ما لنا من مآخذ على الطريقة التي جرت بها، برغم أنها تجاهلتنا كقوة سياسية مؤثرة، بالإضافة إلى تأهيل قوى سياسية أخرى في الشمال والجنوب، وشملت الصفقة بينهما إخراجنا من اليمن... قبلنا بهذه التضحية من أجل الوحدة، وقلت وقتها، كما أذكر: "لقد جرى اقتسام السلطة والثروة والزمرة!" (7).

الجميع بارك هذا الحدث والبيان التاريخي الصادر عنه، وألقى صالح والبيض كلمتين بالمناسبة، وكذلك كان ثمة بيان هام لاتحاد الأدباء والكتّاب اليمنيين الذي يمثل المنظمة الموحدة الأولى والوحيدة قبل إعلان الوحدة برئاسة المناضل عمر الجاوي الذي جرى تجاهله برغم نضاله الوجودي الطويل، فلم يُدعَ إلى الاحتفال الذي أقيم في دار الرئاسة بالتواهي ورفع فيه علم دولة الوحدة، وكذلك الاحتفال الذي نظم في كريتر.

وثيقة رقم 25 صالح يسرد تفاصيل الاتفاق

في 30 نوفمبر 1989م جرى التوصل في عدن إلى اتفاق تاريخي بإقرار مشروع دستور دولة الوحدة وإحالة على مجلس الشعب والشورى للموافقة عليه، ومن ثم إجراء الاستفتاء الشعبي. وقد نشطت لجان الوحدة وتكثفت لقاءات القمة في صنعاء ومكيراس وتعز وعدن لإنجاز ذلك.



لقاء بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح في عدن 1989م

وثيقة رقم 6 بيان نوفمبر

وثيقة رقم 7 كلمة علي عبد الله صالح غير موجود

وثيقة رقم 8 كلمة علي سالم البيض موجود

وثيقة رقم 9 بيان اتحاد الكتاب والأدباء الجاوي غير موجود

(7) أي القيادة الشرعية برئاسة برناستي كما كان يطلق عليهم.

ذات مقابلة تحدثت عن أن حواراً امتد لربع قرن من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، كيف ذلك ؟

نعم، بدأت فكرة الدعوة إلى الوحدة منذ الخمسينيات عند قيام الثورة المصرية، والأحزاب القومية كحزب البعث وحركة القوميين العرب والجبهة الوطنية واتحاد الشعب الديمقراطي وغيرها من الأحزاب، التي تناادي بالوحدة اليمنية، كانت تسعى حينذاك إلى تحرير الجنوب وقيام الدولة فيه على طريق الوحدة العربية واليمنية.

وفي شمال اليمن ؟

في شمال اليمن دعت بعض القوى والتجمعات والأحزاب التي لها امتدادات قومية أيضاً إلى الوحدة، لكن بعض قياداتها كان يعمل ويسعى إلى إسقاط النظام الإمامي الملكي أولاً، وهذا ما حدث بعد قيام ثورة سبتمبر 1962م، وقد توقفت الدعوة عند حدود الدولة الجديدة في شمال اليمن، وإن كانت قد تحدثت عن هدف سادس للثورة باسم الوحدة الوطنية، وقد فسره البعض بالوحدة الوطنية في شمال اليمن، إذ لم يكن هذا البند واضحاً في الدعوة الصريحة إلى الوحدة اليمنية، ومن المعروف أن الجبهة القومية، التي تحولت فيما بعد إلى الحزب الاشتراكي اليمني، كانت تسعى في ميثاقها إلى قيام دولة في الجنوب على طريق الوحدة اليمنية، وحتى حزب الشعب الاشتراكي كان يتحدث عن الوحدة، إلا أن عينه كانت على الدولة الجنوبية، حتى إنه وضع نشيداً وطنياً للدولة في عدن.

استغرق الحوار من أجل الوحدة أكثر من 23 عامًا تخللتها صراعات وحروب وبيروز زعامات وسقوط زعامات أخرى وقيادات، وكان كل نظام ينطلق من رؤى واستراتيجيات خاصة به، رغم التغير بالوحدة والحوارات المتتالية، وفي فترات تاريخية معينة كانت صنعاء تطالب بتحقيق الوحدة بالحرب أو بالسلم، كما أكدت ذلك قرارات المجلس الوطني عام 1971 - 1972م التي نصّت على ضمّ «الفرع»، أي الجنوب، إلى «الأصل» وهو الشمال، وإسقاط النظام في عدن بحجة علاقاته مع المعسكر الاشتراكي، بينما كانت عدن تسعى إلى إسقاط النظام في صنعاء وتحقيق الوحدة اليمنية على أساس برنامج الحزب، كما أشرنا فيما سبق، وهو ما كانت ترفضه صنعاء ودول المنطقة وحلفاؤها، وحتى بعض حلفاء النظام في عدن، كما حدث في حرب 1979.

إذًا، لم تكن النيات صادقة من الطرفين؟!

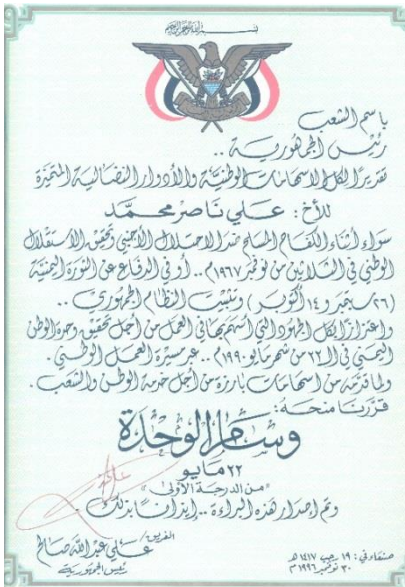
لم تكن النيات صادقة من الطرفين، بالرغم من التمرس وراء شعار الوحدة، ولهذا فقد كان الهروب إلى الوحدة مخرجاً لأزمات النظامين... أخرج اليمن من نفق "جولد مور" في عدن وأدخلها في نفق مظلم في صنعاء لم تخرج منه حتى صدور هذه الذكريات.

ما مدى جدية الأطراف في تحقيق الوحدة؟

يمكنني اليوم القول: إن الجنوب كان قد قام بعملية تعبئة واسعة لتحقيق الوحدة اليمنية، وحتى أنه استخدم شعار "الوحدة" في الحروب ضد النظام في صنعاء، وهذا لا يعني التقليل من دور القوى الوطنية في شمال اليمن.

1990، قصة البداية، وداعاً صنعاء!

حدثنا عن اشتراط مغادرتك لصنعاء كشرط مسبق لإتمام الوحدة.



كان شرطاً قاسياً غير مبرر أخلاقياً ولا سياسياً، وكان أصعب قرار أتخذه بالمغادرة إلى خارج اليمن بعد خروجي من عدن، ويومها توجهنا إلى الحديدة مروراً بمنطقة عصر، وهناك

طلبت أن تتوقف لنلتقط صورة تذكارية أمام النصب التذكاري للشهداء المصريين، وكانت لحظات مسكونة بالتأمل، وحدثت نفسي متسائلاً: هل ستكون هذه هي نظرتي الأخيرة والحزينة لصنعاء التي لم أعرف حكامها وسكانها رغم مرور أربع سنوات عجاف قضيتها فيها وبين أهلها في ظروف استثنائية؟ ولكن تبين لاحقاً أنها لم تكن النظرة الأخيرة، فقد عدت إليها بعد الحرب في عام 1996م بعد أن تبدلت الأحوال. ومن سخرية القدر أن جاءت تلك اللحظات التي أودع فيها صنعاء، والآلاف من رفاقنا لا يعرفون مصيرهم في ظل اتفاق النظامين، والمجموعة الجديدة الحاكمة في صنعاء بقيادة علي سالم البيض، مجموعة الذين وفدوا بقواهم العسكرية والأمنية والهالية والحزبية كافة، كانوا يعتقدون أنهم يعرفون دهاليز صنعاء وسيتمكنون من السيطرة عليها من داخل أسوارها، ولكن بعد ثلاث سنوات فقط من الوحدة والإقامة بها بدأ الخوف والذعر يبدب في أوساطهم، ولم يستطيعوا حتى الاطمئنان على أنفسهم في حماتهم خوفاً من تصويرهم عبر كاميرات ثبتتها أجهزة

نظام صنعاء فيها، كما كان يردد البعض، أو حتى استعمال الهواتف خشية الرقابة التي كانت تترىص بهم في ظل الأزمة السياسية التي استفحلت، وأزمة الثقة التي برزت إلى السطح، وسرعان ما تحولت المضايقات إلى الاغتيالات ثم الحرب.



النصب التذكاري للشهداء
المصريين في صنعاء

المهم أنني غادرت صنعاء إلى الحديدة، ومنها إلى بلاد الشام، بعد أربع سنوات من السهر والقلق والتوتر والحرب النفسية التي شنتها أجهزة عدن وحلفاؤها وتوجت بحكم الإعدام عليّ وعلى عدد من رفاقي في 31 ديسمبر 1987م. كانت أحداثاً تهدّ جبالاً لا رجالاً فقط، حيث اتهمت بالخيانة العظمى، وسيقت التهم ضدي بما حملت من تناقضات وتهافت ومحاوله تضليل الشارع الذي لم يفلحوا في إقناعه كما ثبت مع مرور السنوات.

لا أنسى أن الرئيس علي عبد الله صالح أعطى توجيهاته باستقبالنا والاهتمام بنا، وعندما وصلنا إلى الحديدة استقبلنا المسؤولون والمشايخ والمواطنون بحفاوة بالغة رصدتها في مذكراتي بعناية خاصة، وقد

أتيحت لي فرصة رؤية المكان الذي ألقى منه الإمام أحمد خطابه الشهير في الحديدة خلال إحدى زياراتي لها عام 1997م هناك، حيث قال الإمام: "لن يخيفني أخضر ولا أحمر وهذا الفرس وهذا الميدان ومن كذب جرب، وما عارض أحد أحمد وإلا شرخت رأسه بالسيف"، واستشهد بأبيات قالها، وكان شاعرًا:

ماذا يريدون لا درّدهم إن الإمامة لا يطوى لها علم

كانت رحلتي إلى الحديدة قبل التوجه إلى الشام بمثابة الإجازة الأولى التي قضيتها منذ وصولي إلى صنعاء في 1986م، وشملت تامة؛ معظم المناطق والسهول وقبائلها، بما في ذلك قبائل الزرائق وشيخهم المعروف شعيب الفاشق الذي توفي مؤخرًا (أغسطس 2017م)، وكانت له علاقته الجدلية مع النظام في صنعاء التي رصدتها في كتابي "عدن والوحدة اليمنية" أيضًا بكثير من التفصيل.

ودعت الحديدة وشعبها الطيب، وفي داخلي غصة أن أغادر الوطن شبه مطرود بسبب حماقات حكام عدن وتواطئ حكام صنعاء وتواطئهم لكي يحتفلوا بعرس الوحدة التي ناضلنا من أجل تحقيقها وقدمنا التضحيات في سبيلها... احتفلوا على طريقتهم، غير أن

طريقتهم تلك حولته إلى مآتم سنوي ومعاناة يومية للشعب... كنت أردد: المشكلة ليست في الوحدة، بل في الذين أشرفوا عليها.

لفتني في رسالة وجهتها إلى الرئيس علي عبد الله صالح (من الحديدة 9 يناير 1990م) أنك دعوته في آخر فقرة إلى التعجيل بيوم إعلان الوحدة. تلك الرسالة كانت بمثابة خريطة طريق وفق المعطيات السياسية التي حدثت، ونوعاً من استشراف لتداعياتها حيث وجهتها من الحديدة قبل مغادرتي إلى دمشق، وتحديدًا في 9 يناير 1990م، وتضمنت عددًا من الملاحظات أو الرؤى والأفكار، أذكر من بينها:

الإسراع بإحالة مشروع الدستور على الهيئتين التشريعتين في كل من صنعاء وعدن لتفويت الفرصة على أعداء الوحدة، سواء في الداخل أو الخارج، وكذلك بخصوص الإعداد للانتخابات، وموضوع الترسيم وقضايا الحدود، وطمأنة الأشقاء ودول الجوار، وترتيب أوضاع العسكريين المفصولين، والاهتمام بالقوى الوطنية، وكسب القوى المتشددة في الجنوب أو تحييدها، والاهتمام بالمغتربين وغير ذلك، وآخرها - كما ذكرت - اقتراح التعجيل بإعلان الوحدة.

وثيقة رقم 10 (رسالة ناصر لصالح من الحديدة)

ولكن ما علاقة التعجيل بإعلان الوحدة بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين وحرب الخليج؟

التعجيل العراقي بقيام الوحدة كانت له علاقة بحرب الخليج الثانية، حيث كان من المفروض إعلان الوحدة في نهاية عام 1990 وفقًا لاتفاق نوفمبر 1989م. كذلك فإن لقيام مجلس التعاون العربي علاقة باجتياح الكويت من قبل النظام العراقي في أغسطس عام 1990م. ارتبط قيام الوحدة مع الأسف بهذه التطورات التي أثرت في الوحدة وفي الثقة بين الشركاء وفي العلاقة بدول المنطقة.

في موضوع التعجيل بالوحدة، هناك من يستحضر اتصالاً هاتفيًا جرى بين علي سالم البيض والرئيس العراقي صدام حسين بحضور علي عبد الله صالح أدى إلى تقريب موعد إعلان الوحدة، ليكون في مايو 1990م، فما السر في ذلك؟

من المفروض أن يكشف الأخ علي سالم البيض للجماهير سرّ هذه المكالمات وخلفياتها، وهو لا يزال على قيد الحياة، حيث من المؤسف أن بعض السياسيين لا يحبون الإشارة إلى حدث ما، كانوا طرفاً فيه ولا يقومون بكشفه وتوضيح خلفياته، لأنه لا يخدم موقفهم، وربما يتناقض مع ما يطرحوه من شعارات، وبالتالي يجري تجاوز بعض الأحداث ومحاولات

وضعها طيّ النسيان، لكن التاريخ مرصود، وهناك من يوثق كل صغيرة وكبيرة، وخاصة أن هذا التعجيل -وفقاً لهذه المكالمة- تسبّب في تعطيل عمل كثير من اللجان التي تُعدّ للوحدة بصورة فنية وبنوع من المنهجية وفقاً للدستور.

يبدو أن هذه المكالمة تطف وراء التعجيل بإعلان الوحدة من نوفمبر إلى مايو، حيث إن الرئيس علي عبد الله صالح اتفق مع الرئيس العراقي صدام حسين على التعجيل بالوحدة، واتفقا على أن يقنع صدام حسين علي سالم البيض بذلك، لأنه يُعدّ لاجتياح الكويت والخليج بعد قيام الوحدة!

انظر مقال لطفي شطارة وثيقة رقم (11)

دعنا نتوقف قليلاً عند بيان اعتزال العمل السياسي ومباركتكم الرئيس صالح بالوحدة.

أعلنت في 31 ديسمبر 1989م التنحي عن العمل السياسي بكامل إرادتي، رغبةً مني في قطع الطريق على التلكؤ أو اختلاق الذرائع، من أولئك الذين كانوا لا يزالون يتحركون بتأثيرات الخلافات السياسية لأحداث يناير 1986م، تهرباً من إتمام الوحدة. ومن ناحية أخرى، كانت تلك تحية تقدير وعرافان مني لذلك الإنجاز التاريخي الرائع الذي أنجز في 30 نوفمبر 1989م والذي أسهم في صنعه المناضلون اليمينيون عبر الأجيال والشعب اليمني بأسره. وبالتالي، كانت مغادرتي المسرح السياسي في هذا الوقت بالذات من أجل منع التحجج بوجودي لتأخير قيام الوحدة اليمنية.

ما الذي جرى ليلة 30 ديسمبر 1989م؟

شعرت بأننا دخلنا مرحلة جادة، وبدأ البعض من أنصارنا يتحدث عن أن هناك اتفاقية سرية بيني وبين الرئيس صالح، وحاول الدكتور الإيراني في لقاء ساخن مع أعضاء اللجنة المركزية أن يشرح لهم الاتفاق وأهميته ونتائج زيارة الرئيس لعدن، وكان بعضهم يصرّ على موقفه ويطالب الإيراني بأن يشرح لهم الاتفاقيات السرية التي لم يكن لها وجود. فاتفاقية 30 نوفمبر ذاتها لم تزد على صفحة ونصف الصفحة، فكيف يكون لها ملاحق سرية!!؟

أخفق الإيراني في إقناعهم، وقال في نهاية الجلسة وهو واقف بطريقته الساخرة: حرام وحلال إنني لا أعرف شيئاً، ويبدو أنني استفدت من هذا الاجتماع أكثر مما استفدتم أتمم. وتوجه نحوي وقال: «ربنا يعينك» وانصرف... اتصل بي بعد ذلك وقال إنه تحدث مع الرئيس، ولا بد من التعاون ومساعدتي على شرح الملابس والغموض عند بعض أعضاء اللجنة المركزية، فاقترحت أن نلتقي مع الرئيس بعد المذكرة التي أرسلناها إليه والتي

تضمنت بعض الأفكار الوجودية بعد زيارته عدن. التقينا الرئيس في قصره، أنا وقيادات اللجنة المركزية في 30 ديسمبر من عام 1989م. وكان إلى جواره كل من: عبد العزيز عبد الغني، د. عبد الكريم الإيراني، علي محسن الأحمر، ومحمد إسماعيل وآخرين. وإلى جوارني كل من: علي صالح عباد مقبل، علي عبد الرزاق باذيب، أحمد مساعد حسين، محمد علي أحمد، عبد الله غانم، محمد عبد الله البطاني، أحمد سالم عبيد، حسن باعوم، أحمد حيدرة سعيد، أحمد محروق، عبد الله البار، عبد الله علي عليوة، عوض صالح، أبو بكر باذيب، عبد الغني عبد القادر وفريد مجور وآخرين...

كان اللقاء معه ساخناً وطويلاً ومربكاً، حيث تركنا نتحدث ونتخبط... وساقنا كعادته إلى اتهام بعضنا لبعض. وعندما طالبه محمد عبد الله البطاني بالتدخل لأننا مختلفون ومحتاجون إلى مساعدته، قال: «أنتم أحرار، الذي يريد أن ينضم إلى المؤتمر أهلاً وسهلاً، والذي يريد العودة إلى الحزب الاشتراكي اليمني يتفضل، والذي يريد البقاء في حزبكم أو يشكل حزباً جديداً، فهذا راجع لكم»، ولم يُعْطِ رأياً واضحاً. في هذه اللحظة شعرت بأنه قد تخلى عنا، وأنه قد فتح الباب للبعض بأن يتساقطوا ويهرولوا خلف مصالحهم الشخصية الضيقة. وكان بذلك الموقف يرفع الدعم السياسي والمعنوي والمالي عنا ويتصل كذلك من ورقة العمل الموقعة معه، بل ينسفها نهائياً، في محاولة جديدة منه لخلق تحالفات جديدة مع أطراف أخرى في نظام عدن على حسابنا، بعد أن شعر بأن ورقتنا قد أدت أغراضها وأوصلته إلى قلب عدن ومكنته منها. وربما كان يخشى أننا قد نشكل عامل ضغط في المستقبل من أجل إصلاحات وبرامج لا تتفق مع رؤيته، وربما شعر خطأً بأننا كاشتراكيين قد نقوي الحزب القادم من عدن ونعيد الاصطفاف مرة أخرى، ما يجعلنا إلى رقم يصعب عليه وعلى علي سالم البيض ترويضه. ولهذا أوحى بأن علينا ألا نحتار، بل نختار الانضمام إلى أي حزب من الأحزاب القائمة، بمعنى أننا لسنا حلفاء له منذ اللحظة.

وماذا كان ردكم؟؟

قلت له: «إنك حليفنا، وعلي سالم البيض لن يتخلى عن "حزب حوشي، هو يعتبره امتداداً له في شمال اليمن، فلم لا يكون حزبنا، أيا كان اسمه، حليفاً للمؤتمر؟»، ردّ مرة أخرى بأننا أحرار في اتخاذ القرار. سألته: «هل هذا قراركم النهائي؟». قال: «نعم، وأكرر أننا نرحب بأي شخص يلتحق بالمؤتمر أو يلتحق بالحزب أو يشكل حزباً آخر، لأنه لا يجوز أن تحتفظوا باسم الحزب الذي يحتفظ به الإخوة في عدن».

شكرته وانصرفت بعد أن شعرت بأنه تخلى عنا بعد أن بدأ في تحقيق غاياته في الوصول إلى عدن وثرواتها بطريقة سلمية، وكانت عينه على الأرض والبحر والنفط والغاز، وتأكدت

أنه لم يكن وفيًا معنا إلا بالهال الذي دفعه له الآخرون (كالجزائر وليبيا والإمارات وغيرها من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، التي دفعت ما يزيد على ما صرفه علينا خلال إقامتنا في صنعاء إلى عام 1990م) للاستفادة منا كورقة ضاغطة في الصراع اليمني والإقليمي، وأنه قد جرى الاتفاق على اقتسام السلطة والثروة والزمرة، ولعل هذا ما كان يضمه في سرّه طوال هذه السنين، وقد وجه الطلقة الأخيرة إلى القيادة الشرعية في صنعاء، وعلينا - بل عليّ - أن أفكر في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

غادرت إلى المنزل، وإذا بأحمد سالم عبيد يأتيني ويقترح علي مغادرة صنعاء فورًا، اليوم، وليس غدًا.

سألته: «هل هذا رأيك أم رأي الرئيس صالح؟»، وكنتُ أعرف أن الرئيس على علاقة خاصة به وأنه يحترمه أحيانًا وينزعج منه في أحيانٍ كثيرة، ويخشى نقده الجريء، ولهذا يحاول أن يبقى معه بعض الخيوط الرفيعة، فالرئيس لا حليف له، كما كان يردد أحمد سالم عبيد، وكررها معي في مساء ذلك اليوم 30 / 12 / 1989م. قال إن «الرئيس أصبح موقفه واضحًا لا لبس فيه، وإنه متفق مع علي سالم البيض على إخراجك من صنعاء، وأن البيض لن يدخل صنعاء وأنت فيها». وبطريقته الشعبية واللحجية الساخرة قال: "إذا عندك ناموس اخرج قبل ما يكسر صاحبك علي عبد الله صالح ناموسك ويطردك من اليمن، احزم أمتعتك وحقائبك الآن وليس غدًا". كان يتحدث وهو واقف وانصرف بعد أن أطلق قذيفته نيابة عن الرئيس الذي لم يجرؤ على الحديث معي عن هذا القرار الذي لا يستطيع الدفاع عنه.

غادر المنزل دون أن يناقشني في اتخاذ مثل هذا القرار الخطير وكيفية إخراجه أمام عشرات الآلاف من الناس الملتحقين بالقيادة الشرعية والملايين من أبناء الشعب وأمام الأشقاء والأصدقاء والتاريخ، وكيف أن مثل هذا القرار يجب ألا يمرّ بالانسحاب بهذا الأسلوب الذي أرفضه أنا قبل الآخرين، وحينها تذكرت المثل الذي يقول: "لا ينتهي المرء عندما ينحسر... بل عندما ينسحب".

شعرت بالغثيان وبأنني أختنق في أجواء هذه المدينة التي ليس فيها من الأوكسجين إلا القليل، وأحسست بأن عليّ اتخاذ قرار متوازن، لا قرار متسرع بالطريقة التي يريد علي عبد الله صالح بلسان أحمد سالم عبيد حتى أحفظ لنفسه كرامتها في ظل هذه الأجواء القاتلة. أمسكت القلم وكتبت بيانًا بالتنحي عن العمل السياسي، وبيانًا آخر عن تشكيل حزب جديد باسم الحزب الوحدوي الديمقراطي، ووضعت أكثر من بديل لاسم الحزب،

وطلبت من عبد الله غانم الحضور فورًا للتشاور معه بشأن هذين الموضوعين المهمين، وكذلك للتشاور في ما دار مع أحمد سالم عبيد وتقييمه للقاء الرئيس مع أعضاء اللجنة المركزية مساء ذلك اليوم.

وصل عبد الله غانم واطلع على بعض الأفكار التي كتبتها، وطلبت منه صياغتها حتى نلتقي صباح غد، وأجريت اتصالًا بالرئيس طلبت منه اللقاء صباحًا عند الساعة الثانية عشرة إذا كان ذلك مناسبًا له. سألني: «ما الجديد عندك؟ فنحن التقينا معكم منذ ساعات ولمدة ست ساعات وأكثر»، قلت له: «الأمر مهمٌ وعاجل، ولا يتطلب التأجيل أكثر من الساعة الواحدة بعد الظهر». قال: «سأنتظر الساعة الثانية عشرة في القيادة العامة للقوات المسلحة».



عبد الله غانم

حاول عبد الله غانم أن يراجعني في الموضوع، فقلت له إن صنعاء لن تتسع لنا بعد اليوم، وإن الهدف من بقائنا قد تحقق بلقاء البيض وعلي عبد الله صالح، وإن الصفقة تمت على حسابنا، وعلينا أن نتحملها في سبيل هدف أسمى إن كان ذلك سيعجل في تحقيق الوحدة اليمنية. ليس المهم أن يكون لنا موقع، ولكن المهم أن ترتب أوضاع المحسوبين علينا (القيادة الشرعية) وبقية الكوادر العسكرية والمدنية الجنوبية بعودتهم إلى ديارهم وأعمالهم، والأهم حلّ مشاكل اليمن بالوحدة التي ضحينا من أجلها والتي عجلت أحداث يناير بقرب تحقيقها. شاهدت الدمع في عيني عبد الله غانم وهو يودعني للمرّة الأخيرة في هذا القصر المشؤوم.

عند الساعة الحادية عشرة صباحًا جاء عبد الله أحمد غانم ومعه البيانان بخط جميل وعلى إحدى الفقرات حبر سائل، وقلت له مازحًا: «بيدو أنك شربت ماءً كثيرًا وأنت تبيّض البيان». قال: «لا، وأقول لك بشرفي والصدّاقة والعيش والملح إنها قطرة دمع وليست ماءً، وأرجو ألاّ تستعجل حتى تتحدث مرّة أخرى مع الرئيس بشأن المستقبل».

قلت إن الرئيس قد حسم أمره معنا أمس، ولم يكتفِ بالحديث، بل أرسل أحمد سالم عبيد بعد خروجنا من عنده ليطلب مني مغادرة صنعاء الآن وليس غدًا، وهو عادة لا يأتيني في الليل، كبعض القيادات المحسوبة على الزمرة الذين يزوروني بعد انصراف الآخرين لاستطلاع رأيي في قضايا تهتم بها القيادة في صنعاء. كان عمر الجاوي قد حذرني من خطورة الدور الذي يقوم به هؤلاء في تقديم تقاريرهم للأجهزة في صنعاء، كما حدثه بذلك صديقه ورجل الأمن السياسي في صنعاء، حسن عزيز.

ذهبنا للقاء الرئيس، كان في انتظارنا واقفًا في أحد المكاتب بالقيادة العامة، وهو بملابسه العسكرية وفوق خصره مسدسه المعلق في مثل هذه الحالات عندما يلبس بزته العسكرية التي تسمى (الميري). تذكرت هذا المكتب وتذكرته أيضًا، وهو في الملابس العسكرية ذاتها في أكتوبر من عام 1979م، أي بعد عشر سنوات وشهرين من لقائنا الأول، ويبدو الآن أنه اكتسب خبرة في السياسة، وتعلم كثيرًا من التجارب خلال هذا العقد من الزمن... كان يبدو واثقًا من نفسه هذه المرة أكثر مما كان قبل عشر سنوات. وبادرنى قائلاً:

- خيراً، ماذا تريد مني؟ ولماذا طلبتني؟ ماذا استجدّ بعد لقائنا مساء أمس؟

قلت: أتذكر أننا التقينا قبل عشر سنوات في هذا المكتب.

قال: نعم، ولكن ما الذي ذكرك بذلك التاريخ؟

قلت له: فقط لأذكرك بأنني منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم كنت وما زلت أكثر وفاءً منك، سواء وأنا في عدن أو صنعاء أو دمشق أو أديس أبابا، وأنت لم تكن وفياً معنا.

نظر نحوي وكأنه لم يصدق ما يسمعه وسألني: أنت مازح أم جاد؟

قلت له: أنا لا أمزح معك اليوم، وأعتقد أنه حان الوقت الذي يجب أن أصارحك فيه ببعض الأمور التي تعرضت لها منذ نزلت ضيفاً في صنعاء عام 1986. ويبدو أن صنعاء لن تتسع لنا.

قال: لست ضيفاً، ولكن هذا بلدك.

قلت له: حتى حقوق الضيافة لم تراعوها، فقد استخدمتم كل الأساليب في محاربتنا منذ وصولنا، استخدمتم المال والسلاح والإشاعات وأشرطة الكاسيت المسجلة والشتائم وزرع الانقسامات في صفوفنا لمحاربتني، وأنا كنت وما زلت أعتبرك أختاً وصديقاً وحليفاً، ولكنك تخليت عنا. وأنا متأكد أن البيض سيتقم لنا منك، ولن تذوق طعم القات والأكل والنوم بعد اليوم.

قام من مقعده وطالبني بالتراجع عن كلامي إذا أردت أن أوصل الحديث معه.

قلت: لقد سمعتني جيداً، وعليك أن تجلس وتستمع إلى ضيوفك قبل أن تغادر صنعاء التي لن تتحملنا معاً بعد اليوم... أصرّ على أن أعتذر عن الكلام الذي قلته، وأصررت على جلوسه، وعندما رفض قلت: «عندي لك خبر قد يفرحك ويخلصك منا، فقد أصبحنا عبئاً عليك ومشكلة في تعاملك مع عدن»... نظر إليّ باهتمام، وهو واقف بملابس الفريق وجلس، فقلت له: «لديّ أولاً موضوعان: الأول أنني سأغادر صنعاء وسأصدر بياناً أعتزل فيه العمل السياسي. الثاني أننا سنصدر بياناً باسم الحزب الجديد لفك الارتباط والاشتباك والإرباك والإحراج الذي تواجهه مع حكام عدن، وبعد ذلك عندي بعض

المقترحات المتعلقة بمصير العسكريين والمدنيين وأسرى الشهداء والمعتقلين في سجون عدن».

لم أعطه الفرصة للحديث، وطلبت من عبد الله أحمد غانم الذي كان يحضر اللقاء أن يقرأ البيانين، وقرأ الأول حول التنحي عن العمل السياسي ومغادرتي صنعاء من أجل التعجيل والإسراع بخطوات الوحدة، وظهر على وجهه بعض التأثر المصطنع بعدما سمع البيان وجلس وطلب مني عدم الاستعجال في السفر حتى نفكر في الأمر جيداً. وأحسست بأن ذلك كان محاولة منه للظهور بمظهر الحريص عليّ... فقلت: «إن الأمور قد حسمت، والرسالة التي بعثت بها مع أحمد سالم قد وصلت، ولا داعي لبحث هذا الموضوع». سألتني: إلى أين ستسافر؟ قلت له: «إلى أقصى الدنيا، المهم أن تتفوقوا وتتحدوا وتحلوا مشاكل الشعب اليمني بعد هذه الحروب والصراعات. أما أنا، فمشكلتي جزءٌ صغيرٌ من مشاكل الشعب اليمني، فأنا جندي في خدمة هذا الشعب». وطلبت من عبد الله غانم قراءة البيان الثاني، ففعل.

بعد تبادل الآراء اتفقنا على تسمية الحزب الجديد، «الحزب الوحدوي الديمقراطي»، واتفقنا على أن يعقد الحزب مؤتمره بقيادة علي باذيب. وعندما انتهينا من ذلك، قلت إن لدي مطالب تتعلق بمجموع الجنوبيين الذين معي وهي:

أولاً - ضمّ كل المدنيين والعسكريين (الذين كان قوامهم 12 لواءً) إلى أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية ومعاملتهم أسوة بالآخرين من حيث الوظائف والمناصب والمرتبّات. لكن ذلك لم ينفذ إلا في عام 1994م، عندما احتاج إليهم علي عبد الله صالح في حربه ضد الجنوب بعد إعلان علي البيض الانفصال.

ثانياً - معاملة شهداء يناير 1986م، كشهداء للثورة اليمنية.

ثالثاً - الإفراج عن المعتقلين في السجون والسفارة الإثيوبية في عدن.

رابعاً - عودة أنصارنا إلى منازلهم وإعادة ممتلكاتهم في عدن إليهم.

خامساً - منح أعضاء اللجنة المركزية والقياديين الذين كانوا معنا، الأحياء والأموات، سواء في عدن أو صنعاء، مساكن في صنعاء، وقطعاً من الأراضي في بعض المدن اليمنية الأخرى.

قال الرئيس: «أنا موافق على كل هذه الطلبات وسناقش بعضها مع الإخوة في عدن»، والتفت نحوي وسألني: «أنت ماذا تريد؟».

قلت: «تحقيق الوحدة وتنفيذ المقترحات التي تقدمت بها وإذاعة البيانين في الإذاعة والتلفزيون مساء اليوم 31 ديسمبر 1989م ونشرهما غدًا في الصحف».

سأل: «كيف نعلن البيانين قبل أن نُشعر البيض في عدن؟».

رددتُ سائلاً: «وما علاقة البيض بانسحابي من الساحة اليمينية والسياسية؟».

قال: سأتصل به حتى لا يفاجأ بالبيان من أجهزة إعلامنا.

رفع الساعة وطلب علي البيض، وعندما تحدث معه عن البيان وإذاعته، علّق الرئيس على ردّ البيض، قائلاً: «انتفض البيض حتى وقف شعر رأسه»، وقال: «لا يمكن أن نوافق على ذلك»، وأضاف الرئيس محدثاً البيض: «الرجل سيعلن بياناً، وسينسحب وسيغادر اليمن، والبيان سيذاع من أجهزة الإعلام في صنعاء، وليس من عدن، وهذه أجهزة إعلامنا ونحن أحرار وعليك الانتظار».

تساءل البيض: «لماذا اتخذ القرار هذا؟»

قال الرئيس: «لأنه مع الوحدة وسيغادر اليمن من أجلها».

قال: «نحن لسنا مع إذاعة البيان».

قال الرئيس: «أنتم لا تريدونه أن يبقى في اليمن، ولا يستقيل، ولا يذيع البيان. فماذا

تريدون؟».

لم يتظر علي عبد الله صالح جواب البيض، وأغلق الساعة، واتصل بوزير إعلامه حسن اللوزي، وأرسل إليه البيان لإذاعته، وكانت ردود الفعل واسعة في كل أنحاء اليمن وخارجها. كان عليّ أن ألتقي أعضاء اللجنة المركزية لأشعرهم بالقرار قبل إذاعته، وفعلاً حصل اللقاء. وسمعت، وأنا في الحديدة، أن البعض يردد أنني قد قبضت ثمن هذا البيان من الرئيس علي عبد الله صالح مبلغ 60 مليون ريال يمني. لم أهتمّ كثيراً، لأنني كنت متأكد أنه سيأتي اليوم الذي سيفهم فيه البعض أنني على حق، ولو بعد حين، وهذا ما حدث وتحقق في وقت لاحق في مواجهة بين الرئيس وأحمد مساعد وعبد ربه منصور وأحمد عبد الله الحسيني وعبد الله عليوة، عندما طلب منهم أن يغادروا اليمن قبل إتمام الوحدة، باعتبارهم مغضوباً عليهم ومحكوماً عليهم بالإعدام، وأن حكام عدن يرفضون دخول صنعاء إذا بقوا هم فيها، وقال محمد علي للرئيس: أمس تخلصت من الرئيس علي ناصر، وكنتَ تحرضنا ضده، واليوم تريد التخلص منا. ورد عليه الرئيس: أنت كذاب وأنا لم أحرصكم ضده، فردّ محمد علي: بل أنت الكاذب!!! وانفضّ الاجتماع، ورفض محمد علي الخروج من اليمن، كما رفض المبلغ الذي دفعه له، حسب قوله، بينما توزع الباقون على بعض المدن في الشمال قبل دخول قيادة عدن إلى صنعاء.

وثيقة رقم 12 بيان اعتزال العمل السياسي والمباركة بالوحدة إلى علي عبد الله صالح

"يوم من الدهر" 22

وثيقة رقم 13 نص اتفاقية الوحدة

كيف كانت مشاعرك يوم رفع علم الجمهورية اليمنية 22 مايو 1990؟
كانت مشاعر مختلطة بسبب التصاقنا التاريخي بهذا الهدف، ومن ثم ابتعادنا القسري عن المشاركة في تحقيقه بالصورة التي تليق به وتضمن ديمومته وإرساءه للأمن والاستقرار والرفاه، فقد كان قرار إخراجه من المشهد ومن اليمن يمثل رغبة مشتركة من الطرفين بعد اتفاق نوفمبر في عدن 1989، لكن عندما اختلف الطرفان عام 1994 طالباً بعودتي إلى اليمن، لكنني رفضت العروض والعروض الأخرى التي قدمتها دول الخليج، بالرغم من حماسة الاستقطاب وبلوغه الذروة، وتقديمهم المليارات لشراء القيادات والسلاح لإعلان الحرب على الوحدة، وكان البيض قد ألقى خطاباً في صنعاء، قال فيه: «إن عدن وصنعاء قد تعانقتا إلى الأبد.. إلى الأبد..». ولم يكن ذلك العناق إلا الطريق لوأد الوحدة من قبل الطرفين.



صورة تذكارية التقطت في عدن بعد رفع علم دولة الوحدة



ما زلت أتذكر ذلك اليوم، وكان أول المهتمين لي بقيام الوحدة الأخ محمد علي أحمد عند الساعة 12.00 ظهر يوم رفع العلم في عدن، وكان محمد علي ملاحقا من قبل النظام في صنعاء، لأنه طلب منه ومن أحمد مساعد حسين وأحمد عبد الله الحسني وعبد الله علي عليوة وعبد ربه منصور هادي الخروج من صنعاء، ولكنه رفض، وقد وجهت رسالة تهنئة إلى الرئيس علي عبد الله صالح بهذه المناسبة، ولكنهم لم ينشروها.

حرب صيف عام 1994

تحققت الوحدة ومن سياق الحديث يُفهم أنك أشرت غير مرّة إلى توقعك فشلها، لماذا؟

سبق أن أشرت إلى السياقات التاريخية والظروف المحيطة التي رافقت الوحدة اليمنية التي توفر للقارئ الحضيف والسياسي الفطن معطيات واضحة لقراءة شكل المستقبل وتشكل المعطى الموضوعي، أزعمت أنني كنت على علم بالمعطى الذاتي أيضًا. كنت أعرف مسبقًا أن هذا القائد أو ذاك غير جادين بتحقيق الوحدة اليمنية. وأتذكر أنني صارحت الأخ علي عبد الله صالح عام 1979م بأنني غير مرتاح لنهج كل من القيادتين "عندنا" و"عندكم"، وبأن الآفاق لا تبدو مشرقة ما لم يتجاوب المسؤول مع مطامح شعبه في قضية الوحدة بالذات، وهذا استشعار مبكر أثبتت صحته السنوات اللاحقة.

شهدت فترة الثمانينيات جواً سادته الهدوء والاستقرار في شمال اليمن وجنوبه، خاصة بعد أن احتكم الطرفان إلى لغة الحوار بدلاً من لغة السلاح، وكان المفروض أن يتوحد الجنوب أولاً والشمال ثانيًا قبل الوحدة، بالمصالحة الوطنية التي كنا ننادي بها وقدمنها على كثير من الأفكار التي كانت تعرض في حينه، بما في ذلك فكرة استعادة السلطة في عدن التي لم تكن تشكل هاجسًا بالنسبة إلينا بمقدار ما كانت تشكل المصالحة الوطنية.

ماذا كانت الخطوة الأولى بنظرك؟!

أن يجري بعد إتمام عملية المصالحة استفتاء شعبي على الوحدة، إلا أن السلطين حينذاك اختطتا الطريق الأسهل المتمثل باقتسام السلطة والوزارات والسفارات والثروة على المستوى الأعلى، وليس بما يضمن إرساء أسس راسخة لتأمين المصالح العليا للشعب في كل من الجنوب والشمال، وهذا ما ارتدّ عكسيًا في صورة أزمات كُلت بالحرب في 1994م وما نتج عنها من آثار مدمرة للدولة في الجنوب ولكل منجزاتها خلال 23 عامًا.

لا أنسى هنا الإشارة إلى عوامل فقدان الثقة التي كانت حاكمة لمرحلة الثلاث سنوات قبل اندلاع حرب 1994م، وأزمة الثقة تلك كانت كفيلة بإنتاج الأزمات السياسية والأمنية، وصولًا إلى الحرب، ولا سيما أن المقدمات كانت هشة، وهي في معظمها مبنية على أساس من تقاسم شكلي وزائف للسلطة لا يتكئ على روافع قانونية وعملية مستدامة.

كيف نظرتهم إلى ما سمي قبل حرب 1994م وثيقة العهد والاتفاق؟
حملت وثيقة العهد والاتفاق مشروعاً وطنياً لبناء دولة الوحدة؛ لأنها محل إجماع وطني ومباركة عربية ودولية، وقد أجهضت قبل أن يجفّ حبرها، حيث ظهر سوء النيات، وكان بارزاً في أكثر من موقف وتعليق، وحينها شعرت بأن قرار الاقتتال والانفصال قد اتخذ، وبات أمراً واقعاً، ولم يبق إلا اختيار الوقت لإعلانه؛ ففي ذروة الخلاف بين طرفي الوحدة، تقدمت بعض الأطراف الجنوبية بعدد من الأفكار، حينها سميت النقاط الـ 18 التي أيدها بعض الأحزاب والشخصيات، وبالمقابل تقدم المؤتمر بـ 19 نقطة تحولت جميعها إلى وثيقة العهد والاتفاق بعد سلسلة من اللقاءات والاتصالات والمزايدات والتنازلات، لكن الطرفين لم يكونا مقتنعين بها ويعدّان لشيء آخر.
هذا الشيء الآخر أشرت إليه بوضوح ونحن في العاصمة الأردنية عمّان، وفي لقاء مع محطة الـ MBC، حيث حذرت من أنه إذا لم تُنفذ وثيقة العهد والاتفاق، فالبدل هو الحرب، وهو ما حدث بالضبط في مايو 1994م.
وثيقة رقم 14 وثيقة العهد والاتفاق

وماذا عن أجواء عمّان في تلك الفترة التي كان لك حضور بارز فيها بعد غياب عن الإعلام؟
"لا للاقتتال ولا للانفصال"

مكنني لقاء عمّان من مقابلة كل قادة اليمن من أحزاب وشخصيات وشيوخ وأصدقاء لم أقابلهم منذ مغادرتي اليمن، ما اعتبرته فرصة ذهبية، واستمرت هذه اللقاءات طوال شهر رمضان المبارك، وكانت هذه اللقاءات موضع تقدير واحترام كل الذين قابلتهم والذين تابعوها، حيث قابلت عدداً كبيراً من اليمنيين والصحافيين وأجريت مقابلات مع عدد من الصحف ووكالات الأنباء والقنوات الفضائية، وكنت لأول مرة أظهر مباشرة في عدن عبر تلفزيون عدن وصنعاء ومعظم القنوات الفضائية العربية والأجنبية، حاملاً شعار "لا للاقتتال ولا للانفصال"، ولكن طبول الحرب كانت تفرع بدعم من بعض دول في المحيط بهدف دعم الانفصال أو تصفية طرف وإبقاء طرف، ولتتمكن من مقايضة الطرف المنتصر، وهو مهزوم بطبيعة الحال، على ترسيم الحدود بين المملكة واليمن وهو ما جرى لاحقاً عام 2000م.

انتشر أمراء الحرب وسياسرة السلاح في كل مكان من العالم، وأبناء الشعب يضعون أيديهم على قلوبهم؛ لأنهم من سيدفعون ثمن الصراع من حياتهم وأمنهم وقوتهم واستقرارهم، وقد أكدت أن المنتصر في هذه الحرب مهزوم عاجلاً أو آجلاً.

ماذا عن حالة الاستقطاب لكم في عمّان من قبل صالح والبيض؟

قلت أمام الملك حسين عندما طلب مني الرئيس علي عبد الله صالح العودة معه إلى صنعاء على ذات الطائرة، وهم يهيمون بالمغادرة بعد خلافه مع نائبه علي سالم البيض الذي غادر عمّان، إن الطرفين عندما اتفقا أخرجاني من اليمن، وعندما اختلفا اليوم في قصر الهاشمية طلبا عودتي، وأنا لا أقبل ذلك، ولكنني مع الوحدة وضد الاقتتال والانفصال، وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل في كتاب "عدن والوحدة اليمنية".

وعن لقاءك بالبيض؟

قبل لقاء صلاة التقيت في أبو ظبي في أبريل 1994م علي سالم البيض لأول مرة منذ أحداث 1986م، وكان معه د. ياسين نعمان وصالح عبيد وعبد العزيز الدالي ومحمد علي أحمد الذي انضم إليهم قبل الأحداث بشهر واحد، وبعد كلمات المجاملة سألته: «هل أنتم مسافرون الآن؟». قال: «نعم، وتأخرنا، ويجب أن نغادر بعد اللقاء معك». سألته: «إلى أين تذهبون؟»، أجاب: «إلى صلاة». قلت له: «أقصد إلى أين تذهبون بالبلاد؟».

قال: «نريد وحدة اندماجية عاصمتها تعز أو جبلة»، وقرأت في رده وعينه وحركة يديه وشعره الأسود الكثيف أنه لم يتعلم من السلطة بعد 1986م كثيرا، وأنه ما زال ذلك المعارض على الدوام منذ عرفته في عام 1965م في مدرسة الصاعقة بمصر. قلت له: «هذا الكلام يقال للصحافيين وليس لي». قاطعني وسأل: «ما رأيك أنت؟». قلت: «حضرت لأسمع منك أولاً لأنك أنت صاحب الشأن، وأنت الذي وقعت على الوحدة مع الرئيس عام 1990م وأنت نائبه وشريكه في هذا العمل الذي أنجزتموه». قال: «رأبي واضح. وحدة عاصمتها تعز، وعلينا أن نخرج من إرهاب سنحان في صنعاء، والشيء الآخر أننا نريدك معنا لأنك تعرف علي عبد الله صالح أكثر منا، ونحن أخوان، وسنقدم لك أرضاً ومنزلاً في عدن»، والتفت نحو الدكتور ياسين وقال: «أعطوه بيتاً».

كان حديثه في قمة الاستفزاز، فقلت له: «لا أبحث عن سكن، ولكنني أبحث عن وطن، وهو الآن مهدد بالاقتتال والانفصال، عليك أن تحافظ على المجد الذي حققته»، وأضفت: «إنني أحسدك».

قال: «علام تحسدني؟».

فأجبت: «ليس على السلطة، ولكن على المجد الذي حققته بالتوقيع على الوحدة، الذي لن تحافظ عليه أنت أو علي عبد الله صالح، وإذا لم تقدموا حلاً للأزمة، فعليكما الاستقالة وترك الوطن وشأنه».

قال: «على يدك؟».

أجبت: «عندي مقترح قد لا يقبله علي عبد الله صالح، ولا أنا مقتنع به، ولكنه قد يكون بديلاً للاقتتال والانفصال».

سأل: «ما هو؟».

قلت: «البديل الأول أن تستقيل من عضوية مجلس الرئاسة، وأن يحل محلك ياسين نعمان أو سالم صالح، وأنت يمكن أن تبقى أميناً عاماً للحزب في عدن مؤقتاً، حتى تهدأ الخواطر ويعود الوثام، وتعود إلى صنعاء بعد ذلك، وهذا حل مؤقت. والحل الثاني تشكيل مجلسين محليين أو سَمَّها ما شئت لكل من الشمال والجنوب، وحكومة اتحادية وبرلمان اتحادي وقيادة واحدة للبلاد وخارجية ودفاع وتخطيط وموارد قيادية مركزية، كما هو الحال في تجربة الإمارات العربية المتحدة».

نظر صوبي وقال: «هذا رأيكم أم رأي علي عبد الله صالح؟».

قلت له: «إن الرئيس صالح سيرفض ذلك، ولكن هذه مبادرة مني بدلاً من الاقتتال والانفصال».

قال: «لن نقبل بذلك، والحل وحدة اندماجية عاصمتها تعز التي هي خارجة عن نفوذ عصابة سنحان».

قلت: «ولكن سالم صالح طالب أكثر من مرة بالفيدرالية». لم أخبره بما دار بيني وبين محمد سعيد عبد الله وسالم صالح في دمشق في نهاية 1993م، حول تقسيم اليمن إلى ثلاثة أقاليم:

- إقليم صنعاء، وميناؤه الحديدة.
- إقليم تعز، وميناؤه المخا.
- إقليم عدن، وميناؤه عدن.

واصلت حديثي، مؤكداً أن تعز لا تختلف عن صنعاء، فكلتاها تحت سيطرته، فهو عميق الجذور في هذه المدينة، ومنها تعلم السياسة والبراعة والتجارة، ومنها انتقل إلى الرئاسة، لحكم الجمهورية العربية اليمنية، فالأمان ليس في المكان، سواء كان في جبلة أو تعز أو عدن، فأمانك في الوحدة وفي وطن خالٍ من الحقد والتأمر والكراهية والطائفية وتصفية الحسابات القديمة، يمن العدل والأمن والاستقرار والمواطنة المتساوية.

قال: «نحن في خطر وأمننا في خطر، وعلي صالح "عيف" يعمل حاجات كثيرة، وأصبحنا نخاف على أنفسنا وعائلاتنا، فهو داهية، والغاية عنده تبرر الوسيلة». اتهم البيض علي صالح بأنه بنى واشترى واستأجر البيوت لبعض القياديين، وأسسها وزرع فيها أجهزة

التسجيل والتصوير، حتى أصبح البعض يخشى من الحديث ومن الممارسة الطبيعية للإنسان.

قلت: «هذه قضايا صغيرة، وبالإمكان حلها وتجاوزها، وعليكم بالحوار ثم الحوار، فأنتم تسرون نحو الهاوية»، وأضفت: «سألتقي الرئيس في الدوحة بعد لقاء صلالة، فهل تريدني أن أتحدث معه بالمقترحات التي أشرت إليها؟».

قال: «إذا وافق عليها سنفكر فيها».

قلت له: «سنحاول إقناعه».

سكت. قلت له: «إذا اقتنع فسأتي إلى عدن لأبلغكم بالنتائج».

قال: «نحن لا نوافق على زيارتك عدن». نهضت وقلت له: «أنتم لا تريدون لي وطنًا ولا سكنًا في اليمن، وأريد أن أقول لك إنني سأعود إليها وسأدخلها من دون أن تكون فيها».

ردّ متعجبًا: «ماذا؟».

قلت: «أفهمها كما تريد».

قال: «نحن نخشى عليك من علي عبد الله صالح، فهو الذي سيقنتلك وسيحملنا

المسؤولية».

انتهى اللقاء عند هذا الحد، وشعرت بأن قرار الانفصال قد اتُّخذ، وأن الطرفين يستعدان للحرب وللانفصال. علمت من محمد علي أحمد أن الفريق الاستشاري الخاص لعلي عبد الله صالح المشكل من عبد الله بن حسين الأحمر ومجاهد أبو شوارب وعلي محسن الأحمر وعبد الكريم الإيراني، ومعهم الأخ محمد علي أحمد الذي انضم أخيرًا إليهم ناقش بالفعل موضوع الانفصال من طرف الشمال والعودة إلى الجمهورية العربية اليمنية قبل حرب 1994م، ولكنه كان يسأل عمّن سيعوضنا الأموال التي "أنفقناها" على الجنوب، ولم يكن يهمه أمر الوحدة والحفاظ عليها، ولكن علي محسن الأحمر ومحمد علي أحمد رفضا ذلك المقترح، ولم يبقَ إلا إطلاق الطلقة الأولى ليحمّل كل طرف الطرف الآخر المسؤولية عن بداية الحرب واتهامه بالانفصال والقتال.

كان ذلك اللقاء الأول بعد عام 1986م مع البيض، وماذا عن اللقاء

الأول مع علي عبد الله صالح منذ مغادرتك صنعاء 1990م؟

نعم، التقيت الرئيس علي عبد الله صالح في الدوحة بعد فشل لقاء صلالة بين البيض وصالح، وكانت هذه المرة الثانية بعد لقائنا الأول في عمان، وقال: «إن وافقت على الفيدرالية التي طالب بها سالم صالح محمد، فسيطالبون بالكونفيدرالية، وإذا وافقت على الكونفيدرالية، فسيطالبون بالانفصال».

وقال إنهم قبضوا الثمن، وإن قرار الانفصال قد اتخذ في الرياض، وإن السعودية دفعت لهم مليار دولار بعد لقاء صالح السبيلي محافظ عدن مع الأمير سلطان بن عبد العزيز في أعادير في المغرب. وطلب مني مرة أخرى أن أعود معه من الدوحة إلى صنعاء لحسم الموضوع، ولكنني اعتذرت له كما سبق أن اعتذرت له في عَمَّان، وقال: «إن قبلت الذهاب معي، فإننا بعد أسبوع سنكون في عدن وسنخزن في معاشيق وسيهرب البيض وأصحابه إلى جيبوتي وعمَّان»، وهذا ما حدث بعد 1994/7/7م. كان واضحًا من كلامه أنه اتخذ قراره بالحرب، ولم يبق إلا إطلاق الطلقة الأولى، وكان هذه المرة واثقًا من نفسه أكثر من لقاء عمَّان بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق.

في 27 أبريل أعلن الرئيس علي عبد الله صالح الحرب على الجنوب. كيف تابعتكم ذلك؟

أطلق علي عبد الله صالح من ميدان السبعين في 27 أبريل 199م عبارته الشهيرة "إنها حبل و ستلد قريباً" التي مثلت كلمة السر التي دشنت الحرب ضد اللواء الثالث مدرع في عمران وأطلقت فيما بعد شرارة حرب 1994م.

اندلعت الحرب من عمران، واشتعلت في كل مكان من الأرض اليمنية، وتحمل عناصر ما كان يطلق عليهم «الزمرة» بقيادة وزير الدفاع عبد ربه منصور وعبد الله علي عليوة وأحمد عبد الله الحسيني وأحمد مساعد وكل القيادات العسكرية والمدنية المسؤولة عن قيادة المعركة نحو عدن والمكلا وفقاً للخطة العسكرية التي أقرت بين القيادة الشرعية والنظام في صنعاء في عام 1988م، كما أشرت آنفًا، والتي لم تر التنفيذ إلا خلال هذه الحرب عندما أحسَّ علي صالح بأنها لمصلحته لحسم المعركة.

بسقوط مكيراس والضالع، بوابتي الجنوب، أصبح سقوط عدن في حكم المؤكد، ولم يبق إلا وقت قصير لحسمها، رغم أن البيض ومن معه كانوا يوهمون الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد، بأنهم سيقاتلون خمس سنوات، وأنهم كما قاتلوا الإنكليز في عدن أربع سنوات، فإنهم سيقاتلون الشماليين. وانطلقت هذه الحكاية على السعودية وعلى الملك فهد والأمير سلطان والمستشار علي بن مسلم وعلى الشيخ زايد وابنه محمد، رئيس الأركان، وعلى حكام الخليج الآخرين وبعض الدول الشقيقة والصديقة، وقد سمعت هذا الكلام شخصيًا من الوفود التي زارني والتي التقيت بها، وجاءت هذه التحركات بعد خطاب الرئيس علي عبد الله صالح، الذي شنَّ فيه هجومًا عنيفًا على الحزب الاشتراكي اليمني، قال فيه:

«إن شعبنا اليمني سيضع حدًا لأولئك الذين يتسكعون على أبواب بعض العواصم، ليتسلموا مالا مدنسًا من أجل إجهاض الوحدة».

علمت من الرئيس علي عبد الله صالح (والعهدة عليه) أن علي سالم البيض أرسل سالم جبران (وزير ومحافظ سابق) إلى الرياض بطائرة خاصة للقاء الملك فهد من أجل التعجيل بالانفصال في مايو من عام 1994م، وطلب دعمًا ماليًا وعسكريًا لتنفيذ هذا المشروع، وأرسل علي سالم البيض صالح منصر السيلي، محافظ عدن آنذاك، إلى أعادير في المغرب للقاء الأمير سلطان بن عبد العزيز، نائب وليّ العهد، ونائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الذي اعتمد ملياري دولار للحرب والانفصال.

صدر القرار رقم 924، من مجلس الأمن في الأول من يونيو، الداعي إلى وقف إطلاق النار في اليمن، وعيّن السفير الأخضر الإبراهيمي ممثلًا للأمم المتحدة، وأسند إليه مهمة تقصي الحقائق في اليمن، وقام بزيارة صنعاء وعدن والمكلا للتشاور مع طرفي الصراع لوقف الحرب، ولكن الأمور حسمت بسلاح الوحدة لمصلحة علي عبد الله صالح، كما هو معروف.

اندلعت الحرب، وكانت لك تحركات خلالها محليًا وخارجيًا من خلال الاتصالات واللقاءات والتصريحات، حدثنا؟

في شهر مايو اندلعت الحرب بعد إخفاق الوساطة العمانية في صلالة، وكان السلطان قابوس قد بذل محاولات حتى اللحظة الأخيرة، سواء قبل لقاء صلالة أو في أثنائه أو بعده. فيوسف بن علوي (وزير الخارجية العماني)، الذي تربطه صداقة وعلاقة شخصية وحركية بالبيض، يريد انفصالًا أو فيدرالية، أما علي عبد الله صالح، فمصرّ على وحدة اندماجية، وقد عرض عليّ يوسف بن علوي فكرة الفيدرالية بدلًا من الوحدة الاندماجية لفكّ الاشتباك بين الشمال والجنوب وبين البيض والرئيس، لكن العمانيين لم يفصحوا عن مواقفهم بشكل واضح.

اندلعت الحرب وكانت هناك وساطات؟!!



يوسف بن علوي وزير الخارجية العماني

أتذكر اللقاء الذي جرى بيني وبين معالي وزير الخارجية يوسف بن علوي عندما زارني في منزلي في دمشق. تحدثنا لأكثر من ثلاث ساعات عن التطورات في اليمن والخلافات بين الرئيس علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وكانت رؤيته أن الحل لهذه الأزمة، حاضرًا ومستقبلًا، لن يكون إلا بنظام فيدرالي بين الشمال والجنوب، وأن سلطنة عمان ستسعى إلى إقناع الطرفين بهذه الفكرة إذا قبلوا بها. بعد ذلك أرسل الفريق علي بن ماجد المعمرى، وزير القصر، نائبه عبد الله الراشد للتشاور معي من أجل التطورات في اليمن، واتخذ الجانب العماني موقفًا متوازنًا من الصراع، ووجه دعوة إلى الطرفين لزيارة عُمان، وعُقد اللقاء في صلالة في أبريل عام 1994م، غير أنهم اتفقوا على ألا يتفقوا.



المستشار علي بن حسين بن مسلم، مستشار الملك فهد بن عبد العزيز
بداية شهر يوليو 1994م زارني وفد سعودي برئاسة الشيخ علي بن مسلم، مستشار
الملك فهد، الذي جاء فجأة إلى دمشق مع الشيخ صالح بلعيد (شيخ مشايخ آل بلعيد،
وكان يقيم في الشوورة) وتربطني به علاقة قديمة، وقد جاء لزيارتي في المنزل، فرحبت به،
وقال لي إنه جاء إلى دمشق مع الشيخ علي بن مسلم الذي يرغب في مقابلي لأمر قال إنه
مهم وإنه منتظر اللقاء معي في منزل السفير السعودي بدمشق، فتوجهنا إليه، وكان معه في
المنزل السفير صالح البلاع الذي رحب بنا ترحيباً حاراً.

بعد كلمات المجاملة أخرج الشيخ علي بن مسلم من جيبه مصحفاً صغيراً ووضع على
يدي، ثم وضع يده على المصحف، وطلب من السفير أن يضع يده أيضاً، وبدأ يقسم على
كتاب الله أن «ما سأقوله صحيح، فقد عرفتك في عدن مخلصاً لوطنك، وبعد أحداث عام
1986م زرت صنعاء والتقيت الرئيس علي عبد الله صالح وطلبت منه أن ألتقي بك وقال:
إنه موجود في إحدى غرف قصر الرئاسة، ولكنني أنصح بعدم مقابلته.

وقلت له إنني مكلف من الملك فهد لزيارته والاطلاع على ما جرى ويجري في عدن.
فقال لي: لا تحش على عدن، فالذي سيأتي بعده سيكون أفضل منه لنا ولكم.

فقلت له إن البديل أنصار عبد الفتاح إسماعيل وعلي عنتر وعلي البيض، وهم يمثلون اليسار المتطرف المعادي للمملكة والمنطقة.

فقال لي علي عبد الله صالح: لكنهم أفضل منه، وعليكم أن تتوقفوا عن أي اتصال معه. أضاف مسلم: لم أدرك مدى حقه عليك والموقف منك، وعندما نقلت إلى الملك فهد هذا الكلام، استغرب وهز رأسه دون أن يتكلم أو يعلّق على حديث علي عبد الله صالح تجاهكم، وعلمت أن السعوديين قدموا عبر الرئيس صالح مآلاً وسلاحاً وأكثر من 500 سيارة Land Cruiser، وعلمنا لاحقاً أنه قد صادرها، وزيارتي اليوم لكم لأطلب منكم الوقوف إلى جانب الجنوب بناءً على طلب من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وسيقدمون لك الإمكانيات الهائلة والعسكرية والسياسية كافة لهزيمة نظام علي عبد الله صالح واستعادة الدولة في الجنوب. طبعاً رفضت هذا العرض، وقلت له إنه لا مستقبل لهذا العمل، وإنكم تراهنون على حصان خاسر (علي سالم البيض)، وهذا ما حدث بعد ذلك، فقد سقط مشروع الانفصال.

عندما التقيت الشيخ علي بن مسلم مجدداً في باريس (أغسطس 1994م)، قال لي إنه اتصل بالملك وأبلغه أنني سأتناول الغداء معه في فندقه الخاص (Prince de Galles) وجناحه الخاص، وكان حينها مريضاً مستلقياً على السرير، ونهض وسلم علي وتناولنا طعام الغداء، وكان هذا الغداء الأخير معه رحمه الله. وقال: «إن الملك فهد يسلم عليك كثيراً».

وقد قال الملك: «لقد صدق الرئيس علي ناصر، فنحن راهناً على سيارة دون فرامل (يقصد علي سالم البيض)، أما علي ناصر، فلم يكذب ولم يقبض».

اللقاء بالوسيط الإماراتي

أرسل الشيخ زايد أكثر من وفد، وطلب مني الانتقال إلى الخليج والتحرك نحو مدينة المكلا التي كان يقيم فيها علي سالم البيض بعد انسحابه من عدن، وذلك لإخراج الجنوب من محتته، وقالوا لي: إن عناصرك قد دخلت المستنقع، فقلت لهم: لقد رفضوا المصالحة الوطنية، وهربوا إلى الوحدة الاندماجية وأخرجونا من اليمن، ورفضوا ضم قواتنا إلى جيش الوحدة، ولهذا يتحملون مسؤولية ما جرى ويجري، وإن عليهم أن يميزوا بين الوحدة وعلي عبد الله صالح، وإن على دول الخليج ألا تستهدف الوحدة في شخص الرئيس صالح، فلا استقرار لليمن والمنطقة إلا بالوحدة قبل أن يسيء إليها علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض وبطانتها.

التقيت مندوب الشيخ زايد، السفير شاهين، الذي وصل بطائرته الخاصة إلى دمشق، ودام لقاءنا من الساعة الثانية عشرة مساءً وحتى السادسة صباحاً، ولكنه لم ينجح في

إقناعي بالذهاب معه بالطائرة إلى أبو ظبي، واتفقنا على ألا نتفق يومها. وكان آخر ما قاله لي، وهو واقف: إنك ستخسر الشيخ زايد!! وأجبتة: قد أخسره شهرين أو سنتين، لكنني سأتصالح معه بعد ذلك لأنني أعرفه شيخًا حكيمًا، ولكنني لن أتصالح مع نفسي إذا اتخذت مثل هذا القرار الذي يتعارض مع موافقي ومبادئ، لأن اسمي ارتبط بمعظم اتفاقيات الوحدة والدستور.

من المعروف علاقتكم بالشيخ زايد بن سلطان، كيف تقيمون موقفه واختلافكم معه؟

في نهاية عام 1994م التقيت بالشيخ زايد بعد حرب الاقتتال والانفصال، وقد عاتبني يومها وهو غاضبٌ لأنني لم أشارك في الحرب إلى جانب الإخوة في الجنوب. وقبل أن أسلم عليه، وأمام الحاضرين في ديوانه، بادرني بالقول:

- هل أنت مع الشمال أم الجنوب؟
- فقلت له: أنا مع اليمن.
- قال: هل أنت مع علي عبد الله صالح؟
- قلت له: أنا مع الوحدة.
- وقال: لا بد من ردّ الاعتبار للجنوب وأبنائه.
- قلت له: أنا معك.
- قال: ما الحل؟
- قلت له: وحدة على طريقة الإمارات.
- قال: أنا تعبت كثيرًا من أجل وحدة الإمارات، فأنا صرفت مالا وكسبت رجالا، وعلي عبد الله صالح ضييع الرجال من أجل المال، فهو لا يريد إلا بتروال الجنوب فقط!!
- وهذا اللقاء تجاوزنا الجفوة التي مرّت بيننا، لأن الكبير يبقى كبيرا.
- كان الشيخ زايد متأثراً بموقف علي عبد الله صالح لجهة وقوفه إلى جانب صدام عند احتلال الكويت ومحاولة احتلال الخليج، وقال: إن علي صالح كان يريد أن تصبح دولة الإمارات المحافظة الـ 21 في العراق.

قلت له: «نحن لسنا مع صدام حسين، ولا مع علي عبد الله صالح، فأنا مختلف مع الاثنين، ولكن إذا أخطأ علي عبد الله صالح في الوقوف إلى جانب صدام، يجب ألا يدفع الشعب اليمني ثمن هذا الموقف، وأنتم وقفتم مع صدام حسين في حرب الخليج الأولى ضد إيران، وأعتقد أن دول الخليج لن تقبل بأن يفصل شبر واحد من أراضيها حتى لدولة خليجية أخرى، فما بالكم بفصل اليمن؟ لأن الانفصال سيكون بداية لانقسامات خطيرة في الجنوب بعد الحروب التي خضناها من أجل الوحدة، بل سيؤدي إلى صراع في اليمن شمالاً

وجنوباً وفي المنطقة بأسرها، وقوة الإمارات في وحدتها، وقوة السعودية في وحدة الأراضي الشاسعة الواسعة التي أقامها عبد العزيز بن سعود في جزيرة العرب وعلى مشارف خليج العرب وخليج العقبة.

ماذا عن العرض الأخير من البيض لكم؟

جرت آخر محاولة من قبل علي سالم البيض... اتصل وطلب مني أن أنتقل إلى المكلاّ لتحمل مسؤوليّة نائب الرئيس لمدة ثلاثة أشهر، وبعدها سأصبح رئيساً للدولة التي أعلنها، فرفضت هذا العرض، وبعد إعلانه الانفصال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية (بدون الشعبية حسب طلب حزب رابطة أبناء اليمن والمنطقة)، زارني كل من سفير الكويت إبراهيم موسى، وسفير المغرب إدريس الضحاك، وطلبوا رأيي. فقلت لهما ألا مستقبل لهذه الدولة، وإن مصيرها سيكون مصير أرض الصومال، كما قال لي الأمين العام لجامعة الدول العربية، عصمت عبد المجيد، الذي كان يتحدث معي من مدينة الإسكندرية أيام عيد الأضحى بعد إعلان الانفصال.

قال الضحاك: ليس المهم رأي الأمين العام، بل الأهم والمهم رأي الإدارة الأمريكية، فإذا اعترفت أمريكا ستعترف معظم الدول بالواقع الجديد، وإذا لم تعترف، فلن ينفع معها اعتراف دول مجلس التعاون الخليجي الذين كانوا يلحون به في مدينة الكويت. ولكن هذه المحاولة أجهضها فاروق الشرع، وزير خارجية سورية، وعمرو موسى، وزير خارجية مصر، وحمد الجاسم، وزير خارجية قطر، الذي وقف ضد الانفصال بكل قوة في هذا الاجتماع، وفي كل اجتماعات دول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق⁽⁸⁾.

أرسل الرئيس علي عبد الله صالح أثناء الحرب عدداً من الوفود إلى دول المنطقة لإقناعها أو تحييدها في هذه المعركة ضد الحزب الاشتراكي اليمني، ويشير الشيخ عبد الله الأحمر في مذكراته إلى أنه اختلف مع الشيخ زايد خلافاً حاداً؛ لأن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت تسمي البيض «الرئيس»، بينما هو نائب للرئيس، واتهم الإمارات بالتدخل لمساندة التمرد على الشرعية، وأكد الشيخ زايد أنه يقف إلى جانب الحق، وأن الوحدة لا تفرض بالقوة والحرب، فردّ عليه الأحمر قائلاً: «إن الحرب مقدسة بالنسبة للوحدة وهي تستاهل الدماء وتستحق التضحية ونحن مستعدون لذلك». وأدى ذلك إلى مغادرة الوفد برئاسة الأحمر الذي انتقل إلى السعودية.

(8) - دول إعلان دمشق: دول مجلس التعاون الخليجي وسورية ومصر، وهي الدول التي شاركت في حرب الخليج لإخراج العراق من الكويت.

كانت لدى الشيخ زايد قناعة بأن الحرب لم تكن من أجل الوحدة، بل هي لضم الجنوب إلى الشمال إلى الأبد أو لإعادة (الفرع) إلى (الأصل) كما كان يقول الشيخ عبد الله الأحمر وسواه. وكتب الشيخ الأحمر في مذكراته أنه تحدث مع الملك فهد وطلب منه التدخل ووقف الحرب، فقال له الملك عند خروجه من قاعة الاجتماع: «احسموا الأمر وادخلوا عدن ولا تخرجونا»، وكان ذلك ما حدث يوم 1994/7/7.

قبل الحرب كنتم ترون أن الفيدرالية هي المخرج، فماذا عن الموقف الإقليمي منها؟

نعم، ارتأيتها مخرجًا مناسبًا لتجنب خطر انقسام وحرب على الأبواب. وعندما التقيت بوزير خارجية سلطنة عُمان يوسف بن علوي في منزلي بدمشق في بداية عام 1994م، قلت له: إن الفيدرالية هي الحل بعد أن تفاقمت الخلافات بين الرئيس السابق علي عبد الله صالح ونائبه علي سالم البيض، وكررت هذا الموقف للشيخ زايد بن سلطان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - رحمه الله - قبل اندلاع الحرب في أبريل، وصارحت الأخ علي سالم البيض بموقفي ورؤيتي هذه عندما التقيته في أبريل عام 1994م في أبو ظبي، ثم مع الرئيس علي عبد الله صالح في الشهر نفسه عندما التقينا في قطر. قلنا بهذا الحل (الفيدرالية) كمخرج للأزمة التي اعترت دولة الوحدة في وقت مبكر من قيامها، ولكن أحدًا لم يستمع إلينا ويأخذ بجدية الحل الذي طرحناه وواقعيته، لأن طبول الحرب كانت تدق على أبواب المسؤولين في كل من صنعاء وعدن، والمليارات من الدولارات تضخ لهم شمالًا وجنوبًا ولتجار الحروب، والنتيجة كما نراها اليوم معروفة، والشعب هو من دفع ويدفع ثمن هذه الصراعات والحروب، والشهداء لهم الجنة.

كيف اعتقدتم أن الفيدرالية هي المخرج المناسب للنظام السياسي في اليمن؟

من تجارب الوحدات الفيدرالية والاندماجية الماثلة أمامنا في التاريخ السياسي العربي المعاصر، الوحدة المصرية السورية، والوحدة اليمنية الاندماجية اللتان تحققتا بصورة ارتجالية وغير متدرجة أو مدروسة. نجد أن هذا النوع من الوحدة لا يملك إمكانية البقاء والصمود. الوحدة المصرية السورية كانت بين الرئيس جمال عبد الناصر وعدد من الضباط السوريين الذين زاروا مصر مكلفين من قبل القيادات العسكرية، ولكن عبد الناصر نصح بدراسة هذه الفكرة لأهميتها التاريخية والاستراتيجية، والغرب والدول العربية المحافظة ستقف ضد هذه الوحدة، وأمام إصرار الضباط الأحرار، قبل عبد الناصر على مضمض إعلان قيام الوحدة بين الدولتين أو ما سُمي حينها الإقليمين، الشمالي والجنوبي. وكانت

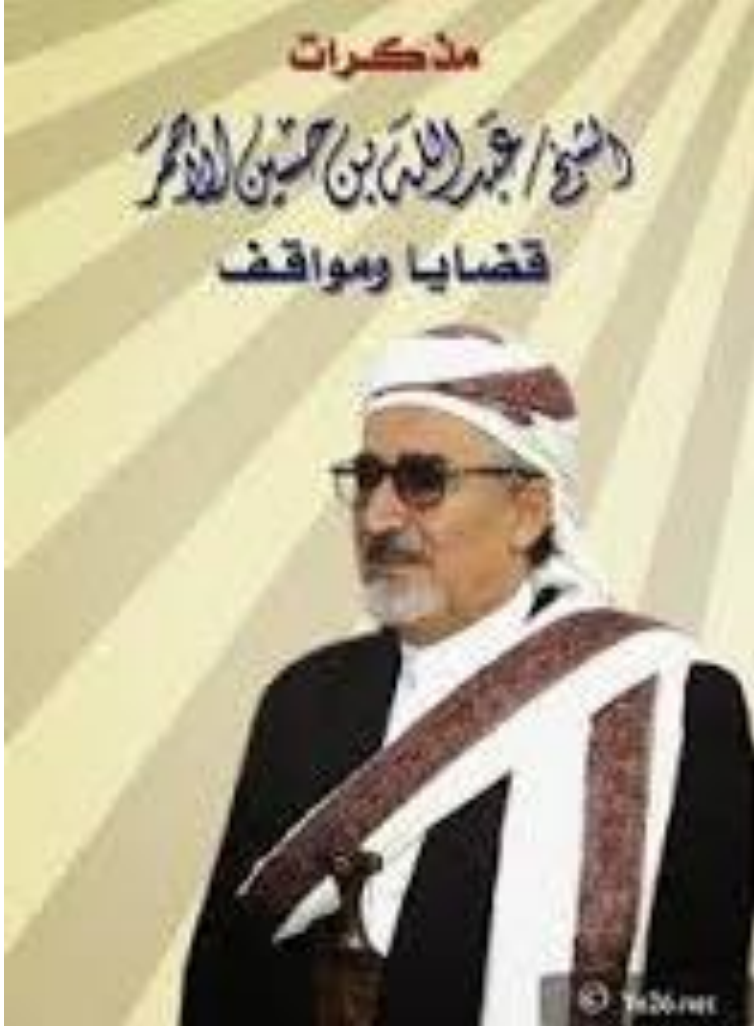
توقعات عبد الناصر بمحلها، فقد اشتدت المؤامرات على الوحدة وعلى الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً، ومن أجل تنفيذ هذه المؤامرات، ضخت أموال لبعض العسكريين والسياسيين للقيام بإعلان الانفصال، وانقرط عقدها بعد ثلاث سنوات تقريباً من قبل الذين كانوا يطالبون بها بشدة. والوحدة اليمنية حملت معها بذور الشقاق والأزمة في الستين الأوليين منها؛ لأن بعض حكام صنعاء كانت أعينهم حينها على ضم ما يروونه الفرع إلى الأصل، وعلى الأرض والثروة في الجنوب، وعدن كانت عينها حينها على حكم صنعاء من داخل أسوارها وعبر طريق الوحدة؛ لأن القيادة في عدن راهنت على مواقف بعض القيادات التي فشلت عسكرياً في إسقاط النظام في صنعاء، والتي كانت تنتمي إلى مناطق في الشمال، وكانوا يعتقدون أنهم بقيام الوحدة قادرون على أن يؤثروا ويستولوا على الحكم في صنعاء، وكان ذلك عبارة عن وهم؛ لأن علي عبد الله صالح الذي صنع نفسه بنفسه، كان أذكى من تلك القيادات التي كانت تعيش في الأحلام، وبدأت أزمة الثقة بعد شهر العسل بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح، وبين الشمال والجنوب، ولا تزال أزمتها مستمرة حتى صدور هذا الكتاب. ولم تحلّ حرب 1994م معضلة الوحدة، بل على العكس أضافت إليها تعقيدات جديدة وخطيرة. بالمقابل، عندنا تجارب وحدوية أو اتحادية فيدرالية أخرى، وهي تجارب ناجحة وصمدت أمام التحديات وحقت نجاحات ماثلة أمام أعيننا، ويمكن الإشارة إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتجربة ماليزيا، وتجارب دول أخرى في الشرق والغرب.

مجريات الحرب

كيف تقيّم تعامل طرفي الحرب بعد نشوبها، وهل كان هناك تواصل مع بعض الأطراف الداخلية والإقليمية لوقفها؟ وما موقفكم من إعلان البيض للانفصال وملاحظاتكم على البيان؟

ليس سرّاً أن طرفي النزاع كانت لهما علاقات مع أطراف إقليمية ودولية، لكن تقديراتهما للأمر كانت غير موفقة، بدليل أن الذين وقفوا مع الأخ علي سالم البيض، نائب الرئيس عام 1994م، وقفوا بعد ذلك مع الرئيس علي عبد الله صالح ضد الحراك السلمي في الجنوب، وسبق أن ذكرنا دور الوسطاء الخليجيين وما دار بيني وبينهم، وأتذكر أننا تقدمنا ببناء سياسي مشترك لإيقاف الحرب، ضمّ الأستاذ أحمد محمد نعمان، والشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ مجاهد أبو شوارب وجار الله عمر وسياسيين آخرين من الجنوب والشمال، عددهم 13 شخصية.

الجميع يعلم أن مجلس الأمن أصدر قرارين خلال الحرب، حملا الرقمين 924 و931، وقد دَعُوا إلى الحوار ووقف الحرب، ولكنها لم يكبحا جماح المتحاربين، وكان الحسم العسكري سيد الموقف، خاصة أن السعودية وبعض دول الخليج رمت بثقلها هناك في عملية مزدوجة. وفي مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ما يؤكد قول الملك فهد بن عبد العزيز له: «إذا كنتم قادرين على دخول عدن وحسم الموقف، فبادروا لتخرجونا من الحرج وتضعوا الجميع أمام الأمر الواقع وتفوتوا الفرصة على أي تدخل».



زيارة السعودية أثناء الحرب

يتحدث الأحمر عن زيارته للسعودية والإمارات أثناء حرب صيف 1994 ويقول أنها كانت ضرورية لا سيما وأن مؤشرات تعاطفهم مع الحزب الاشتراكي قد ظهرت ابتداءً من مرور علي سالم البيض وجماعته عليهم بعد عقاب واستقبالهم له .. ويضيف : ((
قمت بزيارة للملكة ومعني الدكتور عبد الكريم الأرياني بتكليف من الرئيس صالح في اليوم السادس لاندلاع الحرب قبل عيد الأضحى بيومين ، وعندما اتجهنا إلى الرياض باسروا ضرب صنعاء بالصواريخ في نفس اليوم وعلمنا بذلك ونحن هناك. وفي الرياض قابلنا لللك فهد والأمير سلطان ولم نطلب منهم شيئاً إلا شرح للوقف وتوضيحه واستعدادنا لقبول وساطتهم واستقبلونا استقبالاً طيباً جداً كما هي عاداتهم، وتحدثنا معهم كثيراً، وقلنا لهم إن دولاً عربية وغير عربية قد قامت بأدوار ووساطات قبل انفجار الحرب وأنتم أقرب ، والحق عليكم أكثر ومعرفتكم وتأثيركم أكبر وأنتم مقبولون لدينا أكثر. استمعوا لنا واعتذروا عن الوساطة لأن موقفهم حساس وأن هناك أطرافاً أخرى ربما لم يعجبها وساطة للملكة وقد يتوتر للوقف أكثر. وإنما سيدفعون غيرهم للوساطة ويتحملون أي تبعات مالية لن سيقوم بالوساطة ، وطلبوا منا توقيف الحرب والهدوء ولو هدنة حتى تتاح لهم الفرصة ليدفعوا بعض الأشقاء للوساطة. ولأننا قادمون على عيد الأضحى فقد اتصلنا بالرئيس ووافق على الهدنة لثلاثة أيام وأنه سيعلمنا عند مجيئنا .. وعند توديعنا للملك فهد وبعد أن خرج الأمير سلطان والدكتور الأرياني مسكني لللك فهد بيدي وقال لي: إذا كنتم قادرين على دخول عدن وحسم للوقف فيادروا ، لتخرجونا من الحرج وتضعوا الجميع أمام أمر واقع وتفوتوا الفرصة على أي تدخل . وغادرنا للملكة متجهين إلى أسمره بعد أن أبلغونا أن الصواريخ تضرب صنعاء فخشنا أن يترقبوا عودتنا ويستهدفونا بعد أن أصبحت الصواريخ تضرب أمام بيتي في الحصبة !! بتنا في أسمره ، وغادرناها في اليوم الثاني متجهين إلى صنعاء ، وفي نفس الليلة أو التي تلتها، أعلنوا الانفصال واشتدت اللواجهات وكان إعلان الانفصال متوقعاً رغم أنه عملياً قد أصبح موجوداً من قبل لكن إعلانه أفادنا كثيراً)).

جزء من كتاب مذكرات الشيخ عبد الله الأحمر الخاصة بزيارة السعودية وما أشرنا إليه أعلاه.

بالنسبة إلى إعلان الانفصال!

بالنسبة إلى إعلان الانفصال، أعلنتُ يومها أنني ضد الاقتتال والانفصال، وأنه يجب الاحتكام إلى لغة الحوار لحل المشاكل بين الحزبين، وناشدتها الحوار ووقف إطلاق النار، ولكن "لا حياة لمن تنادي"، وكانت لي ثلاث ملاحظات على شكل البيان وما يخفيه من تناقضات. أقصد وثيقة إعلان قيام اليمن الديمقراطية.

ما هي 19

- 1) الهادة (1) لا يوجد في اسم الدولة كلمة الشعبية، وهي جزء من اسم الجمهورية التي دخلت الوحدة.
- 2) الهادة (2) أكدت موضوع الوحدة والتمسك بها والعمل من أجلها.
- 3) الهادة (3) موضوع الدستور والعملة والعلم.

تباينت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الحرب، لماذا؟ وكيف تقيّمها؟

كان العرب منقسمين بين مؤيد للوحدة ومؤيد للانفصال، وفي مقدمة الدول العربية التي أيدت الانفصال كانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بسبب موقف الرئيس علي عبد الله صالح من اجتياح العراق للكويت عام 1990م، واعتقادهم أنه تمّ الاتفاق بين العراق والأردن واليمن على ضمّ الحجاز إلى المملكة الهاشمية لإعادة حق الهاشميين التاريخي في الحجاز والأراضي المقدسة، وإعادة جيزان ونجران وعسير إلى اليمن، إضافة إلى أراضي الجنوب، كالشرورة والوديعه، والأراضي الواقعة بين الإمارات وعمّان والجنوب، بينما وقفت قطر إلى جانب علي عبد الله صالح، ليس حباً فيه، ولكن كراهية للسعودية، واتخذت سلطنة عمان موقفاً متوازناً من الصراع، كعادتها في الخلافات العربية (فعندما اختلف العرب مع مصر بعد كامب ديفيد، اتخذت عمان موقفاً متوازناً، فلم تؤيد أو تعارض كامب ديفيد، وكذلك الموقف من إيران). هذا على صعيد الخليج، بينما وقفت مصر وسورية والأردن وليبيا وبقية الدول العربية إلى جانب الوحدة.

على المستوى الدولي، اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية موقفاً ضد الانفصال، وانحازت إلى الرئيس علي عبد الله صالح؛ لأنها تخشى أن يؤدي الانفصال إلى عودة اليسار المتطرف وإلى نزاعات وصراعات في الجنوب والشمال وبين الشمال والجنوب، قد تؤثر في مصالحها الإقليمية والدولية، وكان الاختلاف بين المملكة السعودية والإرادة والإدارة الأمريكية ظاهراً وبيّناً. وأتذكر حديثاً بيني وبين السفير السعودي في دمشق، قال لي حينها إن أمريكا لن تقف إلا إلى جانب مصالحها في المنطقة، وإلى جانب المملكة، وقلت له حينها إن الرئيس علي عبد الله صالح حليف أمريكا، وإنما ستقف إلى جانب الوحدة حفاظاً على أمن اليمن واستقرارها، وكذا المنطقة، بحكم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به اليمن في باب المندب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي وبحر العرب وجزيرة العرب، وهذا ما حدث بعد ذلك، بفشل الانفصال الذي لم يعترف به أحد، إلا دولة أرض الصومال التي لم يعترف بها أحد، كما أشرت.

حمل تاريخ 27 أبريل عددًا من الذكريات والمفارقات بالنسبة إلى اليمينيين، لارتباطه بعدد من الأحداث. كيف تقيّمها؟

نعم، ل 27 أبريل تسميات متعددة لتاريخ واحد، فقد جعل منه الرئيس الأسبق إبراهيم الحمدي عيدًا للجيش، ويصادف التاريخ أيضًا قيام علي عبد الله صالح بحركة ضد درهم أبو لحوم، أصبح صالح بموجبها قائدًا للواء تعز بدلًا من أبو لحوم. و27 أبريل هو يوم إعلان الحرب من وجهة نظر الحراك الجنوبي، لارتباطه بخطاب صالح الشهير الذي ألقاه في اليوم نفسه من عام 1994م. كذلك فإن 27 أبريل كان قد تحول بعد الوحدة من يوم الجيش إلى يوم الديمقراطية وموعد للانتخابات 1993م التي خسر فيها الحزب الاشتراكي حين حل ثالثًا بعد حزب الإصلاح، وفي اليوم نفسه من عام 1997م أجريت انتخابات برلمانية ثانية خسر فيها حزب الإصلاح، متحولًا من ائتلاف الحكومة إلى صفوف المعارضة، ثم جرى الانقلاب على يوم الديمقراطية 27 أبريل بعدما اتفق صالح وأحزاب المعارضة على تأجيل الاستحقاق الانتخابي الذي كان مقرّرًا في 27 أبريل 2009م، وذلك بواسطة ما سُمّي "اتفاق فبراير" الذي جرى الالتفاف عليه هو الآخر عبر ثورة 2011م التي أطاحت بالرئيس علي عبد الله صالح.

هناك من يرى أن اجتياح عدن عام 1994م حمل بصمتك، وحتى صورك. كيف تعلق؟

كنت ضد الحرب وضد الانفصال، وموقفي هذا معلن. أما البصمة، فهي لما كان يسمى الزمرة. فبعد انسحاب القيادات من عدن ودخول القوات الشمالية، وفي مقدمتها قوات ما يُسمى "الشرعية" التي كانت تحت قيادة وزير الدفاع حينها عبد ربه منصور هادي وعبد الله علي عليوه وأحمد عبد الله الحسيني وعلي محسن الأحمر. وكانت بعض المدرعات تحمل صوري عند دخولها إلى عدن، وهو ما أزعج علي عبد الله صالح، وأتذكر أنه في العدد الأول لصحيفة 14 أكتوبر (التي توقفت خلال الحرب وما بعدها) شنّ عليّ حملة؛ لأنني رفضت العودة معه من عمان إلى صنعاء في فبراير 1994م، وأيضًا من الدوحة في أبريل 1994م، ورفضت الاقتتال والانفصال والمناصب التي عرضها عليّ الطرفان.

كان اهتمام ما يُسمى «الزمرة» برئاسة عبد ربه منصور منصبًا على العودة إلى منازلهم التي استولى عليها بعض عناصر ما كان يُسمى «الطغمة» بعد أحداث 1986م. أما القوات الموالية لصالح وحزب الإصلاح، شريك صالح في الحرب، فقد اهتمت بجمع الوثائق والسلاح ونهب الأراضي، وقد نقلت أرشيف الدولة والتلفزيون والرئاسة والحكومة واللجنة المركزية إلى صنعاء.

كذلك استولى البعض على سجلات المكتب السياسي وأشرطة البيض ومحاضر اجتماعات عددها 22 شريط كاسيت وعشرات الدفاتر، وقد احتفظت بها للتاريخ في أرشيفي الخاص.

وكيف تعامل الزمرة مع الطغمة حينها؟

يجب أن نعترف بأن الإخوة الذين كانوا محسوبين على «الزمرة» لم يقتلوا أو يسرقوا أو يعتقلوا من اختلفنا معهم من «الطغمة» عام 1986م، وهذا ما نبّهت إليه الرئيس علي عبد الله صالح وعبد ربه منصور وعبد الله عليوة وأحمد عبد الله الحسيني وأحمد مساعد حسين وسليمان قيس وغيرهم بالألوان التي تكبوا حماقات بحق إخوانهم الذين اختلفنا معهم في الماضي؛ لأن ذلك سيعمّق الهوة التي سعيينا منذ اليوم الأول لأحداث يناير إلى ردمها عبر مشروع المصالحة الوطنية الذي تقدمنا به عام 1986م، وتحقق في عام 2006م في مهرجانات التصالح والتسامح. ويجب أن نعترف بأننا أخطأنا جميعاً بحق أنفسنا وشعبنا في بعض المراحل التاريخية التي مرّت بها البلاد وأقصيت قيادات من السلطة. وفي عام 1986م غادرنا السلطة، ومغادرة السلطة ليست نهاية الحياة. وفي عام 1994م غادر السلطة المنتصر في الصراع عام 1986م، والمنتصر مهزوم في مثل هذه الصراعات، كما أكرر دائماً.

وثيقة رقم 18 نتائج حرب 1994م (مقابلة صحيفة الحياة)

وثيقة رقم 23 نتائج الحرب

وثيقة رقم 27 خبر + فيديو

ماذا عن هروب القادة

توزع القادة الجنوبيون بعد الحرب في البلدان، فمنهم من فرّ عبر البر إلى عُمان والسعودية، كعلي سالم البيض وحسن باعوم، وبعض القادة العسكريين والمدنيين الذين طُلب منهم على الحدود تسليم أسلحتهم للقوات العمانية التي نقلتهم إلى صلالة، ومنها إلى مسقط. لكن المئات منهم انتظروا على الحدود السعودية العمانية لفترة طويلة وعانوا من الحر والعطش في الصحراء وقرروا العودة إلى اليمن بعد الضمانات التي قدمها إليهم الرئيس علي عبد الله صالح والضابط محمد إسماعيل، كما علمت ذلك من الشريف حيدر الهبيلي، قائد القوات التي جاءت من تبوك على سفينة إلى ميناء المكلا، ولكنهم وصلوا بعد فوات الأوان وهروب البيض والقيادات إلى السعودية والإمارات، وقد تركوا خلفهم الأسلحة والمعدات وطائرات ميغ 29 جرى شراؤها في أثناء الحرب ودخلت لأول مرة إلى اليمن، وعلمت أن هذه الطائرات وطائرات عمودية اشترت من روسيا وبلغاريا، ولكنها كانت مستخدمة ولم يستفد من هذا الشراء سوى تجار السلاح من الطرفين، بينما هرب عبر البحر - على متن سفينة محملة بالقمح - إلى جيبوتي، عبد الرحمن الجفري، نائب الرئيس،

وزير الدفاع هيثم قاسم، ووزير الداخلية محمد علي أحمد، ووزير الزراعة محمد سليمان ناصر، وعدد كبير من الوزراء والقيادات العسكرية والمدنية، ومنها انتقلوا إلى مصر والسعودية وبقيّة دول الخليج، ومنهم من هاجر إلى أوروبا. والسيلي؟!!

كان صالح منصر السيلي، محافظ عدن، آخر من غادر عدن، واختفى هو ومن كان معه من العسكريين والمدنيين وبعض الأسر، وفي مقدمتهم زوجة الصديق شعفل عمر وابنه، والبعض يتحدث عن وصوله إلى جيبوتي ثم إلى أرض الصومال؛ لأنه تزوج في آخر حياته امرأة صومالية، والبعض يقول إنه لجأ إلى أسرتها ويعيش معهم، ولكن هذه الرواية لم تتأكد بعد هذه الفترة الزمنية، ولو كان حياً لظهر، ويبدو أنه غرق في البحر مع آخرين إما بقصف الطيران أو بسبب الأحوال الجوية في البحر. وقد تحدثت مع الرئيس علي عبد الله صالح عن مصير السيلي، وسألته عما إن كان مسجوناً عندهم، فأكد لي أنه لو كان في السجن لُقِّدَ إلى المحاكمة؛ لأنه قبض المال من الخليج، وُجِدَ في مكتبه 29 مليون دولار، إضافة إلى مبلغ آخر وُجِدَ في مكتب وزير الدفاع، لم يتمكنوا من إخراجها معهم بسبب دخول قواته إلى عدن، الأمر الذي حال دون انسحابهم بما معهم من أموال وغيرها، ولا يزال مصيره لغزاً حتى الآن!

آخرون غادروا عبر البحر بالزوارق البحرية إلى عُمان، من بينهم الدكتور محمد حيدرة مسدوس ورئيس الأركان عمر العطاس، وكانت الزوارق تحمل أكثر من طاقتها، وقد انقطع الاتصال بالزوارق في بحر العرب ونفدت المياه والطعام منهم. وكانوا معرضين للغرق والموت، لو لم تصل بعض السفن الأمريكية التي كانت في المحيط الهندي وبحر العرب، حيث طلبت المملكة السعودية منهم المساعدة في إنقاذ الزوارق المعرضة للغرق في عمق المحيط، وطلب منهم إلقاء أسلحتهم في البحر قبل الصعود إلى السفن التي أقلتهم إلى عمان والسعودية؛ أما رئيس الوزراء حيدر العطاس، وعبد الله الأصنج ونائب الرئيس عبد القوي مكاوي، فقد كانوا في نيويورك - مقر الأمم المتحدة - في محاولة لإقناع الدول بالاعتراف بهم كدولة مستقلة ذات سيادة، ولكن لم ينجحوا في مساهمهم نتيجة الموقف الأمريكي الذي أوقف الاعتراف بهذه الدولة.

كيف كانت مقدمات عودتكم إلى عدن وترتيباتها بعد عشرة أعوام من مغادرتها؟

اللقاء مع علي عبد الله صالح في الأردن حمات معين 1996م
في إحدى زياراتي للأردن، صحوت من نومي على صوت الرئيس علي عبد الله صالح على الهاتف، وكان حينها في زيارة للأردن، وهو يحاول الحديث معي بلهجة شامية (وهي

عادته في ترتيب مثل هذه المقالب، حيث يتقمص شخصية أحد مرّاسلي القنوات الفضائية أو الصحفيين للوصول إلى الذين يريد أن يتحدث معهم). طبعًا، عرفت صوته على التو، فضحك وقال: كيف حال الأمين العام؟ ثم طلب أن نلتقي على الغداء في قصر زيد بن شاكر الذي كان رئيسًا للديوان الملكي آنذاك بحضور الملك حسين ووليّ عهده الحسن، وكانت المرة الأولى التي نلتقي فيها بعد حرب عام 1994م. أخذ الرئيس يعاتبني أمام الملك حسين والحضور، ويذكر الملك باللقاء الذي حصل في قصر الهاشمية، وكيف أنه عرض عليّ منصب نائب الرئيس ورئيس الوزراء ورفضته، وأضاف: "الأخ علي ناصر رفض عرضي، لأنه كان يلجم بأن يحكم ويصبح رئيسًا، ولو عرضت منصب وزير وليس نائب رئيس على أي شخص آخر، لركض من أقصى العالم وقبل بهذا العرض".

قلت له: «قد يكون هذا صحيحًا، ولكنني لست من الذين يركضون إلى الهاوية، والمهم أنك قد وجدت لك نائبًا ورئيسًا للوزراء». قال: «ليس المهم المنصب، بل الخسائر، فلو قبلت وعدت معنا لوفرنّا 80% من الخسائر في الأرواح والممتلكات في الحرب، ولحسنت المعركة في أسبوع، وكنت أنا وأنت سنخزن في معاشيق بعدن، ولذلك فأنت تتحمل المسؤولية». المهم أنه كان يشعر بالغرور ونشوة النصر بعد أن عشق في معاشيق عام 1994م، ولكن ليس بقوته العسكرية، بل بقوة أنصارنا (الزمرة) وبسلاح الوحدة التي أُسيء إليها بعد 7 يوليو 1994م، عندما ضرب من ضرب وهرب من هرب ونهب من نهب، وعندما عجز عن إزالة آثار الحرب في وقت مبكر، وكذلك عجز عن بناء الدولة العصرية، دولة النظام والقانون.

أجبتة: «صدقتني لو إنني عدت معك حينها لخرجتُ من اليمن مطرودًا كما خرجت عام 1990م، عندما تخلّيت عني واخترت البيض حليفًا لك». فأجاب: «هذا صحيح. لو عدت أنت لعاد البيض إلى صنعاء، وتجنينا الحرب والخسائر». طبعًا لم يكن هذا سوى تبسيط ذكي للقضايا، فلم تكن عودتي لتمنع الحرب بعد أن استعد لها كل الفرقاء وقبضوا الثمن، وقد حاولنا بكل الطرق وقفها من الخارج دون جدوى. وكما أثبتت الأحداث، فإن المنتصر في تلك الحرب كان خاسرًا، والبعض من المحللين يذهب إلى أن نتائج حرب 1994م عجلت بترسيم الحدود مع السعودية عام 2000م من قبل علي عبد الله صالح، ويرون أن علي البيض كان سيفعل الشيء نفسه في ما يتعلق بترسيم الحدود لو كسب الحرب وانتصر فيها.

أضفت: «هذا ماضي، وعليك أن تنظر إلى المستقبل، وصدّق أنني لو قبلت بالعودة إلى السلطة، لاختلّفنا من وقت مبكر، فالسلطة تفرّق بين الأب وابنه والأخ وأخيه. وكما ترى،

فأنا حريص على استمرار العلاقة بك خارج السلطة، لأنها قد لا تتحملنا ولا تتسع لنا معاً، والمهم أننا وقفنا مع الوحدة».

رد قائلاً: «أتحداك أن تأتي معي إلى صنعاء وعدن» فأجبت بأنه «ما من مشكلة في العودة إلى اليمن بعدما انتفت الأسباب، ولكنني سأختار الوقت المناسب للعودة». وغادر إلى مصر، وعدت إلى حمات معين التي تشتهر بمياهها وشلالاتها المعدنية ويرتادها العرب والأجانب طوال أيام السنة، إضافة إلى قربها من منتجعات البحر الميت. وفي نوفمبر من العام نفسه وجّه إليّ دعوة للمشاركة في الاحتفالات بعيد استقلال الجنوب ورحيل القوات البريطانية، وقد اتصل بي لهذا الغرض وزير الخارجية عبد الكريم الإرياني، وكذا العميد علي محسن الأحمر الذي قال: «إن الوقت قد حان للعودة إلى اليمن، وإننا في انتظارك»، وعندما سألته: «هل الوقت مناسب والجو مناسب؟»، أجاب: «نعم، وأنصح بعدم التأجيل، فنحن في انتظارك».

حدثنا في نهاية هذا الفصل والحقبة عن قصة العودة إلى عدن وصنعاء بعد الحرب، وتحديداً في عام 1996م؟



مطار عدن عام 1996م

بعد عشر سنوات من خروجي من عدن، عدت إليها عام 1996م للمشاركة في الاحتفالات بالذكرى التاسعة والعشرين لعيد الاستقلال، وكان في استقبالنا عشرات الآلاف من المواطنين الذين وقفوا على طول الطريق الممتد بين المطار ودار الضيافة في معاشيق يحملون صوري، وقد أثار ذلك حفيظة السلطات التي استدعت الأمن لمصادرة الصور، ما أدى إلى وقوع اشتباك بين بعض المواطنين وعسكر علي عبد الله صالح واعتُقل أكثر من 50 شخصًا منهم على أثر ذلك. وعند هبوط الطائرة على أرض المطار اقتحم الآلاف بوابات المطار، ووصلوا إلى مدرج الطائرة التي أفلتتنا من دمشق إلى عدن، وعندما نزلت صافحت من استطعت قبل أن أُختطف بطريقة مريبة إلى السيارة، ومنها إلى معاشيق، ولم تمرّ السيارة بالأحياء التي كانت تعجّ بالمستقبلين من المواطنين وطلاب المدارس. وعند وصولي، طلبت من الرئيس الإفراج عن المعتقلين فورًا. كان علي عبد الله صالح يقيم في دار الضيافة في معاشيق بعد أن أعاد ترميمها وإصلاحها وزخرفتها على الطريقة الصناعية وقد تغيّر طابع البناء والديكور البسيط الذي ورثناه عن البريطانيين، فكل شيء قد تغيّر في هذه المدينة: العادات والتقاليد والبناء وسلوك الإنسان، وكأنها ليست تلك المدينة التي تركتها. وخلال هذه الزيارة حضرت مهرجانًا جماهيريًا بمناسبة ذكرى الاستقلال، وقدمني المذيع يحيى عثمان إلى الجمهور بضيف اليمن الكبير، ما أزعج عمر الجاوي، رئيس اتحاد الكتاب والأدباء اليمنيين، وعلّق مستهجنًا على ذلك بقوله: «ضيف اليمن الكبير... وإلا...».

أصبحت ضيفًا في المدينة التي كنت رئيسًا لها، وأصبح علي عبد الله صالح ورجاله يحكمون هذه المدينة وسادة قلاعها وجبالها، حيث سيطروا على كل المنازل في المناطق الجبلية في كريتر والمعلا والتواهي وغيرها من المناطق في عدن الصغرى. واتبعوا ذات السياسة البريطانية في السيطرة على المرتفعات، واستولوا على منزل علي سالم البيض في كريتر، واستولوا على منزلي في التواهي، وعندما حاولت زيارة المنزل في التواهي وقف أحد الضباط أمام سيارتي وسأل: «هل عندكم ترخيص بالدخول من الأفندم؟»، وخرج من السيارة الضابط شلامش قاسم شلامش (قائد الحراسة) ونهره وقال له: «هذا الرئيس علي ناصر»، فردّ: «أريد موافقة من الأفندم وإلا فلن أسمح لكم»، وحصلت مشادة كادت أن تؤدي إلى اشتباك يصل إلى مواجهة بالأسلحة، ولكنني فضلت العودة، لأن هذا الضابط لا ذنب له، فهو عبد مأمور. حينها تذكرت الفريق حسن العمري الذي كان قائدًا عامًا للقوات المسلحة ورئيسًا للوزراء في صنعاء عندما عاد من القاهرة وزار منزل الرئيس علي عبد الله صالح، ولكن العسكري رفض السماح له بالدخول، وحصلت مشادة بينه وبين مرافقي الفريق العمري، الذي طلب من مرافقيه أن يتركوا هذا العسكري الذي يقف على

البوابة، وقال ساخراً: «لا تستفروه، فقد يصبح في يوم من الأيام رئيساً»، في إشارة منه إلى الرئيس علي عبد الله صالح.

حزّ في نفسي الاستيلاء على المنزل الذي كنت أسكنه وأستقبل فيه زواري من كبار الشخصيات العربية والعالمية، ومع الأسف أنهم استولوا على الجبال والبحار والأراضي بين عدن وأبين ولحج وعمران والمكلا وسيئون، وكانوا يقيسون الأراضي التي يستولون عليها من طريق عداد كيلومترات السيارة، ما أثار المواطنين الذين كانوا يرفضون مثل هذا السلوك الهمجي الذي لم يعهده الناس في عهد الاحتلال البريطاني والحكم السلاطيني، ولا في عهد الحزب الاشتراكي اليمني، حيث تعلّم المواطن من البريطانيين احترام النظام والقانون والإدارة التي دُمرت بعد الوحدة اليمنية.

كان من أفضل ما تركه البريطانيون في الجنوب نظام إداري وقضائي راقٍ قائم على احترام القانون والمؤسسات واستقلاليتها، حافظ عليه القائمون على السلطة في الجنوب بعد الاستقلال، كما ترك جيشاً وأمنًا وعملة استمرّ التعامل بها حتى إعلان الوحدة. وثيقة رقم 19 (من عدن إلى عدن - اليمن: علي ناصر يعود إلى عدن... أم إلى الحكم؟

هل التقيت بالمواطنين، وكيف قرأت مشاعرهم وهمومهم؟

في هذه الزيارة التقيت آلاف المواطنين الذين كانوا يتسلقون جبل معاشيق كبارًا وصغارًا سيرًا على الأقدام ويتصبّبون عرقًا بعد أن رفضت حراسة الرئيس علي عبد الله صالح السماح لهم بالصعود بسياراتهم إلى دار الضيافة رقم 7 الذي تُخصّص لي، ويقال إن الرقم 7 أطلق عليه بعد دخولهم عدن في 7-7-1994م.

كل من التقيتهم كانوا يشكون الممارسات الخطيرة والضارة بالوحدة الوطنية والوحدة اليمنية التي يتبعها المسؤولون. وقد بلغ عدد الذين زاروني أكثر من خمسين ألفًا في أثناء هذه الزيارة، إضافة إلى خمسة عشر ألف رسالة شكوى وتظلم ناتجة من معاناة هؤلاء من الظلم الذي حلّ بهم جراء حرب ال 1994م التي كان من نتائجها حلّ المؤسسات العسكرية والمدنية وفقدان الناس لوظائفهم التي تُعدّ مصدر رزقهم الوحيد، الأمر الذي دفعهم لاحقًا إلى الحراك السلمي الجنوبي الذي بدأت ملامحه الأولى في عام 2006م في عملية التصالح والتسامح ليدشن عمليًا في 2007/7/7م، وذلك للتعبير عن معاناتهم بصورة حضارية.

أمام هذا الواقع شكّلتُ فريقًا لفحص هذه الشكاوي وتلخيصها وتقديمها إلى الرئيس علي عبد الله صالح الذي أحالها بدوره على نائبه عبد ربه منصور الذي التقيته في منزله

بصنعاء في جلسة قات مع عدد من المرافقين الذين كانوا يشرحون له ملخصاً لهذه التظلمات، وقد أعطى توجيهاته للجهات المسؤولة بحلّ هذه القضايا، متضمنة كلمات: (بعد توجيهات فخامة الرئيس حفظه الله)، لكن المسؤولين لم يجلوا إلا واحداً بالمئة منها. ولكن أهم ما خرجت به من زيارة عدن بعد كل تلك السنوات في المنفى، كان اللقاء مع الطرف الذي اختلفت معه عام 1986م، وهو ما اعتبره بداية التصالح والتسامح بيننا، وعندما علم الرئيس علي عبد الله صالح بهذه اللقاءات انزعج منها، وقال: «أنا لست مسؤولاً عن أي شيء يحدث لك من أعدائك بالأمس، فأنت مسؤول عما سيجري لك»، فكان ردي عليه: «إنني لا أخشى على حياتي منهم، ولكنني أخشى من الذي يجرّس على الفتنة بيننا»، وقد أزعجه ردي هذا، وطلب مني عقد مؤتمر صحافي في اليوم الثاني بعد لقائي مع أعضاء قيادة محافظة لحج الذين اختلفنا مع بعضهم عام 1986م بسبب التباين في وجهات النظر السياسية بشأن مستقبل النظام والوحدة.

قال لي: «بلغنا أجهزة الإعلام والصحافة والتلفزيون أن الموعد سيكون عند الساعة العاشرة في قاعة فلسطين في كريتير لتحدث معهم وتهاجم الانفصال والانفصاليين برئاسة البيض والعطاس، لأنهم قتلوا رفاقك الشهداء في 13 يناير، وحكموا عليك بالإعدام»، قلت له: «إن هذا ماضي وقد انتهى، وأنتم أعلنتم أن الوحدة تجبّ ما قبلها، وعلينا أن ننظر إلى المستقبل وأن نستفيد من دروس الماضي، وأنا لا أقبل، ولن أحضر مثل هذا المؤتمر الصحافي، وبإمكانك أن تذهب بنفسك للحديث معهم. أنا لست موظفاً أأتمر بأمر، فأنا لا يشرفني أن أتلقى أوامر آخر الليل، ولا يشرفني أن أبقى في هذا المكان، وسأغادر عدن غداً، ويبدو أن عدن ومعاشيق لن تتسع لي ولك، وسأصل بالرئيس حافظ الأسد لإرسال طائرة تنقلني إلى خارج اليمن»، وأغلقت الهاتف في وجهه بعد أن قلت له: «تصبح على خير» دون أن أعطيه الفرصة لمواصلة الحديث. بعد ربع ساعة جاء إلى دار الضيافة رقم 7 في معاشيق الذي كنت أقيم فيه كل من عبد العزيز عبد الغني، رئيس الوزراء، واللواء علي محسن الأحمر، قائد المنطقة الشمالية الغربية، لإقناعي بالبقاء، وقالوا لي إن الرئيس كان يمزح، وهو يعتذر عما جرى، ويطلب منك البقاء في عدن، ومن ثم الانتقال إلى تعز وصنعاء، وقد رمى عبد العزيز عبد الغني وعلي محسن عما متهما أمامي كنوع من الاعتذار، ولو كان المكان يسمح لذبحاً ثيراً تعبيراً عن الاعتذار على الطريقة المعروفة في صنعاء والشمال عموماً.

لم يُعقد المؤتمر الذي طلبه مني والذي حددت موقفاً حاسماً منه. بقينا مدة ثلاثة أشهر متنقلين بين تعز وصنعاء والحديدة، التقيت خلالها بكبار المسؤولين في المحافظات وكبار

الشخصيات الرسمية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وجامعة عدن وغيرها من المؤسسات الثقافية، وكنت محل الاهتمام الشخصي للرئيس الذي استضافني هو وكبار المسؤولين والمشايخ ورجال المال والأعمال. خلال تلك الفترة لم أعرف بحياتي مثل هذه الاستضافات اليومية إلا عندما جئت إلى صنعاء عام 1986م، وتوجت هذه اللقاءات والزيارات في منتصف فبراير 1996م بلقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح، وقبل سفري إلى دبي، بناءً على نصيحة من كل من الأستاذ محمد سالم باسندوة ويحيى المتوكل وحسين المسوري الذين وصلوا للقاء الرئيس بعدي، حيث آثروا أن يتركوا لي ساعة للقاءه منفرداً بغية الاستفادة من هذا الوقت في تسجيل انطباعاتي وإيصال الانتقادات التي سمعتها من مختلف النخب إليه، وكان مما حرصت على إيصاله له دعوته إلى العمل على توزيع الصلاحيات بين المؤسسات والمسؤولين وعدم تركها في شخصه بطريقة أصبحت معروفة ومشهورة، وأحياناً مادة للتندر والنقد اللاذع. فقد كان البيض يلمح إليها في خطابه بكلمة (مع)، أو كلمة (مُروا)، وإدارة البلد بالهاتف. وأتذكر أن الأستاذ عبد الله سعد - رحمه الله - رئيس تحرير صحيفة الشورى في تلك المرحلة كان قد جعل منها فقرة أساسية في رأس الصفحة الأولى لصحيفة الشورى، وكان يوجهها إلى رئيس الجمهورية في كل عدد تحت عنوان (مُروا)، وهو الصحافي الذي فارق الحياة في واقعة معروفة، وهو برفقة الرئيس علي عبد الله صالح في أثناء زيارة قام بها لمتحف في حضرموت عام 1999م.

أتذكر أن لقاائي هذا بالرئيس صالح - بالرغم من قصر مدته - كان حافلاً بالكثير من الطروحات. فقد عمدت إلى إيصال انتقادات النخب وملاحظات الشخصية بصورة مباشرة ودون موارد حرصاً عليه وعلى مستقبل الوطن الذي كان خارجاً لتوّه من أتون حرب عسكرية وبدأ يدخل في الوقت ذاته صراعاً جديداً مع آثار الحرب التي أثبتت الأيام أنها أخطر من الحرب ذاتها. تحدثت معه عن معالجة آثار حرب الـ1994م وعن الحكم المحلي واسع الصلاحيات وعن خطورة المركزية المفرطة واحتكار السلطات وتمركزها في شخصه حتى على مستوى معالجة مريض. إذ لا أحد يستطيع اتخاذ قرار بشأنه دون تدخل الرئيس، وحتى على مستوى توزيع الهدايا من خناجر وعسل وبُن وغير ذلك. وقد نصحتته بأن يتفرغ للقضايا الكبرى، وأنه بهذا سيرتاح ويريح، فكان جوابه في هذا الصدد أنه «إذا عملت بنصائحك كنت طرت من السلطة مبكراً، ولا تدار الأمور إلا بهذا (مشيراً إلى جهاز الهاتف)»، ولعله كان يعرف جيداً أن من اصطدم معه بسبب سياسة إدارة الأمور بالهاتف كان علي سالم البيض وفرج بن غانم، وهذا للتاريخ والحقيقة.

ولعل من المفارقات أن اللقاء، على أهمية ما تدأولنا فيه، لم تعلق في ذهن الرئيس منه سوى قصة الهدايا، فقبل أن تقلع الطائرة التي تقلني، وبعد أن أعلنت مضيفتها الاستعداد لبدء الإقلاع، تدخلت سلطات المطار وفوجئت بسيارة رئاسية تأتينا حاملة كمية من العسل والبن هدايا من الرئيس، وأمام هذا الأمر لا يسع المرء إلا أن يقول: «ولله في خلقه شؤون».

وماذا عن محاولات جرت لتصفيتك جسدياً، ولا سيما بعد المواقف الحادة، وخاصة قضية الجنوب؟

نعم، منذ ذلك التاريخ حصلت تداعيات وتطورات لطالما كنت قد حذرت منها في 94م عقب الحرب، وفي زيارتي عام 1996م وفي عام 1998م، كذلك وجهت عددًا من الرسائل المكتوبة على فترات مختلفة، كلها كانت تعجّ بالنصح والتنبيه على عدد من القضايا كنا ندعمها ببعض المؤشرات الخطيرة التي نستشرف منها واقعًا مازومًا ومستقبلًا مجهولًا. ومن المؤسف أن نصائحنا وتحذيراتنا كانت تتردد على هيئة تهديدات بالتصفية، أذكر منها ما حدث في باريس سنة 1994م، إذ سألت الرئيس في اتصال هاتفي ليلاً الأخ القائم بأعمال السفارة جازم عبد الخالق، عني فقال له إنني موجود في (منتجع فيشي للمياه المعدنية) وإنها تبعد عن باريس نحو 200 كم، فكان جواب الرئيس أن فيشي في لندن، وأنه (يقصد كاتب هذه المذكرات) يكذب عليك، وهو يتآمر مع البريطانيين، وقال: سأصفيه كما صفيت الاشتراكي و صفيت البلوشي (يقصد البيض) والإندونيسي (يقصد العطاس).

في اليوم التالي اتصلت بالدكتور عبد الكريم الإرياني وأخبرته باتصال الرئيس بجازم عبد الخالق وطلبت منه أن يبلغ الرئيس بأنه إذا حصل لي شيء، فإنني أحمله المسؤولية الكاملة، وأنا لست البيض ولا العطاس، ومعركتي ستكون طويلة، أطول مما يتصور، ونصحتته بأن يعتذر ويسحب كلامه، ومن كان بيته من زجاج لا يرمي بيوت الناس بالحجارة، وأشارت إلى أنه يثبت على الدوام أنه لا يفهم التاريخ والجغرافيا، وأنني موجود في فرنسا، وهذا رقمي، وهو لا يميز بين كود هاتف بريطانيا وكود هاتف فرنسا، وبين فيشي ولندن. وقد اتصل بي الرئيس في اليوم التالي، معذرًا

في شهر ديسمبر 2009م، اتصل بي السفير اليمني الدكتور عبد الولي الشميري، ونقل إليّ رسالة تهديد من الرئيس، مفادها أنني ألعب بالنار وأنها ستحرقني ولن ينفعني عمرو موسى، الأمين العام للجامعة العربية، ولا أحزاب المعارضة، ولا المشايخ، في إشارة إلى الشيخ حميد الأحمر، الأمين العام للجنة الحوار الوطني التي أصدرت معه وثيقة للخلاص

والإنفاذ الوطني. ذلك يدل، بما لا يدع مجالاً للشك، على أنه يعتمد كلياً على تقارير يكتبها بعضهم عني وعن غيري وبينني عليها قرارات تدميرية، وهذا يفسر جزءاً كبيراً مما حصل ويحصل من حوادث ووقائع وممارسات إقصائية بالنسبة إلى كثير من القيادات في السلطة والمعارضة على حد سواء. ولا شك في أن هناك من يستفيد من كتابة هذه التقارير، وتروقه هذه الحالة الهستيرية التي يعيشها صانع القرار، وتنعكس سلباً على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في طول البلاد وعرضها.

وما علاقة عمرو موسى بالأمر؟

في أحد اللقاءات مع السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية وعمر سليمان مدير المخابرات العامة في مصر، بحضور حيدر العطارس ومحمد علي أحمد وصالح عبيد، جرى الحديث معهما عن الوحدة والانفصال، وأكدت لهما أنني مع الوحدة في دولة اتحادية من اقليمين، بينما كان رأي البقية على فك الارتباط واستعادة الدولة في الجنوب. وعندما التقيا بالرئيس علي عبد الله صالح في صنعاء تحدثا معه عن لقاءهما به وموقفي إلى جانب الوحدة، فقال إنه خطير! فقالا له: الخطير من مع الوحدة أم مع الانفصال؟ فكان جوابه: أن العطارس ومحمد علي مع دولة في الجنوب، ولكن علي ناصر يريد الشمال والجنوب معاً، ولهذا هو أخطر منهم.

من المؤسف أن تمضي السنوات ونشهد ما كنا قد حذرنا منه منذ حرب 1994م وما تلاها، والذي لم يوفر مناسبة إلا حذرنا منها، وقد تحول إلى أمر واقع وحقيقة ماثلة تهدد الوحدة الوطنية والنظام السياسي والسلم الأهلي، كمنحصلة لجملة من الممارسات التي اعتمدت الفرقة وبث الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، سياسة معتمدة ونهجاً متبعاً دون اكتراث بالمخاطر التي تخلفها هذه السياسة، وأبرزها الصوملة بمفهومها السياسي لا الاقتصادي الذي يربط بينها وبين استجداء المساعدات، ويتجاهل أن أزمة الصومال سياسية بالمقام الأول وأن الحل السياسي من خلال الاعتراف بالأخطاء والحوار والمصالحة هو ما تحتاجه اليمن، وإلا كانت الملايين التي قال الرئيس إنه صرفها في الجنوب منذ بدء الحراك السلمي الجنوبي قد آتت أكلها لو صرفها على التنمية، لا على محاولات شراء الذمم وبث التفرقة، ولكنها لم تفعل ولن تفعل، وهي أولاً وأخيراً من مال الشعب الذي يحتاج إلى سياسة لإدارته، لا إلى إدارة لتسييسه، وقبل كل ذلك بحاجة إلى إرادة حقيقية تعتمد المكاشفة وتراهن على الشعب، لا على المسؤولين أو بعض الرموز ممن لا حول لهم ولا قوة، وحيث إن البعض من هؤلاء حينها، ككاتب الرئيس (هادي) ورئيس الوزراء (مجور) ووزير

الدفاع (محمد ناصر) وعدد من الوزراء والمسؤولين المحسوبين على الجنوب كانوا مشاركين في السلطة وليسوا مشاركين في القرار، وقد أشرت إلى ذلك في مقابلة مع صحيفة «الحياة» اللندنية أزعجت الرئيس ولم تزعج الجنوبيين الذين طلب منهم الرئيس أن يردوا عليّ، وانبرى رئيس الوزراء مجور بالهجوم على شخصي في تصريح كتب له بعد أن سمع من الرئيس صالح كلامًا لاذعًا، حيث قال له: «كيف تسكتوا على هذا الهجوم والسخرية منكم وأنت مسبح مربع؟»، واعتقد رئيس الوزراء أن هذا مديح له، وفسّر لي الدكتور عبد الكريم الإرياني هذا الكلام في لقاء جمعني به في بيروت، بأن المسبح المربع هو الثور الذي طوله سبعة أشبار وعرض ظهره أربعة أشبار، ومثل هذا النوع من الأبقار موجود في شرعب، ومعروف بالبقر الشرعبي، مع احترامي لمجور.

معنى ذلك أن نصائحك ذهبت سدى؟!

من المؤسف أن يتحول عدم الإنصات إلى تحذيراتنا إلى وقائع مأساوية مشهودة بسبب تجاهلها والاستخفاف بها والتقليل من شأنها، فقد قلنا إن الأمور ستعبّر عن نفسها يومًا ما ربما بصورة دموية، وها هم الجرحى والشهداء يتساقطون على مذبح السلطات العسكرية والأمنية التي تمعن في كبج جراح الحراك السلمي الجنوبي بقوة العنف والسلاح دون أن تستفيد سلطة علي عبد الله صالح من دروس الماضي ومن حرب ال 1994م.

ومن المؤسف أيضًا، أن نشهد اليوم الذي انقلب فيه الدفاع عن الوحدة شعارًا للمزيدين وأعداء الوحدة ومن أساؤوا إليها عبر تاريخهم، وتحول إلى مادة لتكميم الأفواه وسلب الحريات والانقلاب على الهامش الديمقراطي. فهذا هي صحيفة "الأيام" التي قدمت نصف قرن من العطاء المهني المتألق تدخل الزنزانة في القرن الحادي والعشرين في عام 2009، بينما هذه التصرفات تنتمي عمليًا إلى أزمنة متخلفة. فأى سلطة ترهبها كلمة، وأي معسكر تفرّج حافله من قلم صحافي؟!

لقد شددت مرارًا وفي عدد كبير من التصريحات والمقابلات الصحافية على أن جميع مشكلاتنا في الشمال والجنوب، بما في ذلك مشكلات الشمال مع القوى الملكية بعد الثورة، وكذلك الوحدة نفسها في عام 1990م، جميعها حُلّت بالاحتكام إلى لغة الحوار ولغة العنف لم تحلّ أية مشكلة، وإن استخدام القوة لا يجدي نفعًا، بل يولد مزيدًا من العنف والعنف المضاد، ويعمل على تكريس الانقسام والفرقة وبث روح الكراهية. وكان يحزّ في نفسي أن أشهد في ظل الحراك الجنوبي السلمي سقوط الشهداء واعتقال آخرين، والأنكى من كل ذلك أن السلطة على لسان رئيس الجمهورية، تعترف بالأزمة، ولكن في سياق مختلف عمّا

طالبنا وتطالب به القوى الوطنية في الداخل والخارج، إذ حولت الأزمة إلى فزاعة لتخويف الجيران واستجداء مساعداتهم المالية، من خلال التلويح بأن التقسيم وارد، والتقاتل سيكون من شارع إلى شارع ومن طاقة إلى طاقة، وفي الوقت نفسه وأمام المطالب المحقة والمناصرين للقضية الجنوبية العادلة، يكون الجواب أن لا أزمة إلا في رؤوس أصحابها، وهذه الحال من عجائب السياسة التي لم نصادف مثلها طوال عمرنا السياسي، ما يجعلنا نؤكد أن البلد - والحال هذه - ماضي نحو مستقبل مجهول وعواقب غير محمودة لطالما حذرنا وحذر غيرنا، منها وحسبنا أن نردد:

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

التصالح والتسامح



الفصل الثاني

التصالح والتسامح.. نقطة التحول

التصالح والتسامح.. نقطة التحول

ذكرتم في الفصل الأول من هذا الحوار أنكم بادرتم إلى مشروع المصالحة الوطنية منذ اليوم الأول لأحداث يناير 1986م، وكان مشروعكم في أثناء وجودكم في أديس وصنعاء بعد الأحداث مباشرة، ولكنه لم ينفذ ولم يُستجب له، ولكن التعبير عنه جاء من خلال مشروع التصالح والتسامح عام 2006م، وهو نقطة تحول تاريخية، فهل كان ذلك امتداداً لمشروعكم القديم؟

لو كانت المصالحة الوطنية قد تحققت واستجاب لها الطرف الآخر في حينه بعد الأحداث مباشرة، لتغيرت كل المعادلات، ولما وصلنا إلى مرحلة الهروب إلى الوحدة الصعبة، ثم الهروب منها بالحروب المتوالية. ولكن روح المصالحة - لا شك - متوافرة في أوساط شعبنا، ولذلك أمسكوا بزمام المبادرة، وكانت هناك تراكمات عديدة كانت كفيلة بتجاوز آثار أحداث 1986م وما ترتب عنها من آثار على الجنوب، وكذلك الصراعات السابقة منذ عام 1967م وما قبله وما بعده، وانفتاح الناس على مرحلة جديدة. وتمثل حرب ال 1994م محطة مفصلية على كل حال، وقد تحقق المراد بعد ذلك بمهرجانات التصالح والتسامح عام 2006م وما تلاها من مليونيات.

ألم تكن ثمة لقاءات سابقة مهدت لتقريب المسافات بين الفرقاء الجنوبيين قبل هذا التاريخ؟

أتذكر أنه في عام 1993م استقبلت في كلٍّ من دمشق وبيروت وفدًا من الحزب الاشتراكي الذي حكم عليّ بالإعدام، مكونًا من اللواء محمد هيثم، نائب رئيس الأركان، والسفير محمد شطفة، والسفير عبد الله ناصر مثنى، وقد فوجئت باتصال هاتفي من اللواء محمد هيثم - وهو ضابط ذكي - مازحًا: «هل ستدعوننا إلى تناول الغداء معكم اليوم؟»، وأضاف: «منكم الأكل ومنا القات!»، ورحبت بهم على الفور وأجرينا كل الترتيبات العاجلة لاستقبالهم في منزلي بحيّ المزة في دمشق الذي كان محرمًا المرور فيه - من قبل الأمن السوري - على أعضاء السلك الدبلوماسي اليمني الجنوبي أو حتى السكن فيه لدواعٍ أمنية من جهات عليا.

كان هذا اللقاء بداية التصالح والتسامح، وهو لقاء استمر من الساعة 12 ظهرًا حتى الساعة 12 منتصف الليل، تخلله غداء وجلسة قات وحديث عن الماضي والحاضر والمستقبل، وتخلله طرح فكرة العودة إلى اليمن، وكذلك العودة إلى الحزب الاشتراكي اليمني، أو العودة نائبًا للرئيس بدلًا من علي سالم البيض، وشكرتهم على هذا العرض، ولكنني نصحتهم بعدم الاستعجال بشأن العلاقة مع البيض حتى تنضج الأمور وتعالج بطريقة رفاقية بينهم.

أكدت لهم أننا سنقف إلى جانب الحزب بحكم العلاقات التاريخية والنضالية التي تربطنا به، وأكدت أيضًا ضرورة الحوار مع علي عبد الله صالح وحل المشاكل معه بالطرق السلمية والودية، وكانت المؤشرات تنذر ببوادر أزمة ثقة خطيرة بين شريكي الوحدة، انعكست على مرافق الدولة ومؤسساتها كافة، والأخطر من ذلك أنها انتقلت إلى مناحي الحياة كافة وخاصة عبر ما كان ينشر في وسائل الاعلام. وقبل نهاية اللقاء - مساء ذلك اليوم - زارني القيادي الفلسطيني الصديق عباس زكي، سفير منظمة التحرير في عدن وعميد السلك الدبلوماسي العربي، الذي شارك في هذا اللقاء وباركه.

بدأت بعد ذلك سلسلة من اللقاءات والاتصالات من كل مكان ومن كل الأحزاب والشخصيات التي اختلفت مع السلطة في صنعاء. وعندما علم الرئيس علي عبد الله صالح بذلك، اتصل بي وهو متزعج، وقال: هل نسيت الشهداء؟ هل نسيت أنهم حكموا عليك بالإعدام؟ وأكد أنه مستعد لأن يستقبلني في صنعاء، وشرح لي أن التعاون مع البيض أصبح مستحيلًا، وكان يردد كلماتي التي قلتها له يوم 1989/12/31م، من أنه لن يهنا بالأكل والقات والنوم!

سبق ذلك اللقاء أن قال محمد عبده شطفة الذي كان سفيرًا لليمن الديمقراطية لدى دمشق لأحد أصدقائه - في لحظة غضب - إنني لن أعود (المقصود أنا) إلى عدن إلا في صندوق! ومثله كان عبد الله ناصر مثني الذي كان يهدد هو الآخر بتصفيتي عندما عيّن قائمًا بالأعمال في السفارة في بيروت، وبدلًا من الانتقال في صندوق، انتقلنا إلى منزله بدمشق لتناول طعام الغداء، وبعد ذلك قمنا بزيارة منزل السفير عبد الله ناصر في بيروت، وتجاوزنا ذلك الماضي، ونحن في الجنوب نختلف ونتقاتل وتسامح!

وللتاريخ، فقد دعونا إلى التصالح والتسامح بعد أحداث 1986م، وبعد حرب صيف 1994م وفي بداية عام 2006م، ويشرفني أن أكون من دعاة التصالح والتسامح لأننا خبرنا الكثير من الصراعات التي أفضت إلى مزيد من الظلم وغياب العدل وعدم الاستقرار، لقناعتي بأنه لا بد من الاستفادة من دروس الماضي وعبره وتكريس ثقافة التصالح والتسامح، وهناك من يعزف على وتر أحداث 1969م، و1978م، و1986م في

الجنوب لأغراض سياسية وآنية ليست خافية على شعبنا، وكأنها الصراعات الوحيدة التي عرفها اليمن طوال تاريخه السياسي الحديث. بينما الحقيقة والواقع، أن اليمن شهد صراعات دموية ومأساوية قبل الوحدة وبعدها في الشمال وفي الجنوب، راح ضحيتها في الشمال الآلاف من الأبرياء وعدد من الرؤساء والزعماء السياسيين. وما جرى في اليمن، جرى في بلدان عربية كثيرة، نتيجة غياب الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

لقد وجهت دعوة عبر صحيفة الأيام نشرت بتاريخ 14 يناير 2006م من خلال مقال طويل تحت عنوان دعوة لتحويل ذكرى 13 يناير إلى يوم للتسامح، وفي المقال أشرت إلى أن الغرض منه ليس الخوض في أسباب الصراعات التي شهدتها الجنوب والمنطقة ومن أطلق الطلقة الأولى ولا تبريرها وشرعتها، بل لتعلم من دروس الماضي ونفتح على المستقبل، خاصة أن الفترة تنذر بمخاطر أليمة، ولا سيما مع تراكم الممارسات البوليسية والانتهاكات ومصادرة الحقوق للمدنيين والعسكريين من أبناء الجنوب منذ اجتياح عدن في حرب صيف 1994م، مؤكداً أن لتدني المستوى الثقافي وعدم الخبرة لدى المناضلين، خاصة في المواقع القيادية، دوراً في ذلك، وغياب الديمقراطية هو أحد الأسباب في أحداث الماضي، وتفعلها هو الحل للقادم، وهذا يقتضي أن تسود أجواء التسامح والتصالح والتضامن، لنقف على أرض صلبة وبنينا مستقبلاً بخطة واثقة ونكون على قطيعة تامة مع الصراع والاقتيال والثأر والانتقام، ملتمحاً إلى ما نبهنا إليه بعد الحرب مباشرة من ضرورة معالجة آثار حرب 1994م التي تركت جرحاً عميقاً في جسم الوحدة الوطنية، ومشيراً إلى محاولات البعض لاجترار الماضي واستدعاء الفتنة لأغراض سياسية، وما زالت هناك فرصة لامتلاك المشروع الوطني وإحداث تحول ديمقراطي حقيقي، وأن ذكرى يناير تشكل فرصة لتحويلها إلى التسامح كأبلغ رسالة على حضارة شعبنا وانتباهه إلى السلام والتمدن والتعايش ولغة الحوار.

(وثيقة رقم 1 المقال صحيفة الأيام)

بعد نشر مقالي ودعوتي إلى التصالح والتسامح في صحيفة "الأيام"، عقد اللقاء "المهرجان" الأول للتصالح والتسامح في جمعية أبناء ردفان بعدن، فمن ردفان انطلقت الثورة عام 1963، ومن جمعية أبناء ردفان برئاسة المهندس محمد محسن، انطلقت الدعوة إلى التصالح والتسامح عام 2006م وباركنا مع عدد كبير من القيادات هذه الخطوة وهذا الموقف الوطني الشجاع لتجاوز آثار الصراعات والحروب منذ عام 1967م وحتى عام 2006م عام التصالح والتسامح الذي تحول إلى مناسبة سنوية وطنية يحتفل بها في كل المحافظات، وبلغ ذروته بالمليونيات لتأكيد التزام الشعب هذا المبدأ الإنساني والقيمة

الأخلاقية والحضارية، بينما وقفت السلطة ضد التصالح والتسامح في الجنوب، بل طلبت من البعض أن يهاجمني.

كنت أتمنى أن يبارك النظام حينها هذه الدعوة ويعمّمها على المحافظات الشمالية، ولكن يبدو أن بعض قيادات هذا النظام وغيره لا يعيشون إلا على الصراعات والانقسامات وشراء الذمم وسياسة "فرق تسد"، وهذا ما أدى إلى رفض الشارع في الشمال والجنوب لهذه السياسة التي أدت إلى إسقاط رأس النظام في عام 2011م.

من المعروف أن الدعوة إلى التصالح والتسامح انطلقت من جمعية ردفان الخيرية، هل تقف خلفها؟

لقد باركنا حينها مبادرة الإخوة الذين التقوا في جمعية ردفان الخيرية، ودعوا إلى المصالحة والتسامح بمناسبة مرور عشرين عامًا على أحداث يناير 1986م، وهذه المبادرة شبهها البعض بقطار المصالحة الذي انطلق ليحمل معه بشائر الخير والسلام والمحبة. ولقد أكد الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني علي صالح عباد مقبل، في اجتماع اللجنة المركزية في ذلك الوقت أهمية المصالحة والتسامح، كذلك أكدت بعض الأحزاب والشخصيات الوطنية أهمية ذلك أيضًا، وهي مبادرة فردية من بعض الشخصيات السياسية الوطنية التي هدفها الأول إحلال روح التسامح والمصالحة وتجاوز آثار الباطني وسلبياته والاستفادة من الدروس والعبر التي أشرت إليها سابقًا في صحيفة "الأيام" الغراء.

وهنا يجب أن نذكر بالخير جهود المهندس محمد محسن الذي عدّه البعض مؤسس التصالح والتسامح فاسمه ارتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا المشروع الذي دشتته جمعية ردفان الاجتماعية التي يرأسها كانطلاقة لها، ليعمّ هذا المشروع جميع مدن الجنوب ومناطقه، ومثّل انطلاقة قوية للحراك الجنوبي السلمي، وكان مصدر قلق كبير لسלטات صنعاء التي قامت في ذات الوقت بممارسات تعسفية بحق الجمعية وأعضائها.



المهندس محمد محسن

وهناك من كتب حينها أن جمعية ردفان الخيرية قاعة صغيرة مساحتها 35 مترًا مربعًا في مدينة عدن، حولت 350 ألف كيلومتر مربع - وهي مساحة الجنوب - إلى مساحة كاملة للتصالح والتسامح.

وثيقة رقم 2 (وثيقتان مقال عن محمد محسن ومقال عن جمعية ردفان.....)

وحينها أمرت السلطة بإغلاق الجمعية في 15 يناير 2006، بعد يومين من تدشينها للمشروع الذي زرع ثقافة جديدة بين أوساط شعبنا، وصادف ذلك اليوم ثالث أيام عيد الأضحى المبارك، وحينها كانت كل المؤسسات الحكومية مغلقة، ولكن ذلك لم يمنع السلطات من إصدار أوامر بإغلاق الجمعية دون الانتظار لبدء الدوام الرسمي، الأمر الذي يعكس مدى التأثير الكبير الذي استشعره النظام من مبدأ التصالح والتسامح.

وماذا عن الجمعية نفسها؟

تأسست جمعية ردفان عام 2000م على أيدي من مجموعة من العسكريين والأكاديميين الجنوبيين، وحرصت على تقديم خدمات كثيرة للجنوبيين، وكانت تقيم الفعاليات وتمديد العون للكثير من المحتاجين، وتنفذ وقفات احتجاجية تضامنية عديدة مع الأشخاص الذين تعرضوا للانتهاك والتعسف. وأصبح الحدث مناسبة سنوية، وقد تغنى الناس بالتصالح والتسامح، سياسيين وصحافيين (مئات المقالات) وفنانين ومن أبرزهم الفنان عبود خواجة، الذي كنت على اتصال معه والتقيته في أبوظبي، وكان لذلك دوره في ترسيخ هذا المبدأ في الوعي الجماهيري والمجتمعي، وتكريسه واقعًا ملموسًا ينبض بالحياة.



الفنان عبود خواجة

وثيقة رقم 3 (وثيقة أوبريت التسامح والتصالح الجنوبي....) و(مقالات وقصائد ألفت في ذكرى التصالح والتسامح....)

كذلك غدا مناسبة سنوية لإصدار بيانات سياسية تكرر المبدأ التصالحي والتسامحي من جهة، وتحاكي هموم الناس وتتفاعل مع قضاياهم ومع التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يعيشها البلد.

في ذات شهر يناير 2006م عرضت قناة الجزيرة مقابلة خاصة مع السياسي سالم صالح محمد، وفي المقابلة حملكم مسؤوليّة أحداث يناير بصورة شخصية، وكانت فترة تصالح وتسامح متزامنة مع هذه الاجواء. هل كان البعض غير مرحّب بفكرة هجران الماضي، خاصة من الفريق المقابل؟ صحيح، هذه المقابلة أثارت ردود فعل لدى الكثيرين. وبالعكس، ما كتبه السياسيون والصحافيون من مقالات بالعثرات هاجمت المقابلة، تعبير على أن ما ورد فيها كان تغريداً خارج سرب التصالح والتسامح وروحية المجتمع.

وثيقة رقم 4 (وثيقة مقابلة سالم صالح للجزيرة رقم....) وأتذكر أن الكاتب الصحافي نجيب اليابلي، وصف المقابلة في مقال له ب(اللقاء الكارثة)، كذلك رأى الكاتب أحمد عمر بن فريد، في مقال له أيضاً، ردّاً على هذه المقابلة، أنها رسالة خاصة وليست زيارة خاصة، كاسم البرنامج، كان الغرض منها الإساءة إلى الرئيس علي ناصر، وتساءل: «هل كان سالم صالح يعلم بذلك أم لا، وأنه أساء إلى نفسه، وأن ما قاله كان بمثابة "نكء لجراح الماضي القديم وإسالة دمه من جديد".

وثيقة رقم 5 (وثيقة مقال اليابلي ومقال بن فريد مهمة خاصة المقالات الأخرى أصداء على مقابلة سالم صالح)

وقد اتصل بي في أبو ظبي ليعتذر عمّا نُشر في قناة الجزيرة وأتهم نصبوا له فخاً وقع فيه لنشر هذه المقابلة من قبل النظام في صنعاء، وقدرت موقفه وقبلت اعتذاره، وقلتُ له: «إنني لست زعلان منك، ولكنني زعلان عليك!».

وكان الرئيس علي عبد الله صالح لم يكن بفكرة انطلاق التصالح والتسامح، وقمعت قواته التظاهرات السلمية، ودفع ملايين الريالات بهدف شراء الذمم، لكن كل ذلك لم يفلح. كانت فعاليات الحراك تتمدد في كل مكان، واحتضنت الضالع أيين، واحتضنت عدن لحج، وتنوعت الفعاليات هنا وهناك، وصارت تكبر ككرة الثلج التي لا يستطيع أحد الوقوف في وجهها.

وهنا لا بد لي من التنويه والإشادة بالدور العظيم الذي اضطلعت به صحيفة "الأيام" وناشرها الأستاذان هشام وتمام باشراجيل وأصحاب الأقلام الشريفة في تعميق مسيرة التصالح والتسامح والحراك الجنوبي السلمي. وشهادة للتاريخ، فإن الدور الذي قامت به

صحيفة "الأيام" لم يكن ليقوم به أي حزب أو تنظيم، إذ قلبت الأوضاع رأساً على عقب، وكان رأس النظام أكثر من شعر بالخطورة التي تمثلها "الأيام"، فحاول إسكات صوتها بكل الوسائل، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة ضد دار "الأيام" وناشرها واعتقال رئيس تحريرها الأستاذ هشام باشراحيل رحمه الله.

وثيقة رقم 9 بين دعوات التسامح.. أحداث 13 يناير تعود إلى واجهة الأحداث بعد عشرين عاماً

ومن اللافت أن صدر بيان مشترك ضم إلى جانبكم سالم صالح محمد وأحمد مساعد حسين بمناسبة التصالح والتسامح؟

نعم حدث ذلك في ذكرى التصالح والتسامح عام 2013م، إذ كنا في دبي وأصدرنا بياناً مشتركاً، وكان امتداداً للجهود التي نبذلها لتعزيز التصالح والتسامح رأسياً وعمودياً، بما في ذلك من اختلفنا معهم في بعض الأوقات، فالهمم هو الغاية الأبرز والهدف الأنبل.



في بيان مشترك أكدوا البقاء كقيادات سابقة في موقع تقديم الخبرة والنصح علي ناصر وسالم صالح وأحمد مساعد: يجب فسخ المجال للقوى الشابة للقيام بدورها والبيان نتج عن لقاء جمعنا في جو مفعم بالمسؤولية والصراحة والاستفادة من تجارب الماضي المريرة التي أوصلت شعبنا في الجنوب - كما في البيان - ووجهنا التحية والأحترام إلى الشباب المناضل وإلى كل أبناء الشعب المكافح في كل ساحات الجنوب بمناسبة ذكرى التصالح والتسامح، والتحية لكل الجهود المخلصة التي تبذل لحشد كل قوى الحراك الجنوبي صوب عدن عاصمة الجنوب في الثالث عشر من يناير 2013م، ليكون هذا اليوم علامة فارقة ويوماً خالداً لتصعيد النضال السلمي لشعبنا في الجنوب، والتحية والإجلال لكل الشهداء الأبرار وجميع الجرحى والمصابين الذين تعرضوا لرصاصة السلطة في صنعاء ودفنوا حياتهم من أجل إظهار وانتصار القضية الجنوبية وجميع الذين تعرضوا

للسجن والملاحقة والاضطهاد والعسف والإقصاء من وظائفهم والتهميش لوجودهم الإنساني ولكل التضحيات التي يقدمها شعبنا في سبيل تقرير مصيره.

ورحبنا بالجهود التي تبذل وكل المبادرات والدعوات الصادقة التي تطرح بهدف تنقية الأجواء وتحقيق مبدأ التصالح والتسامح على أرض الواقع، ومن ذلك تلك الجهود المبذولة لتوحيد نضال جميع قوى الحراك السلمي على قاعدة احترام التنوع والاختلاف، وأكدنا ضرورة وأهمية التحضير والإعداد لحوار جنوبي - جنوبي، وبالتالي عقد مؤتمر وطني جنوبي لجميع القوى الجنوبية في الساحة، على اختلافها وتنوعها، وعلى قاعدة الاعتراف بالآخر وعدم التهميش أو الإقصاء لتوحيد الصفوف وإنهاء حالة الانقسام والتشرذم ووضع الرؤى المستقبلية. لكن بعض القيادات رفضت كل جهودنا التي بذلناها لتوحيد القيادة في مؤتمر القاهرة واللقاءات في بيروت ودبي وأبو ظبي، بل لقد ركبت موجة الحراك الشعبي السلمي ومزقته، حيث جرى تفرينه إلى 72 كياناً ومكوناً سياسياً، وجرى الاهتمام بالمليونيات التي كانت تخرج تلقائياً في المناسبات الوطنية، ولكن بعض القيادات ركبت موجة المليونيات لرفع الصور في المنصات.

وثيقة رقم 10

في مقال لك عن ذكرى التصالح والتسامح عام 2009م تحدثت عن أزمة السلطة والعيون الحمراء والزرقة والخضر، هل كانت أفعال السلطة تستدعي إعلانكم عدم الخوف ومجابهته بتلك اللغة؟

أذكر أن هذا المقال جاء بعد أن تعرضت (قيم التصالح والتسامح) للرفض من قبل السلطات في صنعاء، إلى حد إثارة الخلافات بين أطراف التصالح والتسامح. وكان ذلك المقال جزءاً من الرد الذي يعتمد العقلانية ويدعو إلى الحوار واحترام رأي الناس وقناعاتهم وتعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وكتبت أنه "وكما أن الثورة عنوانٌ لحرية الشعب كل الشعب، كذلك فإن دعوة التصالح والتسامح عنوانٌ لسلام ومحبة كل أفراد شعبنا من دون استثناء، وهذه المناسبة أحيي أبناء شعبنا الذين استجابوا لهذه الدعوة الإنسانية وارتفعوا إلى مستوى المسؤولية التاريخية وجسدوا أنبل صور الوحدة الوطنية، فالشعوب الواعية هي التي تحول الإخفاق إلى نجاح باعترافها بأخطائها وتصنع من ذلك انتصاراتها، فما أعظم الرقابة الذاتية وتأثيراتها الإيجابية في سبيل البناء والتقدم المعتمد على الخبرة من أجل تجاوزها مستقبلاً نحو المجتمع الراشد والحكم الرشيد".

أكدت أن مشاعر الناس كانت متقاربة من التيارات والأحزاب السياسية كافة، وكذلك الشخصيات الاجتماعية، وأجمعوا على أن التصالح والتسامح والتضامن هي الحل، ولا رجعة عنها، حيث غمرتهم روح الأمل، وتصدوا لكل الدعوات التي تدعو إلى إثارة الأحقاد والفتن والثأر والكراهية، بما في ذلك نبش القبور الذي مثل الجرأة على الأموات بعد الاستهانة بالأحياء.

لكن دعاة التصالح والتسامح لم تثنهم كل هذه الممارسات اللامسؤولة، ودفنوا في سبيل هذه الدعوة الثمن الغالي، فمنهم من استشهد، ومنهم من جرح، ومنهم من لُوحق وشرد وطرد من عمله، ومنهم من اعتقل.

وتساءلت في ذات المقال: «لماذا كل ذلك؟! فهم لم يدعوا إلى الحرب والفتن وثقافة الكراهية، بل دعوا إلى التسامح والمحبة بين أبناء الشعب بعد الأحداث والتطورات التي شهدتها الجنوب منذ الاستقلال وحتى اليوم مروراً بأحداث ائتكر 1978 و1986 و1994م فالجميع أخطأ وجميعنا نتحمل المسؤولية، والمهم اليوم هو ترك الماضي وراءنا إلا بقدر ما نأخذ منه من عبر ودروس، والتطلع نحو المستقبل».

أكدت حينها أننا "بحاجة إلى التصالح والتسامح اليوم أكثر من أي وقت مضى، وإلى حوار وطني جاد للخروج من هذه الأزمة التي تمرّ بها البلاد والعباد بدلاً من التهديد بالعين الحمراء وقلت إنها لم تخفنا في الماضي، لا العيون الزرق ولا الخضصر، كما أن التهديد بالعين الحمراء هو إعلان سقوط القانون والدستور وسيادة قانون الغاب، فضلاً عن كونه أمراً يتعارض مع مبدأ الديمقراطية، والرأي والرأي الآخر، ولا ينسجم مع مبدأ التداول السلمي للسلطة، ولهذا يجب معالجة المشاكل عبر الحوار وتعميم لغة التصالح والتسامح لتشمل مناطق البلاد كافة لدفن الأحقاد والكراهية والمضي بهذا الوطن إلى برّ الأمان بعد طول المعاناة وشظف العيش ورياح التجارب الفاشلة".

وثيقة رقم 6 (هنا وثيقة مقال عامان من التصالح والتسامح)

المقال لقي أصداءً واسعة حسب متابعتي، فهل كان لمضمونه أم لتوقيته أم لشدة لهجته؟

المضمون لا مس مشروع التصالح والتسامح كمبدأ، وكان بمثابة تعزيز وتثبيت في ظل أزمة سياسية متوترة وحملات مسعورة واجهها هذا المشروع، وكما سبق وذكرت: كانت التهديدات قد وصلت فيما بعد، وخاصة مع ذروة الحراك الجنوبي السلمي إلى محاولات الاغتيال، واستؤجر كتّاب وصحافيون من أقصى الشمال وأقصى الجنوب لمهاجمتي ومهاجمة

مشروع التصالح والتسامح قمنا بتوثيقها جميعًا مع من تصدوا لهم بالرد والتعقيب والتعليق.. أما أنا فأقول دومًا: "من يكذب لن يصدقه أحد ومن يشتم لن يحترمه أحد". وهناك من كتب من الصحافيين عن المقال وجرى التركيز على كلمة (العين الحمراء إعلان السقوط).

وثيقة رقم 7 (نجيب اليافعي)

وهو ما تحقق فعلاً من خلال ثورة 2011م التي أدت إلى رأس النظام عن السلطة في صنعاء الذي كان بإمكانه وهو في موقع السلطة الكاملة والقرار أن يتلافى ذلك السقوط مبكرًا من خلال اتباع نصائحننا له بعد حرب 1994م ومحو آثار الحرب وحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً وملاسة هموم الشباب وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والانتقال من المركزية إلى النظام الأنسب لليمنيين وتفعيل الديمقراطية وحرية الإعلام، وقبل هذا وذاك الاستفادة من تجربة التصالح والتسامح وتعميمها، لا محاربتها.

هل يعني أن نبش ما يسمى المقابر الجماعية في عدن وثيق الصلة بالتصالح والتسامح؟

البحث عن الأموات الذين أفضوا إلى رحمة الله الواسعة هو بالتأكيد فعل غير بريء، ولا يعرف أحد ماذا كان المراد منه، ولكن من المؤكد أن علاقة هذا التصرف وثيقة ومتزامنة مع مشروع التصالح والتسامح، حتى أولئك الذين فتحوا القبور لم يجدوا فيها شيئاً، ووجدوا أنفسهم عاجزين عن توظيفها سياسياً، سواء كانت هذه القبور من عام 1986م أو من عام 1994م.

وفي مقال آخر في الذكرى نفسها أشرت إلى الصراعات التي حدثت في الشمال، لماذا؟

نعم، كان ذلك في ذكرى التصالح والتسامح في 2011م، وكان امتداداً لإحياء التصالح والتسامح كل عام، وكان أيضاً على سبيل الرد على ما قاله الرئيس علي عبد الله صالح في جامعة عدن من محاولات لإحياء الفتنة والتحريض، وقلت في المقال إنه "بات من الواضح والمكشوف لكل أبناء شعبنا أن محاولاتهم الفاشلة، وآخرها تلك التي خجلت منها جدران جامعة عدن العريقة، ليست سوى تعبيرات باهتة لفشل ذريع وأزمة مقيمة لم تعد تخطئها الأعين، حيث باتت اليمن تنصدر عناوين الأخبار كبؤرة مؤرقة للمنطقة والعالم وتنصدر قائمة الدول الأشد فقراً وأقل نمواً والأكثر فساداً حول العالم".

وتابعت: "يجدر التساؤل: لماذا لا يجري التطرق إلى الصراعات التي شهدها الشمال منذ عام 1962م وحتى اليوم، مروراً بحروب الملكيين والجمهوريين التي حصدت مئات الآلاف وأحداث أغسطس 1968م⁽⁹⁾ ومقتل الناصريين في عام 1978 والشهداء إبراهيم الحمدي وعبد الله الحمدي وعلي قناف وعبد السلام الدميني وسلطان القرشي وعبد الوارث عبد الكريم وغيرهم، وليس آخرهم آلاف القتلى والضحايا الذين حصدتهم حروب صعدة الست من أبناء الشعب والقوات المسلحة على حد سواء، أو ما اجتزته آلة النظام من قتلى وجرحى وضحايا الحراك السلمي الجنوبي وضحايا (المعجلة في محافظة أبين)⁽¹⁰⁾. وإذا أردنا مقارنة موضوعية، فإن حرباً واحدة من حروب النظام الحالي في صعدة تفوق كل ما نتجت منه الصراعات في الجنوب طوال قرابة ربع قرن".

وما ذكرناه هو تاريخ، والمفروض أن نتعلم من دروسه وعبره، ولذلك سبق أن دعونا إلى تعميم التصالح والتسامح حتى في الشمال ليعم السلام أرجاء الوطن عامة. وعلى كل حال، حرصت على أن أواكب المناسبة كل عام بما تحمله الظروف السياسية والأمنية من تطورات وتفاعلات كما ستلاحظ في المقابلات الصحفية والبيانات والمقالات التي كانت تنشر في الصحف والمواقع، وخاصة صحيفة "الأيام" التي تعرضت للتوقيف والمصادرة عدة مرات، وكنا نعبر على الدوام عن انحيازنا إليها ودعمنا وتضامنا الكامل بوصفها صحيفة معبرة عن هموم شعبنا وتطلعاته بتجرد وموضوعية ومهنية، ولها جمهورها في الجنوب والشمال.

وثيقة رقم 11 بيانات 13 يناير للتصالح والتسامح

(9) وهي الأحداث التي جرت يوم 18 أغسطس 1968م بين عبد الرقيب عبد الوهاب والفريق حسن العمري ونتج منها نفي 22 ضابطاً إلى الجزائر، وهم: 1 - العقيد علي سيف الخولاني، 2 - العقيد حمود بيدر، 3 - المقدم محمد الخاوي، 4 - المقدم محمد عبد الخالق، 5 - المقدم حسين المسوري، 6 - المقدم طاهر الشهاري، 7 - المقدم عز الدين المؤذن، 8 - المقدم علي الضبيعي، 9 - المقدم عبد الله الراعي، 10 - المقدم الأنسي، 11 - عبد الرقيب عبد الوهاب، 12 - الرائد سلطان القرشي، 13 - الرائد حميد العذري، 14 - النقيب حمود ناجي، 15 - النقيب محمد محرم، 16 - النقيب يحيى الكحلاني، 17 - النقيب أحمد الجبري، 18 - الرائد علي محمد هاشم، 19 - الرائد عبد الرقيب الحربي، 20 - الرائد عبد السلام الدميني، 21 - الملازم عبد الواسع قاسم، 22 - الملازم محمد أحمد سعيد.

(10) مجزرة المعجلة هي قصف على معسكر تدريب مزعوم في قرية المعجلة بمحافظة أبين اليمنية، قتل فيها 41 من السكان المدنيين، بينهم 14 من النساء، و21 طفلاً، حيث قصفتها بوابج أميركية بصواريخ كروز من نوع توماهوك كروز BGM - 109D أطلقت في الساعة السادسة من صباح يوم 17 ديسمبر 2009م.

الحراك الجنوبي يستدعي الحديث أولاً عن القضية الجنوبية، فكيف قرأتها؟

القضية الجنوبية قضية سياسية بامتياز، وهي حقوقية أيضاً بطبيعة الحال، وقد برزت القضية منذ حرب الـ 1994م بطريقة الاجتياح وحالة النهب لعدن ومؤسساتها ومنازلها وأراضيها وغيرها من أراضي الجنوب، وكانت لها مظاهر مضاعفة ومتراكمة تمثلت بمعاقة الجنوبيين وظيفياً ومالياً وإدارياً، العسكريين والمدنيين على السواء، وبرزت ظاهرة (خليك في البيت) من الذين أُحيلوا على التقاعد بصورة قسرية.

وقد طالبت السلطة عدة مرّات بإعادة المتقاعدين العسكريين والمدنيين - الذين أُحيلوا على التقاعد أو سرحوا لأسباب سياسية - إلى أعمالهم وحل مشاكلهم، لكن من المؤسف أن الجهات المعنية لم تكثر بحل قضاياهم وإعادة النظر في حقوقهم ودفع مستحقّاتهم، ما اضطرهم إلى تشكيل جمعيات للمتقاعدين العسكريين والأمنيين في كثير من المحافظات، والقيام بالاعتصامات والمظاهرات والمطالبات السلمية أمام مكاتب المسؤولين في صنعاء والمحافظات ومكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

وثيقة رقم 30 رسائل الرئيس إلى علي عبد الله صالح

فنحن نعرف أن محافظات كاملة كانت تعيش من المؤسسات العسكرية والمدنية، فلا تجارة ولا زراعة ولا مغترين لديهم، فمصدر قوتهم ورزقهم من الالتحاق بهذه المؤسسات وليس لهم مصدر دخل آخر، وخاصة أنهم أفنوا حياتهم في الدفاع عن الوطن وخدمة الوطن والمواطن، وكان على المسؤولين معالجة مشاكلهم وعدم الاستهتار بهذه الأمور حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من الأحتقان والتوتر، وينعكس سلباً على الوحدة الوطنية.

وعبرت في حوارات صحافية عن أمنيّتي بأن يُختار المسؤولون في المحافظات، وعلى رأسهم المحافظ، من أبناء المحافظة نفسها، وخاصة محافظة عدن، لأنهم أدري بالمشاكل والصعوبات التي تواجه محافظاتهم، وأقرب إلى هموم أبناء مناطقهم، وقد طبقنا في الجنوب مثل هذه التجربة بانتخاب مجالس الشعب المحلية التي بدورها تنتخب المكاتب التنفيذية والمحافظين من أبناء المحافظة، ومنصب المحافظ أعلى سلطة محلية في المحافظة، وفي تقديري أنها كانت تجربة ناجحة، ويستثنى من ذلك القادة العسكريون التابعون لوزارة الدفاع. وكان من شأن ذلك تعزيز السلطة المحلية وتطويرها.

وثيقة 15... حوار مع موقع حوار الالكتروني

القضية الجنوبية

إن القضية الجنوبية لها خصوصيتها، في نشوئها والتعامل معها، وتبرز كأحد أهم تجليات غياب الحكم الوحدوي الرشيد، وجاءت ردّ فعل مباشر على انهيار الوحدة السياسية نتيجة الحرب وإقصاء الشريك الجنوبي الموقع على الوحدة. فقد أعلنت الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 22 مايو 1990م بدلاً من 30 نوفمبر 1990م، بموجب اتفاق 30 نوفمبر 1989م، وكُشفت خلفية دوافع اجتياح العراق للكويت الشقيق في 2 أغسطس 1990م، وأدى الرئيس على عبد الله صالح الدور الذي جرى التنسيق بشأنه مع الرئيس صدام حسين للتعجيل بإعلان الوحدة بين الجمهوريتين، فكانت القشة التي قصمت ظهر البعير وسببت اهتزاز الثقة بين القيادتين السياسيتين، مع بوادر ومؤشرات تعطيل مهام المرحلة الانتقالية ومحاولات تعميم نظام الجمهورية العربية اليمنية عوضاً عن إقامة دولة الوحدة بموجب اتفاقات الوحدة التي تنصّ على بناء دولة النظام والقانون والأخذ بالأفضل من تجربة الدولتين، فضلاً عن حملة الاغتيالات التي قامت بها المنظمات الإرهابية، حيث طالوت قيادات وكوادر جنوبية من الحزب الاشتراكي وغيره، فتفجرت الأزمات السياسية في 1992 و 1993م.

لقد تصاعدت حدة ردود أفعال قيادة النظام في صنعاء من نتائج الانتخابات البرلمانية في أبريل عام 1993م، حين شكلت نتائجها في الجنوب استفتاءً على الوحدة، بعد أن أحسّ شعب الجنوب بممارسات بعض قيادات صنعاء اللاوحدوية، وشعر المواطنون بالغبن الذي لحق بهم والمخاطر التي تهدد مستقبلهم ومستقبل الأجيال من استمرار الممارسات الضارة بمصالحهم وحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا يعكس أزمة ثقة وعمق الخلافات بين قيادة المؤتمر الشعبي وقيادة الحزب الاشتراكي اليمني الموقعين على الوحدة.

وفي مرحلة لاحقة، جاءت وثيقة "العهد والاتفاق" محصلةً للحوار الوطني الشامل لحل الأزمة وإصلاح مسار الوحدة وبناء دولتها المدنية والحديثة، التي وقّعها في عمان في 20 فبراير 1994م القوى والأحزاب اليمنية كافة، ولكن سرعان ما انقلب عليها النظام في صنعاء، وأعلن الرئيس علي عبد الله صالح الحرب على الجنوب في خطابه بميدان السبعين يوم 27 أبريل 1994م وتعطيل الوثيقة كما عطلت اتفاقيات الوحدة ومهام المرحلة الانتقالية. كذلك أقصي الجنوب كشريك بحقوق متساوية في الوحدة بعد حرب 1994/7/7م، وبذلك أسقطت شرعية الإعلان الطوعي والسلمي الديمقراطي

للوحدة، وقد بينت ممارسات الفترة التي تلت الحرب في 1994/7/7م، بتسريح الآلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين والعديد من الممارسات التي طالت المؤسسات المدنية الإدارية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستيلاء على الأراضي والممتلكات ونهب الثروات في الجنوب، حيث اندفع أبناء الجنوب، الذين دخلوا الوحدة طوعاً، للقيام بحراكمهم الشعبي السلمي المتصاعد لاستعادة هويتهم ومؤسساتهم المدنية والعسكرية والأمنية وحقوقهم السياسية والمدنية وثوراتهم وأراضيهم المسلوقة والمنهوبة لتأمين مستقبل الأجيال القادمة.

ومنذ انتهاء الحرب جرت محاولات جنوبية عديدة لإظهار القضية الجنوبية من خلال واجهات سياسية نذكر منها "موج" و"حركة" "حتم"، و"تيار إصلاح مسار الوحدة" و"ملتقى أبناء الجنوب"، الذي ضمّ شخصيات مختلفة، بعضها تعاون مع النظام في صنعاء، ثم عادت للانخراط في صفوف معارضة النظام في صنعاء بعد أن اكتشفت المخطط الهادف إلى طمس الهوية والشخصية الجنوبية (كما تردد حينها)، وشكلت "اللجان الشعبية" وأنشئت "جمعيات المتقاعدين" المدنيين والعسكريين ومنظمات الطلاب والشباب وغيرها من التشكيلات الشعبية المعارضة الهادفة إلى إظهار القضية الجنوبية والدعوة إلى معالجتها في إطار الوحدة، إلا أن السلطة لم تستجب لهذه الدعوات الصادقة، وتمكنت من تعطيل نشاط بعض هذه التشكيلات من طريق الإرهاب تارة، والأحتواء والدس والتدليس تارة أخرى. هذه التشكيلات الجنوبية أدت دوراً مهماً في تهيئة الأجواء لانطلاق الحراك الجنوبي السلمي الشعبي، فبرزت العديد من التشكيلات الجماهيرية الداعية إلى استقلال الجنوب وفك الارتباط.

كما أشرنا آنفاً إلى القضية الجنوبية، فقد كانت قضية حقوق ومطالب عادلة، كان يمكن النظام في صنعاء حلها، ولو حلها حينها، أي بعد الحرب مباشرة، لكسب الرئيس صالح شعبية واسعة لدى معارضيه من أبناء الجنوب ممن وقفوا إلى جانب الطرف الآخر، وأكدنا منذ اليوم الأول أنه بعد أي حرب في أي بلد، تكون هناك حاجة قصوى إلى تجسيد الوحدة الوطنية وتكريسها بين أبناء ذلك البلد. إن ما يرسخ الوحدة، طمأنة جميع المواطنين وإشعارهم بأن كرامتهم وحقوقهم مصونة، وأن الحرب بين أبناء البلد الواحد لا غالب فيها ولا مغلوب ولا منتصر ولا مهزوم، والمتنصر في هذه الحروب مهزوم، ولو بعد حين.

أعلنت موقفي هذا مبكرًا (في عام 1994 في حديث لصحيفة الحياة اللندنية بعد شهر من نهاية الحرب) "أنه إذا لم تجر معالجة المشاكل القائمة حينها، فإن التوتر سيبقى وسيعبر عن نفسه يومًا بطريقة قد تكون دموية، وهذا ما يجب على القيادة اليمنية تجنبه".

وقد ناشدنا الرئيس علي عبد الله صالح أن يقود، بحكم موقعه، حوارًا وطنيًا يؤدي إلى وفاق وطني عام يستوعب كل القوى والأحزاب والفعاليات، وأن يرفع مصالحة وطنية تجسد الوحدة الوطنية وتشعر الجميع بالأمن والاستقرار. لذلك، طالبنا الحكومة بتجنب العنف في التعاطي مع أية احتجاجات سلمية.

هذا الطرح لم يعجب البعض، فتعرضت حينها للهجوم من قبل صحيفة 14 أكتوبر (بعد حرب ال 1994م) التي صنفنتي حينها بأنني انفصالي ومجرم حرب، وطالبت الصحيفة (أي من يقف وراءها) بملاحقتي عبر الإنترنت الدولي (وكانه دائرة في وزارة الداخلية)، وشعرت حينها بأن الطرف المتصر قد أصيب بنشوة النصر، وأنه لا جدوى من أية نصيحة.

زاد الوضع تفاقمًا بفعل معاناة الناس، سواء من هاجر إلى خارج الوطن وتقطعت به السبل، أو من بقي في الداخل ممن فقد مصدر رزقه وأصبح في البيت أو كما يطلق عليهم (حزب خليك بالبيت) - الاسم الدارج للمتقاعدين العسكريين والمدنيين في الجنوب - وكان إبعاد الجنوبيين عن الوظائف العامة مُتَّبَعًا بشكل ممنهج، منهم من أبعاد بأثر رجعي للحرب، ومنهم من أبعاد بطريقة الإغواء والإغراء، أي أن يتسلم الراتب دون أن يقوم بمهام وظيفته. وحتى الجنوبيون ممن كانوا في مراكز وظيفية عالية كانوا مشاركين في السلطة، ولكن لم يكونوا مشاركين في صنع القرار، من نائب الرئيس عبد ربه منصور، إلى رئيس الوزراء والوزراء والقادة العسكريين أو الموظفين الدبلوماسيين، إلا من كان مشاركًا معهم في صفقات الفساد، أو كان واجهه لأعمال مشبوهة. وأمام أعين هذه القيادات الجنوبية صودرت الأراضي وسُرح الموظفون وغير ذلك من الأعمال التي أضرت بالوحدة الوطنية. وعندما كنتُ أطالب الرئيس علي عبد الله صالح بحل الأزمة ووقف هذه الإحراة، كان يقول لي: «أنصارك وأصحابك هم من دخلوا إلى عدن والمحافظة الجنوبية»، وعلى رأسهم عبد ربه منصور هادي، وزير الدفاع حينها، وعبد الله عليوة، رئيس الأركان، وأحمد عبد الله الحسني وأحمد مساعد حسين وغيرهم من القيادات المحسوبة على ما يسمى "الزمرة"، ولكن مثل هذا القول هو حق أريد به باطل.

حزب خليك في البيت

أطلقت هذه التسمية على من سُرحوا أو أُقيلوا ظلماً من أعمالهم من أبناء الجنوب بعد الحرب في عام 1994م، كما أشرنا آنفاً، ولم تنفع الدعوات التي وجهت إلى رأس النظام من العديد من القيادات لإصلاح الخلل الحاصل وإيقاف المعاناة، ما زاد من التأزم الحاصل في اليمن شمالاً وجنوباً.

قضية الجنوبيين المبعدين قسراً عن وظائفهم، ليست مجرد قضية حقوق يطالب بها البعض، بقدر ما هي مأساة جماعية مسّت حياة وأوضاع عشرات الآلاف من الأشخاص الذين تعرضوا لأسوأ صنوف الظلم والإقصاء والتهميش، التي مارسها حيالهم النظام السياسي في صنعاء.

هذه القضية كانت أبرز التحديات الشائكة، وشكلت لأجلها اللجنة الرئاسية الخاصة بمعالجة قضايا المبعدين من العسكريين والأمنيين والمدنيين في نطاق يضمن لهم العودة إلى وظائفهم، ونيّلتهم كامل حقوقهم ومستحقاتهم.

المعاناة والألم اللذان عاناها الآلاف من الضباط والجنود لم يشملاهم وحدهم، بل طاولا شرائح واسعة من الموظفين المدنيين الذين زادوا بتعدادهم فوق المتوقع ليصلوا إلى عشرات الآلاف الذين كان مصدر رزقهم الرئيسي والوحيد راتبهم الذي هو من عرق جيبهم، وهذه الشريحة⁽¹¹⁾ أجمع الجميع في الوطن وخارجه على عدالة قضيتها، إضافة إلى ما سبق ذكره من تعسف حقوقي وسياسي واقتصادي بحق الجنوب، وهو ما أصبح يُعرف بالقضية الجنوبية.

وثيقة رقم 14

طالبت بإنصاف المتقاعدين مع أن معظمهم من المحسوبين على الطغمة؟
لقد تجاوزنا الماضي بكل حيثياته (الطغمة والزمرة)، أو كما سماها المرحوم عمر الجاوي واختصرها ب(طز)، وجميعنا أخوة وأبناء وطن واحد، وما يجمعنا أكثر مما يفرقنا. ومع الأسف، ما زلنا ندفع ثمن أخطائنا منذ عام 1967م إلى الآن، وقد تجاوزنا خلافاتنا من خلال لقاءات التصالح والتسامح، كما أشرت آنفاً، ومن واجبنا أن نستفيد من هذه التجربة ودروسها، لكن البعض للأسف لم يتعلم من دروس الماضي وعبره واستمر كالسيارة التي تسير بدون فرامل.

(11) - صحيفة الأيام - تحقيق: سنوات من التقاعد الإجباري وعشرات اللجان الصورية ومظالم تنتظر العدالة.

من المعلوم أن الحراك الجنوبي السلمي الذي انطلق في 2007/7/7م يركز على القضية الجنوبية التي تعود إلى حرب صيف 1994م، ويات من المعروف أيضاً أن "التصالح والتسامح" كان له الدور الأساس في التأسيس لانطلاقة الحراك. فما رؤيتك في هذا الشأن والارتباط بين الحدثين البارزين؟

عما لا شك فيه، أن مشروع التصالح والتسامح شكل الأرضية الوطنية الثابتة التي وقف عليها حامل القضية الجنوبية المتمثل بالحراك الجنوبي السلمي، وكانت جمعية ردفان الحاضنة لدعوة التصالح والتسامح هي ذاتها المنصة الأولى التي انطلقت منها المطالب الحقوقية التي تطورت إلى سياسية، وباتت أهدافاً للحراك الجنوبي السلمي الذي ملأ الدنيا وشغل الناس وأزعج السلطة التي مارست القتل والقمع والاعتقالات ضد نشطائه من الرجال والنساء والأطفال، وتجاوز تأثيره حدود الجنوب والشمال إلى العالم والجاليات اليمنية التي وقفت إلى جانب الحراك وساندته وقدمت له كل أشكال الدعم المالي والسياسي والمعنوي من أجل استمرار صموده وتحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها.

ولكن كيف كانت الولادة الجنينية للحراك الجنوبي السلمي؟
كما ذكرنا، إن "التصالح والتسامح" شكل الأرضية لانطلاقة الحراك الجنوبي السلمي، وقد جاء بعد تراكمات سنوات طويلة منذ حرب 1994م، وجاء الحراك ليترجم معاناة الناس الذين دمرت ممارسات السلطة معنى الوحدة في نفوسهم، وتحول إلى مشاعر عكسية مضادة.

وثيقة رقم 12

من المعروف أنه بعد خروج القيادات إثر حرب 1994م إلى الخارج، تشكلت معارضة سياسية، وتحركت في عواصم عربية وُجد فيها المئات من العسكريين والمدنيين السياسيين الجنوبيين الذين اضطروا إلى الفرار مع عوائلهم، وقد تصدر المعارضة الجنوبية بعد الحرب مباشرة حتى عام 2000م كل من حركة (حتم) التي كان يشرف عليها البيض، وحركة (موج) برئاسة عبد الرحمن الجفري التي تشكلت بعد عام 1994م.

ولا ننسى أن حركة سياسية اعتملت في صنعاء في وقت مبكر عرفت بـ "تيار إصلاح مسار الوحدة"، وكان من أهم منظريها الدكتور محمد حيدرة مسدوس وحسن باعوم وعبد الناصر الوالي إضافة إلى غيرها من الحركات السياسية داخل الجنوب وخارجه، التي انتفضت في وجه الظلم ومحاوله الاجتثاث لتجربة الدولة في اليمن الديمقراطي وكوادرها، كما حدث لتجربة حزب البعث في العراق بعد سقوط صدام حسين. ويجري الحديث اليوم

عن اجتثاث حزب الإصلاح وحزب أنصار الله وحزب الرئيس علي عبد الله صالح، وكل هذا عمل أحمق.



د. عبد الناصر الوالي

د. محمد حيدرة مسدوس

حسن باعوم

ما هي "حركة موج" وهل انخرطت بها؟

لا، لم أنخرط بها، وحاول قادتها، وعلى رأسهم السيد عبد الرحمن علي الجفري، أن يضمني، سواء بصفة رسمية، أو بالاشتراك في بيان سياسي أو خطة عمل، ولكنني رفضت ذلك، وفضلت أن أبقى في فضائي الحر في طول اليمن وعرضها الذي أتحرّك من خلاله بطريقة منسجمة مع مواقف التاريخيّة.

حركة (موج) هي اختصار لـ "الجبهة الوطنية للمعارضة" التي زاولت معارضتها السلمية حتى أعلن تجميد نشاطها منتصف عام 2000م بعد ترسيم الحدود بين السعودية واليمن، وقد مارست الجبهة نشاطها السياسي عقب حرب 1994م من داخل الوطن وفي المنافي، واتخذت من العمل السياسي بالوسائل السلمية أسلوباً لها دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال العنف الهادي أو المعنوي في الممارسة أو في القول، وكان من أبرز مكوناتها أعضاء وقيادات من الحزب الاشتراكي وحزب الرابطة وعدد من السلاطين، إضافة إلى العديد من الشخصيات الأخرى.

لم يدم نشاط حركة (موج) طويلاً بسبب ارتباط تلك المعارضة بالدعم والتمويل المالي الخارجي، حيث اشترط الرئيس صالح على السعودية عند توقيع اتفاقية ترسيم الحدود إنهاء نشاطها وإيقاف تمويلها المالي الذي كان يقدر بـ 25 مليون ريال سعودي. وبالفعل، أدت اتفاقية أو معاهدة جدة الموقعة في جدة في 12 يونيو 2000م إلى ترسيم الحدود النهائية بين الدولتين⁽¹²⁾ وإلى إنهاء نشاط المعارضة الجنوبية (موج) سياسياً وإعلامياً ومالياً، وبعدها أنشأ العديد من أبناء الجنوب كيانات سياسية متعددة.

(12) بعد اتفاقية الطائف 1934م.

وماذا عن حركة (حتم)؟



صالح بن الشيخ أبو بكر (أبو علي الحضرمي) وعمرو البيض كانا يشرفان على حتم





قادة حتم

(حتم) هي اختصار لـ "حركة تقرير المصير". مارست هذه الحركة نشاطًا عسكريًا سرّيًا للغاية، واتخذت من الجبال والشعاب في محافظة الضالع وغيرها معسكرات تدريب ولقاءات. كانت الحركة في بدايتها منظمة تنظيميًا عسكريًا تحت قيادة عيدروس قاسم الزبيدي، وكذلك كان من قيادتها السياسية أحمد بامعلم والسفير قاسم عسكر جبران الذي أكد لي أن علي سالم البيض كان يقدم لهم دعمًا ماليًا سخيا (يقدر بـ 200 ألف دولار شهريًا)، وقد توقف عن ذلك بعد تدخل الجانب العماني الذي كان يفضل الحياد في الصراعات ويرفض أي نشاط سياسي أو مالي أو عسكري تنطلق من أراضيه.

رصدت السلطة نشاط الحركة ونفذت تصفيات بحق الكثير من رموزها (خلال سنة 1994م وما بعدها)، ما أدى إلى توقف النشاط باسم الحركة، ومع بداية عام 2007م وما بعده، أي بعد انطلاق الحراك الجنوبي السلمي، بدأت بترتيب صفوفها سرًا، ووفق الإمكانيات، واتخذت من جبال الضالع مركزًا لها.

ومع تطور الأحداث في اليمن وسقوط نظام صالح عام 2011م، تطور عمل الحركة، فاستفادت من الدعم الهام والإعلامي والعسكري الذي وفر لها من بعض الأطراف الإقليمية⁽¹³⁾، وكذلك استفادت من الشلل الذي أصاب اليمن، فطورت من قدراتها، وازداد عدد عناصرها، وظهرت في عام 2014م تحت اسم "المقاومة الجنوبية" بقيادة اللواء عيدروس الزبيدي الذي أصبح في نهاية عام 2015م محافظًا لعدن.

(13) وفي المقدمة إيران التي قدمت مساعدات للحراك الجنوبي وأنصار الله في الشمال وبعض القوى السياسية أيضًا

وماذا عن تيار إصلاح مسار الوحدة الذي سبق أن أشرتم إليه؟

بعدما اتفق الجميع على أن الوضع الحالي في اليمن لم يعد يسير في الطريق الصحيح، وفق ما كانت تراه الجماهير وتأمل منه عند تحقيق الوحدة اليمنية التي كانت مطلباً شعبياً، تداعى عدد من القيادات (الاشتراكي اليمني) لإطلاق صرخة للتعبير عما يعانيه الشعب في الجنوب من تهيش وظلم وضمّ ونهب للممتلكات العامة والخاصة، ودعوا إلى إنشاء تيار يطالب النظام القائم بعد الحرب بإصلاح الخطأ، واتخذ التيار لنفسه اسم "تيار إصلاح مسار الوحدة"، وكان من أبرز تلك القيادات الدكتور محمد حيدرة مسدوس وحسن أحمد باعوم وعبد الناصر الوالي، كما أشرنا آنفاً، ولكن ذلك التيار لم يصمد طويلاً بسبب مواقف السلطة في صنعاء ولجوتها إلى مختلف أساليب الترغيب والترهيب ضد معارضيهما، ونُقل أن هذا التيار قدم عرضاً لعلي عبد الله صالح عام 1996م بالقبول بدخول الانتخابات النيابية والرئاسية مقابل اعتراف صالح بالقضية الجنوبية كمشكلة سياسية وحلها حلاً عادلاً، مقابل اعترافهم بأحمد علي عبد الله صالح ولياً للعهد في اليمن، كما أكد ذلك الدكتور محمد حيدرة مسدوس في أكثر من لقاء، وهو أحد دعاة إصلاح مسار الوحدة الذي كان قبل إعلان الانفصال يطالب بدمج المؤتمر الشعبي العام بالحزب الاشتراكي اليمني، ولكن هذه الفكرة رُفضت.

وتطور نشاط قيادات هذا التيار حتى وصل إلى رفع سقف مطالبه الحقوقية والسياسية، بالمطالبة بالانفصال واستعادة الدولة الجنوبية التي عبّر عنها الحراك الجنوبي في احتجاجاته منذ 2007 وما بعده.

وبحسب أدبياته، يؤكد التيار في مبادئه أربعة خيارات لإصلاح مسار الوحدة، يجب على السلطة الأخذ بأحدها، هي:

- الأخذ بالأساس الذي تمت عليه اتفاقيات الوحدة ودستورها المتفق عليه بين الشطرين.
 - إصلاح مسار الوحدة على أساس وثيقة العهد والاتفاق.
 - إقامة حكم محلي كامل الصلاحيات غير السيادية على أساس أقاليم، وليس محافظات.
 - تنفيذ أي نمط وحدوي تمّ في العالم.
- ومن أدبيات التيار ما أعلنه في أحد بياناته، حيث جاء فيه:

إن أي إصلاح سياسي دون إزالة آثار الحرب وإصلاح مسار الوحدة لا يمكن أن يفيد الشعب في الجنوب ويشمله موضوعياً إلا بإسقاط 7 يوليو 1994م واعتبار الحرب ونتائجها باطلة، مشدداً على أن القضية الجنوبية ليست قضية حزبية، بل هي قضية وطنية عادلة ومشروعة.

وفي توصيفه للقضية الجنوبية، قال الدكتور محمد حيدرة مسدوس، القيادي في الحزب الاشتراكي اليمني وتيار إصلاح مسار الوحدة، في كتابه "قضية الجنوب وشرعية حلها": لقد بدأ الرفض الجنوبي بحركة (موج)، ثم حركة (حتم)، ثم تيار إصلاح مسار الوحدة في الحزب الاشتراكي، ثم التكتل الوطني، ثم اللجان الشعبية، ثم ملتقى أبناء محافظات الجنوب، ثم تيار المستقلين، ثم حركة تاج، ثم جمعيات المتقاعدين من العسكريين والمدنيين، حتى توج كل ذلك بالحراك الوطني السلمي الجنوبي الذي انخرط فيه الشعب بكامل فئاته الاجتماعية وذابت فيه كل هذه المكونات، بما في ذلك أغلب المنحدرين من الجنوب في الأحزاب. وقد شكلت حركة التصالح والتسامح التي انطلقت من جمعية ردفان الخيرية الأرضية الخصبه والمناسبة لذلك. وكل مكون من هذه المكونات أدى وظيفة معينة تجاه القضية.

وثيقة رقم 13

وماذا أيضاً عن حركة (تاج)؟



تأسست حركة (تاج) في مدينة ليفربول في بريطانيا عام 2004م، وكان رئيسها ومؤسسها د. عبد الله أحمد الحالمي، وضمت نخبة من الشخصيات السياسية الجنوبية التي نزحت عن الوطن قسراً بعد حرب ال 1994م.



وحركة (تاج) هي الحركة الجنوبية الأولى التي تبنت من الخارج مشروع استعادة دولة الجنوب، وعملت على إيجاد فروع لها في أميركا وبعض الدول الأوروبية والعربية، وكان إلى جانب الدكتور عبد الله الحالمي في بريطانيا الإخوة السفير أحمد الحسيني وعض كرامة راشد وعبد النقيب وجلال عبادي، وفي أميركا السفير محمد العبادي.

ومدت حركة (تاج) نشاطها إلى الداخل في الجنوب، وأيدت ودعمت الفعاليات التي انطلقت من 2006م كحركة التصالح والتسامح وحركة المتقاعدين العسكريين، وكانت وراء إعلان المجلس الوطني لاستعادة دولة الجنوب الذي أعلن في مدينة العسكرية ببافغ في أكتوبر 2008م برئاسة المناضل حسن أحمد باعوم.

وتبنى المجلس الوطني بإعلان رسمي مشروع استعادة دولة الجنوب، وأقام نشاطاته السياسية في عدة مدن كعدن والمكلا. ثم دبت خلافات شديدة بين قياداته أدت إلى تجميد

عضوية الدكتور عبد الله الحالمي كرئيس للحركة، وناب عنه السفير أحمد الحسيني بشكل عملي، وهو كان الأمين العام للحركة، فيما كان عوض كرامة راشد نائب رئيس الحركة، وتواصلت الخلافات داخله، ما أدى إلى تصدع كبير أضعف دوره في الخارج وفي الداخل. وبعد ذلك، ترأس حركة (تاج) في لندن جلال عبادي، وهو في المكتب الدائم للجنوب في مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل، ومعه بعض الإخوة من قيادة الحركة كعبده النقيب، كذلك يوجد في الداخل فرع له، غير أنه لا يُعدّ من المكونات الحراكية الكبرى.

وماذا عن بقية المكونات الجنوبية الأخرى المنضوية ضمن صفوف الحراك الجنوبي السلمي؟

نعم، من أشرنا إليهم آنفاً كانوا القوى الفاعلة حتى عام انطلاق الحراك في 2007م. وبعد انطلاق الحراك تصدر المشهد السياسي عدد من المكونات، لكل منها رؤيته للحل العادل - من وجهة نظرها - فمنها من دعا إلى تشكيل دولة الجنوب العربي، ومنها من هو مع استعادة الدولة السابقة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ومنها من هو مع الحل ضمن دولة الوحدة وفق نظام فيدرالي، وضمن كل مكون هناك تباينات في وجهات نظر أو وفقاً لطبيعة المرحلة والتطورات السياسية والأمنية والعسكرية أيضاً.

تصدّره من يُسمون القيادة التاريخية زعامة هذه التيارات، رغم وجودها في الخارج واعتبرها الحراك مثلي قضيته داخلياً وخارجياً. في بداية الحراك لم نعلن ترؤسنا لمكوننا، لأننا كنا نرى أن الحراك الجنوبي يجب أن يكون بعيداً عن الحزبية، لأن الجميع يجب أن يكون مؤمناً بقضية واحدة، هي عدالة القضية الجنوبية وضرورة حلها حلاً عادلاً، وليس بمعزل عن المحيط الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

ومن أبرز تلك المكونات:

المجلس الأعلى لتحرير واستقلال الجنوب الموالي ل(علي سالم البيض)، والمجلس الأعلى للحراك السلمي للتحرير والاستقلال بزعامة حسن باعوم، والمؤتمر الجنوبي الأول (القاهرة) بقيادة علي ناصر وحيدر العطاس وصالح عبيد وآخرين، وتفرع عنه المؤتمر الوطني لشعب الجنوب برئاسة محمد علي أحمد وأحمد فريد الصريمة وآخرين. وكذلك حزب الرابطة (رأي) بقيادة السيد عبد الرحمن الجفري. وهناك عدد من المكونات التي كانت تعمل من الداخل، وهي المجموعة الأكاديمية جامعة عدن، وتيار "مثقفون لأجل جنوب جديد" (سعيد الجريري) والملتقى التشاوري لأبناء الجنوب في صنعاء برئاسة الكابتن سعيد يافعي وصالح باصرة وتكتل الجنوبيين المستقلين والمجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب بزعامة أمين صالح، إضافة إلى أكثر من 60 مكوناً...

بعد كل هذا، ماذا كان رد فعل السلطة؟ أي أنكم رميتم الكرة في ملعب السلطة؟

رفعنا ورفع غيرنا الصوت عاليًا انتصارًا لهذه القضية العادلة، فخرجت السلطة - لاحقًا - بتكليف لجنة لحل هذه القضايا، وكان هدف السلطة كسب الوقت لا إيجاد حل وفقًا لمجريات الأمور حينها (2007 - 2011م)، والدليل على ذلك أن بعض رموز النظام سقطت إثر ثورة شعبية ولم تُحل الأزمة المركبة، وكذلك ما كشفه الدكتور صالح باصرة في حديثه الصحافي عام 2012م ونشرته وكالات ومواقع وصحف عن التقرير الشهير باسم تقرير باصرة - هلال، حيث قال في رده على أسئلة القراء للموقع الأخباري "الخليج" الذي يصدر في عدن ما يأتي:

إن الرئيس السابق علي عبد الله صالح "كان متحمسًا" مع التقرير وشكّلت أكثر من لجنة "لكن لا أدري لماذا لم يُتم المتابعة".

وارفق لكم لقاء الدكتور صالح باصرة وكذلك جزء من التقرير الذي نشر أم باقي التقرير فلماذا لم ينشر هنا تبقى الاجابة لدى المعنيين في السلطة السابقة والحالية؟.

التقرير لم يكن محصورًا بقضية الأراضي فقط، بل تناول عددًا من القضايا المتعلقة بالمحافظات الجنوبية. وتحدث التقرير عن قضايا كثيرة، ولكن للأسف الشديد، لم يُنفذ شيء، رغم وجود قرارات من مجلس الوزراء، بما فيها قرارات تتعلق بالأراضي في الجنوب "وهذه القرارات منعت القضاء أن يعطي تعميدها لأي شخص أو جهة" (14).

واعتبر د. صالح باصرة أنه كان يمكن حل المشاكل في 2007م "وهي كانت جمعية للمتقاعدين، ولم يكن هناك دعوات للانفصال ولا حرب تحرير ولا استقلال ولا (عدن لايف) ولا غيرها. لكن اليوم الثمن أكبر؛ لأن القضية الحقوقية إذا لم تحل تتحول إلى قضية سياسية؛ حيث الشعور بالغبن والشعور بالاضطهاد يجعل الناس يتخذون مواقف مضادة. فمثلاً، أبناء الجنوب عندما رأوا أن النظام في صنعاء لا يريد حل مشكلتهم، اتجهوا نحو الانفصال لحل مشكلتهم كما يظنون، رغم أن الانفصال ليس الحل" (15).

(14) تصريح للدكتور صالح باصرة، 20 سبتمبر 2012، نشر على مواقع ووكالات أخبار.

(15) تصريح للدكتور صالح باصرة، 20 سبتمبر 2012، نشر على مواقع ووكالات أخبار.

كيف تقيّمون الفترة السابقة، وما كانت توقعاتكم للفترة اللاحقة، تقيّمًا سابقًا ولاحقًا؟

بالعودة إلى ما ورد سابقًا، وبالاطلاع على الوثائق المرفقة، ومع ما سيرد لاحقًا، كان الوضع في اليمن عامة والجنوب خاصة على فوهة بركان، والبلد على شفير الهاوية واليمن مرشحة لأن تكون دولة فاشلة (حسب التعبير الأممي والدولي)، فأجريت تقيّمًا للوضع العام في البلد حتى نقوم بالتحرك السياسي داخليًا وخارجيًا وفقًا لمعطيات قانونية تحظى بإجماع الأطياف، وكنت أرى أن حل القضية الجنوبية العادلة يتم بقيام دولة اتحادية من إقليمين وهو مفتاح الحل لباقي القضايا الشائكة أيضًا على امتداد الوطن، وجرى التقييم أدناه وخرجنا بورقة عن الأزمة اليمنية وعن القضية الجنوبية.

وثيقة رقم 17

وكيف تقيّمون مسار الحراك وخطواته؟

يمكنني القول إن أول حراك سلمي عربي كان في الجنوب في عام 2007م، وإن نسيم الربيع العربي هبّ على عالمنا من الجنوب، حيث يخوض الشعب منذ عام 1994م نضالًا سلميًّا لإثناء الظلم والقهر والاستبداد والفساد، ولكنه لم يحظ بما يستحقه من تغطية إعلامية نتيجة ما مورس عليه من تعتيم.

الحراك الشعبي بدأ كما أشرنا سلفًا بتحركات سياسية من "موج" إلى "تاج" وغيرهما من المكونات، لكن أعضاء جمعية المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين المسرحين الذين خرجوا ضد الظلم الذي مارسه النظام بحقهم وبحق أبناء الجنوب من بعد حرب صيف 1994م، كان له الدور الأبرز في عام 2007م ليشكل مع باقي المكونات وأطياف الشعب في الجنوب، الحراك الجنوبي السلمي الشعبي الذي شكل انعطافة مهمة في نضال الشعب في الجنوب.

طالب الحراك الجنوبي النظام الحاكم بالمساواة وإعادة المسرحين العسكريين والمدنيين من أبناء الجنوب إلى وظائفهم، لكن دون جدوى، ما أدى لاحقًا إلى رفع سقف المطالب من حقوقية إلى سياسية، بدءًا بإصلاح مسار الوحدة، أتبعها لاحقًا منذ 2007/7/7م بتحركات أوسع شملت معظم المحافظات، ولكن مع تغاضي النظام وعدم التفاته إلى تلك المطالب المحقّة، أصبح الحراك الجنوبي يطالب بالتحريير والاستقلال للجنوب الذي يعتبره البعض بلدًا محتلًا بالقوة العسكرية من قبل النظام في صنعاء. وقد أسماه لاحقًا علي محسن الأحمر بالاستعمار بعد خلافه مع علي عبد الله صالح.

انطلق الحراك واستمر في نشاطه خلال الأعوام 2007 و2008 و2009م، وكان متحدًا فيما بينه يجتمع على مبدأ واحد، وكانوا يدًا واحدة، لكن السلطات قابلته بالتمتع والسجن، فاعتقلت قوات الأمن قادة الحراك الجنوبي واحتجزتهم، إلى أن عفا عنهم الرئيس السابق علي عبد الله صالح في وقت لاحق (سبتمبر 2008م). ومن بين المعتقلين من قيادة الحراك أحمد بن فريد، وعلي الغريب، وحسن باعوم، وعلي مُنصر، وآخرون. حيث أمضوا ستة أشهر في سجن الأمن السياسي في صنعاء في زنازين تحت الأرض، ثم حوكموا بعد ذلك بناءً على اتهامات مبهمة سياسية الدوافع تتمثل في "المساس بالوحدة" و"التحريض على الانفصال"، وقد علمت فيما بعد أن بعض المعتقلين قد تعرض للأذى الجسدي والنفسي، الأمر الذي أدانتها المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية في تقاريرها حينها، ومن بينها تقرير هيومن رايتس ووتش.

كل هذا الظلم والمعاناة دفع الشعب، كبيره وصغيره، في الجنوب من باب المندب إلى المهرة، وفي جميع مدنه ومديرياته وقراه، إلى التحرك، فكان الحراك الجنوبي الشعبي السلمي هو الحامل السياسي للقضية الجنوبية والمعبر عن تطلعات الشعب في الجنوب، ما جعل النظام في مواجهة الشعب في الجنوب بأكمله.

هل كنت على تواصل مع قيادات الحراك؟

كنت على تواصل مستمرّ مع الداخل منذ بداية عام 2006م، أي من اليوم الأول لمهرجان التصالح والتسامح مرورًا بالانتخابات الرئاسية وما رافقها إلى يوم البداية في السابع من يوليو 2007م، واختير ذلك اليوم من قبل المنظمين لهذا التحرك في الداخل للتذكير بيوم اجتياح عدن عام 1994م.

ولكنني كنت أفضل عدم الظهور والبقاء خلف المشهد، ولعل آخرين من القادة الجنوبيين آثروا ذلك أيضًا، فتواصلت مع الداخل عبر الدكتور واعد باذيب، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وكان ناشطًا في الحركة الجنوبية، وعدد آخر من قيادات الحراك ونشطاءه في كل المحافظات، وكان واعد باذيب همزة الوصل، وكان يضعنا بالصورة، ومن جهتنا كنا نقدم لهم الدعم السياسي والمالي والمعنوي للتحرك ضد تلك المظالم⁽¹⁶⁾. كما أقام شبكة واسعة من العلاقات في اليمن شمالًا وجنوبًا لتنسيق التحركات مع أحزاب اللقاء المشترك وشباب التغيير.

(16) الدكتور واعد باذيب الذي عُيّن وزيرًا للنقل في حكومة الوفاق الوطني ديسمبر عام 2011م.



الدكتور واعد عبد الله باذيب عضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي اليمني أصبح في نهاية عام 2011م وزيراً للنقل في حكومة الوفاق الوطني وهي الحكومة التي رأسها الاستاذ محمد سالم باسندوة.
(وثيقة رقم 18)

وكيف كانت رؤيتكم لحل القضية الجنوبية عبر حاملها الحراك الجنوبي السلمي؟

طرح الكثير من الأفكار، واقترحت عشرات الحلول، ولكن من الواضح أن نقاطاً كانت موضع تقاطع لمختلف الأفكار، وقد تحدثنا عنها في أكثر من مناسبة ولقاء ومقابلة، وقد كانت الحلول تركز على ثلاثة محددات رئيسية:

- 1) الاعتراف بالقضية الجنوبية كقضية وحدة سياسية أعلنت بين دولتين سياديتين كشركاء شراكة شعبية كاملة وندية من معادلة الوحدة.
- 2) إسقاط الفتوى سيئة الصيت بحق شعب الجنوب، وإلغاء كل ما ترتب من إجراءات على نتائج حرب 1994م على الجنوب.
- 3) الاعتراف بالحراك الجنوبي السلمي وقياداته في الداخل والخارج، حاملاً سياسياً للقضية الجنوبية والحوار مع قياداته.

ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث في عهد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وكانت هناك جهود ولجان تشكلت لهذا الغرض ومنها الشهيرة بلجنة هلال - باصرة التي لم يُترجم تقريرها على أرض الواقع.

وثيقة 16 لجنة هلال باصرة - وملف القضية الجنوبية تقارير وصور

كذلك لم يتحقق الحل في عهد خلفه الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي توافرت له فرصة ذهبية لحل القضية الجنوبية، ومن موقع القرار والدعم والتأييد المحلي والإقليمي والدولي والأمم المتحدة، ولكنه أضاع الفرصة التي كانت كفيلة بدخوله التاريخ من أوسع الأبواب، لا الخروج والهروب من صنعاء وعدن، وخاصة أنه لم يستثمر مؤتمر الحوار الوطني كما يجب، وتعهد عدم الالتفات إلى النصائح التي قدمناها عبر رؤية مكتوبة لشروط نجاح الحوار، ولو عولجت المشاكل الناجمة عن حرب عام 1994م لطبع الوضع في البلاد وتجاوز كل المشاكل، ولكن نشوة النصر قد أصابته بالعمى السياسي ودفع الثمن لاحقاً. وثيقة رقم 29 رسائل موجهة إلى عبد ربه منصور هادي بعد استلامه السلطة رسمياً في اليمن

ما أهم محطات الحراك الجنوبي في الداخل والخارج؟ محطات الحراك الجنوبي

مرّ نشاط الحراك في محطات مهمة ابتداءً من عام 2007م، وانطلق كحركة جماهيرية عفوية ضد الظلم والاستبداد والفساد، وما سمي حينها بالضم والإحاق، وبدأت المطالبة حقوقية، وارتفع سقف المطالب إلى المطالبة بالانفصال وإسقاط سلطة النظام في صنعاء وعدن، وكانت الجماهير تلبّي أي نداء من المهرة حتى باب المندب، وتتحمل مسؤوليات الانتقال على حسابهم من مواصلات وأكل وماء وسكن من مالهم الخاص، بل إن البعض يبيع بعض ما يملك من أغنام وحبوب وغيرها للالتحاق بالمهرجانات التي كانت تنظم في المحافظات وفي المناسبات الوطنية. ولعل أهم وأكبر تجمع جماهيري نظم في ردفان بالحيلين التي انطلقت منها ثورة أكتوبر عام 1963م وغطت الساحات والتلال في منظر مهيب لم أشاهد في حياتي مثله حتى ونحن في السلطة. وكل من هذه المهرجانات في المحافظات مكمل للآخر، بعضها أثر بمسيرته، وبعضها الآخر زاده عزماً وإصراراً، سواء في الداخل أو الخارج. من جهتي، كنت دائماً أرى أن قوة الحراك في وحدته، ومقتله في تمزقه وتشتته، وهذا ما حدث لاحقاً، وخاصة عندما ركبت بعض القيادات موجة الحراك ولم تكن لها علاقة بانطلاقه. ودبّ الخلاف بين قوى الحراك، وبدأت الصراعات في المهرجانات والسباق على البيانات ورفع الصور لهذه القيادات في المنصات وهم خارج الجنوب. كذلك قدم بعض رجال المال والأعمال في الداخل والخارج مساعدات لدعم هذه المهرجانات ومعالجة الجرحى ومساعدة أسر الشهداء، وقدم المغتربون في المهجر الدعم المالي والسياسي والمعنوي، وأصبحوا يدفعون من دخلهم الخاص ويتنافسون في تقديم المساعدات لنجاح

المهرجانات دون أي مصلحة خاصة، بينما بعض القيادات يقبض الثمن والشعب يدفع الثمن.

أما في خارج الوطن، فقد كنت أدعو إلى وحدة القيادة وخروجها برؤية ومرجعية وقيادة موحدة، خاصة بعد أن تفرع الحراك إلى أكثر من مكون بسبب تباين في الرؤى. فمنها من يطالب بفك الارتباط واستعادة الدولة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ومنها من ينادي بدولة الجنوب العربي (اتحاد الجنوب العربي)، ومنها ما يرى بالفيدرالية المزمّنة من إقليمين حلاً ممكناً (وهو ما ستحدث عنه لاحقاً في هذا الفصل) ولكن كل الجهود التي بذلناها للخروج برؤية ومرجعية سياسية في كل من بيروت والقاهرة والنمسا ودبي وأبو ظبي باءت بالفشل بسبب مواقف هذه القيادات التي لم تستفد من دروس الماضي وعبره، وخرجت من عدن وصنعاء، والشعب هو الذي يدفع الثمن، وهو الذي انتفض دون هذه القيادات ليشق طريقه للخروج من هذه المعاناة التي سببتها هذه القيادات.

وفي سبيل إطلاع القارئ أو المهتم بالقضية الجنوبية، أذكر هنا أهم المحطات التي أرى أنها كانت محطات مهمة في مسيرة الحراك الجنوبي السلمي في الداخل والخارج.

وثيقة رقم 22

في عام 2009م ظهر علي سالم البيض وتصدّر واجهة الحراك الجنوبي، كيف رأيتم هذا الظهور المتأخر، وهل كنتم على تواصل معه؟
كان البيض صامتاً طوال تلك المدة منذ خروجه من عدن إلى عمان صيف 1994م، رغم أننا أرسلنا له أكثر من رسالة ورسول حثناه على الوقوف مادياً ومعنوياً وسياسياً مع الشعب في الجنوب.

ففي قضية الوحدة والانفصال، هرب إلى الوحدة عام 1990م وهرب منها عام 1994م بطريقة غير مدروسة (سبق أن تكلمنا على قضية الوحدة في فصل سابق) وأعلن الانفصال أيضاً بطريقة غير مدروسة. لذلك، كان لا بد له - من وجهة نظرنا - أن يخرج ويتكلم، حيث إنه عيّن نفسه رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية عام 1994م وعيّن السيد عبد الرحمن الجفري نائباً له.

بعد دعوات ومناشدات منا ومن إخوة آخرين، وعلى رأسهم السيد حيدر العطاس، قرر السيد علي سالم البيض إعلان تأييد الحراك الجنوبي الشعبي، وكان ذلك عبر كلمة، أو كما أسماها بياناً بثته قناة عدن لايف، تبعها مؤتمر صحافي مقتضب.

عند إعداده للبيان، كان قد تواصل معنا عبر الكاتب أحمد عمر بن فريد الذي يعتبر مستشاره السياسي والإعلامي، وقدّمنا له بعض الملاحظات، وفي اليوم التالي كنت أريد أن أتابع الخطاب، وعلمت أن قناة عدن لايف ستبثه، بينما تجاهلت ذلك بقية المحطات. وقد

تابعت الخطاب في منزل الدكتور عبد الله الكثيري بإمارة عجمان بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم أكن متفقاً مع الكثير مما جاء في البيان، لكون قناعاتنا ورؤانا لحل القضية مختلفة.

وثيقة رقم 31 محاضر اللقاء من جابر

وثيقة رقم 33 حول اللقاء مع البيض وبعوم في بيروت

وماذا عن لقاءكم السيد علي سالم البيض وحسن باعوم في بيروت؟

كان ذلك يوم الخميس 20 فبراير 2014م، وفي أثناء وجودي في بيروت، اتصل بي كل من علي سالم البيض وحسن باعوم لتناول الغداء معهما في مكتب البيض ومقر فضائية عدن لايف، فلبّيت الدعوة، وحضر معنا في هذا اللقاء فادي باعوم وعمرو البيض وعبد الناصر الجعري وأحمد الريزي ويحيى غالب الشعيبي، ودار الحديث حول الماضي وعلاقتة بالحاضر وآفاق المستقبل، ونصحتهم بأن يراجعوا موقفهم وبعض المصطلحات غير الواقعية التي يستخدمونها، كالحديث عن الأحتلال اليمني والتحرير والاستقلال، التي تلقى صدىً في الشارع الجنوبي بسبب تأثير قناة عدن لايف التي تبث من الضاحية الجنوبية لبيروت، وقال البيض: «إن الشمال قد احتل الجنوب». وقلت له: «إن ذلك غير صحيح، فأنت الذي تنازلت عن دولة الجنوب عندما وقّعت مع الرئيس علي عبد الله صالح على وثيقة الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية»، وقال: «هذا صحيح ولكنهم احتلونا عام 1994م»، وقلت له: «إن هذا غير صحيح، وما حدث عام 1986م أن طرفاً انتصر والطرف الآخر خسر وانكسر، والآن في عام 1994 انتصر المنتصر وانكسر الخسران، ونحن مسؤولون عن كل ما يحدث من عام 1967م، وحتى الآن»، وعندما طالبوني بإصدار بيان، قلت لهم: «موافق، بشرط أن لا تستخدم هذه المصطلحات». وافقوا وكتبوا البيان وقرأوه ووافقنا عليه وصدر البيان عبر عدد من المواقع، وبالأخص الموالية لعلي سالم البيض، وكذلك عبر قناتهم عدن لايف، ومن بعدها تناقلته بقية المواقع والخدمات الإخبارية منها الذي أيد، ومنها الذي اعترض، لكن الأطراف المحسوبة على البيض وبعوم في الداخل وجدت أن البيان فيه خروج عن تلك المصطلحات، فاتصلوا بها وعاتبوها على هذا البيان. وبعد أقل من ساعة اتصل بي فادي باعوم وقال إن والده حسن باعوم والبيض سيصدران بياناً آخر يؤكد التمسك بالتحرير والاستقلال! ولكنني قلت له مازحاً، وأنا في السيارة في الطريق إلى المنزل: «إنني أستغرب من هذا التحول المفاجئ بعد اللقاء والغداء والزريران الذي أكلناه، ولا تزال رائحته في يدي وأنفي، فأنتم من كتب البيان وأصدره، ولست أنا، وأنتم الذين بثتموه من قناة عدن لايف في الضاحية الجنوبية في لبنان، وإن التقلب في المواقف سيؤثر على سمعتكم، فلا يجوز أن تصدروا بيانين متناقضين،

فاليض وباعوم هما من كانا يطالبان بالوحدة اليمنية، بالحرب أو بالسلم، وكانا يطالبان أيضًا بتحرير الخليج العربي (من عدن للبحرين شعب واحد لا شعبان) وبعلاقات أممية مع الاتحاد السوفياتي والصين! فما سبب هذا التحول من الاتحاد السوفياتي والوحدة اليمنية إلى ما وصلنا إليه من مصطلحات وضحك على الجماهير؟

وبعد انتهاء اللقاء ظهر ذلك اليوم، ذهبت للقاء الشيخ محمد علي الشدادي المكلف من الرئيس عبد ربه منصور بزيارتنا ومحاولة إقناعنا بمباركة نتائج مؤتمر الحوار والمشاركة عبر ممثلين عنا في الداخل في العملية السياسية أو ما يسمى بمتابعة مخرجات الحوار الوطني. اللقاء امتداد للزيارات التي كان يقوم بها الشدادي، نائب رئيس مجلس النواب بتكليف من الرئيس عبد ربه منصور، وكان ينقل الرسائل بيننا، ولكنه لا يردّ على إجاباتي ورسائلي التي كنت أبعث بها إلى الرئيس عبد ربه منصور الذي أصيب بنوع من العمى السياسي والغرور، ولم يصحّ من ذلك إلا بعد خروجه من صنعاء وعدن بعد أن خسر السلطة والشعب والأصدقاء والوطن الذي هو بعيد عنه دون إرادته منذ 2015م وحتى عام 2021م، وطاب له ولحكومته برلمانه المقام في فنادق الرياض وأبو ظبي والقاهرة وإسطنبول وغيرها.

اللقاء مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجنوبي الجامع

التقى رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجنوبي الجامع، الشيخ صالح بن فريد العولقي، ونائبه د. سعيد الجريري، مساء الثلاثاء 12 نوفمبر 2013 في القاهرة، الرئيسين علي ناصر محمد وحيدر أبو بكر العطاس والوزير السابق صالح عبيد أحمد، في إطار خطة اللقاءات في الداخل والخارج التي أقرها الاجتماع الأخير لرئاسة اللجنة التحضيرية المنعقد في عدن، ومنها التهيئة لعقد لقاء قريب لمستشاري اللجنة، وهم من القيادات والشخصيات الجنوبية الفاعلة وذات الخبرة السياسية.

وفي تصريح للشيخ بن فريد، قال إن اللقاء كان مفيدًا، حيث استعرضت فيه الجهود السابقة والحالية المبذولة في سبيل العمل الجاد والإعداد لعقد المؤتمر الجنوبي الجامع، معبرًا عن تقديره لما لمسه في اللقاء من إحساس بالمسؤولية والحرص على إنجاح هذا الجهد الوطني في هذه المرحلة الحساسة، وما عبّروا عنه من تقدير لدور الكفاءات الجنوبية والشابة في اللجنة التحضيرية التي تسعى جاهدة من أجل وحدة الإرادة والأداة وتمتين عرى الصف الجنوبي.

وأضاف أن الحاضرين اتفقوا على أن تنظم رئاسة اللجنة التحضيرية لقاءً قريبًا لمستشاريها من القيادات والشخصيات الجنوبية الفاعلة، يُتفق على زمانه ومكانه، وتضع

اللجنة التحضيرية أجندته وجدول أعماله بما يسهم في إنجاح الإعداد لانعقاد المؤتمر الجنوبي الجامع على قاعدة التحرير والاستقلال وبناء الدولة الجنوبية الكاملة السيادة. وأشار رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجنوبي الجامع في ختام تصريحه إلى أنه سيلتقي الرئيس علي سالم البيض في اليومين المقبلين في بيروت في الإطار نفسه، وستواصل رئاسة اللجنة برنامج لقاءاتها بالقيادات والشخصيات الفاعلة في الخارج، وكذا برنامج النزولات الميدانية في المحافظات خلال الأيام القادمة.



وبعد قراءتنا للتصريح، اتصلت بالشيخ صالح بن فريد العولقي، وعاتبته على الكلام الذي نشر دون التشاور معنا، والذي لا يتفق مع مخرجات مؤتمر القاهرة ومع ما دار بيننا في هذا اللقاء، وقد أكدنا أننا نبارك هذه الجهود والاتصالات التي يجرونها مع القيادات في الداخل والخارج بهدف الوصول إلى رؤيا ومرجعية سياسية للجنوب، ونحن لا نشك في نيات الشيخ صالح الصادقة، ولكن يبدو أن سعيد الجريري قد جره إلى هذا التصريح. ومن جانبنا، أكدنا له أننا نتمسك بمخرجات مؤتمر القاهرة التي أكدت قيام دولة اتحادية بإقليمين في الشمال والجنوب، وقد حاول رئيس اللجنة إقناع القيادات التي اتصل بها من أجل نجاح مؤتمر الجامع وتحويل القيادات السياسية إلى مستشارين لبن فريد ولجنته التحضيرية. ومع الأسف، إن كل الجهود التي بذلت في الاجتماعات في الداخل والخارج لعقد المؤتمر الجامع قد باءت بالفشل بسبب تباين في الرؤى السياسية، وهذا ما تحدثنا عنه في أكثر من فصل من هذا الكتاب.

كيف تنظرون إلى المظاهرات، وهل أدت الدور المرجو منه، وهل دعوتهم إلى أي منها؟

إن مليونيات الحراك الجنوبي السلمي التي خرج شعب الجنوب معبراً عنها في عدة مناسبات، منها ذكرى 14 أكتوبر و30 نوفمبر، وكذلك التصالح والتسامح وغيرها من المناسبات الوطنية، وبسبب المعاناة التي يمرّ بها الشعب في الجنوب، أكدت تلك المليونيات حقائق على الأرض، أن شعب الجنوب تواق إلى تحقيق مطالبه عبر المليونيات وتوجيه رسالة إلى العالم بأنه يريد تقرير مصيره بنفسه بعد أن ارتفع سقف هذه القضية للمطالبة بفك الارتباط.

إن هذه المليونيات التي تحتشد فيها الجماهير في عدن وغيرها، خير دليل على مدينة الحراك الجنوبي وسلميته، وتنفى عنه كل ما يحاول البعض إلصاقه به كيدياً من عنف وسلاح وإرهاب.

ومع الأسف، إن القيادات في الجنوب لم تقدم له مشروعاً سياسياً لحل القضية الجنوبية بإيجاد رؤية ومرجعية سياسية تلتف حولها الجماهير، وكل ما جرى ويجري منذ 2006م، رفع شعارات غير مدروسة وغير واقعية من قبل بعض القيادات التي ركبت موجة الحراك السلمي، وجعلت من نفسها وصية على الشعب في الجنوب، وكانت تهتم بالبيانات والاهتافات ورفع الصور في المنصات والساحات العامة، ولم تتقدم بمشروع سياسي واقعي، وقيادة الجماهير لتحقيق أهدافها المنشودة، وهذا يذكرنا بالحالة السائدة قبل ثورة أكتوبر 1963م عندما كانت الأحزاب والحركات السياسية مختلفة بشأن تقرير مصير الجنوب، وبادرت قيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل بتقديم برنامج سياسي من ثلاثة أهداف:

1- تحرير الجنوب من الإحتلال البريطاني،

2- توحيد الجنوب في دولة واحدة،

3- توحيد اليمن في دولة واحدة.

وقد التفت الجماهير حول ثورة 14 أكتوبر المسلحة بقيادة الجبهة القومية من أجل تحرير الجنوب من الاستعمار البريطاني، وقد تحقق النصر في 30 نوفمبر 1967م، وتوحد الجنوب في دولة واحدة سُميت باسم جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية بقيادة الرئيس قحطان الشعبي بعد أن كان الجنوب موزعاً ومزقاً بين 22 سلطنة ومشيخة وإمارة، وحاول البريطانيون والسلطين توحيدها في دولة واحدة باسم اتحاد الجنوب العربي، لكن هذا المشروع سقط بانتصار الجبهة القومية، وجاء بعد فوات الأوان، رغم الفترة الطويلة للاحتلال البريطاني.

وفي وقت لاحق تحقق الهدف الثالث، وهو توحيد اليمن شمالاً وجنوباً، وسبق أن تحدثنا عن الطريقة التي تحققت بها الوحدة من قبل الحزبين، المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني، وأنا أستشهد بهذه الأفكار لأؤكد أنه إذا لم تمتلك القيادة في الجنوب مشروعاً سياسياً واقعياً لحل الأزمة، فإن الأزمة ستستمر، وستكون لها عواقبها المدمرة في اليمن، شمالاً وجنوباً وفي المنطقة أيضاً.

ونحن اليوم نتحدث عن مليونيات تفويض قيادة جديدة من الشارع، كما حدث في شهر مايو من عام 2017م، وأنا لا أقلل هنا من دور الجماهير باختيار حكاهما، ولكن يجب أن يكون عبر انتخابات حرة ومباشرة وليس عبر المظاهرات، وقبل هذا كانت الجماهير تهتف للرئيس قحطان الشعبي يا قحطان بالأحضان وللرئيس ربيع وفتاح وناصر والبيض والعطاس، ولكن هذا لا يكفي، لأن الحكم هو صندوق الانتخابات من أجل شرعية أي حاكم.

وثيقة رقم 24

وثيقة رقم 25 تحليل عن المؤتمر الجامع

وثيقة رقم 32 محضر اجتماع مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجامع

المناسبات الوطنية الجنوبية (الأعياد الوطنية لدولة الجنوب) كانت محطة مهمة للحراك الجنوبي ليؤكد فيها استمرار مسيرته؟

كان الحراك الجنوبي السلمي الشعبي موحدًا ومؤثرًا منذ انطلاقة عام 2007 حتى عام 2009، وبسبب ظهور الزعامات والقيادات والهال، فقد أصبح في نهاية عام 2014 بعد سبع سنوات أكثر من 72 مكونًا، وقد أقيمت احتفالات في ساحة العروض في خورمكسر بمناسبة عيد ثورة 14 أكتوبر، وخرجت الجماهير كعادتها في مثل هذه المناسبات الوطنية للمطالبة بفك الارتباط، لكن المنظمين والممولين لهذا المهرجان طالبوا الجماهير باستمرار الاعتصامات في الساحات ونصب الخيام حتى تتحقق مطالبهم في 30 نوفمبر بإعلان استقلال الجنوب. وحاول السيد عبد الرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء الجنوب العربي، وغيره في نهاية عام 2014م، إعلان الانفصال واستقلال الجنوب في كلمة وجهها إلى الشعب من الرياض جاء فيها: "إننا عائدون إلى ساحات النضال وساحة العروض في خورمكسر بعدن لنعلن قيام الدولة ورفع العلم وطرد الشماليين من الجنوب والاستيلاء على حقول النفط في شبوة وحضرموت". وكانت هذه مبالغة كبيرة، فلم يتحقق هذا الوعد في 30 نوفمبر 2014 ولا قبله ولا بعده من قبل دعاة التطرف والانفصال. وكانت غلظة كبرى عندما ألقى بعلم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عن كتفه في منصة الأحتفال، بقصد أو من غير قصد، فاستنفر مشاعر الناس وخسر الجماهير التي استقبلته استقبال

الفاحين ووعدها بقيام دولة الجنوب العربي وأصيب الناس بالإحباط وعادت القيادات التي جاءت إلى عدن من حيث أتت (الدوحة - الرياض - الإمارات - الكويت... إلخ) ورفعت الخيام من ساحة العروض (أكثر من 500 خيمة) وأعيدت إلى مستودعاتها. وكان يشاركه في هذا الموقف علي سالم البيض الذي وقّع على قيام الوحدة عام 1990 والشيخ النقيب وغيرهما.

كانت جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية قد نالت استقلالها من الاستعمار البريطاني بعد أربع سنوات من الكفاح المسلح (14 أكتوبر 1963 - 30 نوفمبر 1967)، بينما كان الجفري وغيره من الشخصيات والأحزاب يطالبون بقيام دولة خلال أربعة أسابيع، ولهذا فشلت دعوته إلى قيام هذه الدولة، وقد اطلعت على تقرير من أحد الأصدقاء قام بزيارة لساحة العروض والخيام التي نُصبت منذ أكتوبر وحتى نهاية نوفمبر، تدفق خلالها المال من الرئيس عبد ربه منصور هادي وابنه جلال، ومن المغتربين في الخارج، وكذلك جرى تمويل بعض القنوات الإعلامية مثل عدن لايف، وأقيمت المآذب، وبدأ التنافس بين المكونات وحلفائها من الداخل والخارج أيضًا في انتظار المولود الجديد الذي ولد ميتًا يوم 30 نوفمبر 2014م، وانفضوا من حوله في انتظار المجهول والوعود الكاذبة في المهرجانات والمليونيات التي أنهكت المواطن الذي أُصيب بالإحباط بسبب قيادته التي كانت وما زالت وراء كل ما جرى، والشعب هو من يدفع الثمن وحده من دمه وماله ووقته. وهذه نماذج من المكونات في ساحة العروض والذين يقفون وراءها، وآخرها ما سُمي بالمجلس الانتقالي الذي يطالب بدولة الجنوب العربي، وهم من المحسوبين على الرابطة وعلي سالم البيض (حتم). بل إن الناطق الرسمي باسم المجلس قال إنهم لا يعترفون باستقلال الجنوب ولا ب 30 نوفمبر الذي يعتبر من وجهة نظرهم كارثة، وكأنهم يفضلون بقاء الاستعمار، بينما اتفقا الرياض 2019م يؤكد مشاركتهم في السلطة والوحدة (أو ما كانوا يسمونها سلطة الإحتلال).

وثيقة رقم 26

وثيقة رقم 27

محطات الحراك الجنوبي في الخارج - لقاء النمسا

عقد الإخوة : حيدر أبو بكر العطاس، صالح عبيد أحمد، محمد علي أحمد، عدة لقاءات مع علي سالم البيض خلال الفترة 7-9 نوفمبر 2009م. وبعد استعراض أوراق العمل المقدمة، اتفق على المنطلقات لتنظيم مسيرة الحراك وإعادة ترتيبها، وكان من أهداف الحراك الآتي:

- فك الارتباط وإعادة تكوين دولة الجنوب مستقلة وكاملة السيادة.

- مع الاحتفاظ بهدف فك الارتباط، للتنسيق مع المشترك، يطرح هدف إعادة صياغة الوحدة بإقامة نظام اتحادي بإقليمين: شمال وجنوب، لفترة انتقالية لمدة خمس سنوات يجري بعدها استفتاء شعب الجنوب، شرط اقترانه بالفضال لإسقاط النظام والاعتراف بالحراك كحامل للقضية الجنوبية.

وثيقة رقم 34 محضر اجتماع النمسا 2009

المؤتمر الجنوبي الأول (مؤتمر القاهرة)

حدثنا عن ولادة المؤتمر المعروف بمؤتمر القاهرة الجنوبي.. الفكرة والرؤية والهدف.

جرت التحضيرات للقاء التشاوري ومؤتمر القاهرة بعد سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع القيادات الجنوبية في الداخل والخارج من أجل العمل على وضع استراتيجية لدعم الحراك في الجنوب وتشكيل قيادة موحدة للجنوب والاتفاق على رؤية سياسية في الحاضر والمستقبل، وقد تباينت وجهات النظر في هذه القضايا. فهناك من كان يرى أن الحل هو فك الارتباط وإعلان الانفصال وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية. وتيار آخر كان يطالب بالانفصال وقيام دولة للجنوب العربي ليست له علاقة بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي قامت عام 1967م ولا يعترف باستقلال الجنوب، وتيار آخر كان يدعو إلى استمرار الوحدة اليمنية وإصلاح مسارها.

ولكن كنا نرى أن هذه المشاريع ليس لها أفق ومستقبل لحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً في ظل تأييد إقليمي ودوليّ لوحدة اليمن، إذ كان هناك اتجاه يبحث عن حل واقعي بقيام دولة اتحادية من إقليمين لفترة مزمّنة يجري بعدها استفتاء لشعب الجنوب حول بقائه في ظل دولة اتحادية أو دولة موحدة أو انفصال الجنوب عن الشمال. وكان التيار العام في اللقاء التشاوري ومؤتمر القاهرة مع الانفصال، لكننا بذلنا جهوداً كبيرة مع المشاركين في المؤتمر لإقناع هذا التيار برؤيتنا حول الفيدرالية المزمّنة التي أصبحت لاحقاً الرؤية الأكثر تأييداً بين الشعب بسبب واقعيّتها وبسبب فشل أصحاب المشاريع الأخرى في تحقيق أيّ من وعودهم، بل إن البعض تراجع وتنازل مقابل مناصب في دولة الوحدة.

وقد ذكرت حينها أن عقد مؤتمر وطني جنوبي شامل في الداخل أو الخارج، يشارك فيه ممثلون عن أبناء الجنوب كافة بمختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية من الداخل والخارج ما زال هدفاً وطنياً نسعى إليه ليشكل مرجعية وطنية لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية.

أكدت حينها في المؤتمر التشاوري أن نبذ الخلافات والمهاترات ووحدة الجنوبيين أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، وأمر تفرضه الظروف التاريخية غير المسبوقة التي يشهدها اليمن ويشهدها الوطن العربي بعد اندلاع ثورات التغيير السلمية في أكثر من قطر عربي. عقدت هذه اللقاءات في ظرف تاريخي غير مسبوق، في مرحلة تشهد تحولات هائلة على مستوى الوطن العربي بعد قيام ثورات التغيير في تونس ومصر التي امتد تأثيرها إلى العديد من البلدان العربية في المشرق والمغرب، ولم تكن بلادنا في منأى عن تلك التأثيرات، فقد كانت أسباب اندلاع ثورة التغيير في صنعاء وعدن وغيرها من مدن البلاد المتجذرة من فساد واستبداد وتوريث وغياب للديمقراطية الحقيقية لكي تنطلق شرارتها وينضوي فيها الملايين التي تطالب بإسقاط النظام ورحيل علي عبد الله صالح.

واعتبرتُ اللقاء التشاوري خطوة باتجاه هذا الطريق الذي كنا نأمل أن يكون استكمالًا لتحقيق المصالحة الجنوبية الشاملة، ذلك الطريق الذي بدأناه بالتصالح والتسامح عام 2006م من جمعية أبناء ردفان البواسل والذي أثبتت الأيام والأحداث والسنوات أنه الطريق الصحيح، فلولاها لما كان الحراك الجنوبي، ولولاها لما كان هناك شيء اسمه القضية الجنوبية، ولولاها لما كنا نتدارس أمور الجنوب ونبحث في مستقبله. وكنا نأمل أن يعمّ التصالح والتسامح شمال اليمن أيضًا الذي عانى من الحروب والصراعات بالقدر نفسه الذي عاناه الجنوب، إن لم يكن أكثر، وإن وحدتنا هي مصدر قوة لنا وأهم مصدر لعملنا المستقبلي، وبدون ذلك لا مستقبل لنا ولأجيالنا القادمة.

أكدت أن اجتماعنا لم يكن موجهاً ضد أحد، ولكنه خطوة على الطريق الصحيح لإرساء دعائم وحدتنا الوطنية، ولمواجهة الاستحقاقات القادمة، وللبحث عن حل عادل للقضية الجنوبية التي تأتي على رأس أولوياتنا، كذلك فإنه بداية للقاءات قادمة على مستوى ساحة اليمن شمالًا وجنوبًا لإرساء الحل الذي كنا نأمل التوافق عليه، فسقوط النظام لا يعني بأي معنى من المعاني انتهاء القضية الجنوبية أو إطفاء جذوة نضال شعبنا في الجنوب لنيل حقوقه المشروعة كافة، ولا يعني أيضًا حل المشاكل التي تمرّ بها اليمن.

وقلت في كلمة لي: «كونوا واثقين من أن أحدًا لن يساعدنا ما لم نساعد أنفسنا أولًا، وأن أحدًا لن يقف معنا ما لم نقف مع أنفسنا ومع شعبنا في الجنوب وقضيته العادلة، وأن أحدًا لن يأخذ قضيتنا بعين الاعتبار ما لم نكن موحدين ونمتلك رؤية مشتركة لهذه القضية وكيفية حلها... وهذا ما نتوخاه من هذا اللقاء، والوثائق المقدمة إليه تحاول أن تقدم رؤية جنوبية لمشروع حل شامل للأزمة الراهنة في اليمن عبر حل أزمة الوحدة المعلنة في 22 مايو 1990 بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي أسس إليها

بشن حرب صيف عام 1994م العدوانية وما تلاها من ممارسات خاطئة ومسيئة بحق الشعب في الجنوب وكوادره وقياداته، وذلك بإيجاد معالجة عادلة للقضية الجنوبية». وثيقة رقم 28 جميع أوراق ووثائق اللقاء التشاوري موجودة في ملف المؤتمر الجنوبي الأول

وما محددات ذلك اللقاء الذي جمع مختلف الطيف الجنوبي وقوام المؤتمر من المشاركين؟

قوام المؤتمر كان الأوسع والأكثر تنوعًا، حيث شارك فيه 197 مشاركًا منهم 96 مشاركًا من الداخل و74 من المقيمين في الوطن العربي و27 مشاركًا قدموا من أميركا وأوروبا.

وحدد اللقاء التشاوري الأول رؤية جنوبية لحل شامل للأزمة الراهنة في اليمن، وأكد أن حل القضية الجنوبية العادلة هو أساس الحلول للأزمة اليمنية الراهنة... وأكد أهمية الاعتراف بالحراك الجنوبي الشعبي السلمي وبجميع الأطياف السياسية والاجتماعية الجنوبية إطارًا سياسيًا جامعًا لأبناء الجنوب، وحاملًا سياسيًا للقضية الجنوبية، والقبول به شريكًا كامل الشراكة في معالجة القضية الجنوبية. أكدت الرؤية ضرورة إعادة صياغة الوحدة في دولة اتحادية فيدرالية بدستور جديد من إقليمين: شمالي وجنوبي، بوصفه شكلاً أرقى من أشكال الوحدة السياسية والوطنية يقدم حلاً عادلاً موثوقًا بعيدًا عن المصالح الذاتية والفئوية والحزبية... وتضمنت تلك الرؤية أيضًا طبيعة النظام السياسي الجديد بما يضمن ترسيخ الديمقراطية والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، والقيام بإصلاحات سياسية ديمقراطية اقتصادية ومالية واسعة وشاملة، كذلك قدمت الرؤية معالجة لنتائج حرب 1994م وآثارها وأخطاء سياسات الأنظمة المتعاقبة في الشمال والجنوب قبل الوحدة وبعدها.

وكان الوعد الذي أطلقناه حينها أن نستمرّ بالتواصل معهم حتى نتشارك معًا هذا المهم الوطني الكبير، فنحن وإياهم نشترك في الوطن وفي الإيمان بعدالة القضية الجنوبية، وفي النضال من أجل حلها وانتصارها الذي نرى فيه انتصارًا لشعبنا العظيم في الجنوب الذي عانى طويلاً من الصراعات والخلافات ومن الظلم والإقصاء.

فالحراك الجنوبي السلمي الشعبي الذي انطلق منذ عام 2007م، كان أول حراك سلمي على هذا المستوى في اليمن والمنطقة العربية، والحراك الجنوبي وحركة الحوثيين كسرا هيبة النظام في صنعاء، وأظهرا للعالم عنجهية النظام في التعامل مع تطلعات الشعب في الشمال والجنوب على حد سواء، وكانت الأرضية التي انطلقت منها ثورة شباب التغيير السلمية على مستوى الوطن كله لإسقاط النظام، فتكونت لأول مرة فرصة تاريخية لإحداث تغيير حقيقي ينقل اليمن إلى مرحلة بناء الدولة العصرية الحديثة، ونحن نؤمن بأنه

سيكون للشباب دور رئيس في إحداث التغيير المنشود وبناء الدولة وتحقيق التطور للمجتمع، ولكن مع الأسف جرى الالتفاف على حركة شباب التغيير في صنعاء والحراك الجنوبي في عدن.

ودعونا إلى التشاور في الإعداد لعقد مؤتمر وطني جنوبي شامل في نوفمبر من العام نفسه بمشاركة أبناء الجنوب كافة بمختلف اتجاهاتهم السياسية والفكرية في الداخل والخارج، ليشكل مرجعية وطنية لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية.

بعد ذلك عقدتم المؤتمر تحت شعار "معاً من أجل حق تقرير المصير لشعب الجنوب" لماذا وكيف توافقت على الشعار والمسار؟



لقد عمدنا إلى عدم مصادرة أفكار التيارات المتعددة والمختلفة وشعاراتها في ما يخص القضية الجنوبية، فكان شعار "معاً من أجل حق تقرير المصير لشعب الجنوب" هو الأنسب، حيث إن تقرير المصير يشمل كل الخيارات المطروحة، سواء البقاء في الوحدة، أو الانفصال واستعادة الدولة أو الفيدرالية من إقليمين لفترة مزمّنة، وهو ما آلت إليه نتائج المؤتمر، وكل ذلك مرهون باستفتاء الشعب في الجنوب، وهو صاحب الرأي الأول والأخير والفيصل.

وكان صاحب فكرة حق تقرير المصير، الدكتور محمد حيدرة مسدوس، الذي طالب بأن يعقد المؤتمر تحت شعار حق تقرير المصير، ووافقنا على مقترحه، وبالرغم من ذلك، لم يحضر ولم يشارك هو وآخرون مراعاةً لغياب بعض القيادات التي لم تشارك، مثل علي سالم البيض وعبد الرحمن الجفري وحسن باعوم الذين كانت مطالبهم التحرير والاستقلال واستعادة دولة جمهورية اليمن الديمقراطية أو الجنوب العربي، وقد وجهنا الدعوة إلى البيض والجفري، وطلبنا مشاركتهم في المؤتمر وأن يترأسا أعمال هذا المؤتمر ويكونا على رأس القيادة الجديدة، لكنها رفضا هذا العرض واستمرّا في الشقاق والعناد حتى التقيّا في

أبو ظبي ووقعا على وثيقة بناء دولة جديدة للجنوب العربي، وأعدت لهذا الغرض دراسة في ألمانيا كلفت مئة ألف يورو كما علمت من أحد الأصدقاء. أما باعوم، فقد رفض المشاركة هو الآخر، واستمر في الدعوة إلى التحرير والاستقلال وقيام الدولة في الجنوب.



وتحت هذا الشعار "معًا من أجل حق تقرير المصير لشعب الجنوب" انطلقت أولى جلسات المؤتمر الجنوبي الأول لأبناء اليمن الجنوبي في القاهرة في الفترة من 20-22 نوفمبر 2011م، الذي حضره ممثلون عن معظم الشرائح الاجتماعية والسياسية والفكرية والأحزاب والتنظيمات في الجنوب للمشاركة في مناقشة وتحديد رؤية موحدة لتقرير مصير الجنوب في المستقبل، وقد ترأس المؤتمر إلى جانبي كل من حيدر أبو بكر العطاس، رئيس الوزراء اليمني في دولة الوحدة ورئيس الجنوب سابقًا، والعميد صالح عبيد أحمد، وزير دفاع دولة الجنوب عام 1987م وحتى 1990م، والسلطان عبد الله عيسى بن عفرير، ومصطفى العيدروس منصب عدن.

وحضر أيضًا السيد فخري كريم، ممثلًا للرئيس جلال الطالباني الذي حيّا المؤتمر، وتحدث عن العلاقات التي تربطه بالجنوب، وحضر بعض الممثلين عن أحزاب اللقاء المشترك، ووجهت السيدة توكل كرمان الفائزة بجائزة نوبل للسلام كلمة للمؤتمر من أوصلو عاصمة النرويج.

وكان قوام المؤتمر نحو 645 مشاركًا.

هل كان عقد مؤتمر وطني شامل وجامع هدفًا من أهداف المؤتمر، وماذا عن هيئاته؟

نعم، فقد أكدنا أن عقد مؤتمر وطني جنوبي شامل يشارك فيه ممثلون عن أبناء الجنوب كافة بمختلف انتماءاتهم السياسية والفكرية والاجتماعية من الداخل والخارج ما زال هدفًا وطنيًا نسعى إليه لنشكل مرجعية وطنية لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، وكان ولا يزال همنا يتركز على أهمية نبذ الخلافات والمهاترات.

وتكونت هيئات المؤتمر من الآتية أسماؤهم:
هيئة الرئاسة:

- 1- علي ناصر محمد
- 2- حيدر أبو بكر العطاس
- 3- صالح عبيد أحمد
- 4- محمد علي أحمد
- 5- مصطفى العيدروس
- 6- عبد الله عيسى بن عفرير
- 7- د. عبد الله عويل
- 8- وفاء الحمزي
- 9- انتصار خميس
- 10- علي سيف حسن
- 11- عبد الرب علي العيسائي (مصطفى)
- 12- علي سالم الحارثي
- 13- عبد الرحمن الملاحي.

السكرتارية:

- 1- د. محمد جعفر زين
- 2- قاسم داوود علي
- 3- ناصر باقر قوز
- 4- د. سالم القميري
- 5- عبد الله باعباد
- 6- خالد بامدهف
- 7- مقبل لكرش

- 8- د. عيدروس النقيب
- 9- عبد الله الضالعي
الناطق الرسمي:
- د. صالح محسن الحاج
اللجنة الإعلامية:
- 1- د. أحمد باسردة
- 2- أحمد حرمل
- 3- شفيق العبد
- 4- سالم العبد الحمومي
- 5- محمد صالح ناشر
- 6- نجيب صديق
- 7- محمد قاسم نعمان
- 8- جلال الكميبي
- 9- سعيد الجريري
- 10- وآخرون

لجنة استقبال ملاحظات المندوبين وصياغة البيان الختامي والوثائق:-

- 1- د. محمد عبد الله باسراحيل
- 2- السفير حسين الفضلي
- 3- عبد المجيد وحدين
- 4- د. سعد الدين بن طالب
- 5- د. جعفر الشلاي
- 6- عبد الله مهدي
- 7- سعيد سعد سعدان
- 8- عوض علي حيدرة
- 9- أحمد عجروم
- 10- مراد الحالمي
- 11- وفاء أبو بكر
- 12- خالد عبد اللطيف البان

من المعروف أن مؤتمر القاهرة الجنوبي أصدر حزمة من القرارات والتوصيات، ماذا عنها وعن مدى محاكاتها للواقع؟

القرارات والتوصيات التي اتخذها المؤتمر كانت بمثابة خلاصة للعصف الذهني الذي حدث في المؤتمر وعلى هامشه وبعد قراءة متأنية للواقع واستشراف للمستقبل، وكانت نابعة من المسؤولية التاريخية التي اضطلعنا بها وارتأينا أن نسجل موقفًا لعكسها كمقررات نسعى إلى تحقيقها بصورة جماعية، إضافة إلى اللجان الإعلامية والفنية التي أنيطت بها مهام تخصصية.

وكانت القرارات على النحو الآتي:

قرار رقم (1)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 2011 وثيقة " رؤية سياسية استراتيجية لحل القضية الجنوبية" مع إضافة الملاحظات الواردة عليها، وعلى أن تعاد صياغتها في ضوء تلك الملاحظات.

قرار رقم (2)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 2011 وثيقة "النظام الأساسي لمجلس التنسيق الأعلى للجنوب" مع الملاحظات الواردة، على أن تُعاد صياغته في ضوءها.

قرار رقم (3)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول قوام هيئته وفقاً للآتي:
أ- أقر المؤتمر تشكيل إطار مرجعي تنظيمي تحت مسمى مجلس التنسيق الأعلى لأبناء الجنوب من 351 عضواً.

ب- أقر المؤتمر قوام الهيئة التنفيذية 31 - 41 عضواً.

ت- أقر المؤتمر تحويل (القيادات المؤقتة) إضافة أي قوام إلى عضويته متى تطلب الأمر ذلك.

قرار رقم (4)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 2011م تكليف لجان الاتصال في المحافظات استكمال قوام الهيئات العليا وفقاً للحصص المخصصة لكل محافظة، وذلك خلال شهر من تاريخه.

قرار رقم (5)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 2011م تشكيل قيادة مؤقتة تتولى تسيير الأعمال حتى استكمال قوام الهيئات العليا وانعقاد اجتماعها التأسيسي الأول، وذلك وفق التشكيل الآتي:

- 1- علي ناصر محمد
 - 2- حيدر أبو بكر العطاس
 - 3- صالح عبيد أحمد
 - 4- محمد علي أحمد
 - 5- السيد مصطفى العيدروس
 - 6- رئيس المجلس الأعلى للحراك السلمي ونوابه.
 - 7- رؤساء لجان التواصل في المحافظات.
 - 8- رؤساء مجالس الحراك في المحافظات.
- قرار رقم (6)

أقر المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة من 20 - 22 نوفمبر 2011م أن المؤتمر بمثابة الاجتماع التأسيسي لمجلس التنسيق الأعلى، وتعتبر الهيئة التنفيذية المنتخبة في هذا المؤتمر أعلى جهاز تنفيذي يقوم بمتابعة وتنفيذ قرارات مجلس التنسيق الأعلى ويُعمل على تطوير حجم المشاركة ونوعيتها في كل من مجلس التنسيق الأعلى والهيئة التنفيذية على طريق إدارة حوار جنوبي شامل، بهدف توحيد الجهود وتنسيقها لنصرة القضية الجنوبية.

قرار رقم (7)

بناءً على مقترح مقدم من الشيخ حكيم الحسني بتشكيل لجنة للمصالحة والتوافق، يصدّق المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة خلال الفترة من 20-22 نوفمبر 2011م على المقترح المكون من الإخوة الآتية أسماؤهم:

- 1- الشيخ حكيم الحسني رئيساً
- 2- السيد مصطفى العيدروس
- 3- الشيخ محمد عبد الله الصافي باوزير
- 4- الدكتور زين محسن اليزيدي
- 5- الأستاذ مطهر مسعد

يوصي المؤتمر اللجنة التنفيذية بأن تضع في أولى مهامها بعد استكمال تشكيلها ما يأتي:

- 1- إنشاء صندوق لدعم ثورة الجنوب وحراكه السلمي.
- 2- وضع آلية تنفيذية لمخرجات المؤتمر الجنوبي الأول.
- 3- وضع آلية لجمع التبرعات والاشتراكات لدعم صندوق ثورة الجنوب وحراكه السلمي.

بعد ذلك بنحو عام انعقد اجتماع الهيئة التنفيذية - المؤتمر الأول لأبناء الجنوب في القاهرة في 18 يناير 2012م. هل مستم سرياً لمقررات مؤتمر القاهرة وتوصياته سابقة الذكر؟

كان ذلك أول اجتماع للهيئة التنفيذية منذ انتخابها في المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة في الفترة من 20 - 22 نوفمبر 2011م وبحثنا فيه قضيتين في غاية الأهمية، هما:

- 1- التحضير لاجتماع مجلس التنسيق الأعلى الذي أقره المؤتمر الجنوبي الأول المشار إليه.
- 2- استكمال قوائم الهيئات القيادية لمجلس التنسيق الأعلى والهيئة التنفيذية.

وأشرت في كلمة إلى أنه منذ انتهاء مؤتمرنا المشار إليه، جرت تطورات متسارعة على صعيد اليمن وعلى صعيد المنطقة، وهي تحتم علينا الوقوف أمامها ودراسة نتائجها وأثرها في قضيتنا الجنوبية العادلة سلباً أو إيجاباً لكي نتخذ منها الموقف المناسب، ونحدد في ضوءها خطواتنا السياسية القادمة ولعل أهم تطورين يمكن الإشارة إليهما:

- الموقف من المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها وحكومة الوفاق الوطني.
- الموقف من الانتخابات البرلمانية وانتخاب الرئيس.

وذلك لكي يكون لنا موقف واحد ورؤية واضحة ومحددة من تلك التطورات وكيفية التعامل معها. لكن هذا كان يتطلب منا نبذ الخلافات فيما بيننا، والتي لن يستفيد منها إلا أعداء قضيتنا وهي تلحق الضرر بها وبنضال شعبنا في الجنوب، وهذا ما يتطلب منا إجراء المزيد من الحوار مع بقية القوى والمكونات الجنوبية وعدم غلق الباب أمام أحد. ولفت إلى أهمية الاستمرار في الاعتصامات والنضال السلمي ودعم ساحات التغيير حتى إسقاط النظام كاملاً، لا إسقاط رموزه فقط.

كذلك فإننا لا نغفل أن مؤتمرنا واجه مشكلة لجهة استمرار نشاطه وتنفيذ مقرراته ومتابعتها تتمثل بنضوب الموارد المالية التي تغطي نشاط هيئاته، وذلك لأننا لم نرتهن لأي دولة من الدول الإقليمية، ما أثر سلباً في عملية عكس مقرراته إلى أرض الواقع. وبعد ذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات للقيادة المؤقتة والهيئات التنفيذية، حُدد من خلالها الموقف من الحوار الوطني في صنعاء، وغيره من المواقف تبعاً للظروف السياسية والتطورات التي كانت تحدث في الوطن.

الفصل الثالث

قضية صعدة وحركة أنصار الله

قضية صعدة وحركة أنصار الله

واكب الرئيس علي ناصر محمد أحداث صعدة منذ بداياتها في صيف 2004م، فمن موقعه كرئيس يميني سابق وسياسي مهتم ومتابع للشأن العام، سجل مواقف يمكن القول إنها تتماهى في مجملها مع موقفه من الحروب اليمنية عامة، سواء في الجنوب قبل الوحدة، أو في الشمال، أو بين النظامين أو خلال حرب ال 1994م التي شكلت قطب رحى انهيار الدولة اليمنية. وكانت حروب صعدة الست تنويجاً لذلك الانهيار، على أنها كانت تتلطف بالغموض وتستقطب السياسيين اليمنيين وغير اليمنيين لمحاولة كشف غموضها ليتسنى إصدار الحكم إزاءها، وكانت السلطة في صنعاء تعتمد إشعال تلك الحروب، ثم توقعها عبر مكالمة بالهاتف، وهي الطريقة التي اعتمدها الرئيس السابق علي عبد الله صالح في كل مقارباته لشؤون الحكم في البلاد.

من هنا سنجد في هذا الفصل الذي يُكتب، بعد أن وضعت تلك الحروب أوزارها، شكلاً مكتملاً لموقف علي ناصر منها بعد أن اتضحت معالمها بعد ذلك من خلال ما كشفه لاحقاً بعض أطرافها الأساسيين وأمراء تلك الحروب، وصولاً إلى انتقال الحوثيين الذين كانوا هدفاً ورأس حربة لتلك الحروب إلى مرحلة أخرى وموقع مختلف، فقد شكلت ثورة الشباب في 2011م بوابة فسيحة لانتقال الحوثيين من كهوفهم في صعدة وما حولها لدخول صنعاء والانضمام إلى الثورة السلمية التي أطاحت الرئيس علي عبد الله صالح ولم تُطح شريكه في حروب صعدة، بل في كل حروبه، اللواء علي محسن الأحمر، الذي أعلن انضمامه إلى الثورة، فقلب الكثير من المعادلات. لتأتي التطورات بعد ذلك لتوفر لهم (للحوثيين) القدرة على المشاركة في الحوار الوطني، كما وفرت إخفاقات حكومة الوفاق الوطني وأسلوب المحاصرة والجرعة السعرية التي كانت لهم الغطاء السياسي والشعبي لمحاصرة صنعاء ومن ثم دخولها، وقبل ذلك سيطرتهم على عمران بعد حروب كانت تحدث على مرأى ومسمع من الدولة والقوى المؤتلفة في حكومة الوفاق الوطني التي أعلنت استقالته، ليشكل الحوثيون بديلاً بعد أن تعذر العمل على احتوائهم من خلال ما أُسمي وثيقة اتفاق السلم والشراكة الوطنية بعد وضعهم الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الكفاءات برئاسة خالد محفوظ بحاح تحت الإقامة الجبرية، وما تلا ذلك من تداعيات دراماتيكية أوصلت إلى اجتياح عدن ومناطق جنوبية من قبل الحوثيين، ومن ثم اندلاع عاصفة الحزم بقيادة المملكة العربية السعودية.

هذا الفصل يسلط الضوء على مختلف المحطات المرتبطة بحروب صعدة والحوثيين من وجهة نظر الرئيس علي ناصر محمد الذي لم يسلم من اتهامات وُجّهت إليه بمساندة الحوثيين سياسياً أو محاباتهم والتعاطف معهم، ولا سيما أنه التقى يحيى بدر الدين الحوثي عدة مرّات في سورية وألمانيا وغيرها منذ وقت مبكر، وكذلك التقى قيادات حوثية رفيعة خلال الحروب الست وبعدها، وكذلك خلال الحرب الأخيرة 2004م - 2017م. كذلك جرى التوافق عليه من قبل الحوثي وصالح وبعض أحزاب اللقاء المشترك، ليكون الرئيس علي ناصر محمد بديلاً للرئيس عبد ربه منصور هادي في فترة البحث عن حلول سياسية كـمخرج آمن للبلاد، ولكنه رفض ذلك وقدم نصائح مهمة جداً للحوثيين - لم يستمعوا لها، بل عملوا عكسها تماماً - تجردونها في هذا الفصل.

كيف قرأتم الحالة الجينية لقضية صعدة؟

بداية، من البديهي أن نقرّ بأن الحوثيين أو من أطلقوا على أنفسهم في وقت لاحق (أنصار الله)، يمنيون وجزء أصيل من الشعب اليمني، سواء أكانوا زيدية - كما يقولون عن أنفسهم - أم باتوا اثني عشرية جعفرية، كما يصفهم خصومهم. فالعقيدة والمذهب لا يمكن أن يؤثرا في جنسية المواطنين، ولا سيما إذا ما أقررنا بحرية المعتقد.

وثيقة رقم 9 المذهب الاثنا عشري والشيعة

وتاريخياً، من المعروف أن الشعب اليمني يتوزع على مذهبي الشافعية بنسبة أكثر من 70% وزيدية بنسبة أقل من 30%. وفق بعض التقديرات، مع أقلية من الإسماعيلية وبضع مئات من اليهود الذين هُجّر معظمهم على مرّاحل، سواء إلى إسرائيل عبر ما عُرف بـ "بساط الريح" عام 1948م، أو إلى أماكن خارج مناطقهم داخل اليمن. وقد حكم المذهب الزيدي اليمن الشمالي لأكثر من ألف سنة منذ أن انطلقت دعوة الإمام الهادي من صعدة أواخر القرن الثالث الهجري. وحسب الباحثين المتخصصين، لم تكن دعوة الهادي إلى المذهب الزيدي، بل كانت للحكم، لذا لم ينشر المذهب الزيدي في المناطق السنية في اليمن الأسفل والأوسط، وهو ذات ما فعله الإمام يحيى حميد الدين وأحمد يحيى حميد الدين الذي اتخذ من تعز مقراً له حتى وفاته.

وثيقة رقم 10 الزيدية

تعایش المذهب الشافعي والزيدية دون مشاكل أو صراعات مذهبية تذكر، حيث كان الصراع مع حكم الإمامة الذي أسقط على أيدي الثوار من قبل الزيود والشوافع على السواء دون تفرقة، وبدعم من مصر عبد الناصر. وتأسس النظام الجمهوري على أنقاض الإمامة المتوكلية في سبتمبر 1962م، ولم تنجح الحرب الملكية التي استمرت حتى لقاء الخرطوم

بين الزعيم جمال عبد الناصر والملك فيصل 1967. وفي نوفمبر من السنة نفسها انسحب الجيش المصري من صنعاء بالتزامن مع انسحاب الجيش البريطاني من عدن، وكانت نتيجة ذلك الاتفاق بين الزعيمين دون مشاركة أو التشاور مع الأطراف المتصارعة في اليمن، فخسارة مصر والسعودية في هذه الحرب للمال والرجال دفعتهما إلى إيقاف الحرب والتخلي عن كل من الإمام البدر والرئيس المشير عبد الله السلال، مع مجيء الرئيس القاضي عبد الرحمن الإرياني وتطبيع العلاقة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية في مارس 1970م.

وما الذي حدث لتختل هذه المعادلة أو التوليفة؟

حدث الكثير، وهناك من يعزو اختلال هذه المعادلة إلى طريقة الرئيس علي عبد الله صالح في الحكم منذ توليته السلطة 1978م وإقحامه الدين في الصراعات السياسية، فلطالما استخدم هذا العامل في الشمال وفي الحرب على الجنوب. فبالرغم من انتزاعه إلى المذهب الزيدي، عمل على ضرب الزيدية، على اعتبار أن من شروطها في الحكم الخروج على الظالم بالسيف، إضافة إلى الشروط الـ 14 التي لا تنطق عليه بطبيعة الحال، بما في ذلك أن يكون هاشمياً وعالماً مجتهداً، وكذلك لم تنطبق هذه الشروط على من جاء قبله أو بعده.

وقد عمل على تشجيع تنظيم الإخوان المسلمين (السُّنة) الذين دعموه في حربه في المناطق الوسطى التي تدين بالولاء للمذهب الشافعي وفي صراعه مع الجنوب، وهي الحروب التي أسهمنا في إيقاف نشاط جبهاتها في المناطق الوسطى عندما توليت الرئاسة في الجنوب، على أن الخطأ الكبير الذي ارتكبه تمثل بتشجيع السلفيين في عقر دار الزيدية في صعدة، حيث سمح بإقامة "معهد الشيخ مقبل الوداعي" لتخريج المتشددين من السلفية، وبرغم أن المعهد لم ينجح في استقطاب عناصر زيدية، إلا أن السلفيين تمكنوا من الاستحواذ على بعض مساجد الزيدية وألغوا تدريس المذهب الزيدي فيها، وانتشرت المعاهد العلمية المسؤولة عن توفير المناخات والبيئة الحاضنة للتطرف، وهي المعاهد التي سمحت للإخوان والجماعات الإسلامية في التمدد في محافظات عدة، من بينها تعز التي كانت منارة للانفتاح والثقافة والتمدن.

وثيقة رقم 11 الوداعي

وهناك من يرى أن الرئيس صالح كان يهدف إلى التحلل من التزامات المذهب الزيدي، مع احتفاظه برموزه في الحكم، فشرع هؤلاء بأنهم بدأوا يفقدون مرجعيتهم الدينية التي قد تنعكس مستقبلاً على سلطتهم، فبدأ التذمر والتذبذب تحت السطح في صنعاء والمحافظات الزيدية عموماً وفي المقدمة منها محافظة صعدة، المركز الديني الروحي

للمذهب الزيدي. وللتنفيس من هذا التذمر، شرع الرئيس صالح شخصياً في دعم "منظمة الشباب المؤمن" التي تشكلت أواخر الثمانينيات، وهدف من ذلك أيضاً الضغط على السلفيين، بغية أن يشكل من الشباب المؤمن، المنظمة الزيدية، رأس الحربة لهذا الضغط على السلفية التي أخذت بالاستقواء بـ "حزب الإصلاح" لاحقاً.

وماذا حدث في هذا الاتجاه بعد تحقيق الوحدة اليمنية؟

كما أشرنا آنفاً، إن الرئيس صالح يوظف رجال الدين لمصلحته ولضرب خصومه، ولا ننسى ما ذكره الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته حين أشار بوضوح إلى أن صالح أوعز إليهم بتأسيس حزب الإصلاح ليكون رديفاً للمؤتمر الشعبي العام، ويعمل على إحباط الاتفاقات مع الحزب الاشتراكي. وهذا الحزب (الإصلاح) الذي يأخذ طابعاً إسلامياً تطور بعد ذلك فاتفق مع صالح واثتلف معه، وذلك للنيل من الحزب الاشتراكي، ومن ثم الحرب على الجنوب في صيف 1994م التي استخدمت فيها الورقة الدينية من خلال تكفير الجنوبيين عبر قيادات إصلاحية، وعلى رأسهم القاضي عبد الوهاب الديلمي، صاحب الفتوى الشهيرة، ومواعظ الشيخ عبد المجيد الزنداني.

بعد إعلان الوحدة بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في 22 مايو 1990م، ازداد اهتمام الرئيس علي عبد الله صالح بتنظيم الشباب المؤمن بقيادة حسين بدر الدين الحوثي، عضو مجلس النواب، وهناك من يقول إنه انشق عن "حزب الحق" الذي اعتقد الرئيس أنه يميل إلى الجنوبيين أو لنقل إنه كان من الممكن أن يتحالف مع الحزب الاشتراكي في ما كان يسمى المرحلة الانتقالية.

وثيقة رقم 12 حسين الحوثي من حزب الحق إلى الحركة الحوثية

وبالرغم من أن القضية في بداياتها لا تزال تتلغف بالغموض، لكن الثابت أن الخلافات حدثت بين صالح والحوثي ربما لأن الأخير أدرك أن الرئيس يريد من تنظيمه أن يكون رأس حربة في صراعه مع الآخرين، ورغم ذلك فقد تواصل التعاون بينهما حذراً، وقدم الرئيس السابق علي عبد الله صالح دعماً كبيراً "لتنظيم الشباب المؤمن" بلغ ذروته عندما أصدر قراراً سمح بموجه للحوثي بتحصيل إيرادات الزكاة والوقف، وهي إيرادات حكومية في محافظة صعدة، لتسيير نشاط المدارس الدينية للشباب المؤمن، وقد حصل ذلك في ذروة النشاط السلفي في صعدة.

لكن خلافات سرية بين الحزب الحاكم والرئيس صالح شخصياً، من جهة، والحوثيين من جهة أخرى، لا يعلم بها أحد، كانت سبباً وراء اندلاع الحرب الأولى صيف عام 2004م، ولم يكن السبب المعلن، وهو إصرار الحوثيين على ترديد شعار "الله أكبر. الموت لأمريكا. الموت لإسرائيل. اللعنة على اليهود. النصر للإسلام" سبباً مقنعاً. ومع أن الشعار

شعار إشكالي، هناك من لا يستحسنه من داخل الحركة نفسها، وخاصة من الشخصيات التي كانت تعيش في أوروبا. ولا شك في أن الشعار كان عائقاً أمام تواصلهم مع المنظمات في أوروبا.

وهناك من يؤرخ لحرب صعدة، رابطاً الحرب بشعار الصرخة وأن الرئيس السابق علي عبد الله صالح كان في زيارة لولاية جورجيا الأمريكية حيث عقد هناك اجتماعاً ضم الدول الثماني الصناعية، وبخلاف المعتاد حضر هذا الاجتماع الرئيس اليمني وغيره من حكام المنطقة، وقد عاد صالح بقرار الحرب بضغط أمريكي وأوروبي.



الرئيس علي صالح بالزي اليمني

إلا أن الأحداث التالية، ولا سيما بعد خروج صالح من السلطة، أثبتت أن الأمريكيين لا يعيرون شعار الصرخة اهتماماً كبيراً بقدر ما يهتمون بمن يستهدف عملياً مصالحهم على أرض الواقع ومكافحة الإرهاب، ولم يصنفوا جماعة الحوثيين منظمة إرهابية، فضلاً عما أبدوه من ترحيب ضمني أو صمت عندما احترب الحوثيون والسلفيون في دماج وانتهى الاحتراب بخروج الفريق الأخير من صعدة، وكذلك فعلوا عندما دخل الحوثيون عمران وصولاً إلى صنعاء بعلم الرئيس عبد ربه منصور هادي وبمباركته، وقد أوجز موقفه المبارك لتقدمهم بجملتين حين قال: «عمران عادت إلى الدولة»، وقال أيضاً: «كلا صنعاء لم تسقط».



السيد جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة لليمن يتناول طعام الغداء في صعدة يوم دخول قوات صالح والحوثيين إلى صنعاء

ورثيقة رقم 1 ومن ولاية [جورجيا] إلى صعدة

وحسب متابعتي، فقد تمكنت - في وقت مبكر من حروب صعدة - لجنة للوساطة شكلت من السلطة والأحزاب المنضوية في مجلس النواب، وعندما بدأت تظهر مؤشرات الوصول إلى حلول لحرب صعدة الأولى، تجاهلت السلطة ذلك، ولجأت إلى ما سُمي «الحسم»، وتمكن الجيش من حسم المعركة بقتل زعيم الجماعة "حسين الحوثي"، وأعلن القضاء على ما أسموه التمرد وإحضار والده وإخوته إلى صنعاء، فمكثوا ثلاثة أشهر، لم يقابلهم الرئيس خلالها، ولا أي مسؤول، لبحث المشكلة ووضع المعالجات لها، وسمح لهم في النهاية بالعودة إلى صعدة.

وهناك من يستتج من ذلك أن النظام أراد الإبقاء على المشكلة والاحتفاظ بالحوثيين، وذلك ما أثبتته الأيام والسنوات اللاحقة، وكان هذا أمراً غامضاً وربما أزاله الأحداث التي تلت شيئاً من هذا الغموض. فبعد دخول الحوثيين صنعاء واستيلائهم على السلطة واندلاع عاصفة الحزم وتحلي السعودية كلياً عن صالح بعد صعود الملك سلمان بن عبد العزيز، بالرغم من محاولات صالح للتفاوض معهم على أية صفقة، أصبح الحوثيون وصالح في خندق واحد بالرغم مما يعترى علاقتهما من توترات وحروب وموروث عدائي،

إلا أن الواقع الجديد وضعهم في خندق واحد في مواجهة تحديات أكبر من أن يقاومها طرف بمفرده.

بالعودة إلى تاريخ حروب صعدة، فإنه في مارس 2005م تجددت الحرب ثانية بذات الغموض، لكن بعض التسريبات أشارت إلى أن أحد أهداف الحرب كان إخراج الفرقة الأولى مدرع من صنعاء بقيادة اللواء علي محسن الأحمر، أحد أركان النظام، والقريب من حزب الإصلاح. وهكذا توقفت الحرب كما بدأت، وأُعلن رسمياً القضاء على التمرد، وصدرت قرارات العفو العام. لم يدم الهدوء طويلاً، فقد تجددت الحرب للمرة الثالثة بنهاية عام 2005، ليُعلن انتهاءها مع بداية عام 2006م بعفو ثالث عن المقاتلين الحوثيين والعمل على معالجة الأضرار والتعويض عن الممتلكات وتعيين محافظ جديد لصعدة في فبراير 2006م، باتفاق غير معروف أو صفقة سرية احتضنت بموجها صعدة أول مهرجان انتخابي لمرشح المؤتمر للانتخابات الرئاسية، علي عبد الله صالح، وأظهر خطابه الانتخابي الأول بعض أهداف حروب صعدة المتعددة حين شن هجوماً غير مسبوق على المشترك ومرشحه، والسبب كما يقول البعض، رفض الإصلاح (السلفيين) الانجرار إلى حروب صعدة.

لم يمض على إعلان فوز الرئيس صالح في الانتخابات، بفترة رئاسية جديدة بضعة أشهر حتى تجددت الحرب في نسختها الرابعة في يناير 2007م، والسبب الرسمي المعلن اعتراض الحوثيين على فتح السعودية لطريق داخل أراضيهم، ولطرد الحوثيين لليهود تحت غطاء إعلامي غير مدعم بأدلة بتورط ودعم خارجي تارةً من ليبيا، وأخرى من إيران، تعبيراً عن حالة الارتباك والتخبط، مع أنه كان بالإمكان إعلان الأدلة على مستوى وسائل الإعلام الرسمية أو اتخاذ تدابير دبلوماسية معلنة، ولكن كانت هناك رغبة في إخفاء الأسباب الحقيقية لهذه الحروب. رحبت السلطة بدولة قطر كوسيط، ونجحت تلك الوساطة في توقيع اتفاق بإنهاء الحرب في يونيو 2007م التزمت قطر بموجه دعم إعادة إعمار صعدة بمبلغ 500 مليون دولار، واتفق سراً على تأسيس قطر لمؤسسة قطرية للتنمية في اليمن أجل إعلانها.

تجددت الحرب للمرة الخامسة مع دخول عام 2008م، وسبقها تصاعد الحراك الجنوبي السلمى بأكثر من عام، فحركت السلطة القوى القبلية والسلفية وعقد مؤتمر شارك فيه كبار رموز السلفية اليمنية، مع حضور رمزي من الخارج للدعوة إلى حسم الحرب مع الحوثيين، والتصدي للحراك الجنوبي السلمى الداعي إلى فك الارتباط. ومع بداية الإعداد لتشكيل جيش شعبي من القبائل بعد انهيار الوساطة القطرية واتهام السلطة لقطر بالمساواة بينها وبين الحوثيين، أعلن فجأة الرئيس صالح بعد مكالمة مع عبد الملك الحوثي، الذي

خلف أخاه ووالده في قيادة الحركة، إيقاف الحرب، فقد كانت الحروب جميعها تبدأ بمكالمة هاتفية وتنتهي بمكالمة هاتفية، وكانت شؤون الدولة عموماً تدار بالطريقة نفسها أيضاً.

ارتفعت حدة الخطاب الرسمي باتهام إيران بدعم ما سُمي التمرد الحوثي، وكان الرئيس صالح شخصياً هو من طلب من إيران إرسال سفنها الحربية إلى خليج عدن مع بقية السفن الدولية الموجودة لمحاربة القرصنة، في تناقض واضح مع الخطاب الرسمي الذي يتهم إيران بدعم التمرد، دون أي إثبات يؤكد ذلك. في هذه الأجواء اندلعت الحرب السادسة في يونيو 2009م، وجاء تصريح الشيخ صادق بن حسين الأحمر، شيخ قبيلة حاشد الذي خلف والده، بأن 90% من الدعم للحوثيين يأتي من الداخل والـ 10% ربما كان يأتي من الحوزات العلمية في الخليج في شكل دعم مالي، وأكد الشيخ حميد الأحمر في مقابلة تلفزيونية أن الحرس الجمهوري هو من يدعم الحوثيين بالسلاح والعتاد... وفي وقت لاحق اعترف الرئيس عبد ربه منصور هادي - الذي كان نائباً لصالح لأكثر من عقدين - بأن الرئيس صالح كان يرسل السلاح والمال للحوثيين والقوات التي تحاربهم في الوقت نفسه. اشتدت الحرب السادسة ضراوة على غير سابقاتها، ودخلت المملكة العربية السعودية طرفاً في الحرب في 4 نوفمبر 2009م بقيادة نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلطان، بعد ما قيل عن تسلل الحوثيين إلى أراضيها. وبعد يومين من دخول المملكة الحرب، صرح الرئيس صالح في خطاب له في بلحاف عند تدشين الغاز في محافظة شبوة، قائلاً: "إن الحرب بدأت من أيام وما سبقها كان بروفات".

واستمرت الحرب السادسة في ظل تفاوض سري لإنهائها، من خلال إيجاد مخرج كما يبدو لكل الأطراف. وفي أثناء الحرب السادسة، اتصل بي أحد مشايخ اليمن، وقال إنه سيأتي إلى مصر حاملاً رسالة، وقد استقبلته فور وصوله، وأخبرني أن السعوديين يريدون مني أن أتوسط لدى الحوثيين للإفراج عن الأسرى والجرحى مقابل 5 ملايين ريال سعودي عن كل شخص أو تهريبهم، على أن يسلم نصفه للحوثيين والنصف الآخر لي وله، وقد رفضت العرض هذا، وطلبت أن ينقل ردي للأمير أحمد بن عبد العزيز وزير الداخلية آنذاك بأنني على استعداد للقيام بدور الوساطة بين الطرفين دون دفع ريال سعودي واحد، ولكنني أطلب منه وقف الحرب مقابل الإفراج عن الأسرى والجرحى، وفي حالة موافقته، فإني سأتصل بالحوثيين بشأن ذلك، وضحك وقال بطريقته الساخرة: «إنك مُدبر، والجماعة جاهزون لدفع المبلغ و"بطل المثالية حقا!"»، وقد نقل الرسالة إلى الأمير أحمد الذي طلب تأجيل البت في هذا الموضوع إلى أن يعود الأمير سلطان بن عبد العزيز من المغرب لتدارس الأمر معه واتخاذ قرار بشأن ذلك، ثم توقفت الحرب بطريقة مثيرة للدهشة.

ومن المفارقات أنه بعد تراجع صنعاء عن اتفاق قطر بين الحكومة والحوثيين، ومع تجدد الحرب السادسة واشتداد ضراوتها وإعلان صدور القرار القطري المؤجل بشأن تأسيس مؤسسة قطر للتنمية في اليمن في يناير 2010م، حدث أمر يكشف شيئاً من تناقضات حرب صعدة، فقد أعفي محافظ صعدة حسن محمد مناع، على خلفية انتقاده اعتقال أخيه فارس مناع، تاجر السلاح الذي اعتُقل لصلته بتزويد الحوثيين بالسلاح، عندما تحدث قائلاً إن أخاه مناضل ويتاجر في السلاح بصورة قانونية، في اتهام واضح للسلطة، وقد تولى فارس مناع محافظة صعدة في وقت لاحق بمباركة الحوثيين.



فارس مناع



محافظ صعدة حسن محمد مناع

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه هي المرة الأولى منذ حرب عام 1934م التي احتلت فيها المملكة نجران وجيزان وعسير، والتي يتدخل فيها الجيش السعودي مباشرة بقيادة الأمير خالد بن سلطان، وليس عبر وكلائه وأمراء الحرب، كما هو الحال في النزاعات والحروب السابقة في اليمن، وأبرزها حرب الملكيين والجمهوريين، وكذلك الحروب على حدود الجنوب.

وثيقة رقم 2 معلومات حول فارس مناع من الإنترنت

وعلى أي أساس بنيتم موقفكم من حروب صعدة منذ اندلاع شرارتها الأولى صيف 2004م؟

الأس والأساس نبذ الحرب التي جربناها والتي لا طائل منها، والإيمان بأهمية الحوار ورفض لغة السلاح. ومن خلال متابعتنا لمجريات قضية صعدة وقراءة التحليلات المختلفة، يتبين كما وصفتها في عدة مقابلات صحافية أنها حرب عبثية وظالمة، بل إنها عدمية، وهذا ما أثبتته الأيام. فقد أسست تلك الحروب الست لهذا الواقع المزري الذي تشكل منذ 2014م، وأدى إلى سقوط صنعاء وخروج معظم النخبة الحاكمة، وبالتالي اندلاع عاصفة الحزم وتدمير البلاد وانهارها على كل المستويات، وصولاً إلى وضع كارثي

بامتياز في الشمال والجنوب والوسط. هذا الوضع الكارثي الذي لطالما وصفته سابقًا بالمصير المجهول عندما كنت أقتدم بنصائح وتحذيرات للرئيس صالح (كلها موثقة) وللنخبة الحاكمة في صنعاء، تتضمن ضرورة وقف الحروب وتأسيس مصالحة وطنية ومشاركة سياسية ونظام انتخابي سليم يصحح مسار العملية السياسية وتفعيل قوة القانون، لا قانون القوة، وضرورة حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً وشاملاً وحل مشكلة صعدة وعودة السياسيين المنفيين وإطلاق السجناء والمعتقلين، ومعالجة الجرحى والمتضررين وتعويضهم وعودة المتقاعدين قسرًا إلى أعمالهم، إلخ.

هل كانت لكم صلات بالراحل حسين الحوثي؟

لم تكن لي صلة به، ولكنني كنت أتابع أخبار حركتهم منذ وقت مبكر عبر الإعلام وبعض الأصدقاء المتابعين، ومن المعروف أنه أسهم مع شخصيات زيدية بتأسيس حزب «الحق» في 1990م، وفاز في الانتخابات البرلمانية عام 1993م بمقعد في البرلمان اليمني، ممثلًا للدائرة الـ(294) في محافظة صعدة بين العامين (1993-1997) كمرشح لحزب «الحق»، وتلقى دعمًا من الحزب الاشتراكي في انتخابات 1993م، وكان موقفه كما موقف حزب «الحق» مؤيدًا للحزب الاشتراكي خلال الأزمة السياسية التي سبقت حرب صيف 1994م. واتهم حسين الحوثي بمساندة الانفصال ومناصرة قوات الحزب الاشتراكي اليمني في حرب صيف 1994م، وبعدها ترك حزب «الحق» ولم يرشح نفسه في الانتخابات البرلمانية عام 1997م، وترشح شقيقه يحيى الحوثي وفاز بالمقعد عن حزب المؤتمر الشعبي العام. أما هو، فقد تفرغ لحركة الشباب المؤمن، أو ما يسمى "الحوثيين" نسبة إلى منطقة حوث في عمران.

وماذا عن علاقاتك بشقيقه يحيى الحوثي؟

اللقاء الأول مع يحيى الحوثي عام 2008م في سورية.

كنت على تواصل معهم ومع خصومهم بغية الوصول إلى تقريب وجهات النظر بما يفضي إلى السلام ولقد قابلت السيد يحيى الحوثي لأول مرة في دمشق عام 2008 حيث تناول معنا طعام الإفطار، في يوم من أيام شهر رمضان المبارك، مع كل من الأمير علي بن إبراهيم (إبراهيم بن يحيى حميد الدين الذي تمرد على حكم أبيه يحيى حميد الدين وهرب إلى عدن) والشيخ نبيه محسن أبو نسطان، وبعدها عقدنا عدة لقاءات حينها ودار حديث ونقاش مطول حول الوضع في اليمن والحرب المفروضة عليهم، واطلعت على أفكارهم التي عرضوها علينا ونصحتهم بتقديم أنفسهم ضمن برنامج سياسي حتى يرفعوا عن

أنفسهم صفة الميليشيات المسلحة كما كان يسعى النظام لإظهارهم أمام الإقليم والغرب، ويتهممهم بالعمالة لإيران كفزاعة ضد الجزيرة العربية عامة والسعودية خاصة من أجل كسب المزيد من الدعم الهالي والعسكري، إضافة إلى أخذ التأييد الغربي بحجة مكافحة الإرهاب التي أصبحت موضحة بعد أحداث "11 سبتمبر"، ونصحتهم بإعداد برنامج سياسي يقدمون أنفسهم من خلاله للداخل والإقليم والمجتمع الدولي بدلاً من الاكتفاء بالصرخة المعروفة (الموت لأمريكا الموت لإسرائيل اللعنة على اليهود النصر للإسلام).

وفي آخر لقاء لنا قدم السيد يحيى الحوثي⁽¹⁷⁾ ورقة تحت اسم (برنامج الجبهة الوطنية للإنقاذ) حملت العديد من الأسس والمبادئ لنظرتهم للدولة في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العسكرية، وكان حينها لا يستطيع العودة إلى اليمن بعد أن أصدرت السلطات مذكرة اعتقال بحقه، ووعدي بإرسال البرنامج إلى القيادة في صعدة لأخذ موافقتها ومباركتها عليه. وكان على علاقة جيدة بالسلطات القطرية التي لعبت دور الوسيط فيما بينهم وبين السلطة، واستمر التواصل فيما بيننا وبينه لتبادل وجهات النظر، خاصة أنني كنت أعمل على جمع طيف واسع من مكونات المجتمع اليمني شمالاً وجنوباً لمصلحة اليمن وأمنه واستقراره.

وثيقة رقم 3 وثيقة برنامج الجبهة الوطنية للإنقاذ
وثيقة رقم 15 مراسلات مع يحيى الحوثي

وهل استمرّ تواصلكم ولقاءاتكم وإلى ماذا أفضت؟

اللقاء الثاني مع يحيى الحوثي 2010 ألمانيا

نعم.. في سبتمبر من عام 2010 تجدد اللقاء بيننا حينما كنت في زيارة (خاصة) لأوروبا، فقد زرت ألمانيا وتواصلت معه حيث التقينا في ميونخ. أصر على استضافتنا، وقد جاء خصيصاً لزيارتنا من بون إلى ميونخ وحيداً من دون أي مرافق (ولو أنه كان في صعدة أو صنعاء لاحتاج إلى عدد من المرافقين المسلحين لحمايته، حاله حال غيره من القيادات في اليمن).

(17) يحيى بدر الدين الحوثي برلماني يمني، عضو في مجلس النواب، عن الدورة البرلمانية 2003-2009 والكتلة البرلمانية لنواب حزب المؤتمر الشعبي العام. لجأ عدة سنوات في ألمانيا بسبب تمرّد الحوثيين، وعاد إلى اليمن في 25 يوليو 2013.



مع السيد يحيى الحوثي في ميونخ عام 2010

وتحدثنا عن الماضي والحاضر والمستقبل لمواجهة التحديات التي تعاني منها اليمن شمالاً وجنوباً، وكانت المشكلة حينها التي تواجه النظام هي الحراك الجنوبي في الجنوب والحوثيين في الشمال، إضافة إلى التملل في أوساط الجماهير المطالبة بالتغيير في صنعاء، وهذه القضايا هي التي أدت في الأخير إلى سقوط رأس النظام.

وثيقة رقم 14 كما تحدثت صحيفة الشرق الأوسط عن حياته في الخارج حتى عودته وأما ما أفضت إليه لقاءاتنا، فقد لمست استجابة من قبله، بل ورغبة قوية بوقف الحرب، وكنت أبذل المساعي مع الأفرقاء للتوافق على مصالحة وحل سياسي وإيقاف الحرب، ولكن الحرب كان قرارها عند الرئيس صالح الذي كان يوقفها بال تلفون ويشعلها بال تلفون في جولة جديدة. إضافة إلى دور اللواء علي محسن الذي وضعه صالح كرأس حربته، وكان هناك أيضاً دور لحزب الإصلاح أو جناح فيه في إطالة الحرب والتعويل على ما كان يسمى الحسم العسكري، وهو ما لم يتم أصلاً كما نبهنا في عدة مناسبات. فالمتنصر في مثل هذه الحروب الداخلية مهزوم، طال الوقت أو قصر. وفي الحقيقة لم يطل الوقت حتى دخل الحوثيون صنعاء في سبتمبر 2014م وغادر اللواء علي محسن الأحمر وحيد الأحمر وقيادات الإصلاح إلى الخارج، ومنهم قيادات اعتمدت ودّمت بيوتها مع الأسف. وهي من المآخذ الكبيرة على ممارسات الحوثي التي تنهاى مع ممارسات حدثت حول العالم عبر التاريخ معبرة عن رغبة المتخاصمين في اجتثاث بعضهم وكسر هيبتهم، وهذه الظاهرة تتكرر مرات عديدة في تاريخنا أيضاً حدث مثل ذلك في الجنوب قبل الاستقلال وبعده.

وفي المقابل كيف كانت مساعيكم مع الطرف الآخر وخاصة من آل الأحمر الذين أعلنوا تجنيد القبائل لمحاربة الحوثيين منذ الجولة الأولى؟ كما سبق وأشرت إلى العلاقة مع الشيخ حميد الأحمر والمساعي التي كانت تبذل من قبلي ومن قبل غيري لتقريب وجهات النظر ولكن الأطراف كانت محكومة بموروث من العداة القديم، وكانت بعض الدول الإقليمية تؤدي دورًا في إتاحة الفرصة لتوسع هذا العداة بأمل اجتثاث الحوثيين وهو أمر مستحيل بالقراءة الواقعية.

السعودية عبر حسين الأحمر تجند القبائل:

فمثلاً تم إعلان وقوف حسين الأحمر إلى جانب علي عبد الله صالح في الحرب السادسة، وكان قد جند الآلاف من أبناء قبائل حاشد للحرب ضدهم بدعم سعودي، ولكن السعودية تراجعت عن الدعم بطلب من الرئيس صالح. وقد اتصلت به عبر صديق عضو في حزب التضامن الوطني الذي يرأسه حسين الأحمر - من أجل ثنيه عن هذه الخطوة التي قد لا تحمد عقباها في المستقبل - وقد استجاب لذلك، وهو ما أثبتته الأحداث عام 2014م عندما جرى ردّ الصاع صاعين وتم طرد آل الأحمر من معقل قوتهم عمران، وكادت الأمور أن تنهي الحياة السياسية والقبلية لآل الأحمر وأثرت في مكانتهم الاجتماعية والقبلية - ونصحته يومها أن هذه الحروب العنيفة لا تنصب في مصلحة أحد، وأن الخاسر الوحيد هو الشعب اليمني الذي يدفع ثمنها، وأن عليه أن يسعى مع بقية الأحزاب والشخصيات لإيقاف هذه الحرب من أجل مصلحة الجميع ومصلحته شخصياً حتى لا يتحول إلى ثأر شخصي، وسبق ذلك الاتصال سعيّ مني لتخفيف التوتر بين آل الأحمر والحوثيين حيث عملت على ترتيب اتصالات بين الشيخ حميد الأحمر ويحيى الحوثي، وهي مماثلة للاتصالات التي رتبها بين الشيخ حميد مع كل من علي سالم البيض وحيدر أبو بكر العطاس ومحمد علي أحمد وعدد من القيادات الجنوبية في الداخل والخارج.

كان هذا الاتصال مع حسين الأحمر من دواعي الحرص عليهم وعلى الأطراف كافة وكان الحرص الآخر من استفحال الصراع والذي هو انعكاس للصراع الإقليمي في المنطقة.

وقد اعترض علي عبد الله صالح لدى السعودية على هذا الدعم الذي يقدمونه إلى حسين الأحمر من مال وسلاح، لأنه يجب على السعودية أن تتعامل مع الأطراف اليمنية عبره شخصياً.

وصفتهم حركة أنصار الله الحوثيين قبل دخولهم صنعاء في عدة مقابلات صحفية بأنهم قوة صاعدة وكنتم تعولون عليها، لماذا وهل ما زلتم على رأيكم بعد التطورات التي حدثت؟

نعم وصفتهم بالقوة الصاعدة استنادًا إلى يمينتهم ومعظمهم بمن فيهم قائدهم، من فئة الشباب أولاً، وكونهم يمتلكون قيادة واحدة مجمعين عليها وملتفتين حولها ولديهم تنظيم وأدبيات (ملازم) يؤمنون بها بغض النظر عن موافقتنا أو رفضنا لها، ولديهم قاعدة شعبية على الأقل في مناطقهم. كذلك إن الحروب التي تعرضوا لها مكنتهم من امتلاك السلاح، وكل هذه مؤشرات على قوة جعلت منهم رقماً في المعادلة، فضلاً عن أن مشاركتهم السلمية في ثورة 11 فبراير 2011م في ساحات التغيير والحرية مكنتهم من تخطي الحدود الجغرافية التي رسمتها لهم الحروب العنيفة وأدخلتهم مؤتمر الحوار الوطني الشامل كمكون رئيسي وفاعل على المستوى الإقليمي والدولي. وجاءت أخطاء الحكومة والرئاسة من خلال إقرار الجرعة السعرية التي ثبت أنها غير مبررة لتمنحهم حصان طروادة لدخول صنعاء، مستفيدين سياسياً من معاناة اليمنيين ورفعهم للمطالب الثلاثة: إسقاط الحكومة وإسقاط الجرعة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني. كذلك إن موضوع الأقاليم الستة لعزل إقليم أزال في الهضبة عن البحر والثروة والماء، كل ذلك استفادوا منه جماهيرياً، حيث لم يحدث عليها إجماع كامل أو لنقل إنه لم توافق عليه بعض المكونات، ليس فقط أنصار الله فحسب، بل والحراك الجنوبي وكان ذلك رافعة من روافع دخول الحوثيين صنعاء وخروج الحكام منها.

وكما عبر عنه المبعوث الأممي جمال بن عمر بأن في صعدة توجد قيادة ولا توجد قضية وفي الجنوب توجد قضية ولا توجد قيادة.

وبالنسبة لي فقد أكدت لهم من خلال لقاءاتي بالسيد يحيى الحوثي عام 2008م، أو من خلال المراسلات أو اللقاءات الأخرى اللاحقة أن يستفيدوا من المشروع والبرنامج السياسي الذي أعدوه في دمشق وأن يشكلوا حزباً سياسياً يمكنهم من الانخراط في الحياة السياسية في اليمن.

وأضيف بأنني كنت أتمنى أن يستجيبوا لنصائحي التي وجهتها إليهم بعد دخول عمران وصنعاء في بيروت نهاية نوفمبر 2014م وقبل تورطهم في عدة جهات، حيث قدمت لهم أربع نصائح:

- 1- عدم الدخول إلى عدن وبقية المحافظات الجنوبية
- 2- عدم الاقتراب من الحدود السعودية
- 3- عدم الاقتراب من باب المنذب
- 4- عدم المساس بشرعية الرئيس هادي

ولكنهم لم ينفذوا أيًا من النصائح الأربع، ودفَعوا ودفَع معهم الوطن الثمن غاليًا، وياتت عملية دخولهم إلى عمران وصنعاء معروفة للجميع بأنها كانت بتواطؤ الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي صرح من عمران بأنها لم تسقط وأنها تنعم بالاستقرار وبعدها أكد أيضًا عدم سقوط صنعاء، وكانت عملية تصفية حسابات مع بعض مراكز القوى كاللواء علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح وأولاد الشيخ الأحمر. وأما دخولهم عدن، فقد كان بالتعاون مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذي كان على خصومة شديدة مع الرئيس عبد ربه منصور هادي ومع الحراك في الجنوب وقياداته، حيث هرب هادي إلى عدن وكانت الحجة ثنية عن إعلان الانفصال من عدن التي أعلنتها عاصمة.

س: برأيكم كيف ترون تعاطي أنصار الله الحوثيين مع القضية الجنوبية وكيف تسير علاقتكم معهم الآن؟

حسبنا وصلنا من يوميات مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء آنذاك، نستطيع القول إن تعاطي أنصار الله مع القضية الجنوبية - على المستوى النظري - كان منصفًا ومستشعرًا لعدالتها، وكانت رؤيتهم متقدمة ربما بسبب المعاناة الواحدة. وأما عن علاقتي شخصيًا بالجماعة فقد كانت وبقية علاقة طيبة من خلال استشعار مظلوميتهم منذ الحرب الأولى على صعدة 2004م، مرورًا ببقية الحروب التي أثبتت عبثتها وقد وصفتها بذلك في مقابلات سياسية ومقالات صحفية عديدة، إلا أن اجتياحهم عدن في 2015م - بصرف النظر عن العناوين التي طرحت لهذا الاجتياح - كان خطيئة وضعت العلاقة بين الشمال والجنوب المتوترة أصلًا في مهبّ الريح، ويمكن القول إنها جعلت تاريخ هذه الحركة مرهونًا بالسلاح وبعيدًا عن السياسة، بالرغم من أن الناس حتى في الجنوب كانوا متعاطفين معهم إلى حد كبير ويتابعون قناتهم الفضائية. غير أن اجتياحهم لعدن خيب آمال الناس فيهم وعكس التعاطف معهم، بأنهم يستعملون القضية ويخفون نياتهم وأنهم لم يكونوا متفهمين لمطالب الجنوبيين.

أشرتكم في مقابلة بديسمبر 2009م إلى أن التنافر قائم بين الحوثيين والقاعدة فهل هذا يعني أن على أحدهما أن يتخلص من الآخر؟

غياب الدولة وسيطرتها وهيبتها هو من جعل الجماعات المسلحة تجر هامشًا واسعًا على الأرض للاقتتال بعناوين طائفية ومذهبية وتكفيرية فكلٌّ يكفر الآخر في واقع الحال، مع أن ما يارسونه يُعدّ إرهابًا ما دام خارج سلطة القانون ودون تفويض شعبي وإجماع سياسي وطني. المسؤولية تقع على كاهل الدولة التي كانت قد حققت تقدمًا في أوقات

سابقة على الجماعات المتطرفة من أنصار الشريعة وغيرها وقدم الجيش وما سُمي آنذاك اللجان الشعبية في آيين شهداء، منهم اللواء سالم علي قطن وغيره.



سالم علي قطن

وكان تنظيم القاعدة مسيطرًا فعلاً على بعض الأجزاء في اليمن، خاصة في حضرموت وشبوة وأبين ولحج ومأرب وفي المكلا، وذات مرة خرج زعيم التنظيم خالد باطرفي من السجن الذي اقتحمه، وتوجه مباشرة إلى القصر الجمهوري وداس العلم الوطني، وأجرى منه مكالمات وكأنه الحاكم الجديد لها أسموه "إمارة حضرموت"، التي بقيت وديعة عنده حتى انسحابهم في أغسطس 2016م إلى محافظات أبين وشبوة والبيضاء، ما يثبت ارتباطهم بمراكز القوى والقرار في السلطة.

ومما لا شك فيه أن اليمن يواجه منذ فترة خطر إرهاب القاعدة، وأن مكافحة هذا التنظيم بالحلول العسكرية والأمنية غير كافية، إذ لا بد أن ترافق ذلك خطة قصيرة، ومتوسطة المدى، سياسية وتنموية واجتماعية وفكرية وإعلامية وتعليمية لتجفيف مصادر الإرهاب الفكري وإرساء المفاهيم الصحيحة للإسلام.



صور تظهر خالد باطرفي من داخل قصر المحافظ بعد هروبه من السجن

(وثيقة رقم 6 ورقة مكافحة الإرهاب)

بالإضافة إلى تجفيف منابع الأموال والسلاح والمقاتلين، إن من أقوى أسباب انتشار القاعدة، الفقر وانعدام التنمية، وسوء استخدام السلطة والفساد، حيث تشكل المناطق الفقيرة حواضن للقاعدة، ولا بد من إعادة تأهيل سكانها ودمجهم في المجتمع، مع تنفيذ خطة محكمة لمحاصرة العناصر القاعدية المرتبطة بالخارج. وكنا نتمنى أن تعتمد الدول الإقليمية استراتيجية جديدة في اليمن والمنطقة لمكافحة الإرهاب بالاعتماد على التنمية بدلا

من الانشغال بالحروب لأن من شأن ذلك تخفيف منابع الإرهاب فالإنسان لا يريد أن يموت إلا عندما يضطر بسبب الحاجة وفي أحيان نادرة بسبب العقيدة، ولا يكفي أن نقول إن الفقراء لهم الجنة.

حتى القضايا العربية والإقليمية المتعلقة بتاريخ المنطقة مثل القضية الفلسطينية بوصفها قضية مركزية للعرب وحاضنة لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بما تحمله من رمزية دينية وقومية، فإن بقاءها معلقة دون حل يمد القاعدة والجماعات المتطرفة، ومنها داعش الذي ظهر في السنوات الأخيرة بذخيرة للتوسع والحشد.

سئلتهم غير مرة عن القاعدة في اليمن، وعن علاقتها بنظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح هل تؤكدون تلك العلاقة؟

لا شك في وجود علاقة بين النظام في صنعاء والقاعدة، وقد ذكرنا في بيانات عدة عن ارتباطهما بمصالح متبادلة، وسجلت حوادث تهريب سجناء متمين إلى تنظيم القاعدة من سجون الأمن السياسي بصنعاء. كذلك فإنه استخدمهم في حربه على الجنوب عام 1994 على نحو واسع، وهذا معروف وليس سرًا وكما قال الأديب والكاتب عبد الباري طاهر، فإنه كان يضرب بهم ويضربهم عندما يطلب منه ذلك، كاستخدام الطائرات المسيّرة.

وقد اعترف لي بعض الذين كانوا ينتمون إلى جماعات إرهابية قديمة بتلك العلاقة وبالعلاقة مع الأمريكان، وهي إجمالاً صناعة محلية وإقليمية ودولية بدأت بتصدير البشر إلى أفغانستان لمقاتلة السوفييات ومواجهة ما سُمّي بالمد الشيوعي، وبعد زوال النظام الأفغاني وانحياز الاتحاد السوفيياتي عاد البعض من هؤلاء إلى أوطانهم للبحث عن عمل، ومن لم يجد عملاً أجبرته الحاجة على احتراف الحرب والإرهاب بحكم الخبرات التي تكسبت لديهم في حرب أفغانستان، واستخدموا من أطراف عدة في الصراعات الداخلية والإقليمية والدولية، وكانت الشعوب هي التي تدفع ثمن هذه الصراعات والسياسات والأعمال الإجرامية لهذه الجماعات التي يبندها مجتمعا وندينها بالمطلق منهجًا وتصرفًا، لأنها تضر بأمن اليمن والمنطقة واستقرارهما. وكانت اليمن معبرًا ومأوى للكثير من المتمين إلى القاعدة من جنسيات مختلفة ممن لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم.

كذلك لا نغفل المعلومات التي سرّ بها موقع ويكيليكس حول تصريحات الرئيس صالح نفسه بشأن التعاون مع الأمريكيين في ما يخص القاعدة وقوله لهم بأن يضربوا حيثما شاءوا، وسيتبنى هو هذه الأعمال وسيقول إنه هو من قام بذلك، وقد أدت هذه الضربات في مرّات عديدة إلى مقتل العشرات من المدنيين الأبرياء من أطفال ونساء وشيوخ كما حدث في المعجلة بأبين عام 2009م ومصنع الذخيرة في جعار عام 2011م (رفض) بشبوة، وهي جرائم قمنا بإدانتها في حينها ببيانات واضحة في ظل صمت العديد من القوى في

الداخل والخارج، ولا نغفل أيضًا أن الرئيس عبد ربه منصور هادي تابع سلفه في هذا الإجراء، وأكد أنه يوقع على كل الطلعات التي يقوم بها الأمريكان وفي أحد تصريحاته وصف طائرات الدرونز دون طيار بأنها أعجوبة لشدة دقتها باقتناص أهدافها، وكان في غاية الدهشة من هذا الأمر.

على خلاف الكثير من القيادات اليمينية، يُشار إلى علاقة جيدة تربطك بإيران، كيف ترى تلك العلاقة بين ناصر وإيران؟

نحن لا ننفي أنه كانت لنا كدولة في اليمن الديمقراطية علاقات بإيران كغيرنا من دول المنطقة منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979م، فقد كانت طهران تكرر أكثر من ثلاثة ملايين و600 ألف طن من النفط الخام في مصفاة عدن أكبر منشأة اقتصادية في اليمن الديمقراطية في الوقت الذي انسحبت فيه شركة (بي بي) البريطانية لأسباب سياسية واقتصادية وامتنع فيه الأصدقاء والأصدقاء عن تمويل المصفاة، الأمر الذي كان سيؤثر في حياة قطاع واسع من العمال الذين ارتبطت حياتهم بنشاط المصفاة وحياة سكان عدن الصغرى كلها كانت ستتأثر جراء توقف المصفاة، بل أن عدن الصغرى مدينة قامت وأنشئت بعد قيام المصفاة أحياء سكنية ومدارس ومستشفيات ومحلات تجارية وأسواق وموانئ وعملة صعبة وحياة عدن والبلاد كلها لأنها كانت المصفاة الوحيدة التي تكرر النفط الخام وتزود البلد باحتياجها من البترول والغاز... إلخ.

علاقتنا الرسمية بإيران ارتبطت أيضًا بقيام الثورة هناك، حيث وجدنا في تلك الثورة ما ينسجم مع تطلعات العرب لا سيما أنها أطاحت بنظام الشاه الذي كان كما هو معروف شرطياً أمريكياً لحماية إسرائيل التي كان لها سفارة في طهران، وجاء الخميني وقلب المعادلة، وقد تطورت العلاقات بين الثورة الفلسطينية والثورة الإيرانية وبعض الدول العربية الأخرى ومنها عدن.

لم تتح لي زيارة إيران عندما كنت في السلطة، ولكنني زرتها لأول مرة في عام 1998م بدعوة من القيادة الإيرانية، وقد نالت هذه الزيارة موافقة ومباركة المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي حملني رسالة للقيادات الإيرانية. وقد التقيت في أثنائها السيد الهاشمي رفسنجاني وعددًا من المسؤولين الإيرانيين، كذلك التقيت في وزارة الخارجية الإيرانية كبار المسؤولين فيها وبالسلك الدبلوماسي العربي، أكدت في محاضرة ألقيتها هناك على الثوابت الثلاثة التي قامت عليها سياستنا في علاقاتنا بإيران، وهي أننا مع الثورة ولسنا مع مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى دول المنطقة، وأنا مع حل مشكلة الجزر الإماراتية عبر الحوار والحل السلمي، وقد استشهدت بها سمعته من الشيخ زايد رحمه الله،

أن مشكلة الجزر لا تحل بالحرب، ولكن بالحوار، وإذا لم تحل بالحوار، فسوف يحلها الزمن، ولسنا مع التصعيد والتوتر مع دولة شقيقة وجارة لنا⁽¹⁸⁾.

المبدأ الثالث الذي قامت عليه علاقاتنا بإيران والذي أكدته في محاضرتي، هو أننا مع الحل الذي يرضيه الشعب الفلسطيني لحل قضيته.. وأذكر أن السفراء الخليجيين في طهران والذين كانوا حاضرين وعلى رأسهم رئيس البعثة الدبلوماسية السعودية أشادوا بما قلته وقالوا إنهم لأول مرة يسمعون مثل هذا الكلام الصريح من مسئول عربي وعلناً أمام المسئولين الإيرانيين وفي وزارة الخارجية.

ما أريد الوصول إليه أننا لا نرهن مواقفنا لأحد، ولا نبيع مواقفنا ولسنا تابعين لأحد في أي مكان في العالم.. لا في الماضي ولا الحاضر ولا المستقبل، ولا تزال علاقتي ببعض المسؤولين الإيرانيين وموقفني من إيران تعرفه إيران وفق الأسس التي أشرت إليها، وأما بالنسبة للقيادات اليمنية شمالاً وجنوباً، فإن إيران تقدم لأنصار الله وغيرهم في صنعاء الدعم السياسي والمالي والعسكري والإعلامي وهم لا يخفون ذلك. كما ارتبط علي سالم البيض مع إيران بعلاقة واضحة وحصل على دعم كبير لسنوات (عسكري ومالي وإعلامي) دعمًا للانفصال ثم انتقل إلى السعودية والإمارات بعد أن فشل في إقامة الدولة في الجنوب وهو ما أدى إلى توقف الدعم عنه. وكذلك كان لحسن باعوم وغيره من القيادات في الحراك علاقة بإيران ولا شك أنه هو وغيره أحرار في اتخاذ قراراتهم وخياراتهم التي تتسجم مع قناعاتهم.

(18) وقد سمعت مثل هذا الكلام عن الشيخ زايد من السيد رفيق نصرالله مدير المركز الدولي الإعلامي، وكان وقتها مديرًا لمكتب قناة أبوظبي وجريدة الاتحاد عندما كان حاضرًا في لقاء جمع الشيخ زايد بعدد من الصحفيين المصريين، وعلى رأسهم السيد إبراهيم نافع رئيس مؤسسة الأهرام ومحفوظ الأنصاري رئيس تحرير جريدة الجمهورية والذين زاروا الإمارات ونقلوا بطائرة خاصة من مطار أبوظبي وشاهدوا من الجو جزر الإمارات: طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وبعد هذه الجولة التقاهم الشيخ زايد في حفل غداء وتحدثوا عن الجزر وأنها "قريبة" أي قريبة من ساحل الإمارات فلماذا لا تستعيدوها الإمارات وقال لهم ما قاله لي بشأن مستقبل الجزر وعلق ساخراً: "هل نسحب الجزر بالجمال إلى شط الإمارات حتى نحافظ عليها أو يسحبها الطرف الآخر؟ فالجزر موجودة في البحر عبر التاريخ إلى أن تحل مشكلتها عبر الحوار أو محكمة العدل الدولية وإذا لم تحل فسيحلها الزمن"، وكان الحديث مع الصحفيين المصريين رسالة للبعض منهم الذين كانوا يزيدون ويطالبون بتحرير الجزر واستعادتها لدولة الإمارات.

الفصل الرابع

نعم للتغيير

نعم للتغيير

دعنا الآن نخوض في تفاصيل الأزمة السياسية التي سادت المشهد اليمني منذ 2005 وما بعدها وطلب ترشيحك، وقبل ذلك إعلان صالح عدم الترشح للانتخابات الرئاسية؟

اللقاء مع القذافي في سرت

عندما أعلن الرئيس علي عبد الله صالح أنه لن يترشح، كنت في طريقي من طرابلس إلى سرت مع أحمد قذاف الدم للقاء القائد العقيد معمر القذافي، وعند دخولنا عليه بارك لنا وقال: "أنت ستصبح الرئيس القادم بعد أن أعلن علي عبد الله صالح اليوم أنه لن يرشح نفسه"، ورددت عليه: "إن هذه بداية الحملة الانتخابية لعلي عبد الله صالح"، لكن القذافي أصرّ على أن الرئيس لن يرشح نفسه، وقال: عليك أن تُعدّ نفسك للانتخابات الرئاسية، ونحن سندعمك وسندعم لك كل أشكال الدعم السياسي واليالي والمعنوي من أجل الوصول إلى الرئاسة، فأكدت له أن الرئيس علي عبد الله صالح لن يتخلى عن السلطة أبدًا، والناس اليوم يتحدثون عن أنه قد صفر العدّاد للاستمرار في السلطة. وأكد أحمد قذاف الدم كلامي، وقال: "إن الرئيس صالح لن يترك السلطة، وإنه سيرشح نفسه للانتخابات"، لكن القذافي أصرّ على رأيه، ورفع يده اليمنى وهو يهزها وقال: "نحن معك"، وكان يوحي بأنه سيقف إلى جانبي في خوض الانتخابات.

كان الرئيس علي عبد الله صالح قد أعلن أنه لن يرشح نفسه في انتخابات الرئاسة التي كان من المقرر إجراؤها في سبتمبر من عام 2006م، وطالب الأحزاب، بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، بالبحث عن كفاءات شابة تقود المسيرة، عملاً بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وقال: "نريد أن نؤسس نموذجًا للتداول السلمي للسلطة". وأكد أنه سيعمل بالتزامه الدستوري الذي يحتمّ عليه إدارة شؤون البلاد لمدة الـ 14 شهرًا الباقية حتى موعد الانتخابات الرئاسية، وسيدعم القيادة الجديدة التي ستفرزها الانتخابات، وسيعمل على سدّ ما قد يحدث من ثغرات، وبما يؤدي إلى تجاوز السلبيات، وأضاف: إن اليمن بدأ بالإصلاحات السياسية منذ إعلان قيام الجمهورية اليمنية في عام 1990، مع إعلان التعددية السياسية ولم يتتظر أن تُملّى عليه من الخارج. ولو وفي بوعده لجنّب اليمن ما تشهده الآن من حروب وصراعات.

وعندما أعلن صالح أنه لن يترشح، قلت إنها بداية الحملة الانتخابية، وأكدت أن القرار صعب، لكن تنفيذه أصعب كما سبق أن أشرت، وقلت في لقاء مع صحيفة النهار اللبنانية: إن قرار الرئيس علي عبد الله صالح قرار جريء وشجاع، وإذا تمسك بقراره في عدم الترشح لولاية جديدة، فإنه سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه، لأن مغادرة السلطة ليست نهاية الحياة.

طبعًا لم يتقبل الرئيس علي عبد الله صالح ذلك بل على العكس تمامًا، أثار هذا اللقاء حفيظته، مما اضطره إلى إرسال عبد الله غانم إلى دمشق على أول طائرة متجهة من صنعاء، ونقل إليّ رسالة عتاب - شفوية - من صالح، وقال لي إن الرئيس دخل التاريخ من أوسع أبوابه، وليس بحاجة إلى شهادة منك، فقد بنى سد مأرب وحقق الوحدة اليمنية، واستخرج النفط من مأرب وصافر، وحقق إنجازات عظيمة على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

قلت له: إن الوحدة التي تحققت عام 1990م شارك الجميع فيها، وقدم الشعب تضحيات من أجلها، وليست جهدًا شخصيًا له أو لغيره، ونحن قمنا بدور متواضع يعرفه شعبنا، ولولا جهودنا في إيقاف العمل العسكري في المناطق الوسطى وإنجاز الدستور وقيام المجلس اليمني الأعلى وغيرها من الإنجازات التي تحققت على طريق الوحدة اليمنية وعلى الصعيد الوطني، لما وصلنا إلى يوم 22 مايو 1990م، أما بالنسبة إلى سد مأرب، فأنا أعترف بأنه تمّ في أيامه، ولكن الذي بنى سد مأرب هو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات.

بالنسبة إلى النفط!؟

بالنسبة إلى النفط، من المعروف أن الدول الإقليمية والدولية كانت تقف ضد استخراج البترول في اليمن، شمالًا وجنوبًا. وكما هو معروف، إن بعض شركات النفط الإيطالية والبريطانية والفرنسية والجزائرية كانت قد اكتشفت حقول النفط في الجنوب، ولكنها لم تعلن ذلك حتى لا يكسّر الأسد عن أنيابه، كما قال لي ذلك سفير الجزائر في اليمن، أكدت لعبد الله غانم أن ينقل إلى الرئيس تحياتي وحرصني على استمرار العلاقة معه، وأن ما صدر مني هو من منطلق الحرص عليه.

هل لمستم أصدقاءً أخرى عربية بحكم علاقاتكم، غير موقف القذافي من قرار صالح إعلان عدم الترشح؟

اتصل بنا وزير شؤون الرئاسة في دولة الإمارات الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، واستفسر منا عن ذلك القرار لعلي عبد الله صالح وإعلانه عدم الترشح للانتخابات

الرئاسية، حيث سألني منصور: ما رأيك بقرار الرئيس صالح عدم ترشحه للرئاسة وأنه لن يكون "تكسي" لعبور الفاسدين عليه، كما صرّح يومها؟، فقلت للشيخ منصور: إن تلك الخطوة ما هي إلا جزء من حملته الانتخابية بهدف خلق رأي عام حوله يقوم بالمطالبة بترشيحه وخروج مناصريه للشارع للمطالبة بذلك وما هي إلا من الدعاية الانتخابية ولإضفاء نوع من الشرعية الجماهيرية لاستمرار حكمه الذي بدأ عام 1978م ويبدو أن ترشحه جاء نزولاً عند رغبة الجماهير.

أكدت للشيخ منصور أنه لن يترك كرسي الرئاسة، والأيام ستثبت ذلك، وبعد تراجع الرئيس علي عبد الله صالح عن موقفه بعدم الترشح، اتصل بي الشيخ منصور بن زايد، وكنت حينها في بيروت لحضور مؤتمر (قضايا الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطور الديمقراطية التعددية في اليمن) الذي نظمه المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بتاريخ (24-6-2006م)، وأبلغني أن علي صالح قد تراجع عن قراره نزولاً عند رغبة الجماهير، وأنه سيرشح نفسه، وقال لي: إنك كنت محقاً في رأيك بعلي عبد الله صالح وموضوع الانتخابات الرئاسية في اليمن، ويومها كان معنا في المؤتمر عدد كبير من السياسيين والمفكرين والصحافيين والأكاديميين والنواب والمسؤولين، قدم معظمهم من اليمن والبعض من الوطن العربي.



ملصق انتخابي لحملة صالح

هل شعرت بالأسف لعدول صالح عن قراره وإصراره على الترشح مرة أخرى بطلب من الجماهير؟

كان من الطبيعي أن يُخرج صالح مناصريه ليقول إنه عدل عن قراره استجابة لمطلبهم، ولا يوجد أي وجه شبه بين خروج أنصار صالح وخروج المصريين لإثناء الرئيس الراحل جمال عبد الناصر عن قرار تنحيه بعد نكسة 5 يونيو 1967م. مظاهرات الآلاف من أنصاره خرجت بقرار منه ومن حزبه لطلب إعادة ترشيح نفسه في انتخابات 2006.

وأعلن في أثناء كلمته أمام الآلاف من أنصاره في صنعاء في 24 يونيو 2006 أنه سيرشح نفسه في الانتخابات وهذه ليست أول مرة التي يقوم فيها صالح بعكس قراره بعدم الترشح، حيث إنه فعل ذلك في انتخابات عام 1999م، وقبلها عام 1982م. وهناك من راهن في حينه على صدق صالح وانعكاس ذلك على تغيير الواقع العربي، ومنهم من كتب، قائلاً إنه لن يحدث أن يتمسك صالح بقراره، و"لكن إذا ما مضى صالح بقراره، فإنه سيبلور نموذجاً مهماً لكل منطقة الشرق الأوسط".

وماذا عن الحراك السياسي الذي كنت طرفاً فاعلاً فيه، في تلك الحقبة لدرجة إجماع المعارضة المتمثلة باللقاء المشترك على ترشيحك قبل أن تستقر الأمور على اسم المرحوم فيصل بن شمالان؟

من المعروف أن نظام صالح كان قد تورط في الحرب على الجنوب عام 1994م، وفي وقت لاحق ضد الحراك الجنوبي السلمي الذي لم تشفع له سلميته ولم يستجب للنصائح والتحذيرات حيال القضية الجنوبية العادلة. هذا من جهة. كذلك خاض ست حروب على صعدة وحرف سفیان منذ صيف 2004م، واستمرت الحروب والاعتقالات التي نالت من المؤسسة العسكرية والأمنية، في ظل أزمة اقتصادية وتفش الفساد وأزمة سياسية مع أحزاب المعارضة المتمثلة بتكتل اللقاء المشترك، والتي تزعم نشاطها في الفترات الأخيرة حزب الإصلاح، وكان للشيخ حميد الأحمر دور فاعل عندما وضع نفسه في المواجهة المباشرة، ولا سيما بعد أن بات ملف التوريث ملفاً مشتعلًا على الصعيدين السياسي والإعلامي، وكانت "صحيفة الشورى" قد فتحت هذا الملف، الأمر الذي أغضب السلطة واقتحمت مكاتب الصحيفة وأُفقلت في 2005 على خلفية هذا الملف.

هذه الأزمات مجتمعة كانت كفيلاً باستنهاض الهمم والتشااور والتواصل بين مختلف القوى الوطنية للوصول إلى رؤية تشخص هذه الأزمات تشخيصاً صحيحاً، وتجتزح لها الحلول المناسبة بما يحفظ الوحدة الوطنية ودون انزلاق البلد إلى حرب أهلية أو إلى الصوملة التي كان صالح يلوح بها في خطابه التي اتسمت بالتأزم في تلك المرحلة. ويجب أن نعترف

أن صالح صنع نفسه بنفسه، وهو جريء في اتخاذ القرارات والمناورة مع أصدقائه وأعدائه، ولكنه فقد البوصلة بسبب المستشارين الذين يصورون الأمور بما يرضيه في مجالسه الخاصة، فهو المعلم والقائد والمنظر، ومن فينا كحكام لا يعجبه ولا يطره مثل هذا الكلام والنفاق من وعاظ السلاطين مع الأسف؟

من المعروف أن لقاءاتكم استمرت مع حميد الأحمر فهل كان المحور إقناعكم بالترشح للرئاسة؟

نعم، بعد ذلك التقينا حميد الأحمر في أبو ظبي ودمشق وعمان، وآخرها كان في بيروت خلال عام 2006م. وتحديثاً حديثاً طويلاً عن الانتخابات المقبلة، وأكد الشيخ حميد أن اليمن لن يستقر، والوحدة لن تستمر إلا إذا جاء إلى السلطة رئيس جنوبي، وقال لي: إنك محل إجماع وطني شمالاً وجنوباً، وطلب مني الترشح للانتخابات والبدء بإعداد برنامج انتخابي، وقلت له إنني قد جربت السلطة واكتويت بناها، وإنني لا أفكر فيها، وإنني قد رفضت عروضاً سابقة من الرئيس علي عبد الله صالح عام 1999م لأرشح نفسي للانتخابات الرئاسية كمنافس له، ولكنني رفضت ذلك لأنني كنت واثقاً من نجاح صالح الذي يملك بيده السلطة والمال والإعلام، وهو ما قلته لعلي عبد الله صالح شخصياً. وأتذكر أن الرئيس صالح قال لي: "أتحداك أن تنزل للانتخابات أمامي"، فرددت عليه: "إنني من الآن أرفع يدي ومسلم بأنك ستنتجح لأن بيدك كل وسائل النجاح. أما أنا فلا أملك إلا اسمي، أكدت له أنه في حال إجراء انتخابات نزيهة، فإنني سأضمن النجاح"، وهو ما استفزه وقال لي: "أتحداك ان ترشح نفسك". وانتهى الحديث عند ذلك، وبعدها بأيام أعلن ترشيح نجيب قحطان الشعبي للرئاسة وقد اعتُمد له مبلغ 50.000.000 ريال للحملة الانتخابية كما أبلغني الرئيس علي عبد الله صالح وكذلك عدد من السيارات والمرافقين مقابل ذلك (وهو ابن أول رئيس لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية).

وبعد هذا الحديث مع حميد الأحمر قلت له: "إن والدك سيرشح في الأخير الرئيس علي عبد الله صالح، بعكس ما كان يؤكد لي حميد بأن والده، الشيخ عبد الله، سيقف إلى جانبي في الانتخابات.

فقلت له: إنني أشك في ذلك. فأنا أعرف والدك رجلاً متوازناً في صداقاته وعداواته. قال حميد: مهما كان رأي والدي، فأنا سأقف إلى جانبك بهالي ورجالي وحزبي (الإصلاح)

وسألته: لماذا لا ترشح نفسك للانتخابات الرئاسية؟ قال حميد: إن سني (عمري) لا تسمح لي بذلك، كما ينص عليه الدستور... أما النيابة فلا يوجد ما يمنع من أن أتقلد هذا المنصب.

وبعد حوار طويل اقترحت عليه اسمين: الأول هو رئيس الوزراء السابق فرج بن غانم، والثاني وزير النفط السابق المهندس فيصل بن شمالان، وكلاهما من أفضل الشخصيات التي عرفتها وعرفها شعبنا وأزهرها وأكفأها.

فوافق حميد، وقال عليك أن تقنعهم بالترشح، قلت له إن فرج قد لا يقبل بذلك، ولكنني سأحاول - وهو الذي قال لي عام 1998 إننا نعيش في القرن التاسع عشر، في إشارة إلى تخلف الدولة ومؤسساتها - أما فيصل بن شمالان، فاقترحتُ عليهم الاتصال به من جانبهم كما سأقوم أنا بالاتصال به من جانبي.

وبالفعل، قبل فيصل بن شمالان الترشح للانتخابات، وخاضها بصلافة في وجه المنافس القوي علي عبد الله صالح.

أما الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب اليمني، زعيم حزب الإصلاح (المعارض) ورئيس مؤسسة القدس الدولية، وشيخ قبيلة حاشد، وشيخ مشايخ اليمن، فبقي على موقفه الذي أعرفه، وهو تأييده للرئيس علي عبد الله صالح، حيث قال مقولته الشهيرة: (جني تعرفه أفضل من إنسي لا تعرفه)، وهو ما نشرته صحيفة "القدس العربي" في فبراير من عام 2006م، ولكن حميد وفي بوعده، وقد وقف إلى جانب المرشح فيصل بن شمالان بالمال والرجال والإعلام، ولكن في الأخير أُعلن فوز علي عبد الله صالح بالانتخابات.

زيارة علي محسن في أبو ظبي وموضوع الانتخابات



أما اللواء علي محسن الأحمر فقد زارني في بداية عام 2006م في مقر إقامتي في أبو ظبي / الإمارات العربية المتحدة، وتحدثنا حينها عن آخر التطورات في اليمن والإعداد للانتخابات الرئاسية وموقف علي عبد الله صالح، وأكد لي حينها أن "صالح" سيرشح نفسه للرئاسة، ولن يتخلى عن السلطة، ونصحني بعدم الوقوع في هذا الفخ بترشيح نفسي للانتخابات، "لأن المعركة غير متكافئة، وستخسر الرئيس للأبد، وما يجري من حملات

إعلامية ضدك، بتمويل وتوجيه من الرئاسة"، وكان صادقاً في كلامه، ولكنني لم أكن أعرف ما إذا كانت زيارته لي بمبادرة منه أو بإيعاز من الرئيس علي عبدالله صالح لجس النبض ما إذا كنت جاداً في الترشح للانتخابات وحول ما يشاع عن دعم بعض الدول العربية لي! أكدت لعلي محسن أنني لن أترشح للانتخابات لأنني أعرف مسبقاً النتيجة، لأنه يمتلك السلطة والثروة والإعلام في نهاية المطاف، فلا يمكن أي شخص أن يدخل في منافسة معه، لأنه يعتبر أن السلطة سلطته، وكان يهين نجله أحمد للرئاسة، أو كما صرح سلطان البركاني بأنه قد صفرّ العداد لتوريث الحكم، لكن إرادة الشعوب في اليمن وخارجها أقوى من جبروت السلطة والهال، فقد حصلت انتفاضات في الجنوب في ما يعرف بالحراك الجنوبي وحركة شباب التغيير في صنعاء وتعز، ما أدى إلى إضعافه واضطراره إلى تسليم السلطة عام 2012م بعد أن انشق عنه اللواء علي محسن نفسه.

الانتخابات الرئاسية 27 سبتمبر 2006

كيف كانت قراءتكم للانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها صالح والمرحوم فيصل بن شمالان؟

كانت انتخابات مفصلية هزت سلطة صالح وأشعرته بالقلق الحقيقي والخوف بعدما كان يخوض الانتخابات بصورة شكلية، وذلك لأن الأزمات كانت محدقة، والمعارضة رمت بكل ثقلها في تلك الانتخابات، وكذلك كان هناك دور بارز لبيت الأحمر وحמיד بصفة خاصة، بما يمتلك من ثروة ونفوذ قبلي وسياسي، وأيضاً لمكانة المنافس المرحوم فيصل بن شمالان الذي كنت قد اقترحت ترشيحه، كما ذكرت لكم سابقاً، وبين شمالان يمتاز بسجل مهني نظيف طوال حياته العملية وأدائه الوظيفي واهتمامه بالمشاريع الخيرية.

- أعاد سيارة إدارة تسويق النفط التي كانت بعهدته في أثناء عمله، وكذلك الحال مع إدارة مصفاة عدن. - عام 94 عُيّن وزيراً للنفط ورفض أن تُصرف له سيارتان كباتي الوزراء، وكان بعهدته سيارة من وزارة النفط تركها في حوش الوزارة ومضى. - صرف له الرئيس سيارة عام 97م اضطر إلى بيعها لمواجهة تكاليف المعيشة. - في أثناء عمله وزيراً يقول عنه مقربون "إنه صرف ما حوشه من عمله الخاص لسداد مصاريفه في أثناء عمله في الوزارة".

وقد ترشح فيصل بن شمالان لرئاسة الجمهورية اليمنية عام 2006م ببرنامج انتخابي متكامل كمرشح أحزاب اللقاء المشترك (اتحاد أحزاب المعارضة اليمنية) تحت "شعار رئيس من أجل اليمن لا يمن من أجل الرئيس"، وشهدت هذه الانتخابات أقوى صراع تنافسي على منصب رئيس الجمهورية منذ إعلان دولة الجمهورية اليمنية الموحدة وقد خسر

بن شملان الانتخابات لمصلحة الرئيس علي عبد الله صالح الذي حصل على 77٪ من الأصوات، حسبما أعلن.

ورحم الله فيصل بن شملان الذي توفي مساء الجمعة 1 يناير 2010 في منزله في عدن عن عمر ناهز ال 76 عامًا إثر مرض عضال ألمّ به، وقد كتبت مقالاً عن رحيل بن شملان نشرته الصحف والمواقع، واعتبرت رحيله رحيل ابن وطن بارّ.

وفاة الأحمر 28 ديسمبر 2007

دعنا نختم هذا الفصل بوفاة الشيخ عبد الله الأحمر وما أثارته زيارته للرياض للتعزية وتصريحك يومها.

وصلت إلى العاصمة السعودية مساء السبت الموافق 29 ديسمبر 2007، وهي الزيارة الأولى للرياض، قادمًا من دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لتقديم واجب العزاء إلى الشيخ صادق بن عبد الله بن حسين الأحمر وإخوانه بوفاة والدهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر⁽¹⁹⁾، رئيس مجلس النواب وشيخ مشايخ حاشد ورئيس التجمع اليمني للإصلاح، الذي وافته المنية صباح ذلك اليوم نفسه في مستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض.

وحضرت مراسم الصلاة على روح الفقيد في جامع الإمام تركي الكبير في الرياض، حيث تقدم الجموع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز، ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبد العزيز، أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبد العزيز، وزير الشؤون البلدية والقروية. وحضر مراسم التشييع أيضًا عدد من مشايخ اليمن، في مقدمتهم الشيخ سنان أبو لحوم، إضافة إلى العديد من كبار المشايخ في اليمن ورجال الدين والشخصيات السياسية، وعدد كبير من أفراد الجالية اليمنية المقيمة في المملكة، ورافقت الجثمان مع الشخصيات إلى الصالة الملكية في مطار الملك خالد في العاصمة السعودية الرياض التي غادر عبرها إلى العاصمة صنعاء حيث ووري الثرى يوم الاثنين. ويومها ذكرت في تصريح صحافي ﴿أنه بوفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، فقد اليمن رجلاً من رجال اليمن العظام، وكان رحمه الله يتمتع بصفات حميدة ومواقف

(19) - عبد الله بن حسين بن ناصر الأحمر (1933 - 28 ديسمبر 2007) ولد في شعبان 1351 هـ في حصن حبور بمديرية ظليمة حبور محافظة عمران في اليمن - حاشد. تولى وزارة الداخلية ثلاث مرات أولاً عام 1963 ثم في عام 1964 م في حكومة حمود الجائفي، التي استمرت حتى يناير 1965 م، تلقى الدراسة الأولية في كتاب صغير بجوار مسجد حصن ظليمة حبور على يد أحد الفقهاء الذي علمه القراءة والكتابة والقرآن الكريم ومبادئ الدين والعبادات. شغل منصب رئيس مجلس النواب اليمني قبل وفاته.

وطنية شجاعة، والراحل من الأسماء اللامعة في سماء حياة السياسة اليمنية، وهو رجل المواقف المتوازنة، سعى لتكريس عوامل الألفة والتآخي والمودة والتماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية، وكان مدافعاً عن كافة القضايا المصرية العادلة للأمتين العربية والإسلامية.

على هامش الزيارة التقيت رئيس الديوان الملكي عبد المحسن بن عبد العزيز التويجري، الذي استضافني في منزله مع عدد من الشخصيات اليمنية والسعودية، وطلب أن أقوم بجولة في معرض والده عبد العزيز التويجري رحمه الله الذي تعرفت إليه في صنعاء، وكان في زيارة لها مع الأمير عبد الله بن عبد العزيز عام 1987م، وقد تجولنا في المعرض الذي يعكس تاريخ علاقاته الواسعة مع القيادات السعودية والعربية واليمنية، وفي مقدمتهم الأستاذ أحمد محمد نعمان، وبعد زيارتنا له ومغادرتنا الرياض إلى أبوظبي وجهت إليه رسالة شكر وتقدير لكرم الضيافة.

المهم أن مشاركتي في العزاء وتصريحي أثاراً حفيظة الرئيس علي عبد الله صالح، وهناك من عزا الأمر إلى زيارتي للمملكة ولقائي كبار المسؤولين السعوديين والشخصيات اليمنية البارزة والجالية اليمنية هناك، أكثر من مشاركتي في العزاء، نفسه حيث شنت عليّ هجمة شرسة وصفنتني بأبشع الأوصاف من قبل أجهزة علي عبد الله صالح شخصياً، إضافة إلى التهديدات وغيرها مما تعرضت له حينها، حيث استمرت تلك الحملة لستة أشهر تقريباً، وتمثلت تلك الهجمة بالمقالات عبر الصحف والمواقع الإلكترونية، إضافة إلى الشتائم التي كانت تصلني عبر الهاتف، سواء بالمكالمات الهاتفية أو عبر الرسائل القصيرة. وقد تعرضت لمثل هذه الحملات الإعلامية بعد عام 1986م وبعد عام 2012م.

وثيقة رقم 15 رسالة إلى التويجري



جمال عامر

حاول النظام بعد تلك الهجمة تلطيف الجو معي وإعادة الاتصالات، وآخر محاولة كانت عبر الصحافي جمال عامر، رئيس تحرير صحيفة "الوسط" اليمنية المقرب من علي عبد الله صالح ونظامه. عندها، حاول جمال عامر الاتصال بي من مكتب علي عبد الله صالح وكان إلى جانبه مباشرة، وكنت من شدة الاتصالات والإزعاجات أنحاشي الرد على الاتصالات الواردة لي من اليمن، وبالأخص من الأرقام غير المحفوظة في جهازي الخليوي أو التي لا أعرف صاحبها. وبعد عدة اتصالات من جمال عامر التي لم أرد عليها، لأنني لم أعرف من هو المتصل، أرسل إليّ رسالة من هاتفه يقول فيها: سيادة الرئيس أرجو الرد، أنا جمال عامر (حيث إنه كان يتصل من أحد أرقام الرئاسة وليس من هاتفه المسجل عندي).

بعد أن عرفت هوية المتصل، اتصلتُ به.

قال جمال: لماذا لا تردّ علينا؟

أجبتّه: إنني اتحاشى الرد على الاتصالات، لأن هناك الكثير من الإزعاجات تأتيني، ويقف خلفها علي عبد الله صالح (عندها لم أكن أعرف أن جمال عامر بالقرب من الرئيس).

قال جمال: ما مشكلتك مع الأخ الرئيس، فهو يحبك ويقدرك؟

أجبتّه: إنه يكلف من يزعجني.

قال جمال: لماذا لا تتواصل معه وتعرف الحقيقة؟

أجبتّه: إنني لا أريد أن أسمع صوته، ولا أريد أن أرى صورته بعد الآن (وفي تلك

الأثناء كان علي عبد الله صالح هو من يستمع إليّ وليس جمال).

وإذا بعلي عبد الله صالح يقول: نحن ماذا عملنا لك حتى لا تريد أن تسمع صوتي أو

تراني (بنوع من المزاح)؟، وعند سماع صوته، اندهشت لثانية، لأنني لم أكن أتوقع أن يكون

من يرّدّ هو الرئيس، ولكنني قلت له: أنت لا تحترم صداقتنا وعلاقتنا، وتقوم بأعمال

صبيانية لا تمتّ إلى رئيس دولة.

فقال صالح: نحن لم نكلف أحدًا أن يشتمك أو يتصل بك.

قلت له: إن لديك مطبخًا حقيرًا.

فقال صالح مقاطعًا: معك مدير المطبخ الحقير، وإذا به يعطي الهاتف لبعده بورجي.



عبد به بورجي

قال بورجي: السلام عليكم يا أستاذ... نحن نحبك

ونقدرك يا أستاذ وسنعيد لك سكنك في التواهي. وبعد كل

عدد من الكلمات كان يناديني بكلمة يا "أستاذ"، فقلت له:

أنا أبحث عن وطن اليوم وليس عن سكن... وأنتم

مسؤولون عن إشعال الحرائق وما سيتعرض له الرئيس في

المستقبل. وعندها أعطى الساعة لعلي عبد الله صالح.

قال صالح: متى سنراك؟ ومتى ستكون عندنا؟ وهل

تريد أن أرسل لك الطائرة لتأتي إلى صنعاء؟

شكرته على مقترحه بإرسال الطائرة، وقلت له: بدلًا من أن تهتموا بمضايقتنا، الأفضل

أن تهتموا بإصلاح البلاد وأمور المواطنين. وأضفت: اعتبر هذه آخر مكالمة بيني وبينك،

حتى خروجك من السلطة، فقد خربت علاقتي مع الإمارات ومع ليبيا وتحاول ذلك مع

سورية، ولم تتسع لك اليمن التي مساحتها اليوم أكثر من 500 ألف كيلو متر مربع، وبعد

الآن عليك أن تفهم، طالما أنك تحاربني في هذه البلدان، فأنا سأنقل المعركة إلى صنعاء وإلى

قصر الرئاسة.

قال لي: أتحدّك

قلت له: الزمن بيننا.

وبهذا انتهى ذلك الحديث.

كانت هذه آخر مكالمة بيننا (يناير 2008)، ولم نتحدث بعد ذلك هاتفياً إلا بعد مغادرته للسلطة، وكان ذلك في 2012/11/22م، وذلك بمبادرة من الشيخ محمد ناجي الشايف، باستثناء اتصاله عام 2009م عند زيارته لدمشق الذي زاد من اتساع الفجوة بيننا (سيرد ذكره لاحقاً في هذا الفصل)، لكن يجب أن نعترف بأن عبد الله صالح عنده قدرة تحمّل الصدمات والصمود، بدليل ما حدث له بعد تفجير جامع النهدين وعاصفة الحزم 2015م، وهو أيضاً لا يقطع الاتصال مع الجميع، سواء الأصدقاء أو الأعداء.



الشيخ محمد بن ناجي الشايف (20)

زيارة علي عبد الله صالح لدمشق 23 - 2 - 2009

بتاريخ 21 فبراير 2009م اتصل بي من صنعاء الرئيس علي عبد الله صالح، حيث أخبرني أنه سيزور دمشق وهو في طريقه إلى موسكو، وطلب أن نلتقي على غداء في منزلي مع

(20) الشيخ محمد بن ناجي الشايف، هو نجل الشيخ ناجي الشايف، شيخ مشايخ قبيلة بكيل كبرى القبائل اليمنية الشمالية، وهو عضو الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام، ومن أهم أركان نظام علي عبد الله صالح. لم ينشق عن الرئيس صالح في ثورة عام 2011م، لكن مواقفه كانت مؤيدة لإصلاح النظام، ولكنه مع بقائه رغم اختلافه عنه (وذلك حفاظاً على المصالح المشتركة)، التقيته مرّات عديدة في دبي وأبوظبي وفي القاهرة أيضاً، وحاول خلال الفترة 2008 - 2010م ردم الهوة بيني وبين صالح واستمرت مساعيه للتوفيق بيني وبين صالح إلى مطلع العام 2015م. ملاحظة رقم هاتف محمد الشايف لا يختلف عن الرقم الخاص لعلي صالح إلا برقم واحد فقط (الهاتف الذي يحمله علي معوضة)

الوفد المرافق له، وقال: نحن ضيوفك، ونريد طعامًا على الطريقة اليمنية والسورية، وقد رحبت بطلبه وبلقائه. وحينها كنت في عمان في الأردن وانتقلت إلى دمشق لترتيب واجب الضيافة للرئيس علي عبد الله صالح.



من جهتي - لكوني مقيمًا في دمشق - أبلغت المسؤولين السوريين، وعلى رأسهم نائب الرئيس السيد فاروق الشرع الذي تجمعني به علاقة قديمة منذ أن كان وزيرًا للخارجية في عهد الرئيس حافظ الأسد، وبعد لقائي بالشرع، شرحت له علاقتي الحالية مع علي عبد الله صالح، وخاصة تطورات الوضع في اليمن خلال السنة الماضية بعد لقائي إياه، وكذلك موقف الحراك الجنوبي ضده وضد نظامه، وكذلك حربه ضد الحوثيين في محافظة صعدة، وأنه يهدف من هذا اللقاء معي إلى عدة أمور:

أولها: إيجاد أزمة ثقة بيني وبين الحراك في الجنوب، لأنهم سيعتبرون اللقاء بمثابة صفقة على حسابهم وحساب القضية الجنوبية.

ثانيًا: إيجاد شك بيني وبين الحوثيين الذين أنفهم قضيتهم، وطالبت بوقف الحرب عليهم وتربطني علاقة بهم منذ فترة والذين شنت عليهم خمس حروب، وطبول الحرب السادسة كانت تفرع حينها.

ثالثًا: تخريب علاقتي مع أحزاب المعارضة المتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك، وعلى رأسهم حزب الإصلاح وحميد الأحمر.

رابعًا: محاولة إيجاد حلفاء جدد له بعد خلافه مع أحزاب المشترك، وفي مقدمتهم حزب الإصلاح وخلافه مع حميد الأحمر.

وكان السفير اليميني في دمشق عبد الوهاب هادي طواف قد زارني قبل فترة، ونقل إليّ رسالة من الرئيس علي عبد الله صالح ويأنيّ عليّ أن أحدد موقفي من عدة أمور، وهي: "الحراك في الجنوب، والحوثيين في صعدة، وحيد الأحمر وأحزاب المشترك"، وقد رفضت طلب السفير، وقلت له إنني لا أقبل الإملاءات وقراري مستقل وحدودي واسعة. وقد نصح السيد فاروق الشرع باللقاء مع الرئيس علي عبد الله صالح وأن أصدر بياناً متوازناً أبين فيه موقفي من اللقاء مع الرئيس في دمشق. وثيقة رقم 16 مسودة البيان الذي لم يصدر

بعد وصول الرئيس علي عبد الله صالح إلى دمشق، اتصل بي مساءً، وأكد لي أنه والوفد المرافق له، ومن بينهم وزير المغتربين أحمد مساعد حسين، سيزوروني غدًا وسيتناولون الغداء حسب الاتفاق، وقد اتخذنا كافة الترتيبات من أجل الضيافة، من طعام يميني وسوري، وقبل موعد الغداء بنصف ساعة اتصل بي (علي عبد الله صالح) وأبلغني بأنه يرحب بي في قصر الضيافة بدمشق لتناول الغداء معه!

عندها انزعجت من هذا الأسلوب، وخاصة بعد الترتيبات التي قمنا بها لدعوة الغداء بناءً على طلبه، وكذلك إشعارنا للجهات المسؤولة في سورية. وقد رفضت عرضه، وقلت له: لن أتحدث معك بعد الآن، ولن ألتقيك، ورفضت اللقاء والغداء.

وعندما علم الشيخ سنان أبو لحوم بتلك القصة، اتصل به معاتبًا بسبب عدم زيارتي في دمشق وتناول الغداء في منزلي، فما كان من صالح إلا أن قال له: "إنّ علي ناصر محمد رفض زيارتي ولقائني في قصر الضيافة بدمشق" وقد انزعجت كثيرًا.

لكن رُبَّ ضارة نافعة، فقد جنّبتني - بموقفه ذلك - كل تلك الاخراجات التي أشرت إليها آنفًا. وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد حذر الشيخ سنان أبو لحوم من العلاقة معي، وهو ما جاء في حديث للشيخ سنان أبو لحوم في لقاء صحافي مع صحيفة النداء، حيث قال:

علي ناصر رزين، وهو من أرجل الناس، وذكي. هو قد قال لي (علي عبد الله صالح): هذا (علي ناصر محمد) سيأكلنا كلنا وضحك.

وكان الشيخ سنان قد أخبرني بذلك الحديث قبل فترة، وقال: "من يومها وأنا أحترمك لأن علي عبد الله صالح يخاف منك".

علي ناصر رزين، وهو من أرجل الناس، وذكي.
هو قد قال لي (علي عبد الله صالح): هذا (علي ناصر
محمد) سيأكلنا كلنا وضحك.

سنان أبو لحوم - صحيفة النداء

السبت 15 ديسمبر-كانون الأول 2007



كيف قرأتم تصدّر حميد الأحمر المعارضة وتصعيده ضد الرئيس صالح؟
في أغسطس من عام 2009م اتصل بي الشيخ حميد الأحمر من الدوحة، وكنت حينها في القاهرة، وكان إلى جانبي الشيخ محمد علي أبو لحوم، وأخبرني أنه سيظهر في برنامج بلا حدود على قناة الجزيرة، وأنه سيتحدث بكل صراحة عن الوضع في اليمن وعن الرئيس علي عبد الله صالح، وأنه سيرفع سقف مطالب التغيير - التي كانت في ذروتها، وخاصة الحراك الجنوبي وحرب صعدة، وطلب مني أن أتابع المقابلة، ويهمني سماع رأبي بعد ذلك. وبالفعل، كان اللقاء مفاجئاً لي وللجميع بما طرحه من مواقف جريئة، وخاصة المطالبة برحيل الرئيس علي عبد الله صالح ومحاکمته هو وأولاده.



الشيخ حميد الأحمر

وكان الناس يقولون عن علاقة الرئيس بالشيخ عبد الله الأحمر إنها مكملان لبعض
عبر معادلة "شيخ الرئيس ورئيس الشيخ".

ويعد أن انتهت المقابلة سألت الشيخ محمد علي أبو لحوم عن رأيه فيها؟ قال (أبو لحوم) إنها مقابلة جريئة، ولم يتوقع مثل هذا الحديث من حميد ضد الرئيس، وقال أرجو أن يكون صادقاً مع نفسه، وألاً يكون حديثه من أجل كسب عواطف الناس الذين بدأوا ينتقدون سياسة الرئيس علناً في الشمال والجنوب، ولكن هل سيتمسك حميد بهذا الموقف؟ وهل هذا رأي حزب الإصلاح؟ وهل هو موقف نهائي أم أنه سيتراجع عنه لاحقاً؟ قلت له: لا علم لي بنياته، ولكن هذا كل ما سمعناه معاً، ومعروف أنه لا يوجد ودّ بين بعض زعماء حاشد وبكيل. وأتذكر أنني التقيت الشيخ صادق الأحمر والشيخ محمد علي أبو لحوم اللذين شكلا حزباً بعد الوحدة أسمياه الحزب الجمهوري، وقد نقل لي رسالة من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ مجاهد أبو شوارب يطالبونني بالعودة إلى اليمن، وأنهم مستعدون أن للعمل على إزاحة الرئيس علي عبد الله صالح من الحكم، فهم الذين جاؤوا به عام 1978م، كما جاء في مذكرات الأحمر خلال لقائه مع الأمير سلطان بن عبد العزيز، وقال صادق الأحمر إن هؤلاء المشايخ الثلاثة هم من يصنع الحكام في صنعاء عندما يتفقون على ذلك، وأضاف أنهم مستعدون لدعمي في تسلّم الرئاسة. وكان جوابي لهم أن ذلك يتعارض اليوم مع الحديث عن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في اليمن التي أعلنت (الديمقراطية والرأي والرأي الآخر) عند إعلان الوحدة، وأن مثل هذا التغيير بحاجة إلى الانتخاب، لا الانقلاب، الظروف غير مهيأة لمثل هذا الكلام.

سألت صادق: هل ستقبل أن تخرج القيادة من حاشد إلى شخصية جنوبية؟ فردّ بـ "نعم"، وسألت محمد علي أبو لحوم: هل تقبل بكييل أن تنتقل الزعامة منها إلى شخصية جنوبية أو غير جنوبية من خارج إطار حاشد وبكيل؟ فقال هو الآخر "نعم"، أيضاً. قلت لهم فكروا في هذا الموضوع وناقشوه مع المشايخ الثلاثة، سنلتقي لاحقاً. وأنا لا أشك في نيات هؤلاء المشايخ الثلاثة، ولكن هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من التشاور مع أطراف إقليمية ودولية ومحلية. وبعد ذلك التقينا مرّة أخرى في باريس، وأكدوا الفكرة نفسها وكانت الخلافات في ذروتها بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح، وحينها كانت طبول الحرب تقرع في كل مكان في اليمن وعلى أبواب المسؤولين الكبار في صنعاء وعدن، وبدأ الإعداد حينها للاقتتال والانفصال، وأعلنت بعض قبائل بكيل وقوفها إلى جانب البيض، بينما انحازت حاشد وحزب الإصلاح إلى جانب الرئيس علي عبد الله صالح.

ظهور علي سالم البيض من النمسا بعد صمت 15 سنة وتجديد المطالبة بالانفصال كيف قرأتم الخبر وكيف كان موقفكم من ذلك؟

كان الحراك الجنوبي السلمي قد بلغ الذروة، كان الاعتقاد السائد أنه لا يمكن أن يتوقف، وأنه سينتصر وسيغير المعادلة، وبالتالي جاء ظهور البيض لينتظم في إطار ركوب موجة الحراك، وهو ما فعله غيره من القيادات، فقد كانت هناك قيادات ميدانية معروفة في البداية من المنتسبين إلى جمعيات المتقاعدين وقيادات اشتراكية أخرى، إضافة إلى الدور الذي كانت تؤديه صحيفة "الأيام". وقد التقيت الأخ علي سالم البيض بعد ذلك في لبنان لأول مرة (عام 2008) بعد خروجه من عمان بمعية الشيخ سنان أبو لحوم، وقد استقبلونا بالمباخر في مطعم لبناني بفندق غراند أوتيل على أنغام أغنية ملحم زين، زوج ابنة علي سالم البيض، وهو من أفخم الفنادق في لبنان، وتعود ملكيته لرجل الأعمال اللبناني روبري معوض صاحب مجوهرات معوض. تكلمنا في ذلك اللقاء عن الماضي والحاضر والمستقبل، وكان علي سالم البيض يتحدث بثقة وكأنه عائد إلى عدن غداً، ونظر إلى الشيخ سنان أبو لحوم، وقال له: نحن سنعود إلى عدن، وتعود معنا إن شاء الله ونهدي لك فيلا في معاشق أو البريقة، وسنرفع العلم وسنسلم الراية للرئيس علي ناصر، التفت نحوه وقلت له: نحن بحاجة إلى دعم الحراك الجنوبي وتوحيد قيادته اليوم، ولسنا بحاجة إلى توزيع المناصب والشقق والبيوت من لبنان، وتابعت: إن الطريق إلى عدن قد يكون طويلاً.

شعرت بأنه لم يتعلم من السلطة ولا من الغربة، وأصبت بخيبة أمل وهو يتحدث بهذا الأسلوب. وأتذكر أي التقيته مرة أخرى في لبنان وطرحت معه فكرة الفيدرالية من إقليمين بفترة مزمته بخمس سنوات، ورفض فكرة الفيدرالية وفكرة التزمين قائلاً إنه يخشى أن نموت قبل أن يتحقق هذا الحلم، ونريد أن نحضر ونفرح باحتفال استعادة الدولة في عدن. فقلت له إن جون قرنق وضع أساس الاتفاق مع عمر البشير، ولكنه مات قبل أن يتحقق حلم الدولة في جنوب السودان. وبعد ذلك التقيته في لبنان قبل مؤتمر القاهرة 2011م وبعده بحضور حيدر أبو بكر العطاس والدكتور محمد حيدر مسدوس والسيد مصطفى العيدروس ومطهر مسعد وصالح عبيد أحمد وحكيم الحسني وجابر محمد ثابت وآخرين، في محاولة منا للوصول إلى رؤية سياسية توافقية ومرجعية سياسية.

وبعد ثلاثة أيام من اللقاءات والاتفاقات، كان يتراجع عن كل ما أثنق عليه بين كل ساعة وساعة، لأنه ليس صاحب القرار، فهناك ضغوط داخلية تمنعه من القيام بأي نشاط أو تقارب أو تعاون بيننا، كما أكد لي ذلك قاسم عسكر جبران الذي طلب منه ألا يوقع على أي بيان معنا، لأن الشارع سيتخلى عنه بعد الوعود التي قطعها على نفسه بأنه سيقود مسيرة التحرير والاستقلال للجنوب وقيام دولة الجنوب العربي، وفعلاً هذا ما حصل عندما اتفقنا

نحن وعلي سالم البيض وحسن أحمد باعوم على شطب بعض المصطلحات التي تستخدم في خطابهم السياسي، كتحرير الجنوب والاستقلال من الاحتلال اليمني، وقد سبق أن تحدثت عن ذلك ردًا على سؤال سابق.

التقيتم أحزاب اللقاء المشترك في القاهرة عام 2010. إلى ماذا كنتم ترمون، وإلى ماذا أفضى اللقاء ؟

عقد لقاء تشاوري في القاهرة بتاريخ 12 يونيو 2010 بحضوري، وحضره أيضًا الأستاذ محمد سالم باسندوة، رئيس لجنة الحوار الوطني، والشيخ حميد الأحمر الأمين العام للجنة الحوار، والأمناء العامون لأحزاب اللقاء المشترك وشخصيات وطنية مهمة، منهم المهندس حيدر أبو بكر العطاس، والأستاذ محمد علي أحمد وعضوا البرلمان اليمني، الشيخ علي عبد ربه القاضي، والأستاذ صخر الوجيه، والأستاذ لطفي شطارة، وبعد نقاشات مستفيضة وأخوية صادقة وضعت مصلحة اليمن وشعبه، جنوبه وشماله، فوق كل اعتبار، كان الاتفاق بين كل الأطراف اليمنية المختلفة على مناقشة كل القضايا دون محاذير أو سقف أو خطوط حمراء غير اتباع سياسة الحوار الذي يهدف إلى إيجاد معالجات سلمية وديمقراطية تلبي مصلحة الشعب في الجنوب والشمال، بما يجعل مصالح كل الأطراف محفوظة وقابلة للتحقيق.

وفي نهاية اللقاء اتفق على النقاط الآتية:

- 1- يقر الجميع بضرورة إعادة صياغة الوحدة السلمية التي قضت عليها الحرب في دولة تقوم على الفيدرالية.
- 2- يقر الجميع بأن الحراك الجنوبي السلمي هو المعبر الشرعي عن القضية الجنوبية، كشريك كامل في الحوار الوطني الشامل، ويحق له أن يختار من يمثله من قيادات الداخل والخارج.
- 3- تتولى اللجنة التحضيرية الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي لا يُستثنى منه أحد من الأطراف الفاعلة على الساحة اليمنية في الداخل والخارج، ويعقد تحت رعاية إقليمية وعربية ودولية.
- 4- العمل على تأمين الضمانات اللازمة لإنجاح الحوار الوطني الشامل وتنفيذ نتائجه.
- 5- تكلف اللجنة التحضيرية تطوير صياغة مشروع رؤية الإنقاذ الوطني على نحو يستوعب معالجة القضايا الوطنية كافة، وفي مقدمتها القضية الجنوبية، والعمل على دعم الحراك السلمي الجنوبي مع تفعيل الحراك السلمي في الشمال، وإنجاح الحوار الجاد بما يؤدي إلى التغيير السلمي والفعلي الشامل في اليمن.
- 6- تعيين ناطق رسمي للجنة التحضيرية ونائب له (بالداخل والخارج).

لكن المشترك انقلب على لقاءاتكم السابقة معه، وذهب إلى الاتفاق مع المؤتمر الشعبي العام، أليس كذلك؟

نعم هذا ما حدث بالفعل، وبالرغم من الانتقادات والهجوم من قبل ناشطين جنوبيين علينا، كما ذكرنا سلفاً، إلا أن اللقاء المشترك ضرب باتفاقاتنا عرض الحائط، وذهب للاتفاق مع المؤتمر الشعبي العام في صفقة سياسية جانب فيها الصواب. ففي يوليو 2010، في ما عُرف بـ "محضر 17 يوليو 2010" اتفق المؤتمر وأحزاب اللقاء المشترك على تشكيل لجنة مشتركة لإطلاق آليات الحوار تنفيذاً لاتفاق فبراير 2009، وستقوم اللجنة المكونة من 200 عضو من الطرفين باستكمال التشاور مع بقية الأحزاب والقوى السياسية والفعاليات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في الانضمام إلى الحوار الوطني.

هذا الاتفاق بين أحزاب المشترك والمؤتمر الشعبي العام الحاكم كان أمراً سيئاً بالمطلق، وزاد عليه أيضاً توقيت إعلانه الذي تزامن مع يوم السابع عشر من يوليو وهو الموافق لليوم الذي وصل فيه الرئيس علي عبد الله صالح إلى سدة الحكم في الشمال عقب اغتيال الرئيس أحمد الغشمي، والذي يحتفل فيه كل عام، وهذا ينم عن ذكاء صالح الذي اختار هذا اليوم بالذات ليجعل معارضيه أهمّ المحتفلين به.

وقتها وصف الرئيس صالح الاتفاق بمثابة بداية للانفراج السياسي، ودعا في هذا الصدد إلى وقف الحملات الإعلامية المتبادلة، وجدد دعوته أحزاب المعارضة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد في أبريل من عام 2011م، فيما اشترطت أحزاب "اللقاء المشترك" لتشكيل حكومة وحدة وطنية، إقرار التعديلات الدستورية أولاً، وأن تكون مهمة الحكومة الوحيدة الإشراف على الانتخابات البرلمانية المقبلة.

وثيقة رقم 25 وثيقة نص محضر الاتفاق الموقع بين المؤتمر والمشارك.

الفصل الخامس

الربيع العربي وثورة شباب التغيير في اليمن

الربيع العربي وثورة شباب التغيير في اليمن

ما الأسباب التي أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي في ديسمبر 2010م؟
شاء المولى العليّ أن أشهد وألاحق أحداثاً مفصلية وتاريخية بدأت نهاية عام 2010
ومطلع عام 2011م، وتحديدًا في 17 ديسمبر 2010 حينما أضرم الشاب التونسي محمد
البوعزيزي في مدينة سيدي بوزيد النار في جسده حتى قضى، احتجاجًا على صفع الشرطة
التونسية فادية حمدي له وهو إلى جوار عربة بسطة يستخدمها في بيع الخضروات ليؤمن
لقمة عيش كريمة له ولعائلته. البوعزيزي فجر احتجاجات شعبية في تونس، سرعان ما
تحولت إلى ثورة تغيير أدت إلى إسقاط النظام بمغادرة الرئيس التونسي زين العابدين بن علي
الذي قال قبل مغادرته تونس إلى السعودية في يوم الجمعة 14 يناير 2011: "والآن فهمننا
فهمننا"، ولكنه فهم بعد فوات الأوان، وهو الذي حكم البلاد بقبضة بوليسية مدة 23 عامًا.
ومن المفارقات في ثورات الربيع العربي أن يوم (الجمعة) كان يوم إعلان الرئيس المصري
محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، وهو ذات اليوم الذي قامت فيه ثورة 11 فبراير
2011 في اليمن من مدينة تعز، وشكل يوم الجمعة من كل أسبوع كابوسًا للحكام واعتبر
يومًا للاحتجاج بصورة نوعية، وكانت كل جمعة تحمل اسمًا خاصًا بها في كل بلدان هذه
الثورات.



الشرطية فادية حمدي التي صفت البوعزيزي

أحمد الحفناوي

هكذا إذًا، انتقلت هذه الثورة إلى مصر فاليمن وليبيا وسورية والبحرين، فسقطت
أنظمة لم يكن يتحدث أحد عن سقوطها، بل كان بعضها يؤسس للتوريث للأبناء، فحدثت
الهزة العارمة لهذه الأنظمة العربية التي حكمت بقبضة بوليسية منذ عقود طويلة، وبعضها
صعد إلى السلطة على أعقاب ثورات وحركات تحرر قامت في خمسينيات القرن الماضي
وستينياته، على أن تلك الحركات أخذت طابع الانقلابات العسكرية والكفاح المسلح، فيما

اتخذت ثورات ما يُسمى الربيع العربي من النضال السلمي ووسائل التكنولوجيا الحديثة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع والمدونات الإلكترونية التي لا شك في أنها أدت دورًا بارزًا في إحداث الخروج الجماهيري عوضًا عن المنشورات الورقية السرية التي كانت وسيلة التواصل بين القيادات ومع الجمهور في أحداث منتصف القرن الماضي. ولعل النظام في سلطنة عمان كان متقدمًا لجهة الاستفادة من تفاعلات هذا الربيع، فقد شهدت السلطنة احتجاجات مطلبية وإصلاحية وصلت إلى حد قطع طرقات، على أن النظام عمد إلى الابتعاد عن العنف وامتصّ الغضب الشعبي وأطاح عددًا كبيرًا من الوزراء دفعة واحدة، بمن فيهم وزير الأمن، الأمر الذي ساعد على تهدئة الشارع وعودة الحياة إلى طبيعتها. وأتذكر أنني حينها كنت في مسقط وطلبت العودة إلى الإمارات عبر البر، ولكن المسؤولين اعتذروا، لأن الطريق كانت مقطوعة في دوار صحار.

السلطان قابوس طلب منهم عدم اللجوء إلى العنف لفتح الطريق، وطالب بفتح حوار مع المعتصمين لمعرفة كل القضايا التي يطالبون بها الشخصية والعامة، وعلمت لاحقًا أنهم قد نجحوا في فتح الطريق بطريقة سلمية، وهذا يدل على حكمة السلطان.



جميع من في الصورة قد رحلوا بعد ثورات الربيع العربي: زين العابدين بن علي رئيس تونس في 14 يناير 2011، وبعده الرئيس المصري حسني مبارك في 11 فبراير 2011م، ثم الرئيس الليبي معمر القذافي في 20 أكتوبر 2011م، ثم علي عبد الله صالح في 27 فبراير 2012م، ثم الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 2 أبريل 2019م، وكان آخرهم عمر حسن البشير في 11 أبريل 2019.

هذا الأمر يدفعني إلى إعمال نوع من المقاربة بين أحداث خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وما يسمى الربيع العربي بطريقة يمكن أن يستشف منها أوجه الشبه والاختلاف، لكن وفق الإيذان بأن التغيير سُنّة كونية قد لا تجيد التحليلات السياسية والقراءات النظرية توقعها أو -على أقل تقدير- توقع شرارتها الأولى. فلا شك في أن

البوعزيزي كان مفاجأة للعرب والعالم، فتحرك الجميع دولاً وحكومات وأحزاباً ومكونات ومنظمات للقيام بما يجب القيام به للتعاطي مع هذه الأحداث وفق المصالح المتباينة بين البعض والمشاركة بين البعض الآخر. ولئن كانت هذه الثورات معبرة عن مطالب حقة وعادلة، فإن الدور في الوصول إلى حالة الاحتقان هذه كان جهداً متعاطفاً للسياسات المتبعة لدى هذه الأنظمة نفسها من خلال إرساء الديكتاتورية والفساد والمغامرات السياسية، وقد تفاوتت المواقف العربية وغير العربية من كل ثورة على حدة وفق أجندات سرية وعلنية، ولولا أن هذه الاحتجاجات قد أدت إلى إسقاط أنظمة في وقت قياسي وفي منطقتنا الاستراتيجية، لما حظيت بهذا الاهتمام العالمي. ويحق القول إن الحراك الجنوبي السلمي في بلادنا قد نال قصب السبق في النضال السلمي وقبل ما يسمى الربيع العربي، حيث انطلقت ثورته التحررية في 7/7 / 2007م، وتعرض لكل ألوان القمع بالأدوات المحلية والتجاهل الإقليمي والدولي، ولعل لذلك عدة أسباب ذاتية وموضوعية، من بينها الخصوصيات المتعلقة بالقضية الجنوبية وتقاطع المصالح المحلية والإقليمية والدولية التي أدت إلى ترحيل الاهتمام بالقضية حتى اندلعت الثورة في تعز وصنعاء والمحافظات الشمالية. وبالرغم من ذلك، جاءت المبادرة الخليجية لحل النزاع الذي نشب في صنعاء، ولم تلق القضية الجنوبية الاهتمام الذي تستحقه إلا بعد أن أعادها الشارع المتوهج في الجنوب إلى الواجهة بنضاله المستمر وبالجهود السياسية والإعلامية لبعض القيادات في الداخل والخارج. ولئن رأى البعض أنه لا يزال هذا الاهتمام دون طموح الجماهير التي تتحدث عن قضية شعب ووطن، لا قضية حزب أو فصيل أو قبيلة، فإنه لا يمكن نكران أن مردّد ذلك ما تشهده القيادات من انقسام والمكونات من تعدد وعدم الوصول إلى مرجعية ورؤية سياسية في آن واحد تنسجم وروح القضية وريحان جمهورها.

سقوط بغداد.. بداية الحلاقة !!

من المفيد التذكير أيضًا بسقوط بغداد، والاحتلال الأمريكي للعراق وانهيار نظام الرئيس صدام حسين في مارس 2003م، فقد كان حدثاً مفاجئاً وشكل علامة فارقة في التاريخ المعاصر يمكن القول إن آثاره بقيت تعتمل حتى اندلعت شرارة ما يسمى ثورات الربيع العربي 2011م. فسقوط بغداد والإتيان بالديمقراطية بالقوة وبالاحتلال من الخارج كان أمراً مربكاً للأنظمة العربية وللنخب العربية المعارضة على حد سواء، وتحرك الطرفان - أعني الأنظمة العربية والمعارضات العربية - باتجاهات جديدة غير منضبطة المسار والتوجه بمعنى أن الأنظمة لم تقم بإصلاحات حقيقية، وإن كان البعض قد تحدث عنها وقام بالنزr اليسير الهامشي، بل إن بعضها تمسك بسياسة القبضة الحديدية أو في أحسن الأحوال أمعن في ممارسة سياسة العصا والجزرة وخلط الأوراق. ولعل هذا ينطبق على

نظام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي ينسب إليه القول بعد سقوط بغداد: "لنحلق رؤوسنا قبل أن يأتي من يلحق لنا". كذلك فإن المعارضة العربية تحركت ضمن خريطة طريق واضحة وفقاً لما تتضمنه من تناقضات وأفكار وأيديولوجيات غير متجانسة، بل متخاصمة في كثير منها. وبالمجمل، لا شك في أن سقوط بغداد، مع عدم وجود عمل قويم على مستوى السلطات والمعارضات، كان له أثر في المنطقة وأسس بشكل أو بآخر لبعض التفاعلات في ثورات الربيع العربي.

إن أكثر الدلالات التي حملتها هذه الثورات الحديثة ذات الطابع السلمي في الأساس، إلا ما تحول عن ذلك إلى العسكرية فيما بعد لأسباب موضوعية داخلية وخارجية، كان مطلب الكرامة ومطلب العيش الكريم، وهذا يمكن أن يستشف من الشرارة الأولى "حادثة البوعزيزي". فإحراق الشاب لجسده يمكن قراءته بحاكمية المطالبين السابقين إذ تمثل (عربة/بسطة) الحُضْر التي لأجلها وقع الحادث مطلب العيش الكريم، وصفعة الشرطة تشكل نواة مطلب الكرامة، وهذه حالة رمزية فقط لكن لها مدلولاتها الحقيقية لدى كل الشعوب العربية، ولا سيما التي انخرطت في إطار ما يسمى الربيع العربي. وهذا الأمر يزيدنا دفعا لقراءة تاريخية لأصل هذه الأنظمة الجمهورية، وكيف تحول جُلها من أنظمة ثورية، أو أنظمة قامت في أعقاب حركات التحرر العربي في خمسينات وستينات القرن الماضي إلى أنظمة ديكتاتورية وبوليسية قمعية وفسادة. وفائدة هذه المقاربة تكمن في أهمية استلهام الدروس من التجارب السابقة، وحتى لا تصدق مخاوف الكثيرين من انحراف هذه الثورات الربيعية عن مسارها التصحيحي، كما حدث مع حركات التحرر العربي، وأن يكون المنتج نفسه والمخرجات متشابهة، وتذهب أرواح الشهداء الأبرياء سدى دون أن يرى الشعب نور التغيير الفعلي، ونبقى ندور في حلقة مفرغة، وذلك بسبب غياب الوعي وحالة الإقصاء التي أدت إلى انفراط عقد الأمة المستمر نتيجة التجاذبات في تشخيص المصالح القومية وعدم التعاطي مع الخارج بمسؤولية وطنية، إذ لا ينبغي أن نضع كل بيض هذه الثورات في سلّة النظام الدولي، ونتعامى عن دور العوامل الذاتية، بل لا بد من القراءة العلمية والدقيقة والموضوعية لموازن القوى وللعوامل التاريخية الفاعلة التي تؤثر بشدة في طبيعة حركات الشعوب وتؤثر في صناعة آلامها أو بعث آمالها.

تحولات عالمية تلقي بظلالها على الواقع العربي

وفي عودة تاريخية لأهم الثورات وأكثرها تأثيراً في العالم، كانت الثورة الفرنسية بمثابة المحرك الذي استطاع أن يحدث تغييرات بنوية عميقة في العالم ككل، سياسياً واجتماعياً، وأسهمت الثورة الفرنسية إسهاماً كبيراً في تفكيك العلاقات الاقتصادية القديمة البالية التي ميزت الإمبراطوريات في أوروبا والإمبراطورية العثمانية في آسيا، وكانت الجمهورية

الفرنسية قد أعلنت رسميًا في 21 أيلول 1792، خلال الثورة الفرنسية في ذلك اليوم خُلع لويس السادس عشر بشكل رسمي، وانتهت الملكية الفرنسية. وهذه كانت أول حكومة جمهورية في أوروبا استمرت الجمهورية الفرنسية حتى قيام الإمبراطورية الفرنسية الأولى في عام 1804. وقد أعلن نابليون بونابارت نفسه إمبراطورًا في عام 1804، بعد أن خدم كقنصل أول من عام 1799 إلى عام 1804 منهيًا بذلك الجمهورية الفرنسية.

وكان أول وأهم تطور تاريخي تمخضت عنه توسعات نابليون، تكوين نظام محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر في مصر، وكان هذا النظام الجديد فاتحة لعهد من المعارك نحو الاستقلال، تكلفت بعد قرن ونصف بثورة الضباط الأحرار بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر 1952م.

كذلك شكلت الثورة الروسية عام 1917 أكثر الأحداث جدلاً في القرن العشرين وتأثيراً في العالم كله كأول ثورة اندلعت بقيادة الطبقة العاملة التي سئمت ويلات الحرب العالمية الأولى وآثارها القائمة على الاقتصاد الروسي وانتشار المجاعة، ما دفع الشعب إلى الثورة على القيصر والكنيسة والإقطاع، وفتحت هذه الثورة عهداً جديداً أمام حركات التحرر العالمية استمر 70 عامًا حتى انهيار المعسكر الاشتراكي عام 1990م على يد ميخائيل غورباتشوف، وهو العام الذي أُعلن فيه تحقيق الوحدة اليمنية بصورة اندماجية لا يزال بعضهم يعزوها إلى سقوط الاتحاد السوفياتي أو يجعل من ذلك السقوط أحد أهم أسباب تحقيق الوحدة بتلك الطريقة التي يدفع الشعب ثمنها الباهظ.

ومن المعلوم أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانت فترة تشكل النظام الدولي الجديد "ثنائي القطبية"، فضلاً عن صعود قوى جديدة: الصين، الهند، حركات التحرر الوطني التي شكلت حركة عدم الانحياز والتي لعبت لفترة كبيرة دوراً مؤثراً في السياسة الدوليّة وانتهت هذه الحركات، وخاصة حركة التحرر الوطني في العالم الثالث في الفترة التي تركّز فيها النظام الدولي، وهي الفترة التي تلت مرحلة سياسة حافة الهاوية في الصراع بين الكتلتين، حتى رست تحت مظلة ما يسمى توازن الرعب النووي.

لا اشتراكية من دون الاتحاد السوفياتي

سقوط الاتحاد السوفياتي أدى إلى سقوط المنظومة الاشتراكية في ألمانيا وبلغاريا والمجر وبولندا ورومانيا وألبانيا ويوغوسلافيا وحلفائها في اليمن الديمقراطية وأفغانستان وإثيوبيا وموزمبيق وأنغولا وكمبوديا وغيرها من الأنظمة المحسوبة على الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية. وتحضرنى هنا مقولة ليانوش كادار رئيس حزب العمال المجري، قالها لي: إن "لا اشتراكية من دون الاتحاد السوفياتي"، وتشدّد الصين عن هذه القاعدة وفقاً

لخصوصياتها الذاتية والموضوعية المعروفة، فضلاً عن أن منظومتها الاشتراكية موسومة بطابعها الخاص والمستقل، وكذلك فيتنام وكوريا الشمالية وكوبا.

وفي ذات الإطار، تجدر الإشارة إلى أهمية النزعات القومية وإمكانية استغلالها كأهم وسيلة لتفكيك ما بقي من النظام الاشتراكي على يد الرئيس بوريس يلتسن وأمثاله، واستخدام مبدأ "حق الشعوب في تقرير مصيرها" لتمزيق الاتحاد السوفياتي واليوغسلافي، وتقليص نفوذ روسيا. وكانت الحرب الأخيرة في البلقان أكبر برهان على الطابع التقسيمي الذي يمكن أن تحمله النزعات القومية. فقد استغلت ألمانيا وأمريكا مطالبة ألبان كوسوفو المسلمين بالاستقلال عن الاتحاد اليوغوسلافي بهدف إضعاف الدولة الفيدرالية الموحدة وتفكيكها، ومن ثم ربط الدول "المستقلة" الجديدة بالمصالح الاستعمارية الغربية، وهنا تكمن خطورة مسألة الأقليات وتحضر في المحطات التغييرية الصعبة المعقدة كما تحضر اليوم في أحداث ما يسمى الربيع العربي، ولكن بحسب طبيعة المنطقة العربية والأقليات فيها وعدم قدرة الأنظمة العربية على حل هذه المسألة منذ عقود، أو عدم رغبتها في الحل، لدرجة أنها كانت من القضايا المعلقة أو المسكوت عنها، بالرغم مما تحمله من طبيعة انفجارية يمكن بسهولة استغلالها خارجياً، في ظل غياب المشروع الوطني الجامع والمانع.

وعلى ذكر مسألة الأقليات، أورد هنا بعضاً مما ذكره الرئيس الجزائري الأسبق أحمد بن بيلا⁽²¹⁾، بحسب ما نقله د. سعد الدين إبراهيم، وضمّنه الباحث اليمني إسكندر شاهر سعد في كتابه "مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط" الصادر عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في دمشق عام 2009، وهو المركز الذي أسسته عام 1995م. يقول بن بيلا: "إن مشكل الأقليات، رغم أهميته التاريخية، إلا أنه أخذ حجماً متزايداً في السنوات الأخيرة، ليس فقط في المغرب العربي، ولكن على مستوى العالم كله"، ويعزو ذلك إلى أسباب عديدة، منها "ثورة الاتصالات بما تنطوي عليه من تأثير للثقافات الكبرى في الثقافة الأصغر، ومن هذه العوامل سعي الدولة المستقلة حديثاً لإنجاز الاندماج الوطني والقومي بأسرع ما يمكن. وفي مواجهة ذلك شعرت الأقليات بأنها مهددة بالذوبان وفقد خصوصيتها الثقافية". ومن هنا فإننا نشهد صحوة الأقليات في كل أنحاء العالم". ويتابع الرئيس بن بيلا قائلاً: "وفي رأيي، إن المشكل عندنا وعند غيرنا لا يمكن فهمه إلا في إطار الديمقراطية والحرية ويتابع بن بيلا: "وبعد خروجي من السجن

(21) أحمد بن بلة (25 ديسمبر 1916م - 11 أبريل 2012م)، أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال. من 15 أكتوبر 1963 إلى 19 يونيو 1965م. ناضل من أجل استقلال البلاد عن الأختلال الفرنسي. وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام 1954م واندلاع الثورة التحريرية فاعتبر «رمزاً وقائداً لثورة أول نوفمبر... وزعيمها الروحي. وبعد الاستقلال أصبح أول رئيس للجزائر المستقلة حتى انقلب عليه وزير الدفاع هواري بومدين.

زارني بعض ممثلي الثورة الإيرانية، وطلبوا رأيي في المسائل التي ينبغي أن تتصدى لها الثورة. وكان أول شيء ذكرته لهم مسألة الأقليات". وفي إطار توصيفه لبساطة الحل يقول: "إن معظم ما يطالب به البربر، أمور ممكنة فينبغي تدريس البربرية في بلاد القبائل، وفي أي منطقة بربرية تطلب ذلك، فكيف تقوم الدولة بتدريس الفرنسية والإنكليزية والإسبانية، وتنكر تدريس لغة محلية أصلية؟ وأعتقد أن الأمر لا ينطوي على عداوة من الحكومة الحالية بقدر ما هو تقصير أو قصر نظر، ويمكن بالطبع تداركه"⁽²²⁾.

وفي كلام الرئيس بن بيلا ما يمكن الاستفادة منه في إطار ما يسمى الربيع العربي، وقبله الحراك الجنوبي السلمي في اليمن. فالأخير كانت مطالبه ممكنة وعادلة وحقوقية، أو سياسية، كإصلاح مسار الوحدة في الأعم الأغلب، لكن نكران السلطة لها زاد الاحتقان، ودفع الناس إلى رفع السقف إلى مطلب فك الارتباط، فضلاً عما نجم عن ذلك من ثقافة الكراهية. وكذلك كانت مطالب الشعوب العربية في 2011م التي ثارت، فقد كانت مطالبها في البدء، حسب من قام بمتابعة يومياتها، إصلاحية ومطلبية ولا تتحدث عن إسقاط نظام، وعندما تأخر النظام بالاعتراف بهذه الإصلاحات والمطالب، انطبق عليه المثل القائل: "سبق السيف العذل".

ربيع دمشق

ولعلنا نجد مثلاً مهماً ومبكراً ينطبق على النظام في سورية، ومن المصادفات أن يحمل أيضاً اسم الربيع. كان ذلك ربيع دمشق الذي بدأ مع تولي الرئيس بشار الأسد للسلطة، وتلقفت النخب السورية ذلك بجدية، وبدأ الحديث فوق الطاولات، لا تحتها عن الإصلاحات، وأطلق على تلك الفترة القصيرة اسم "ربيع دمشق". وبحسب المتابعين لهذا الشأن فقد انتهى الربيع في 2001/2/17 تقريباً، حينما هاجم الحرس القديم، وفي مقدمتهم عبد الحلیم خدام، هذه المتديتات، وقال لي شخصياً: إذا كان بشار الأسد سيسكت عمّا جرى ويجري من محاكمة ونقد لتجربة حكم الرئيس حافظ الأسد، فأنا لن أسكت، لأنني كنت شريكاً في تلك المرحلة. وقال إن هؤلاء يتحدثون عن الأخطاء والسليبيات ولا يتحدثون عن الإمبريالية والصهيونية واحتلال الجولان. وكان أول من زار جامعة دمشق عبد الحلیم خدام لمهاجمة ما سمي حينها ربيع دمشق، وآخرون توزعوا في بعض الجامعات في حلب واللاذقية وحمص. ومع الأسف، فقد انحاز عبد الحلیم خدام لاحقاً إلى المعارضة، وظهر من باريس مهاجم النظام وقياداته، وعلى رأسهم الدكتور بشار

(22) المرجع: (مسألة الأقليات وسبل تخفيف التوترات الدينية والإثنية في الشرق الأوسط) - إسكندر شاهر سعد، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ط2، ص. 178-179

الأسد. وعلى قصر الفترة (6 أشهر تقريبًا)، إلا أنها شهدت مناقشات سياسية واجتماعية ساخنة من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كان لها صدى ما زال يتردد في النقاشات السياسية والثقافية والفكرية السورية حتى اليوم. وكان ربيع دمشق فرصة رأى فيها الكثيرون طريقًا نحو التغيير الديمقراطي في سورية بالتوافق ما بين السلطة والمجتمع. وبالمجمل يمكن القول إن ذلك الربيع كان فرصة سانحة ومبكرة ربما كفيلة بتجنب البلاد هذا الدمار المفاجئ الذي أتى على كل شيء، ولكن أُضيعت فرصة الإصلاح تلك، وكل أو معظم رموز ذلك الربيع باتوا في قيادة المعارضة السورية ضد النظام (وليّد البني، كمال اللبواني، سهير الأتاسي، هيثم المالح، رياض سيف، عارف ديلة وغيرهم).

وكان يمكن استيعاب طموحاتهم ومطالبهم التي لم يكن بينها إسقاط النظام بل، إصلاحه من الداخل وجلّ هذه المطالب متعلق برفع قانون الطوارئ وإصلاحات سياسية بإتاحة الحريات للأحزاب، إضافة إلى إصلاحات في الجانب الإعلامي والاقتصادي والحريات العامة. لكن الأمور تطورت وتعقدت أكثر فأكثر بدخول قوى إقليمية ودولية في الصراع بهدف إسقاط النظام والرئيس في سورية، وجُنّد عشرات الآلاف من خارج سورية للقتال ضد النظام، بالمال الخليجي ودعم الدول الغربية، وقد اعترف بذلك وزير خارجية قطر حمد بن جاسم، بقوله إن بعض دول الخليج مؤت الحرب على سورية ب 137 مليار دولار، وقبلها صرفت عشرات المليارات لتدمير السودان والصومال وليبيا، ولم تنج اليمن 2015 من هذه الحروب، بل إن ما صُرف يقدر بما يزيد على 800 مليار تكفي لإعمار المنطقة والقضاء على منابع الجهل والفقر والإرهاب.

ولكن صمد النظام ورئيسه، بدعم روسيا وإيران وحزب الله، الذين أفضلوا هذا المخطط الذي كان يخدم إسرائيل والغرب، وهي التي استهدفت أيضًا تدمير الجيوش الوطنية العربية في ليبيا واليمن والعراق والصومال والسودان لخدمة استراتيجيتها في المنطقة.

وفي وقت لاحق خرجت الجماهير في السودان والجزائر لإسقاط أنظمة الفساد في هذين البلدين برئاسة الجنرال عمر البشير وعبد العزيز بوتفليقة اللذين وُضعا تحت الإقامة الجبرية وحلّت محلها قيادات وطنية يمكنها أن تقود هذين البلدين إلى مزيد من الإنجازات لمصلحة هذين الشعبين وشعوب المنطقة.

خمسينيات القرن الماضي مرحلة من الثورات والانقلابات

لا يمكن فصل النهوض الوطني العربي في فترة (الحرب الباردة)، ثورة الضباط الأحرار في مصر عام 1952م، والثورة الجزائرية 1954-1962م، إلى زيادة شعبية حزب البعث في سورية ابتداءً من عام 1954م، وثورة عبد الكريم قاسم في العراق 1958م عن اتساع رقعة الثورات الوطنية. وكان للخارج دوره الواضح، ليس فقط في تحويل قضية

فلسطين إلى مجرد شعارات تمامًا، كالوحدة العربية، بل وصل الأمر إلى تحويل مسار تلك الحركات والأنظمة التي قامت في أعقابها لتتحول إلى أنظمة لا تقل شمولية عن الأنظمة التي انقلبت عليها من مملكات وسلطنات.

وكان ملك العراق، فيصل الثاني قد دعا الملك الحسين بن طلال، ملك الأردن، في فبراير 1958 إلى إقامة اتحاد عربي هاشمي بين المملكتين الهاشميتين في العراق والأردن لحفظ توازن القوى في المنطقة عقب تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية، وأطلقا عليه تسمية دولة الاتحاد الهاشمي العربي، وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد، مع احتفاظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها. ونصّ الدستور كذلك على أن ملك العراق هو رئيس الاتحاد، وأن مقر حكومة الاتحاد يكون بصفة دورية ستة أشهر في بغداد وستة أشهر في عمان، فأصبح الملك فيصل الثاني ملكًا على الاتحاد الذي دام لسته أشهر فقط، حيث أطيح النظام الملكي في العراق في 14 يوليو 1958م. وكذلك أطيح بإمام اليمن أحمد وابنه البدر 1962م، والأحداث التي دارت بعدها لثاني سنوات انتهت إلى تسوية أفرغت الثورة من محتواها، وسارت الأمور في اتجاه تقاسم السلطة بين قوى ملكية وجمهورية وقوى تقليدية باستثناء فترة الرئيس إبراهيم الحمدي الذي حاول من خلال تجربته الانتقال إلى بناء وتأسيس دولة حديثة، لكنه اغتيل، وانتهى بذلك مشروعه.

كما تم القضاء على عهد سلاطين الجنوب 1967م بقيام دولة جمهورية اليمن الجنوبية، حيث حكمت الجبهة القومية البلاد حتى تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني، الذي حكم بدوره الجنوب منفردًا حتى عام 90 حين أعلن تحقيق الوحدة اليمنية، على أن الفرق كان ملموسًا في ظل الدولة الفتية في الجنوب في مختلف جوانب الحياة كالتهليل والصحة والمساواة المعيشية والنظام الاجتماعي والإداري والمالي المتقدم، قياسًا بما كان قبل الثورة والدولة.

كما أن ملك ليبيا إدريس السنوسي، الذي ظل ملكًا على ليبيا حتى ثورة الفاتح من سبتمبر 1969م بقيادة معمر القذافي فأطاحت حكمه، وكان وقتها في تركيا، وتوجه لاحقًا إلى اليونان، حيث أقام لفترة، ثم انتقل إلى مصر، وبرفقته زوجته الملكة فاطمة وانتقل أحفاده إلى المملكة العربية السعودية والكويت.

ثم نأتي إلى ملك إثيوبيا هيللا سلاسي الأول أو (حيلي ثلاثي) بالجزعية ويعني اسمه (قوة الثالث) وقد حكم من (23 يوليو 1892-27 أغسطس 1975) وهو آخر أباطرة إثيوبيا. وانتهى حكمه عام 1974، عندما خلعه القادة العسكريون وأنشأوا حكومة مؤقتة،

إثر ثورة قادها منغستو هيلما مريام، واحتُجز في قصره، وبعد عام واحد توفي في ظروف غامضة، ودُفن في عام 2000 بعد 25 عامًا من وفاته.

وشملت مرحلة التحول تلك تغييرات طاولت دولاً عديدة في أفريقيا كإثيوبيا السودان، وموزمبيق وأنجولا، واندولات الصومال، كذلك حدثت متغيرات عدة حول العالم، حتى بلغت أمريكا اللاتينية.

الخليج العربي وصدى الثورات

حملت مرحلة الخمسينيات والستينيات تغييرات في عدد كبير من دول المنطقة والعالم، كان لها أثرها في دول الخليج، الذي سنجده حاضرًا في أغلب هذه التحولات، ولا سيما في المنطقة العربية وأفريقيا. فالسعودية وعمان كانتا في قلب الأحداث بعد ثورة سبتمبر 1962م في الشمال، وثورة 14 أكتوبر 1963م في الجنوب، وقد أتينا على حجم ذكر تلك التأثيرات في مواضع عديدة من هذا الكتاب، وهي مما لا يخفى على أي متابع للتاريخ الحديث والمعاصر، لكن العبرة هنا تكمن في ذكر بعض الأمثلة لصدى التغييرات التي حدثت في تلك المرحلة على منطقة الخليج.

في الإمارات كان شخبوط بن سلطان بن زايد بن خليفة حاكمًا لإمارة أبو ظبي طالت فترة حكمه من 1928 إلى 1966: ثم نُحي عن الحكم من قبل العائلة الحاكمة وعُين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكمًا لإمارة أبو ظبي.

وفي المملكة العربية السعودية في 1 نوفمبر 1964م اجتمع علماء الدين والقضاة، وأعلن مفتي المملكة محمد بن إبراهيم آل الشيخ خلع الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود من الحكم، ومبايعة الأمير فيصل ملكًا، وفي 2 نوفمبر 1964م بوبع ملكًا.

في سلطنة عمان، قابوس بن سعيد سلطان عُمان، وهو ثامن سلاطين أسرة البوسعيد وينحدر من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول، وصل إلى السلطة عام 1970 بعد انقلابه على والده سعيد بن تيمور، وهو صاحب أطول فترة حكم من بين الحكام العرب، وتوفي في 10 يناير 2020.

ولاحقًا في دولة قطر وبعد سنوات عديدة، وتحديدًا في 27 يونيو 1995م نفذ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني انقلابًا أبيض على أبيه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، وتولى السلطة خلفًا له، وبقي الأب خارج الدولة. وبدوره، تنازل الشيخ حمد عن الحكم لابنه تميم في 2013.

وأما في إطار ما يُسمى الربيع العربي، فقد كان صدى الثورات مدويًا في منطقة الخليج العربي شهدت احتجاجات معارضة في بعض المناطق، كذلك شهدت بلدان أخرى خليجية احتجاجات مماثلة. ولكن الصدى الشديد تمثل بثورة البحرين، أو ما يطلق عليها

ثورة اللؤلؤة التي دفعت دول الخليج إلى التحرك سريعاً بواسطة درع الجزيرة لفرض الأمن وتثبيت الحكم الملكي الذي طالب المحتجون بإسقاطه بعد أن كانت مطالبهم إصلاحية وحقوقية. ولعل تدخل السعودية، ومعها دول الخليج الأخرى لوقف النزاع في صنعاء بتبني المبادرة الخليجية وإيصالها إلى مرتبة وثيقة عربية مدعومة أممياً يكفي لاستشعار صدى الثورة الشبابية اليمنية، وقبلها الحراك الجنوبي السلمي في الخليج، وثمة مخاوف وترقب حذر لما يمكن أن تؤول إليه الأمور، ولا سيما فيما لو ذهبت البلاد (اليمن) إلى خطر الانقسام الذي سيفتح بؤرة خطيرة على الخليج والمنطقة برمتها.

تعثر حركات التحرر، وتخثر ثورات الربيع

تحتشد عوامل عديدة في إطار تفسير تعثر حركات التحرر العربي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، على أن جلّها يتركز في القوام الذي بُنيت عليه الأنظمة البديلة التي جاءت إثر حركات التحرر، ومستوى أدائها، وقد كان واضحاً اتساع الهوة بين الشعارات الثورية والتحررية وواقع الحال، الأمر الذي عزز فكرة غياب المشروع الوطني، إضافة إلى اعتماد النظام البوليسي وخوض المغامرات السياسية والحربية وعدم القيام بنهضة صناعية وثورة ثقافية مواكبة. وانتهى الأمر باختزال السلطة والبلد برتمته بالقائد الرمز والأسرة الحاكمة أو المالكة، وما يصدق عليه وصف (الجمهوملكيات)، فما بقي من فرق يستحق الذكر بين ما كان قبل حركات التحرر وما آلت إليه أوضاع الشعوب بعدها. واستمر الاحتقان لعقود طويلة، إلى أن ساد اعتقاد لدى قطاع واسع من العرب بالاستكانة من جهة، والإيمان بمقولة غير منطقية من جهة أخرى (الزمن لا يأتي بأحسن)، على أن بقاء الحال من المحال كان منطلق الحياة وطبيعة سيرورتها يتجه الى التغيير، فحدثت هزة الربيع العربي التي حملت تغييرات مفاجئة وصادمة، إلا أنها بالقدر ذاته حملت فيروسات تعثرها من الداخل والتحكم بمجرياتها من الخارج. من هنا، فقدت هذه الثورات طابعها السلمي، أو أقحمت بشكل أو بآخر في إطار العسكرية والعنف والعنف المضاد بشتى الوسائل ويضخ واضح المعالم أخطره تكريس الانقسام وتعزيز الأفكار الطائفية والمذهبية والمناطقية والعرقية، وهي أكثر الأفكار قدرة على الإجهاد على حلم الربيع العربي وتحويله إلى كابوس مفرع. ويمكن ملاحظة ذلك بجلاء في كل بلدان ما يسمى الربيع العربي، من تونس التي شهدت بعد ثورتها اغتيايات على خلفية سياسية وأيديولوجية (شكري بلعيد أنموذجاً)، فضلاً عن ظهور جماعات متطرفة تستخدم الفتوى الدينية لأغراض لا دينية، وتعكس آثارها على حاضر تونس ومستقبلها. وتليها مصر التي شهدت شبه احتقان طائفي بين المسلمين والأقباط، وشهدت حالات تطرف متعددة الأوجه تضع البلاد أمام مصير مجهول. لكن مصر التاريخ والحضارة تجاوزت هذه الأزمة، لأن عمر الدولة فيها آلاف من

السنين فلا خوف عليها، وتليها اليمن التي بالرغم من عدم وجود بيئة خصبة للنزاع الطائفي والمذهبي، إلا أنه قد وُجِدَت في السنوات الأخيرة، ولا سيما من خلال حروب صعدة، الحواضن القابلة لتهيئة انفجارات ذات طبيعة مذهبية فضلاً عما تشهده من نزاعات قبلية واحتجاجات على أساس مناطقي، وخاصة بعد تراكم ثقافة الكراهية، ليس فقط بين شمال وجنوب بل حتى في إطار الشمال وفي إطار الجنوب.

وكذلك الحال في ليبيا التي إضافة إلى الحرب التي شهدتها، تشهد أوضاعاً متوترة أمنية ذات أبعاد قبلية، وبعضها يصطبغ بالتطرف الديني أو التشدد المذهبي الذي لا يوفر حالة أمنة لمستقبل البلاد، بسبب الحروب والصراعات بين مراكز القوى في كل من طبرق وبنغازي وطرابلس، التي تهدد بتقسيم ليبيا إلى دويلات للسيطرة على ثروات النفط فيها.

كيف تابعتم تفجير جامع النهدين والخطاب السريع إثره للرئيس علي عبد الله صالح؟

الحادث عمل إرهابي مدان بكل المقاييس، وأدانه حتى بعض خصوم الرئيس صالح، فهو يُعَدُّ انحرافاً عن فكر ثورة التغيير ومسارها السلمي الحضاري، وكان الغرض منه حرق مسارها السلمي والانزلاق إلى الاقتتال وعسكرة الثورة، وهو ما أدى إلى ذلك لبعض الوقت قبل أن يجري تلافيه ولملمة الموقف بالمبادرة الخليجية.

ومن مشيئة القدر أنه لم يُكتب للرئيس علي عبد الله صالح الموت جراء الحادث برغم احتراق 60 في المائة من جسده - حسب التقارير - وتوفي رفاق له، مثل المرحوم الأستاذ عبد العزيز عبد الغني وآخرين، ومنهم من جرح ومن أصيب بالتشوه، من أبرز قيادات المؤتمر الشعبي العام.



الرئيس علي عبد الله صالح في أول ظهور له بعد الحادث



قتل في هذا الحادث 14 شخصاً وجرح العشرات في أثناء تأدية صلاة أول جمعة من شهر رجب بتاريخ 3 يونيو 2011

خلال لقاءاتي التي جمعتني مع ياسر الليامي (القيادي في حزب المؤتمر الشعبي)، أخبرني أنه مع عبده الجندي، نائب وزير الإعلام عضو المؤتمر الشعبي، هما من صاغوا خطاب الرئيس علي عبد الله صالح الموجه إلى الشعب بعد الحادث مباشرة، وذلك لطمأنة الشعب إلى أنه مازال حيًا، ورفع معنويات أنصاره، مدنيين وعسكريين، وأنهم أجروا أكثر من بروفة لاختيار الصوت المناسب لإلقاء الخطاب، وكان أقرب الأصوات صوت يحيى محمد عبد الله صالح، ابن شقيق الرئيس، ورئيس جهاز الأمن المركزي الذي نفى لي ذلك في لقاء معه في بيروت، وأعلن أن الرئيس سيوجه خطابًا إلى الشعب، وأجل أكثر من مرة بسبب عمليات المونتاج وإخراج الموضوع إلى الإعلام. كذلك فإن عمار محمد عبد الله صالح (وكيل جهاز الأمن القومي) شقيق يحيى نفى ذلك وأصر على أن الصوت هو لعمة الرئيس علي عبد الله صالح، وقال عمار إن صالح بعد ان استعاد وعيه من التفجير، طلب من نجله أحمد ومن المقربين منه عدم التعامل بردود الفعل ضد المتهمين المحتملين في عملية التفجير، وكان يقصد علي محسن الأحمر وحמיד الأحمر اللذين كانا في ذروة الصراع معه.

هذا الموقف يحسب لعلي عبد الله صالح في حقن الدماء بين أطراف الصراع وتعريض أمن العاصمة للخطر، خاصة بعد معارك الحصبة والنهدين.

وبرأيي، إن تفجير دار الرئاسة سيظل لغزًا، شأنه شأن أغلب الاغتيالات السياسية التي جرت في العالم والتي تقف وراءها أجهزة محترفة، كما هو الحال في جريمة اغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي، ومارلين مونرو، والأميرة ديانا، ورفيق الحريري رئيس وزراء لبنان، وقبلهم بقرون الملكة كليوباترا، وغيرهم من السياسيين والزعماء.



وبعد حادث التفجير تذكرت لقاء لي في أغسطس 2010م مع الجنرال المتقاعد جيمس ماتيس الذي كان مشرفاً على الشركة الأمنية في أفغانستان، وأصبح لاحقاً (2016م) وزير الدفاع في إدارة الرئيس ترامب. وحضر اللقاء أيضاً من طرف الجنرال مستشاره السيد "جون مينز"، وكان في مقر إقامتي في لندن بفندق جروزفنز (Grosvenor) في بارك لين الذي يقع بالقرب من حديقة هايد بارك، وقد وعدا بمساعدة اليمن وزعما أنها يرغبان في استقرار الأوضاع فيها، وأنها يشكان في إخلاص علي عبد الله صالح للأميركيين ووصفاه بأنه "مراوغ ولا بد من تغييره". هذا ما قالاه خلال الحديث الذي حضره معي محمد علي أحمد وناصر الميسري الذي رتب هذا اللقاء.

لكن الواقع يقول شيئاً آخر. فواشنطن تعتبر علي عبد الله صالح ونظامه حليفاً لها في المنطقة، وفي مكافحة الإرهاب، وتقدم له شتى أنواع الدعم السياسي والهادي والعسكري والاستخباراتي، وما قاله الجنرال لا ينبغي أن يستند إليه أحد في أن ثورات الربيع العربي كانت أمريكية، لأن الفاصل الزمني بين حديثي معه ونشوبها، نصف عام فقط، فلقد كانت ثورات شعبية تأخرت كثيراً.



الجنرال جيمس ماتيس

وفي هذا اللقاء وجهت إليهما عدة أسئلة واستفسارات: من أنتما؟ هل أنتما مكلفان من الإدارة الأمريكية أم وزارة الخارجية أم وكالة الاستخبارات؟ هل رفعتم يدكم عن علي عبد الله صالح حتى تطالبوا بإخراجه من السلطة، وهو المعروف بعلاقاته مع أمريكا منذ تسلمه السلطة عام 1978م وحتى اليوم (2010)؟!

كان رددهما أنها مكلفان رسمياً، حسب قولهما، ولكن ليس

لديهما تفويض بالإفصاح عن الجهة التي يعملان لديها والتي كلفتها اللقاء معنا، وأكدوا أنهم على استعداد للتخلص منه إذا وافقت على أن أكون بديلاً منه، وكنت متأكداً أن هذا العرض مشبوه! وسألتهما: كيف الوصول إلى السلطة، هل عبر انتخاب أم عبر انقلاب؟

فقالا: عليك أن توافق وتترك التفاصيل لنا ولا تسألنا (الآن) عن طريقة التخلص من علي عبد الله صالح!

لم أعطهما ردًا، وقلتُ إننا سندرس مقترحهم، لكننا انفقنا على ألا نتفق. واقترحا أن نلتقي مجددًا في عمان بتاريخ 18 سبتمبر 2010م.

اعتذرت لاحقًا عن عدم إجراء هذا اللقاء، وكنتُ متأكدًا أن الذي سيأتي بك رئيسًا سيتخلى غدًا عنك أو يقتلك كما حدث مع علي عبد الله صالح وشاه إيران وغيرهما من زعماء العالم.

ولاحقًا في أكتوبر من عام 2020م التقيت السفير اليمني في دمشق السيد نايف القانص، وحدثني عن حادثة تفجير مسجد النهدين في صنعاء، وأنه في صباح اليوم التالي من الحادث، التقت قيادات أحزاب اللقاء المشترك وغيرهم السفير الأمريكي في منزل الدكتور ياسين نعمان وفوجئ الجميع بحضوره، وأكد لهم السفير الأمريكي حينها مايكل جيرالد فيرستين، أنه التقى الرئيس صالح للاطمئنان على صحته، وأن إصابته خطيرة وسيفارق الحياة، ونصح بالتعجيل في اختيار البديل، وأن يكون البديل عبد ربه منصور هادي، نائب الرئيس حينها. انتقد البعض تدخل السفير الأمريكي، ومنهم نايف القانص، وانزعج السفير الأمريكي من كلام القانص الذي انسحب من الاجتماع بعد ذلك. أما حزب الإصلاح وبعض الأحزاب الأخرى فقد أكدت للسفير الأمريكي أنهم سيصعدون الحراك في تعز وغيرها ضد أي محاولات لعرقلة وصول عبد ربه منصور إلى السلطة.

وأيضًا بعد ظهر اليوم نفسه التقوا مرةً أخرى في مقرّ القيادة المشتركة في صنعاء، وحضر السفير الأمريكي، وحضر نايف القانص هذا الاجتماع، كما علمتُ منه، واحتجّ السفير الأمريكي على حضوره. وخلال الاجتماع ناقشوا استكمال نقل السلطة إلى عبد ربه منصور.

لكن الرئيس علي عبد الله صالح لم يمت، كما توقع السفير الأمريكي، وكان التوتر قد بلغ ذروته بشأن من يحسم ويحكم في صنعاء، واستطاع علي عبد الله صالح بحنكته ودهائه أن يفوت الفرصة على الآخرين. وبعد انتقاله إلى الرياض للعلاج، فشل مشروع انتقال السلطة إلى نائبه.

المبادرة الخليجية... صالح ومراوغات الخروج

هل تعتقدون أن المبادرة الخليجية كانت ضرورة محلية وإقليمية وكيف قرأتم صيغتها وخلفياتها ومسارها؟

من المعلوم أن المبادرة الخليجية في ولادتها - حسب مصادر مطلعة - جاءت من دار الرئاسة نفسها، وهناك من يشير إلى دور مهم في صياغتها للمرحوم الدكتور عبد الكريم الإرياني، وكان ذلك عقب الأحداث التي جرت على هامش الثورة من عسكرة واقتتال في الحصبة، ومن ثم حادث جامع الرئاسة (النهدين) وتصاعد وتيرة الثورة وتصميمها على رحيل الرئيس صالح من الحكم بعد حديثه غير اللائق عن ذلك الحراك الشعبي العظيم، حيث وصفها في أحد تصريحاته في الفيس بوك بأنها تصعلك أو صعلكة قطع و... إلخ، لدرجة تبرأ فيها حزبه "المؤتمر" من التصريحات، معتبراً أنها لا تمثل وسائل إعلامه الرسمية والمعتمدة. وكانت تلك مؤشرات واضحة على بداية الارتباك وبدء العد التنازلي، ولا سيما أن الرئيس صالح قال في إحدى خطبه إنه لن يسلم السلطة إلا لأيدٍ أمينة حينما يشعر بضرورة تسليم السلطة، وأنه لا مفر من ذلك. في المقابل، كانت المعارضة ممثلة باللقاء المشترك تنشط في الأروقة السياسية المحلية والخارجية، واستشعر مجلس التعاون الخليجي، وفي المقدمة المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز، خطورة الموقف، ورأوا أنه لا بد أن يكون لهم دور أساسي في إخراج بقيقهم مسيطرين على المشهد قبل أن يُفقد من أيدي الجميع.

وحدثت زيارات عديدة من قبل الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السيد عبد اللطيف الزياتي، تارة بمبادرة من المجلس، وأخرى بطلب من الرئيس صالح، وخاصة بعد أن وقّع على المسودة الأولى للقاء المشترك، وكذلك المؤتمر، وبقي توقيع الرئيس صالح ولكنه راوغ في التوقيع عدة مرّات، وفي واحدة منها لجأ إلى دفع أنصاره إلى محاصرة الزياتي في السفارة الإماراتية بصنعاء، في محاولة لإرسال رسالة بأن الشعب هو من يمنعه من التوقيع، وعاد الوفد وقتها بطائرات مروحية بانتظار وصول الرئيس صالح إلى قنطرة تامة بالتوقيع، وهو ما حدث بعد ذلك في الرياض بتاريخ 23 نوفمبر 2011م حيث وقع الرئيس علي عبد الله صالح اتفاقاً بوساطة من مجلس التعاون الخليجي، ينص على انسحابه من السلطة في 21 فبراير 2012 مقابل الحصول على حصانة من الملاحقة القانونية. وهناك من وصف محاصرة السفارة الإماراتية بـ "التمثيلية"، كذلك كتب الصحافي سمير عطا الله

في عموده بصحيفة "الشرق الأوسط" أنه كان يتابع أخبار مراوغة صالح بالتوقيع، وأنه كان يشاهد التلفزيون وهو موافق، فيذهب إلى الحمام ويعود وقد غير رأيه.

وبموجب المبادرة الخليجية وأقيمتها، جرى تقاسم السلطة مناصفة بين المعارضة المتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك وشركائه ونظام الرئيس علي عبد الله صالح ممثلاً بالمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وبالتالي فإن رجاله كانوا جزءاً أصيلاً وفاعلاً في التركيبة الجديدة للنظام في الجمهورية اليمنية... الذين يحكمون اليوم 2019م هم الذين حكموا مع الرئيس علي عبد الله صالح أو شاركوه الحكم طوال الثلاثين سنة الماضية.

وهنا نص المبادرة:

اطار حل للأزمة في الجمهورية اليمنية مقدم من مجلس التعاون
لدول الخليج العربية في الاجتماع الاستثنائي المنعقد في الرياض
يوم الاحد ٣ ابريل ٢٠١١م يقوم على المبادي التالية :

- ١- اعلان الرئيس تنحيته ونقل سلطاته الى نائبه ويكون انتقالاً سلساً وبشكل سلمي .
- ٢- اعطاء الضمانات للرئيس وافراد اسرته ونظامه وتكون متزامنه مع الاعلان عن نقل السلطة .
- ٣- تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع اطراف الشعب اليمني ، وتكون رئاستها للمعارضة ، ومن حق الحكومة تشكيل اللجان المتخصصة اللازمة لتسيير الامور سياسيا وأمنيا واقتصاديا ، وكذلك وضع الدستور واجراء الانتخابات .
- ٤- في حالة موافقة الاطراف المعنية يعلن عن دعوتهم للحضور للمملكة العربية السعودية .
- ٥- يعقد اللقاء في الرياض لبدء المفاوضات تحت مظلة مجلس التعاون .

وماذا عن الحصانة المتضمنة في المبادرة الخليجية ؟

نعم أشرت إلى أن موضوع الحصانة المتضمن في المبادرة الخليجية يُعدّ من أهم جوانبها إثارة للجدل ورفضاً في الشارع الذي كان بالإمكان احتواؤه بتقدم عجلة التغيير لتشمل بقايا النظام وأسرة النظام ومنظومة الحكم التقليدية، ليشعر الناس بالانفراج وبأن هدف إسقاط النظام الذي رفعته الثورة قد تحقق، وبالتالي يكون للمبادرة أثرها في تحقق ذلك حتى لو تضمنت الحصانة. كذلك إن ربط الحصانة بقانون العدالة الانتقالية أمر مهم، إلا أنه تعثر وفقاً لضبابية الرؤية حوله بوصفه مفهوماً وافداً على اليمن، وكان الأولى - وهو ما كنا ندعوه له في مختلف المراحل والأزمات - تفعيل المصالحة الوطنية وجعلها بوابة العبور إلى يمن بدون ثأر سياسي وانتقام تسوده الإخوة والتصالح والتسامح. ولدينا في الجنوب تجربة ناجحة في هذا المضمار كان يمكن الاستفادة منها، وهي تجربة التصالح والتسامح التي شكلت الأرضية المناسبة التي اعتلى عليها بنين الحراك السلمي الجنوبي الذي انطلق بعدها بعام واحد، ليشكل الحامل السياسي للحراك الشعبي في الجنوب لأن المصالحة الناجحة لا تأتي بقرار تنفيذي فوقي، بل تصعد من الشارع إلى أعلى الهرم.

وفي المحصلة كان لا بد من القول:

إن المبادرة الخليجية بقدر ما شكلت اختباراً للحل السياسي في اليمن، شكلت أيضاً اختباراً لمستوى الجهد العربي وقدرته على حل القضايا العربية، ومن هنا تأتي أهميتها. وذكرنا أن أية نتيجة سلبية لهذه المبادرة ستلقي بظلال قاتمة على جهود عربية لاحقة وتجارب مماثلة يمكن التعويل عليها في احتواء المشكلات العربية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقدم ما سُمّي "ثورات الربيع العربي" مناسبة لإعادة النظر في العمل العربي المشترك من جهة، وإعادة توجيه العلاقة بين المواطن والدولة من جهة أخرى، بما يمكن من الاستفادة في توسيع المشاركة وتوطيد الشراكة وتعزيز مفهوم المواطنة المتساوية وإرساء ثقافة حقوق الإنسان وتمكين المرأة ودعم الشباب بوصفهم عنوان الحاضر والمستقبل ورأس هذه الثورات وأساسها. فمثل هذه الإجراءات التصحيحية والإصلاحية باتت حتمية، وإذا كانت المبادرة الخليجية قد جاءت بها الضرورة السياسية وفقاً للحقيقة الثورية الشعبية، حتى لو سُميت (أزمة)، فإن تجاهل حتميات التغيير سيجعل الضرورات تترامى وتتصاعد وتأثرها، ولعله لن يكون بالمقدور بعد ذلك مواكبة ما يحدث وفقاً لسُنّة التطور، في ظل عالم متحول محكوم بثورة الاتصالات وتدفق المعلومات، ولولا هذه الحقيقة العلمية الواقعية لما حدثت المحاكاة الشبابية في الثورات العربية، فضلاً عن استخدام التقنيات الحديثة في تحريك الشارع (فيس بوك وتويتر وغيرهما)، وبهذه الوسائط أصبحت الثورة أمراً واقعاً في الميادين والساحات، وانتقلت بالوسائط ذاتها إلى أكثر من بلد عربي، حيث انتقلت من مصر

عبر مجموعة شباب مثل وائل غنيم وغيره إلى اليمن التي قدم شعبها صورة حضارية وفقاً ليوميات الثورة حينما خرج الشباب بصدورهم العارية ليقدموا التضحيات بصورة سلمية وهم يجترحون الكرامة المفقودة والمستقبل المدني الحدائي الديمقراطي المنشود. وقتها اعتبرتُ أن اختيار رئيس جديد توافقي لليمن في ما سُمِّي "المرحلة الانتقالية" والظروف العصيبة هو في واحدة من حيثياته يُحسب إيجاباً لمخرجات المبادرة الخليجية والجهد الذي بذل في إطار التسوية السياسية بعد أن حاول النظام تصوير الأمر على أنه أمر مستحيل، وهو يكرس نفسه ويؤسس للتوريث. ولا شك في أن هذا الانجاز كان يفرض على رعاة المبادرة استحقاقات إضافية لتمكين القيادة الجديدة من القيام بمهامها في ظروف أفضل، ولن يتأتى ذلك إلا بتقليص أدوات النظام السابق وتمكين الحكومة والمخلصين في الوطن من العبور إلى مرحلة تحقق ما ينشده المواطنون، فإن لم تنعكس الحلول الفوقية إلى نتائج إيجابية تلامس هموم الناس، فلا أحد يستطيع ضمان البقاء لأية قيادة ولأية تسوية، ومن هنا يتعين الخروج من دائرة الاستتار في الزعامات وصدقاتهم إلى الاستتار في الشعب اليمني وصداقته، لأنه هو الذي سيدوم ويبقى وستفنى كل الأسماء دونه.

خلافة صالح: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

طُرح اسمكم في كثير من التسريبات السياسية والإعلامية لخلافة الرئيس علي عبد الله صالح بعد انشقاق اللواء علي محسن والأحداث التي جرت على هامش الثورة. ما خلفيات ذلك؟

مثل هذه التسريبات جرى تداولها على مختلف الأصعدة المحلية والخارجية، لكن المبادرة الخليجية كانت صناعة الرئيس علي عبد الله صالح ومطبخه، كما أشرنا من قبل، ولذلك فقد كان يريد اختيار خليفته بنفسه من أتباعه ومن يثق بهم، وكان يطرح اسم رئيس الوزراء علي محمد مجور والدكتور رشاد العليمي. ومن المفارقات أن الاثنين كانا معه في انفجار جامع الرئاسة، ثم انضما إلى شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي في وقت لاحق، وكانا ممن تخلوا عنه، إضافة إلى مشايخ وقيادات مؤتمرية، مثل الدكتور عبد الكريم الإرياني وأحمد عبيد بن دغر والشيخ محمد ناجي الشائف وغيرهم.

وكانت هناك أسماء كثيرة مطروحة ضمن التسريبات، من بينها اللواء علي محسن الأحمر، لكن التخريجة الخليجية وضغوط المعارضة اتجهت بعد ذلك إلى النائب وقتها الفريق عبد ربه منصور هادي الذي اعتبره صالح (الأيدي الأمنية) بعد اضطراره إلى توقيع المبادرة الخليجية، وسلّمه السلطة أمام مرأى العالم ومسمعه، وهو (هادي) من أدار الفترة الانتقالية بعد انتخابه أو الاستفتاء الشعبي عليه في 21 فبراير 2012م، وهو أيضاً من أدار عملية

هيكله الجيش بسحب سلطات سلفه تدريجيًا عسكريًا وأمنيًا وحزبيًا وإداريًا، بمن في ذلك نجل صالح وأنجال أخيه، وكانت هذه العملية تجري بصورة متواترة أدت فيما بعد إلى الصدام بين هادي وصالح وصلت إلى حد اقتحام الرئيس هادي قناة "اليمن اليوم" التابعة للرئيس صالح ونجله أحمد الذي كان قد قبل بتعيينه سفيرًا لليمن في الإمارات وإيقافها. وكذلك محاصرة جامع الصالح بدعوى أن صالح يكتنز تحتها أسلحة، وكانت تلك العملية مؤثرًا على وصول العلاقة بين الرجلين إلى حد الصراع والقطيعة التامة واللاعودة.

ولا نتجاهل أن القرارات الرئاسية والحكومية الخاطئة وفرت فرصة للرئيس صالح وحلفائه وللحوثيين للعمل الحثيث على إسقاط الحكومة أولاً، والرئاسة تاليًا، ومن ثم دخول صنعاء.

وأتذكر بعد ذلك أن الرئيس علي عبد الله صالح اتصل بي وانتقدني وقال: لقد جلبت لنا كارثة من عدن إلى صنعاء، ويقصد عبد ربه منصور هادي. فقلت له: إنه خريج مطبخك، وإنه عندما وصل معي جاء كضابط في الجيش، لا كرئيس، وأنت الذي عينته وزيرًا ونائبًا للرئيس ورئيسًا، ويبدو أن السحر قد انقلب على الساحر.

وماذا عن لقاء وزراء مجلس التعاون مع وفد المعارضة اليمنية؟

كما هو معروف، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي اجتماعًا هو الثالث لهم على التوالي في الرياض لبحث تطورات الوضع في اليمن والتقاء وفد يمثل المعارضة اليمنية. وأعلن أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون سيعقدون اجتماعًا مغلقًا يقتصر عليهم في السادسة مساءً قبل الاجتماع بالوفد الذي يضم ثمانية أشخاص يمثلون مختلف الأحزاب والتجمعات المعارضة للرئيس علي عبد الله صالح. وستناقش خلال الاجتماع بنود المبادرة الخليجية وسبل تنفيذها. وكان الجميع يأملون أن يخرج الاجتماع بنتائج إيجابية "من شأنها تحقيق تطلعات الشعب اليمني"، بتوقيع اتفاق بين الرئيس صالح وأحزاب اللقاء المشترك المعارض، يتضمن أن ينقل صالح صلاحياته خلال أسبوع من إصداره قرارًا بتعيين نائب جديد للرئيس. وكان السفير الأمريكي وسفراء الاتحاد الأوروبي، قدموا جدولًا أمريكيًا للمبادرة التي قدمت من دول مجلس التعاون الخليجي لتسليم الرئيس علي عبد الله صالح صلاحياته ونقلها إلى نائبه خلال 30 يومًا. وحينها اقترح صالح أن يكون علي مجور رئيس حكومة تسيير الأعمال، أو رشاد العليمي نائبًا له، على أن يعلن خلال فترة أقصاها شهر التنحي عن منصبه مع تمتعه بضمان عدم ملاحقته قضائيًا. تضمنت المبادرة الخليجية أن يغادر أحمد، نجل الرئيس وقائد الحرس الجمهوري، البلاد برفقة رئيس جهاز الأمن القومي العقيد عمار محمد عبد الله صالح وأركان حرب الأمن المركزي العميد يحيى محمد عبد الله صالح. وعقب تعيين صالح النائب الجديد، تنتقل صلاحياته إليه، ومن ثم

يقدم استقالته إلى مجلس النواب، ثم يصدر قرار بتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة شخصية من المعارضة اليمنية. واقترح السفير الأمريكي "أن يقوم الرئيس صالح بمغادرة البلاد إلى جانب اللواء المنشق عن الجيش علي محسن الأحمر بعد إعلان الرئيس تنحيه عن السلطة". وثيقة رقم 3 وثيقة الاجتماع بين وزراء خارجية التعاون والمعارضة اليمنية.

شاركتم في إحياء ثورة 11 فبراير في ذكراها الثانية بمقال بمثابة إصرار على أهمية الثورة واستمرارها. هل كنتم تستشعرون مخاطر تحديق بها؟
نعم، المخاطر كانت محددة بالفعل، وتكشف عن نفسها بأكثر من صورة. من هنا، فإن مواكبة الثورة ودعمها في ذكراها كان أمرًا ملحقًا بالنسبة إليّ آنذاك، وفرصة مناسبة لاستنهاض همم الشباب الذي كان قد بدأ اليأس يتسلل إلى بعضه.
وفي ذلك المقال بعنوان (ثورة 11 فبراير.. آلام وآمال) كان التعبير عن الحالة من خلال العنوان أساسًا. فبقدر ما نشعر بالآلام، لا بد أن نستحضر الآمال لاستعادة زخم التغيير الذي أسهمت عوامل عدة داخلية وخارجية في تعثر خطاه.
وكان لا بد من التذكير بأن تلك الذكرى، وهي الثانية، تأتي بعد أن قدمت الثورة قافلة من الشهداء، وقائمة طويلة من الجرحى والمعاقين، ووضعت المشهد اليمني أمام متغيرات عديدة ومنعطف تاريخي. ويحق لشباب الثورة أن يحتفوا قبل غيرهم بثورتهم، فلقد كانوا العلامة الفارقة في إشعالها ودفع أثمانها الباهظة وتقبل ما لحقها من جور داخلي وضيم خارجي في صورة مشابهة لما تعرضت له الثورة الأسبق والباكورة الأوفق المتمثلة بالحراك السلمي الجنوبي الذي استمرّ في اجتراح أهدافه نحو تقرير المصير حتى نهاية عام 2016م، مثلما تجرّح ثورة الشباب أهدافها التي لا يستطيع أحد أن ينكر سمو هدفها الأبل في تحقيق الدولة المدنية المنشودة، وإن كان قد جرى الالتفاف عليها.

أتذكر أنك أفردت لتعز جانبًا مهمًا من هذا المقال. أليس كذلك؟

نعم. لقد ذكرت تاريخًا ففي 11 فبراير من عام 2011 سقط نظام مبارك في مصر، وكان بمثابة البيان رقم واحد في اليمن التي لطالما حاكت مصر وتأثرت بها. ففي ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين الشاهد الأمثل لتلك المحاكاة وذلك التأثير والتأثير. فقد كان للزعيم الراحل الكبير جمال عبد الناصر دور أساسي ومباشر في دعم حركات التحرر العربي ولا سيما في شمال اليمن وجنوبه، وقد اختار الزعيم الكبير مدينة تعز ليوجه منها خطابه إلى المستعمر البريطاني حين قال إن عليه أن يحمل عصاه ويرحل، وقد افتتح مكتبًا في تعز لتدريب وتسليح الثوار في الجنوب بما سمي حينها "عملية صلاح الدين".

وليس غريبًا على مدينة تعز أن تكون مشعلًا للثورة وموتلاً للثوار، تلك المدينة العزيزة التي تربطني بها علاقات تاريخية، كما هي مع كل من ناضلوا وبذلوا جهودًا مضنية في ثورتي

سبتمبر وأكتوبر، حيث كانت منطلقاً للثوار في كل الجبهات، وحاضنة آمنة ومؤتمنة وفي انسجام مع تاريخها أشعلت شرارة ثورة الشباب في 2011م، فلقد كانت معبرة عما كنا نتحدث عنه في مرحلة ما كان يُسمى "الأزمة السياسية" حيث تحدثنا بصوت عالٍ عن التغيير أو التشطير، فحق بعد ذلك أن يكون الاسم الأنسب لثورة الشباب هو "ثورة التغيير" وإن كان لا يزال جزئياً، وقد لا يلبي طموحاتهم.

ولفت إلى أن الشباب أوعى من كثير من القيادات، في فعلهم الثوري، وفي فرض الشرعية الثورية التي كان لها قصب السبق في تقديم الكثير مما يجمع الشمل ويحفظ أواصر الاتصال والتلاقي والتكامل مع الحراك السلمي الجنوبي، فشهدنا إعلان جمعة مناصرة للقضية الجنوبية، وكذلك عمل عدد من النخب، ولا سيما في مدينة تعز على تقريب وجهات نظر الثوار شمالاً وجنوباً في كثير من المواقف التي اطلعنا عليها، ومن أبرزها إقرارهم بعدالة القضية الجنوبية وبحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، بحسب ما يرتضيه شعب الجنوب، وكان ذلك موقفاً متقدماً على كثير من النخب التي لا تزال المصالح البالية تجرّها إلى الوراء وإلى عهد السلب والنهب والإقصاء، على أن مواقف الشباب المتقدمة والمتحضرة واجهت موجة من التراجع من قبل بعض النخب الفاسدة أو ما يحلو للبعض تسميتهم (الثورة المضادة)، الأمر الذي ألقى بظلال معتمة في أوساط أشقائهم الجنوبيين، بعد أن كان الجميع قد استبشر خيراً لجهة مقاومة ثقافة الكراهية.

وأشرت إلى أن من الطبيعي أن تواجه الثورات التحررية الكثير من العقبات وأن توضع مختلف العصي أمام دواليها، تماماً كما حدث مع ثورتَي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين. ولقد عبرت غير مرّة عن أن ثورة الجنوب وثورة الشباب تعدان انتصاراً لثورتَي سبتمبر وأكتوبر اللتين حرفت الإخفاقات الداخلية والمؤامرات الخارجية مسارهما، ومع الأسف أنه جرى الالتفاف أيضاً على ثورة الحراك الجنوبي وثورة شباب التغيير.

ثورة شباب التغيير

كما أسلفنا سابقاً فقد كان الحراك الجنوبي هو الأول من نوعه عربياً، وما إن اندلعت ثورات ما يُعرف بالربيع العربي وتوالت أحداثها وصولاً إلى شهر فبراير 2011م عندما انطلقت في صنعاء وتعز، لم يتأخر الحراك الجنوبي حتى أعلن تأييده لهذه الثورة واعتبرها امتداداً لحراكه الشعبي السلمي منذ 2007م، وتماهت ساحات عدن مع صنعاء وتعز وبقيّة المدن. أما النظام، فقد استمرّ في قمعه في كل المدن والقرى، لا بل أن ثورة شباب التغيير أعلنت عدداً من أيامها لدعم الجنوب وقضيته الوطنية. في ذلك الوقت امتزجت المعاناة في كل الوطن من جنوبه إلى شماله ضد عدو واحد، وغاب الحديث عن الانفصال (أعلن الحراك على لسان أمينه العام عبد الله حسن الناخبي وقف مطالب الانفصال مؤقتاً،

والانضمام إلى المظاهرات والاحتجاجات التي تعمّ البلاد، ولم تتبنّ بعض فصائل الحراك هذا البيان ورفضته، مؤكدة استمرار مطالبتها بالانفصال) إلى أن ظهرت المبادرة الخليجية التي لم تلتفت إلى القضية الجنوبية أو إلى حلها، بل كانت اتفاقاً بين أطراف السلطة في صنعاء، فاعتبرها البعض في صنعاء أنها التفاف على الثورة، وكان لإعلان ناشطين في ثورة الشباب والتغيير من صنعاء أسماء المجلس الوطني أثر كبير، إذ اعتبر يومها غير منصف وغير عادل للقضية الجنوبية، كذلك فإنه لا يمثل القضية الجنوبية، ما استدعاني وغيري إلى الانسحاب منه، وهو الحدث الذي أعاد الثورة ضد نظام صالح إلى مربع التشطير، وكان ذلك إشارة من القوى الشمالية في الوطن إلى أنها لا تختلف عن النظام السابق، فبعد انسحابنا من المجلس المذكور جاء الرد من أحزاب المعارضة.

وهنا بعد تلك الأحداث، وبعد تجاهل القضية الجنوبية من قوى المعارضة الداخلية، أحزاب اللقاء المشترك والسلطة، وكذلك الدول الإقليمية والدولية، كان لا بد من التحرك لإظهار القضية الجنوبية ولتأخذ مكانها الطبيعي والعادل في أي حل!

تواصلت مع معظم الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية من الداخل والخارج ممن في السلطة أو في المعارضة من أجل تشكيل ائتلاف جنوبي موحد له رؤية وقيادة وبرنامج موحد - مثل منظمة التحرير الفلسطينية - لتكون الناطق باسم الجنوب والحامل السياسي للحراك الجنوبي والقضية الجنوبية، وهو ما أدى في النهاية إلى مكون (المؤتمر الجنوبي الأول - القاهرة نوفمبر 2011م).

الفصل السادس

اليمن بعد الثورة 2012 - 2013 - 2014

اليمن بعد الثورة 2012 - 2013 - 2014

كانت لكم مشاركات فاعلة في ظل مجريات الثورة وما بعدها بما تضمنت من فعاليات، من بينها مؤتمر بعنوان (اليمن الذي نريد) المنعقد في بيروت (18 - 19 يناير 2012م). ومؤتمر (اليمن إلى أين) المنعقد في القاهرة في (23 يناير 2012)، هل كنتم تشعررون بأهمية مثل هذه الفعاليات في سبيل الحفاظ على ثورة التغيير وتحقيق أهدافها والحفاظ على مكتسباتها؟

لم تكن ثمة مكتسبات كبيرة قد تحققت للثورة سوى كسر حاجز الخوف والرغبة في التغيير والانتقال الجزئي الذي كان يجب أن يحدث بعد ذلك، وهو ما حدث في 21 فبراير 2012 بانتقال السلطة من السلف الرئيس علي عبد الله صالح إلى الخلف الرئيس عبد ربه منصور هادي، وكان ثمة أهداف عديدة مركزية للثورة لم تحقق وكنا نأمل أن تُحقق، ومن أهمها تغيير النظام وليس تغيير الرئيس، والقضاء على منظومة الفساد، وحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً وشاملاً وكاملاً، وقضية صعدة، وقضية الإرهاب، وبناء الدولة المدنية المنشودة بإرساء نظام انتخابي سليم والاحتكام إلى صناديق الاقتراع بعد انتهاء المرحلة الانتقالية دون الحاجة إلى تمديدها، ورفض التقاسم والمحاصصة وتخصيص الوظيفة العامة لجهة أو لحزب أو لجماعة أو لمكون، واستيعاب الشباب باعتبارهم مشعل الثورة ووقودها ومستقبل الوطن، والاهتمام بالمرأة والطفل والارتقاء بالمستوى التعليمي والصحي والخدمات العامة، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

من هنا فإننا كنا نشارك في تلك المؤتمرات والفعاليات لتسجيل ملاحظتنا لتكون في متناول الجميع واضحة بيّنة وجلية.

وفي كلمة لمؤتمر "اليمن الذي نريد" اعتبرت أن عنوان المؤتمر يختزل علامات استفهامنا جميعاً فضلاً عن علامات استفهام الآخرين في الإقليم وحول العالم والذين يتابعون ملحمة الثورة الشبابية الشعبية التي انطلقت في مثل تلك الأيام من ذلك العام، لتشكل امتداداً طبيعياً لانطلاقة الحراك الجنوبي السلمي في عام 2007م الذي سبق الربيع العربي بسنوات، إن كان على مستوى التوقيت أو على مستوى عدالة القضية أو على مستوى النضال السلمي الذي صمد وقدم التضحيات الجسام، وكان آخرها ما حدث يوم 13 يناير من 2012م من قمع واعتقالات لقيادات الحراك في ذكرى التصالح والتسامح، حيث

شكلت تلك الذكرى الحضارية الأرضية التي بنى عليها الجنويون حراكهم السلمي والانتصار لقضية شعب ووطن.

وأشرت إلى أن هذا المؤتمر بهذا العنوان يأتي في وقت عصيب تمرّ به الثورة التي كان يجمع قادتها الميدانيون على ضرورة صمود ساحات التغيير والحرية وبقاء الاعتصامات كضامن واحد ووحيد لاستكمال تحقيق أهداف الثورة وما خرج من أجله الشباب وقدموا دونه أرواحهم وكل ما يملكون في لوحة أسطورية شهد بحضاريتها وروعة أدائها وصبرها وتلاحمها العالم أجمع، حتى أولئك الذين يعتمدون المسار السياسي وهم جزء لا يتجزأ من هذه الثورة بوصفها مطلب الجميع، وكذلك المجتمع الدولي الذي يسعى إلى وقف تدافع البلاد إلى الهاوية السحيقة التي ستحترق أصابع الجميع من شررها إذا ما استطارت، ولكن كل طرف يعمل وفقاً لموقعه وأجندته ويتجاذب الرأي بين الأهم والمهم، ويبقى حلم الشعب كل الشعب في دولة مدنية حديثة هو أكثر الإجابات إجماعاً على سؤال ذلك المؤتمر "اليمين الذي نريد؟!".

وذكرت حينها أنه لمزيد من تفصيل حيثيات هذه الإجابة فإن علينا أن نتذكر أن اليمين لها الكثير من الخصوصيات التاريخية والجغرافية، ولكن خصوصيات مشاكلها المعقدة والمركبة هي التي تعيننا اليوم أكثر من غيرها، وهذه الخصوصيات تتمثل بأن النظام خلف تركة ثقيلة، وعلينا أن نتصافر للتخلص من عبئها المقيم. علينا أن نتذكر أن هذا النظام أساء إلى الوحدة اليمنية، وكان ذلك سبباً مباشراً لانطلاقة الحراك الجنوبي السلمي الذي لم يلجأ الحاكم إلى حلّ قضيته بالطرق السلمية السياسية والقانونية، باعتبار أن القضية الجنوبية قضية عادلة، وهي سياسية بامتياز وحقوقية في المقام التالي، ولم يكن النظام ليعترف قط بهذه القضية على النحو الذي أشرت إليه.

وعلينا أن نتذكر أن الحركة الحوثية لم تأت من فراغ، بل جاءت كرد فعل على الحروب الست على صعدة وما حولها، لتخلف دماراً يحتاج لسنوات طويلة لإعادة ترميمه، والتمام الجروح النازفة. وقررت أن تصطف مع الثورة الشبابية الشعبية السلمية، فترك الجميع سلاحهم وتسلموا بالنضال السلمي تحت راية التغيير الذي كان شعارنا المختار منذ وقت مبكر، وقيام دولة مدنية حديثة تتمتع بالأمن والاستقرار والعدل والعيش الكريم، ويتأتى ذلك بإرساء قوة القانون بدلاً من قانون القوة، ولعل انتفاضة المؤسسات التي حدثت في تلك الفترة في عدد كبير من المؤسسات العسكرية والمدنية وحتى الإعلامية أكبر تأكيد لارغبة الناس في التغيير نحو غد أفضل.

وذكرت حينها أن لدينا مشكلة لا بد أن نعترف بها، وكان علينا أن نستعد لمواجهةها، ألا وهي قضية الإرهاب وزرع بؤر التطرف شألاً وجنوباً التي كانت السلطة تستخدمها

كذريعة لضرب الحراك الجنوبي وتصفية خصومها السياسيين على اختلافهم، حتى إن قتل الشهيد جار الله عمر اختير له أحد المتطرفين ليعث عن قصد برسائل خاطئة إلى الداخل والخارج، وهذا التضليل بات نصف حقيقة، ولربما حقيقة تامة يجب أن ندرك أبعادها لنعرف حلها الناجع. وكنا نأمل من ذلك المؤتمر أن يجد لكل تلك القضايا نوعاً من الإضاءة المفيدة لليمن الذي نريد.

ورأيت أنه لتحقيق التغيير كاملاً، ولاستكمال أهداف الثورة، لا بد من بقاء الاعتصامات وإنعاش الحياة في ساحات وميادين التغيير والحرية التي باتت ضالة المهجرين والأرامل والأيتام من أسر الشهداء الذين سقطوا ويجب تكريمهم بالنصر المؤزر. كذلك فإن الباقين من الأحياء من مختلف الفئات ينتظرون الفرج منذ زمن طويل ويجدون في هذه الثورة العظيمة طوق نجاتهم الأخير آنذاك، ولكن كل ذلك لم يتحقق. وثيقة رقم 15 نص كلمة الرئيس ناصر في مؤتمر اليمن الذي نريد

تسليم السلطة من قبل الرئيس صالح إلى خلفه الرئيس هادي جرى في 27 فبراير بعد انتخاب أو الاستفتاء على هادي يوم 21 فبراير.. كيف تابعتم مراسم التسليم؟

هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها الاستفتاء على انتخاب رئيس الجمهورية دون منافس كعملية إخراج لتسلم رئاسة الدولة، وقد قاطع معظم أبناء الجنوب انتخابه رئيساً لأنهم كانوا يطالبون بالانفصال رغم الإغراءات المالية التي صرفت في اليمن شمالاً وجنوباً لإنجاح الرئيس وزيادة نسبة المصوتين على اختياره، وكان عبد ربه منصور قد حظي بدعم الرئيس مالياً وسياسياً ومعنوياً من أجل الحصول على نسبة عالية من الأصوات، ولكنه مع الأسف لم يكتف بما حصل عليه من الرئيس والمؤتمر والدعم الشعبي، بل طالب السعودية عبر سفيرها في صنعاء بدعم حملته الانتخابية كما جاء في رسالة السفير، وهو ليس بحاجة إلى ذلك.

كان المشهد معبراً عن نفسه، وما دار فيه من حديث بين السلف والخلف عند تسليم العلم، كان شاهداً على لحظة مفصلية، حيث قال الرئيس عبد ربه منصور هادي لسلفه صالح: "هذا مكانك"، وقال: "إننا اليوم بهذا اللقاء نرسي قاعدة جديدة للتبادل السلمي للسلطة في اليمن"، وأضاف: "اليوم نحن نستقبل قيادة جديدة ونودع قيادة"، وأمل أن نجتمع بعد عامين - الفترة الانتقالية - في نفس القاعة وأكون مكان علي عبد الله صالح ويكون مكاني رئيس جديد نودع قيادة ونستقبل قيادة جديدة (نقف هنا وكل طرف يودع الثاني)، ولكن ذلك لم يحدث حيث جرى التمديد له تحت مبرر أن المبادرة الخليجية ليست مزممة بوقت، بل بتنفيذ المهام التي لم تنفذ، إضافة إلى خروج أنصار بعض الأحزاب

السياسية في صنعاء وعدن لتأييد خطوة التمديد المناقبة لاستفتاء الشعب الذي كان مقرراً لستين.

ولم يكن عبد ربه صادقاً في حديثه للرئيس صالح: "إن هذا مكانك" أو أنه سيقبل بمغادرة السلطة بعد عامين، كما أشار. وهذا يذكرني بالحديث معه عام 1994م بعد تعيينه نائباً للرئيس، وكان الرئيس علي عبد الله صالح قد اتصل بي وأنا في باريس، وطلب مني تهنئة النائب بالمنصب الجديد.

قلت له: ألف مبروك، لقد كان اختياركم صائباً لعبد ربه منصور، باعتباره صديقاً وياً لكم.

قال: هذا مفهوم، ولكن عليك أن تهنته.

قلت: لا مانع، أعطني رقمه وسأتصل به.

قال: أخشى ألا تتصل به، لأنه يبدو أنك زعلان بهذا التعيين.

قلت له: سأتصل به لاحقاً. ولكنه أصرّ على تحويل المكالمة مباشرة إلى نائبه.

وقلت له: لا مانع.

فقال: إنني سأنتظر على الخط بعد انتهاء المكالمة، فلا تغلق الهاتف بعد الانتهاء من حديثك مع النائب، لأنني سأواصل الحديث معك.

كنت متأكدًا أنه سيتابع المكالمة وسيستمع إلى حديثنا. وعندما ردّ عبد ربه منصور سلمت عليه وباركت له، وقال: يا سيدي، هذا ليس مكاني، هو مكانك.

وعلقت مازحاً: هذا ليس مكاني، فأنا لن أقبل إلا بالرئاسة، لا أن أكون نائباً لعلي عبد الله صالح. وكان عبد ربه لا يدرك أن الرئيس يستمع إلى مكالمتنا، فارتبك ولم يعلق على كلامي حول الرئاسة، وقال: سنرتب لك سكناً في عدن وصنعاء.

قلت له: لم أتصل بك من أجل السكن، بل لأهنتك بالمنصب الجديد، وأتمنى لك التوفيق والنجاح في مكانك الجديد.

وبعد انتهاء المكالمة معه، علّق الرئيس صالح وقال: أولاً إنه ليس مصدقاً أنه نائب، والشيء الثاني، ماذا تقصد بأنك لا تقبل أن تكون نائباً وإنما تريد الرئاسة؟ وعلّق مازحاً: بطل من هذا الكلام.

فقلت له: الله معك، فأنا لن أحسدك ولن أحسد نائبك، وأهم شيء أن تقود البلاد إلى مستقبل أفضل بعد حرب 1994م التي تركت جرحاً في جسم الوحدة الوطنية واليمنية.



وثيقة رقم 1 هادي : زاهد بالرئاسة وقبلتها لاعتبارات وطنية والرئيس صالح تسامى على جروحه وجنب اليمن التشطي.... براقش تنشر في براقش نت يوم 19 - 02 - 2012
وثيقة رقم 12 خطاب هادي

كيف قرأتم الخلافات التي نشبت بين الرئيس صالح وخلفه الرئيس هادي من خلال معرفتك بشخصية الرجلين؟

سبق أن أشرنا إلى الخلافات التي تصاعدت بين الرجلين والتي كان لها أسباب موضوعية وأخرى ذاتية. لقد عبّرت العوامل الذاتية عن تلك الظروف بطريقة أوضح، فقد تنكر الرئيس - الجديد - عبد ربه منصور هادي للرئيس السابق، وهو من عينه وزيراً للدفاع عام 1994م بعد الحرب مباشرة بفضل الجهود التي قام بها في أثناء اجتياح عدن، ومن بعدها عينه نائباً للرئيس (من أجل تجميد نشاطه وحصر الجيش في دائرته المقربة وكلفه مهام الاحتفالات في المناسبات الوطنية والمهام الثانوية الأخرى).

بعد الثورة، خلّف علي عبد الله صالح رئيساً مؤقتاً لليمن، وفقاً للمبادرة الخليجية ويدعم أمريكي وأوروبي وحتى من الأمم المتحدة، غير أن الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي يعرف أساليب الرئيس السابق ونياته كان متوجساً منه، وأصبح يراقب هواتفه ومنزله (كما كان يفعل علي عبد الله صالح مع معظم السياسيين) ووصل الحد بعبد ربه منصور أن أعطى التوجيهات لعناصر الحراسة الرئاسية بالهجوم على مقرّ تلفزيون "اليمن اليوم" المملوك لعلي عبد الله صالح، والهجوم أيضاً على مسجد الصالح وتغيير اسمه إلى مسجد الشهداء، ويعتبر علي عبد الله صالح أن هذا الجامع من أملاكه الخاصة، حيث يقول إنه بناه

من تبرعات رجال المال والأعمال إضافة إلى المتحف الذي وضع فيه صالح الأوسمة والصور والتذكارات الخاصة به التي حصل عليها خلال الثلاثة والثلاثين عامًا من تسلمه السلطة. وسبق لعبد ربه منصور هادي أن تنكر لي أيضًا بعد خروجنا من عدن عام 1986م، ولم يتحدث معي بعد أن أصبح نائبًا للرئيس من 1994 حتى 2019م.

كيف قرأتم العمليات التي تمت لتصفية نفوذ الرئيس صالح، خاصة أن الشارع كان يضغط على الرئيس هادي للقيام بخطوات في هذا الاتجاه، ولا سيما هيكله الجيش وعزل أقاربه؟

كانت هناك دعوات في الأروقة السياسية وفي الشارع، وكانت تشكل نقطة ضغط على النظام السابق، ومن الصعب على الرئيس الجديد إجراءها دفعة واحدة، على حد تقديرنا، فكان الرئيس الجديد عبد ربه منصور هادي بين فكي كماشة القوى الثورية من شباب وأحزاب تطالب بإقالة أقارب الرئيس علي عبد الله صالح من مناصبهم تمهيدًا للدخول في الحوار الوطني، وهي مواجهة صعبة أمام نظام أرسى دعائمه في كل المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية خلال أكثر من ثلاثة عقود من حكم صالح للبلاد.

وقد حاول هادي التخلص من هذه الضغوط والمواجهة باللجوء إلى السعودية. ففي تاريخ 26 مارس قام الرئيس هادي بزيارة مفاجئة للمملكة العربية السعودية للحصول على الدعم من أجل تنفيذ الإصلاحات الانتقالية، باعتبار أن المملكة تستطيع الضغط على صالح من أجل الرضوخ لعملية الهيكلة التي تتضمن إقالة العديد إن لم نقل كل أقاربه من مراكز القرار، وخاصة في المؤسسة العسكرية.

وللتوضيح في مسألة الجيش، كان الجيش اليمني خلال الثورة، أو ما بعدها، منقسمًا على بعضه، وخاصة القطاعات أو الفرق القوية فيه، فبينما القوى الجوية والحرس الجمهوري بيد أقرباء صالح (الأخ غير الشقيق وابنه أحمد) إضافة إلى الأمن السياسي والأمن القومي (جهازى القمع لدى السلطة)، كانت الفرقة أولى مدرع التي تعتبر من أقوى الفرق وأكثرها عددًا وتسليحًا - قبل حروب صعدة الست - تتبع مباشرة لعلي محسن الأحمر، أي في الطرف الآخر. وزير الدفاع في حكومة الوفاق الوطني محمد ناصر أحمد كان محسوبًا على علي عبد الله صالح، لكنه بعد انتقال الرئاسة إلى الرئيس الجديد عبد ربه منصور، أصبح موالياً لعبد ربه منصور هادي، وهما يرتبطان بعلاقة صداقة منذ فترة طويلة، حيث كان عبد ربه منصور هادي يشغل منصب رئيس شعبة الإمداد والتموين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وكان محمد ناصر أحمد نائبه في الشعبة.

ومع الأسف، إن الهيكلة التي سبق الحديث عنها لم تتمخض عن قوات موالية لرئيس الدولة الجديد عبد ربه منصور هادي، بدليل أن الجميع في صنعاء تخلوا عنه وبقي وحيدًا في

بيته، حتى قائد حراسته (الجعيملاني) غادر صنعاء إلى عدن، وكنت قد نصحته برسالة في شهر مارس 2012م بتجنيد من خمسة إلى سبعة ألوية من الجنوب ومن المتقاعدين العسكريين الذين سرحوا بعد حرب 94م، ولكنه لم يستجب حينها لهذا المقترح وغيره من المقترحات التي ستجدونها في رسالتين موثقتين. ((وثيقة رقم 30 رسالتان موثقتان)))

عام 2013.. حب وحرب وحوار

شهد عام 2013م أحداثًا شكلت علامات فارقة في تاريخ اليمن ما بعد ثورة الشباب... حيث شهد حربًا وانفلاتًا أمنيًا غير مسبوق، سواء من خلال حرب دماج أو من خلال الاغتيالات للأمنيين والعسكريين والسياسيين، كذلك شهد حوارًا وطنيًا، إضافة إلى انعقاد اجتماع استثنائي لمجلس الأمن في صنعاء، في سابقة لم تحدث منذ نصف قرن. كيف تصفون ذلك؟

لقد حمل عام 2013م جملة من الأحداث التي تحمل التناقض في طياتها، وكانت معبرة عن البناء الهش للتغيير. فالشباب حلموا بتغيير كامل وشامل وإسقاط النظام، وذلك لم يحدث بالملق، وأعاد النظام إنتاج نفسه بصورة أسوأ، حيث تحولت السلطة واليمن إلى ساحة صراع، بعضه مرئي أو محسوس، والبعض الآخر يعتمل في الخفاء، وكان الإعلام يكشف عن معظم أوجه الصراع برغم الزعم أن الحوار هو سيد الموقف، أو الأمل للخروج من النفق المظلم. ومع الأسف إن الحوار حمل ذات التناقضات، ولم يدشن على أسس صحيحة. لذلك كانت نهايته الانتكاسة، وتحول إلى مقدمة للحرب.

هذه المتناقضات كان للفساد السياسي دور بارز في إنتاجها وتنميتها، فهناك معارك مندلعة في صعدة والجوف، وصنعاء لا أحد يهتم بها، أو أنها مرخبة باستمرارها، وهناك فساد مالي وإداري يمضي على قدم وساق، وهناك خدمات متردية أو شبه منعدمة الكهرباء والمياه وغير ذلك، وهناك تصفية حسابات بين أطراف سياسية ومراكز قوى أدت إلى ضعف الجميع واستهداف لرجال الأمن والجيش وبعض السياسيين وتغول واضح للمتطرفين من تنظيم القاعدة وأنصار الشريعة، وهناك في المقابل دعم إقليمي ودولي غير مسبوق لم يستثمر وكان التعبير الأقوى له اجتماع مجلس الأمن بصنعاء في 27 يناير دعمًا لما سُمي "عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن"، إضافة إلى الدعم الذي قُدّم لما سُمي مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وهذا ما سنأتي على الحديث عنه، علمًا أنه لم يحظ أي رئيس في اليمن والمنطقة بمثل هذا الدعم والاهتمام المحلي والإقليمي والدولي الذي لم يُستَمد منه.

مؤتمر الحوار الوطني 18 مارس 2013

الإعداد لمؤتمر الحوار الوطني

شهد عام 2012م لقاءات عديدة تحضيرًا لمؤتمر الحوار الوطني، وكنتم في قلب هذه اللقاءات لدرجة ترشيحك من قبل المبعوث الأممي حينها السيد جمال بنعمر لرئاسة المؤتمر. حدثنا عن هذا الترشيح وتلك المحطات المهمة؟

ترشيحي لرئاسة مؤتمر الحوار الوطني من قبل المبعوث الأممي السابق إلى اليمن السيد جمال بنعمر كان بمبادرة منه، وربما كقناعة ترسخت لديه بعد عدة لقاءات أجراها مع مختلف الأطراف ستحدث عنها لاحقاً. وبالرغم من عدم حماسي للقيام بهذه المهمة، على أهميتها وتاريخيتها، نتيجة عدم تنفيذ أفكارنا المهيمنة للحوار، إلا أنني علمت بأن الرئيس عبد ربه منصور هادي رفض بشدة رئاستي للمؤتمر، لأنه - كما علمت - كان يخشى أن تكون رئاستي للمؤتمر مقدمة لعودتي إلى رئاسة الدولة، وأنا لا أفكر في ذلك.

قبل "مؤتمر الحوار الوطني الشامل" هناك محطات عديدة وهامة مرّ بها مسار التحضير لعقد ذلك المؤتمر، منذ النصف الأول من عام 2012م، ومحطات هامة أخرى مرّ بها المؤتمر منذ انطلاقة في 18 مارس 2013 وحتى اختتام أعماله والاحتفاء بذلك في يوم السبت 25 يناير 2014م.

كانت محطات الإعداد للحوار شاقة ومضنية، ربما أكثر من الحوار ذاته الذي تحول إلى مقدمة لاندلاع الحرب فضلاً عمّا رافق يوميات مؤتمر الحوار من خلافات شخصية واختلالات أمنية واغتيالات سياسية.

- إن رصد تلك المحطات وتذكرها واستدعاءها توضح المسيرة الشاقة والعسيرة التي قطعها اليمنيون، والحكمة النسبية التي تحلوا بها لتحقيق ذلك المنجز الحضاري في تاريخ اليمن الحديث، لولا خيبة الأمل بعد ذلك بانسداد أفق التوافق، وخاصة لجهة صياغة الدستور أو الأقلمة التي كان يمكن تجاوزها بمزيد من الحوار وتقديم التنازلات والاحتكام لاستفتاء الشعب دون فرض صيغة بعينها.

ومن هذه المحطات التي سبقت المؤتمر الوطني، وكانت بمثابة خطوات طبيعية للتهيئة لانعقاده ومحاولات جادة لتوفير فرص إنجاحه: مشاورات غير رسمية عن عملية الحوار الوطني في اليمن، وذلك في بوتسدام - ألمانيا 9-12 مارس 2012، وقد مثل مؤتمر القاهرة في هذا اللقاء الرئيس حيدر العطاس والسفير حسين الفضلي، وقد استمرت أربعة أيام ما بين 9 و12 من مارس 2012م، وعقدت في بلدة بوتسدام الألمانية، توصلت إلى رؤية موحدة، لكنها غير ملزمة للأحزاب والجماعات، وقد شارك فيها كل من عبد الكريم الإرياني، وعبد الوهاب الأنسي، وياسين سعيد نعمان، وحيدر أبو بكر العطاس، وعبد

القادر علي هلال، ويحيى بدر الدين الحوثي، وجميلة علي رجاء، وجميلة صالح الراعي، وحسين الفضلي، وعلي سيف حسن.

وفي هذا اللقاء حُدِّثت عناصر الحوار الوطني ومرجعياته: المرجعية الوطنية، وتضم الأهداف العامة للحراك السلمي الجنوبي، وحركة الحوثيين السلمية، ولثورة الشباب الشعبية السلمية للتغيير، والاتفاقات الوطنية السابقة التي جرى التوصل إليها بين الحكومة والأطراف المعنية في ما يختص بالوضع في صعدة. المرجعية الإقليمية، وتضم المبادرة الخليجية، واتفاق الدوحة بصدد الوضع في صعدة. المرجعية الدولية تضم قرار مجلس الأمن 924 و931 لعام 1994، والقرار 2014 لعام 2012، والآلية التنفيذية المزمّنة للمبادرة الخليجية.

حتى المبادرة الخليجية نوقشت صلاحيتها، كنقطة انطلاق، إطار حصري أو غير حصري (آليات)، وذلك من منطلق تجاهل المبادرة للقضية الجنوبية، وهي القضية المركزية. كذلك جرت مناقشة المرجعيات القانونية والأخلاقية، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة لعام 1994م، إضافة إلى المصالحة الوطنية الشاملة والعدالة الانتقالية ومرجعية حقوق الإنسان.

وطرحت في آخر أيام اللقاء آراء حول لجنة التواصل، نوردها لأهميتها: منها أن على الرئيس عبد ربه منصور هادي أن يتصل بكل القوى السياسية ويدعوها إلى المشاركة في الحوار قبل تشكيل اللجنة. وعليه الاتصال بالقوى السياسية لمعرفة كيفية البدء في الحوار، على اعتبار أنه في السابق كانت تُشكّل لجان الحوار والانتخابات وكأنها ممثلة للسلطة، وأنه يجب أن نبعد نفوذ السلطة عن تشكيل اللجان بتمثيل كل القوى السياسية. و طرح الدكتور ياسين سعيد نعمان تشكيل لجنة الإعداد والتحضير بالتساوي، وتصبح هي المرجعية السياسية للحوار، على أن تتواصل مع الرئيس هادي دون أخذ أوامر منه، بل تتشاور معه وتُطلع على النتائج، وأن يتشكل لقاء عام لإدارة الحوار سياسياً وتنظيمياً. لإنجاح الحوار لا بد من وضع ضوابط، منها الفترة الزمنية لكي لا تنتهي الجهود إلى لا شيء. وهذا ما لم يتم فيما بعد لجهة تشكيل لجنة الاتصال. أما هيمنة الرئيس هادي، فقد طغت على محددات الحوار وضوابطه، حيث كان الاستقطاب هو الوسيلة التي اتبعتها الرئاسة وأدت إلى اختزال القضايا، ومن ثم فشل المؤتمر من حيث النتيجة. كما فشل قبل ذلك اجتماع عمّان الخاص بوثيقة العهد والاتفاق الذي اندلعت الحرب بعده في مايو 1994م.

وصل ذلك اللقاء إلى استنتاج: أن هناك إمكانية المشاركة، وعلينا أن نبني على هذه التفاهات الدولية، ويمكن أن نبني عليها إيجاباً وأن تكون القضية الجنوبية أساس الحوار ذاته، واقتنع المشاركون بذلك، وحددوا القضايا التي يمكن أن يشملها الحوار:

أ- القضايا السياسية بكل تفرعاتها، ولا سيما قضية الجنوب، وصعدة، ومطالب الشباب، والدولة والنظام السياسي (وهي وثيقة الترابط)، والانتخابات، والدستور، ومسألة الفساد، وبناء إدارة فعالة ومحيدة.

ب- القضايا الاقتصادية والاجتماعية: التنمية المتوازنة، والفقير، والاندماج الاجتماعي، وقضايا الفئات السكانية الكبرى من نساء وشباب وأطفال، وقضايا التشغيل والبطالة، ونمط النمو الاقتصادي، والمشاركة في عائد التنمية والثروات الوطنية.

ج- القضايا المتعلقة بمسألة الإرهاب، وإعادة هيكلة الجيش وأجهزة الأمن. وهنا اقترح الحرص على الوجه الوطني في هذه المسائل، نظرًا لحساسية الرأي العام من أي دور خارجي مباشر فيها.

د- ثالقضايا الحقوقية والقانونية. وتشمل تضمين حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القوانين والتشريع، وإصلاح القضاء، وكيفية تعميم ثقافة الحق في مؤسسات الدولة والمجتمع، والإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد. وفي ما يتعلق بخطوات إطلاق عملية الحوار، توصل اللقاء إلى إمكانية القيام بالخطوات الآتية:

1- مبادرة رئيس البلاد إلى التواصل المباشر مع القوى غير المشاركة في المبادرة الخليجية، ولا سيما الحراك الجنوبي والحركة الحوثية والشباب (وغيرهم)، ودعوتهم للمشاركة في الحوار الوطني، وفي الإعداد له وإدارته.

2- في ضوء هذه المشاورات التي أجراها، يتولى رئيس البلاد إعلان تشكيل لجنة الإعداد والتحضير للحوار الوطني المنصوص عليها في الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، ورأت المجموعة أن تشكل هذه اللجنة من جميع الأطراف على قاعدة المساواة وأن تتخذ قراراتها بالتوافق.

3- اعتبارًا من تاريخ تشكيلها، تكون اللجنة مسؤولة عن التحضير والإعداد للحوار الوطني، وهي تكون لجنة مستقلة عن الحكومة. ويجب الحرص على احترام الحدود بين ممارسة الحكم والعمل الحكومي الذي هو من اختصاص الرئيس والحكومة وأجهزة الدولة، ولا علاقة للجنة الحوار الوطني به؛ وبين الحوار الوطني الذي هو مسؤوليّة اللجنة ولا تتدخل الحكومة به إلا من باب توفير المناخات الأمنية المناسبة له، باعتبار ذلك جزءًا من ممارسة مهام الحكم.

4- تتولى لجنة التحضير والإعداد اقتراح المبادئ العامة الناظمة للحوار الوطني، والضوابط ومعايير المشاركة والآليات وكل ما يتطلبه إنجاح الحوار. وتتولى اللجنة الدعوة إلى اجتماع عام موسع للمشاركين في الحوار الوطني يعلن فيه انطلاق الحوار ويجري في الاجتماع تشكيل لجنة إدارة الحوار الوطني التي ستكون مسؤولة عن إدارة الحوار من الناحية الفنية والتنفيذية.

5- بعد الاجتماع الأول تتحول لجنة التحضير والإعداد إلى لجنة الإشراف السياسي على الحوار، وتكون مهمتها الإشراف على حسن سير الحوار الوطني وفق المبادئ والضوابط السياسية المتفق عليها ومن حيث الوقت، وتؤمن اللجنة التواصل بين الحكومة والحوار الوطني، مع احترام استقلالية مساري الحكم والحوار، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

6- الحوار لا يُعقد داخل اللجنة، بل سيجري وفق مسارات متوازية ومتكاملة، ووفق آليات متعددة توّضع في سياق عملية التحضير. وتلحظ هذه الآليات ضرورة تخصيص مسارات وآليات خاصة للقضايا الوطنية والسياسية ذات الأولوية، ولا سيما القضايا التي حُدّدت في الآلية التنفيذية، أي قضية الجنوب، وقضية صعدة، ومطالب الشباب. وستلحظ الآليات ضرورة المباشرة بالقضايا التي يساهم التقدم في حلها في تسهيل التقدم في القضايا الأخرى وفي تحديد خيارات بناء الدولة والنظام السياسي.

7- المسارات والآليات المختلفة للحوار الوطني التي تضمن مشاركة الجميع وتناول جميع القضايا تطلق في البداية، وتتوج انعقاد المؤتمر الوطني الذي ستكون قراراته أساس بناء نظام الحكم الجديد بعد انتهاء المرحلة الانتقالية.

8- اتفقت المجموعة على استمرار عملها كمجموعة وأن تلتقي مرةً أخرى في المستقبل من أجل متابعة التشاور والمساهمة في تسهيل عملية الحوار الوطني.

كان هناك لقاء برعاية دولية في القاهرة تمخض عنه المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني في إطار الوحدة اليمنية على اسس فيدرالية. ماذا عن هذا اللقاء؟

انعقد لقاء القاهرة الاثني 11 يونيو 2012 بحضور عدد من القيادات الجنوبية في الخارج والداخل وبرعاية مجموعة الدول ال14 وقيادة بريطانية في إطار مسعى دولي للتهيئة لنجاح لقاء لجنة الاتصال بالجنوبيين، وكان لقاء القاهرة ذلك، أول لقاء جنوبي من نوعه يحظى برعاية دولية واسعة من سائر القوى العظمى واللاعبين الدوليين، بمن فيهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. وقد حضر اللقاء 20 قياديًا جنوبيًا من الخارج والداخل شاركوا فيه، وقُسموا إلى أربع أو خمس مجموعات، وقد جاء تقسيم المجموعات

الجنوبية على أساس انتهاءها السياسية والتاريخية، ولوحظ على المشاركين في اللقاء أنهم يحملون خلفيات سياسية وتاريخية اشتهرت بأدوار قبل مرحلة استقلال الجنوب وبعده، في مقدمتهم عبد الله الأصنج، شكيب الحبيشي، لطفي شطارة وتمام محمد باسراجيل. وقد حضر اللقاء عدد من السلاطين أو أبناء السلاطين الجنوبيين ك: عوض الوزير، حيدر الهبيلي، علي أحمد العبدلي وعبد الله الكثيري. كذلك حضرت قيادات من رابطة أبناء اليمن ك: عبد الرحمن الجفري، يحيى الجفري ومحسن بن فريد. وحضرت قيادات من الحزب الاشتراكي.

هل شاركتكم في اللقاء الذي عُقد في القاهرة برعاية دولية حيث تسربت أنباء متضاربة عن مشاركتكم بعضها يثبت المشاركة والبعض الآخر ينفي؟
لم أتمكن من المشاركة في ذلك اللقاء، ولكنني استضفت المشاركين في منزلي بعد عقده.



وخرج لقاء القاهرة باتفاق مبدئي على انخراط الجنوبيين في عملية الحوار الوطني تحت سقف الوحدة اليمنية وفي إطار حلول فيدرالية. وتوصلت مجموعة الدول الـ 14 إلى إقناع القيادات الجنوبية بالموافقة على الانخراط في عملية الحوار الوطني بعد أن قدمت لها ضمانات دولية عالية.

طالبت بعض القيادات الجنوبية بدور بريطاني أكبر من ناحية تنسيق الحوار بين الأطراف الجنوبية والتقريب بين وجهات نظر الجنوبيين أنفسهم، بحكم العلاقات التاريخية بين بريطانيا والجنوب، ووافق البريطانيون على ذلك، ولكن مع تأكيد أنهم سيؤدون دورهم تحت مظلة الاتحاد الأوروبي.

إن التزام البريطانيين عن أنفسهم ومجموعة الـ 14 بتنفيذ مطلب الجنوبيين المشاركين في لقاء القاهرة، بشأن تنسيق حوار جنوبي - جنوبي يسعى إلى تقريب وجهات نظر الأطراف الجنوبية من عملية الحوار الوطني وما سترتب عنها، سترجم نفسه فيما بعد في صورة "مؤتمر جنوبي" شامل يهدف إلى الخروج بوجهة نظر جنوبية موحدة من الحوار الوطني وعملية انتقال السلطة في اليمن عمومًا.

وكان من أبرز ما خرج به لقاء القاهرة، الاتفاق على انعقاد مؤتمر في عدن برعاية مجموعة الدول الـ 14 وقيادة بريطانية.

وكانت مجموعة الـ 14 قد أبلغت القيادات الجنوبية أن نتائج الحوار الوطني ستكون ملزمة لجميع الأطراف، بما فيها الحراك الجنوبي، مع تقديمها ضمانات دولية بمتابعة المجموعة الدولية تنفيذ كل القرارات التي سيخرج بها الحوار الوطني.

جرى الحديث في ذلك الوقت عن عقوبات دولية محتملة على من يشجعون العنف في الجنوب وعلى من يقوض مساعي الحوار الوطني وعملية الانتقال السلمي للسلطة من الشمال والجنوب، هل كنتم معنيين بتلك العقوبات أو التلويح بها؟

مثل هذه الأنباء التي جرى تداولها كانت أسلوبيًا من أساليب الضغط على بعض الأطراف، ولسنا معنيين بها على المستوى العام والخاص، لأن نهجنا الدائم والمستمر كان منبثقًا من سلمية الحراك الجنوبي، وشددنا على ذلك مرارًا قبل هذه الأنباء وبعدها والمصالحة كانت هدفًا نشده للجنوب والشمال، والتصالح والتسامح مبدأ دعمنا ترسيخه ولا نزال حتى اليوم. كذلك فإننا نعتبر الحوار هدفًا وسبيلًا لحل كل المشكلات والأزمات والحروب، وليّ قصة طويلة مع الحوار سنأتي على ذكرها مفصلة. هناك من تحدث عن الكفاح المسلح أو لوّح به، مثل علي سالم البيض من بيروت، الذي كان يدعم حركة "حتم" المسلحة، وغيره في بعض الفترات بقيادة قاسم عسكر جبران وعيدروس الزبيدي وأحمد بامعلم، ولعل مثل أصحاب تلك الأصوات كانوا مستهدين بتلك العقوبات.

علمًا أن تلك العقوبات جاءت في سياق ضمانات دولية طرحت في اللقاءات التي عُقدت برعاية دولية لدول الـ 14. فقد كشفت بعض المصادر عن ضمانات دولية قدمتها مجموعة الـ 14 للجنوبيين المشاركين في اللقاء. وأوضحت أن هذه الضمانات تمثلت بالتزام المجموعة الدولية النظر في اتخاذ قرارات دولية بمعاينة كل من يدعو إلى العنف في الجنوب. ومن جانبي، فإنني لم أدرب عسكريًا واحدًا، سواء في الداخل أو الخارج، لأن في الجنوب كان يمتلك جيشًا مدربًا سرّحت معظم قياداته وأفراده بعد حرب عام 1994.

وأبلغت مجموعة الـ 14 الجنوبيين بأنها ستتخذ قرارات دولية تتضمن عقوبات "ضد أي طرف شمالي أو جنوبي يسعى إلى عرقلة سير عملية الحوار الوطني"، باعتبار الأخير خطوة أساسية في عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن. ولم يسمّ البريطانيون طرفاً جنوبياً بعينه قد يكون هدفاً للعقوبات الدولية إذا ثبت تحريضه على العنف في الجنوب وسعيه إلى عرقلة الحوار الوطني وعملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن.

وكان البيض قد لوّح في وقت سابق بأن الكفاح المسلح قد يتحول إلى خيار جنوبي لتحقيق المطالب الجنوبي المتمثل بفك الارتباط عن الشمال، وهو التلويح الذي أتى في ظل اتهامات متصاعدة له بالتحريض على العنف في الجنوب وتمويله. ووفقاً للقرار، فإن مجلس الأمن سيتخذ "مزيداً من التدابير، إذا استمرت إجراءات الأطراف في تقويض الانتقال السياسي، بما في ذلك ما تخوله المادة الـ (41) من ميثاق الأمم المتحدة، التي تميز فرض عقوبات غير عسكرية مثل تجميد الأصول المالية أو المنع من السفر.

وقدمت بريطانيا وبقية أعضاء مجموعة الـ 14 إلى القيادات الجنوبية المشاركة في لقاء القاهرة ضمانات أخرى. وأوضحت أن هذه الضمانات تضمنت التزاماً بدعم دولي للمشاركين في اللقاء يمنحهم اعترافاً وشرعية دوليين في تمثيل القضية الجنوبية. وأبلغ البريطانيون القيادات الجنوبية المشاركة في لقاء القاهرة، وأبلغوني أيضاً في لقائهم الخاص معي بعد اللقاء، أن المجتمع الدولي سيدعم منح دور أكبر للمشاركين في هذا اللقاء، في تقرير مسار القضية الجنوبية وإدارته، في إطار عملية الانتقال السلمي للسلطة في اليمن.

التقيتم بعض سفراء الاتحاد الأوروبي في القاهرة 11 - 6/2012م، حدثنا عن أجواء اللقاء؟

كان اللقاء ضمن محطات التهيئة للحوار الوطني الشامل، وقد حضر إلى جانبي السفير حسين فضلي، وحضر من سفراء بعثة الاتحاد الأوروبي: السفير نيكولاس هوبتن، سفير المملكة المتحدة في صنعاء، السيد روبرت ولسن، مستشار في سفارة المملكة المتحدة في صنعاء، المستشار جان ماري صفا، رئيس القسم السياسي في سفارة الاتحاد الأوروبي بصنعاء.



تحدثت في اللقاء باستفاضة عن توجهات الجنوبيين في النضال من أجل الاستقلال، وما جرى حتى تحقيق الوحدة اليمنية، والخطوات العملية مثل اتفاقية القاهرة في عام 1972م وعام 1979م، وأيضًا حروب في عام 1972م و1979م وما سمي حينه "بحروب المنطقة الوسطى". تحاربنا وتناورنا، ولكنني كنت دائمًا أوّمن بأن ما يمكن أن يتحقق بالحوار أكثر إيجابًا مما يمكن بالحرب.

ذكرت أنه كان هناك وجود للمشككين في الشمال والجنوب للخطوات التي قمنا بها، وتكرر ذلك أيضًا في تاريخ علاقاتنا بدول الجوار. وكيلت الاتهامات لي ببيع مبادئ الثورة، سواء عند إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية مع كل من سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وزُعم في ذلك الوقت أن هذه الدول تناصبنا العداء، وهذا كان صحيحًا، لكن إيماننا كان قاطعًا في جدوى الحوار والعلاقات المتينة مع دول الجوار، لا تقديم الولاء لها، وكان من ضمن الأهداف تحقيق الأمن والاستقرار في اليمن ودول المنطقة وعدم التفريط بالسيادة والقرار والوطني. ومع الأسف أن الذين كانوا يطالبون بإسقاط أنظمة الخليج انتقل معظمهم في فترة لاحقة إلى أحضان هذه الدول للعيش فيها وحياسة جنسيتها.

وأشرت إلى أننا استفدنا عند قيام دولتنا الوليدة مما تركته الإدارة البريطانية من حسن النظام الإداري والمالي وتخطيط المدن الحضري ودور الشرطة والعملة والجيش والأمن والانضباط، ونجحنا في الاستمرار في ذلك والبناء عليه. وعندما وحدنا كل السلطنات والمشايخ كان الالتزام باستمرارية تطبيق النظام إداريًا وماليًا وأمنيًا، ولذا نادرًا ما توجد

نقاط عسكرية، باستثناء نقطة واحدة ما بين كل محافظة وأخرى، ويمكن المواطن أن يسافر ليلاً أو نهاراً دون أن يصادف حاجزاً أو يسأله شرطي أو عسكري أو قاطع طريق.

ولفت إلى أنه لم يكن هناك أيضاً مكان للفساد المالي والإداري في الجنوب الذي كان يجب أن يستفاد من تجربته عند إقامة دولة الوحدة. وعبرت عن اعتقادي الجازم بأن القيادتين السياسيتين عشية توقيع الوحدة لم تكونا جادتين أو صادقتين أو على مستوى الحدث، بل كان هدفها تحقيق مكاسب شخصية ومصالح ضيقة لهذا الطرف أو ذاك، وكانت بعض قيادات الجنوب تريد إسقاط صنعاء من داخل أسوارها عبر بوابة الوحدة، وقيادة الشمال تريد ضمّ الجنوب إلى الشمال، أو الفرع إلى الأصل، والاستيلاء على خيراته. ونتيجة لتلك الأهداف اندلعت بعد ذلك حرب 1994م.

وعن الحراك الجنوبي أوضحنا أنه بدأ بمطالب حقوقية توسعت لتصبح ذات اتجاهات ثلاثة:

- أحدها يطالب بالانفصال أو فك الارتباط، ويتزعمه علي سالم البيض الذي وقّع على الوحدة اليمنية وبدأ يدعو إلى دولة الجنوب العربي التي لم تكن موجودة عند التوقيع على الوحدة.
- ثانيها يطالب بالفيدرالية، وقد جاء مؤتمر القاهرة عام 2011م ليدعم هذا المطلب من إقليمين، ووضع مدة زمنية لإجراء الاستفتاء على استمرار الوحدة أو عكسها.
- والبعض يطالب باستمرار الوحدة.

وقد أعرب السفير البريطاني عن سعادته وشكره وامتنانه، وأوضح نقطتين: إحداهما شخصية، والأخرى رسمية.

أما الشخصية، فإنه عندما علم بالموافقة على ترشيحه سفيراً للمملكة المتحدة في اليمن، تحدث مع كل من سفير المملكة المتحدة في الأمم المتحدة ليخبره عن عدن التي تربى فيها في صغره، وما زال يحتفظ بذكريات جميلة عنها، ووالده الطبيب العسكري الذي زار عدن وأعجب بمدينة كريت، وجمالة الملكة التي عندما زارها ليستأذنها في مهمته أخبرته بزيارتها لعدن عام 1954م وإعجابها بصوت أذان الفجر وصوت ساعة "ليتل بيغ بن" المصغرة عن ساعة بيغ بن الكبرى في لندن.

أما الملاحظة الرسمية هي أنّ مهمتهم جاءت بناءً على اتفاق بين الدول الأوروبية العشر والدول الخليجية الأربع، أي 10 + 4، وتهدف المهمة إلى الالتقاء بالقيادات الجنوبية في الخارج، في ضوء المبادرة المشتركة الأوروبية والخليجية ليرفع بها تقريره إليهم وإلى السيد رئيس الجمهورية اليمنية بهدف إجراء حوار جنوبي جنوبي يُعقد لاحقاً في مدينة عدن، وقد يطلع على مشاوراتنا رئيس لجنة التواصل قبل لقائه القيادات الجنوبية المقيمة في الخارج.

هل عبرتكم عن دعمكم للحوار الوطني وهو هدف رئيس للقائهم بكم؟
لقد أكدت لهم أننا ندعم جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي، مشيراً إلى أنني وجهت شخصياً إليه رسالتين حول دعمنا ووضعنا فيها بعض المقترحات العملية التي يمكن أن تساعد في حل كثير من المشاكل السياسية والعسكرية والاجتماعية التي تواجهها الدولة وتحديداً فيما يخص الجنوب، لأنه ما لم تكن هناك خطوات إيجابية ملموسة، سيظل التشكيك في النيات وارداً.

وقد سبق لي أن التقيت سفير الاتحاد الأوروبي في صنعاء، السيد ميكاليلي، قبل شهرين من ذلك التاريخ، ووضعته في صورة ما قمنا ونحاول أن نقوم به في هذا المضمار. وأكدنا أن شعبنا في الجنوب يتمسك بخياره السلمي الذي اعتمده الحراك السلمي الجنوبي الشعبي منذ انطلاقة في عام 2007م، ونرفض أي محاولات لحرفه عن نضاله السلمي المشروع لاستعادة حقوقه المشروعة.

ووعد السفير البريطاني بأنه سيحاول أن يلتقي الرئيس عبد ربه منصور حال وصوله إلى صنعاء، وسينقل إليه وإلى من ساهم (شركاءنا) ما دار في لقائنا هذا.

((وثيقة رقم 21 كلمة الرئيس الموجهة للقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي (عربي / انجليزي))

هل كانت لديكم رؤية واضحة ومطروحة من قبلكم؟

كانت الرؤية واضحة لجهة الحوار ولجهة حل القضية الجنوبية وفق ما بلوره المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة 20 - 22 نوفمبر 2011م، وهي تتركز على القضايا الآتية:

- حق شعب الجنوب في تقرير مصيره، كحق شرعي تكفله المواثيق الدولية كافة وبنود القانون الدولي.
- صياغة الوحدة في دولة فيدرالية اتحادية بإقليمين، شمالي وجنوبي، كمخرج آمن لحل القضية الجنوبية، والمشرط بحق شعب الجنوب في تقرير مصيره بعد فترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات، وهو أمر قابل للحوار.

((وثيقة رقم 16 محضر اجتماع الرئيس علي ناصر محمد مع بعض سفراء الاتحاد الأوروبي القاهرة 11-6-2012))

لجنة الاتصال المكلفة بالتهيئة للحوار الوطني:

بعد ذلك تشكلت لجنة الاتصال المكلفة بالتهيئة للحوار الوطني، فكيف كان تواصلها معكم وعلاقتكم بها؟

صدر في 6 مايو 2012 قرار رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي رقم 13 لسنة 2012 بتشكيل لجنة للاتصال بأطراف الحوار الوطني، مؤلفة من كل من: الدكتور عبد الكريم الإرياني، عبد الوهاب أحمد الأنسي، الدكتور ياسين سعيد نعمان، الدكتور جعفر سعيد باصالح، اللواء حسين محمد عرب، اللواء عبد القادر علي هلال، المحامية راقية حميدان، ونادية عبد العزيز السقاف.

وفي 13 مايو عقدت اللجنة أول اجتماع لها، واختارت الدكتور عبد الكريم الإرياني رئيساً لها، والدكتور ياسين سعيد نعمان نائباً للرئيس، وجعفر سعيد باصالح مقررًا، ونادية السقاف مسؤولة الإعلام والمتحدثة باسم اللجنة. وفي 19 مايو أعلنت اللجنة أنها وضعت خطة لعملها شملت تشكيل ست فرق للتواصل مع جميع المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية من القوى غير الموقعة على المبادرة الخليجية، والفرق الستة هي:

- 1- فريق الاتصال بالمعارضة في الخارج.
 - 2- فريق الاتصال بالحوثيين.
 - 3- فريق الاتصال بالأحزاب والمكونات غير الموقعة على الاتفاقية.
 - 4- فريق التواصل مع منظمات المجتمع المدني.
 - 5- فريق التواصل مع المنظمات النسائية.
 - 6- وفريق التنسيق مع اللجنة الوزارية الخاصة بالتواصل مع الشباب.
- ويلاحظ هنا أنه لم يشكل فريق للاتصال مع الحراك الجنوبي كما هو الحال مع الحوثيين، ما يدل على أن السلطة لم ترق إلى مستوى استيعاب أن القضية الجنوبية أسّ الأزمة السياسية اليمنية وجوهرها.

هناك لقاءات عدة مع مكونات مرتبطة بالحراك الجنوبي، حدثنا عنها، وهل كان التعدد في المكونات والقيادات سبباً في تشتيت الجهد ضدًا لمصلحة القضية الجنوبية وسيرورة الحراك الوطني؟

لا شك ان التعدد في القيادات والمكونات قد أدى ليس فقط إلى تشتيت الجهد الذي كنا نبذله كيمنيين، بل شتت جهودًا إقليمية ودولية، إلى أن بات الاستقطاب لعدد أوفر من ممثلي الحراك في الشمال والجنوب والخارج. ولذلك، كنا دومًا نركز على ضرورة لم شمل

الجهد الجنوبي وتوحيد الصف للوصول إلى رؤية ومرجعية، وليكون الموقف أفضل حالاً وطنياً وإقليمياً ودولياً. أكدت حينها أن قوة الحراك في وحدته، ومقتله في تفرقه. وهناك حوارات عدة جرت مع بعض مكونات محسوبة على الحراك، أو على الجنوب عامة.

ولكنكم - على ما يبدو - أصررتن على إبلاغ لجنة الاتصال بموقفكم من الحوار من خلال رؤية القيادة الجنوبية المؤقتة المنبثقة من مؤتمر القاهرة عام 2011؟

نعم، لأن الرؤية لم تكن رؤية القيادة الجنوبية المؤقتة كأفراد، بل كانت منبثقة من مؤتمر القاهرة الذي سبق أن أشرنا إلى قوامه وتعدد المشاركين فيه، لتصبح الرؤية المعبرة عن شريحة واسعة من الطيف الجنوبي إزاء مؤتمر الحوار الوطني. وثيقة رقم 2 اللقاء مع لجنة الاتصال 23-6-2012

الموضوعية تقتضي الاعتراف بأن الوحدة اليمنية الطوعية التي أعلنت في 1990م حملت بذور أزمتهما في أحشائها منذ اليوم الأول، وذلك بسبب الطريقة التي جرت بها والتي اتسمت بالتسرع والارتجال والافتقار إلى الحد الأدنى من العدل والتكافؤ وعدم الاستفتاء على الوحدة، وفقاً للدستور المقر عام 1981م.

لم تنطفئ الأزمة السياسية التي رافقت إعلان الوحدة بين دولتي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في 22 مايو 1990م، وقد حاولت صنعاء إخمادها بالحرب على الجنوب صيف 1994م. وبرغم إحكام سيطرتها عسكرياً، إلا أنها لم تستطع إسكات صوت شعب الجنوب، فتنوع نضاله السلمي منذ 7 يوليو 1994م عبر أشكال مختلفة، منها اللجان الشعبية والمنظمات والمليشيات الجنوبية المطالبة سلمياً بحل سياسي للأزمة. وأمام تعنت النظام ورفضه أية حلول لإصلاح مسار الوحدة وما رافقها من أخطاء، انطلق الحراك الجنوبي السلمي في 7 / 7 / 2007م في نضالٍ سلمي، مطالباً بفك الارتباط واستعادة دولته وسيادته المنتهكة من قبل النظام في صنعاء.

وخلال الفترة الانتقالية جرت عدة محاولات لتدارك ما أغفلته اتفاقيات الوحدة الاندماجية الفورية، لعل أبرز تلك المحاولات هي مشروع برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والهالي (ديسمبر 1991م) الذي تقدم به رئيس الوزراء السيد حيدر العطاس، وكذا التوصل إلى التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في 1994م.

إن حرب صيف 1994م جاءت لتؤكد هشاشة الأسس التي قامت عليها الوحدة من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت ترجمة عملية لرؤية نظام صنعاء للوحدة، التي تمثلت بضم

الجنوب، لا الوحدة معه، تجسيداً لمقولة عودة الفرع إلى الأصل، أو مقولة البيض "سياسة الضم والإلحاق".

على مدى السنوات الماضية، وتحديدًا منذ حرب صيف 1994م، حرص النظام بصورة ممنهجة على تدمير الحياة المدنية والاقتصادية لشعب الجنوب.

الحرب وما ترتب عنها من اجتياح للجنوب إلى جانب كونها انتهاكاً لمبدأ الوحدة الطوعية واتفاقات الوحدة، شكلت تحدياً لقرارات الشرعية الدولية (قراري مجلس الأمن رقم "924" و"931" لعام 1994م)، وتجاهلاً لبيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي (بيان أهبها خلال الفترة 4 - 5 يونيو 1994م) التي أكدت في مجملها أن القوة لا تحسم الخلافات السياسية، وأن الوحدة فعل طوعي ولا تستقيم مع الإكراه. ونظرًا للتعسف والقمع الوحشي الذي مارسه النظام، تصاعدت مطالب الجنوبيين وشعاراتهم المعبرة عن الرفض للظلم والقهر والمطالبة بالإصلاح والتغيير، لتنتقل تدريجًا من مربع المطالب الحقوقية وإصلاح مسار الوحدة إلى المطالبة بفك الارتباط واستعادة الدولة من خلال انطلاقة (الحراك الجنوبي السلمي) الحامل السياسي للقضية الجنوبية.

تأسيسًا على ما تقدم، يمكن إيجاز موقف الجنوب من الحوار الوطني الذي نصت عليه المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية في الآتي:

أولاً: الجنوب كان دائمًا مع الحوار من حيث المبدأ، باعتباره قيمة حضارية إنسانية ووسيلة سلمية لحل الخلافات والنزاعات رغم تطرف بعض قياداته، وبهذا الفهم ذهب إلى الحوار الوطني عام 1993م، الذي أنتج وثيقة العهد والاتفاق عام 1994م. ثانيًا: لم يكتفِ نظام صنعاء بعد حرب 1994م بالدخول إلى عدن وبقية المحافظات، ولكنه اتبع سياسة "فرق تسد"، وهذا ما هدد ويهدد الأمن والاستقرار والتنمية في البلاد والسلم الاجتماعي، إقليميًا ودوليًا.

ومما يؤسف له أن كثيرًا من القوى التي تُحسب على الوضع الثوري الجديد اليوم، كانت شريكة أو متواطئة أو شيطانًا أخرس لم يحرك ساكنًا إزاء ذلك، وكان بإمكان النظام تطبيع الأوضاع في الجنوب لو اتخذ موقفًا متوازنًا لمعالجة آثار ذبول حرب 1994م.

ثالثًا: لقد أغفلت المبادرة الخليجية القضية الجنوبية، وهي القضية الأساس، وأغفلت حلها في حينها. ففي الوقت الذي نرحب فيه بالحوار تحت مظلة المبادرة، لا بد من سد هذه الثغرة المعرقله كي يمهّد الطريق أمام انخراط الجنوب في الحوار.

رابعًا: وانطلاقًا مما ورد أعلاه، وإذا كان الهدف الكلي والجامع الذي ترمي إليه المبادرة الخليجية يتمثل بتحقيق الأمن والاستقرار والنهء في ربوع اليمن شمالاً وجنوباً وفي الإقليم، فإن حزمة منسجمة من إجراءات استعادة الثقة وبنائها تسندها حزمة من الضمانات المحلية

والإقليمية والدولية، تكون مكملة للمبادرة وأليتها التنفيذية، لكفيلة بتأمين حوار⁽²³⁾ مثمر وعادل يخرج بحلول عادلة وقابلة للبقاء والتطور نراها في الآتي:
إجراءات استعادة الثقة وبناءها:

- 1- البدء بتشكيل لجان حيادية متخصصة لإزالة آثار الحرب بأشكالها كافة.
- 2- إلغاء الفتوى سيئة الصيت التي صدرت بحق الجنوبيين في حرب صيف 1994م وما تلاها من فتاوى، وكذا الأحكام الصادرة بحق قيادات جنوبية، بالإضافة إلى الأحكام التي صدرت بحق المناضلين الجنوبيين في الحراك الجنوبي السلمي والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ورعاية أسر الشهداء ومعالجة الجرحى وتعويضهم.
- 3- سحب القوات العسكرية من المدن.

4- إطلاق حرية الصحافة، وفي مقدمتها صحيفة الأيام.

الإجراءات الضامنة:

التمثيل:

- 1- يمثل الشمال والجنوب في الحوار بصورة ندية ومتساوية، وبالصيغة التي يتفق عليها.
 - 2- سيمثل الجنوب بوفد موحد تحت مظلة الحراك الجنوبي السلمي، بتمثيله الشامل لكل الأطياف السياسية والاجتماعية.
- رعاية الحوار ومكانها:

- 1- يعقد الحوار في مقر مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية أو في أحد مقرات الأمم المتحدة.
- 2- يعقد الحوار تحت رعاية وضمانة إقليمية ودولية.

ما النقاط الرئيسية التي طرحتها من أجل التهيئة للحوار الوطني، وذلك في القاهرة، الاثنين 25 حزيران/ يونيو 2012؟

لقد أوجزناها في الرسالتين الموجهتين إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي في مارس 2012م، وهي تتناغم مع ما ورد في توصيات اللجنة الفنية للحوار الوطني أو ما يعرف بـ "النقاط العشرين + 11".

ففي ما يتعلق بالقضية الجنوبية جرى تأكيد الآتي:

إن القضية الجنوبية قضية سياسية بامتياز، ومن الضروري إيجاد حل عادل يرضيه الشعب في الجنوب ويستجيب لآماله وطموحاته وتطلعاته المشروعة.

(23) مقدم من القيادة المؤقتة المنبثقة من المؤتمر الجنوبي الأول المنعقد في القاهرة إلى لجنة التواصل الخاصة بالحوار والمشكلة بموجب قرار رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي بشأن تهيئة الأجواء لعقد الحوار المزمع انطلاقه في إطار العملية السياسية المستندة إلى المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية.

سحب كل مظاهر الواجد العسكري والأمني من المدن الجنوبية، إلا ما تقتضيه المصلحة العامة، ووقف كل الاعتقالات، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ووقف الملاحقات لعناصر الحراك.

معالجة آثار حرب عام 1994م، وما ترتب عليها من أضرار مادية ومعنوية واقتصادية، وإزالة كل المظالم التي لحقت بالجنوبيين، عسكريين ومدنيين، جراء تلك الحرب، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم.

قضية صعدة:

من الضروري معالجة آثار الحروب الست العنيفة، النفسية منها والاقتصادية، التي شنت على محافظة صعدة ومواطنيها، وعودة المشردين إلى قراهم وضمأن أمنهم واستقرارهم، وإعادة إعمار ما خلفته تلك الحروب من عواقب.

قضية القاعدة ومحاربة الإرهاب:

إن حل هذه المسألة سيسهم في الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، وسيضمن ذلك عودة المشردين من أبناء محافظة أبين وغيرها إلى ديارهم ومناطقهم التي اضطروا إلى النزوح عنها بسبب إرهاب القاعدة، وإن تجفيف منابع الإرهاب وغيره من المعالجات سيكون له أثر إيجابي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وسيعزز من مكانتكم القيادية ودوركم الوطني.

عودة القيادات والشخصيات الجنوبية من الخارج:

نصحنا بالتعجيل في عودتهم إلى الداخل وترتيب أوضاعهم، وإن وجودهم سيساهم في حل القضية الجنوبية العادلة، وفي مواجهة إرهاب القاعدة.

نائب الرئيس والمستشارون:

اقترحنا الإسراع بتعيين نائب لكم يتمتع بصفات المرونة والحنكة في التعامل مع القضايا الوطنية الأساسية، وفريق مستشارين من مختلف التخصصات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية.

الحوار الوطني الشامل:

ضرورة الإسراع في الدعوة إلى حوار وطني شامل للمكونات الوطنية كافة من شمال اليمن وجنوبه.

على المستوى العسكري:

- تكوين مجموعة ألوية عسكرية جديدة لتساعدكم في التغلب على العناصر المتمردة المسماة بالقاعدة.

- يفضل أن تشكل تلك الألوية في غالبيتها بشكل أساسي من محافظة لحج التي تضررت في حرب عام 1994م، وبالدرجة الثانية من بقية المحافظات.
 - يفضل أن تكون قيادات تلك الألوية من العناصر التي ترون أنها محل ثقة بالنسبة إليكم ويمكن الاعتماد عليها في المواجهات الميدانية العسكرية.
- وثيقة رقم 4 وثيقة نص النقاط العشرين +11

كان لكم لقاء مع رئيس لجنة الاتصال الدكتور عبد الكريم الإيراني في يونيو 2012م. ماذا دار في الحوار وما الذي توصلتم إليه؟

جرى ذلك اللقاء في فندق فورسيزونز غاردن سيتي بالقاهرة بتاريخ 15 يونيو 2012م، وبدأ الحديث عن الانتخابات المصرية، وعن مهمة الإيراني في الرقابة على إجراء انتخابات الرئاسة المصرية بصفته ممثلًا لمركز الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن الديمقراطية. وقد أشار الإيراني إلى ما أبلغه بعض المراقبين السياسيين والفاعلين المصريين من أن لديهم انطباعًا بأن الفريق أحمد شفيق هو من سيفوز بالانتخابات الرئاسية، نظرًا لعدم ثقة الطبقة السياسية والمثقفة في كل ما قام به أو وعده به "الإخوان المسلمون" من حملة الانتخابات البرلمانية إلى الآن.

وفي الشأن اليمني، اعتبر السيد الإيراني أن الوضع العسكري والسياسي قد تحرك بعد أن كان في حالة جمود (راكدًا) لسبيين:

الأول: رفض طارق محمد عبد الله صالح، ومن ورائه علي عبد الله صالح التزام تنفيذ قرار الرئيس عبد ربه منصور هادي بتسليم اللواء الثالث (حرس جمهوري) للقائد العسكري الجديد.

الثاني: استمرار المعارك العسكرية في الجنوب ضد القاعدة.

وكان الرئيس عبد ربه منصور هادي حينها قد ألحَّ على ضرورة التزام الأطراف كافة لتعليقاته في تطبيق الهيكلة في ما يخص المؤسسة العسكرية، وخاصة أنه يحظى بدعم من مجلس الأمن الدولي وكذلك الانتصار العسكري الذي تحقق على مستوى محافظة أبين ضد عناصر أنصار الشريعة. هذان الحدثان عززا من موقعه وأعطياه دفعة في الاستمرار في تطبيق الأهداف التي أعلنها عند فوزه في انتخابات الرئاسة التوافقية.

هل جرى الحديث بينكما عن وضع مراكز القوى والشخصيات النافذة في النظام وعن مستقبلها؟

نعم، كنت حريصًا على معرفة مثل هذه الأمور، وبخاصة من شخصية كالدكتور عبد الكريم الإيراني، الضليع بشؤون اليمن وتعقيداته. فقد سألته عن مواقف بعض الشخصيات القيادية العسكرية والسياسية، ونفوذها، وكانت إفادته على النحو الآتي:

اللواء علي محسن الأحمر: كان الجيش في فترة حكم علي عبد الله صالح يضمّ في مجمله 14 لواء حرس جمهوري و12 لواء في الفرقة المدرعة الأولى. بقي الحرس الجمهوري في قبضة علي عبد الله صالح وأولاده، وهو يملك أحدث الأسلحة ويشرف على كل منافذ صنعاء وقممها والمناطق المحيطة بها، وكانت الفرقة الأولى قد أرسلت 6 ألوية لمحاربة الحوثيين، وبناءً على ذلك كان علي محسن يحاول الحفاظ على ما بقي لديه، أما سياسيًا فعلي محسن يتحاشى التعامل مع الدول الغربية والخارج، ولا يريد أن يكون واجهة مباشرة في الحكم، ويريد أن يكون مساعدًا في الظل. أما داخليًا، وبالتحديد فيما يخص الجنوب، فهو ضد الفيدرالية.

العميد علي الأنسي: مدير مكتب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ومدير جهاز الأمن الوطني، يجزم السيد الإيراني بأن السيد الأنسي يعمل بإيجاب مع الرئيس عبد ربه منصور هادي. وعندما سألته عن مدى وفاء الأنسي للرئيس السابق علي عبد الله صالح، وما كان يقوم به تجاه بعض القيادات الجنوبية، ردّ السيد الإيراني بأن الأنسي كان يأتمر بأمر الرئيس السابق علي عبد الله صالح، أما الآن فقد اجتمع بكوادر الرئاسة وأبلغهم بضرورة التعاون مع الرئيس الجديد وتناسي الحقبة السابقة، وهو ما أكدّه لي الأستاذ علي محمد الأنسي لاحقًا في لقاءات جمعتنا به في القاهرة أكثر من مرّة، بحضور الأستاذ عبده بورجي (السكرتير الإعلامي للرئيس صالح) بعد خروجهم من اليمن عقب أحداث حرب عاصفة الحزم (2015 – 2016)، وآخرها في نوفمبر 2016م.

الشيخ حميد الأحمر: أكد الدكتور الإيراني أنّ الشيخ حميد لا يعترف بالفيدرالية، وكذلك أخوه الشيخ صادق، وأضاف الإيراني أنّ الوضع في صنعاء لم يعد بيد هؤلاء، وازداد التشرذم واهترت الثقة وتوسعت الفرقة فيما بينهم. مع أن ما قاله الإيراني بحق حميد الأحمر وموقفه من الفيدرالية يتعارض مع ما أكدّه لي حميد الأحمر شخصيًا في فترات سابقة بأنه مع حق تقرير المصير الذي يتعارض مع موقف حزبه (الإصلاح).



علي محسن



حميد الأحمر



علي الأنسي

وماذا دار بخصوص القضية الجنوبية في هذا اللقاء؟

لقد تحدثت في ذلك اللقاء عن الخطوات التي قمنا بها في ما يخص القضية الجنوبية والرسالتين الخطيتين المتضمنتين آراءنا ومقترحاتنا الموجهتين إلى الرئيس هادي لحل كثير من القضايا التي تخص المواطنين في الجنوب التي سبق وأن أشرنا إليها.

أكدت للدكتور الإيراني حينها ضرورة الحوار الجنوبي الجنوبي وإجراء الحوار على مستوى الوطن، أكدت ضرورة قيام دولة فيدرالية من إقليمين كمخرج بدلاً ممن ينادي بالانفصال أو الوحدة، ولكلنا الفكرتين من يؤيدها ولكن لا بد من الإسراع بحل المشاكل التي يعاني منها الشعب في الجنوب والتي ذكرناها في خطاباتنا الموجهة إلى الرئيس عبد ربه والمشار إليها واتصالاتنا معه عبر الوسطاء. أكدت له أن الفيدرالية تعتبر أرقى أشكال الوحدة، واستشهدت له بتجارب الدول وبتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأشار الدكتور الإيراني من جهته إلى أن المزاج العام لدى دول 10 + 4 هو الفيدرالية واحتمال أن تطرح فكرة الفيدرالية بأكثر من إقليمين.

أما ما يخص الموقف السعودي من قضية الجنوب، فإن الدكتور الإيراني كان يرى، بالرغم من الارتباك البادي على المسؤولين السعوديين المكلفين بالملف اليمني، أن لديهم سياسة خاصة بحضرموت وإقامة دولة فيها لاحقاً وضمها إلى مجلس التعاون الخليجي.

كما جرى الحديث عن دور السيد علي سالم البيض ومقارنته بدور علي عبد الله صالح، فكلاهما هرب من مشاكله الداخلية (سياسية واقتصادية) إلى الوحدة الاندماجية ولم يكونا بمستوى قيادة هذا الحدث (دولة الوحدة).

وانتفتت في الرأي مع د. الإيراني على أن خروج علي عبد الله صالح من اليمن وانتقاله إلى بلد آخر سيساهم كثيراً في استتباب الأمور السياسية والأمنية والعسكرية في البلاد، حيث أشرت إلى أن هناك اتجاهًا إلى انتقاله إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد إجراء الترتيبات، اعتذرت الإمارات لخوفها من أن يخلق دولة داخل دولة.

وأشرت له إلى أنني بذلت مساعي لدى الشيخ خليفة (رئيس الإمارات) بأن يستضيفه، وحينها (2011) استغرب المسؤولون الإماراتيون طلبي بعد أن أبلغوني بأن علي عبد الله صالح كان يطالب بخروجه من الإمارات وسحب الجوازات التي مُنحت لنا والدعم الذي كان يقدم إلى المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بما في ذلك المسكن، وكان ردي: لا مانع لدي إذا كان ذلك سيصب في خدمة اليمن وشعبه.

من جانبه، أشار الإيراني إلى أن حوالي 80 شخصاً من أفراد عائلة صالح يقيمون الآن في دولة الإمارات، لذا سيكون من السهل عليه التوجه للإقامة هناك، وقد سُمع بأنه طلب إقامة لستين يعود بعدها إلى اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وقد طلب الإيراني مني استمرار المساعي لإقناع دولة الإمارات بضرورة استقبال علي عبد الله صالح.

وثيقة رقم 5 محضر اللقاء مع عبد الكريم الإيراني القاهرة فندق فور سيزونز غاردن ستي 15 يونيو 2012

كان لكم لقاء مع السفير الروسي في القاهرة. حدثنا عن أجواء اللقاء والموقف الروسي إزاء ما كان يعتمل في اليمن؟

من المعروف أن روسيا كانت من الدول الراعية للمبادرة الخليجية، وكان لها دور في التحفيز لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني، وقد التقيت السفير الروسي في مصر سيرغي كيريتشينكو بتاريخ 16 سبتمبر 2012م في منزله بالقاهرة بحضور السيد علي منصور، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، والسفير حسين الفضلي. وتضمن اللقاء تبادل الآراء في ما يخصّ الوضع السياسي في كل من اليمن، وسورية، ومصر.

في ما خصّ اليمن، تساءل السفير عما يحدث في بلادنا، وأنه تشابكت علينا الأدوار في ما يتعلق بالسلطة والحوار والحراك.. وتساءل: لماذا لا تصبح عدن عاصمة؟

وكان ردي أن هناك اختلافًا بين ما هو موجود في الشمال وما هو موجود في الجنوب من حيث أسس النظام السياسي الحديث والعصري، وكذلك دور القبيلة.

وأوضحت له أنه خلال السنة الماضية والحالية قابلت عددًا كبيرًا من القيادات السياسية اليمنية شمالًا وجنوبًا، وقيادات في الحراك الجنوبي وتجمعات يمنية أخرى في السلطة والمعارضة لبلورة ما يمكن أن يجنب اليمن ويلات الصراعات، وعقدنا في نوفمبر 2011م المؤتمر الجنوبي الأول في القاهرة حول القضية الجنوبية، وتبيننا مبدأ التصالح والتسامح في عام 2007، وانطلاق الحراك السلمي، وهناك من ينادي بفك الارتباط، ومنهم من ينادي بالفيدرالية، والبعض الآخر ينادي بالوحدة.

هناك مبادرة خليجية برعاية أوروبية وإقليمية، تنحى بموجها الرئيس السابق علي عبد الله صالح عن السلطة، وانتُخب الرئيس عبد ربه منصور هادي لفترة عامين (الفترة الانتقالية) جرت خلالها محاولة إعادة هيكلة الجيش والمؤسسات الأمنية وإجراء حوار لكل القوى لمناقشة أهمية القضايا في الساحة اليمنية، كالقضية الجنوبية وقضية صعدة ومطالب شباب التغيير.

من جانبه، تحدث الأخ علي منصور محمد عن التصالح والتسامح، وعن الحراك السلمي الشعبي، والترتيبات التي يقومون بها من أجل عقد مؤتمر في مدينة عدن يضم القوى الجنوبية، للتوصل إلى رؤية موحدة تجاه القضية الجنوبية وتبني المقترحات المتعلقة بحلها.

وفما يتعلق بالمحور السوري، لفت السفير الروسي سيرغي كيربيتشينكو إلى ﴿أن ما يجري في سورية لا يبشر بأن الحل قادم أو قريب، وقد فوجئنا بأن الأصدقاء السوريين كانوا يعتقدون أن لديهم أصدقاء كثيرين، وفجأة لم يجدوا غير روسيا، وهذا يمثل عبئًا كبيرًا علينا﴾.

كان على النظام أن يتحاور مع المعارضة، ولا مانع من أن يتنازل من طرفه ويتنازل الآخرون للوصول بسورية إلى بر الأمان. نعتقد بأن المخطط نفسه الذي طبق في لبنان عام 1975م وأدى إلى حرب أهلية دامت 15 عامًا يراد تطبيقه اليوم في سورية. وبالتأكيد، إن انتشار الفساد في بعض مفاصل الدولة من أحد مسببات الصراع القائم حاليًا وغيره من المشاكل الداخلية التي بحاجة إلى إصلاح﴾.

وفي ما يخص المحور المصري، أشار السفير الروسي سيرغي كيربيتشينكو، إلى أن هناك تخوفًا من حكم الإخوان المسلمين بعد فوز الرئيس مرسي، وأنه سنحت له الفرصة لأن يقابله قبل الانتخابات، وأنه خرج بانطباع بأن اهتماماتهم الرئيسة لا تتحدث عن فلسطين، وأكثرها عامة، ومنها مثلاً الاهتمام بالنظافة في القاهرة وشوارعها وغيرها، وهذا لا يكفي. أما بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي، فلا يمكن أن يخرجوا عما كان يقوم به النظام السابق (حسني مبارك)، وهناك مؤشرات على ذلك، ولا سيما في مسألة الاستدانة والقروض لأنه كثر الحديث عن الفائدة ومخارجها (أعتقد أنه تفاقم لكلمة الربا).

وأضاف: لدى مصر كثير من المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وآخرها ما تعرضت له السفارة الأمريكية في القاهرة قبل أيام بسبب فيلم "براءة الإسلام". ومن جانبي، تعليقًا على كلام سعادة السفير، ذكرت أن هناك تشككًا لدى اليسار المصري في مقدرة مرسي على إخراج مصر مما تعانيه من مشاكل، وأنه لا توجد خطط واضحة وعملية، كيف لمرسي أن ينسلخ عن الإخوان وهم من رشحوه ودعموه في انتخابات الرئاسة؟ ولقد كان من أحد أسباب فوزه أن منافسه محسوب على النظام السابق وعلى المجلس العسكري الند التاريخي للإخوان، ولقد علمت من الدكتور عبد الكريم الإرياني، أحد المشرفين على الانتخابات الرئاسية بنجاح مرسي، وكان ذلك قبل عشرة أيام تقريبًا من الإعلان الرسمي للنتائج، وأعتقد أن ذلك التأجيل يعود لأسباب داخلية وخارجية.

وثيقة رقم 6 محضر اللقاء مع السفير الروسي في مصر

كان لكم لقاء مهم مع سفير الاتحاد الأوروبي، وقد تزامن بعد لقاءكم علي سالم البيض بأسبوع تقريباً. حدثنا عن أجواء ذلك اللقاء؟

اللقاء جمعني أنا والرئيس حيدر أبو بكر العطاس والسفير حسين الفضلي، بالسفيرة بتينا موشايت، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن والأستاذ جان ماري صفا، نائب رئيس البعثة في القاهرة بمصر. وتركز اللقاء على محورين:

- الأزمة اليمنية والقضية الجنوبية.

- أهمية المشاركة في الحوار الوطني.

وسبق هذا اللقاء لقاء مع سفراء الدول الأوروبية في اليمن، وكان ذلك في شهر مايو 2012 في القاهرة، وكذلك مع بعثة الاتحاد الأوروبي، وهذه الدول، مضافة إليها الدول الخليجية، وهي الراحية للمبادرة الخليجية المعنية بحل الأزمة اليمنية.

وقبل اللقاء بأسبوعين، كانت هناك مراسلات بيني وبين السفيرة بتينا موشايت ونائبها السيد جان ماري صفا، رئيس الدائرة السياسية في البعثة الأوروبية في اليمن، وقد تضمنت تلك الرسائل مقترحات تقدمت بها، وأرسلت قبل ذلك إلى كل من الرئيس عبد ربه منصور، وكذلك إلى الوفد الأوروبي ولجنة التواصل (الإرياني وياسين نعمان) وكذلك إلى المبعوث الأممي، السفير جمال بن عمر.

هذه المقترحات عبارة عن خطوات طُرحت من أجل بدء العمل بها لإحداث نوع من

الطمأنينة لدى الجنوبيين للدخول في

الحوار الوطني.

وفي اللقاء، قدمت شرحاً لأهم ما دار خلال الجلسات الثلاث مع السيد علي سالم البيض الذي التقيته في بيروت قبل أسبوع تقريباً (14 أكتوبر 2012)، وكذلك العمل على إنجاح عقد حوار أو



في منزل علي سالم البيض مع حسن باعوم

بيروت 2012م

لقاء جنوبي - جنوبي قبل الحوار الوطني. وكنْتُ قد أخبرت البيض أن أماننا ثلاثة خيارات للحل، وتتمثل بالآتي:

فكّ الارتباط. - الفيدرالية (وأنا معها). - استمرارية الوحدة.

وأوضحت أنّ هدي في البحث عن حل وسط واقعي، وأنّ نتهج مبدأ الحوار للخروج مما نحن فيه جنوبياً وشمالاً، وكنت قد طلبت من البيض الحضور إلى القاهرة ومقابلة السفير جمال بن عمر وطرح أفكاره خلال اللقاء، ووعده بتسهيل قدومه إلى هنا واستضافته ومن معه وإلى ما هناك من تفاصيل عمّا اتَّفَق عليه مع البيض وتراجع عنه من علي سالم البيض مع الأسف.



مع عبد الرحمن الجفري وجمال بن عمر

وذكرت حينها أنه استمرّاراً لدعمي موضوع لقاء جنوبي - جنوبي، اتصلت بالقيادي البارز في الحراك الجنوبي، حسن أحمد باعوم، و بالسيد عبد الرحمن الجفري (الرابطه) اللذين وصلا إلى القاهرة للمشاركة معنا في لقاء السفير جمال بن عمر في 9 نوفمبر 2012م، واتفقنا على عقد لقاءات جنوبية قبل اللقاء مع المبعوث الأممي، والإجراءات مستمرة، وهناك لقاء بيني وبين السفير بن عمر قبل لقائه القيادات الجنوبية الأخرى.

أكدت للسفيرة أنني من حيث المبدأ مع الحوار، وهو ما أشدد عليه دائماً، ولكن مع الأسف الشديد لم يتخذ النظام (الجديد) في صنعاء أية خطوات إيجابية تجاه تصحيح الوضع في الجنوب من أجل حل القضية الجنوبية، لأن مثل تلك الخطوات ستساهم في كسب الثقة، وحتى الآن لم تحل مشاكل المواطنين المتضررين منذ حرب عام 1994م وما بعدها، أكدت أنني سبق أن اتصلت بالرئيس السابق علي عبد الله صالح من أجل حل هذه المشاكل، أكدت أن النصر الذي أحرز في يوليو 1994م ما هو إلا نصر عسكري مؤقت وأنه لم ينتصر سياسياً، حيث إن الرئيس السابق (صالح) حل مؤسسات الدولة في الجنوب وسرّح الجيش وأرسل الجميع إلى بيوتهم عندما انتشى بنصره وبها كسبه من مغانم واستحوذاه على السلطة

والجيش، فيما تجاهل حل المشاكل التي تعرّض لها الجنوبيون. وعليه، فالمطلوب اليوم من السلطة الحالية أن تعمل لإزالة آثار تلك الحرب.

أكدت ترحيبنا بقدوم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأملنا أن يكون داعماً لإصلاح ما دُمّر من وحدة وطنية، وعلى ذلك تقدمنا بمقترحات مكتوبة إيماناً منا بأهمية مساعدته في إنجاح مهامه، وكذلك لتخفيف معاناة المواطنين، وظناً منا أن تلك الخطوات إذا ما نُفذت فإنها ستحدث نوعاً من الطمأنينة لدى الشعب، ولكن مع الأسف لم تُنفذ أي خطوة، ولم يأخذ بمقترحاتنا، وأصبح حكمه امتداداً للنظام السابق، بل أسوأ منه، وأسيراً لمطبخه الخاص برئاسة ابنه جلال.

في المقابل، طرحت السفارة بتينا موشايت عددًا من النقاط، وتمحور الطرح حول أهم القضايا الآتية:

- أكدت أهمية مشاركة الجنوبيين في مؤتمر الحوار الوطني.
- رأت أن قطار المسألة اليمنية بدأ يتحرك، وقد يكون قطاراً سريعاً، ولن يقف طويلاً أمام من يتردد باللاحق به.
- أظهر المجتمع الإقليمي والدوليّ اهتماماً بالغاً بالمشكلة السياسية في اليمن، ونالت القضية الجنوبية اهتماماً أيضاً ونرى نحن كممثلين للاتحاد الأوروبي، أن المشاركة وإبداء الرأي بمختلف الاتجاهات في الحوار الوطني سيكونان أكثر فاعلية بدلاً من البقاء خارج تلك المشاركة، وقد يخسر الجنوبيون وتخسر القضية الجنوبية نتيجة ذلك القرار.
- نرى أن على اليمنيين الإسراع في إيجاد حل لقضاياهم، لأنه في لحظة معينة، وكما حصل في بعض دول الجوار، تحلّى المجتمع الدوليّ عن دعمها، وانتهت تلك الدول إلى حروب أهلية مدمرة. ونصيحتنا اليوم اغتنام هذه الفرصة عبر المشاركة في الحوار، والمشاركة في صنع مستقبل حضاري ومدني لليمن يواكب بقية الدول والمجتمعات ويساهم في أمن المنطقة واستقرارها.

وثيقة رقم 7 محضر اللقاء مع السفارة بتينا موشايت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن تاريخ 7-11-2012

وأشارت في لقاء صحافي مع "الشرق الأوسط" قائلة: "ذهبت إلى القاهرة مع نائبي (جان ماري صفا)، وقابلنا الرئيس السابق علي ناصر محمد وحيدر العطاس، وفي الحقيقة، كان لدينا يوم كامل من النقاشات المثمرة، واستمعت بحرص إلى مخاوفهم، وأعتقد أن هذه قضايا على اليمن أن تتوافق عليها، وهذه القضايا التي تعتبر مرتبطة بالحوار الوطني هي أيضاً مرتبطة بالدستور، والغرض من تعديل الدستور أن يصبح دستوراً لتمثيل مكونات

المجتمع اليمني كافة، وذلك باحترام تطلعاتها، وبالتالي سيتمكن الجنوبيون من المشاركة في النقاشات المتعلقة بالدستور أيضًا".

وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا في ختام اجتماعات المجلس الوزاري الأوروبي للشؤون الخارجية في بروكسل وتبنى ست توصيات بشأن اليمن، وفي ما يأتي نصها:

1- "يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي تم تحقيقه تحت قيادة الرئيس هادي خلال العام الأول لعملية الانتقال في اليمن التي انطلقت في 23 نوفمبر 2011 بتوقيع اتفاقية الانتقال السياسي وآلياتها التنفيذية وفقًا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي. يؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه الكامل للرئيس هادي والحكومة اليمنية في جهودهم المبذولة لتنفيذ هذه الاتفاقية وإدارة عملية الانتقال السلمي والمنظم. ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضًا التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله السياسي وسلامة أراضيه. ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة والضرورة الملحة لتحقيق تقدم في المسارات السياسية والاقتصادية والإنسانية من أجل تلبية تطلعات الشعب اليمني عبر القيام بخطوات لتحسين احترام الحقوق المدنية والسياسية والظروف المعيشية.

2. يؤكد الاتحاد الأوروبي الضرورة الملحة لتحقيق تقدم في بدء مؤتمر الحوار الوطني ويشدد على أهمية احترام الأزمنة المحددة في المبادرة الخليجية. كما يحث الاتحاد الأوروبي الأطراف اليمنية المعنية كافة على المشاركة في هذه العملية ودعمها بشكل بناء، وبدون شروط مسبقة لضمان أن تكون العملية جامعة ومتوازنة وشفافة وتمثل بشكل ملائم أطراف المجتمع اليمني كافة وتعكس الدور الهام للشباب والمرأة. ويشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة اليمنية وجميع الأطراف ذات العلاقة على اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين الأجواء السياسية قبل الحوار الوطني.

3. يرحب الاتحاد الأوروبي بتفويض البرلمان اليمني إلى الرئيس هادي تعيين لجنة انتخابية جديدة، ويشجع التقدم السريع في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الاستفتاء على الدستور في 2013 والانتخابات بطريقة منظمة في بداية 2014. ويقف الاتحاد الأوروبي على استعداد لتوفير الدعم الانتخابي بالشكل المناسب.

4. يدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع الأعمال الإرهابية، ويعبر عن قلقه الشديد إزاء كافة الأعمال الرامية إلى تفويض أو عرقلة أو إعاقة عملية الانتقال، وبالتالي تعريض التقدم في الإصلاحات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية للخطر بشكل أكبر. ويدعو الاتحاد الأوروبي الأطراف كافة، خاصة ممثلي النظام السابق والعسكريين، إلى العمل على تحقيق عملية الانتقال في اليمن وفقًا لروح اتفاقية الانتقال. ويؤكد الاتحاد

الأوروبي استعداده للبحث في الخيارات المتاحة كافة لضمان نجاح عملية الانتقال، ويشير إلى قراري مجلس الأمن الدولي 2014 و2051.

5. يعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق جراء التدهور المستمر للوضع الإنساني في اليمن، فانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد تبقى مشاكل كبيرة لجزء كبير من سكان اليمن، وخاصة الأطفال. قام الاتحاد الأوروبي في 2012 بزيادة جهوده لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الفورية، ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزمًا بشكل تام القيام بذلك في المستقبل بحسب الاحتياج والجدوى.

6. يرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج نجاح مؤتمر المانحين والاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن، اللذين أكدوا مجددًا الدعم الدولي لليمن، ويشجع الاتحاد الأوروبي الحكومة اليمنية على تعزيز قدرات مؤسساتها ويدعو جميع المانحين إلى توفير المساعدة اللازمة لذلك، لضمان ترجمة تلك التعهدات وبسرعة إلى أعمال ملموسة لتحسين أوضاع الشعب اليمني".

وامتدادًا للاتصالات التي أجريتها مع سفير الاتحاد الأوروبي بتينا موشايت وسفراء الاتحاد الأوروبي، التقيت في 19 يونيو 2013م في القاهرة السيدة كاثرين أشتون، مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وتطرق الحديث إلى الوضع في المنطقة العربية، إضافة إلى الجهود المبذولة من قبل الاتحاد الأوروبي والاهتمام الذي يوليّه تجاه الوضع السياسي والحراك السياسي في الشمال والجنوب، وكذلك موقفه تجاه القضية الجنوبية العادلة. أكدت للسيدة كاثرين ضرورة حل مشاكل اليمن عبر الاحتكام إلى لغة الحوار ونبد العنف بأشكاله كافة والاهتمام بمحاربة الإرهاب في اليمن والمنطقة، لأن الاستقرار في اليمن هو الاستقرار لدول المنطقة لما تتمتع به اليمن من أهمية استراتيجية في باب المنذب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي والمحيط الهندي وجزيرة العرب، وأكدت أيضًا أهمية التركيز على التنمية الاجتماعية. وأشادت السيدة كاثرين بالجهود التي نقوم بها على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية، وأكدت دعم الاتحاد الأوروبي للحوار الوطني في اليمن من أجل الوصول إلى حلول سياسية واقتصادية واجتماعية ودعم مسيرة التغيير، وأن المجتمع الإقليمي والدولي يهتم اهتمامًا بالغًا بالمشكلة السياسية في اليمن، وكذلك الحراك الجنوبي السلمي الذي انطلق في 2007م.



مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي السيدة كاثرين أشتون القاهرة 2013/6/19م

وماذا عن اللقاء مع فريق مجموعة الأزمات الدولية الخاص باليمن؟
التقيت في بيروت بتاريخ (الخميس 13 فبراير 2013) كلاً من السيد عبد المجيد الفهد والسيد أندرو مارشال، عضوَي فريق مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، ودار النقاش حول آخر التطورات في اليمن، وخاصة مؤتمر الحوار الوطني وما توصل إليه من نتائج. وتتمثل مهام المنظمة في تسوية النزاعات الدموية حول العالم من خلال تحليلات ميدانية وإسداء المشورة. وتُعدّ من المصادر العالمية للتحليلات والمشورة التي تقدمها للحكومات، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدوليّ.



مع السيد عبد المجيد الفهد والسيد أندرو مارشال

وقد أشدت بجهود الفريق في المشاورات والنصائح التي يقدمها إلى اليمن من أجل الخروج من مشاكله وللوصول إلى حل لكافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها إيجاد حل عادل للقضية الجنوبية وقضية صعدة. وأشارت إلى أن الحوار الصادق بين الأطراف السياسية هو الحل للخروج باليمن إلى بر الأمان، أكدت أن حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً يرتضي به شعب الجنوب، هو مفتاح الحل.

وحول مسألة الأقاليم التي خرج بها مؤتمر الحوار، كان رأيي "أن الحل يجب أن يحظى بقبول الناس ولا ينبغي فرضه بالقوة"، وأكدت أيضًا "أن المؤتمر الجنوبي الأول الذي عقد في القاهرة في شهر نوفمبر من عام 2011 بحث في شكل الدولة وخرج بتوصيات منها الفيدرالية من إقليمين، التي تمثل حلاً موضوعياً للقضية الجنوبية، لأن ذلك يحاكي الواقع على الأرض من وجهة نظر تاريخية وجغرافية التي اعتادها شعبنا في الشمال والجنوب، لأننا نريد حلاً يحاكي الواقع ويلاصق هموم الناس" وذكرت أنه "من دون إعادة بناء الثقة مع الشعب بالأفعال وليس بالأقوال تبقى كل السيناريوهات مجرد سيناريوهات".

من جهتها، أكدت ضرورة التواصل بين الأطراف السياسية في الداخل والخارج لمعالجة المشاكل السياسية والاقتصادية بما ينعكس إيجاباً لمصلحة الشعب، وبالنسبة إلى مؤتمر الحوار الوطني الذي أنهى أعماله قبل فترة وخرج بقرارات وتوصيات، قال الوفد: "إن مؤتمر الحوار الوطني حقق تقدماً إلى حد ما، حيث ساعد في إطلاق حوار علني كان ينبغي أن يجري منذ وقت طويل، وخاصة حول القضية الجنوبية".

وسبق أن حذرت مجموعة الأزمات الدولية من الاستعجال في إنهاء أعمال مؤتمر الحوار الوطني في اليمن واقترحت على المعنيين، سواء في اليمن أو الأمم المتحدة، تمديد أعماله إلى

حين التوصل إلى حل مرضٍ للوضع في الجنوب، ووضع حلول قابلة للتطبيق، لأنه رغم التقدم الذي تحقق، لم يُوصل إلى اتفاقية تستند إلى قاعدة واسعة وقابلة للتطبيق حول البنية المستقبلية للدولة، وبالتالي حول وضع اليمن الجنوبي. الأسوأ من ذلك أن من غير المرجح أن يفضي الحوار الحالي إلى مثل تلك النتيجة، ولو مُدّد لفترة قصيرة، وقال الوفد إنه صدر تقرير قبل فترة عن مجموعة الأزمات، جاء فيه:

لقد حذر التقرير من الاندفاع لإعلان تحقق العملية الانتقالية، لأن المخرجات قد لا تحظى بالشرعية، وسيكون من الأفضل الاتفاق على تأجيل محدود للاستفتاء، ووضع اتفاقيات انتقالية معدّلة وضمان إجراء الجولة التالية من المفاوضات بالتزامن مع إجراءات بناء الثقة وإشراك مجموعة أوسع وأكثر تمثيلاً من الأصوات الجنوبية. وذكرت المجموعة أن حشد الدعم الشعبي حول اتفاق نهائي سيسهل تحديداً أكبر، لأن انعدام ثقة الجنوب في مؤتمر الحوار الوطني كان محتوماً، لكن ما فاقم منه، كان غياب الإجراءات الحقيقية لتحسين الظروف الأمنية والاقتصادية في المنطقة. وانتقد التقرير أداء الحكومة، وقال إنه رغم وعود الحكومة، لم يتغير الكثير، وهو ما أضعف الجنوبيين المستعدين للتفاوض ووفر ذخيرة لأولئك الذين يعتقدون أن الحل الوحيد يتمثل بالانفصال. وبشكل عام، إن بعض القادة اليمنيين في الشمال والجنوب لا يريدون نجاحاً للحوار ووقف الحروب وحل الأزمات بطريقة سلمية، كما حدث في مؤتمر حرض عام 1965م واتفاق الخرطوم عام 1967م ووثيقة العهد والاتفاق في عمان عام 1994م وحوار موفنيك في صنعاء عام 2013م، لأنهم مستفيدون من هذه الأزمات والحروب التي يدفع ثمنها الشعب في اليمن، شمالاً وجنوباً، ودول المنطقة التي تقف وراء هذه الصراعات. وقد استشهدت في مكان آخر من هذا الكتاب بأن الحرب اليمنية بين الملكيين والجمهوريين عامي 1962م و1967م حسمت بين الملك فيصل والرئيس جمال عبد الناصر دون علم القيادات من الجمهوريين والملكيين، لأن تجار الحروب كانوا لا يريدون إنهاء الحرب.

نختم هذا الجزء من حديثنا بقصتكم مع الحوار حيث أوردتها في مقال طويل نشر في صحيفة الحياة اللندنية، فما ظروف كتابة ذلك المقال والرسالة التي أردتم إبلاغها إلى الجميع؟

جاء ذلك المقال بتاريخ 2012/7/31م تعبيراً عن قصة طويلة ومضنية تؤرخ لعلاقتي بمبدأ الحوار وفي وقت حساس حيث الحوار أكثر كلمة نسمعها، وأكثر عمل حقيقي يغيب عنا، بالرغم من كل تلك الجولات المكوكية والمحطات القاسية منذ عشرات السنين.

وقد أوضحت أنها قصة مختزلة مع "الحوار والعبور إلى الفيدرالية"، على أنها قبل كل شيء صرخة لاستنهاض الصحوة من أجل مستقبل البلاد والعباد، كذلك فإنها براءة ذمة قد يكون لها ما بعدها!!!

وهذا ما حدث بالفعل، فلم تنتهِ القصة عند ذلك التاريخ، بل استمرت تتعاضم مع ما حدث من تطورات كانت كارثية بامتياز ولا تزال تعتمل حتى اليوم مع الأسف، وكل ذلك وثيق الصلة بالحوار والإيمان به من عدمه والتطرف والإقصاء والاستحواذ وتغليب العنف والسلاح وتجارة الحرب.

موقف الحراك من مؤتمر الحوار الوطني وإجراءات السلطة
حُصص للحراك الجنوبي 85 مقعدًا من بين 565 مقعدًا من مقاعد مؤتمر الحوار الوطني اليمني الذي يفترض أن ينطلق في 18 مارس 2013 في إطار تنفيذ اتفاق انتقال السلطة والسعي لحل مشكلات البلاد الكبرى وفي مقدمتها القضية الجنوبية، وقد خصص لأبناء المحافظات الجنوبية 50٪ من مقاعد الحوار الوطني، قرر فصيلان من الحراك المشاركة في المؤتمر، وقالت وكالة الأنباء الفرنسية إن قسمًا كبيرًا من الحراك ما زال يرفض الانضمام إلى الحوار، ولا سيما الفصيل الذي يتزعمه نائب الرئيس اليمني السابق المقيم في لبنان علي سالم البيض.

وفي بداية شهر مارس 2013 بعد أحداث عنف دامية في المدينة، زار الرئيس هادي مدينة عدن، والتقى خلال الزيارة قادة الحراك، من بينهم أحمد بن فريد الصريمة، الذي عاد إلى بلاده بعدما أمضى حوالي 19 عامًا في سلطنة عمان، في محاولة لإقناعهم بالدخول في الحوار الوطني. بينما قال الرئيس هادي من عدن إن من حق السلطات أن تطلب محاكمة جنائية في محكمة العدل الدوليّة لأطراف من الداخل أو من الخارج تحاول عرقلة التسوية وتقف حجر عثرة أمام مستقبل اليمن. وفي يوم 3 مارس بعد أن التقى الرئيس هادي قيادات أخرى في الحراك الجنوبي تمخض اللقاء عن موافقة الحراك الجنوبي على الدخول في الحوار الوطني. هكذا كانت المواقع الإخبارية المحسوبة على السلطة تذيع، بينما في الحقيقة، كان النظام قد اتفق معهم في وقت سابق بشأن مشاركتهم، وهو ما ورد حرفيًا في تقرير اللجنة الفنية للحوار الوطني، حيث قال الإيراني عن مشاركة الحراك الجنوبي ما يأتي:

تم الالتقاء للمرة الثالثة بالأخ الرئيس في 22 سبتمبر 2012، وقد تناول الاجتماع مناقشة مدى تنفيذ الـ 23 نقطة المقترحة، وفي مقدمة هذه النقاط التسريع بتمثيل الحراك الجنوبي في تمثيل قوام اللجنة. وقد أفاد الأخ الرئيس بأن التواصل مع قيادات الحراك مستمر عبره شخصيًا، وبأن قادة الحراك قد أبلغوه بأنهم سيسمّون مرشحيهم لعضوية اللجنة بعد الانتهاء من انعقاد مؤتمهم في منتصف أكتوبر 2012. هذا وقد أكد الأخ رئيس الجمهورية

أن تمثيل الحراك الجنوبي قضية تعنيه في المقام الأول، وأن حصة الحراك محفوظة، خاصة وأن تمثيلهم قد أكدت عليه الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، ولا يمكن لأحد أن يتجاوز هذه المسألة. أما ما يتعلق بتنفيذ بقية النقاط الـ 23 المقترحة للتهيئة لانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، فقد أفاد الأخ الرئيس بأنه قد كلف لجنة قانونية لدراسة سبل تنفيذها".

الحوار 10 سنوات أفضل من حرب 10 ساعات

من أبلغ ما يمكن أن يُنكب به شعب ووطن هو الحروب، ولئن كانت هذه النكبة الكبرى، فإن الطامة تكمن في أن نصل إلى مرحلة تبرير الاعتدال أو تفسيره ويصبح التطرف سيد الموقف، لأن هذه الطامة ملازمة لتلك النكبة بلا ريب... قبل أسابيع قليلة كانت لنا وقفة وكلمة أمام لجنة الاتصال والتهيئة للحوار الوطني، ومن المؤسف أن أضطر اليوم إلى تبرير القبول بالحوار أو تفسيره، وهذا بعيداً عن المحددات أو الاشتراطات التي تقتضي المرحلة إيرادها كإلزامية أساسية من لوازم نجاح الحوار المزمع...

إن الحروب ذاتها، وهي من النكبات، تنتهي في آخر مطافها إلى الحوار بعد أن تحرق الحرث والنسل وتأتي على الأخضر واليابس، وتضطر الأطراف المتنازعة إلى اللجوء إليه، طال الوقت أو قصر، كما حصل في حروب اليمن والسودان ولبنان والعراق وإيران وغيرها، ذلك لأن الحوار لا بديل له إلا استمرار العنف، وقد جرب الكل ذلك واكتوى بناره. والحوار يستهدف إزالة الحواجز النفسية بين الخصوم والأصدقاء وتقريب وجهات النظر، ومؤدى ذلك التعرف إلى شفرة الحل، وإذا ما رفض أي طرف من الأطراف الحل بعد الحوار، فإنه يضع نفسه في زاوية المحارب لنفسه قبل غيره، ولن يجد له نصيراً في حرب كهذه أقرب إلى الانتحار منه إلى الانتصار، وكما أشار غروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفياتي (الرئيس لاحقاً) فإن "الحوار 10 سنوات أفضل من حرب 10 ساعات".

إن هذه التوطئة التي لا بد منها، ليست حكمة مثالية جلبتها من السماء، بل حقيقة واقعية أنتجتها الأرض، ودأبنا في هذه المعمورة هو قصة حياة تعجّ بالنجاح والفشل، وملأى بالتجارب التي اجترحها الإنسان ليستفيد من أخطائها ويعزز ما فيها من صواب. ومن هذا المنطلق، فإنني آمنت باكراً وفقاً لتجربتي المتواضعة في العمل الثوري والسياسي وإدارة الدولة والعلاقات الداخلية والخارجية بالحوار كإحدى أهم أدوات الحل لمختلف القضايا، وهذا ما تدعمه الشواهد الحية في تاريخنا وتاريخ الأمم والشعوب حول العالم.

عندما قامت الدولة في الجنوب، شكّلت (الوحدة) أحد همومها على المستويين الرسمي والشعبي، وكنت مدركاً بأنها لن تتم بالقوة، بل بالحوار. وبالرغم من وجود فريق كان يربح الخيار العسكري الذي جربناه عام 1972م و1979م وحروب المنطقة

الوسطى في شمال اليمن، إلا أننا بقينا متمسكين بالخيار السلمي والأحكام للغة الحوار بدلاً من لغة السلاح بين الشمال والجنوب. والشمال لا يختلف عن الجنوب، فقد كانت هناك عناصر متطرفة ترفض الحوار وتدعو إلى الحرب وضم ما أسمته الفرع إلى الأصل. ولم يكن اختلافنا في الجنوب الذي تطور إلى خلاف ثم إلى نزاع وصراع قد بلغ ذروته في يناير 1986م على السلطة، كما يزعم بعض الذين لم يدركوا أن مشكلتنا في الجنوب كانت على خيارات متباينة إزاء قضايا سياسية داخلية وخارجية، ومنها الوحدة التي ينشأ الصراع اليوم عليها بعد إعلانها بثلاثة عقود من الزمن، إضافة إلى عوامل إقليمية ودولية، ولكن على نحو مغاير للصراع حولها في ما سبق. فلقد تحول الهاربون إلى الوحدة إلى هارين منها، وهذا الانتقال من التقيض إلى التقيض لا يفسره إلا لجوء الموقعين على إعلان الوحدة في عام 1990م إلى اعتبارها غنيمة أرادوا تقاسمها بالرغم من المباركة الشعبية حينها دون إجراء استفتاء عليها، وحينها أعلنت أنه جرى اقتسام السلطة والثروة والزمرة⁽²⁴⁾، فانفض هذا التقاسم الذي لم يستند إلى الحوار والتمرحل والقراءة الاستراتيجية لمستقبل الوحدة، بل لجأ إلى الحرب التي ندفع اليوم جميعاً ثمنها حتى 2019، من كان سبباً لها ومن لم يكن له فيها ناقة ولا جمل. (وكان البعض قد اعتبر أن أحداث 1986م هي التي عجّلت بقيام الوحدة اليمنية كما عجّلت حرب 1994م بترسيم الحدود بين السعودية واليمن عام 2000م).

عندما تتحول الوحدة من هدف نبيل إلى صفقة خاسرة تحضر الشروط غير الواعية. وهذه الشروط، ما ظهر منها وما بطن، كنت أحد من دفعوا ثمنها باتفاقها (علي صالح وعلي البيض) على خروجي من الوطن إلى سورية، وقبلت ذلك من أجل التعجيل في تحقيقها، على الرغم من أنني كنت أول من وقّع على اتفاقيتها الأولى في القاهرة عام 1972م، وإنجاز دستور دولة الوحدة، وقيام المجلس اليمني الأعلى، وإيقاف حروب المنطقة الوسطى، وغير ذلك على طريق الوحدة السلمية.

- تحققت وحدة عام 1990م على طريقة الهروب إلى الأمام من كلا الطرفين، واليوم تحضر شواهد الهروب إلى الخلف، وليس الخلف الذي وراء ظهر وحدة 1990م، بل إلى الخلف البعيد الذي خرج لتوه من أدغال التاريخ ليحدثنا عن الهوية والهوية المضادة في عملية تغرد خارج سرب المعطيات الراهنة والقوانين المعاصرة والأحكام المتعارف عليها.

(24) أنصار الرئيس علي ناصر بعد عام 1986 كما كان يطلق عليهم وكان يطلق على الطرف الآخر بقيادة علي سالم البيض "الطغمة".

- لم تشني أحداث يناير 1986م وما حصل من اقتتال نتحمل جميعاً مسؤولية تاريخية عنه عن التحرك في فضاء الحوار الذي رفضه بعض القيادات الجنوبية التي أعقتنا وعاقبتنا آنذاك، و طرحنا مشروع المصالحة الوطنية في حينه بديلاً من الاقتتال أو مواصلة الصراع السياسي والإعلامي، ولكن التركيز لدى بعضهم كان على اقتسام السلطة والثروة، ولم يستفيدوا من دروس التاريخ وعبرها ولا يزال هذا دأب البعض حتى اليوم دون الاكتراث بالمصلحة العليا للوطن. وقد عارضت بعض العناصر المتطرفة من الطرفين في صنعاء وعدن مشروع المصالحة الوطنية والحوار الوطني. ففي الجنوب كان البعض مما يُسمى "الطغمة" يشعر بنشوة النصر والحصول على السلطة ولا يريد أن يشاركه الطرف الآخر الذي خسر الحرب عام 1986م. كذلك بعض القيادات المحسوبة على ما يُسمى "الزمرة" ترفض الحوار والحل السياسي والمطالبة بالحسم العسكري. وعملياً ما كانوا يريدون ذلك بعد أن حصلوا على امتيازات أكثر مما كانوا يحصلون عليها في الجنوب، وكان البعض الآخر في المعسكرات يتحدث بصدق عن جحيم عدن ولا جنة صنعاء من أجل العودة إلى أرضهم وأهلهم ومنازلهم وأعمالهم، وينطبق ذلك على عدد من القيادات التي نزحت من الشمال إلى عدن، وكانت تحظى بامتيازات أكثر مما كانت تحصل عليه في الشمال، والأهم من ذلك تمكنت من المشاركة في صنع القرار السياسي، وليس كما حصل للجنوبيين بعد حرب عام 1994م عندما شاركوا في السلطة وليس في صنع القرار.

لقد حاولت استشراف الموقف الأسلم للوحدة قبل حرب 1994م، وتحديدًا في أثناء الأزمة السياسية التي نشبت بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان، أي قبل الاقتتال والانفصال، حيث اقترحت الفيدرالية من إقليمين، ولقد دار حوار في هذا الصدد بيني وبين كل من الشيخ زايد، رئيس دولة الإمارات، وحوار آخر بيني وبين وزير خارجية سلطنة عمان، يوسف بن علوي، الذي زارني في منزلي في دمشق، ومع علي سالم البيض نائب الرئيس علي عبد الله صالح، عندما التقيته في أبوظبي في أبريل 1994م، وقد رفض حينها الفكرة، وقال: نحن مع وحدة اندماجية، وعاصمتها جبلة أو تعز. و طرحت ذات الفكرة مع علي عبد الله صالح في الدوحة بعد يوم من لقائي البيض، وقد رفض (العليان) هذه الفكرة، وقلت لهما إنكما تحضران للاقتتال والانفصال" وكانت طبول الحرب تدق على أبواب المسؤولين في عدن وصنعاء، ومئات الملايين، بل المليارات من الدولارات، تندفق على الطرفين لإشعال فتيل الحرب التي دفع وما زال يدفع الشعب ثمنها. وكنت أثير الموضوع مع أكثر من طرف ذي صلة بالشأن اليمني والأزمة التي استدعت الكثير من التدخلات الخارجية في حينه بحثاً عن حلٍّ للمشكلة اليمنية.

بعد حرب 94م، استقر رأي مبكرًا على ضرورة معالجة آثار الحرب عبر الحوار، وقلت حينها: "إن الأمور حُسمت عسكريًا ولم تُحسم سياسيًا". ومن أحد أسباب انتصار النظام عسكريًا، تحلي طرف عن سلاح الوحدة لمصلحة الطرف الآخر الذي لا يؤمن بالوحدة بقدر ما تهمة الثروة في الجنوب، وهو السلاح الذي هُزمَ به نظام صنعاء في حروب 1972 م و1979م، وسماه سالم صالح بعد ذلك "السلاح النووي".

إن دعوتي إلى الحوار بعد حرب 1994م ورفضت من قبل الطرف المتشبي بالانتصار في الحرب، بينما ذهب بعضهم إلى الدعوة إلى "إصلاح مسار الوحدة" وغيرها من المبادرات. وبسبب السياسات الحكومية الخاطئة انضموا جميعًا إلى فريق المطالبين "بفك الارتباط"، سلموا الدولة لقاها فتمزقت كل ممزق، ويطالبون باستعادتها على غير هدى، وقد فُقدت الدولة في معناها ومبناها في الجنوب، وهي كذلك مفقودة في الشمال بشهادة المنظمات الدوليّة المحايدة. ولم يكن بوسعي إلا أن أتمسك بالعمل السياسي، فقلت حينها إن المنتصر في الحرب مهزوم، وطالبت بالحوار مع الطرف الذي خسر الحرب "وأنه لا بد من معالجة آثارها، وإلا فإنه سيأتي يوم ستعبر عن نفسها بطريقة قد تكون دموية"... لأن القضية الجنوبية قضية سياسية بامتياز، ومن الضروري إيجاد حل عادل يرتضيه الشعب في الجنوب، فقد خسر الجنوبيون دولة لا مكان فيها للثأر والطائفية والفساد، وخسروا معها كل مكتسباتهم من تعليم وتطبيب مجاني وأمن واستقرار وسياسة دعم اقتصادية ساهمت إلى حد كبير في تقليل الفوارق الاجتماعية.

وكان من أهم الإجراءات التي يجب أن تتخذ، إعادة الأراضي المملوكة للدولة والأراضي الزراعية ومؤسسات القطاع العام وممتلكاتها الهادية والعينية التي جرت خصخصتها (مصمصتها) لمصلحة كبار المسؤولين والمنتفذين في الدولة، وكذلك قطاعات (بلوكات) النفط التي منحت لبعض الشخصيات بهدف كسب ولائهم سياسيًا وعسكريًا وعشائريًا، وسحب كل مظاهر الوجود العسكري والأمني من المدن إلا ما تقتضيه المصلحة العامة، وإعادة المفصولين إلى أعمالهم من مدنيين وعسكريين، وتعويض المتضررين، ووقف كل الاعتقالات، والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعودة القيادات والشخصيات الجنوبية من الخارج قبل 1994 وما بعدها، حيث إن عودتهم إلى الداخل وترتيب أوضاعهم في الداخل والخارج، سيسهمان في إحداث نوع من الانفراج، فالوطن يتسع للجميع. وفي هذا السياق، وإيمانًا بمبدأ الحوار، دعونا إلى "التصالح والتسامح".

من المعروف أن الحراك الجنوبي بقيادة حسن باعوم وناصر الثوبة وآخرين استهل نشاطه في البداية عام 2007م بمطالب حقوقية مشروعة لم تجد من ينصت إليها، ولقد وجهت أكثر من عشرين رسالة إلى الرئيس السابق علي عبد الله صالح خلال تلك الفترة

وما قبلها وما بعدها، أحثه على الاستجابة لمطالب الحراك والشعب في الجنوب، ولكنه ادعى أنه لا توجد مشاكل في الجنوب إلا في "مخيلتي"، إلى أن بلغت القلوب الحناجر وارتفع سقف المطالب لدى قطاع واسع إلى المطالبة بفك الارتباط، وكان أول من أطلق كلمة فك الارتباط هو المهندس حيدر أبو بكر العطاس، بعد أن رأى تعنت النظام وعدم استجابته لأية تسوية لتصحيح مسار الوحدة، كما أكد لي ذلك.



المناضل ناصر النوبة أبرز قادة مؤسسي الحراك الجنوبي

فيما بعد تكثف الحوار مع المشترك، فتبلورت فكرة التغيير التي نادينا بها، وطرحت "الفيدرالية بإقليمين" كحل وسط بدلاً من الصراع والاقتيال... كل هذا أيضًا لم يثنني عن التمسك بمبدأ الحوار، واکبت الحراك السياسي في الشمال وفي إطار الأحزاب السياسية التي انضوت في كتل اللقاء المشترك... بقدر مواكبتني لسيرورة الحراك الجنوبي السلمي الشعبي.

وقد جرت عدة لقاءات بيني وبين الشيخ حميد الأحمر في كل من دولة الإمارات ولبنان وسورية ومصر، باعتباره عنصرًا أساسيًا في حزب الإصلاح، وكان قد تقدم إليّ بمقترح في لقائي معه ببيروت في بداية 2006م، بترشيحي للانتخابات الرئاسية أمام علي عبد الله صالح، واعتذرت عن قبول ذلك، واقترحت عليه الدكتور فرج بن غانم والمهندس فيصل

بن شمالان، ووقع الاختيار على الأخير رحمه الله... وكان منافسًا صلبًا أسهم في التعجيل بثورة التغيير، واستمر الحوار بيننا إلى أن تمخض عن اقتناعه بإجراء الحوار مع كل من المهندس حيدر أبو بكر العطاس والأخ علي سالم البيض والسيد يحيى بدر الدين الحوثي وبعض الشباب في الجنوب لكسر الحاجز النفسي الذي خلفته حرب عام 1994م وحروب صعدة.

- وتطور الحوار بعد ذلك إلى اللقاء مع أحزاب اللقاء المشترك حتى وهو يخوض حوارات عقيمة مع الحزب الحاكم، وشارك في لقائنا مع المشترك الأخ حيدر العطاس والأخ محمد علي أحمد الذي تقدم بوثيقة تتضمن وجهة نظره من القضية الجنوبية والفيدرالية، وحينها اقتنع الشيخ حميد الأحمر بالفيدرالية وتقرير المصير إذا كان ذلك خيار الشعب في الجنوب، ولكنه تراجع عن موقفه، التزامًا بموقف حزبه، ولا أحد يستطيع أن ينكر أننا كنا نتفق ونختلف معهم، وكانوا هم يتفوقون مع علي عبد الله صالح، وقد توجوا اتفقاتهم بالتوقيع والتمديد في دار الرئاسة في 17 يوليو 2010م، وذلك بعد توقيعنا معهم على بيان في 13 يونيو 2010م، نص على "التغيير والفيدرالية"، وحضره رئيس لجنة الحوار الوطني الأستاذ محمد سالم باسندوة وقيادات أحزاب اللقاء المشترك وحميد الأحمر وعلي عبد ربه القاضي وصخر الوجيه ومحمد علي أحمد ولطفي شطارة وشعفل عمر ومطهر مسعد ومحمد علي القيرحي وعبد الله الهيثمي وغيرهم.

كل هذا لم يوصلنا إلى الانكفاء، بل كان القرار مواصلة السير بحثًا عن أفق الحل للأزمة اليمينية التي تزداد تعقيدًا وتركيبًا، وكان لنا موقف من جميع القضايا التي زادت الطين بلة، بما في ذلك حروب صعدة العبيثة، وما لحقته من دمار، فما كان يدور هناك من أحداث هو في الشمال اليمني وليس في بلاد واق الواق، ولقد حرصت على الحوار معهم، والتقيت مجاميع منهم، وكانوا أكثر صدقًا في مواقفهم واحترامًا لكلمتهم آنذاك، وكنت أحث الأطراف الأخرى على ضرورة إشراكها في أية عملية سياسية تستهدف التغيير المنشود.

ولا شك في أن الحراك الجنوبي الشعبي السلمي قد هزّ هيبة السلطة وكسر شوكتها، ولم تشه الاعتقالات والملاحقات والقمع وسياسة التجويع... وكذلك الحال بالنسبة إلى حركة الحوثيين في صعدة التي عانت من الحروب الظالمة، فقد كان لها أثر بالغ في تعزيز خطى التغيير، وتبين ذلك في أجلى صوره في ثورة التغيير السلمية. وعليه، فإن الحراك في الجنوب والحركة الحوثية في صعدة تجاوزا الأحزاب التي اتخذت مواقف سلبية إزاء ما كان يجري ضدها من أحداث في الشمال والجنوب. وقد شاركت أحزاب اللقاء المشترك وبعض

الشخصيات والتكتلات في دعم ثورة التغيير السلمية التي انطلقت في فبراير من عام 2011م لإسقاط النظام ولكنها للأسف لم تحقق كامل أهدافها.

لم يترك الرئيس علي عبد الله صالح لنا أية وسيلة للتفاهم ولم تصدر عنه أية رسالة إيجابية، وأدركت كما أدرك شعبنا أنه لا يمكن أن يحدث انفراج في هذا البلد مع وجوده على رأس السلطة، فرفعت شعار (التغيير أو التشطير)، آملاً أن تتحرك الساحة في الشمال وتبنى شعار التغيير قولاً وعملاً، وهذا ما حدث، فتحرك الشباب والتحققت بهم بقية فئات الشعب والقوى السياسية في جميع المحافظات رجالاً وأطفالاً ونساءً، وانطلقت ثورة التغيير السلمية في فبراير 2011م، والتحموا بالحراك الجنوبي والحركة الحوثية، وأدى ذلك إلى توحيد شعارات معظم الساحات الثورية حينما قدم الشباب أرواحهم الطاهرة ودماءهم الزكية على مذبح الحرية والتغيير في عدن وتعز وصنعاء وحضرموت ومعظم المحافظات، وهم يطالبون بإسقاط النظام.

لقد اعتبرنا التصالح والتسامح الذي لولا الحوار لما كان له أن يتحقق، سبيلنا إلى التحرك نحو حوار جنوبي - جنوبي، فحاورنا الجميع دون استثناء، ومنهم السيد علي سالم البيض الذي التقيناه ثلاث مرّات، والسيد عبد الرحمن الجفري والأستاذ عبد الله الأصنج والدكتور محمد حيدرة مسدوس والشيخ أحمد الصريمة والشيخ محمد علي الشدادى والسيد مصطفى العيدروس (منصب عدن) وبعض المشايخ والسلاطين، وفي مقدمتهم سلطان المهرة والسلطان الفضلي والشريف حيدر الهبيلي والشيخ عبد العزيز المفلحي، وكثير من الشخصيات السياسية والاجتماعية تجسيداً لمبدأ التصالح والتسامح، تشاركنا معهم المهمّ الجنوبي، وهو البحث عن المعالجات الممكنة، فكان مشروع الفيدرالية الخيار الواقعي بعد أن تبلور بوضوح في المؤتمر الجنوبي الأول، ولم نعتبره في يوم من الأيام وثيقة ملزمة لأحد، لأننا حرصنا على ربطه ببرنامج مزمن وباستفتاء شعب الجنوب، فهو وحده من يحق له تقرير مصيره بالوحدة أو الفيدرالية أو فك الارتباط. وللأسف، فقد تراجع البعض ممن شارك في المؤتمر عن هذا المشروع، وبدأ يطالب باستعادة الدولة في سباق مع من يتبنى فكرة عودتها - بعد أن أضاعوها بأرضها وثرواتها ومؤسساتها وعلمها - بسبب الموقف السلبي من بعض أطراف النظام الذي لم تصدر عنه أية رسائل إيجابية منذ انعقاد المؤتمر.

وإذا كان البعض يتبنى استعادة الدولة، فلماذا لا يتوحدون بدلاً من استمرار الخلافات والمهاترات والمزايدات فيما بينهم، ونحن نرى أثرها السلبي على المواطنين، فيما يعيش موجهو الخلافات بعيداً عن معاناة الشعب الذي يدفع يومياً دمه وماله وعرقه وأمنه واستقراره ولا يقدمون له غير الكلام في الهواء.

المفارقات التي تحدث اليوم تجعلنا نتذكر من كان يتغنى بتحقيق الوحدة اليمنية والوحدة العربية ويطالب ويدفع شعار (من عدن للبحرين شعب واحد لا شعيعين)، وكان البعض منهم يردد (يا شباب العالم ثوروا يا عمال يا فلاحون شيديوا الاشتراكية دمروا الإمبريالية)، والآن البعض يتنكر لهويته الوطنية ويدعو إلى مفاهيم جديدة مفارقة للواقع وطبيعة الأمور، وعلى سبيل المثال: إن الشعوب الأخرى لم ولن تتنكر لتاريخها مثل شمال السودان وجنوبه، وشمال العراق وجنوبه، وشمال كوريا وجنوبها، وألمانيا الشرقية والغربية. وبسبب الأخطاء التي ارتكبتها النظام بعد الوحدة، فقد اهتزت ثقة الشعب بها وبقاداتها الذين أسأؤوا إليها.

يتعين علينا أن نتعلم ثقافة الاختلاف في الرأي، فهذه وجهة نظرنا، وعلى الآخر تقديم وجهة نظره دون الحاجة إلى الانصياع لمقررات التطرف والانجرار إلى تخوين الآخر. ومع الأسف، البعض بارك لقاءنا، بينما هاجم لقاءنا الدكتور عبد الكريم الإيراني رئيس لجنة الاتصال والتواصل.

وكما أشرت آنفًا، فقد بذلنا جهودًا لا يستهان بها، بدأت مع أزمة حرب 1994م، وفيها حاولنا تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية والاجتماعية كافة على مستوى الجنوب والشمال، وتواصلنا مع الدول الشقيقة والصديقة التي تهمها مصلحة اليمن وأمنه واستقراره، لأن استقرار اليمن هو استقرار المنطقة وضمان سلامة مصالحها والمصالح الدولية.

ولم تكن تلك الاتصالات تجري بيسر وسهولة، بل تخللتها كثير من الصعاب، وتطلب ذلك صبرًا غير عادي، فوجهات النظر كانت متباينة بين القيادات والزعامات أكثر منها على مستوى القاعدة الشعبية.

إننا اليوم أمام وطن يعيش في ظل أعلى مستوى من التمزق والانقسام شمالًا وجنوبًا، شرقًا وغربًا لم يعرفه في تاريخه، وامتدت الخلافات والكراهية إلى الأحزاب والحراك وعلى مستوى القرى والمدن وفي داخل البيوت وضمن الأسرة الواحدة، ما ينذر بكارثة مدمرة لنسيج المجتمع، بينما تسلك الدول المتحضرة طريق التعاون والاتحاد، كالإمارات العربية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الآسيوي (آسيان) ومجموعة دول أمريكا اللاتينية، وغيرها من التكتلات السياسية الاقتصادية في العالم.

أكدت أكثر من مرة، ومنذ سنوات، أن قوة الحراك في وحدته ومقتله، في خلافاته، ونتيجة لكل تلك الخلافات والسياسات الخاطئة، تعاضمت أزمة الثقة بين مختلف الأطراف، وباتت مستعصية، واهتزت الوحدة الوطنية في النفوس، وهذا يعني لمن يدرك تشخيص الأزمة ومعالجتها أننا أحوج ما نكون للحوار، وإلا فإن مصيرنا هو الصوملة، بل

أسوأ منها. وهذه لحظة الممكن والاستفادة منها أو حشر أنفسنا في زاوية التباكي على الدولة المسلوقة والوقوف على أطلالها كحال شعراء الجاهلية، كما لا نريد لأحد أن يبكي كما جرى في الأندلس بعد سقوط غرناطة.

وهنا لا بد من الإشارة دور الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي والجهات التي تحاول رعاية أي حوار ينقذ اليمن ويحل مشكلاته، ونتمنى لجهود الأصدقاء كسفراء الاتحاد الأوروبي والسفير البريطاني وروسيا التي باركناها وباركها أيضًا من يختلفون معنا حول الحوار، أن تتلمس طريقها الصحيح لما فيه مصلحة البلاد وبها لا يضر بمصالح المجتمع الإقليمي والدولي، وأن نبحت عوضًا عن المهارات عن إيجاد ضمانات جدية يرضى بها شعبنا، لا أن نضع العربة أمام الحصان.

إنني اليوم، وأنا أسرد بعضًا من جوانب ومشاهد قصتي مع الحوار والطريق إلى الفيدرالية، لم يخطر ببالي قط مقام التبرير أو التفسير، فالواضح لا يمكن توضيحه، أو كما قال ذلك الصوفي عن (الله) إنه "من فرط وضوحه لا يُرى"، ولكنني أرفع صرخة لاستنهاض الهمم والصحوة من السبات العميق، ويجب ألا ننسى أن الوطن ملاذنا الأخير، وعلينا جميعًا إنقاذه، لأننا سنعيش فيه ويعيش أبنائنا وأحفادنا، وعملية الإنقاذ هذه تأتي من استقراء الواقع بإيجابية والتفاعل مع المتغيرات، ومن جانب أبناء هذا الوطن، وليس من الخارج.

إنها إذا قصة مختزلة للحوار ومحاولة العبور إلى الفيدرالية، كذلك فإنها براءة ذمة قد يكون لها ما بعدها!!! وصدق الحق في محكم كتابه العزيز:
{ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله، إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون }

صدق الله العظيم.

الفصل السابع

2014 عام التحولات.. من الجرعة إلى الحرب

2014 عام التحولات.. من الجرعة إلى الحرب

كان أهم حدث شهده عام 2014م، إقرار الجرعة السعرية التي شكلت بداية نهاية حكومة الوفاق، وبالتالي سقوط صنعاء بيد الحوثيين واستيلاءهم على السلطة. ماذا كان موقفكم من الجرعة؟ أصدرتُ بيانًا في 27 أغسطس 2014م عندما استشعرت أن أزمة الجرعة قد تتصاعد وتندثر بالخطر. وكان الفساد أس المشكلة وأساسها وهو ما أشرت إليه في البيان، حيث ذكرت أنه "يمرّ اليمن بأزمة خانقة وغير مسبوقه تبدو كمحصلة ونتيجة طبيعية لجملة من الإخفاقات السياسية والأمنية والاقتصادية المترامية، ليست فقط في المرحلة الانتقالية التي تمتد منذ توقيع المبادرة الخليجية والاتفاق على التسوية السياسية 2011م، بل نتيجة طبيعية للإخفاقات على مختلف المستويات التي تراكمت منذ عقود، وتعاقب معها الفساد كأكثر الحقائق الدالة على الأنظمة السابقة ونهجها وطريقة إدارتها ورؤيتها للحاضر وغايتها في المستقبل".

وعمدت إلى ربط القضايا ببعضها نتيجة لتشابكها العضوي من الأزمة السياسية إلى الاقتصادية إلى الحوار إلى المبادرة الخليجية، فيما وقّع طرفان فقط على المبادرة والتسوية السياسية، وظلت أطراف أساسية في الأزمة اليمنية بجنوبها وشمالها خارج إطار هذه التغطية السياسية (ولا سيما الحراك الجنوبي والحوثيين)، وجرى الالتفاف على مطالبهم العادلة، ليجري لاحقًا الالتفات في إطار برامج التسوية السياسية، وفي مقدمتها مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي حرصوا على الانخراط فيه، لإيمانهم المطلق بأن الحوار هو مفتاح الحلول للأزمات في اليمن برغم تحفظهم على أصل المبادرة والتسوية، بما فيها من تقاسم ومحاصصة وإقصاء، وبما يفتحان من قنوات جديدة للفساد المنظم الذي سيثقل كاهل البلاد التي لا تنقصها أزمات، والعباد الذين لا تنقصهم جرعات.

وفي ما يتعلق بالحوار، فقد أكدت أن الحرص على المشاركة فيه كان شعارًا لكل من يستشعر الخطر ويتوخى تلمس خطوات التغيير، وانخرط الحوثيون (أنصار الله) فيه بفعالية، وكذلك تم إشراك الحراك الجنوبي بممثلين عن بعض مكوناته وتحفظ البعض الآخر نتيجة عدم تهيئة الأجواء لحوار جاد ونوعي يفضي إلى نتائج يلتزمها الجميع، وقد عبّر هذا الأمر عن نفسه في الأشهر الأولى من الحوار في موفنيك، إلا أن الأمل بقي قائمًا لدى قطاع واسع من اليمنيين بأن تمثل مخرجات الحوار الوطني عنوانًا للخلاص من الأزمات اليمنية على تنوعها، وتعزيز حضور الدولة القوية والدستور والقانون، والبدء بعملية تنمية

شاملة لا يمكن أن تبدأ قبل تسوية الساحة السياسية بمصالحة وطنية تضمن الأمن والاستقرار، وتحول دون اندلاع أي حروب أو مواجهات مسلحة، وتحدّ من تنامي الإرهاب، في مقابل فرض سيطرة الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على ربوع البلاد كافة، فالأمن أولاً هو العتبة التي يمكن الولوج من خلالها إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي كشرط أولية لقيام نهضة منشودة.

وعوضاً عن كل ذلك، ظلت مخرجات الحوار حبيسة الأدراج، بما في ذلك (النقاط الـ 31 المتعلقة بقضيتي الجنوب وصعدة)، واستمرت الحروب المتنتلة والمواجهات المسلحة والاغتيالات السياسية وتلك التي تستهدف رجال الأمن والجيش في أثناء مؤتمر الحوار وبعده، واستمر معها الفساد بأنواعه، وافتقد المواطنون أدنى الخدمات من المياه والكهرباء، وكان الفساد السياسي وسيظل جوهر ما اتكأت عليه مختلف الإخفاقات في ديمومتها، بل وتناميها بصورة مطردة أوصلت الأمور إلى مواجهة استحقاقات أساسية تضطلع بها الدولة، ومنها العجز عن دفع مرتبات الموظفين، الأمر الذي اضطر رئيس الجمهورية إلى دق ناقوس الخطر والتحذير من انهيار اقتصادي وشيك إن لم يُعمل على تصحيح أسعار مشتقات النفط وما عرف إعلامياً ب (الجرعة السعرية) بموازاة حزمة إصلاحات اقتصادية وإدارية ومالية. وبالتزامن مع ذلك، أعلن عدد من القوى السياسية عن الخطر ذاته، معبرة عن أسبابه وحيثياته وآثاره وسبل التخفيف منها بصور متباينة، ما يعكس غياب رؤية واضحة إزاء مثل هذه الأزمة الخطيرة التي تمس حياة المواطنين وتلامس بالقدر ذاته واقع ومستقبل القوى السياسية التي أدارت اليمن في هذه المرحلة وتضعها أمام استحقاق الإجابة عن عدة أسئلة جوهرية: لماذا وصل الحال إلى هذا المستوى من التردّي، ومن يقف وراء ذلك، وهل تتحملة حكومة الوفاق أم يتحملة المتوافقون عليها؟!.

وهل تعتقدون أن الحكومة أم الرئاسة كانت وراء قرار الجرعة، خاصة أنه جرى التساؤل في أوساط سياسية وإعلامية حينها عن هو أبو الجرعة، هل هو الرئيس هادي أم رئيس الوزراء محمد باسندوة؟

في معرض الإجابة عن هذا السؤال، رأينا أن حكومة الوفاق لم تكن سوى أداة لتمرير الجرعة كحل لجأ إليه المتوافقون على التسوية السياسية بمختلف ما يمثلونه من أحزاب وتنظيمات سياسية، بعضها لجأ إلى تعطيل دور النقابات العمالية والمهنية وبقية مؤسسات المجتمع المدني، ذات الشأن، ليغيب دورها في التعبير عن رفض الجرعة، وهو أمر يندرج في إطار الفساد السياسي الذي سبقت الإشارة إليه.

ومن يوميات الجرعة، سيئين أن مؤسسة الرئاسة هي التي كانت تصر عليها، لا رئيس الحكومة. فقد شهدنا وقتها اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة أقرّ

فيه تخفيض الجرعة 1000 ريال، ثم علم بذلك الرئيس هادي، واتصل بالوزراء قبل أن يعودوا إلى بيوتهم وأعادهم من ساحة مجلس الوزراء واجتمع بهم وألغى قرار مجلس الوزراء بتخفيض ألف ريال، وأقرّ تخفيض 500 ريال، وكان على رأس الاجتماع الذي بُثّ في نشرة الأخبار الرسمية، وهو بالقميص (الدشداشة) نتيجة لحضوره الاجتماع بصورة عاجلة.

كذلك فإن يوميات الجرعة أكدت إخراج بعض الأحزاب، ومنها حزب الإصلاح، لجهاهيره لتأييد الجرعة، وهو أمر مثير للريبة. وعلمت حينها أن الأستاذ محمد باسندوة قد انزعج من قرار الرئيس وبكى كعادته في منزله بحضور بعض أصدقائه، وهو ما سببته عليه من آثار سلبية على حياة المواطن في مختلف مناحي الحياة. بل إن قرار خفض الجرعة قد عصف بالحكومة وأسقطها وأسقط الجرعة معها، ما اضطر الأستاذ باسندوة إلى تقديم استقالته لاحقاً في رسالة وجهها إلى الشعب.

وكيف قيّمتم شعار الحوثيين المتضمن إسقاط الجرعة وإسقاط الحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني؟ وكيف كان الحل من وجهة نظركم؟
بالنظر إلى تطورات الأوضاع حينذاك في اليمن، ولا سيما في صنعاء وما حولها، من اعتصامات واحتجاجات قادها الحوثيون (أنصار الله) وكانت تحمل ثلاثة مطالب أساسية تتمثل بالآتي: إسقاط الحكومة وإلغاء الجرعة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، رأينا في بياننا أنها مطالب بقدر ما تحاكي هموم الشارع اليمني، إلا أنها تكتيكات تختزل وتبسّط المشكلة، ولا تصل إلى عمقها الحقيقي المتمثل بالفساد السياسي بدرجة أساسية. وبمتابعة المستجدات التي رافقت التعاطي مع هذه الاحتجاجات من قبل الدولة واللجنة الرئاسية التي أوفدت إلى صعدة، ولخطورة المشهد بما يحمل من مخاطر كارثية محتملة وبما فيه من حرب إعلامية تستحضر الحرب والمواجهات المسلحة، وبانطوائه على حالة العجز السياسي الذي يرافق بعض القوى ذات النفوذ نتيجة تغليب الخاص على العام، والحسّ الشخصي والحزبي والفتوي على الشعور الوطني الجامع، فإننا دعونا القوية كافة إلى استشعار الخطر الذي لن يفلت منه أي طرف فيما لو حدث ما لا تحمد عقباه، والتعاطي الإيجابي مع المبادرات السياسية والنداءات العاجلة التي أطلقت حينها لدرء المخاطر، بما في ذلك ما تقدم به الحوثيون والقوى السياسية الأخرى للوصول إلى حلول مرضية للوطن والشعب، لا لهذا الطرف أو ذاك والتحلي بنوع من الشفافية لوضع المواطنين أمام حقيقة واقعهم وملامح مستقبلهم.

وفي سياق البحث عن حلول، تقدمنا ببعض الأفكار على طاولة افتراضية معنية بعملية الإنقاذ التي أشرنا إليها:

- أعلننا مباركتنا سلفاً لدعوة كنا نأمل أن يتبناها رئيس الجمهورية لرعاية مؤتمر إنقاذ وطني في الداخل يحمل على عاتقه مشروع المصالحة الوطنية والاصطفاف الشعبي ومحاربة الفساد بأنواعه والوصول إلى وثيقة إجماع على أهم القضايا العالقة، وخاصة القضية الجنوبية وحلها حلاً عادلاً يرتضيه أبناء الجنوب، والقضية الأمنية، والأزمة التي تعيشها العاصمة وأسبابها والحلول العملية للأزمة الاقتصادية، وبما يمكن رئيس الجمهورية من الحصول على تفويض وطني إجماعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة من الكفاءات وبعيداً عن أسلوب التقاسم والمحاصصة الذي أثبت فشله، بل وإفشاله للعملية السياسية برمتها.
 - وقف الحملات الإعلامية بين الأطراف المتنازعة بقرار رئاسي يشمل جميع وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وعلى قيادات الأحزاب والجماعات التزامه كاملاً.
 - دعوة جميع الأطراف السياسية، بمن فيها الحوثيون (أنصار الله) إلى المشاركة في المؤتمر الوطني الإنقاذي المشار إليه لمناقشة رؤيتهم ورؤى الأطراف الأخرى والخروج بحلول ترضي الوطن والشعب ورفع الاعتصامات في العاصمة ووقف عملية التصعيد من الأطراف كافة وإصدار إعلان رئاسي باستمرار المفاوضات والتفاهات مع الجميع، حتى التوصل إلى حلول مزمته.
 - تشكيل لجنة اقتصادية من الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين يتفق عليها للوقوف على الوضع الاقتصادي والاطلاع على موارد الدولة ونفقاتها وتشخيص الاختلالات الناتجة من الفساد، ووضع المعالجات والمقترحات اللازمة بشكل مرحلي واستراتيجي.
 - إقرار برنامج يكفل تخفيف المعاناة عن الشعب والبحث عن بدائل الجرعة السعرية، تنعكس إيجابياً على المواطنين وحياتهم، يشمل رفعاً للأجور ووقفاً للغلاء، على أن يكون برنامجاً مزمناً، وبشفافية تفضي إلى تحسن ملحوظ في المستوى المعيشي للمواطنين بجميع فئاتهم، وخاصة الفقراء والمعدمين، والعمل على توفير فرص عمل للشباب كهدف مركزي لحل مشكلة البطالة.
 - إيجاد شراكة سياسية حقيقية في كل هيئات الدولة، وخاصة الحكومة ومجلس الشورى والهيئات السياسية المعنية بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني ووضع الترتيبات المناسبة لاستكمال بناء الدولة وإلزام الحكومة بمنع المحاصصة والتقاسم والاستئثار بالوظيفة العامة.
- وأكدنا ضرورة الاحتكام إلى لغة الحوار لمعالجة الأزمة، وبما يعزز السلام والتعايش الاجتماعي بين أبناء الوطن.

وللأسف، لم يُستجَب لهذه المبادرة بما تحتوي عليه من نقاط عملية، ما أدى إلى تدهور الأوضاع وسقوط الحكومة.

((وثيقة بيان 28 أغسطس بيان بشأن الأزمة الخانقة التي تحدق بالوطن))

كان من اللافت توجيهكم نداءً عاجلاً بتاريخ 17 سبتمبر 2014م، أي قبل دخول الحوثيين صنعاء بثلاثة أيام فقط. فهل كنتم تدركون السيناريو على النحو الذي حدث فعلاً؟

كان السيناريو كاشفاً عن نفسه، وقد بدأ بفصوله منذ سيطرة أنصار الله الحوثيين على عمران وزيارة الرئيس عبد ربه منصور هادي لها، وتصريحه بأنها تنعم بالأمن والاستقرار، وكان الهدف لإضعاف مراكز القوى في الشمال من عسكريين، كاللواء علي محسن الأحمر، وقبلين، كأولاد الشيخ عبد الله الأحمر عموماً، أو سياسيين كحزب الإصلاح بشقيه السياسي والأيدولوجي.

((وثيقة رقم 1 نداء عاجل من الرئيس علي ناصر محمد للأفرقاء في اليمن في اللحظة التاريخية الراهنة 71 سبتمبر 2014 م))

في 21 سبتمبر 2014 دخل أنصار الله الحوثيون صنعاء. كيف قرأتم المشهد؟

الحدث كان دراماتيكيًا للغاية، وأثبت مدى هشاشة الوضع الأمني والعسكري والسياسي أيضًا، كذلك فإن التراكمات التي كانت تعتمل لسنوات مضت بين مراكز القوى منذ حروب صعدة 2004م، مرورًا بالحراك الجنوبي والأزمات السياسية والاقتصادية وتغوّل الإرهاب وتصيده لمؤسستي الأمن والجيش قبل المرحلة الانتقالية وخلالها وسيطرته على محافظات بأكملها، كل هذه العوامل مضافاً إليها ما قام به الرئيس هادي خلال تسلمه السلطة من هيكلية للجيش واستهداف لمراكز القوى ومباركة الحروب في الشمال، بما في ذلك ما حدث في خمر، معقل آل الأحمر، ثم دخول الحوثيين إلى عمران ومباركة هادي له، كل هذه الأمور جعلت صنعاء مدينة مفتوحة، وهو أمر فاجأ البعض وليس الكل، فهناك من كان يحذر من هذا الأمر، لكنه لم يكن صاحب قرار، وقد ذكر حميد الأحمر في مقابلة بعد خروجه من اليمن أنه جلس إلى هادي، والأخير كان على كرسي، وحميد على الأرض وترجاه أن يتدخل ويوقف توغل الحوثيين.

وهناك من كان يستشرف ذلك، وهو صاحب قرار، لكنه غصّ الطرف للتخلص من بعض الشخصيات النافذة والمعادية للحوثيين.

وثيقة رقم 2 (مقابلة حميد الأحمر كتبها مروان الغفوري حين التقاه بألمانيا)

وهناك من كتب أنه لم يكن سقوط صنعاء في أيدي الحركة الحوثية والمتحالفين معها مفاجئًا بقدر ما كان مذهلاً، ذلك لأن الاحتشاد في الساحات وإقامة المخيمات القبلية المسلحة على مداخل العاصمة في حصار محكم على المدينة منذ 18 أغسطس 2014 حتى سقوطها، كان مؤشراً واضحاً على نية الحوثيين لاقتحامها والدخول في مواجهة وحرب شوارع مع الجيش، وما سُمِّي (لجان الدفاع الشعبية) التي شكلها حزب الإصلاح بدعم وإيعاز من الرئيس هادي نفسه.

لكن المذهل في سقوط صنعاء، أن الأحداث فيها كانت متسارعة بصورة غير متوقعة، ولم تأخذ وقتاً طويلاً كما حدث في عمران التي استمرت المواجهات فيها أكثر من شهرين. وثيقة رقم 3 مقال سقوط هادي اليمن.. لا ثورة ولا دولة (2) أحمد المسلماني وثيقة رقم 5 تقرير قناة الجزيرة من مجلد ثورة 21 سبتمبر + (صورة القشبي) (وثيقة رقم 6 من مجلد ثورة 21 سبتمبر صحيفة الشارع.. جيش على ورق.. علي محسن كان يستلم ملياراً و700 مليون ريال شهرياً وتسليم مرتبات سبتمبر تكشف عن قوة وهمية تبلغ 25367 فرداً "تفاصيل فساد مرعب")

استقال رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة ووجه الاستقالة إلى الشعب وليس إلى الرئيس هادي أو البرلمان وأبلغ بها أنصار الله. كيف تقيّمون تلك الاستقالة؟

من الواضح أن استقالة الأستاذ المناضل محمد سالم باسندوة كانت إعلاناً رسمياً ومباشراً إلى الشعب يعكس حالة التصدع والتوتر في العلاقة بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، التي كنا نعرف عنها، والخلاف على الجرعة لم يكن إلا أحد مظاهرها الأخيرة، وقد لقيت الاستقالة بما ورد فيها من خطاب مقتضب صدى واسعاً وارتياحاً في أوساط مختلفة ورمت بالكرة في ملعب هادي والأحزاب التي أكد باسندوة أنها هي التي شكلت الحكومة، وليس هو، وهذا صحيح، فقد كانت حكومة الوفاق تعبيراً عن شكل من أشكال التقاسم والمحاصصة، وكان اختيار باسندوة من جهة المشترك وفقاً للمبادرة الخليجية، وهذه الاستقالة للأستاذ باسندوة هي الثانية من نوعها بعد استقالة رئيس الحكومة الأسبق المرحوم الدكتور فرج بن غانم، ولكن هذه كانت قاصمة.

((وثيقة 7 صورة استقالة باسندوة))



((الحوثيون في صنعاء))

من الثابت أن النداء العاجل لم يصل إلى الفرقاء واستمر التعنت إلى أن فرض الأمر الواقع ممثلاً بسيطرة أنصار الله على صنعاء معادلة جديدة تمثلت بتوقيع السلطة والأحزاب السياسية وأنصار الله ما سُمي (اتفاق السلم والشراكة الوطنية). ما رأيكم بها؟

جاء توقيع الاتفاق (21 سبتمبر 2014) في ظل صراع بين مراكز القوى، ولم تكن معظم هذه القوى جادة في تنفيذ هذا الاتفاق، لأنها كانت في مأزق وتبحث عن مخرج لها من هذه الأزمة، بدليل أن الاتفاق لم يصمد حتى يجفّ حبره، وهذا يذكرنا بما جرى بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق في عمان 1994 التي وقّعها كافة القوى السياسية والإقليمية والدولية، ولم تكن تلك القوى حينها جادة في التمسك بهذه الوثيقة والتزامها، حيث كانت تحمل مشروعاً وطنياً لبناء الدولة اليمنية الحديثة، وجرى الالتفاف عليها، بدليل اندلاع الحرب في مايو عام 1994م، وهو امتداد للمواقف المبيتة وغير الصادقة بشأن الوحدة اليمنية ومستقبلها.

جاء اتفاق السلم والشراكة الوطنية بعد سقوط عمران وسقوط صنعاء وفرض الأمر الواقع على الأرض في ظل غياب الدولة وهيبتها بقيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي الذي تواطأ في إسقاط عمران وصنعاء لإضعاف مراكز القوى في صنعاء.



حضر مراسم توقيع الوثيقة رئيس البلاد "عبد ربه منصور هادي" ورئيس مجلس النواب "يحيى علي الراعي" ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاره الخاص لشؤون اليمن "جمال بنعمر" وممثلو الأطراف السياسية، بمن فيهم ممثل جماعة "أنصار الله" حسين العزي.

باتفاق السلم والشراكة الوطنية أصبحت حركة أنصار الله رقمًا صعبًا ومؤثرًا في صنع القرار السياسي اليمني وفاعلًا رئيسيًا في مستقبل اليمن، بعد أن كان نظام الرئيس علي عبد الله صالح يصنفها حركة إرهابية، وبهذا الاتفاق، انتقلت الحركة من جبال صعدة إلى صنعاء، بل إلى قصر الرئاسة. بمباركة القوى السياسية والإقليمية والدولية، وبرعاية أممية، وكان الاتفاق يشكل بدء العد التنازلي للفترة الانتقالية التي يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي، وكذلك نهاية للحياة السياسية التي استمرت لثلاثة عقود من الزمن في ظل حكم الرئيس علي عبد الله صالح.

((وثيقة رقم 8 نص اتفاق السلم والشراكة من مجلد ثورة 21 سبتمبر))

وثيقة رقم 9 نص كلمة رئيس الجمهورية بعد التوقيع على اتفاق لإنهاء الأزمة ((أسماء الموقعين)) الأحد 21 سبتمبر 2014 صنعاء(عدن الغد).

وماذا عن حكومة الكفاءات برئاسة خالد بحاح؟

تمخض هذا الاتفاق عن تشكيل حكومة الكفاءات، كما أطلق عليها، وتم الاتفاق بين المكونات السياسية على أن توزع الحقائق بين المكونات كالآتي:

9 حقائب للقاء المشترك وشركائه.

9 حقائب للمؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

6 حقائب للحراك الجنوبي.

6 حقائب للحوثيين "أنصار الله".

وأصدر رئيس الجمهورية اليمنية عبد ربه منصور هادي، في 13 أكتوبر 2014 قرارًا بتكليف خالد محفوظ بحاح تشكيل الحكومة خلفًا لحكومة محمد سالم باسندوة التي سقطت بسقوط الجرعة السعيرية، واستمرت حكومة الكفاءات أو حكومة الشراكة الوطنية لمدة شهرين ونصف، 76 يومًا فقط من (7 نوفمبر 2014 حتى 22 يناير 2015)، وانتهت باستقالة الحكومة حين وضع رئيسها وبعض أعضائها تحت الإقامة الجبرية واستقالة الرئيس هادي في اليوم نفسه.

وبرأينا إن تشكيل حكومة الكفاءات كان مخرجًا مؤقتًا للأزمة آنذاك، وكان يفترض على الحكومة لو كان قد كتب لها الحياة أن تكون أداة تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار المختلف عليها أصلاً، ولكننا اعتبرناها أفضل الممكن حينها.

وقد عرضت علينا بعض الأطراف ترؤس الحكومة، وذلك قبل تكليف خالد بحاح، وتناولت وسائل الإعلام اسمنا ضمن المرشحين لتشكيل الحكومة لكنني رفضت هذا العرض - كما رفضت قبلها وبعدها عددًا من العروض - لأن هذا العرض أتى في ظل الاستقطاب المحلي والإقليمي والدولي على اليمن. ((وثيقة 10 تشكيل حكومة الكفاءات)).

هناك قيادات جنوبية سارعت إلى مباركة أنصار الله وزعيمهم عبد الملك الحوثي بعد دخولهم صنعاء، وخاطبتهم على أنهم السلطة، وذلك باسم الجنوب وقضيته، كالسيد عبد الرحمن الجفري، فهل باركتم ذلك أيضاً؟

إن مباركة توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية كانت من جانبنا مباركة لإجراء سياسي لطالما دعونا إليه قبل وقوعه وتوقيعه، وقد حظي ذلك الاتفاق الذي وقعه الرئيس هادي والأحزاب السياسية وأنصار الله بحضور المبعوث الأممي السيد جمال بنعمر بتأييد



ومباركة من المجتمع في الداخل والخارج، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وقد تحدث السفير الأمريكي في صنعاء ماثيو تول عن طموحات الحوثيين السياسية المشروعة واستعداد سفارته للتواصل معهم. السفير الأمريكي في صنعاء ماثيو تولو

((وثيقة رقم 11 السفير الأمريكي يتحدث عن طموحات الحوثيين السياسية

المشروعة واستعداد سفارته للتواصل معهم))

واعترضت بعض الشخصيات المهمة في اليمن على المسودة الأولى لاتفاق السلم والشراكة، كاللواء علي محسن الأحمر، كما سُرِّبَت إعلامياً، إضافة إلى قيادات في حزب الإصلاح (اليدومي والآنسي) الذين سعى المبعوث الأممي لإقناعهم بعدم عرقلة الاتفاق مع الحوثيين، وهو ما حدث بعد ذلك.

وكان الحوثي قد كلف اثنين من معاونيه للتوقيع في صنعاء، وعاد السيد جمال بنعمر إلى صنعاء وزار صعدة للتفاوض مع زعيم أنصار الله دون توقيع اتفاق مع الحوثيين حتى 19 سبتمبر، وبعد ذلك تكلفت جهوده بتوقيع الاتفاق في الرئاسة بصنعاء يوم 21 سبتمبر 2014م.

وأما عن مباركة السيد الجفري للسيد الحوثي، فقد كانت من منطلقات خاصة بالأول وتحت راية لم تترف بعد، تُسمى دولة الجنوب العربي، كما ترون في رسالته. وقبل هذه الرسالة كان نجل الجفري، عبد العزيز الجفري، قد زار صعدة والتقى السيد عبد الملك الحوثي.

((وثيقة رقم 12 متحدث باسم جماعة الحوثي يكشف تفاصيل لقاء جمع المبعوث الدولي إلى اليمن بعبد الملك الحوثي في صعدة الخميس 18 سبتمبر 2014 - صنعاء) عدن الغد)).



صورة جمال بنعمر على الأرض يتناول الغداء في صعدة
((وثيقة رقم 14 رسالة الجفري للحوثي))

من المعروف أنكم أكثر الشخصيات القيادية البارزة ارتباطاً بعلاقات جيدة بحركة أنصار الله وزعيمها، ولا شك في أن لهذه العلاقات تاريخاً وأساساً مشتركاً. هل لنا أن نتعرف إليه؟

بدأ التواصل مع حركة أنصار الله مبكراً، كما ذكرنا في فصل سابق من هذا الحديث، وعندما جاءت الجرعة تلقيت رسالة من مدير قناة المسيرة، إبراهيم الديلمي بتاريخ 2014/8/25م، متضمنة (رؤية أنصار الله للجرعة)، وكانت رؤية متوازنة وتحتاج إلى مناقشة وتعديل، وذلك قبل أن تتفاقم الأمور، وقد أتت هذه الرسالة والرؤية بغرض البحث عن حلول معقولة ومقبولة وفقاً لرؤية سابقة تقدمت بها إزاء هذا الموضوع باتجاه تعليق الجرعة لمدة ستة أشهر أو سنة ليُنظر بعدها في القرار بعد استنفاد كل الحلول الاقتصادية الممكنة، وكانت تلك المحاولة لترحيل الجرعة قبل رحيلها. (وثيقة رقم 31 رسالة الديلمي + رؤية أنصار الله للجرعة)).

كانت حركة أنصار الله قد سيطرت على المشهد السياسي اليمني، وكنا على تواصل معهم منذ سنوات منذ لقايتي الأول للأخ يحيى الحوثي عام 2008م في دمشق واللقاء الثاني عام 2010 في ألمانيا، وفي وقت لاحق توافقت وجهات النظر في عدد من القضايا، وعلى رأسها القضية الجنوبية، إضافة إلى أن مواقف الحركة (أنصار الله) في مؤتمر الحوار الوطني توافقت في معظمها مع فريق القضية الجنوبية بقيادة محمد علي أحمد، المتفق معنا على الكثير من الأمور، وهنا وجدت أن الفرصة مواتية لتعزيز الاتصال بهم، فاستمر التواصل مع ممثلي الحركة في القاهرة وبيروت. وفي بداية شهر أكتوبر وُجّهت إلينا دعوة لإرسال مندوب من قبلنا لمقابلة السيد عبد الملك الحوثي، وعرض الأمور عليه ونقل رسالة إليه والاستماع إلى رأيه مباشرة، وهو أمر وجدته جيداً للاطلاع على موقف الحركة من القضية الجنوبية والحراك الجنوبي السلمي ومن مسألة شكل الدولة (الفيدرالية من إقليمين)، إضافة إلى غيرها من الأمور.

وعليه، فقد كلفت مبعوثاً من قبلي السفر إلى صنعاء ونقل الرسالة إلى السيد عبد الملك والاطلاع على موقفهم، وبالفعل سافر المبعوث إلى صنعاء من طريق الأردن برفقة الدكتور علي المطهر - المقيم في مصر - المقرب من المجلس السياسي للحركة، وانتقلا إلى صنعاء لمقابلة السيد عبد الملك الحوثي، وعاد المبعوث حاملاً رسالة شفوية من الحوثي، وبعدها بأيام زارني حسين العزي، عضو المجلس السياسي للحركة، يحمل لنا رسالة خطية من السيد عبد الملك الحوثي.

(وثيقة 26 نص رسالة الرئيس علي ناصر إلى عبد الملك الحوثي)

ما أهم ما جاء في الرسالة الجوابية من الحوثيين لكم؟
بعد المجاملات والإطراء، أشاد بالرؤية التي تقدمت بها، وقال إنه قرأها بتمعن وإنه يتطلع إلى حل القضية الجنوبية بواسطتي، وكذلك حل مشكلة اليمن عامة، وإن الظرف مناسب بما حدث فيه من متغيرات، وعبر عن رفض مسألة الستة أقاليم وأنه يتعارض مع مخرجات الحوار الوطني، وكذلك اتفاق السلم والشراكة الذي يشترط إعادة النظر في شكل الدولة، معتبراً حل القضية الجنوبية بعقد مؤتمر وطني حسب رؤيتنا يكتسب أهمية كبيرة، وأنه لا بد من تشكيل مجلس رئاسي لإصلاح الخلل في مؤسسة الرئاسة.
وثيقة رقم 16/10/2014م... رسالة من السيد عبد الملك الحوثي إلى الرئيس علي ناصر محمد

هل تواصلت لقاءاتكم مع الحوثيين بعد ذلك؟ وفي أي اتجاه كانت تسيير؟

التقينا في بيروت في نوفمبر 2014م السيد محمد عبد السلام، الناطق الرسمي باسم حركة أنصار الله، ومعه الوفد الذي كان في زيارة لطهران بتكليف من السيد عبد الملك الحوثي والرئيس عبد ربه منصور للتفاوض مع الحكومة الإيرانية بشأن شراء النفط لليمن لمدة خمس سنوات، بتسهيلات خاصة، كالسماح لفترة عامين من الدفع، وبأسعار خاصة لسعر النفط، وما بقي يكون عبارة عن هبة لليمن التي تعاني من شح في الموارد والضغط التي كانت تمارسها عليهم دول الخليج، وكانت حينها الحكومة تعاني من الضغوط السياسية والشعبية وتسعى للخروج من هذه الأزمة عبر الدعم الإيراني. حضر اللقاء إلى جانبنا الدكتور واعد باذيب، وزير النقل السابق.



مع وفد أنصار الله من اليمين: إبراهيم الديلمي، سفر الصوفي، محمد عبد السلام

الحوثيون وهادي.. شهر عسل

وأكد محمد عبد السلام أن القيادة الإيرانية قد استجابت لكل هذه المطالب، ولمدة خمس سنوات، ولكنها اشترطت إرسال وفد حكومي وفني لمناقشة هذه الاتفاقية وتوقيعها، لأن الوفد برئاسة محمد عبد السلام كانت مهمته سياسية، ولا يحق له توقيع مثل تلك الصفقة الكبيرة.

وكان محمد عبد السلام متشياً بنجاح هذه الزيارة، لأنهم كانوا في شهر عسل مع عبد ربه منصور الذي ساعدهم في الوصول إلى صنعاء، وساعدهم أيضاً في إضعاف مراكز القوى الأخرى.

باركنا نتائج هذه الزيارة، وشككنا في مصداقية عبد ربه منصور بتنفيذ هذا الاتفاق، لأنه لا يستطيع أن يخرج عن طاعة دول المنطقة الإقليمية والدولية. وعلى هامش هذا اللقاء أكدت لهم أن هذا الانتصار الذي تحقق في صنعاء بتسهيلات من عبد ربه منصور وعلي عبد الله صالح لن يكتب له النجاح إلا بحل القضية الجنوبية، وأن الحل - برأيي - قيام دولة اتحادية من إقليمين وأكدت عليهم في حينها على أربع قضايا رئيسية واعتبرتها بمثابة خطوط حمراء عليهم عدم تجاوزها وهي:

1- مدينة عدن والجنوب: خط أحمر، وعليهم ألا يفكروا في الذهاب إلى هناك مهما استدعت الحاجة. ونهتهم إلى عدم الدخول إلى الجنوب، لأن من يحكم العاصمة صنعاء سيحكم بقية المحافظات الأخرى.

2- مضيق باب المندب: خط أحمر لأن الدول الإقليمية والدولية الكبرى لن تسمح بذلك.

3- الرئيس عبد ربه منصور هادي: قلت لهم ألا يمسه بأي أذى، لأن ذلك سيشكل عبئاً عليهم. وإن الحفاظ على شرعية عبد ربه منصور وعدم اتخاذ أي خطوات بشأن إعفائه أو التعرض له حتى يتم الاتفاق مع جميع القوى السياسية والإقليمية بشأن مصيره! لأنه قد فقد شرعيته باستيلاء قوات أنصار الله وأنصار علي عبد الله صالح على مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، رغم أنه كان يصرح بأن صنعاء لم تسقط وعمران لم تسقط، وكان حديثه مثاراً للسخرية من قبل القوى السياسية كافة في الداخل والخارج ومن قبل المجتمع الدولي.

4- الحدود السعودية: حذرناهم من الاقتراب من حدود السعودية أو استفزازها، لأن ذلك سيكون مبرراً للتدخل والحرب، والمناورة العسكرية التي قاموا بها كانت استفزازاً للسعودية ودون مستوى المناورات ولم تعط أي رسالة، بل أدت إلى استفزاز.

الحوثيون ونشوة النصر

شعرت من اللقاء معهم بأنهم أصيبوا بنشوة النصر كما أصيب قبلهم علي عبد الله صالح عام 1994م عند دخوله إلى عدن بتاريخ 1994/7/7م، ولم يسمع حينها نصائحنا، ولم يدرك أن العاصفة ستهبّ لاحقًا عليه، لأن الأمور حُسمت عسكريًا ولكنها لم تحسم سياسيًا، وهذا نفس ما حدث عام 2014 في صنعاء.

وطلبت منهم أن ينقلوا هذه الأفكار للسيد عبد الملك الحوثي الذي كان يتواصل معنا عبر أعضاء المكتب السياسي في بيروت والقاهرة، وشعرت بأن البعض من الذين يكلفهم التواصل كانوا غير جادين وغير مؤتمنين في نقل الأفكار والملاحظات والمحاذير التي نبهنا إليها.

وفي يناير من عام 2016 أكد محمد عبد السلام خلال لقاء تلفزيوني معه ما ذكرته، حيث قال:

علي ناصر، شخصيةٌ وطنيةٌ معروفة، وهو يلتقي بكل الأطراف دون استثناء، ورجلٌ لديه رؤيةٌ ولا يمثّل التجاذبات السياسية، وإنه لو سُوحَ لمثل هذه الشخصيات بتحمل المسؤولية، فإن بإمكانه أن يلعبَ دورًا هامًا في المستقبل.

ووصف عبد السلام في منشور له على صفحته في الفيسبوك، الرئيس ناصر، ب"الهامة الوطنية" التي لا تمثل برويتها الجنوب فحسب، بل الوطن كله. وأشار إلى أن ناصر عاش أنواع الصراعات الداخلية والخارجية وصقلته التجارب، حيث خَبَرَ ظروفًا حالكة واستطاع أن يمتلك رؤيةً خاصة دون انجذاب إلى مشروع هنا أو هناك، محتفظًا بعلاقاته مع كل الأطراف دون انحياز. وأضاف: "لم ينجرف ناصر إلى أمواج الفتن والحروب للاصطفاف يمينًا أو يسارًا، بل حافظ على موقفه بخط مستقيم، مقدمًا نصحه لمن يجب أن يستمع للنصح، مشاركًا بفاعلية في الدفاع عن قضايا الوطن في مختلف المحافل الدوليّة، وعلى رأسها القضية الجنوبية".

لكن الحوثيين لم يستمعوا إلى نصائحكم، بالرغم من تقديرهم لشخصكم ومواقفكم؟

مع الأسف أنهم دخلوا الجنوب بعد هروب الرئيس عبد ربه منصور إلى عدن، وبعد خطاب الرئيس السابق علي عبد الله صالح بأنه سيلحقه إلى عدن التي سيرغمه على مغادرتها إلى الخليج أو جيبوتي، وعندما تحدثت مع الحوثيين في عمان (2015/5/25م) وعاتبتهم على دخولهم للجنوب، قالوا إنه جاء بالتنسيق مع علي عبد الله صالح لمنع انفصال الجنوب بقيادة عبد ربه منصور الذي اتخذ من عدن مقرًا له وعاصمة مؤقتة، واعتبرت حجة واهية.

وأكد لي ياسر العواضي وعارف الزوكا (القياديان في حزب المؤتمر الشعبي العام والمقربان من الرئيس صالح) أن الرئيس علي عبد الله صالح وافق على الدخول إلى الجنوب، ولكن ليس إلى عدن، أي أن تتمركز قوات صالح والحوثيين في محافظة لحج على مشارف عدن بحيث لا تتجاوز قرية صبر جنوب الحوطة لمحاصرة عدن ومحاصرة عبد ربه منصور دون اللجوء إلى استخدام القوة، وهو ما يذكرنا بمحاصرة علي سعيد باشا لعدن في نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى أن هزم على أبواب عدن، وكان كل طرف يحمّل الطرف الآخر المسؤولية على دخول عدن، ولكن الوقائع التي جرت على الأرض تثبت عكس ذلك.

برأيي أن الطرفين مسؤولان بشكل كامل عن دخول عدن وما لحقها من دمار وقتل وتشريد ومن خسائر كبيرة لجميع الأطراف المتصارعة في عدن. كذلك كان الحوثيون وقوات علي عبد الله صالح يدعون أنهم جاؤوا إلى عدن لمحاربة القاعدة والإرهاب والسلفيين، ولكن ذلك ليس مبرراً لكل الأذى الذي ألحقوه بعدن وأبنائها كما أشرت في مقابلاتي مع "عدن الغد" وتعرضت لحملة إعلامية شعواء من قبل النظام وأعدائه لأنني قلت يومها إنهم دخلوا لمحاربة الإرهاب والسلفيين، كما يدعون، ويومها فُسر الموضوع بأنني اتهمت الحراك والمقاومة بالإرهاب، وهذا ليس صحيحاً.

وثيقة حوار تلفزيوني مع السيد محمد عبد السلام

في مقابل اتصالاتكم بالأطراف المحلية كانت لكم اتصالات وتحركات خارجية في عدد من الدول في تلك الفترة الحساسة، فماذا عنها وما تقييمكم لها؟

عقدت خلال أشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من عام 2014 لقاءات سياسية مكثفة في كل من بيروت والقاهرة وأبو ظبي ودبي ورأس الخيمة، وقابلت فيها المسؤولين والسياسيين من الحكومات أو خارجها، كانت مقابلاتي في كل من جمهورية مصر العربية والإمارات وعمان مع المسؤولين المعنيين بالملف اليمني في هذه الدول مباشرة، ويمكنني تلخيص فحوى تلك المقابلات التي دامت ساعات في القاهرة أو تلك التي دامت يومين أو ثلاثة في أبو ظبي أو دامت ساعات مع ممثل سلطنة عمان في دبي، بالآتي:

1- جماعة أنصار الله (الحوثيون):

جميع من التقيتهم كانوا يتساءلون عن حقيقة دور الجماعة، وما خططها وعلاقتها بإيران، وهل ستبسط نفوذها على باب المندب وكامل التراب اليمني بما فيه الجنوب؟ بل أعربت معظم القيادات عن تخوفها من هذه العلاقة وأثرها على دول الخليج أمنياً وسياسياً،

وبما يفصح عن قلق السعودية المشرفة على الملف اليمني مباشرة، بإقرار خليجي أو بطلب من المملكة العربية السعودية.

كان التواصل المباشر واضحًا بين كل من أبو ظبي والرياض، فيما حاول ممثل عمان أن يشير إلى أن دور السلطنة ربط علاقات وثيقة بأنظمة الدول في المنطقة دونما تدخل مباشر في سياسات تلك الدول ومن ضمنها اليمن.

أما جوابي عن هذه الأسئلة المركزة عن دور الحوثيين وإيران في اليمن، فكان ملخصًا كالآتي:

- جاءت حركة أنصار الله لرفع الغبن عن أبناء محافظة صعدة في شمال الشمال التي خاض فيها ضدّهم النظام السابق ستّ حروب منذ عام 2004 وحتى عام 2009.

- معظم الأسلحة التي تمتلكها حركة أنصار الله جاءت إما من السوق المحلية أو مما غنموه من الجيش خلال فترة الحروب الست.

- ما قامت به جماعة أنصار الله في 21 سبتمبر، وعلى حد بياناتهم، ثورة سلمية من أجل تثبيت السلم والشراكة، كما جاء في الاتفاق الموقع من معظم الأحزاب السياسية اليمنية (المشترك - المؤتمر - الحوثيون - الحراك الجنوبي) وتحت إشراف الرئيس عبد ربه منصور والمبعوث الأممي جمال بنعمر.

وكان الهدف من ذلك إفشال مخططات الاغتيالات للرموز العسكرية والسياسية، ووقف الفساد ومراكز النفوذ السياسية والعسكرية والأمنية والقبلية والتعرض للمال العام وممتلكات الأفراد.

- توصلنا إلى تفاهم مع كل من جماعة أنصار الله، وحزب المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، إلى القبول بتبني الدولة الاتحادية بإقليمين، أحدهما في الجنوب والآخر في الشمال، ولضمان تجاوز مصدر التخوف لدى الدول الإقليمية والدولية من الوصول إلى إعلان الانفصال.

وما تحدثنا عنه هو إلى عام 2014م، وبعد ذلك جرت أحداث ستتناولها لاحقًا.

2- الحراك الجنوبي والدعوة إلى الانفصال:

كانت كثافة المناقشات قد تطرقت إلى معرفة ما يمكن أن يقدم عليه الحراك الجنوبي في يوم 30 نوفمبر 2014 الذكرى الـ 47 لاستقلال عدن والجنوب عن بريطانيا وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

كانت الاجتماعات التي عُقدت معنا تشير إلى قلق دول مجلس التعاون، ولا سيما السعودية، بالرغم من أن الأسئلة جاءت من قبل المسؤولين الإماراتيين والعمانيين والمصريين، ولأن الاجتماعات قد عُقدت بين 27 و29 نوفمبر 2014، كان الإلحاح،

وأحيانًا القلق، واضحًا لمعرفة ما يمكن أن يحدث ومعرفة رأيها فيما إذا سيعلن الانفصال عن دولة الوحدة.

أكدنا لهم، بالقطع، أن الانفصال لن يُعلن لأن مكونات الحراك الجنوبي متباينة في آرائها ومواقفها، كذلك هناك ضرورة لقيام تلك المكونات بتوحيد مواقفها عبر تبني رؤية سياسية ومرجعية (قيادة) نستطيع من خلالها حصد الدعم في الجنوب وطمأنة الدول الإقليمية وأهمها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر، وضمان دعمها وتأييدها وكذلك المجتمع الدولي.

أيضًا من أسباب اقتناعي بأن شيئًا من مسببات قلق الدول المجاورة غير وارد، لتعدد الاتجاهات، وعلى سبيل المثال:

- هناك اتجاه تنزعه رابطة أبناء الجنوب العربي يتحدث علنًا عن عدم اعترافه باستقلال الجنوب عن الاحتلال البريطاني 30 نوفمبر عام 1967م، وهو يوم الاحتفال بتلك المناسبة ولا يعترفون بالدولة الجنوبية التي وحدت المشيخات والسلطنات في أول دولة مستقلة موحدة ولم يمنعه أحد منذ تأسيس حزبهم في بداية الخمسينيات وحتى 1967 وما بعده من أن يقيموا دولة الجنوب العربي، لكن الطريق إليها صعب، حيث لم يتمكن السلاطين والبريطانيون من تأسيس هذه الدولة التي يطالبون بها اليوم في البيانات والتصريحات.

- هناك اتجاه في الحراك يتبنى دولة جنوبية مستقلة كما كانت قبل الوحدة (البيض وباعوم)، وكانوا يوهمون الناس بين كل مليونية ومليونية بأنهم سيقومون الدولة، بل إن البيض يريد أن يقيم مع الجفري دولة الجنوب العربي في مشروع وُقِع عليه في أبو ظبي، لكن ذلك المشروع بعيد المنال، لأنه لم يتحقق منذ 1954 وحتى اليوم.

- هناك اتجاه يطالب بأن يكون الجنوب إقليمين (العطاس - العصبة الحضرية - الهبة الحضرية - تحالف قبائل حضرموت) بهدف فصل الإقليم الشرقي (حضرموت والمهرة وشبوة) مستقلاً، لتكون دولة منفصلة عن الجنوب، ولذا فهي تؤيد مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي أُعلن في ديسمبر 2013 التي تبنت فيدرالية من ستة أقاليم (إقليمين في الجنوب وأربعة أقاليم في الشمال).

- هناك اتجاه من قبل مجموعة من السلاطين السابقين ممن يطالب علنًا باستعادة حكم عائلاتهم على تلك المحافظات أو السلطنات أو المشيخات السابقة التي كانوا يمثلونها في عهد الاحتلال البريطاني، ويمثلهم في ذلك ما يطلق عليه المؤتمر الجنوبي الجامع.

- هناك اتجاه، وهو الغالب، والذي يتبناه المؤتمر الجنوبي (القاهرة - 2011) هو خيار الدولة الاتحادية من إقليمين، أحدهما في الشمال، والآخر في الجنوب حسب الحدود

المعترف بها دولياً قبل إعلان الوحدة عام 1990م. ويزداد يوماً تآييد هذا الخيار من قبل الأطراف الجنوبية والشالية أيضاً.
ملاحظة:

مرّت الاحتفالات بعيد الاستقلال يوم 30 نوفمبر 2014م دونما إعلان الانفصال أو إعلان دولة ما قبل الوحدة عام 1990م أو حدوث اشتباكات مع السلطة أو طرد مواطنين من أصول شمالية. كان ذلك عبارة عن أكذوبة كبرى من قبل بعض السياسيين، وأصبحت الجماهير بخيبة أمل من تلك الوعود الكاذبة التي لم تنتج سوى الإحباط واليأس من حل قضية الجنوب، وتأكّدت بذلك صحة رأينا وموقفنا وتوقعاتنا للمشهد السياسي في الجنوب، وثبت بأن هناك من يبيع الوهم للناس الطيبين الذين يطالبون بدولة الجنوب بين كل مليونية ومليونية ولذا سحب الناس خيامهم من الساحات ومعها أسباب الفشل.

ما أهدافكم من تلك اللقاءات والاتصالات الدولية؟

- كان الهدف من التواصل مع الجهات الرسمية في كل من جمهورية مصر أو دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وبعض الدول الأخرى هو الآتي:
- 1- شرح تفصيلي لما يدور في الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً.
 - 2- كسب الدعم السياسي لرؤية مؤتمر القاهرة في تبني خيار الفيدرالية بإقليمين، لأنه الخيار الوحيد العملي والواقعي الضامن لاستمرارية الوحدة وإبعاد مصدر القلق عن هذه الدول وضمان أمن اليمن والمنطقة واستقرارهما عبر دعم هذا الخيار.
 - 3- محاولة التعرف على مواقف تلك الدول من مجريات الأمور في اليمن.

لقاء الدكتور عبد السلام المجالي

أما المسؤولون الأردنيون الذين التقيتهم، فهم رئيس مجلس النواب عاطف الطراونة، ورئيس مجلس الأعيان السيد فيصل عاكف الفايز و التقيت أيضاً الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردن الأسبق، رئيس لجنة الشؤون الدولية التي تضم في عضويتها وزراء وسفراء وقادة عسكريين وأمنيين الذين شددوا جميعاً على وقف الحرب والاحتكام إلى الحوار، على الرغم من مشاركة الأردن رمزياً في عاصفة الحزم، وأكّدت خلال لقائي هذه الشخصيات الذي استمرّ لأكثر من ساعتين أن الحوار هو الطريق الوحيد لحل الأزمة السياسية في اليمن، وأهمية حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً وبما يرتضيه شعب الجنوب، وهو صاحب الحق في تقرير مصيره السياسي، وأكّدت أهمية دور المملكة الأردنية، حيث سبق أن استضافت عام 1994م أطراف الأزمة في اليمن حينها، ووقعوا على وثيقة العهد والاتفاق برعاية الملك حسين بن طلال رحمه الله.

لجنة عربية للوساطة

رحب أعضاء لجنة الشؤون الدوليّة بفكرة تشكيل لجنة عربية واقترحت أن يرأسها الدكتور طاهر المصري مع عدد من الشخصيات العربية، وعضوية السيد عبد السلام المجالي، وبارك الجميع ذلك. والتقيت لهذا الغرض بالدكتور طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق الذي أبدى استعداده لرئاسة اللجنة العربية والتواصل مع أطراف الصراع في اليمن والمنطقة من أجل وقف الحرب، واتفقنا على أن يضاف إلى عضويتها السيد عباس زكي من فلسطين، والوزير عبد الرحيم مراد ورئيس الوزراء اللبناني الأسبق فؤاد السنيورة من لبنان، وعمرو موسى ونبيل العربي من مصر، والدكتور يوسف مكي من السعودية، والشيخ سيف المسكري من عُمان. وبعد الاتصال باللجنة المقترحة، رحب الجميع بالتحرك لوقف الحرب، لكن ما عرقل نشاط اللجنة وتحركها، المواقف المتشنجة من طرفي الصراع في اليمن، ورفض المبادرات الأمية والدوليّة للسلام المقدمة في جنيف والكويت لاحقاً، وكذلك عدم توافر الإمكانيات الهالية لنشاطها.



مع السيد عاطف الطراونة
رئيس مجلس النواب الأردني



مع السيد فيصل عاكف الفايز رئيس
مجلس الأعيان الأردني

وثيقة رقم 27 لقاء الرئيس علي ناصر مع الفريق عتيق جمعة

هل يمكنكم إعطاؤنا لمحة عن اتصالاتكم مع المملكة العربية السعودية، ولا سيما أنها الأكثر تأثيراً في الشأن اليمني؟

لم تنقطع الاتصالات مع المملكة، وقد التقيت عدداً كبير منهم، وفي مقدمتهم مستشار الملك فهد بن عبد العزيز، الشيخ علي بن مسلم، وكذلك التقيت رئيس اللجنة الخاصة الدكتور علي عبد العزيز الحضير في القاهرة في مارس 2012م بحضور الأستاذ أحمد لقمان رئيس منظمة العمل العربية والشيخ محمد علي أبو لحوم، وكان ذلك بعد انتخاب عبد ربه منصور رئيساً للجمهورية، وتحدثنا حينها في ماضي اليمن والمنطقة وحاضرها ومستقبلها، وحينها أبدوا مخاوفهم من الزيارات التي يقوم بها بعض اليمنيين للبنان وإيران، وكذلك

أبدوا ملاحظاتهم على نشاط الرئيس علي سالم البيض وعلاقته بإيران، وكذلك وجوده في لبنان وحصوله على دعم لمكتبه وقناة "عدن لايف" التي انتقلت حينها من لندن إلى بيروت. وأكدت لهم أن بعض الساسة والمشايخ اليمنيين كانوا يتنقلون بين الرياض وطهران وطرابلس للبحث عن حلفاء لتمويل نشاطهم السياسي وتقوية نفوذهم القبلي والسياسي في الداخل، وقلت للدكتور الخضير إنكم أدرى بهم أكثر من غيركم في المنطقة.

واتفقنا على أن يستمر التواصل بيننا وبينهم، وطلبوا أن أقوم بزيارة للمملكة، ولكنني ربطت الزيارة باللقاء مع الملك عبد الله بن عبد العزيز أو وليّ العهد، لكنهم لم يردوا ولم يحددوا موعدًا للزيارة.

وبعد سنتين ونصف من ذلك اللقاء، التقيت في (ديسمبر 2014) السفير علي الحمدان، رئيس اللجنة الخاصة، الذي نقل إليّ رسالة من الأمير خالد بن بندر رئيس المخابرات السعودية وذلك لزيارة المملكة.

كان الاجتماع بعد وصول جماعة أنصار الله (الحوثيين) إلى صنعاء ومحافظات أخرى، وتأثير ذلك في الأوضاع اليمنية والإقليمية والدولية. وأعرب السفير علي الحمدان عن قلقه مما يدور في اليمن، وما يقوم به الحوثيون من سيطرة وتمدد على مستوى الشمال، والدور الإيراني في ما يقومون به، وكذلك الحراك السلمي الجنوبي والمطالبة من بعض منها بالاستقلال والانفصال واستعادة الدولة.

وبقدر ما كان الحديث شاملاً للأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، ركزتُ على أهمية القضية الجنوبية، وضرورة حلها حلاً عادلاً، وأن حلها يعتبر مفتاح الحل للمشكلة اليمنية، وأنه لضمان الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، يجب أن تكون الدولة اليمنية (اتحادية من إقليمين)، أحدهما في الجنوب والآخر في الشمال، ونرى أن الانفصال سيكون المقدمة لتفكك الدولة. ونريد من الأشقاء في المملكة العربية السعودية، إذا ما اقتنعوا بهذا التوجه، أن يعملوا معنا على تحقيق هذا الهدف عبر الضغط على أصدقائهم في الشمال أولاً والجنوب ثانياً. أي إنه لا يمكن أن ينجح هذا التوجه إذا لم تقتنع المملكة، ومطلوب منها العمل المكثف على إقناع الأطراف والأحزاب الأخرى في الساحة اليمنية. وإذا ما تحقق التفاهم على الهدف السياسي والقبول بهذه الفكرة، فمن الممكن لاحقاً تحديد العوامل المساعدة في تحقيق ذلك الهدف.

وتحدثتُ أيضًا عن الحراك السلمي الجنوبي والمؤثرات السلبية فيه من قبل مواقف بعض القيادات التي أدت في الأخير إلى اعتقاد الشعب في الجنوب والدول المجاورة أن

الانفصال واستعادة الدولة سيعلنان في 30 نوفمبر 2014، وهو ما أكدت عدم صحته واستحالة حدوثه.

وأكدت أن مختلف الدعوات، سواء الانفصال أو الاستقلال أو العودة إلى تسمية الجنوب العربي أو استعادة المشايخ والسلاطين مشيختهم وسلطنتهم بهدف الحكم، يعني تمزيق الجنوب، كلها مشاريع فاشلة لن تنجح، وإنني مقتنع ومؤمن بأن ضمان وحدة اليمن واستقراره، وبالتالي أمن المنطقة والمجتمع الدولي، هو من خلال تبني نظام الفيدرالية بإقليمين والعمل معاً على تبنيه وتحقيقه.

أثار السفير علي الحمدان قلق الجهات السعودية الرسمية مما قام به الحوثيون من أعمال عسكرية وأمنية أدت إلى سقوط صنعا والمحافظات المجاورة، واستمرار توسعهم، وأثر دور إيران في الأحداث في اليمن وطلب تقييمي لذلك.

أكدت له بدء علاقتي بالحوثيين منذ عام 2004م ولقائي في دمشق السيد يحيى الحوثي، واتفقنا بعد نقاش مطول على ضرورة وضع برنامج سياسي لهم وعدم الاكتفاء بالشعارات المعروفة عنهم (الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام...)، والهدف كان أن يشاركوا في العملية السياسية اليمنية كأى مكون سياسي موجود في الساحة اليمنية، ومنذ عام 2004 وحتى عام 2009 تعرضوا فيها إلى ست حروب، ومن الأهداف التي أكدناها الحل العادل للقضية الجنوبية تحت سقف الوحدة وإعادة إعمار صعدة ورفع الظلم عما حدث لهم خلال تلك الحروب.

في لقاءاتي الأخيرة بهم بعد أحداث 21 سبتمبر 2014، أشرت عليهم بأنهم إن استمروا في التوسع وإضعاف المكونات السياسية اليمنية، فإنهم قد ينحسرون الدعم الشعبي لهم، ونبتهم إلى عدم تجاوزهم لبعض ما اعتبرته خطوطاً حمراء، وهو ما ذكرته سابقاً وحددته في عدم التوجه صوب الحدود السعودية والإضرار بها، وعدم التوجه صوب باب المندب ومحاوله السيطرة عليه، وعدم التوجه صوب الجنوب، وعدم المساس برئاسة الدولة.

وفي رسالتي الأخيرة إلى حركة أنصار الله، أكدت لهم أنه لن يكون مقبولاً الاقتراب بأي حال من الأحوال من هذه الخطوط الحمراء، وأن ذلك لن يكون مقبولاً شعبياً ولا إقليمياً ولا دولياً، والنصيحة الأخيرة أن يتحولوا إلى حزب سياسي يشارك في السلطة ولا ينفرد بها وحده.

أما موضوع صراعهم (العسكري) مع حزب التجمع اليمني للإصلاح، فهو تصفية حسابات، وهم يرون أن حزب الإصلاح هو الأداة المحركة لتلك الحروب الست وما نتج

منها، وهناك حديث عن تعاون الرئيس السابق علي عبد الله صالح معهم في دخول صنعاء، ومن منطلق تصفية حسابات بينها أدت إلى تخليه عن رئاسة الدولة. واتفقنا على استمرار اللقاء والتواصل فيما بيننا...

وبعد تلك الزيارة علمت من الشيخ صالح بن فريد العولقي أن الأمير خالد بن بندر كان مرتاحاً لما دار خلال لقائي السفير علي الحمدان، وأنهم سيوجهون دعوة إليّ لزيارة المملكة ولقاء إحدى الشخصيات. إما الملك عبد الله بن عبد العزيز، أو وليّ عهده الأمير سلمان بن عبد العزيز، أو وليّ وليّ العهد الأمير مقرن بن عبد العزيز، لكن وفاة الملك عبد الله، والتغييرات الكبيرة التي أحدثها الملك الجديد (سلمان بن عبد العزيز) في هيكل المملكة أدت إلى تأجيل الزيارة، حيث عمّل على تغيير كل من الأمير مقرن الذي كان وليّ وليّ العهد والأمير متعب بن عبد الله، رئيس الحرس الوطني، والأمير خالد بن بندر، رئيس المخابرات، والسفير علي الحمدان، والشيخ عبد المحسن التويجري وأخيه خالد التويجري وآخرين من الرجال الذين كانوا محسوبين على الملك عبد الله. وبعد ذلك كان الاتفاق على أن أزور المملكة في منتصف فبراير من عام 2015م، وقبل 12 ساعة من هذه الزيارة جرى تأجيلها دون معرفة الأسباب وأشعرتُ بأنها ستكون في وقت لاحق.

لم أنزعج من قرارهم بتأجيل الزيارة، وعلمت فيما بعد بأن التأجيل كان بطلب من عبد ربه منصور، وبعد ذلك اتصل بي شخص من ديوان الأمير محمد بن سلمان يُدعى أبو فهد طلب مني توجيه رسالة إلى الأمير لطلب الزيارة، ولكنني رفضت ذلك، وأكدت له أنني منتظر الدعوة منهم بعد تأجيل زيارتي التي تحددت في الماضي، وقال: "عندك حق بما أن التأجيل جاء من المملكة، ونحن سنتصل بالمسؤولين وسنرد عليك"، وعلمت فيما بعد هناك من القيادات الجنوبية من سعى للحيلولة دون حصول هذه الزيارة، لأنهم يخشون أن تكون على حساب علاقتهم بالمملكة التي يقبضون منها ويقدمون لها تقارير كاذبة عني.

وفي لقاء آخر مع السفير علي الحمدان حصل في اليوم التالي 2014/12/25، حضر معنا كل من الفريق عتيق جمعة مستشار الشيخ محمد بن راشد، والصديق الدكتور عبد الله الريسي، المدير العام للأرشيف الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويبدو أنها كانا على علم بوصوله وحضوره إلى دبي، وعندما أبلغتهم بوجود رئيس اللجنة الخاصة، أبديا رغبتهما في التعرف إليه وزيارته، وبعد أن استأذنت منه سعدنا إليه في جناحه الخاص في الفندق، وجرى حديث ودي بيننا، وعلّق الفريق عتيق جمعة على هذه اللقاءات وسأله:

"هل أنتم جادون في التعاون مع الرئيس علي ناصر؟"، وكانت مفاجأة لي أن يتحدث الفريق بهذه الصراحة والوضوح عن علاقة المملكة بي، وطالبهم بأن تفتح المملكة صفحة جديدة للتعاون معي، ورحب رئيس اللجنة الخاصة بهذا الطرح، ولا أريد هنا أن أدخل بتفاصيل هذا الحديث الخاص، لما له من خصوصية بالنسبة إلى المشاركين.

أبدى علي الحمدان ارتياحه للقائنا وللصراحة التي سادت هذه اللقاءات، وأكد أنه سينقل ما دار بيننا إلى سمو الأمير خالد بن بندر، وأنهم سيرتبون لي زيارة خاصة للمملكة للقاء المسؤولين فيها.

وبعد شهر ونصف اتخذت الترتيبات كافة لزيارتنا للمملكة، وقبل سفرنا بليلة واحدة أبلغونا بتأجيل الزيارة، وأنهم سيرتبون موعدًا لاحقًا. غير أن الزيارة لم تحصل حتى عام 2019م، وعلمت فيما بعد أن المعارض على زيارتنا كان الرئيس عبد ربه منصور!

وماذا عن لقاءكم الدكتور أبو بكر القربي؟

أثناء وجودنا في دبي، التقينا الدكتور أبو بكر القربي، عضو الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي ووزير الخارجية السابق. وهذا اللقاء امتداد للقائنا السابقة في القاهرة عام 2007م بحضور السفير عبد الولي الشميري الذي رتب حينها اللقاء قبل سفره من القاهرة إلى صنعاء، وكان الخلاف حينها في ذروته بيني وبين الرئيس علي عبد الله صالح، وكان بعض المسؤولين يخشون أي لقاء أو اتصال معي حتى لا يتعرضوا للمحاسبة والإقصاء من مراكزهم. وشدد حينها الدكتور القربي على ضرورة سرية اللقاء، واحترمت رغبته وبقي في طيِّ الكتان حتى الآن، انطلاقًا من حرصي على العلاقة معه، وقال لي يومها: "لماذا لا تتصالح مع الرئيس صالح، فهو يخشاك كثيرًا ويملأنا رسائل كثيرة ضدك، ولكننا لا ننقل كل ما يطلب منا إلى المسؤولين في هذه البلدان، لأن ذلك معيب بحقنا وحق منصبنا وحق الرئيس أيضًا"، وأضاف أيضًا: "الرئيس كالثور الإسباني الهائج وأنت مثل المتادور الذي يلوح له بالراية الحمراء، وهو يخشى أن تطعنه بالسيف"، فابتسمت وقلت له إنه ليس كذلك، فأنا أكره هذا الوصف لأنني أكره صراع الثيران كما أكره رياضة الملاكمة وصراع الإنسان للإنسان، فهذه عملية وحشية حيوانية وغير إنسانية، فعلق بطريقة المؤدبة الهادئة وقال: "وهو كذلك"، ولكنه طالبني بالتواصل مع صالح عبر الدكتور الشميري أو عبر أي شخص آخر، فرحبت بالفكرة، غير أن ذلك لم يتحقق إلا بعد خروجه من السلطة.

وفي لقائي د. القروي في يناير من عام 2015 ناقشت معه آخر التطورات على الساحة اليمنية بعد دخول الحوثيين إلى صنعاء واتفق السلم والشراكة الوطنية والتقارب بين الحوثيين وعلي عبد الله صالح، وأشرنا إلى خطورة أي محاولة لدخول الجنوب عسكرياً من قبل المؤتمر أو الحوثيين وتحت أي ذريعة، ناقشنا كذلك نتائج مؤتمر الحوار الوطني وموضوع الأقاليم الستة التي رفضها حزب المؤتمر. ونحن من جهتنا أكدنا له أننا لسنا مع الأقاليم الستة، ولكننا مع دولة اتحادية من إقليمين وفقاً لمخرجات مؤتمر القاهرة، وطلبنا منه عرض الموضوع على قيادة المؤتمر، وأرسلنا إليه تبيان الأسباب الداعية إلى تبني نظام الدولة اليمنية الاتحادية من إقليمين.

وثيقة رقم 18 ورقة مقدمة إلى قيادة المؤتمر الشعبي عبر الدكتور أبو بكر القروي ورقة حول الاسباب الداعية إلى تبني نظام الدولة اليمنية الاتحادية من إقليمين

لقد سمعنا أنه في مطلع 2015م رُشِّحتم لقيادة اليمن بعرض من بعض القوى السياسية. حدثنا عن أجواء ذلك العرض وموقف بقية الأحزاب منه.

في 27 يناير 2015 زارني السيد إبراهيم الديلمي (القادم من صعدة) بتكليف من السيد عبد الملك الحوثي، وأبلغني أن حركة أنصار الله وحزب المؤتمر الشعبي العام سيرسلان إلى مصر وفدًا مشتركًا لزيارتي بتكليف من السيد عبد الملك الحوثي والرئيس السابق علي عبد الله صالح رئيس حزب المؤتمر الشعبي، وذلك للتشاور في آخر المستجدات والتطورات على الساحة اليمنية، وسيناقشون معي فكرة تشكيل مجلس رئاسة بقيادةي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإن جميع الأطراف في مؤتمر الحوار والمبعوث الأممي جمال بنعمر موافقون على اختياري رئيسًا توافقيًا للمرحلة القادمة لإخراج البلد من الأزمة.

وبتاريخ 1 فبراير 2015 وصل إلى القاهرة السيد يحيى دويد، عضو الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام، والشيخ محمد ناجي الشايف، عضو الأمانة، وذلك بتكليف من الرئيس علي عبد الله صالح، وحملًا رسالة من الرئيس صالح ومن حزب المؤتمر الشعبي العام، وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي العزيز /

الرئيس / علي ناصر محمد
المخزوم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يطيب لنا في قيادة المؤتمر الشعبي العام أن نبعث إليكم بهذه الرسالة الأخوية متمنين لكم موفور الصحة والسعادة .

أخي العزيز بحمل اليك الاخوة الشيخ يحيى عبدالله دويد والشيخ محمد بن ناهي الشايف آخر المستجدات على الساحة الوطنية وكما تعلم بان الوطن يمر بمنعطفاً خطير نتيجة لقيادة المرحلة الممثلة بالرئيس عبد ربه منصور هادي الذي لم يستفد من موقعه ككاتب للرئيس لمدة تزيد عن سبعة عشر عاماً ورئيساً لأكثر من ثلاث سنوات ولكنة كما عهدته وكما تعرفه اضاع الوطن و الجيش والأمن والمؤسسات وفي عهده تم العبث بالمال العام والمساعدات الخارجية السخية من دول الخليج و خاصة المملكة العربية السعودية ودولة قطر والولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة .

الاح العزيز المكونات السياسية الآن في حالة لرباك ونخبط وكل منهم يريد السلطة ولكن بربدها بطريقته ولبليس غيره قميصه ونحن في قيادة المؤتمر نرى كحل للإشكال خلال

المائة الانتقالية أن اليمن تحتاج ال رجل مجرب حتى تهدأ النفوس ويتفق الناس على تعديلات دستورية مقبولة للجميع على مبداء لا ضرر ولا ضرار .

أود أن اطمئنك ال أن الوضع في الجنوب مطمئن وأيسر كما لنقله وتداوله وسائل الاعلام .

هناك من ثلاث ال أربع مكونات للحراك ومنهم حراك علي سالم البيض وهو حراك مدفوع أجره ترتفع الحرارة كلما زادت المبالغ وتنخفض كلما قلت الأموال

والمكون الثاني حراك عبد ربه منصور هادي وأخيه ونجدة ترتفع كلما زاد صرف المال والسلاح والسيارات التي من الخزينة العامة والمساعدات الخليجية والخارجية ولكنها بعد تقديم استقالته انخفضت درجة الحرارة في الجنوب ، كما إن هناك تيار من أصحاب المساح ، والمتسكين بشكرة الجنوب العربي ،لكن معظم القوى في الجنوب قوى وطنية وحدوية وهي الأغلبية الصامتة .

نحن مع حكومات محلية واسعة السلطات في إطار دولة اتحادية بدلاً عن المجالس المحلية الحالية في ظل حكومة مركزية قوية والتي تضع الخطط والبرامج وتشرف عليها (وسبها ما شئت حكومات محلية او مجالس محلية) نحن في قيادة المؤتمر الشعبي العام نرى أنه في هذه المرحلة العصبية أنك الشخصية المقبولة لقيادة دفة السفينة ال الامام وسنكون ال جانبك ومعنا كل القوى الثورية في الوطن ، لسنا كما يريد البعض أن يأتوا بعلي ناصر لقيادة البلد لينفذ مخططاتهم ويعددها يجعلوا منه قميص عثمان .

انا ومن خلال علاقتنا نعرف انك رجل مجرب وتعرف مجريات الأمور سواء في جنوب الوطن او شماله و سيشرح لك الاخوة المزيد من التفاصيل . ونحن نرحب بك في صنعاء ولنضع كل القوى السياسية أمام الامر الواقع .

ليس بالضرورة أن ترضى كل القوى في الداخل او أن يقبل بها الانشقاق بنسبة 100% ولكنها ستحصل على درجة عالية من القبول .

أما نحن فقد سلمنا السلطة سلمياً في عام 2012م تجنباً لإزاحة الدماء ولا نريد ان نكون في السلطة بعد أن تركناها ولا يوماً واحداً .

ستكون عوناً لمن يتحمل المسؤولية وانت من الجديرين بتلك المهمة وعليك معرفة رأي الانشقاق اما في الداخل فأغلبية الآراء تتفق حولك .

ونقبلوا خالص التحية .

وخلال يومين جرت حوارات ونقاشات في ما جاء في الرسالة، أكدت لهم أنني أرحب بهذه المبادرة الأخوية من قبل الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقد حملتهم رسالة للرئيس صالح عبّرت فيها عن الاتفاق معه في الرأي بشأن خطورة المرحلة التي تمرّ بها اليمن والطريق المسدود التي وصلت إليها خلال مرحلة قيادة الرئيس عبد ربه منصور هادي، وأنا حاولنا أن نقدم له النصح ونساعده في تحمل المسؤولية من خلال عدة رسائل ومقترحات، لكنه للأسف لم يستجب لها، ولو أخذ بها في حينه لما وصلت الأمور في البلد إلى ما هي عليه اليوم.

وفي ما يتعلق بالوضع في الجنوب، عبّرت بأن الوضع في الجنوب خطير جداً، والمزاج العام في الجنوب قد تبدل عما كان عليه عشية الوحدة بسبب عدم جدية السلطة في حل القضية الجنوبية العادلة وحتى اليوم، وعدم معالجة المشاكل وعدم تطبيق النقاط الإحدى والعشرين، وأيضاً بسبب التحريض الإعلامي من بعض القنوات الفضائية التي أساءت إلى الوحدة وبثت الكراهية بين المواطنين، مستغلة الأخطاء التي ارتكبت في الفترة الماضية. وأشارت إلى أنّ علينا ألا نقلل من خطورة الوضع، ولا من خطورة المشروعات التي تطبخ في الداخل والخارج، فهناك معلومات مؤكدة بأنه يجري الإعداد لتكرار ما حدث عام 1994م، وهناك من يعمل على مشروع ضم مأرب وتعز إلى الجنوب، وتقسيم اليمن على أساس مذهبي، بما في ذلك من خطورة شديدة، وقد رفضنا هذه المشاريع عندما عرضت علينا، كما رفضنا الانفصال في عام 1994م.

كما أن كل هذا يزيدنا قناعة بأنه لا يمكن حل الأزمة اليمنية دون إيجاد حل عادل للقضية الجنوبية، ونحن نرى أن حل الدولة الاتحادية من إقليمين، جنوبي وشبالي، هو الحل الأنسب لأنه يحفظ للجنوب وحدته، كما يحفظ للشمال وحدته، وفي الوقت نفسه يُبقي على وحدة اليمن ويسهم في أمنه واستقراره واستقرار المنطقة. وأعتقد أن اليمن بحاجة ماسة إلى مصالحة وطنية شاملة تؤدي إلى استقرار الأوضاع في اليمن والمنطقة، فالوطن يتسع للجميع.

وماذا بخصوص عرض الرئاسة... كيف كان ردكم؟

عبّرت في الرسالة عن تقديري للثقة، وذكرت بموقفه بعد عام 1986م عندما تركت السلطة وانتقلنا إلى صنعاء مع أنصارنا، وكيف قدم لنا كل العون، وعن أي حالاً لا أفكر في السلطة، فقد جربتها واكتويت بناها، مقدراً موقفه الوطني بتسليم السلطة في عام 2012م لتجنب اليمن إراقة الدماء، وأن هذا الموقف سيسجله التاريخ له وكذلك الشعب اليمني.

غير أنني أكدت أنه إذا كان إنقاذ الوطن يتطلب التضحية من أجله، فلن أتردد في قبول هذه التضحية، بقرار وطني، وثقتي بأنه وحزبه المؤتمر الشعبي سيكونون عوناً لنا في تحمل هذه المسؤولية الجسيمة، ولكننا نحتاج في الوقت نفسه إلى توافق أغلب القوى المحلية والإقليمية والدولية حول ذلك، بهدف طمأنة كل القوى السياسية والاجتماعية جنوباً وشمالاً من أجل الحفاظ على الوحدة، وطمأنة المجتمعين الإقليمي والدولي.

في نهاية العام 2014 وبداية عام 2015م أجرينا اتصالات ببعض الدول الشقيقة بشأن التطورات في اليمن، ولمسنا منهم مخاوف حقيقية من مجرى التطورات الأخيرة، ونخشون أن تؤثر على أمن المنطقة واستقرارها، وعلى المصالح الدولية.

((وثيقة رقم 19 رد الرئيس علي ناصر علي رسالة علي عبد الله صالح 3-2-2015))

هل ناقشتم مع وفد الرئيس صالح مسألة شكل الدولة بوصفها مسألة خلافية؟

نعم، كان الموضوع الذي جرى الحديث عنه موضوع دولة اتحادية من إقليمين، وشعرت أنهم غير موافقين على ذلك، وهذا يعكس موقف حزب المؤتمر والرئيس صالح الذي يرى في الفيدرالية خطوة على طريق الانفصال، أو كما عبّر مستشار الرئيس عبد الكريم الإرياني بـ "أن الفيدرالية المزمنة انفصال مؤجل". ومن جانبي أكدت لهم أنني متمسك بمخرجات مؤتمر القاهرة (دولة اتحادية من إقليمين) وشعرت بأنهم غير مقتنعين، ولم نتفق في ذلك، ولكنهم وعدوا بدراسة هذا الموضوع مع الرئيس علي عبد الله صالح والرد علينا، وهذا الموقف يعكس موقف معظم الأحزاب في شمال الوطن التي ترفض فكرة الفيدرالية من إقليمين لأنها تخشى الانفصال كما تدعي، وهناك بعض الجنوبيين يرفضون مشروع الفيدرالية، ويطالبون بفك الارتباط والانفصال وقيام الدولة في الجنوب.

هل استمر التواصل مع الرئيس صالح امتداداً لذلك العرض السابق؟

بعد ذلك بأيام غادرنا إلى دبي (بتاريخ 2015/2/9م) والتقينا عددًا من المسؤولين، وفي مقدمتهم الفريق عتيق جمعة، مستشار الشيخ محمد بن راشد الذي أقام لنا حفل عشاء حضره عدد من المسؤولين في دبي، وفي أثناء تناول العشاء، اتصل بنا الرئيس علي عبد الله صالح، واعتذرت للحاضرين وغادرت للرد عليه، وكنت أتوقع أن تكون المكالمات قصيرة، ولكنها استمرت لأكثر من 45 دقيقة وأنا أسير على الرصيف أمام المطعم في أثناء المكالمات حرصًا على سرية الحديث بيننا، وحينها أكد "صالح" لي أنهم يرفضون فكرة الفيدرالية من إقليمين وأن الحل بحكم محلي واسع الصلاحيات، وقال: "إن مشروع الفيدرالية يتعارض مع تاريخك الوطني والوحدوي وطالبي بالتراجع عن هذا الموقف. وشعرت بأن لا جدوى من الحديث الطويل والناس منتظرون في المطعم، وقلت له إننا سنتحدث في هذا الموضوع وغيره من المواضيع في وقت آخر، ولكنه أصر على استمرار الحديث، وذكرني بمقولة الدكتور الإرياني في الفيدرالية بـ "المؤجل والمعجل"، وقلت له إن الوضع خطير وإن الشعب في الجنوب لن يقبل بأقل من ذلك، وشعرت بأنه كان متشيبًا بعد تحالفه مع أنصار الله وأنهم لن يقبلوا بأية دولة اتحادية، سواء من ستة أقاليم أو إقليمين، وتأكد لي من هذه المكالمات أنه قد تراجع عن رسالته التي أرسلها مع يحيى دويد ومحمد الشايف، وأنهم يُعدّون لعمل خطير وكبير لم يفصح عنه. انتهت المكالمات وعدت إلى المطعم لمواصلة الحديث مع الفريق وضيوفه.

ما ردود فعل بقية القوى السياسية في اليمن على مسألة الرئاسة وتصدركم للمشهد؟



مؤتمر الحوار الوطني في موفنيك

بعض القوى كانت متحفظة في شأن تصدري لمشهد الرئاسة، وخاصة حزب التجمع اليمني للإصلاح، حيث أخبرني بذلك لاحقاً الشيخ سلطان البركاني، الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي، وكان الوضع متوتراً داخل جلسات الحوار في فندق موفنيك صنعاء بين قيادات الأحزاب السياسية في اليمن، وهو انعكاس للتوتر العام في العاصمة وخارجها، وخاصة بعد أن استقالت الحكومة واستقال بعدها رئيس الجمهورية من منصبه، وهنا انقسم الشارع والقوى السياسية إلى عدة آراء، وكانت رؤية أحزاب اللقاء المشترك للخروج من الأزمة السياسية الراهنة تتمثل بما يأتي:

- 1- من يرى ضرورة عودة الرئيس عن استقالته، وهو الحل الأقل كلفة برأيهم، والمقبول إقليمياً، لأنه يتماشى مع المبادرة الخليجية.
 - 2- من يرى ضرورة تشكيل مجلس رئاسي يقود البلاد لفترة انتقالية، تتوافق عليه المكونات الموقعة اتفاق السلم والشراكة، وتمثل فيه المحافظات الجنوبية بنسبة لا تقل عن 50٪ ويتولى قيادة البلاد، بحيث لا تتجاوز العام للوصول إلى الشرعية الدستورية، وأن يكون رئيس المجلس من المحافظات الجنوبية.
- كان المؤتمر الشعبي وحلفاؤه وأنصار الله يرفضون عودة الرئيس عبد ربه منصور أو عدوله عن الاستقالة، وهم يريدون الخيار الثاني بتشكيل مجلس رئاسة.

وحينها لم يجزِ الاتفاق على قبول الاستقالة بسبب تخوف البعض من أن تعود الرئاسة إلى حزب المؤتمر، لأنه يمتلك الأغلبية المريحة التي تؤهله لقبول الاستقالة وتسلم السلطة، كان أنصار الله خارج البرلمان يخشون أن يستفيد الرئيس السابق علي عبد الله صالح من علاقته بهم ويأتي برئيس جديد من حزبه وينقلب عليهم، وهو ما ناقشوه معي، بأنهم لا يثقون به ولن يقبلوا باختيار الرئيس إلا إذا وُسِّع مجلس النواب بإضافة عناصر من خارجه من أنصار الله وغيرهم ليصل العدد إلى أكثر من 500 شخص، على أن تعرض هذه الفكرة على مؤتمر وطني لإقرارها، بينما أكد لي ممثلو حزب المؤتمر أنهم سيستحدثون مادة واحدة في الدستور تنص على اختيار رئيس للبلاد، لكن أنصار الله رفضوا ذلك، واستمر الحوار والخلاف بينهم حتى هُرب الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى عدن بعلم بعض دول المنطقة التي كانت ترى في شرعيته وفي بقائه مصدر قوة لدول المنطقة لإعلان الحرب على اليمن لاجتثاث ما اعتبرته من منطلق مصالحها الأمنية خطراً إيرانياً. إنها تردد من أن عاصفة الحزم كانت رد فعل خليجي على تصريحات أطلقها صحفي إيراني بأن صنعاء هي العاصمة الرابعة التي تسيطر عليها إيران. لقد تسبب هذا التصريح (الذريعة) بشن عاصفة الحزم في مارس 2015

اجتماع موسع يضم لأول مرة كافة مكونات الحراك وقيادات الأحزاب وهيئات ومنظمات المجتمع المدني

تشكيل هيئة تنسيقية في عدن لإدارة الأوضاع في الجنوب

الأولى

يومية - سياسية - مستقلة
العدد 1217 السبت 24 يناير 2015 - القدر 60 ريالاً

الحوثيون: نرتب «نقل السلطة»

مصادر حوثية لـ «الأولى»:

«السيد» تواصل مع «علي ناصر» واحتمالات «يحيى الراعي» واردة ولا زلنا ننتظر احتمال عدول «هادي» عن الاستقالة



هناك من تحدث عن توافق على اسمكم لتوليّ الرئاسة خلقاً للرئيس هادي؟

في نهاية يناير 2015م توافقت بعض الأطراف على اسمي مرشحاً لرئاسة البلاد، وأيدها في ذلك السفير جمال بنعمر، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، لكن البعض منهم عاد وتراجع عن موقفه. وكانت الأخبار والتحليلات تضع اسمي من ضمن أبرز المرشحين لرئاسة اليمن أو لترؤس مجلس رئاسي، وكانت الاتصالات تتوالى عليّ أشخاص من أنا على تواصل معهم أو من أشخاص مضى على تواصلهم معي سنوات وبعضهم مضت عقود على التواصل فيما بيننا، وهنا أحب أن اعرض ما دار بيني وبين أعضاء الأحزاب والشخصيات ممن شاركوا في تلك الحوارات:

زارني في القاهرة النائب علي حسين عشال، عضو حزب التجمع اليمني للإصلاح، نيابة عن حزب الإصلاح، وأبلغني بموافقة الحزب، كذلك اتصل بي عبد الوهاب الأنسي، الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح - بحضور علي عشال - ليؤكد لي موافقة الحزب على ترشيحي، وهو يتنافى مع ما أخبرني به الشيخ سلطان البركاني (حزب المؤتمر) في لقاء لاحق جمعني معه في القاهرة بتاريخ 2015/7/5م، حيث أخبرني أن جميع القوى السياسية في حوار موفنيك (يناير 2015م) وافقت بالإجماع على ترشيحي للرئاسة، وأن محمد قحطان ممثل حزب الإصلاح كان قد وافق ولكن بصفته الشخصية، بأنه سيبلغ قيادته بهذا التطور، ومن جهة أخرى أكد (البركاني) أنه أبلغ السفير السعودي في صنعاء محمد سعيد آل جابر بهذه المداولات التي باركها، ولكنه سأل البركاني: هل حزب الإصلاح موافق على هذا الطرح؟ فأجاب البركاني: نعم. وبعد ذلك أبلغ محمد قحطان الحاضرين في فندق موفنيك بأن حزبه لا يزال يدرس الموضوع.

وماذا عن موقف بقية الأحزاب؟

بارك الحزب الاشتراكي اليمني هذا المقترح، وأبلغني رسمياً بذلك أمينه العام الدكتور عبد الرحمن السقاف، واتصل بي لأول مرة منذ عام 1987م الدكتور قاسم سلام الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي - العراق - ليبلغني موافقة حزبه، وموافقته الشخصية التي لا شك أنها أتت بالتنسيق مع الرئيس علي عبد الله صالح، باعتبار (البعث) من حلفاء حزب المؤتمر الشعبي العام. كما اتصل بي الأستاذ سلطان العتواني، الأمين العام للحزب الوحدوي الناصري، والسيد نايف القانص الذي نقل إليّ رسالة من الدكتور عبد الوهاب محمود، الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي - سورية - وكانت بقية أحزاب اللقاء المشترك في تناغم مع الرؤية الموضحة بعاليه.

وبارك عدد من الشخصيات الاجتماعية والسياسية هذا الترشيح، كالشيخ نبيل الباشا القيادي في حزب المؤتمر والنائب البرلماني الذي أحترم دائماً رأيه ورؤيته لانحيازه لمصالح اليمن وطناً وشعباً وقد نصح بالتشاور مع دول المنطقة لكسب موقفها السياسي والاقتصادي الى جانب اليمن للخروج من هذه الأزمة المزدوجة، السياسية والاقتصادية، التي تمر بها البلاد.

وأذكر أيضاً أنني حضرت لاحقاً لقاءً في الإمارات لعدد كبير من الشخصيات، ومن بينهم الصحفي والإعلامي البارز عادل اليافعي، الذي نشر مقالاً عن رأيه ورأي الكثير من المكونات السياسية والاجتماعية شمالاً وجنوباً.

وهنا نص المقال كما ورد:

"اليوم كان لي لقاء مع الرئيس علي ناصر محمد بالإضافة إلى القيادي أبو إبراهيم، وحتى نضع الشعب في صورة ما دار من حديث يخص قضيتنا ومطالبنا التي نسعى إليها وهي الحرية والاستقلال، فإن الرئيس علي ناصر له رؤية واحدة لم يتزحزح عنها ولم يتغير بالرغم من كل المغريات التي وضعت على طاولته للتخلي عنها أو تغييرها.

تحدثنا صراحة وبشفافية مع الرجل الذي يجب أن يعرف الشارع الجنوبي ما الذي يسعى له وإلى أين وصل في مسعاه نوضح التالي.

أولاً: المشروع الذي يطالب به هو فيدرالية من إقليمين: شمالي وجنوبي، مع فترة مزمته، وبعدها استفتاء لشعب الجنوب، وهو المطلب الذي طرحه منذ سنوات ولم يتنازل عنه بالرغم من محاولات تشويه دور الرجل وشجاعته في طرح الواقع دون مبالغة ووعود كاذبة للشعب.

ثانياً: الرجل أصبح لاعباً قوياً والكل يتواصل معه في الداخل والخارج لإيجاد حل يخرج البلاد من أزمتها التي تسير بها إلى الهاوية وقد اشترط للعودة إلى اليمن أن يصبح الجنوب إقليمياً واحداً بفترة مزمته.

ثالثاً: استطاع إقناع كل الأطراف في الشمال بعد جهود كبيرة وحثيثة، بمن فيهم عصابة 7/7، بأن الجنوب إقليم واحد ولفترة مزمته، وبعدها استفتاء، وهذا الأمر هناك خلاف شمالي وبعض المعارضة عليه، لكن الصوت القوي وهم الحوثي والمؤتمر والاشتراكي موافقين على مشروع علي ناصر، ويبقى إصلاح الشمال معترضاً، وإصلاح الجنوب موافقاً على الرؤية.

رابعاً: للرجل مساعٍ دولية متواصلة خليجياً وعربياً ودولياً، وجميعها تكلمت بالنجاح، واستطاع إقناعهم بحل الفيدرالية المزمته، ولكن ينتظرون قيادة موحدة يتعاملون معها رسمياً.

خامساً: الرجل يسعى إلى توحيد جميع الفصائل والآراء وانتخاب قيادة موحدة معترفة بها عالمياً تسير بالقضية إلى ما اتفق عليه، وهو الفيدرالية المزمته.
وثيقة رقم 29 اتصالات عربية وأوروبية لإعداد مبادرة دولية لوقف عاصفة الحزم

إذا حدث إجماع على اسمكم وهو ما طلبتموه سابقاً فلماذا لم تتم الأمور؟
بعد هذه الاتصالات واللقاءات حينها خلصت إلى نتيجة بأن هناك شبه إجماع محلي على ترشيحي لرئاسة الدولة، لكن موقفي من قبول الرئاسة كان ينصبّ على أن يتوافر عدد من الشروط، أهمها حل مشكلة الجنوب بقيام دولة اتحادية من إقليمين بحدود عام 1990م، وثانياً أن يكون هناك توافق وطني، وثالثاً أن يكون هناك تفاهم إقليمي ودوليّ إن أمكن، وعلى هذا الأساس توجهت إلى الإمارات للتشاور مع دول الخليج، لإدراكي لأهمية العلاقة مع دول المنطقة التي أبدت استعدادها لدعم فكرة ترشيحي لرئاسة الدولة في اليمن.
وثيقة رقم 34 حول رشيع الرئيس علي ناصر محمد للرئاسة

كيف قرأتم خطوة الحوثيين عبر ما يُسمى اللجنة الثورية العليا بحلّ البرلمان اليمني واللجوء إلى الإعلان الدستوري؟

كانت الخطوة في فبراير 2015م تعبيراً عن الإخفاق في ملمة شتات البلد والقوى السياسية وعدم التوصل إلى حلول سياسية وعدم القدرة على تعبئة الفراغ الذي كان قائماً في الرئاسة والحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة بصورة عامة، وقد كان لنا عبر مؤتمر القاهرة موقف من التطورات، بما في ذلك الإعلان الدستوري.

وذكر البيان الذي أصدرناه بهذا الخصوص: "تابعنا باهتمام شديد التطورات والأحداث المتسارعة منذ عدة أشهر في الوطن، بما في ذلك صدور "الإعلان الدستوري" في السادس من فبراير، وزادنا هذا قناعة بأنه لا يمكن إيجاد الحلول لأزمات الوطن إلا من خلال الحوار الوطني الشامل، وفي ظل التعاون والتكامل والتنسيق والتوافق بين كل المكونات السياسية والاجتماعية في اليمن شمالاً وجنوباً دون استثناء، للخروج بحلول واقعية ومنظومة مؤسسية للحكم يستطيع البلد من خلالها تجاوز أزمته السياسية الحادة والوصول إلى أفضل ما يمكن من أسس ووسائل لبناء الدولة المدنية الحديثة التي أصبحت حاجة وطنية ملحة".

وأكدنا عدم غلق باب الحوار، وطلبنا ألا تؤدي هذه الخطوة إلى انسداد آفاق الحلول السياسية بين الأصدقاء وأكدنا ضرورة حل القضية الجنوبية كأساس لأي تسويات على أساس خيار الدولة الاتحادية الفيدرالية.

وثيقة رقم 20 (نص الإعلان الدستوري) نص بيان مؤتمر القاهرة 6 فبراير 2015

بعد الإعلان الدستوري أغلقت السفارات العربية والأجنبية في صنعاء. كيف كانت قراءتكم لذلك؟

بعد الإعلان الدستوري مباشرة سحبت معظم الدول العربية والغربية بعثاتها الدبلوماسية من صنعاء، حيث أعلنت بعد أسبوع من الإعلان الدستوري كل من هولندا وإسبانيا واليابان وتركيا والسعودية، وقطر والكويت والإمارات والبحرين إغلاق سفاراتها في صنعاء وسحب أعضاء بعثاتها الدبلوماسية كافة. وكانت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا قد سبقت في اتخاذ ذات الإجراء قبلها بأيام، وأرجعت تلك الدول أسباب إغلاق سفاراتها إلى "المخاوف الأمنية" في صنعاء.

تلك الإجراءات كانت على علاقة بإعلان الحرب بعد شهر تقريباً من هذا القرار (26 مارس 2015)، وهذا يذكرنا بـ "خروج البعثات الدبلوماسية من صنعاء في أثناء حصار صنعاء من قبل الملكيين وأنصارهم عام 1967-1968م ضد النظام الجمهوري، لأنهم كانوا يتوقعون سقوطها لكن ذلك لم يحدث حينها".

كان الهدف فرض العزلة السياسية على السلطة الجديدة في صنعاء والمتمثلة بحزب المؤتمر الشعبي (حزب الزعيم) وأنصار الله، حيث سببت على سحب السفارات تبعات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وحينها حذر خبراء اقتصاديون يمنيون من تداعيات اقتصادية كبيرة لإغلاق السفارات الأجنبية في اليمن بسبب المخاوف التي ستولد لدى الشركات الخارجية التي تدير استثمارات لها في اليمن وارتفاع التأمين على الرحلات البحرية والجوية المتجهة إلى البلاد، وهو ما حدث بالفعل، بل حدث أكثر من ذلك مع استمرار الحرب لمدة طويلة جداً، ما أدى إلى انهيار الدولة ومؤسساتها والبنية التحتية لليمن واقتصاده، وصولاً إلى العجز عن دفع مرتبات الموظفين، وهذا ما لم يحدث في تاريخ الصراعات التي مرت بها اليمن سابقاً.

التقيتم مجدداً سفيرة الاتحاد الأوروبي بعد مرور عامين من لقاءكم السابق، وفي ظل تطورات نوعية وأحداث جسيمة، بما فيها الإعلان الدستوري وهجرة السفارات من صنعاء، فكيف كان اللقاء؟

ذكرتها بلقائنا السابق وما دار فيه وما كنا نأمل من الرئيس هادي، وأنه مع الأسف الشديد لم يتخذ أية خطوة مما نصحته به، وكنت أتوقع أنه ما لم يحل تلك المشاكل، فسيصل إلى ما وصل إليه الآن. وإن علي عبد الله صالح حسم المعركة عسكرياً في عام 1994م، لكنه لم يحسمها سياسياً، فلغة السلاح لن تحل مشاكل اليمن. وأخبرتها أن عبد ربه منصور، هو من قاد الحرب عسكرياً في عام 1994م، ضد الجنوب، لكنه لم يعمل على حل

المشكلات عندما تولى الرئاسة بالرغم من أنه يحظى بالدعم الذي لم يحظ به رئيس قبله (محلي، إقليمي ودولي).

وعبرت لها عن أن اليمن لا يزال بحاجة إلى جهود الاتحاد الأوروبي والخليجي ومجلس الأمن الدولي. للأسف المشكلة فينا في اليمن شمالاً وجنوباً، وأن الحوثيين وصلوا إلى مفاصل السلطة، وعليهم عدم الاقتراب من الخطوط الحمراء التي سبق أن حددتها ونصحتهم بعدم الاقتراب منها، وإني أكدت لهم أنهم يمكن أن يشاركوا في الحكم، لكن لن يتمكنوا من الحكم بمفردهم.

وقالت السفيرة إن الجنوبيين غير متحدين، ونحن نريد يمناً متحداً بأقاليم متعددة، وليس مهماً أن يكون خمسة أقاليم أو ستة، لكن أكثر من اثنين حتى لا يؤدي إلى الانفصال. وكان ردي أنه إذا وجد الجنوب مصلحته فإنه لن ينفصل، وبعض القوى السياسية في الشمال تهم بالثروة وليس بالوحدة، يعتقدون أنهم ضموا 340 ألف كيلو متر إليهم وهذا ما أزعج الجنوبيين.

وأكدت أنه لا بد من بناء استراتيجية ورؤية للحل، الحل ليس بشراء السلاح، بل بالتنمية، أي خطة تنمية، وغير ذلك من التفاصيل.

((وثيقة رقم 21 ملخص اللقاء في اجتماع السيد لرئيس علي ناصر مع السيدة بتينا موشايت سفيرة الاتحاد الأوربي في 2015/2/15))

كيف تابعتم عملية هروب الرئيس عبد ربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن؟

في 21 فبراير 2015 غادر الرئيس عبد ربه منصور هادي صنعاء متوجهاً إلى عدن وأعلنها عاصمة مؤقتة، وتراجع عن استقالته، وأعلن إلغاء جميع القرارات الجمهورية التي أصدرها (شخصياً) منذ 21 سبتمبر 2014، وانتقل بعض السفراء الخليجين إلى عدن لتقديم كل أشكال الدعم، ولم يزر عدن قبلها لفترة طويلة وقد نصحت اللواء علي محسن الأحمر عندما كان يتحدث معي من باريس في إحدى زيارته بأن يقنع الرئيس بزيارة عدن ومعالجة مشاكلها وأن يبقى فيها بعض الوقت، كما كان يقوم بذلك علي عبدالله صالح، (حتى وإن لم يكن يحل مشاكلها) فقال إنه يخشى على أمنه، فقلت له أن لا خوف عليه في عدن، ولن يقتله أحد، وها هو يهرب إلى عدن.

وبخصوص عملية هروبه، إلى عدن، فقد سمعنا قصصاً وروايات وبطولات كثيرة عن هذه العملية التي عملت عليها أجهزة استخبارات إقليمية ودفعنا الأموال الطائلة لنجاح المهمة كما علمنا من أكثر من مصدر، وأصبحت حديثاً في أغلب المجالس. وأتذكر أنني

كنت يومها في دبي في لقاء غداء مع الباحثة الأمريكية "أبريل لونجلي" المهتمة بالوضع في اليمن، ولديها علاقات واسعة مع كبار المسؤولين من خلال عملها في مجموعة الأزمات الدولية، وكان معنا زوجها ديفيد، الملحق العسكري الأمريكي السابق، وهما يتكلمان العربية جيداً، وأثناء اللقاء، علمنا بهروبه، فأخرجت "أبريل" مفكرتها لتجري اتصالات بعدد من الأشخاص، مسؤولين ومواطنين، للاستعلام عن مصير الرئيس ومساره الذي قالت الأخبار إنه هرب من صنعاء، وفوجئت بالأشخاص الذين اتصلت بهم وبارقامهم، ورغم معرفتي بهم، إلا أنني لا أحفظ مثل تلك الأسماء والأرقام.

وقد أخبرني لاحقاً أحد أعضاء حركة أنصار الله، أن الرئيس عبد ربه منصور طلب منهم السماح لزوجته المريضة بالخروج للعلاج في المستشفى، وسمح لها بذلك، ولكن تبين فيما بعد أن الذي خرج في السيارة هو الرئيس عبد ربه منصور، وليس زوجته، وبسبب الأعراف والتقاليد واحترام المرأة، لم يعترض أو يفتش أنصار الله السيارة التي كان من المفروض أنها تقل زوجة الرئيس. ومن جانبي، فقد توقعت أن هادي بخروجه من صنعاء لن يكون له مستقبل سياسي فيها، ولن يعود إليها رئيساً ليرفع العلم عليها أو ليرفعه أيضاً في مران بصعدة كما كان يردد.

وهل كان منطقياً قيام الحوثيين وقوات صالح بملاحقة هادي إلى عدن؟
هروب الرئيس هادي إلى عدن أدى إلى تعقيد الأمور، وأصبح اليمن برئيسين: الأول عبد ربه منصور هادي في عدن، والثاني محمد علي الحوثي رئيس اللجنة الثورية في صنعاء، والبلاد لا تتحمل رأسين للسلطة، وهذا ما دفع أنصار الله وعلي عبد الله صالح إلى استنفار قوتهم والتوجه جنوباً لإقصاء هادي عن الحكم، وكان محاولة اجترار للماضي أثبت فشله، سواء لجهة دخول واجتياح عدن كما حدث في 1994م، مع الظن أن ذلك سيؤدي إلى هروب هادي إلى الخارج على طريقة هروب علي سالم البيض ورفاقه، واستمر الوضع المتوتر مدة شهر تقريباً، بدأ بالمناوشات بين الموالين لهادي في عدن مع العميد عبد الحافظ السقاف، قائد الأمن المركزي في عدن، وكان هادي يحشد مناصريه ممن أطلق عليهم اللجان الشعبية التي أعتمد لها ما يزيد عن 100 مليون دولار بحجة مكافحة الإرهاب، بينما كان الحوثيون، ومعهم الرئيس صالح، يحشدون قواهم باتجاه عدن.

كانت الأوضاع متوترة على الأصعدة كافة، ميدانياً وإعلامياً وحكومياً ودبلوماسياً. وفي 19 مارس 2015 قصفت طائرة حربية قصر المعاشيق في عدن في استهداف للرئيس عبد ربه منصور هادي، ما جعل هادي يستنفر جميع الوحدات العسكرية المحسوبة عليه، وكذلك القبائل، تحسباً لهجوم وشيك قد يشن على عدن، بينما كان الطرف الآخر (أنصار الله والخلايا العسكرية السرية التي كانت تتبع الرئيس صالح) قد أتموا سيطرتهم

على المخا وتعز وقسم من لحج، وكانت قاعدة العند هي أرض المعركة المحتملة بين الطرفين كما كانت في حرب صيف 1994م، فسارع هادي لفرض سيطرته عليها، لكن في ذلك اليوم، 25 مارس 2015م، أُسر كل من اللواء محمود الصبيحي، وزير الدفاع في حكومة الكفاءات 2014م، واللواء فيصل رجب، قائد اللواء 119 المتمركز في محافظة أبين، واللواء ناصر منصور هادي، وكيل جهاز الأمن السياسي - شقيق الرئيس هادي، في عملية شابها الغموض والسرية، لم تكشف تفاصيلها حتى اليوم، ما اضطر الرئيس هادي إلى مغادرة البلاد لتندلع بعدها الحرب أو ما يعرف بعاصفة الحزم يوم 26 مارس وهو في طريقه إلى عمان والسعودية، ولم يكن يعرف عنها شيئاً، لا هو ولا نائبه خالد البحاح كما قال هادي بصوته في المهرة صباح يوم 26 مارس، بأنه فوجئ بإعلان الحرب.

وماذا عن زيارتكم لدولة قطر؟

كانت تلك هي الزيارة الرابعة لي بعد زيارة الدوحة لأول مرة عام 1982م عندما كنت رئيساً للدولة، والثانية عام 1994م عند لقائي علي عبد الله صالح بعد توقيع وثيقة العهد والاتفاق، وقد تحدثنا عن هذه الزيارة في مكان آخر من هذا الكتاب، والثالثة عام 1998م بعد عودتي من طهران بدعوة من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة، وحينها كنت على موعد مع الأمير، وقبل اللقاء معه بنصف ساعة أشعروني بأن اللقاء قد تأجل مع أمير الدولة وإنني سألتقي أخاه عبد الله بن خليفة، رئيس الوزراء، وكان علي عبد الله صالح والسفير عبد السلام العنسي، قد تدخلوا لتأجيل هذا اللقاء، ولم أصدق حينها أن حماقة علي عبد الله صالح قد وصلت به إلى هذا الحد، وقد أبلغت السفير بأنني لن أقابل رئيس الوزراء وأنني سأتوجه إلى المطار، وهذا ما حصل.

أما زيارتي الأخيرة لقطر في 16 فبراير من عام 2015م، فقد التقيت خلالها وزير الخارجية القطري، الدكتور خالد العطية، وعدداً من المسؤولين القطريين، وأكدت لهم الآتي:

1. إن كل الحلول العادلة والواقعية والمستدامة والقابلة للتطبيق والصمود لن تجد طريقاً آمناً إلى التحقيق إلا من خلال معالجة جوهر المشكلة في اليمن، المتمثلة بالحل العادل للقضية الجنوبية على قاعدة الاتفاق على بناء الدولة الاتحادية المدنية من إقليمين.
2. إن من الضروري إبعاد الجنوب عن الصراعات بين مراكز القوى الشمالية وعدم السماح بتحويل عدن والجنوب إلى ساحة للصراع. وعمل كل ما يمكن عمله لمنع تمدد الحوثي وصالح جنوباً، لخطورة تداعيات مثل هذا الفعل جنوبياً وإقليمياً ودولياً.
3. كانت المبادرة الخليجية نقطة تحول هامة، إلا أن التجربة الغنية التي بين أيدينا خلال السنوات الأربع المنصرمة بيّنت أن مجرد وضع المبادرات لا يكفي لمعالجة وضع ملتهب كالوضع في

اليمن. إذ كان من الضروري الإشراف المباشر على تفاصيل تلك المبادرة كافة ومتابعة تنفيذ مراحلها كافة، ومشاركة الجنوب مشاركة حقيقية في كافة مراحل أية عملية سياسية جديدة وتفصيلها، وليس كما هو حاصل من استثناء للجنوب وحل قضيته كما تم في المبادرة الخليجية.

4. إننا نعتقد أن من الحكمة ألاّ يلجأ إلى الخيارات الأخرى البديلة الناجمة عن الفشل الكامل لجهود الحل السياسي إلا بعد استنفاد كل الوسائل السياسية المتاحة مهما بلغت تعقيداتها. ويجب أن تبحث بعناية فائقة الخيارات والبدائل الأخرى على قاعدة اعتماد الحل والخيار الأقل كلفة.

5. الشروع فوراً بعد تحقيق الاستقرار في اليمن شمالاً وجنوباً ببرنامج تنمية شاملة، فالتنمية هي الحل الوحيد لتجفيف كل منابع الفقر والإرهاب وعدم الاستقرار والفوضى.

6. وذكرتهم بأن الجنوب يحتل موقعاً استراتيجياً مهماً مطلقاً على المواقع الاستراتيجية والمنافذ والممرات المائية الدولية الحيوية، بدءاً من باب المندب والقرن الأفريقي وبحر العرب والمحيط الهندي، وانتهاءً بتأثيره المباشر على قناة السويس، وحركة الملاحة الدولية عامة. ولهذا، فإن ترك الجنوب يواجه التحديات الحالية والمستقبلية منفرداً، لن يساعد في جهود إنقاذ الشمال واليمن عموماً من مأزقه الراهن، ولا في استقرار المنطقة والعالم وأمنها.

وثيقة رقم 23 للملحق الرسالة الموجهة إلى وزير الخارجية القطر خالد العطية

والتقيت الدكتور محمد صالح المسفر الذي تربطني به علاقات قديمة، من خلال مشاركته في أنشطة المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ودار الحديث حول اليمن وآخر التطورات وسبل حلها، وكان الدكتور المسفر على تواصل مع اليمنيين في الدوحة، ويتعاطف مع القضية الجنوبية، ولكن مواقفه كانت مع الوحدة ومع الرئيس علي عبد الله صالح ومع اللواء علي محسن الأحمر الذي انحاز إليه أخيراً، ويرى أنه الأصلح لقيادة البلاد (اليمن).

صدفة مع عزمي بشارة

والتقيت بالصدفة قبل المغادرة الدكتور عزمي بشارة الذي يقيم في الدوحة، وتربطه علاقات طيبة بأصحاب القرار في الدولة، وقد سألني عما إذا تشرفت بمقابلة الأمير، فأجبتة بالنفي، لأن الأمير سافر، فقال: "انتظر وسنرتب لك لقاءً معه بعد عودته"، فشكرته على مبادرته واعتذرت له وغادرت إلى أبو ظبي وكنت قد تعرفت إليه لأول مرة بمنزلي في دمشق بحضور المناضل الكبير الحكيم جورج حبش.

حدث بعد ذلك لقاء في أبو ظبي بين القيادات الجنوبية، ماذا عن ترتيبات ذلك اللقاء وأجوائه؟

قبل مغادرتنا إلى الدوحة، اتصل بنا حمدان علي الظاهري المعروف باسم أبو زايد، وهو مسؤول في أحد الأجهزة الأمنية، ونحن على معرفة سابقة به، وطلب منا أن نعقد لقاءً عاجلاً للقيادات الجنوبية في أبو ظبي، وأخبرني أن دولة الإمارات ستقدم كل أشكال الدعم المالي والسياسي والمعنوي لنجاح هذا اللقاء، وطلب كشفًا بأسماء القيادات التي ستحضر هذا اللقاء لإصدار التأشيرات والتذاكر وحجز الفنادق، وقلت له إن هذا الموضوع يحتاج إلى وقت من أجل الاتصال بالقيادات الجنوبية (اليمنية) سواء من الداخل أو الخارج.

بعد عودتي إلى أبو ظبي في 18 فبراير 2015 أجريت اتصالات بالسيد علي سالم البيض، والسيد حيدر أبو بكر العطاس، والسيد عبد الرحمن الجفري، والشيخ صالح بن فريد العولقي، ومحمد علي أحمد، وحسن باعوم، وعلي منصر، وهيثم قاسم، وأحمد ناصر، وسالم صالح محمد، وأحمد مساعد حسين، وعبد الله عيسى بن عفرار ومنصب عدن مصطفى العيدروس ولطفي شطارة وآخرين.

اعتذر عن المشاركة في هذا اللقاء السيد عبد الرحمن الجفري، الذي غادر إلى الرياض تجنبًا لأي إحراج مع دولة الإمارات صاحبة الشأن، وغادر بعده الشيخ صالح بن فريد العولقي للسبب نفسه، كذلك اعتذر عن الحضور لاحقًا السيد علي سالم البيض، ويبدو أنه جرى تنسيق بينه وبين عبد الرحمن الجفري لإفشال اللقاء، لأن خلافتنا معهم هو على شكل الدولة، فنحن مع دولة اتحادية من إقليمين، بينما هم يسعون إلى استعادة (دولة الجنوب العربي) التي لم يكن لها وجود.

وبتاريخ 18 و19 مارس عُقد اللقاء الجنوبي في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات، وحضره السيد حيدر أبو بكر العطاس، ومحمد علي أحمد، وحسن باعوم، وعلي منصر، وهيثم قاسم، وأحمد ناصر، عبد الله عيسى بن عفرار، ومنصب عدن مصطفى العيدروس ولطفي شطارة ورياض العكبري وحسن عليوة وحسين فضلي، وجابر محمد وفادي باعوم، فضلًا عن آخرين.

عن ماذا أسفر اللقاء وهل حدث اتفاق بين المكونات الجنوبية؟

خرجنا باتفاق موثق بمحضر بين المكونات الجنوبية، ورحبنا بعقد لقاء جنوبي موسع في الرياض تلبية لرغبة الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة، واعتبرناها بادرة إيجابية تستحق الثناء والتقدير لتقريب وجهات النظر بين المكونات الجنوبية. كذلك الاتفاق على تشكيل قيادة مصغرة من المكونات الجنوبية المشاركة في لقاء أبو ظبي برئاسة ومكونة من الآتية أسماؤهم:

الرئيس حيدر أبو بكر العطاس
الأستاذ حسن أحمد باعوم
الوزير صالح عبيد أحمد
السلطان عبد الله عيسى بن عفرار
المنصب مصطفى العيدروس
الأستاذ تمام باسراجيل
الشيخ عبد الواحد الواحدي
الأستاذ فادي حسن أحمد باعوم
الأستاذة انتصار خميس

الوزير محمد علي أحمد
الأستاذ علي منصر محمد
السلطان فضل محمد بن عيدروس
الأستاذ عبد المجيد وحدين
الأستاذ علي بن علي هادي
السفير رياض العكبري
الأستاذة رضية شمشير
خالد بامدهف

وأكدنا تجسيد نهج ومبادئ التصالح والتسامح والتضامن الجنوبي وتحويلها من شعارات إلى ممارسة عملية في الواقع، وشددنا على التعاطي الإيجابي مع أي مبادرات إقليمية أو دولية لحل القضية الجنوبية، تستجيب لأمني شعبنا الجنوبي وتطلعاته وحقه الطبيعي في تقرير مصيره. وأكدنا التواصل والتشاور مع القيادات الجنوبية المشاركة في السلطة وبما يخدم مصالح شعبنا في الجنوب وأمانه.
وثيقة رقم 24 للملحق (محضر اتفاق بين المكونات الجنوبية)

وما كان مصير لقاء الرياض الذي اتفقتم على المشاركة فيه؟

حضر الجلسة الختامية اللواء عبد الله النعيمي، الذي توجه إلى المشاركين بكلمة قصيرة، وطالبهم بانتخاب قيادة جديدة ورئيس لهذا الاجتماع، وإنه يتنظر تشكيل هذه القيادة اليوم وليس غداً، واتفق الحاضرون على تعييني رئيساً، وكان يتصرف من منطلق الحرص على تشكيل قيادة ورئيس لها في هذا اللقاء، وما عجزنا عن تحقيقه في أكثر من عشر سنوات لا يمكن تحقيقه في عشر دقائق، لأن نيات بعض القيادات الجنوبية كانت حريصة على أنها تستفيد من هذه الخلافات والصراعات والمهرجانات والمليونيات والبيانات ورفع الصور في المنصات.

في اليوم التالي التقيت حمدان الظاهري، وقلت له إننا كنا نتمنى أن ننتهي من هذه الاجتماعات ولا نعلق نتائجها على لقاء آخر في الرياض ونبليخ الإخوة في الرياض بنتائج هذا اللقاء، ولكنه قال إننا بدأنا في أبو ظبي ويجب أن ننتهي في الرياض، وهؤلاء إخواننا وأشقاؤنا ولا يمكن أن تتجاوزهم أو نقوم بأي عمل دون التشاور معهم، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

وتشاورنا حول السفر إلى الرياض، فبعضهم باركه، وبعضهم اعترض عليه، وانفض اللقاء وسافر البعض إلى الرياض لمتابعة ترتيبات اللقاء، وكان على رأسهم حيدر أبو بكر

العطاس الذي اتصل ببعض المسؤولين في اللجنة الخاصة وبعض الشخصيات الجنوبية، وقد فاجأهم أنهم أعدوا قائمة بأسماء من سيحضر اللقاء المزمع، وأن معظمهم من مؤيدي مشروع الجنوب العربي كالسلاطين والجفري وعلي سالم البيض وغيرهم من دعاة دولة الجنوب العربي، واختلف معهم وقدم مشروعًا آخر ومقترحًا بالأسماء، واستمرت الاتصالات والمشاورات في الرياض وبين الرياض وأبو ظبي دون أن تتوصل تلك اللقاءات إلى الخروج برؤية سياسية أو مرجعية سياسية حتى أعلنت الحرب في يوم 2015/3/26م.

وبعد انطلاق عاصفة الحزم، علّق الأخ محمد علي أحمد في لقاء مع حمدان علي الظاهري (أبو زايد) بأن الهدف من استدعائنا إلى أبو ظبي أو الرياض كان من أجل مباركة وتأييد عاصفة الحزم وليس لتوحيد قوى الجنوب، فانزعج أبو زايد من كلام محمد علي أحمد. وثيقة رقم 25 البلاغ الصحفي الصادر عن اللقاء الجنوبي التشاوري بوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة جمادى الأولى 19 مارس 2015م

كيف قيّمتم هذه النتيجة البائسة؟

خلال مراجعتي للرسائل والمحاضر التي باتت متاحة الآن بين يدي القارئ، أيقنت أنه لو جرى حينها وتعاونت معنا القوى السياسية اليمنية ودول المنطقة وفق رؤيتنا لحل الأزمة سلميًا في اليمن، وفقًا لمخرجات الحوار الوطني في موفنيك بشأن الرئاسة وغيرها، لتجنب اليمن الدمار الذي لحق بها اقتصاديًا وعسكريًا وبشريًا. وهذه الحرب تركت جرحًا عميقًا في جسم الوحدة الوطنية، واليمنية والمنطقة، ولن يلتئم هذا الجرح لفترة طويلة، وستكون له آثاره السلبية على دول المنطقة المشاركة في الحرب عاجلاً أو آجلاً. لا بل إن بعض القياديين الجنوبيين اتخذوا موقفاً معادياً وسلبياً من كل من خالفهم بالرأي واتهموه بالعلاقة مع إيران، ووصف الحراك الجنوبي السلمي بـ "الحراك الإيراني" في حملة إعلامية ظالمة من قبل ماكيناتهم الإعلامية في اليمن وخارجها. ودخلت اليمن في نفق مظلم وتورطت دول مجلس التعاون في حرب استنزاف طويلة وأصبحت الأزمة اليمنية بيدقاً على رقعة الشطرنج في صراع المصالح الإقليمية والدولية.

الفصل الثامن

الحرب/ عاصفة الحزم

الحرب/ عاصفة الحزم

لا شك في أن لأي حرب مقدماتها وإرهاصاتهما، حتى وإن جاءت مباغتة كما هو حال عاصفة الحزم فكيف قرأتموها؟

بعد انتهاء جلسات مؤتمر الحوار الوطني في يناير عام 2014م، كانت جميع الأطراف السياسية التي شاركت في المؤتمر وكذلك التي لم تشارك قد وافقت على نتائج المؤتمر علناً ورفضتها سراً وممارسة، وكان الخلاف الأبرز حول الأقاليم الستة، وهو الذي فجر الخلافات ونقلها إلى الشارع، لأن تحديد إقليم أزال قصد منه أن يكون إقليمًا معزولاً عن البحر والثروة ومعروفًا عنه شحة امكانياته الاقتصادية، ومن جهة أخرى أصّر الرئيس هادي بدون أن يدرك أضرار إصراره على الأقاليم الستة واستعان بمجلس الأمن الدولي عبر مبعوثه في اليمن جمال بنعمر لتفصيل البيان وفقاً لتصوره، فصدر في فبراير قرار مجلس الأمن رقم 2140 الذي يفرض بقوته قرارات مؤتمر الحوار ويقرّ تطبيقها ويفرض على من يعارض ذلك عقوبات، فجاء في القرار ما يأتي:

يرحب (القرار الأممي) بالتقدم المحرر مؤخراً في عملية الانتقال السياسي في اليمن ويعرب عن تأييده الشديد لاستكمال الخطوات التالية من عملية الانتقال، وذلك تماشياً مع آلية التنفيذ، بما في ذلك ما يلي:

(أ) صياغة دستور جديد في اليمن.

(ب) وتنفيذ الإصلاحات الانتخابية، بما يشمل صياغة واعتماد قانون انتخابي جديد يتفق مع الدستور الجديد؛

(ج) وإجراء استفتاء على مشروع الدستور، بما في ذلك التعريف به بالشكل المناسب؛

(د) وإصلاح بنية الدولة لإعداد اليمن للانتقال من دولة وحدوية إلى دولة اتحادية.

(هـ) وإجراء الانتخابات العامة في الوقت المناسب، على أن تنتهي بعدها ولاية الرئيس هادي الحالية عقب تنصيب الرئيس المنتخب بموجب الدستور الجديد.

لم يكن القرار المذكور في غير صالح الرئيس هادي لأنه نص على انتهاء ولايته بعد إجراء انتخابات عامة والرئيس الراحل علي عبد الله صالح وحزبه، وكذلك أنصار الله (الحوثيون). ومن نافلة القول أن هذه الثلاث القوى السياسية متنافرة ولكنها تتفق على رفض الأقلمة لأنها كانت ولا تزال حريصة على هيمنة منطقة جغرافية معينة على السلطة والثروة والسلاح.

وعلى أثر ذلك شعرت بعض الأطراف بالمأزق واندلعت الخلافات بين أنصار الله وحزب الإصلاح، وأولاد الشيخ الراحل عبد الله الأحمر والفريق علي محسن، وحدثت معارك دماج والجوف، التي امتدت إلى عمران إلى أن دخل أنصار الله بمساعدة الرئيس صالح وبتواطؤ الرئيس هادي مدينة صنعاء.

كان الرئيس عبد ربه منصور يثق بأن تغيير موازين القوى وانقلابها في صنعاء سيكون لمصلحته، بعد معركة عمران، أما الرئيس الراحل صالح فاستمر بمراقبة الأمور بدهاء توطئةً للثأر من خصومه الذين اتهمهم بالقيام بتفجير مسجد دار الرئاسة في 2 يونيو 2011 بهدف التخلص منه جسدياً.

ومما لا شك فيه، أن أنصار الله استفادوا من هذه التناقضات والخلافات بعد أن راكموا عناصر القوة وغيرهم راكم الأخطاء، إذ ارتكبت الأطراف التي حكمت اليمن، في المرحلة الانتقالية، أخطاءً فادحة، ولم تقصّر في ارتكابها بعض من دول الخليج أيضاً التي تعاملت مع حكومة أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر وكأنها حكومة إخوان مسلمين، وبعضها راهن على علي عبد الله صالح، لتخريب المرحلة الانتقالية. والحقيقة أن صالح أفضل المبادرة الخليجية ببقائه رئيساً لحزب لم يعد وحدها حاكماً في اليمن.

انتهى عام 2014م وفيه لم توجد دولة بمعنى الكلمة في اليمن. كان الوضع خطيراً وينذر بكارثة حقيقية على مختلف المستويات في ظل غياب الدولة، والحكومة المشلولة (حكومة الكفاءات) المقيدة باللجان الشعبية مما أدى إلى استقالت الحكومة والرئيس من بعدها ووضع الاثنان تحت الإقامة الجبرية.

تدهورت الأوضاع بشدة في اليمن، وخاصة بعد قصف طائرة لقصر معاشيق في عدن، وهو المقر الذي يقطنه هادي منذ تمكنه قبل شهر من الهرب من صنعاء إلى عدن، ومنذ ذلك الحين، سعى هادي، الذي حظي بدعم خليجي ودولي واسع، إلى تعزيز سلطاته في عدن وإنشاء مركز منافس للسلطة جنوبي البلاد.

وكان هادي قد أضعاف خلال ثلاث سنوات الكثير من الفرص التي أُتيحت له منذ انتخابه رئيساً في استفتاء صمم خصيصاً على مقاسه، وحظي بدعم من الأحزاب السياسية في اليمن بما فيها حزب المؤتمر الشعبي، إضافة إلى دعم دول الخليج ومجلس الأمن الدولي الذي عقد في يناير عام 2013 جلسة خاصة له في صنعاء لتأكيد دعمه للمرحلة الانتقالية ورؤيسها وللوحدة اليمنية ولحثّ الأطراف على المشاركة بإيجابية في مؤتمر الحوار الوطني، انتهى المطاف بالرئيس هادي إلى رئيس هارب من عاصمته، إلى عدن ومن بعدها إلى خارج البلاد ليحكمها لعدة سنوات من الرياض، ومن المفارقة أن الدول التي قدمت مشروع قرار

مجلس الأمن 2216 الذي نص على دعم الشرعية ووحدة اليمن توافقت في منع الرئيس هادي من العودة إلى عدن مما وضع منصب الرئاسة والسيادة اليمنية في مأزق..

تطورت الأوضاع على الصعيد اليمني والإقليمي والدولي، وارتفعت بعض الأصوات التي كانت تدق طبول الحرب في كل من عدن وصنعاء والرياض، ورافق ذلك تصعيد من قبل الرئيس علي عبد الله صالح الذي هدد في خطابه بتاريخ 9 مارس 2015 بملاحقة الرئيس عبد ربه منصور هادي، حين قال في خطابه: "أنا أنصح أولئك المهرولين الذين يهرولون إلى عدن مثلما هرولوا في عام 94 إلى عدن ليركضوا بعد الانفصاليين، ولكن الانفصاليين هربوا كما حددت لهم من ثلاثة منافذ: منفذ الشورة، منفذ المهرة، منفذ جيبوتي البحر الأحمر، هؤلاء ليس معهم أين ينفذوا، أن هذه المرة أو هذه الكرة لن يحصلوا هذه المنافذ، منفذ واحد هو البحر الأحمر في اتجاه جيبوتي"، وكان خطاب "صالح" غير موفق، لأنه كان يتحدث إلى الشعب كرئيس، وليس كمعارض.

كذلك بين السيد عبد الملك الحوثي في خطابه (خطاب التعبئة) بتاريخ 22 مارس 2015م أنهم سيتوجهون إلى الجنوب، وجاء في خطابه: "تؤكد لإخوتنا الجنوبيين أنه لانية لنا لاستهدافهم إنما نيتنا الوقوف معهم لأن الخطر عليهم أولاً وعلى غيرهم ثانياً"، وقال إن "محاولة قوى الإجرام الاحتماء بالجنوب لحساسية المنطقة مؤامرة مكشوفة" وكان تبرير الحوثيين المعلن من التوجه إلى عدن، محاربة الإرهاب، ولكن الحقيقة أنهم كانوا يريدون الوصول إلى عدن للإمساك بزمام السلطة، وكان ذلك تجاوزاً للخطوط الحمراء.

حينها اعتبر الرئيس عبد ربه منصور هادي هذين الخطابين بمثابة إعلان حرب ضده، واتهم إيران بالوقوف وراء ذلك حيث أوضح في لقائه مع مشايخ شبوة ومأرب "أن الحوثيين يقومون بمحاولة فرض المذهب الاثني عشري في البلاد بقوة السلاح بالتنسيق مع إيران".

غير أننا نعتقد أن الصراع حينها لم يكن صراعاً مذهبياً، بل كان صراعاً على السلطة والثروة وباب المنصب وعلى من يحكم صنعاء وعدن، وهو انعكاس للصراع الإقليمي والدولي.

وقد تباينت التحليلات في أمر الحرب، إلا أن توصيفها محلياً بصراع على السلطة أكثر إقناعاً من غيره من العناوين الدينية والطائفية. وعن البعد الإقليمي لهذه الحرب تحدث مسؤولون رفيعون في أوروبا عن أنها حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، كان آخرهم وزير خارجية بريطانيا بوريس جونسون عام 2019م.

وثيقة رقم (1) حول حرب عاصفة الحزم

هل كانت الحرب/ عاصفة الحزم مباغتة لكل الأطراف وربما مبالغة في مواجهتها للتحديات المفترضة في اليمن مع غياب مبادرات للحل السلمي؟

قبل الحرب بأيام، نشرت بعض الصحف المحلية والعربية عن التصعيد الحاصل الذي يجري في اليمن والذي يشير إلى قرب انفجار الحرب في اليمن، وتقدمت بعض القيادات بمبادرات للحل قبل اندلاع الحرب، وكان من أبرز تلك الشخصيات التي تقدمت بالمبادرة، الأستاذ محسن العيني، رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأسبق، الذي كان له دوره في التعامل مع العديد من الأزمات والمشكلات التي شهدتها اليمن بعد الثورة، وكان يتخذ مواقف متوازنة، وتنص مبادرته على تشكيل مجلس رئاسي وإجراء انتخابات عامة وإعلان العفو العام عن جميع المعتقلين، وذلك برعاية مجلس التعاون الخليجي وإيران، وجاء فيها ما يأتي:

تشكيل مجلس رئاسي يضم كلاً من:

- 1- عبد ربه منصور، علي عبد الله صالح، علي سالم البيض (القيادي الجنوبي) ممثل لقيادة الحوثيين. وهذا المجلس يقود اليمن لفترة انتقالية، يتولى خلالها كل عضو رئاسة اليمن لستة أشهر بالتناوب.
- 2- يرأس الحكومة علي ناصر محمد، القيادي الجنوبي، وله نائبان، هما حيدر العطاس وعبد الكريم الإرياني (من رؤساء الوزارات السابقين)، وتشكل الحكومة من ممثلي الأحزاب والقوى السياسية المشاركة في الحوار.
- 3- تجري انتخابات عامة في البلاد لاختيار النواب الذين يمثلون الشعب اليمني. وهؤلاء النواب يضعون الدستور ويتخبون رئيس الجمهورية.



رحلة خروج الرئيس هادي من عدن إلى سلطنة عمان عند الساعة الثامنة صباحاً غادر الموكب المكون من 13 سيارة مدينة الغيضة باتجاه عمان

لم يُعر أحد الاهتمام لهذه المبادرة وكان التصعيد الإعلامي والسياسي هو المقدمة لإعلان الحرب من قبل السعودية والحلفاء.

الرئيس هادي يطالب بفرض عقوبات على شعبه

وجه الرئيس هادي خطاباً الى مجلس الأمن قبل أيام من الحرب، طالب فيه المجلس بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على اليمن وقد جاء في رسالته: "أطلب من جميع أعضاء مجلس الأمن حماية الشرعية الدستورية والحفاظ على المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية وقرارات مجلس الأمن الداعمة لها، ومن مجلسكم الموقر عقد جلسة طارئة وفورية لتفعيل العقوبات، وإصدار قرار ملزم لردع الميليشيات الحوثية وحلفائها وتوقيفها مباشرة عن مواصلة عدوانها على كافة المحافظات وخاصة مدينة عدن ودعم النظام الشرعي لردع هذه الميليشيات التي تحتل العاصمة صنعاء ومحافظات أخرى وفرض عقوبات مشددة بموجب الفصل السابع على جميع من يخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، ويساعد الميليشيات الحوثية وأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليته تجاه حماية الأمن ودعم الشرعية".

الاجتماع الهام في قصر العوجا⁽²⁵⁾

تزامن طلب الرئيس هادي بحدث مهم من حيث مكانه وزمانه والمشاركين فيه، فقد تابعنا في الإعلام الحدث الأبرز، حيث اجتمع الملك سلمان بن عبد العزيز مع أولياء العهود ووزراء الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي في قصر العوجا في الدرعية.



صورة لاجتماع القادة الخليجين في قصر العوجا

(25) «العوجا» هي الدرعية، منطلق الدولة السعودية منذ يومها الأول. الذي شيد قبل ست سنوات، هو المكان الذي يقضي فيه الملك سلمان بن عبد العزيز بعض الوقت الخاص للراحة ويستقبل ضيوفه فيه، وقد اختير موقعه بعناية خاصة على ضفاف وادي حنيفة ملاصقاً لحي الطريف، الذي يحوي قصور الأسرة الحاكمة منذ الدولة السعودية الأولى، ويقع قصر الملك في شمالها على ظهرة جبلية بوادي حنيفة، وحافظ الملك سلمان على إعادة إحياء الاسم التاريخي للمنطقة، إذ أطلق عليه اسم العوجا، لتبقى المسميات التاريخية محفوظة في عقول الناشئة. ومعنى اسم العوجا باللغة العربية هو الوادي الملتف الأعوج، لأن الدرعية تقع في الوادي المعوج وجزء منه ينحرف قليلاً.

اجتماع ﴿العوجا﴾ لم يكن تقليدياً في كل تفاصيله، فهو جاء مفاجئاً، وهو ليس اجتماعاً رسمياً للمجلس، فلم يحضره الأمين العام، ولم تحضره عُمان، وهو ليس على مستوى الوزراء، بل هو سيادي، فالمشاركون أصحاب قرار مباشر، ثم إنهم اجتمعوا إلى الملك سلمان واستمعوا إلى رؤيته وموقفه وتصوره قبل أن يلتزم شملهم، في اجتماع شبه رسمي، مع وليّ العهد الأمير محمد بن نايف، وبحضور وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، لرسم خريطة محددة لمعالجة الأزمة في اليمن وإقرار عاصفة الحزم، علماً بأن مجلس التعاون يعتبر في حال انعقاد دائم.

أين كنتم ليلة عاصفة الحزم وكيف كان وقع الخبر عليكم؟

اندلعت الحرب، وكنا حينها في أبو ظبي، وعندما استيقظت كان لدي إحساس بأن هناك شيئاً ما سيحدث. توجهت نحو جهاز الكمبيوتر عند الساعة الرابعة كعادتي وقرأت في معظم المواقع الإخبارية عن اندلاع الحرب، وشاهدت بعض الصور للانفجارات في كل من صنعاء وعدن والعند والجند والحديدة وبقية المطارات، وحزنت كثيراً لما جرى، وطار النوم من عيني وأنا أتابع الحرائق الملتهبة التي صوّرت في كل مكان تعرض لغارات جوية بعضها بأسلحة دمار شامل اهتزت لها المدن اليمنية واستيقظ الشعب اليمني هلعاً على أصوات انفجارات وغارات جوية غير مسبوقة، حدثت لأول مرة في تاريخ اليمن. وفي الصباح اتصل بي أحد المسؤولين الإماراتيين، وطلب أن يلتقيني في مقر إقامتي، وتناولنا الإفطار معاً، وكان متشكياً بأن الحرب قد بدأت وحققت بعض أهدافها في تدمير المطارات والطائرات وبعض بيوت المسؤولين وقصور علي عبد الله صالح والحوثي، وأشار إلى احتمال أنهم انتهوا.

اللقاء مع المسؤول الإماراتي

التقيت المسؤول الإماراتي في 26 مارس 2015، في مقر إقامتي (فندق إنتركونتيننتال) في أبو ظبي، وكانت طائرات التحالف العربي بقيادة السعودية قد بدأت بشنّ حربها الجوية ضد اليمن ومعها عشر دول أخرى في المنطقة. دار الحديث حول العمليات العسكرية وما سُمّي بـ "عاصفة الحزم"، وطلب مني أن أصدر بياناً، تأييداً لها وإدانة إيران لتورطها في اليمن ودعمها لحركة الحوثيين والرئيس السابق علي عبد الله صالح، وقال إننا سنهزمهم خلال ثلاثين يوماً، وسنكون في صنعاء بعد 45 يوماً لإعادة إعمار ما دمرته الحرب في اليمن، وستكون رئيساً لليمن إذا قبلت الوقوف معنا.

لم أصدق ما سمعته عن تصورهم لمآل الحرب، لأنه كان يتحدث عنها وكأنهم ذاهبون في نزهة، وليس إلى صنعاء العصية عبر تاريخها والتي يصعب الوصول إليها بهذه الطريقة.

قلت له: لقد كنت في زيارتنا مساء أمس ولم تشعرنا بالعملية العسكرية.
قال: كان لا بد من الحفاظ على سرية العملية.
قلت له: كيف يكون سرًا عليّ وقد شاركت فيه أكثر من 10 دول وأنتم ترشحونني رئيسًا.
قال: المطلوب إصدار بيان بشأن ما ذكر أعلاه.
قلت إننا استشاور مع القيادة الجديدة (المنبثقة من لقاء أبو ظبي الجنوبي) وسردّ عليكم.

طلب الإماراتيون منكم بيانًا يؤيد العاصفة ويدين خصومها، ولكنه لم يصدر حسب ما هو معلوم، فلماذا؟

نعم طلبوا منا ذلك وبعثوا رسائل لحثنا على الاستجابة من أطراف محسوبين علينا التقوا إماراتيين، وكتبت المسودة الأولى للبيان، التي صاغها الإخوة السفراء، رياض العكبري وحسن عليوة وحسين الفضلي، بعد لقائهم المسؤول الإماراتي الذي طلب منهم أن يصدر بيان باسم المشاركين في اللقاء التشاوري، أو باسمي شخصيًا لتأييد العملية العسكرية، وقال إن إمكانيات كبيرة ستكون تحت تصرفي، ووعد بإعادة إعمار اليمن بعد الحرب إذا عبرت عن تأييدي لها. وتذكرت ما كان يدور قبل اندلاع حرب عام 1994م من العروض والإغراءات التي قدمت إليّ حينها من السعودية والإمارات واعتذرت حينها عن قبولها لأنها لا تأتي إلا في ظل الصراع والحروب والأزمات وشراء الذمم.

البيان الذي لم يصدر كان المطلوب أن يتضمن إدانة لكل من حركة أنصار الله (الحوثيين) وإيران والرئيس السابق علي عبد الله صالح، إضافة إلى تأييد لعملية عاصفة الحزم وشرعية عبد ربه منصور هادي. وقال المندوب إنه بعد إصدار مشروع البيان سيقدم الإماراتيون دعمًا سخيا. وإننا سنكون بعد إصدار البيان على موعد مع مسؤول رفيع المستوى، وعلى الأغلب أن يكون الشيخ محمد بن زايد، وليّ عهد أبو ظبي.

وبعد ذلك زارني المسؤول الإماراتي نفسه لتسلم نص البيان، فسلمتهم نسخة منه الذي وافقت عليه بعض القيادات التي كانت في أبو ظبي، كمحمد علي أحمد وغيره. طبعا، لم يرق لهم مشروع البيان، لأنه لم يلامس الحد الأدنى من مطالبهم. ولم أجد بدا من أن أقول له بصراحة إن الحرب قد تطول لأكثر من ثلاث سنوات، وليس ثلاثين يومًا، وأنا لست ضد قراركم بشن العاصفة، فهذا قراركم وحدكم، ولكنني ضد الحرب من حيث المبدأ، ومع البحث عن خيارات سياسية، ولكنه لم يسمعني وربما أنه لم يفهمني، لأنه كان واقعا تحت وهم النصر السريع والرخيص وتحت تأثير الذين يكتبون ويقبضون ويكذبون. وذكرته بأن الأشقاء المصريين دخلوا اليمن عام 1962م بسبعين عسكريًا لحماية شرعية الثورة اليمنية، وكان من بينهم ضابط اسمه محمد عبد السلام وعامل لاسلكي للاتصال بين الرئيسين السلال وعبد الناصر، وكان معهم في طائرة الداكوتا التي هبطت في مطار الجديدة

الدكتور عبد الرحمن البيضاني الذي اتصل بالرئاسة في القاهرة لطمأنتها بأن الأمور هادئة، وطلب إرسال سرية لحماية الرئيس السلال، وأن الأمن مستتب والأوضاع مستقرة وأن الحاجة فقط تستدعي إرسال قوة عسكرية لحماية الرئيس شخصيًا، وأن هذه القوة ستعود قريبًا إلى مصر بعد الاطمئنان على استقرار النظام الجمهوري. لكن الحرب طالت ووصل عدد المصريين الذين توجهوا إلى اليمن إلى 70 ألف جندي وضابط خلال فترة الحرب، وبلغ عدد الشهداء المصريين 17000 كما أفضى لي بذلك الأستاذ سامي شرف، سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر حينها.

وبعد خمسة وخمسين عامًا من قيام الثورة في اليمن عام 1962م وفي مارس 2017م التقيت اللواء محمد عبد السلام المحجوب الذي حدثني عن ذكرياته عن اليمن، وقال أنه كان أول ضابط كلفه الرئيس جمال عبد الناصر بالذهاب إلى اليمن، وأنه وصل إلى صنعاء بعد أيام قليلة من الثورة، وقد بقي في اليمن عامين لدعمها والتنسيق مع القيادة في مصر، وهو معتز بدور مصر في دعم الثورة في الشمال والدفاع عن النظام الجمهوري ودعم ثورة 14 أكتوبر في الجنوب 1963 ضد الاحتلال البريطاني. وعن رأيه في حرب اليمن ومجرى الأحداث حينها، قال أنه لم يكن يؤيد الوجود العسكري بهذا الكم، وكان يرى أن فرقة مجوقلة محمولة أفضل من هذا الكم، أي وفق نظرية الضفدع في المفهوم العسكري الذي يعني القفز إلى المناطق المحتدمة بالصراع.



محمد عبد السلام الثاني من اليمين وعن يمينه الدكتور رفعت سعيد ويساره الدكتور علي عبد الكريم
مارس 2017

وبرغم هذا استمرت الحرب خمس سنوات، وأكلت الأخضر واليابس وعطلت حركة التنمية والأمن والاستقرار، وكان تجار الحرب يدعون (اللهم انصر الجمهوريين إلى النصف والملكيين إلى النصف) حتى لا تحسم الحرب لصالح طرف على حساب طرف آخر. إن

الحرب لم تتوقف إلا بعد لقاء الرئيس جمال عبد الناصر الملك فيصل في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم المشهور بقمة اللاتات الثلاث عام 1967 واتفاقها على حل سياسي لها دون علم الطرفين الجمهوري والملكي. وكما أشرت أكثر من مرة، فعندما يتفق الكبار يدفع الثمن الصغار والشهداء لهم الجنة.

انتهى لقاؤنا بعدم رضاهم عن موقفي، ومع الأسف أنهم لم ينصتوا إلينا وحتى لم يودعونا آنذاك.

وبعد مرور أكثر من سنة على الحرب، بدأ الحديث عن الاحتكام إلى لغة الحوار بين الحوثيين والسعوديين داخل الأراضي السعودية، وجرت التهذئة على الحدود وتبادل الأسرى والاتفاق على مؤتمر الكويت في 18 أبريل 2016م، بينما كان البعض يتوقع أنه سيستأصلهم خلال 30 يوماً. وها هي الحرب تنهي عامها الثامن مع بشائر بالسلام بدأت بهدنة في ابريل 2022. لكن أمراء الحروب كما نعلم لا يريدون حلاً سلمياً للصراع ولا نهاية لهذه الحرب، وقد كالموالي سيلاً من الاتهامات والشتائم عندما تقدمت بمبادرة من 10 نقاط سبقت الإشارة إليها.

ولم أكن أول من حذر من نتائج الحرب الوخيمة، فقد اطلعت في وقت لاحق على تصريح للسيد كولن باول وزير خارجية أمريكا الأسبق أدلى به لقناة فوكس الأمريكية، قال فيه "أخطأنا بترك السعودية تهاجم اليمن، وكان علينا ألا نصدق وعودها، لقد أكد لنا سلمان وإبته أن الحرب على اليمن لن تستمر 10 أيام، وأن جيش السعودية قادر على دخول صنعاء بعد اليوم السابع من بدء الهجوم، النتيجة كانت بعد 41 يوماً من القصف سمعنا صراخ حلفائنا السعوديين يطلبون النجدة، لأن اليمنيين دخلوا مدناً سعودية، وقتلوا الجنود السعوديين، وصادروا أسلحة سعودية، رغم أننا قدمنا دعماً لوجستياً كبيراً للسعوديين، وخطؤنا أننا راهتاً على جيش ضعيف ووزير دفاع ليس لديه فكرة عن كلمة حرب، ولذلك أنا نصحت أصدقاءنا السعوديين بالكف عن المهاترات، لأنهم مكشوفون من قبل إيران، والحرب مع إيران معناها عودة السعودية إلى ما قبل العصر الصناعي خلال ساعات، وأعترف بأننا كنا غير قادرين في تلك الساعات على منع الإيرانيين من تدمير البنية التحتية للسعودية.

من المعلوم أن لكل حرب أهدافاً عملية، وقد وضعت "عاصفة الحزم" في اليمن أهدافها. فما تقييمكم لها؟

الهدف المعلن من العملية جاء في بيان لمجلس التعاون الخليجي، بأنه يأتي تلبية لطلب من الرئيس اليمني و"حماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر وردع الهجوم المتوقع حدوثه في أي ساعة على مدينة عدن وبقية مناطق الجنوب، ومساعدة اليمن في مواجهة القاعدة وداعش".

ووفقاً لعملية القصف الأولى، فقد استهدفت قاعدة الديلمي والشرطة العسكرية والقصر الرئاسي والفرقة المدرعة الأولى والقوات الخاصة وقيادة قوات الاحتياط في صنعاء، وقاعدة العند الجوية في لحج جنوبي اليمن، ومواقع عسكرية في صعدة (مقل الحوثيين - شمال) ومطار الحديدية وتعز وقصر علي عبد الله صالح وقصور بعض المسؤولين وسكن السيد عبد الملك الحوثي وغيرها من الأهداف العسكرية والمدنية والشخصيات السياسية والعسكرية، اعتقاداً منهم أن هذه الضربة المفاجئة ستقضي على أهم المنشآت والشخصيات السياسية والعسكرية، وفي المقدمة علي عبد الله صالح وعبد الملك الحوثي وغيرهما، وأن الأمور ستحسم عسكرياً في مدة أقصاها 30 يوماً وأن الشرعية ستعود إلى صنعاء بعد 45 يوماً وأن علم الجمهورية سيرتفع في جبال مران بصعدة، لكن كل ذلك لم يحدث ولم يرتفع العلم في صنعاء أو مران. كانت تقديراتهم خاطئة لنجاح الخطة العسكرية والسياسية، وهذا ما نبهت له في اليوم الأول للحرب، أن استئصال الحوثيين وعلي عبد الله صالح وغيرهم غير ممكن بحكم معرفتي بطبيعة الأرض وتضاريسها ورجالها، وان صنعاء عvisية في الماضي والحاضر. لم يتمكن الملكيون في حرب اليمن عام 1962 و1967 من الدخول إليها رغم الحصار الذي فرض عليها في نهاية الحرب لأكثر من 70 يوماً.

ومع استمرار الحرب لعامها الخامس وقع بسببها دمار هائل في البنية التحتية والمنشآت والمنازل والمستشفيات والمدارس ومعظم المرافق مع سقوط مدنيين بالآلاف، وشُرد الملايين داخل اليمن وخارجها وأصبح أكثر من 20 مليوناً تحت خط الفقر وفي حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ولكن الشعب أكثر من ذلك بحاجة إلى وقف الحرب وإلى السلام ليعود المشردون إلى أعمالهم وإلى منازلهم وإلى أهلهم، فاليمن تمتلك من الخيرات والثروات ما يجعل شعبها معززاً مكرماً.

لكن لم يتحقق الهدف الحقيقي من إعلان الحرب، اجتثاث أنصار الله وأنصارهم، واجتثاث حزب المؤتمر الشعبي بزعامة علي عبد الله صالح، بل ومحاکمتهم كما حوكم الرئيس العراقي صدام حسين، وهو ما يذكرنا بعملية اجتثاث حزب البعث في العراق التي

أطلقها وأشرف عليها الحاكم العسكري الأمريكي بول بريمر، وكانوا يتوقعون أن يتحقق ذلك في مدة لا تزيد على 45 يومًا، كما أشرت آنفًا.



العميد ركن أحمد العسيري المتحدث باسم عمليات "عاصفة الحزم" شارك في الموجة الأولى من الهجوم - إضافة إلى السعودية - كل من الإمارات بثلاثين مقاتلة، والكويت بـ15 والبحرين بـ15، بينما شاركت قطر بعشر طائرات، والأردن بست طائرات، وكذلك المغرب بست طائرات، والسودان بثلاث طائرات. وبحسب معلومات غير موثوقة فإنه يزعم بأن مصر كانت طرفًا في عاصفة الحزم أما الأردن وباكستان والسودان فقد أيدت عاصفة الحزم وشاركت السودان بقوات من قوات الدعم السريع في الحرب، بينما قدمت الولايات المتحدة ومعها بريطانيا دعمها اللوجستي والاستخباراتي والتسليحي للتحرك العسكري الخليجي في اليمن.

أبرز المحطات اللاحقة لعاصفة الحزم والقرار 2216

بتاريخ 14 أبريل / نيسان 2015 مجلس الأمن الدولي يصدر قرارًا بإجماع أعضائه الخمسة عشر برقم 2216، نص على توسيع العقوبات الدولية على معرقلي التسوية السياسية لتشمل نجل صالح وزعيم الحوثيين عبد الملك الحوثي، وطالب بالتنفيذ الكامل للقرارين السابقين 2201 و2015.

21 أبريل / نيسان 2015 قيادة التحالف العربي تعلن انتهاء عملية عاصفة الحزم وانطلاق عملية إعادة الأمل في اليمن، وكان هذا الإعلان ينسجم ويتفق مع الخطة العسكرية التي اتُفق عليها قبل إعلان عاصفة الحزم بأنهم سيحسمون المعركة مع الحوثيين وأنصار صالح وسيستأصلونهم وسيقدمون للسيطرة على صنعاء بعد ثلاثين يومًا، وهذا الإعلان عن عملية إعادة الأمل، لم يكن موفقًا، فالحرب كانت في بدايتها، بدليل أنها

استمرت بعد ذلك الإعلان وحتى اليوم، لأن الذين خططوا لهذه الحرب وحددوا بدايتها ونهايتها في 45 يوماً يعتقدون أن صنعاء ستسقط كما سقط العراق بعد شهر من الحرب وسقط معمر القذافي بعد 3 أسابيع وحسني مبارك بعد أسبوعين أو أقل وزين العابدين بن علي بعد شهر أو أكثر.

وأذكر أنني التقيت مدير المعهد الديمقراطي الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ليس كامبل في بيروت يوم 10 سبتمبر 2015 بعد عاصفة الحزم، وكان الحديث حينها عن الحشود العسكرية في مأرب والجوف لإسقاط صنعاء، وأن ذلك سيتم قبل نهاية العام كما كانت تردد أجهزة إعلام التحالف والشرعية، وعندما سألتني: هل ستسقط صنعاء؟ قلت له إن الطريق إلى صنعاء صعب معقد ولم تسقط صنعاء بعد 7 سنوات في حروب الملكيين والجمهوريين، وإذا افترضنا سقوط صنعاء فهذا سيكون بداية للحرب الأهلية، وليس نهاية لها.

17 مايو/ أيار 2015 انعقاد مؤتمر الرياض للقوى والأحزاب السياسية اليمنية بغية التوصل إلى إجماع وطني بشأن مستقبل الوضع العسكري والسياسي في اليمن.

15 يونيو/ حزيران 2015 الأمم المتحدة تدعو إلى مشاورات في مدينة جنيف السويسرية لدفع الأطراف اليمنية إلى التوصل إلى اتفاق سلام، لكن هذه المشاورات انتهت قبل أن تبدأ، وتبادلت الأطراف المتقاتلة الاتهامات بالمسؤولية عن فشلها.

17 يوليو/ تموز 2015 الحكومة اليمنية تعلن تحرير العاصمة المؤقتة عدن من أنصار الحوثيين وصالح بعد سيطرة المقاومة الشعبية والجيش الوطني مدعومين بقوات التحالف عليها.

27 يوليو/ تموز 2015 التحالف العربي يعلن هدنة إنسانية في اليمن لمدة خمسة أيام بطلب من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وجهه إلى ملك المملكة العربية السعودية سلمان بن عبد العزيز، وأنا متأكد أن الرئيس عبد ربه منصور ليس له علاقة بهذا القرار ولا ببداية الحرب ولا نهايتها، كما أشرت.

3 أغسطس/ آب 2015 المقاومة الشعبية والجيش اليمني مسنودين بقوات التحالف العربي يعلنان السيطرة الكاملة على قاعدة العند العسكرية التي تعتبر المحور العسكري الفاصل والأهم في المثلث الجغرافي "عدن، لحج، تعز".

10 سبتمبر/ أيلول 2015 مجلس الأمن الدولي يدعو الأطراف السياسية اليمنية إلى العودة إلى طاولة التفاوض خلال أيام، أملاً في التوصل إلى اتفاق سلام ينهي الحرب، فيما الرئيس هادي وحكومته يرفضان المفاوضات قبل التزام الحوثيين القرار الدولي 2216.

15 ديسمبر/ كانون الأول 2015 انعقاد الجولة الثانية من مفاوضات جنيف بين الحكومة اليمنية وأنصار الله، انتهى موعدها بالاتفاق على تشكيل لجنة للتهيئة وبناء الثقة مع تحديد 14 يناير/ كانون الثاني 2016 موعدًا لاستئناف المفاوضات.

هل حاولتم القيام بجهود معينة مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل وقف الحرب واللجوء إلى حلول سلمية عبر الحوار بين الضعفاء؟

كما سبق وأوردت، فإنني كنت في دولة الإمارات عندما اندلعت الحرب، وتم التواصل مع المسؤولين في الدولة، في محاولة لوقف الحرب والعودة إلى الحوار، لكن مع الأسف، لم أجد الأذان المصغية، بل لمست حالة من النشوة بالنصر. وقبل مغادرتي الإمارات تواصلت مع الأستاذ عباس زكي، القيادي في حركة فتح الفلسطينية، والذي تربطني به علاقة قديمة ووثيقة (عندما كان سفيراً لمنظمة التحرير في عدن وعميد السلك الدبلوماسي العربي فيها) وأبدى انزعاجه من آثار الحرب على كل أطرافها، وأخبرني بأنه مع الحل السلمي وأنه يتواصل مع عدد من الشخصيات العربية لتقديم مبادرة عربية بشأن اليمن⁽²⁶⁾ لوقف الحرب، وقد ضمت القائمة الدكتور عبد السلام المجالي والأستاذ طاهر المصري والسيد عمرو موسى والسيد عبد الرحيم مراد والسيد سليم جريصاتي، والصادق المهدي والدكتور يوسف مكي وغيرهم من الشخصيات العربية، وقد رفعت هذه الشخصيات مبادرة إلى السعودية عن طريق الأمير متعب بن عبد الله، قائد الحرس الوطني آنذاك، ولكن على ما يبدو من رد الأمير على المبادرة، بأن الأمور أصبحت في يد طرف آخر وأن - الأمير متعب - أصبح "متعباً" وخارج دائرة صنع القرار بعد وفاة والده الملك عبد الله وتسلم عمه، الملك سلمان بن عبد العزيز الحكم، وقد ضل التواصل مستمراً مع الإخوة في المبادرة العربية التي لم تكمل بالنجاح.

جهود مبكرة لوقف الحرب

قررت السفر إلى جمهورية مصر العربية في محاولة لوقف الحرب 2015/4/6، وفي القاهرة التقيت مسؤولاً كبيراً في المخابرات العامة، وحضر معي الأخ محمد علي أحمد. أطلعنا على وجهة نظرنا بأن الحرب لن تنفد في التوصل إلى حل، بل الحل يكمن بالحوار. وكان الإخوة المصريون حذرون في الشأن اليمني، فاليمن بنظرهم هي باب المندب، إذ لا نفع لقناة السويس دون باب المندب، ويعتبرون اليمن ضمن مجال أمنهم القومي، ولا يريدون لهذا البلد أن يقع بالفوضى التي ستنتج من الحرب، وفي الوقت نفسه لا يريدون

(26) - أعضاء المبادرة العربية: عباس زكي - طاهر المصري - فؤاد السنيورة - عبد الرحيم مراد - مصطفى الفقي - وآخرون.

التخلي عن الحليف الخليجي، وخاصة أن مصر كانت تمرّ بضائقة بعد ثورة 25 يناير 2011 و ثورة 30 يوليو 2013م، وكان النظام الجديد في مصر يريد أن يثبت للمصريين الذين أيده ولمعارضيه من الإخوان المسلمون وغيرهم أنه قادر على إدارة البلاد وتجاوز أزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية، فيما فشل "الإخوان المسلمين" خلال عام من حكم مصر بعد تولي الرئيس محمد مرسي (2012 - 2013) وحكم المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع.

رحب المسؤولون المصريون بوجهة نظرنا حول إيقاف الحرب وبدء الحوار، وتساءلوا عن موقف الطرف الآخر، والمقصود هنا أنصار الله (الحوثيون) وإيران، وبناءً عليه، اتفقت معهم على أن أسافر إلى لبنان وإيران للاطلاع على وجهة النظر والعمل على إيجاد مبادرة لإيقاف الحرب.

سافرت إلى لبنان بتاريخ 2015/4/9م، والتقيت عددًا من رؤساء وأعضاء الأحزاب العربية والإسلامية في لبنان، الذين سبق أن التقيتهم قبل أشهر في بيروت، فأبدى الجميع قلقهم من تدهور الأوضاع في اليمن والحرب الدائرة هناك، وأبدوا أي تحرك لوقف الحرب، والتقيت سفراء روسيا وإيران وسورية، وكندا وسفير الاتحاد الأوروبي، والتقيت الحاج حسن عز الدين، مسؤول العلاقات العربية في حزب الله، الذي عبّر عن موقف يتطابق مع موقف السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله الذي ألقى خطابًا شديد اللهجة بعد الحرب مباشرة بشأن الحرب وعاصفة الحزم ومعلوم انحياز حزب الله في لبنان لأنصار الله في صنعاء.

وحول علاقة حزب الله بحركة أنصار الله، قال أن العلاقة قديمة وتعود إلى الحرب الثالثة والرابعة في صعدة حيث قدم الحزب مبادرات - دور الوسيط - إلى الرئاسة اليمنية لوقف الحرب، إضافة إلى زيارة القيادي في حزب الله سمير القنطار لصنعاء، ولكن تلك الجهود لم تجد نفعًا. أما موضوع الدعم في تلك الفترة، فبحسب قوله أنه كان إعلاميًا وسياسيًا ليس إلا، وعن الاتهامات الحالية بدعم أنصار الله، قال بأنها مجرد اتهامات إعلامية والغرض منها سياسي، يتلخص في أن البعض يريد تعليق الفشل السياسي اليمني والعربي على شناعة إيران وحزب الله، وهذه هي القصة كلها.

وحول ما يردده البعض في الإعلام عن أن حركة أنصار الله هي النسخة اليمنية لحزب الله، قال المسؤول في الحزب: جاءنا أعضاء من الحركة في نهاية 2011 تقريبًا (بعد ما يعرف بالربيع العربي والثورة في اليمن)، وأبدوا إعجابهم بالحزب وأنهم يريدون الاستفادة من تجربتنا السياسية والتنظيمية من حيث التنظيم والتسلسل الهرمي، فأعطيناهم الشكل، أما المضمون فيمني.

وحول تزويد إيران والحزب للحركة بالأسلحة قال: اليمن أكثر بلد يوجد فيه أسلحة بين أيدي الشعب. هذا أولاً، وثانياً حول ما تملكه الحركة حالياً، فقد كنا نتابع المجريات بشكل عام وبشكل خاص بعد سقوط عمران قبل عام وكيف أن الدولة اليمنية هي التي مكنتهم من الاستحواذ على الأسلحة، وأضاف: لقد سقطت المناطق بيد الحوثيين مثل أحجار الدومينو، ولم نكن نتوقع أن تسقط تلك المناطق من عمران إلى صنعاء وغيرها بهذه السرعة، فهم غنموا أسلحتهم من الدولة في الماضي والحاضر!

والتقيت العماد ميشال عون، رئيس الجمهورية اللبنانية، الذي رحب بجهودنا من أجل إيقاف الحرب، وأكد أنه يتابع أولاً ما يجري على الساحة اليمنية من القنوات الفضائية، وأنه لا بد من وضع حد لهذه الحرب العنيفة، وأكد أن التحالف لن يتصر لأن الشعب اليمني شعب مقاوم للغزاة عبر التاريخ وأنه مستعد للقيام بأي جهود والمشاركة في لجنة الوساطة العربية.



مع العماد ميشال عون

كما التقيت رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري، وأطلعناه على الوضع في اليمن، وأيد أي تحرك لوقف الحرب، ووعد بدراسة هذا الأمر في جلسات البرلمان العربي.



مع الرئيس نبيه بري وفادي الحسامي وجابر محمد ثابت

إضافة إلى تلك اللقاءات في لبنان، كنا على تواصل مع القوى السياسية داخل اليمن وخارجها، وكذلك مع بعض الشخصيات العربية التي دعت إلى مبادرة عربية والتي سبق أن تحدثت عنها، كان هناك تواصل مع مجموعة أخرى من الشخصيات العربية (الخليجية) التي تسعى للعمل على وقف الحرب، ولهذا الغرض تواصل معنا الأخ عبد النبي العكري من البحرين، والشيخ سيف المسكري من عُمان، وغانم النجار من الكويت والدكتور يوسف مكّي من السعودية، وغيرهم الذين اتفقوا على اللقاء في مسقط/عُمان في 20 أبريل 2015م، وبدوري شكرتهم على مساهمهم الوطني والقومي والإنساني، وبقينا على تواصل، والتقيت الشيخ سيف المسكري في عُمان يوم 19 أبريل وأعربت له عن شكري للجهود التي يبذلها مع الإخوة من مختلف الدول العربية في مساهمهم النبيل وعملهم لوقف هذه الحرب.

التقيت في بيروت كذلك السيد عبد الرحيم مراد، امتدادًا للقاءاتنا الودية معه في كل من بيروت ودمشق ومصر، وامتدادًا أيضًا للقاءاتنا التي أجريناها مع الأحزاب والشخصيات في لبنان، ومنهم: دولة الرئيس سليم الحص، الأمين العام للأحزاب العربية، قاسم صالح، فايز شكر، الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي - قطر لبنان، فادي حسامي أمين فرع بيروت لحزب البعث العربي الاشتراكي، الأستاذ معن بشور، النائب والوزير زاهر الخطيب، العميد مصطفى حمدان، كمال شاتيللا، رئيس المؤتمر الشعبي، الشيخ حسن عز الدين مسؤول العلاقات العربية في حزب الله، وأمناء الأحزاب العربية والقومية والإسلامية.

وجرى الحديث مع هذه الشخصيات عن الحرب والمبادرة التي تقدمنا بها لحل الأزمة في اليمن، وطالبنا بتشكيل لجنة عربية للقيام بدور الوساطة مع الأطراف المعنية بالصراع



والحرب في اليمن محليًا وإقليميًا ودوليًا، وقد رحبوا جميعًا بالجهود التي نبذلها لوقف الحرب، وأبدى بعضهم استعداداه للمشاركة في لجنة الوساطة والتحرك من أجل وقفها والاحتكام إلى لغة الحوار لإخراج اليمن من أزمته ومحتته ومن الكارثة التي حلت به منذ اندلاع الحرب.

مع الوزير عبد الرحيم مراد



مع أمناء الأحزاب العربية والقومية والإسلامية:
منير شفيق وقاسم صالح ومعن بشور وأسامة محيو ورحاب مكحل

والتقينا في بيروت رجل الأعمال توفيق الخامري الذي انتقل من صنعاء إلى السعودية، ومنها إلى لبنان، وحدثني أنه رفض عند وصوله إلى السعودية إصدار بيان يؤيد عاصفة الحزم والشرعية، كذلك فإن شاهر عبد الحق، رجل الأعمال اليمني الذي يتنقل بطائرته الخاصة في المنطقة العربية، وقف ضد الحرب على اليمن، وقال لي إنه بذل محاولات كبيرة مع الإمارات والسعودية لإيقاف الحرب، لكنهم كانوا يراهنون على الوقت والحسم العسكري، وعلمت منه أنه كان على تواصل مع الرئيس السابق علي عبد صالح لإقناعه بوقف الحرب، وأنه وجد استجابة من جانبه، لكن التحالف العربي رفض كل الجهود التي كان يقوم بها مع الأطراف كافة من أجل الوصول إلى حل سياسي للأزمة. وفي هذا اللقاء معه، كان حاضرًا الدكتور عبد الحافظ نعمان، وزير التعليم المهني السابق في صنعاء، والسفير اليمني في بيروت الدكتور علي الديلمي، اللذان أكدا تأييدهما للجهود التي نبذها وللمبادرة التي نقوم بها لوقف الحرب.



من اليسار الدكتور عبد الحافظ نعمان، السيد شاهر عبد الحق، السفير علي الديلمي

شكلت تلك المبادرة لوقف الحرب في مايو 2015 اختراقاً للجمود السياسي في حينه، فماذا عن مضمونها؟
 كنا نتابع الوضع بألم، وكل يوم يمرّ كان الوضع يصبح أصعب والدماء تسيل والدمار مستمر.

وعليه، بادرنّا بصياغة مبادرة لوقف الحرب من عشر نقاط رئيسية، وقعها معي الأخ محمد علي أحمد، رئيس مؤتمر شعب الجنوب ورئيس فريق القضية الجنوبية في مؤتمر الحوار

الوطني، وكان الهدف منها إيقاف الحرب، حيث دعونا إلى الوقف الفوري للحرب من قبل جميع الأطراف. ورحبنا بالهدنة الإنسانية المعلنة من قبل المملكة العربية السعودية وأشدنا بموافقة الأطراف عليها، آملي أن تكون أساسًا لوقف إطلاق النار الدائم. وطالبنا بالانسحاب الفوري غير المشروط لوحدات الجيش والقوى المسلحة المتحالفة معها من محافظة عدن ومن جميع المحافظات، وأن يتزامن مع انسحابهم، تسليم المحافظات لقيادات عسكرية وأمنية من أبنائها تقوم بحفظ الأمن فيها، والشروع في إنشاء قوة عسكرية وأمنية لحماية المواطنين، والبدء الفوري بتقديم الإغاثة للمواطنين في المحافظات المتضررة وسرعة حل مشكلة العالقين في البلدان المختلفة. والإفراج عن جميع المعتقلين، وفي مقدمتهم اللواء محمود الصبيحي، وزير الدفاع وزملاؤه، وإيقاف كل الحملات الإعلامية المتبادلة بين جميع الأطراف وتهيئة الوضع لبدء حوار سياسي لبناء اليمن، وعودة كل القوى السياسية اليمنية دون استثناء ودون شروط إلى حوار وطني شامل تحت إشراف الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والتزام أن تكون القضية الجنوبية محورًا أساسيًا للمناقشة في أي حوار للتوصل إلى حل عادل يرضيه شعب الجنوب ضمن حقه في تقرير مصيره.

ودعونا الأطراف الإقليمية والدولية كافة إلى القيام بواجبها نحو اليمن، بما يعزز الأمن والاستقرار فيه، وكذلك الأمن الإقليمي والدولي، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الشأن.

ودعوناهم أيضًا إلى الإسهام في وضع استراتيجية تنمية شاملة تضمن إعادة أعمار ما دمرته الحرب وتعويض المواطنين عن ممتلكاتهم، وتأهيل اليمن ليكون جزءًا من محيطه الإقليمي، بما يسهم في أمن المنطقة كلها واستقرارها وازدهارها. وثيقة نص المبادرة

وثيقة رقم (13) بيان صادر عن مكونات الحراك الجنوبي السلمي بشأن التطورات والعمليات الحربية في اليمن عامة والجنوب خاصة 8 أبريل 2015م
وثيقة رقم (14) تصريح مشترك من الرئيس علي ناصر محمد والمناضل محمد علي أحمد

عندما أطلقتكم مبادرتكم من بيروت، المكونة من النقاط العشر، انتقلتم إلى طهران، المتهم البارز كطرف إقليمي في الحرب. فماذا كان في الجعبة الإيرانية؟

نعم، من بيروت انتقلنا والأخ محمد علي أحمد يوم 13 أبريل 2015م إلى طهران والتقينا فيها المسؤولين في وزارة الخارجية ومجلس الشورى وغيرهم.

التقينا رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني السيد علاء الدين بروجردي، وأطلعناه على مسعانا في إيقاف الحرب والعودة إلى الحوار بين الأطراف اليمنية، وتناولنا معه الأزمة اليمنية عامة، سواء في الماضي أو الحاضر، وكيف نرى المستقبل، أعربنا وعن ضرورة حل القضية الجنوبية العادلة، دعم المجتمع الإقليمي لليمن من أجل الخروج من أزماته المتلاحقة، والعمل مع الجميع لوقف الحرب. شكرنا السيد بروجردي على هذا التقدير ورحب بفكرة وقف الحرب والعودة إلى الحوار، وقال: "نرى أن يمناً موحداً وقويًا يعني العزة والكرامة، وهو ما سينعكس إيجابياً للحفاظ على الملاحه الدوليّة من خلال موقعه الاستراتيجي"، وانتقد التدخل الأمريكي والسعودي في اليمن، في الماضي الذي وصفه بالجشع، وأدان الحرب الظالمة التي تشنها السعودية وحلفاؤها على اليمن (عاصفة الحزم) وقال: "إننا مستعدون لبذل ما بوسعنا من جهود من أجل دعم مسعاكم لوقف الحرب".

التقيت بعدها عددًا من الدبلوماسيين من وزارة الخارجية الإيرانية، وعلى رأسهم وزير الخارجية علي صالحی، وأطلعناهم على الوضع الحالي في اليمن في ظل الحرب والمسعاعي لوقفها والعودة إلى الحوار، وعرضنا عليهم المبادرة التي أعلنها بشأن الأزمة في اليمن وضرورة توحيد الجهود العربية والإسلامية لمساعدة اليمن، وقد أكدوا دعمهم لهذه المبادرة.

ومن طهران تواصلنا مع حركة أنصار الله للقائهم من أجل التوصل إلى أي حل ينهي الحرب، واتفقنا على اللقاء في مسقط.

اللقاء مع السيد يوسف بن علوي

من طهران انتقلنا إلى مسقط عاصمة سلطنة عمان، وقد سبق الزيارة اتصال مع المسؤولين لترتيبها، وبالفعل، وصلنا إلى مسقط مساء يوم 19 أبريل 2015م على شركة الخطوط الجوية العمانية، وانتقلنا من المطار مباشرة إلى وزارة الخارجية العمانية للقاء السيد يوسف عبد الله بن علوي، وزير الخارجية. حضر الاجتماع معي محمد علي أحمد وجابر محمد، ومن الجانب العماني، إضافة إلى وزير الخارجية، كل من القنصل في دبي، سالم الكثيري، والسيد هلال وخالد السلتي المكلفين متابعة الملف اليمني.

قبل اللقاء مع السيد يوسف بن علوي، علمنا بأنه سيغادر في اليوم التالي، ولهذا حددوا لنا اللقاء في هذا الوقت المتأخر، وبعد وصولنا من السفر مباشرة.

في وزارة الخارجية العمانية كان في انتظارنا السيد يوسف بن علوي، وزير الخارجية الذي رحب بنا وبزيارتنا في السلطنة، وأشاد بالجهود التي نبذلها لوقف الحرب، وهو ما ينسجم مع الموقف العماني المتوازن من الصراعات في اليمن والمنطقة.

شرحنا للوزير الجهود التي بذلناها مع الأطراف اليمنية والإقليمية والدولية لوقف الحرب، وآخرها نتائج زيارتنا لإيران، وقد منّا له أفكاراً لوقف الحرب وانسحاب أنصار الله وصالح من الجنوب وإحلال قوات جنوبية بدلاً منهم حتى لا يحدث فراغ سياسي وأمني في عدن وباقي المناطق الجنوبية وتحل في الجنوب فوضى أمنية لا يمكن السيطرة عليها نتيجة انتشار السلاح وتنظيم القاعدة والقوى الإرهابية الأخرى.

أشاد بن علوي بالمبادرة، وأكد دعم عُمان لها، وأتفق معنا حول ضرورة ملء الفراغ الأمني وأشار إلى أنه أيضاً يخشى في حالة الانسحاب المفاجئ أن تحتل القاعدة عدن كما احتلت المكلا وزنجبار وشبوة وبعض مناطق لحج.

وقد أكدنا للسيد بن علوي أنه في حالة استجابة دول المنطقة لهذه المبادرة، فإننا قادرون على ملء الفراغ وحماية الجنوب من القوى الإرهابية، وعبر الحوار ستتجاوز كل المشاكل وسنوقف الدمار والدماء.

بارك السيد بن علوي كل مساعينا، وطلب من الدبلوماسيين المعنيين بالملف اليمني أن يستمر التشاور معهم، سواء في عُمان أو دبي أو أي مكان آخر. وفعلاً استمر التواصل مع الفريق المعني بالملف اليمني لأكثر من 10 لقاءات في مسقط ودبي.

ومن تجربتنا مع الإخوة في السلطنة، شعرت بأنهم يتصرفون بحسن الاستماع واستقلالية الرؤية والحرص على الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة، بل ينطبق عليهم قول أحد الأصدقاء: "الحكمة عمانية" بعد أن فقد اليمنيون الحكمة اليمنية التي وردت في الحديث النبوي الشريف.

لم يتمكن وفد أنصار الله من لقائنا في مسقط، حسب الاتفاق، بسبب إغلاق مطار صنعاء والحصار المفروض على اليمن وتعذر الرحلات، وبُعد الحدود العمانية عن صنعاء وخطورة الطريق، وخاصة بعد سقوط المكلا عاصمة محافظة حضرموت (كبرى محافظات اليمن وأغناها بالنفط) بيد تنظيم القاعدة بتاريخ 3 أبريل 2015م بعد أسبوعين من انطلاق عاصفة الحزم، التي حكمتها لمدة سنة تقريباً ولم يقاومها أحد، وانسحبت منها في يوم واحد فقط!! بعد نهب ما كان في بنوكها من أموال وهذا يدعونا إلى التساؤل: "كيف دخلوا وكيف خرجوا؟". وهو ما ينطبق على كل سيناريوهات سيطرة القاعدة على محافظات أخرى من اليمن.

وثيقة رقم (15) باحثة أمريكية تتوقع سقوط ساحل حضرموت بيد القاعدة قبل 7 أشهر من سقوطه، وتكشف معلومات خطيرة عن تورط صالح ومحسن معا!
من مسقط انتقلنا يوم 24 أبريل 2016 إلى دولة الإمارات علّنا ننجح في مسعانا هذه المرة، لكن دون جدوى!!! لأن الإمارات دولة رئيسية في التحالف. في لقائنا الأول معهم

بعد انطلاق عاصفة الحزم مباشرة، وكانت الحرب في ذروتها وكان الحسم والنصر رهان التحالف.

هل بذلتهم أية جهود على المستوى الدولي؟

نعم. التقيت في القاهرة (2015/5/5) سفير بريطانيا في صنعاء، السيد إديموند فيتون.

بينما كنت في لبنان وردنا اتصال من السفارة البريطانية في عمان/الأردن، أبلغوني خلاله أن السفير البريطاني الجديد في صنعاء السيد إديموند فيتون، يرغب في مقابلي، وتحدد اللقاء يوم 5 مايو 2015م، وعليه سافرت من بيروت إلى القاهرة بصحبة الأخ محمد علي أحمد والتقينا السفير البريطاني.

دار حديث طويل بدأته بالتشديد على أي لا أفكر في السلطة، بل في حل مشكلة الجنوب واليمن والإقليم كله. ووجهة نظري أن لا حل لمشكلة اليمن إلا بتبني الفيدرالية بإقليمين، وهذا ما طرحه الأخ محمد علي أحمد في مؤتمر الحوار الوطني، وعندما رشحت للرئاسة أكدت ذلك وكان أيضًا هذا حديثنا مع السيدة بتينا، سفيرة الاتحاد الأوروبي قبل هروب عبد ربه منصور من صنعاء إلى عدن. قلت للسفير إنني كنت في الخليج والتقيت السعوديين والإماراتيين والعمانيين والقطريين والتقيت المصريين حيث اتفقت معهم على التحرك برفقة الأخ محمد علي أحمد، وتحدثنا مع حزب الله والإيرانيين، ودعمنا المصريون في جهودنا أما العمانيون فموقفهم متطابق مع موقفنا.

وبالنسبة إلى الإيرانيين، التقيناهم في بيروت وزرناهم في طهران وتحدثنا معهم، ولدي علاقة بهم بُنيت على أساس المصالح الاقتصادية، بالذات بعد أن ضربت في الثمانينيات المصافي الإيرانية خلال الحرب العراقية الإيرانية، وأكدت لهم أننا مع الحل السلمي.

السفير، من جانبه، اعتبر اجتماعنا معه مفيدًا ومحفزًا، وقال: "لدينا اجتماع مع جامعة الدول العربية. نحن مهتمون باليمن ونبذل جهودنا في الجانب السياسي. كانت هناك تطورات إيجابية من 2011 - 2013 وفي عام 2014 حدثت أخطاء فادحة. هناك سلبات معينة في التحولات السياسية، وهناك جوانب إيجابية. سياستنا ملتزمة بمؤتمر الحوار الوطني ومجلس التعاون، ونحن مستأثرون من الحرب ولا بد من حل سلمي ومن طريق الحوار"، وقال إن هذا هو رأي السعوديين.

وكان موضوع الخلاف حول الوحدة والفيدرالية واتهامنا بالتحامل على الرئيس عبد ربه منصور، فقلت له: "إنني لست غضبان منه، ولكنني زعلان عليه".

ما أبرز رد الفعل إزاء المبادرة التي تقدمتم بها لوقف الحرب على اليمن؟
في هذه الأثناء كانت الحرب مستمرة، وكان المبعوث الأممي إلى اليمن قد تغير، فحلّ
الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ محل المغربي جمال بنعمر، بعد ضغط سعودي على الأمم
المتحدة حيث اهتمته دول الخليج بالانحياز إلى صالح الحوثيين، حيث كان موجودًا في
صعدة عندما سقطت صنعاء في سبتمبر 2014م.

وكان من المقرر أن يعقد مجلس الأمن جلسة لإصدار قرار ضد أنصار الله، وكنت
أتوقع أن توضع اليمن تحت البند السابع، وهو ما طالب به الرئيس عبد ربه منصور هادي
قبل فترة، لتبرير العمليات العسكرية لدول التحالف العربي التي تقودها المملكة بمشاركة
دول عربية، والتي تقصف اليمن منذ 26 مارس 2015م الماضي وحتى نهاية الحرب، ولم
تتمكن عملية عاصفة الحزم من إتمام مهامها. وكان من المتوقع أن المكاسب التي يتتبعها
القرار ستجبر الحوثيين على التخلي عن الأسلحة والاستسلام.

وأعرب السيد جمال بنعمر عن تأييده لما جاء في مبادرتي التي صدرت قبل يومين،
ووصفها بالموضوعية والجيدة، وقال إنها مطلوبة اليوم، وذكرني برسائلي الموجهة إلى
الرئيس عبد ربه منصور هادي التي اطلع عليها سابقًا، فقال إنها (الرسائل) كانت بمثابة خارطة
طريق لو عمل بها الرئيس هادي لما وصلت الحال إلى ما هي عليه اليمن حاليًا، وحمل
"بنعمر" الرئيس هادي كل المسؤولية عمّا وصل إليه اليمن.

قصة "شنج بنج سنج"

أجرى معي الصحافي محمد أبو الفضل لقاءً نشره في صحيفة "العرب" التي تصدر من
لندن. وهنا أستشهد بإجابتي عن أحد أسئلته في مقابلتنا الطويلة معه عند سؤاله عن
الأحزاب اليمنية باعتبارها جزءًا من المشكلة، وكيف تسند إليها المشاركة في الحل.

وأجبت عليه قائلاً: أثبتت هذه القيادات فشلها، عندما عجزت عن إنجاز حل سياسي
للأزمة في عام 1994، وما بعده، وفي مؤتمر الحوار الوطني عام 2013-2014 الذي
استمرّ نحو تسعة أشهر بلا طائل، أو في مؤتمر موفنيك، ومع الأسف لا يزالون يبارسون
نفس الدور، وهم منعزلون عن جماهير الشعب، وينطبق عليهم المثل الصيني "شنج بنج
سنج".

وقصة هذا المثل أنه بعد فشل الحوار بين السوفييات والصين في ذروة الخلاف بينهما،
أراد رئيس ألمانيا الشرقية أن يصلح بين البلدين، فحضر مؤتمرًا في بكين، وأخذ يشرح وجهة
نظره للصينيين لمدة نصف ساعة كاملة، فسأل رئيس الوفد الصيني مترجمه: ماذا يقول؟
فأجاب "شنج" أي إنه يقول كلامًا فارغًا.

وواصل المسؤول الألماني كلامه لنصف ساعة أخرى، فسأل المترجم: ماذا يقول: فأجابه "بينج"، أي إنه لا يزال يواصل كلامه الفارغ، واستمر المسؤول الألماني في حديثه لنصف ساعة أخرى، فسأل المترجم: ماذا يقول: فأجابه "سنج"، أي إنه انتهى من كلامه الفارغ.

مع احترامي للجميع، فإن هذا يشبه إلى حد ما قام به المتحاورون في اليمن، رغم الجهود الكبيرة والمثابرة للوسيط الدولي (السابق) جمال بنعمر.



في حديثي مع مراسل "العرب" عن أزمة "اليمن السعيد" أصبح القرار الأممي رقم 2216 من القرارات ذاتة الصيت لكثرة تكرارها في الأزمة اليمنية واعتباره مرجعية من قبل حكومة هادي. كيف تقيّمون القرار وخلفياته وتبعاته؟ أصدر مجلس الأمن القرار الأممي رقم 2216 الذي سيصبح محور أي محادثات أو مفاوضات ترعاها الأمم المتحدة، وذلك للضغط على أنصار الله الحوثيين وحلفائهم في اليمن، ينص القرار على تدابير قسرية في حال تهديد السلم، تراوح بين العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية التي تعرف بـ "الفصل السابع".

الفصل السابع هو الفصل الوحيد من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح استخدام القوة عبر قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وصاغت بنوده 51 دولة في مدينة سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا، ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر عام 1945. هذه المنظومة تُعدّ من أهم بنود ميثاق الأمم المتحدة وأخطرها وتتضمن عنواناً فرعياً تحت اسم: في ما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم الإخلال ووقوع العدوان.

ذهب جمال بنعمر وجاء المبعوث الجديد إسماعيل ولد الشيخ، فهل اتصل بكم؟

فور تسلّم المبعوث الأممي الجديد مهامه الرسمية، قام بجولة إقليمية، وبعدها دعا إلى اجتماع بتاريخ 29 مايو إلى 1 يونيو 2015م في مدينة جنيف لعقد مشاورات معمقة في سبيل مساعدة اليمن للخروج من أزمتها، وقد تواصل معنا مكتب المبعوث الأممي، ووجهوا إلينا رسالة تحمل توقيع الأمين العام للأمم المتحدة.

رحبت بالدعوة وشكرته عليها وعلى حرصهم على إيجاد حل لإنقاذ اليمن، ولكن فوجئنا ببيان للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، يطلب من مبعوثه الأممي تأجيل المشاورات، وعلل ذلك بأنه جاء بطلب من الحكومة اليمنية وجهات معنية أخرى. وفي الوقت نفسه، كانت السعودية تعمل على عقد لقاء لأبرز الشخصيات السياسية والاجتماعية اليمنية في الرياض بتاريخ 18 مايو 2015م، وهي الجماعات الموالية للتحالف والمؤيدة للرئيس عبد ربه منصور هادي، وكان الهدف من هذا الاجتماع إيجاد حامل سياسي واجتماعي يمني مؤيد للضربة العسكرية أو ما يعرف "عاصفة الحزم".

وماذا عن الإعداد للقاء الرياض؟

كنت بالصدفة في لقاء ضم كلاً من الدكتور عبد الكريم الإرياني والشيخ سلطان البركاني والدكتور رشاد العليمي والشيخ نبيل الباشا والسفير مصطفى النعمان والمحافظ شوقي هائل، وكان من المفروض أن يحضر هذا اللقاء معهم أحمد عبيد بن دغر الذي انشق عن صالح وانضم إلى الشرعية في الرياض. كان لقاءهم للتشاور بشأن السفر إلى الرياض للمشاركة في مؤتمر إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية أو ما يعرف بلقاء الرياض. قررت الانسحاب حيث إنه لم توجه إليّ دعوة لحضور اللقاء في القاهرة أو المؤتمر في الرياض، لكن الدكتور الإرياني طلب مني البقاء معهم لتبادل وجهات النظر، ويبدو أنهم كانوا متظرين بعض الشخصيات الأخرى لحضور هذا اللقاء والتشاور بشأن السفر إلى الرياض، وهذه المجموعة التي التقيتها في القاهرة كانت محسوبة حتى الأمس على الرئيس صالح في حزب المؤتمر الشعبي.

شعرت من حديثهم بوجود تباين في وجهات النظر في من يحضر ومن يعتذر فاعتذر سلطان البركاني، وهو الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر عن الذهاب إلى الرياض وأيده بذلك نبيل الباشا وشوقي هائل، وقال البركاني إنه سيغادر إلى الجزائر، بينما قرر الآخرون السفر إلى الرياض.

اعتذر الإرياني عن متابعة اللقاء، وقال إنه على موعد مع الأمين العام لجامعة الدول العربية وإنه مع الذهاب إلى الرياض، لكنه ليس مع الحرب، وانسحبنا معاً إلى خارج الفندق (فورسيزون

الجيزة) ووضعت يدي على كتفه وقلت له: إنني لم أتصور أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه من حرب ودمار في اليمن شمالاً وجنوباً وكيف يقبل رئيس على نفسه أن تستخدم شرعيته في هذه الحروب التي لا يعرف بدايتها ولن يعرف نهايتها؟ وكنت أتمنى أن يكون لكم رأي مع غيره باعتبارك رجلاً وطنياً وقومياً ومستشاراً رئاسياً، ضحك وقال: نعم مستشار لا أستشار في كثير من الأمور ومنها الحرب على اليمن.

قبل انعقاد مؤتمر الرياض بأيام، اتصل بي السيد حيدر أبو بكر العطاس، ودار بيني وبينه نقاش حول الوضع في اليمن وأطلعني على مجريات الإعداد للمؤتمر الذي سيعقد في الرياض، وطلب مشاركتي فيه حيث سيشارك فيه عدد من الشخصيات اليمنية من الشمال والجنوب، وقال إن المؤتمر سيناقش التطورات في اليمن، وفي مقدمتها تأييد عاصفة الحزم وشرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، شكرته على الاتصال والدعوة واعتذرت له عن الحضور، حيث لم توجه إلي دعوة رسمية من الجهة المنظمة للمؤتمر، كذلك فإنني قد أعلنت موقفني من الحرب منذ اندلاعها في مارس 2015م، وأني مع الاحتكام إلى لغة الحوار وحل مشاكل اليمن بالطرق السلمية.

وماذا بالنسبة إلى انعقاد مؤتمر الرياض.. أسبابه ونتائجه؟

بين 18 - 19 مايو 2015

انعقد مؤتمر الرياض الذي حمل عنوان "من أجل إنقاذ اليمن وبناء الدولة الاتحادية"، واستمر على مدى ثلاثة أيام في قصر المؤتمرات للضيافة بالرياض، وقد حضره الرئيس عبد ربه منصور هادي ونائب الرئيس، رئيس مجلس الوزراء، خالد محفوظ بحاح، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، ونائب الأمين العام لجامعة الدول العربية، السفير أحمد بن حلي، ومبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، إسمايل ولد الشيخ، وعدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني والشباب ومشايخ القبائل والشخصيات الاجتماعية.



بررت الشرعية على لسان عبد العزيز الجباري أن عقد المؤتمر في الرياض هو لاستكمال جلسات الحوار التي كانت في صنعاء ووصلت إلى طريق مسدود بعد الأحداث في صنعاء، بينما علل ذلك الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني، في كلمته، حيث قال: "لقد حدد فخامة الرئيس غايات هذا المؤتمر في مجموعة من الأهداف، وهي المحافظة على أمن اليمن واستقراره وفي إطار التمسك بالشرعية ورفض الانقلاب عليها وعدم التعامل مع ما يُسمى الإعلان الدستوري، ورفض شرعته وإعادة الأسلحة والمعدات العسكرية التي تم الاستيلاء عليها إلى الدولة، وعودة الدولة لبسط سلطتها على مجمل الأراضي اليمنية والخروج باليمن من المآزق إلى بر الأمان بما يكفل عودة الأمور إلى نصابها واستئناف العملية السياسية وفقاً للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وألا تصبح اليمن مقراً للمنظمات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة ومرتعاً لها".

وأكد بيان الجلسة الختامية للمؤتمر على دعم السلطة الشرعية اليمنية وضرورة إنهاء الانقلاب واستعادة الدولة ومؤسساتها.

وجاء في البيان الختامي ضرورة تشكيل نواة جيش وطني، والعمل على إيجاد مناطق داخل البلاد تزاوُل السلطة الشرعية مهامها منها، وتضمنت دعم المقاومة وتسليحها وتشكيل قيادة موحدة لها، وفقرات تتعلق بدعم أعمال الإغاثة والمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار.

وتضمن البيان سبعة أهداف تمثلت في المحافظة على أمن اليمن واستقراره في إطار التمسك بالشرعية، ورفض الانقلاب وإنهاء ما ترتب عنه، واستعادة الأسلحة والمعدات المنهوبة وتسليمها للدولة، وبسط سلطة الدولة على الأراضي اليمنية كافة. كذلك أكد البيان الختامي تجنّب اليمن أن يكون مقراً لجماعات العنف والتنظيمات الإرهابية، وضمان ألا يكون مصدرًا للإرهاب.

مثل المؤتمر حالة استقطابية جديدة لتعزيز قوة الشرعية أمام العالم، وهو الهدف المعلن ولكنه كان مغايرًا للواقع من حيث النتيجة، فلم نشهد تحقيق الأهداف المعلنة، ولم يحدث استقرار ولا تحرك حقيقي نحو تسوية سياسية تضمن حقن دماء اليمنيين. واستقرت معظم قيادات الأحزاب والحكومة، وطاب لها المقام في الرياض منذ 2015 حتى اليوم حيث يتنقلون بين الرياض وأوروبا والقاهرة. ومع الأسف أن الطرفين في صنعاء والرياض لم يقدموا تنازلات سياسية وعسكرية للوصول إلى حل سياسي للأزمة في اليمن لأنهم أصبحوا مستفيدين من هذا الصراع.

ما هي المواقف الدولية بعد يوم من إعلان إيقاف عاصفة الحزم
رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان السعودية وحلفائها انتهاء عملية "عاصفة
الحزم" في اليمن. وقال البيت الأبيض إن واشنطن ستواصل دعم استئناف العملية
السياسية في اليمن، وتيسير المساعدات الإنسانية.

إلى ذلك، قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما، إن الإدارة الأمريكية بعثت رسائل
مباشرة جدًا إلى إيران تحذرها من إرسال أسلحة إلى اليمن قد تستخدم في تهديد الملاحة في
المنطقة، بحسب كلامه. وفي مقابلة على شبكة "أم.إس.إن.بي.سي" أكد أن واشنطن كانت
صریحة للغاية مع طهران في هذا الصدد.

عربيًا، دعت مصر القوى اليمنية إلى استئناف الحوار. فيما رحبت وزارة الخارجية
العمانية بانتهاء عاصفة الحزم ودعت إلى بذل الجهود لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب
اليمني. وفي بيان لها دعت الخارجية العمانية اليمنيين إلى التكاتف لتحقيق التفاهم والوفاق
السياسي وإحلال السلام. وشددت على أن السلطنة منذ البداية كانت تنادي بالحل السياسي
للأزمة اليمنية.

قيادات سياسية يمنية عدة اعتبرت أن قرار وقف عملية "عاصفة الحزم" جاء نتيجة
أسباب مختلفة، من بينها ما يتعلق بالداخل في السعودية، وأخرى مرتبطة بتراجع العدد
الأكبر من دول التحالف نفسها.

وحده الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح سارع إلى الترحيب بقرار وقف
وإنهاء ما وصفه بالعدوان، واعتبرته قيادات في حزبه نتاجًا لضغوط دولية مورست على
الرياض، لكن أهم نتائجه ستمثل بفتح حوارٍ يمني - يمني، يتوقع أن يكون في سلطنة
عمان.

**كيف تابعت يوميات الحرب وما سمي تحرير عدن والجنوب بما عرف
بعملية "السهم الذهبي"؟**

بلغت الحرب ذروة استعارها... عدد الشهداء يتزايد... الدمار تتسع رقعته... والأزمة
الاقتصادية والاجتماعية في ارتفاع والعاصفة تقصف في كل مكان.

كانت القوات المحسوبة على أنصار الله الحوثيين وعلي عبد الله صالح قد سيطرت على
مجملة البلاد، ولكن مع بدء عاصفة الحزم أعلنت بعض الألوية والقطعات العسكرية
ولاءها للشرعية، وخاصة تلك البعيدة عن المركز (صنعاء) في المهرة وحضرموت، فيما
بقيت بعض الألوية على الحياد منتظرة الكفة الرابعة لتقف بجانبها أو لأنها لا تؤمن بهذه
الحرب العبيثة.

منذ بدء عاصفة الحزم كانت خطة التحالف هي اختيار عدن، لتكون عاصمة مؤقتة للشرعية ومركز انطلاق لبقية المناطق، ولهذا بدأت بغارات جوية ضربت معاقل أنصار الله وصالح، وخاصة في مطار عدن وبعض المعسكرات ودعت على الأرض المقاومة الجنوبية عبر إنزال كميات من الأسلحة، وبدأ الإعداد لما سيعرف لاحقاً بعملية "السهم الذهبي"، وهي العملية التي تحررت فيها عدن من قبضة أنصار الله وصالح في 14 يوليو 2015، أي بعد أكثر من 100 يوم من الحرب، وفي 17 يوليو 2015 كانت القوات الموالية للرئيس هادي والمدعومة من التحالف قد سيطرت على كامل مدينة عدن تقريباً.

المتتبع للأحداث حينها، أي ما قبل الحرب بأيام، ومع عاصفة الحزم، يجد أن قوات أنصار الله والرئيس صالح لم تكن تسيطر على عدن كاملة، ولكن مع الحرب سيطرت على معظم المناطق الاستراتيجية، على الرغم من الغارات الجوية والقصف البحري.

في أوائل مايو أنزلت السفن التابعة للتحالف العربي مجموعة من القوات الخاصة في عدن الصغرى، مؤلفة من يمينيين يخدمون في القوات المسلحة السعودية، ويمينيين آخرين درّبهم دولة الإمارات العربية المتحدة، بمن فيهم عدد من ضباط الجيش الذين خدموا في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بالإضافة إلى مقاتلي القبائل الأصغر سنًا. ورافقت اليمينيين أيضًا قواتٌ خاصةٌ مجهزةٌ تجهيزًا جيدًا تنتمي إلى "الحرس الرئاسي" في دولة الإمارات، وهي مُدجّجة بأحدث الأسلحة، كالصواريخ الموجهة والمضادة للدبابات من طراز "جافلين" التي زوّدها بها الولايات المتحدة. وقد شاركت هذه القوات الإماراتية مباشرة في القتال البري في مدينة عدن بدءًا من 4 مايو، فيما وقّرت طائراتٌ من دون طيار تابعة للبحرية السعودية الرصد لدعم نيران السفن.

كانت الإمارات قد حصلت على تسهيلات في ميناء عصب/ إريتريا لإمداد قوات التحالف، واستخدمت تلك القواعد من أجل تدريب العسكريين اليمينيين المواليين للشرعية حيث كانت نقطة انطلاق آمنة للجنود والمتطوعين الذين أُعدّوا في دورات سريعة وبعدها يُنزلون على سواحل عدن في منطقة رأس عباس وغيرها.

وقد استعانت القوات الإماراتية عند وصولها إلى عدن الصغرى بقوات من السلفيين وشباب المقاومة كانوا في استقبال القوات الإماراتية، وهم رأس الحربة في مواجهة أنصار الله وقوات صالح - كما حدثني بذلك الوزير نايف البكري الذي كان يشغل منصب وكيل محافظة عدن، وكان في عدن خلال تلك المواجهات - وقال البكري: لقد اتخذ الإماراتيون من البريقة قاعدة ومنطلقًا لهم، ومنها كانت تسير طائرات المراقبة لتتبع بقايا قوات أنصار الله وصالح وإعطاء الأحداثيات للطائرات المقاتلة لملاحقتهم وضربهم.

تراجعت القوات الموالية لأنصار الله والرئيس صالح في مناطق الجنوب تحت ضربات التحالف حتى قاعدة العند الجوية في محافظة لحج التي نالت هي وغيرها من القواعد الجوية والمعسكرات الكمّ الهائل من الضربات منذ اليوم الأول للحرب وحتى تاريخ 3 أغسطس 2015 حيث سيطرت المقاومة الشعبية والجيش اليمني مسنودين بقوات التحالف العربي سيطرة كاملة على قاعدة العند العسكرية التي تعتبر المحور العسكري الفاصل والأهم في المثلث الجغرافي "عدن، لحج، تعز".

تتمتع قاعدة العند بأهمية جيوسياسية، حيث تعتبر إحدى البوابات الرئيسة في الجنوب بعد الضالع ومكيراس، وأخذت شهرتها في حرب الانفصال عام 1994م، وتحدث الناس عنها شعرًا ونثرًا، وخاصة الشعاعين الخالدي والصمبجي "دكينا العند والعنيد لولا أين وأهل الصعيد والله ما دخلت العند".





كان الرئيس عبد ربه منصور هادي قد ادعى أنه زارها يوم 25 مارس 2015م، وحينها أعلن اعتقال القادة العسكريين المواليين لهادي فيها في ذات اليوم، وكان محافظ لحج أحمد عبد الله المجيدي، قد أقنع اللواء محمود الصبيحي بعد وصوله إلى عدن حيث سبق أن وضعه الحوثيون مع بعض من أفراد الحراسة والرئيس هادي تحت الإقامة الجبرية، ولكن بعد فرار الرئيس هادي إلى عدن سمح للبقية بالمغادرة إلى عدن بعد لقاءهم السيد عبد الملك الحوثي وتعهدهم له، كما قيل، بأنهم لن يمارسوا أي نشاط سياسي أو عسكري، وكان الصبيحي قد عاد إلى قريته في الصبيحة (هويرب)، وحينها طلب الرئيس عبد ربه منصور من المحافظ المجيدي إقناع الصبيحي بزيارة الرئيس في قصر معاشيق بعدن، وهو ما حدث، وعندما زاره كان بالزي الشعبي، لا بالملابس العسكرية، وهي رسالة تعني أنه قد اعتزل العمل ولن يعود إلى المؤسسة العسكرية.



وزير الدفاع الصبيحي وأحمد المجيدي
محافظ لحج



من اليمين ناصر منصور - وزير الدفاع
الصبيحي - فيصل رجب

ويبدو أنه تحت ضغوطات معينة اقتنع بالعودة إلى المؤسسة العسكرية لينطلق بعدها من عدن إلى قاعدة العند خط التماس، برفقة اللواء فيصل رجب واللواء ناصر منصور، حيث وقعوا في كمين نُصب لهم، وكانوا بمثابة صيد ثمين للحوثيين.

هذا على جبهة الضالع ولحج. أما على الخط الساحلي باتجاه تعز وميناء المخا وباب المندب، فقد تراجع أنصار الله وقوات صالح تحت ضربات التحالف الجوية، وتقدمت المقاومة وقوات الرئيس هادي حتى وصلت إلى منطقة باب المندب - أحد أسباب الحرب وما تعنيه من التحكم بالملاحة البحرية وحركة النقل البحري ونقل النفط - ومعادلة (هرمز = باب المندب)، حيث بقيت قوات أنصار الله والرئيس صالح مسيطرة على المنطقة تحت قصف الطيران والبوارج منذ مارس 2015م حتى أكتوبر 2015م، عندما أعلنت قوات التحالف والقوات المحسوبة على الرئيس هادي السيطرة على باب المندب، ومنذ ذلك التاريخ إلى منتصف عام 2016م بقيت المنطقة بين كرّ وفرّ بين الطرفين، ولكن من وجهة نظرنا، إن من يسيطر على جزيرة ميون/ بريم في المضيق هو من يتحكم بالمضيق وبالبحر الأحمر وقناة السويس عبر التاريخ، وكانت الجزيرة تخضع لقوات التحالف، ومن تفاصيل المعركة التي أدت إلى سيطرة التحالف على مضيق باب المندب أن ناصر مشنب قائد القوات الإماراتية المشاركة في التحالف العربي، خلال زيارة نائب الرئيس اليمني رئيس الحكومة اليمنية خالد بحاح لمعسكر قرب باب المندب للتحالف العربي، قال:

"تم تكليفنا من قبل قيادة التحالف العربي باستعادة باب المندب، وتم التخطيط للعملية برًا وبحرًا وجوًا، وتمت مفاجأة العدو واستعادة هذه المواقع الاستراتيجية خلال 5 ساعات". من جانبه قال بحاح: "لم يعد أمام الحوثيين أي فرصة للمغامرات السياسية والعسكرية". واعتبر بحاح استعادة باب المندب وجزيرة ميون "نصرًا استراتيجيًا لكون المضيق يعد ممرًا ملاحيا عالميًا"، مضيفًا: "ستستمر هذه العملية التي انطلقت من عدن لاستعادة الشريط الساحلي بدءًا بباب المندب ومرورًا بميناء المخا والحديدة وكافة الشريط الساحلي الذي يربطنا مع أشقائنا في المملكة العربية السعودية، وتحديدًا الجهة الشمالية".



رئيس الوزراء ونائب الرئيس خالد محفوظ بحاح

عودة إلى ما كان يجري في السياسة.. هل توقف الجهد السياسي أم استمر من قبلكم؟

في نهاية شهر مايو 2015 اتصل بنا أحد الأصدقاء من المسؤولين في سلطنة عمان، ووجه إلينا دعوة لزيارة السلطنة من أجل التشاور في الأزمة اليمنية، وبالفعل وصلنا إلى مسقط يوم 24 مايو 2015م يرافقتني الأخ محمد علي أحمد.

وفي اليوم التالي التقينا المسؤولين العمانيين المعنيين بالملف اليمني وتبادلنا وجهات النظر والوضع الخطير، وأخبرونا بوصول وفد من جماعة أنصار الله بعد يوم إلى مسقط.

كان وضع أنصار الله العسكري في عدن والجنوب يشهد انسحابات وانتكاسات، وكانت الشرعية قد أعلنت وثيقة الرياض (كمشروع سياسي) والأمم المتحدة أجلت لقاء المشاورات اليمنية التي دعت إليه في وقت سابق، وكان من المفترض أن يعقد بعد أيام.

وكانت هناك وساطة عمانية أدت قبل أيام إلى إخراج عدد من أعضاء حركة أنصار الله من صنعاء إلى مسقط حتى يتمكنوا من المشاركة في لقاء جنيف التشاوري الذي كان من المقرر عقده بتاريخ 28 مايو 2015م، ولكنه أجّل بسبب الضغوط السعودية، وجاء في الإعلان أن اللقاء تأجل بعد رسالة من الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى الأمين العام للأمم المتحدة تطالب بالأيعقد أي لقاء قبل تنفيذ القرار الأخير للأمم المتحدة رقم 2216 الذي أقر بتاريخ 2015/4/15 والذي يقضي بانسحاب أنصار الله والجيش من المدن وتسليم السلاح، إلخ.

علمنا في أثناء وجودنا أن وفوداً أمريكية وروسية وإيرانية وسعودية قد التقت للتشاور بشأن الأوضاع اليمنية في العاصمة العمانية مسقط، برعاية عمانية، بعد شهرين من انطلاق حملة عاصفة الحزم التي تقودها السعودية ضد الحوثيين وقوات صالح في اليمن.

وهناك التقينا لعدة مرات وفد أنصار الله المكون من الإخوة صالح الصماد، رئيس المجلس السياسي للحركة، ومحمد عبد السلام الناطق الإعلامي باسم الحركة، وعلي القاحوم مدير مركز الدراسات، وتناقشنا في مستجدات الأوضاع السياسية.

تقدمت بتصورات لمناقشتها، وهي تمثل خطة لانسحاب الحوثيين من الجنوب وعدد من المدن، وتتمثل هذه النقاط بالآتي:

- العمل على وقف دائم لإطلاق النار بالتعاون والتنسيق مع الدول الإقليمية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي.

- انسحاب القوات العسكرية من الجنوب في مدة أقصاها شهر.

- تجهيز قوة عسكرية وأمنية وإدارية محلية لكل محافظة خلال الفترة المحددة أعلاه لتحل محل القوات المنسحبة، وتسليحها بكل متطلباتها وتجهيزاتها العسكرية والفنية.

- اعتماد ميزانية مخصصة لتنفيذ هذه المطالب، وأن تصبح هذه القوة جزءاً لا يتجزأ من الأجهزة الأمنية والعسكرية.

- التعاون معاً لمحاربة تنظيم القاعدة والعناصر الإرهابية المتحالفة معها لتحرير حضرموت وبقية المحافظات.

- التواصل مع المملكة العربية السعودية عبر الإخوة في سلطنة عُمان لإقناعهم بوقف إطلاق النار.

- العمل على وجه السرعة في إيصال الإغاثة الإنسانية لمختلف المحافظات.

- العمل على إعادة المواطنين إلى مدنهم وقراهم.

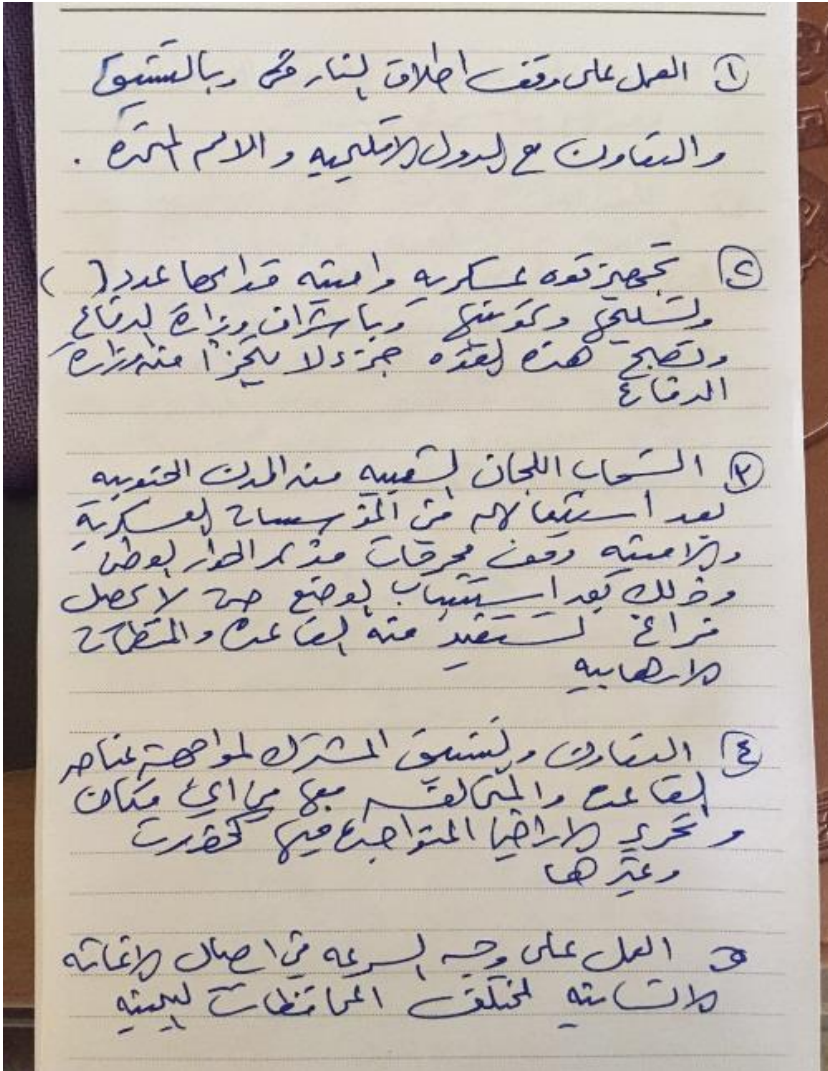
- التواصل مع القوى السياسية اليمنية والإقليمية والدولية كافة للعودة إلى الحوار اليمني - اليمني في المكان والزمان الذي سيتفق عليه مع الأطراف كافة، والتشديد على قيام دولة اتحادية بإقليمين بحدود 21 مايو 1990م بفترة مزمته، وتشكيل مجلس رئاسة، وحكومة انتقالية بالمناصفة.

- تشكيل لجنة "تنسيق ومتابعة" من الأطراف الموقعة هذا الاتفاق للإشراف على تنفيذ بنوده والتشاور بشأن أي مستجدات لاحقة.

تحفظ الحوثيون على الدولة الفيدرالية: ولكن جرى إقناعهم مبدئياً، وبقي الموضوع هل فيدرالية من إقليمين أم ثلاثة، كذلك تحفظ الحوثيون على البند الذي ينص على التواصل مع المملكة العربية السعودية عبر الإخوة في سلطنة عُمان لإقناعهم بوقف إطلاق النار.

ثم طلب الحوثيون فرصة للتواصل مع قيادتهم بالداخل ممثلة بزعيم الحركة السيد عبد الملك الحوثي وإبلاغه بمقترحاتنا.

وفي اليوم التالي الخميس 2015/5/28 كان لنا لقاء وغداء مع وفد أنصار الله بحضور الشيخ أحمد فريد الصريمة ومحمد علي أحمد، وواصلنا حديثنا عن الحرب وضرورة توقفها، وجرى التوصل إلى مسودة ورقة عمل مشتركة من 8 نقاط مرفق نصها:



٦ العمل على إعادة إلتزام حيت الى تراهم
ومدتهم يا سرى ردى -

٧ التفاوض مع كافة لبيك لياسه
ليسته ولامليه والبوليه للقدرة
الى الصلا ليهن - آليا من المكان
والزمان المستحق ملته سة كافة
طراف والتأكد على صتام وول
التي ربه يا قلمته بحدو آ مايو ١٩٩٠
لقته مرتقه وتكامل محاسن
وهلوس استقاله بالمتألفه

٨ تكامل لجهه ليق ريباله منة لمران
الموقفة على هذا الاتقان للاجران
على تنفيذ سقوه والشار بيان
اي مبرحة للاحقة

- 1- العمل على وقف إطلاق النار بالتنسيق والتعاون مع الدول الإقليمية والأمم المتحدة.
- 2- تجهيز قوة عسكرية وأمنية قوامها (20 ألفاً) وتسليحها وتجهيزها بإشراف وزارة الدفاع، وتصبح هذه القوة جزءاً لا يتجزأ من وزارة الدفاع.
- 3- انسحاب اللجان الشعبية من المدن الجنوبية على أن يجري استيعابها في المؤسسات العسكرية والأمنية وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.
- 4- التعاون والتنسيق المشترك لمواجهة عناصر القاعدة والعناصر الإرهابية المتحالفة معها في أي مكان، وتحرير المناطق التي توجد فيها كحضر موت وغيرها.
- 5- العمل على وجه السرعة في إيصال الإغاثة الإنسانية لمختلف المحافظات اليمنية.

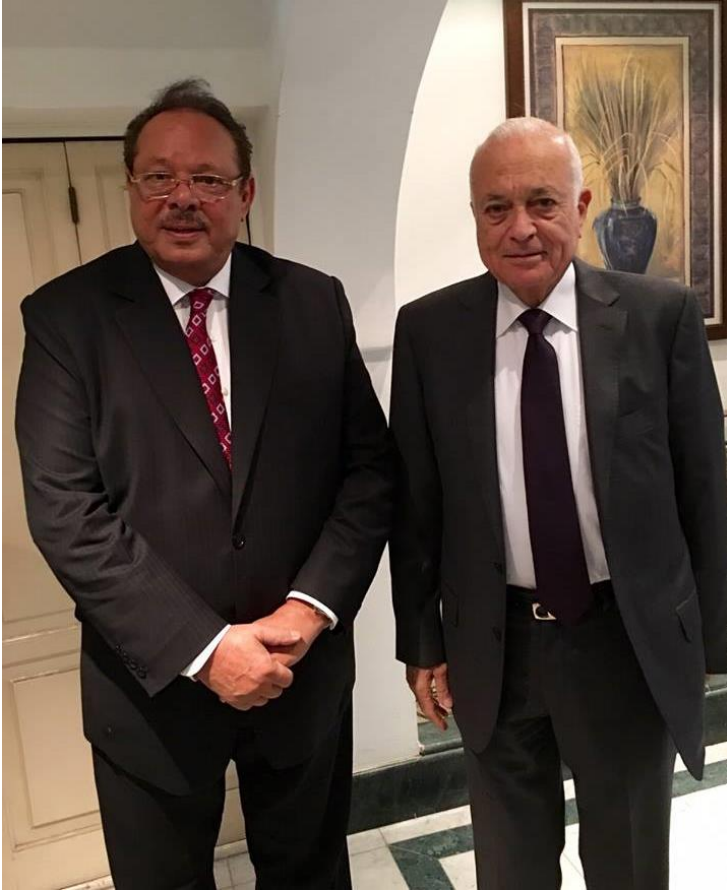
- 6- العمل على إعادة النازحين إلى قراهم ومدنهم بأسرع وقت.
- 7- التواصل مع القوى السياسية اليمنية والإقليمية والدولية كافة للعودة إلى الحوار اليمني - اليمني في المكان والزمان الذي يتفق عليه بين كافة الأطراف، والتشديد على قيام دولة اتحادية بإقليمين بحدود 21 مايو 1990م بفترة مزمّنة، وتشكيل مجلس رئاسة، وحكومة انتقالية بالمناصفة.
- 8- تشكيل لجنة "تنسيق ومتابعة" من الأطراف الموقعة هذا الاتفاق للإشراف على تنفيذ بنوده والتشاور بشأن أي مستجدات لاحقة.

وبث قناة العربية تقريراً مضملاً للرأي العام اليمني والعربي عن الجهود التي بذلناها في مسقط وغيرها، وعملت تلك القناة والقنوات على إطلاق تسمية "الحراك الإيراني" بهدف الإساءة إلينا ولغيرنا من القيادات الجنوبية، وكذلك إلى مسيرة الحراك الجنوبي منذ 2007، إلا أن الرد عليهم كان من قبل الأستاذ حيدر أبو بكر العطاس وعبر قنواتهم (العربية الحدث) حيث استنكر العطاس تقارير بثتها قناة العربية تحدثت فيه عن وجود حراك إيراني مؤكداً لهم أن ما هو موجود حراك جنوبي له قضية وطنية بالبحث عن السلام. والمعروف أن محمد علي أحمد الذي اتفقنا - في مسقط - أن يقود فريقاً سياسياً وعسكرياً من بعض الشخصيات الجنوبية من مختلف المحافظات لملء الفراغ بعد انسحاب أنصار الله وقوات صالح من الجنوب، وليس من بينهم أي شخص سافر إلى إيران أو تدرب فيها أو فتح معسكراً في الجنوب كما تدعي قناة العربية وغيرها. وأبرز هذه الشخصيات:

- 1- هيثم قاسم طاهر، وزير الدفاع السابق.
 - 2- محمد هيثم، نائب رئيس الأركان السابق.
 - 3- قاسم عبد الرب العفيف، قائد سلاح الطيران وسفير سابق.
 - 4- العميد محمد صالح طباح.
 - 5- اللواء أحمد سعيد بن بريك، ملحق عسكري في القاهرة.
- وآخرون من السياسيين والعسكريين.
- ولو نفذ هذا الاتفاق، لكان قد جنبنا الجنوب الخسائر البشرية والمادية التي تعرض لها في الحرب من الطرفين.

كانت لكم عودة إلى مصر في يونيو 2015م والتقيتم الأمين العام الجامعة العربية، فماذا كانت النتيجة؟

عدنا إلى القاهرة، وأجرينا عددًا من اللقاءات مع الإخوة اليمنيين الموجودين في القاهرة، والتقيت المسؤولين المصريين، وكان نقاش تناول الوضع العام في اليمن، ولقائي في مسقط وفد أنصار الله، وبعدها التقيت الدكتور نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية ودار النقاش حول اليمن وسبل حل الأزمة وقدمنا إليه رؤيتنا للحل التي تمثلت بالمبادرة التي أطلقناها قبل فترة، وقد سبق التطرق إليها. وبدوره، رحب الأمين العام بالمبادرة، وأكد أهمية العودة إلى الحوار السلمي (وهذا كان هدفنا منذ بداية الأزمة) لتجنب اليمن المزيد من الدمار، لأن ذلك يؤثر في أمن واستقرار المنطقة والدول المطلة على البحر الأحمر والملاحة الدوليّة.



مع نبيل العربي

اتصال من صالح الصماد

وماذا عن تواصلكم مع أنصار الله للبناء على ما كان بينكم من اتصالات مبدئية؟

بعد لقائي الأمين العام لجامعة الدول العربية بيوم، اتصل بنا الأخ صالح علي الصماد، رئيس المجلس السياسي لحركة أنصار الله وأطلعنا على الوضع العام في البلاد، وعلى تحضيراتهم بشأن لقاء جنيف، فأكدت لهم أهمية اللقاء، لكونه فرصة لإيقاف الحرب والعودة إلى الحوار من أجل رفع المعاناة عن شعبنا ووطننا، وكان وفد صنعاء مترددًا حينها في الذهاب إلى جنيف بسبب قرارات مجلس الأمن، وفي لقاءاتنا لاحقًا مع وفد المؤتمر الشعبي وأنصار الله، أقنعناهم بالتعامل مع قرارات مجلس الأمن والمشاركة في مؤتمر جنيف وكان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن إسماعيل ولد الشيخ، قد طلب مني الاتصال بهم وإقناعهم بالمشاركة، ومن جانبه فإنه سيتعامل بمرونة مع هذا القرار.

خالد محفوظ بحاح

في الوقت نفسه، وصل إلى القاهرة وفد حكومي يمني يمثل الشرعية اليمنية بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية، وكان على رأس الوفد الأستاذ خالد بحاح، نائب الرئيس رئيس مجلس الوزراء، ورافقه وفد حكومي، من بينهم الشيخ محمد علي الشداددي، نائب رئيس مجلس النواب اليمني الذي كان مقرَّبًا من الرئيس هادي خلال العامين الماضيين.

اتصل بي الشيخ محمد علي الشداددي والتقينا بعد (الإفطار) وطال اللقاء والحديث بيننا، حتى إننا تناولنا السحور في منزلي، وكان ذلك اليوم الثاني في شهر رمضان المبارك لعام 1436 (2015/6/18). دار النقاش حول الوضع في اليمن والحرب والقضية الجنوبية، وطرح علينا الشيخ الشداددي موضوع اللقاء مع الأستاذ خالد بحاح من أجل النقاش معه في تلك الأمور بصفته الرجل الثاني في الدولة ويحظى بدعم إماراتي، إضافة إلى أنه ما زال مقبولًا لدى أنصار الله حتى بعد أن انتقل من أميركا إلى الرياض، وشارك في مؤتمر الرياض وتحدث فيه حديثًا سياسيًا متوازنًا، حيث تحدث عن أنصار الله والمؤتمر الشعبي والرئيس السابق علي عبد الله صالح بكلمات بعيدة عن التجريح (كالرئيس المخلوع والميليشيات الحوثية)، اعتبره البعض أنه يلمح إلى أنه يمكن أن يكون جزءًا من الحل، وهو ما أثار تساؤلات كثيرة عن موقفه في المؤتمر وتعرض لسيل من الشتائم من قبل أنصار الشرعية.

ولم ينس له ذلك عندما طرح اسمه لحضور مؤتمر الكويت، وكان الرئيس عبد ربه منصور يخشى أن يذهب إلى الكويت ويعود إلى صنعاء رئيسًا، ولذلك أُقيل من منصبه

رئاسة الوزراء ونائب رئيس الجمهورية بصورة مفاجئة، وعيّن مكانه أحمد بن دغر رئيسًا للوزراء، وعلي محسن الأحمر نائبًا للرئيس.

ويوم الجمعة 2015/6/19 التقينا الأستاذ خالد بحاح في العاصمة المصرية القاهرة، وقال: لقد سعدنا باللقاء معكم اليوم، وإن هذا أول لقاء بيننا، ولكننا تعرفنا إليكم عندما كنتم في القيادة ونحن كنا في الشبيبة وفي لواء الصواريخ في فترة التجنيد لمدة 3 سنوات بقيادة العقيد ابراهيم الكمراني، واليوم أتعرف إليكم من قرب بعد هذا التاريخ. وقال إنه التقى في الفترة الماضية السادة علي سالم البيض وحيدر العطاس وعبد الرحمن الجفري في الرياض، "واليوم ألتقيكم هنا في القاهرة، وأحب أن أطلع منكم على وجهة نظركم في ما يجري في اليمن وكيفية الحل والخروج من هذه الأزمة".



ومن جانبي، رحبت به، وأكدت له أنني سعيد بهذا اللقاء الأخوي لما فيه خير الشعب والوطن في هذه الفترة الحرجة التي يمرّ بها شعبنا في اليمن شمالاً وجنوباً، وقدمت له عرضاً تاريخياً موجزاً لما جرى في اليمن شمالاً وجنوباً خلال السنوات الماضية، وأن مشاكلنا بدأت منذ عام 1967م حول الموقف من قضية الوحدة اليمنية، وقد بدأ الصراع في فترة حكم الرئيس قحطان الشعبي بين الشمال والجنوب، وفي فترة حكم الرئيس سالم ربيع علي واندلاع حرب عام 1972م التي انتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة في جامعة الدول العربية، وحرب عام 1979م في فترة حكم الرئيس عبد الفتاح اسماعيل التي انتهت باتفاق الكويت، وحروب المنطقة الوسطى 1972م - 1982م، وأتينا بعد ذلك احتكمتنا للغة

الحوار، بدلاً من السلاح وأنجزنا دستور دولة الوحدة وقيام المجلس اليمني الأعلى، وكلها خطوات جرت على طريق الوحدة اليمنية. وكان البعض يروج أنني قد فرطت بالثورة اليمنية والجبهة الوطنية في شمال اليمن، وكان البعض ينادي بإسقاط صنعاء عسكرياً بينما كنت مقتنعاً بأن الدخول إلى صنعاء يجب أن يمرّ عبر بوابة الحوار، وبسبب موافقي من قضية الوحدة اليمنية دفعت ثمن خروجي من عدن عام 1986م وخروجي من صنعاء في عام 1990، عندما اتفق البيض وصالح على إخراجي من اليمن، ولم أعترض على ذلك من أجل التسريع بإنجاز خطوات الوحدة وقيامها، مع أنني وأنصاري كنا نمثل القوة الثالثة في اليمن سياسياً وعسكرياً وجماهيرياً، وأنتم عاصرتم تلك المرحلة.

وتحدث السيد خالد البحاح، وقال إن الوضع في اليمن هو غير الذي تعرفه من قبل أو الذي تشاهده وتقرأه في وسائل الإعلام، لقد دخل اليوم عنصر جديد في الأزمة اليمنية، ألا وهو العنصر الطائفي، وهو عنصر خطير يهدد اليمن والسلم الأهلي لأنه مرتبط بموضوع عقائدي، وهناك أيضاً حركة الحوثيين، فقد أدخلوا طرازاً جديداً في الانقلابات. فكما هو معروف، الانقلاب حق لأي طرف أن يتسلم الحكم، ولكن هذه الجماعة قامت بنصف انقلاب ونصف ثورة فلا أطاحت النظام السابق وتسلمت الحكم، ولا عادت إلى حيث كانت، فلا حكموا ولم يتركونا نحكم.

وقال إنه منذ تسلمه للحكم في نوفمبر 2014 لم يستطع أن يقوم بأي شيء لأن المتحكم بالقرارات هم الحوثيون، وقال إنهم لا يصلحون لإدارة الدولة ولا حتى أن يكونوا شركاء مع بقية الأطراف، ليس كرهاً بهم، بل لأن تصرفاتهم تقول هكذا، فهم لا يريدون شريكاً، بل يريدون موظفين لديهم، إضافة إلى أنهم لا يصدقون في أي عهد أو اتفاق. وقال إنهم هم من صاغوا اتفاق السلم والشراكة الوطنية ووقعت بقية الأطراف هذا الاتفاق تحت تهديد السلاح، ولكنهم لم يلتزموه، بل ساروا بطريق آخر في إدارة الدولة.

وقال إن قرارات اتفاقية السلم والشراكة تقول أن ينسحبوا من المحافظات التي دخلوها، ولكنهم بعكس ذلك سيطروا على 19 محافظة بعد ذلك. فبعد الانقلاب في صنعاء زرت الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي وبعد خروجي من مقره انهال على مكبي وابل من الرصاص، وبعدها أتوا إليّ وكان شيئاً لم يكن. وفي فترة الإقامة الجبرية طلبوا مني زيارة صعدة لألتقي السيد عبد الملك، ولكنني رفضت ذلك وقلت لهم: "إذا كان ذلك مقابل حريتي، فإنني لن أذهب"، وبقيت بعد أن رفعوا عنا الحراسة في صنعاء 4 أيام، وعند ذهابي إلى المطار اتصلت بالسيد عبد الملك للسلم، وبعدها سافرت إلى حضرموت، ومنها إلى أمريكا، ثم إلى الرياض للبحث عن حل.

وقال نائب الرئيس خالد بحاح: إننا لم نكن على اطلاع بعاصفة الحزم، لا أنا ولا حتى الأخ الرئيس وحتى الأمريكان قالوا إنهم لم يكونوا على علم بذلك، والدليل نتائج مؤتمر كامب ديفيد بين دول الخليج وأمريكا، حيث يقول البند إن أي تحرك لدول مجلس التعاون الخليجي خارج الإقليم يجب أن يكون بتنسيق مع الإدارة الأمريكية. وقال إن هذه الحرب تمثل دورة تدريبية للطيارين السعوديين، وهناك ترسانة ضخمة لديهم، وإن ما يستخدمونه من مستودعات الأسلحة التي لديهم. وقد عرض عليّ التواصل مع الرئيس عبد ربه منصور في الرياض، وقلت له أن لا مانع وأخبرته أن آخر مكالمة بيننا كانت عام 1994م ولم يصدق وقد اتصل بالرئيس وبدأ بالحديث معه.

قال له: إن هناك صديقاً قديماً من أيام الطفولة والشباب والهاضي يريد الحديث معك، وهو الأخ أبو جمال. وبعدها بدأت بالحديث مع الرئيس هادي بالتهنئة بشهر رمضان الكريم، علمًا أن هذا الاتصال هو الأول منذ عام 1994م، وفي أثناء الاتصال، قال عبد ربه إن شقيقه ناصر منصور هادي قد توفي (وهو معتقل منذ بداية الحرب في 26 مارس 2015 لدى الحوثيين، ومعه اللواء فيصل رجب واللواء محمود الصيحي وزير الدفاع)، وكان عبد ربه قد كرر أكثر من مرة أن أخاه قُتل وأن 4 من أولادهم قتلوا، بينما الآلاف قد قتلوا في هذه الحرب، وعلمت لاحقاً أنه كان يتحدث مع كل زائر له عن مقتل أخيه وأقاربه، حتى أصبح ذلك موضوعاً للتندر لأنه رئيس للبلد ومسؤول عن الشعب، وليس عن أقاربه فقط، ولم أتمكن من الحديث معه بأي كلمة مفيدة عن أوضاع البلاد والعباد.

خرجت عدن من هذه الحرب منكوبة وفق كل التقارير الميدانية والحقوقية الإنسانية، ماذا عنى لكم ذلك وأنت القائد التاريخي الذي ارتبط بصلة خاصة بـعدن وأهلها؟

كنت قلقاً على الوضع في اليمن عامة، والجنوب ومدينة عدن خاصة، بشأن المعاناة، فقد كانت الأخبار الواردة من عدن سيئة للغاية، ومع الأسف فإن أنصار الله لم ينفذوا ما اتفقنا عليه في مسقط بانسحابهم من عدن وتسليمها لأطراف جنوبية، ولو فعلوا ذلك مبكراً لخرجوا بقاء الوجه من عدن بدل أن يخرجوا تحت قصف طائرات التحالف وبوارجه وتحت ضربات المقاومة الجنوبية.

اللقاء مع وفد حزب المؤتمر الشعبي العام 2015/7/5

كان لكم لقاء آخر أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية مع قيادات من حزب صالح... فما حيثيات ذلك اللقاء؟

بعدها بأيام زارني وفد من حزب المؤتمر الشعبي العام ضمّ كلاً من الأمين العام للحزب، الأستاذ عارف الزوكا والدكتور أبو بكر القربي، وزير الخارجية الأسبق، وسلطان البركاني الأمين العام المساعد السابق، وياسر العواضي الأمين العام المساعد الحالي لحزب المؤتمر الشعبي العام والدكتور عبد الكريم راصع، وزير سابق وعضو اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي - كانوا قبل فترة في زيارة لموسكو. وتحدث في اللقاء الدكتور أبو بكر القربي وعارف الزوكا عن الوضع الراهن والحرب والسلام، وهذه المرة الأولى التي التقي فيها عارف الزوكا، وهو يتحدث بثقة في النفس، وبطريقة متسلسلة ومنظمة ومرتبة، أثارت إعجابي. وتحدث أيضاً الشيخ سلطان البركاني وقال إنه كان يمكن أن نتجنب الحرب لو وافقت السعودية والإصلاح على النتائج التي خرج بها مؤتمر الحوار الوطني في موفنيك. بعد إعلان الرئيس استقالته في فبراير 2015 فقد بدأت المكونات السياسية تتحاور للخروج بحلول لسد الفراغ الرئاسي، بعد أن تمت موافقة جميع المكونات على تشكيل مجلس رئاسة يترأسه الرئيس علي ناصر محمد. وعندما علم السعوديون بذلك طلب السفير السعودي في اليمن من حزب التجمع اليمني للإصلاح تغيير موقفه، وكان واضحاً أن السعودية ضد أن يتولى الرئيس علي ناصر محمد رئاسة المجلس، بالرغم من الإجماع الذي حظي به من قبل كل المكونات السياسية الموجودة على الساحة اليمنية.

وأكد عدد من أعضاء الوفد أنه كانت هناك مخارج متعددة، منها: العودة إلى البرلمان لتعديل المادة الخاصة بالرئيس واستبدال مجلس رئاسة.

دار حديث حول الوضع في اليمن، وطالبتهم بتبني وقف الحرب والانسحاب من الجنوب للوصول إلى حل سياسي، وهذا اللقاء امتداد للقاءات التي أجريها مع الأفرقاء كافة.

وبعد ذلك اللقاء نشر ياسر العواضي الصورة التي جمعتني مع الوفد (أعلاه) وتعرضت بعد نشر الصورة لحملة إعلامية من قبل بعض المواقع الجنوبية المتطرفة التي ترفض اللقاء والحوار مع الشماليين وتطالب بفك الارتباط وقيام الدولة الجنوبية.



وفد قيادة حزب المؤتمر الشعبي
من اليمين: سلطان البركاني - الدكتور راصع - الدكتور أبو بكر القربي عارف الزوكا - ياسر العواضي

لقاءات أبو ظبي مع المسؤولين الإماراتيين

توجهتم بعد ذلك إلى دولة الإمارات بعد تلك اللقاءات المتسارعة فماذا حدث؟

بتاريخ العاشر من يوليو 2015 اتصل بنا مسؤول إماراتي (سعيد المهري) ووجه إلينا دعوة للقيام بزيارة سريعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأعطانا إشارة بأنه مكلف من جهة رسمية. وبالفعل، وخلال 24 ساعة صدرت التأشيرات للمرافقين معي السفيرين (حسين الفضلي - حسن عليوة)، وانتقلنا من القاهرة إلى أبو ظبي في يوم 14 يوليو 2015م الذي صادف يوم دخول قوات التحالف إلى عدن، وفي طليعتها القوات الإماراتية التي انطلقت من الموانئ الإريترية ومناطق أخرى، وكنا في أواخر أيام شهر رمضان المبارك. حتى تلك اللحظة، لم أكن أعرف مع من سيكون اللقاء ومن هي الجهة الرسمية التي طلبتنا على عجل، ومن هم الأشخاص، ولكن كنت أرى أن الإمارات يمكنها أن تؤدي دورًا مستقبليًا في اليمن، ولكن عبر الإنماء والإعمار وليس بالحرب، وهو سبب خلافي الأخير معهم. فالإمارات بلد متطور حقق العديد من الإنجازات على المستوى العالمي، وشعبه ينعم بالأمن والاستقرار والرخاء الهادي والمعنوي بفضل قيادة الشيخ زايد الحكيمة، وهو الذي قال: سأترك الدولة بعد عمر طويل بلا ديون ولا حرب.

في الطائرة تحدثت مع السفيرين الحسن والحسين، واقترحت عليها أن نستفيد من الوقت لنقدم لهم ورقة حول رؤيتنا للوضع في اليمن وسبل الحل ومعالجة الأزمات كافة التي مر ويمر بها، وبالفعل، خلال ساعات الرحلة الأربع من القاهرة إلى أبو ظبي أعدنا ورقة يمكنني أن أطلق عليها مسمى (خارطة طريق).

من المطار انتقلنا إلى فندق فيرمونت باب البحر في أبو ظبي. عرفنا المسؤولين الإماراتيون عن أنفسهم بأنهم من الجهة المسؤولة عن رسم السياسات العامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك السياسة الخارجية. وسألت بداية اللقاء: من أنتم؟

فرد عليّ الأول: أنا أبو خليفة. ثم ردّ الثاني: أبو خليفة. وقلت لهم: نريد أن نعرف أسماءكم الحقيقية ومناصبكم، وكنا نتمنى أن نلتقي صاحب قرار في الدولة لأننا كنا عندما نزور الإمارات نلتقي في اليوم الثاني الشيخ زايد رحمه الله، وأنا لا أقلل من مكانتكم ودوركم.

وعدوا بأنهم سينقلون كل ما سنناقشه لأصحاب القرار، وكان علينا أن نقبل بالأمر الواقع وملتقي معهم ونقدم لهم وثيقة التصورات والمقترحات لحل الأزمة اليمنية، التي أعدناها في الطائرة.

وبعد الاطلاع عليها جرى نقاش في الأفكار التي تضمنتها الوثيقة، وقالوا إنها بمثابة خريطة الطريق، وأثنوا على هذا المشروع ووعدوا بدراسته ومناقشته مع القيادة والرد علينا في وقت لاحق.

كانوا حينها يتحدثون عن دخولهم إلى عدن ويتبادلون التهاني عبر ما أطلق عليه اسم عملية "السهم الذهبي". نصحناهم بالاهتمام بالأمن وتوفير الغذاء والكهرباء في عدن، وهو ما أكدته في وقت لاحق لمسؤول كبير في الإمارات، أن عليكم أن تهتموا بالتنمية في عدن والجنوب، كما أنصح بالآلّا تخرجوا من عدن ولا تدخلوا الشمال حفاظًا على حياة أبنائكم، وأن يسلم ملف الشمال للمملكة بحكم علاقاتها التاريخية مع المسؤولين والمشايخ والقبائل والحروب، وأن يترك الجانب الأمني لليمنيين". ولكن مع الأسف دخلوا إلى الشمال وقتل بعضهم في صافر بمأرب⁽²⁷⁾ يوم 4 سبتمبر 2015 (أي بعد خمسين يومًا من نصيحتنا لهم) وقتل آخرون في المناطق الجنوبية، وكانت نصيحة منا، وهذا ما أثبتته الأيام.

(27) تفجير مأرب أو تفجير معسكر صافر هو انفجار وقع في صباح يوم الجمعة 4 سبتمبر 2015، في معسكر اللواء 107 مشاة بمنطقة صافر في محافظة مأرب شمال اليمن، وذلك عند قصف مخزن الأسلحة من قبل القوات الموالية لعلي عبد الله صالح والحوثيين بصاروخ أرض-أرض من نوع توشكا أطلق من صحراء محافظة شبوة، وأدى القصف عن مقتل 99 جنديًا من قوة التحالف في مأرب، بينهم 52 عسكريًا إماراتيًا، و32 يمنيًا و10 سعوديين و5 بحرينيين.

وفي نهاية اللقاء قدمنا لهم خطة للتعامل مع القاعدة والتنظيمات الإرهابية في اليمن والمنطقة.

وبعد لقائنا المسؤولين الإماراتيين وانتهاء اللقاء الرسمي، التقيت على انفراد كلاً من سعيد المهري أبو خليفة وحمدان الظاهري (أبو زايد)، ودار الحديث حول الوضع في اليمن. تواصلت أيضًا مع الفريق عتيق جمعة، مستشار حاكم دبي، وقال لي إنه كان قبل ذلك في عدن لتفقد القوات وأحوال الناس فيها، وقال إنه لمس من المسؤولين والمواطنين عدم ارتياحهم لوصول حسين عرب ومحمد علي الشدادي وآخرين. وفي حديثه أشاد بدور المرأة في عدن، وقال إنها لا تقل شجاعة عن الرجال، وإن الأمور بدأت تستقر. ونصحته بالاهتمام بعدن والتركيز على التنمية وإعادة الإعمار والاهتمام بالهواء والكهرباء، ونصحته أيضًا بألا يخرجوا من عدن إلا للضرورة القصوى، وأكدت ضرورة الاحتكام إلى لغة الحوار بدلًا من لغة السلاح.

وعلمتُ لاحقًا أن بعض المستشارين السياسيين والعسكريين اقترحوا إرسال أولاد الشيوخ والحكام إلى المعركة ليرفعوا من معنويات المقاتلين الإماراتيين وتعتبر رسائل إيجابية حول الانتماء والتضحية والمسؤولية الوطنية، كما صرح بذلك د. أنور قرقاش في تغريدة على تويتر. وعلى سبيل المثال، الشيخ ذياب (نجل الشيخ محمد بن زايد) شارك في المعركة وأصيب هناك، وكذلك الشيخ أحمد (نجل الشيخ سعود بن صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة) شارك في المعركة وبترت ساقاه في مأرب، ويقال أيضًا إن نجل الشيخ محمد بن راشد قتل في اليمن، ولكن لم يعلنوا ذلك. حتى إن الشيخ محمد بن راشد لم نسمع له تصريحات بشأن اليمن. كذلك شارك في المعركة نجل ولي عهد البحرين.



صور الشيخ ذياب وأبناء الشيوخ في اليمن



نجلا ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بجوار قوات التحالف المشاركة في عمليات تحرير مأرب،
ونجل حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، مع مقاتلي المقاومة الشعبية اليمنية بعد تحرير سد مأرب
من المليشيات الحوثية.



نجل حاكم رأس الخيمة أحمد بن سعود في المستشفى

الدخول إلى عدن السهم الذهبي

عملية "السهم الذهبي"، هو الاسم الذي أُطلق على الهجوم المشترك بين قوات هادي و"المقاومة الجنوبية" لاستعادة عدن. في 14 تموز/ يوليو 2015 تدفقت 75 مركبة مقاومة للألغام ومحمية من الكمائن، كانت تضمّ نحو 600 جندي من الحدود الخارجية الغربية لعدن الصغرى، فاستولت على مرسى جديد في رأس عمران ثم توجهت نحو الشمال الشرقي لتستولي على أنظمة الطرقات شمال مدينة عدن. كذلك، نُقلت 95 مركبة إضافية مقاومة للألغام ومحمية من الكمائن مع 300 جندي عبر ميناء عدن إلى حيّ خورمكسر للاستيلاء على "مطار عدن الدولي" وحي خورمكسر. ورافقت الجنود المتوغّلين قواتٌ خاصة إماراتية وسعودية وثمانية مركبات قتالية إماراتية من طراز "إنغما"، مع أنظمة صواريخ رباعية التركيب يمكن التحكّم بها عن بعد. وفي نهاية ذلك اليوم، استعادت "المقاومة الجنوبية" المطار، وشنت القوات الجوية الداعمة لها 136 غارة على عدن خلال الساعات الـ 36 الأولى من بدء العملية⁽²⁸⁾.



بعد ضربات جوية عديدة طالت قوات صالح وأنصار الله منذ بدء عاصفة الحزم، كانت المعارك تجري بين المقاومة الجنوبية من جهة قوات صالح وأنصار الله من جهة أخرى.

ومكّن التدخّل "الإماراتي" على الأرض المقاومة الشعبية الجنوبية من تسلّم زمام المبادرة، وتحولت خلال أسابيع فقط منذ بدء تسلّم الجيش "الإماراتي" مقاليد الأمور من

(28) - معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى - (الجهود الحربية السعودية - الإماراتية في اليمن (الجزء الأول): عملية "السهم الذهبي" في عدن مثالا) تأليف مايكل نايتس وألكسندر ميلو 10 - آب/أغسطس 2015.

قوة مدافعة عن المدينة، إلى قوة مهاجمة تمكنت من استعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها القوات الموالية لصالح وأنصار الله.

كانت قوات المقاومة الجنوبية بقيادة اللواء علي ناصر هادي (رحمه الله) تدافع عن المدينة كلها منذ البداية، بالرغم من شحة الإمكانيات التي لا تلي الحد الأدنى من متطلبات الصمود، خاصة أن عدن تُركت بلا قيادة سياسية أو عسكرية أو أمنية ودخلت في حالة من الفراغ. والجميع يتذكر تلك الأيام وعمليات النهب والسطو خلال الأيام الأخيرة لهادي قبل أن يغادرها، وهذه الظروف دعت بعض القادة العسكريين إلى العمل على تأسيس قوة عسكرية نظامية - ساعدهم في ذلك انطلاق عاصفة الحزم وشعورهم بوجود طرف يدعمهم عسكرياً ومالياً، لدعم المقاتلين في الجهات الذين يحتاجون إلى خبرات عسكرية، ضمت ضباط ممن انشقوا عن الجيش اليمني ووقفوا إلى جانب الشرعية، ومنهم ضباط من جيش جمهورية اليمن الديمقراطية. هؤلاء الضباط بدأوا بتشكيل كتائب وسرايا لألويتهم (لواء النصر بقيادة العميد فضل باعش، ولواء الحزم بقيادة العميد فضل حسن)، على الرغم من قلة الإمكانيات وظروف الحروب التي كان يشكو منها بعض القادة العسكريين، لكنهم أسسوا كتائب عسكرية تضم كل من ينتمي إلى السلك العسكري في معسكر بير أحمد ومعسكر بير فضل.

في البداية، كان أفراد هذه الألوية يقاتلون إلى جانب المقاومة الشعبية كأبي مواطن، وكان لوجود هذه الوحدات العسكرية أثر كبير في الأحداث، إضافة إلى وجود عدد من الآليات والدبابات والمصفحات والعربات - كانت معطلة وينقصها الكثير من قطع غيار وغيرها - استفادت منها بعد إعادتها إلى الجاهزية.

ويقول العميد فضل باعش، قائد لواء النصر: "قمنا باستدعاء الكثير من زملائنا ووجهنا نداءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي وعبر اتصالاتنا بمن نعرفهم من المتخصصين من مهندسين وضباط وأفراد وقيادات للآليات ووجدنا استجابات ما كنا نتوقعها من الكثير من العسكريين الضباط والأفراد المتخصصين ومن الجنود المشاة. وبهذا أعدنا أنفسنا لنعمل ليل نهار على تنظيم صفوفنا في كتائب وسرايا، وكان ينقصنا السلاح الخفيف والمتوسط الذي به نستطيع حماية سلاحنا الثقيل والدخول في جبهات الدفاع عن مدينتنا وعن أهلنا، وبفضل التعاون المستمر مع عمليات المنطقة الرابعة، استطعنا الحصول على جزء مما نحتاجه".

الشهيد علي ناصر هادي



الشهيد علي ناصر هادي

كانت قوات التحالف قد أنزلت عبر الجو مساعدات عسكرية ومالية إلى بعض أحياء عدن، وقبلها إلى الضالع وشبوة، وكان كثير من هذه المساعدات يذهب إلى جيوب البعض من القادة، فيما تُرك الكثير من المناطق في عدن وغيرها دون دعم، وهو ما شكاه منه اللواء علي ناصر هادي الذي عُيّن دون علمه قائداً عسكرياً للمنطقة الرابعة. وعلى الرغم من هذا المنصب، فإنه لم يصل إليه أي إمداد عسكري أو دعم مالي، وكان يشكو لي في أكثر من مكانة قبل استشهاده بأيام:

أخبرني أن كثيراً من الضباط والشباب الأبطال قد استشهدوا خلال المعارك التي دارت في أحياء عدن وهم بصدورهم العارية وبسلاح فردي يواجهون المدرعات والمجزرات في الوقت الذي كان في جبل حديد نحو عشرين ألف بندقية وأربعين مليون طلقة، هي الدفعة الأخيرة من صفقة السلاح الروسي التي أرسلت من الحديدة إلى عدن، كما أخبرني بذلك وزير الدفاع السابق محمد ناصر أحمد بمرارة، وأثارت الكثير من التساؤلات حولها... وقد نهبت تحت سمع وبصر الحكومة وأجهزة الأمن في عدن، وهو ما تحدث به العديد من القيادات العسكرية وجمع كبير من المواطنين الذين طرحوا هذا

السؤال: لماذا لم يتم تسليحهم على الأقل للدفاع عن أنفسهم مع وجود كل هذا السلاح؟ وعرفت منه أنه يتحدث معي من أمام فندق الصخرة "الروك أوتيل" بالتواهي المطل على مينائها العتيق.

استيقظت ذاكرتي على أوجها، وكذلك عاطفتي، ولا أعتقد أنها هدأتا ذلك اليوم... كل شي يتداخل: الزمان والمكان، وجوه الأصدقاء والرفاق والناس الذين رحلوا، والذين لا يزالون على قيد الحياة، الذين يقاتلون بشرف ويموتون في كبرياء، لكنك رغم الحرائق وصور الدمار ورائحة الموت تستأنس بشباب في عمر الورد ينبثقون من بين الرماد كأنهم طائر الفينيق. هذه المدينة أبداً لا تموت، تدفع ثمن موقعها الاستراتيجي، كل جحافل الغزاة من كل لون ونوع زحفوا إليها، لكنهم غادروا منها مدحورين... دائماً تنتصر مهما طال الزمان أو غلت التضحية، دائماً تجد روحاً جديدة تستنهضها فتهمز الموت وتنتصر للحياة... كان صوت علي ناصر هادي يصل إليّ عبر الأثير بعنفوان قائد مقاتل وسط رجاله... - قال: سنموت من أجل عدن.. نفديها بأرواحنا، ليس دفاعاً عن شرعية أحد، ولكن من أجل الوطن...

وكم يحسّ بأن النهاية باتت قريبة، قال لي:

- إذا حدث لي شيء واستشهدت "أمانتك طارق وإخوانه" ... اهتمّ بهم وبأسر الشرفاء الأبطال الذين ماتوا وهم يدافعون عن عدن والوطن.

أخبرني أن وضعهم في الميدان صعب بل خطير جداً، بعد أن نفذت منهم الذخيرة، وقتل الكثير من المقاتلين المدافعين عن المدينة. وأضاف: لم يبقَ معي سوى هذا الرشاش في يدي. وسألني: ماذا أفعل؟!

صوت علي ناصر هادي يلحّ عليّ بإصرار:

- ماذا نفعل؟!

قلت له الكلمات القليلة التي وجدتها مناسبة في تلك اللحظة.

- أنت قائد عسكري، قدر الموقف واتخذ القرار الذي تراه مناسباً.

كنت خائفاً على حياته وحياة الرجال القليلين من حوله، لكنني لم أتحدث معه أن ينسحب من المعركة بعد أن ترك وحيداً. كذلك لم يتطرق حديثي معه إلى الاستسلام للطرف الآخر، أو رفع الراية البيضاء، بل تركت له الخيار، لكنه لم يتوقف عن ترديد: "سنموت من أجل الوطن يا أبو جمال"، مثله مثل أي قائد شجاع يفضل الموت على الاستسلام أو الهروب.

أجرينا في ذلك اليوم اتصالات كثيرة، ولم ينقطع الاتصال معه إلا حين جاءني نبأ استشهاده الفاجع...

الاتصالات مع اللواء علي ناصر هادي بدأت منذ تعيينه في منصبه الجديد قائداً للمنطقة الرابعة، وأخذت تزداد يوماً بعد يوم، كان خلالها يطلعني على آخر أخبار سير المعارك في عدن. وقبل استشهاده بيوم، اتصل بي لأكثر من عشر مرّات خلال بضع

ساعات، وكان ذلك في الصباح قبل مواعي مع السفير البريطاني الجديد في اليمن في مقر السفارة البريطانية في القاهرة... وكنت طوال المقابلة أفكر في ما قاله لي: "إذا حدث لي شيء فاهتم بطارق وإخوانه".

وقد استشهد في اليوم التالي مباشرة، وكأنه كان يتنبأ بمصيره. وقد اتصلت في التاسعة صباح اليوم ذاته، بهاتفه دون أن أتلقى منه أي رد، ولم أكن أعلم بأنه استشهد قبلها بساعة واحدة فقط. وفي التاسع من مايو، حوالى الساعة الثامنة مساءً، اتصل بي نجله الأكبر طارق، وأخذ يقدم لي العزاء في استشهاد والده بدل أن أعزيه أنا به.

وعلمت لاحقاً أنه قبل استشهاده حاول ابنه ومن معه إقناعه بالخروج إلى البريقة، ولكنه رفض، وحاولوا أخذه عنوة عبر زورق، حيث إن البريقة كانت أكثر أماناً من التواهي، فقال لابنه: إذا أخذتموني إلى البريقة فإن أول رصاصة أطلقها سأوجهها إليك.

أصابني ذلك بحزن شديد، ليس عليه وحده، بل على كل الشهداء الذين سقطوا في ميادين القتال وهم يدافعون عن مدينتهم، عن أحيائهم، عن وطنهم، وذويهم. هؤلاء اختاروا القتال والموت بشرف، وسيخلد التاريخ بطولاتهم وتضحياتهم الغالية بأعز وأعلى ما يملكون، بعكس أولئك البعض الذين يتباكون على عدن دون أدنى شعور بالمسؤولية الوطنية أو حتى الأخلاقية.

نعم هذا ما تفعله الحروب، لا تخلف غير الدمار والخراب، و سوى المآسي والويلات والدم والدموع، والآلام والجراح التي لا يمكن أن تندمل بسهولة، سوى الأحقاد والثارات، وما نراه من صور الحرائق والدمار والموت المنتقل خير دليل على ذلك...

ما تقييمكم لوضع عدن بعد خروج الحوثيين وصالح منها ودخول الإماراتيين؟

تعتبر القضية الأمنية في عدن المشكلة الأبرز التي تواجه حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، إذ برزت التركة الثقيلة التي خلفتها الحرب إلى الواجهة، وشكلت تحدياً كبيراً أمام السلطة المحلية.

شهدت عدن بعد هزيمة الحوثيين وأنصار صالح وخروجهم منها انفلاتاً أمنياً متفاوتاً، إذ نفذت جهات مجهولة عمليات اغتيال لعدد من قيادات المقاومة والمسؤولين الأمنيين في المحافظة، فضلاً عن هجمات مباشرة بسيارات مفخخة تعرضت لها نقاط أمنية، موقعة عشرات القتلى والجرحى وكان أبرز هذه العمليات اغتيال محافظ عدن، اللواء جعفر محمد سعد رحمه الله، وسط مخاوف متصاعدة من أن يؤدي ذلك إلى الدفع بهذه المدينة إلى سيناريوهات وتداعيات خطيرة، في ظل غياب رئيس الدولة ورئيس الوزراء عن عدن التي اتخذوا منها عاصمة مؤقتة، ومع الأسف أنها عندما زارها لأيام كانا يتنقلان بالطائرة من

قصر معاشيق إلى المطار والميناء، رغم الوجود العسكري الكثيف للتحالف، ولم يحدث في تاريخ عدن، سواء في ظل الاحتلال البريطاني أو في ظل حكم الجبهة القومية والحزب الاشتراكي أن جرت أية زيارة بالطائرات لأحياء عدن ومنشأتها في هذه المساحات الصغيرة، حيث لا تزيد المسافة بين معاشيق والملا ومطار عدن على 5 كلم.

بدأ التنافس الشديد والتسابق على السيطرة على الأرض بين المقاومة التي تمثل شرعية الرئيس هادي، والمقاومة التي تنادي بفك الارتباط، ومحاولة استغلال هذه الفرصة سياسياً، لتثبت أمراً واقعاً، يبرز فراغاً سياسياً لم تملأه سلطة الرئيس هادي حتى ذلك الوقت⁽²⁹⁾.

ومن خلال متابعتي لما جرى في عدن بعد دخول القوات الإماراتية، فقد شهدت المدينة حالة من الانفلات والفوضى بسبب توزع الولاءات للعناصر المسيطرة على الأرض، منها من هو محسوب على فصائل الحراك الجنوبي، ومنها من هو محسوب على التيارات السلفية والقاعدة، ومنها المحسوب على حزب الإصلاح، ومنها المحسوب على الإمارات والآخر المحسوب على السعودية، وبعضها محسوب على الرئيس صالح وأنصار الله، وبعضها محسوب على الجنرال علي محسن الأحمر، ولم يكن لهذا سوى معنى واحد، وهو تشظي الدولة وسقوط هيبتها.

سيطرت كل مجموعة على حيّ من أحياء عدن، وأصبح لكل حيّ قائد، إضافة إلى سيطرة عناصر محسوبة على التنظيمات الإرهابية على بعض المناطق الحيوية مثل المجلس التشريعي والميناء والمطار وحيّ المنصورة. وكانت عشرات المصفحات قد سلمت لبعض القيادات، واستخدمت بطريقة خاطئة، بل إن بعضها تحول إلى سلاح شخصي حيث كانت بعض العناصر تتجول بها في الأعراس وعلى أبواب المطاعم للتباهي.

و استخدمت بعض هذه المدرعات - كما يقال - في أكتوبر 2015 من قبل العناصر الإرهابية في الهجوم على فندق القصر مقرّ رئيس الوزراء خالد بحاح، وكذلك الهجوم على منزل الشيخ صالح بن فريد العولقي، مقرّ القوات الإماراتية. وثمة انفجار آخر طاول غرفة عمليات القوات الإماراتية في مدينة الشعب وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"⁽³⁰⁾ هذه العمليات كما تم استخدام أيضًا صواريخ كاتيوشا في الهجوم.

(29) - بشرى المقطري - ما بعد تحرير عدن: تحديات هادي في الجنوب 2015/7/28.

(30) وقد بلغت خسائر القوات الإماراتية من الأرواح 144 عسكرياً في اليمن شمالاً وجنوباً، كما تشير الإحصائيات.



محمد علي الحوثي يستعرض إحدى المصفحات الإماراتية التي يدعون أنهم قد استولوا عليها في المخا.



صور فندق القصر في عدن مقرّ رئيس الوزراء خالد بنحاح لحظة التفجير الإرهابي فبقاء عدن التي لا تزيد مساحتها على 760 كلم غير آمنة، واستمرار الاغتيالات فيها، وبقاء الناس فيها بخوف مستمر جراء الاختلالات الأمنية، يدل على فشل الخطة الأمنية التي طبقتها قوات التحالف، ونفذتها قوات الجيش الوطني والمقاومة الجنوبية التي دُمج بعض وحداتها العسكرية في السلك الأمني والعسكري، ما اضطر القيادة الإماراتية وقوات التحالف إلى إنشاء قوة عسكرية وأمنية أطلق عليها اسم "الحزام الأمني" برئاسة القائد السلفي وزير الدولة هاني بن بريك، وكان التيار السلفي هو العنصر الطاغية على أفراد هذا الحزام، وقال عنه الكاتب السعودي جمال الخاشقجي إنه - هاني بن بريك - الشخص المتنفذ في عدن.

الفوضى الأمنية التي شهدتها عدن بعد حالة الحرب، وقبل ترتيب الأوضاع، أمر طبيعي، لكن السؤال: هل عمليات الاغتيالات هذه التي حدثت كانت نتيجة الفوضى، أم أن هناك استراتيجية منظمة تنفذها جهات ما؟

أذكر انه بعد انسحاب البريطانيين من عدن في 30 نوفمبر 1967م وتسلم الجبهة القومية للمدينة ومؤسساتها، لم تحدث أية مظاهر للفوضى وجرى انتقال سلس وسلمي للسلطة من المندوب السامي البريطاني إلى الرئيس قحطان الشعبي، واستتبت الأمور في المدينة وبقية المحافظات (السلطنات سابقاً) لأنه كانت توجد قيادة واحدة ورئيس واحد ولم يدع كل قيادات حرب التحرير، سواء في عدن أو في جبهات القتال الأخرى أنهم صنّاع النصر، ولم يطلق أحد على نفسه أنه هو القائد، بل قبل الجميع بتكليف قيادة الجبهة القومية برئاسة قحطان محمد الشعبي، رغم الأعمال البطولية التي سطرها على مدى أربع سنوات من الحرب ضد الاحتلال البريطاني، وليس 4 أشهر كما حدث لعدن في 2015م التي كثرت فيها الزعامات والقيادات.

كيف كانت علاقتكم بالشهيد اللواء جعفر محمد سعد محافظ عدن السابق؟

في 6 ديسمبر 2015 اغتيل المناضل اللواء جعفر محمد سعد، محافظ عدن الذي لم يبق في منصبه إلا لشهرين تقريباً من تاريخ 9 أكتوبر 2015م، وكان يحظى باحترام سكان عدن لأنه يعتبر من أبنائها، إضافة إلى أن سيرته الوطنية والشخصية والعسكرية والسياسية جعلته يحظى باحترام الجميع في عدن وخارجها، وهو شخصية عسكرية وطنية كانت مقربة بشدة من الحراك الجنوبي وشكل تعيينه إرضاءً كبيراً لأبناء مدينة عدن، وكان قد عيّن قبل الحرب مستشاراً لرئيس الجمهورية (هادي) للشؤون العسكرية.

بنى وقتها تنظيم الدولة الإسلامية عملية اغتيال محافظ عدن اللواء جعفر محمد سعد، بتفجير سيارة مفخخة لدى مرور موكبه، ولقربه من الناس شهدت مراسم تشييعه حضوراً جماهيرياً حاشداً، رغم الظروف الأمنية الخطيرة التي كانت تعيشها المدينة حينها، وذلك تقديراً لدوره الوطني وشجاعته في مكافحة الإرهاب، وقد أعلن حينها مدير أمن عدن شلال علي شابع، أنه تم القبض على القتلة، وأنهم سيقدمون إلى المحاكمة، ومرت أشهر وسنوات، ولكن لم يحدث شيء.

ومع الأسف لم تشهد مدينة عدن الأمانة المسالمة الاستقرار سواء قبل أو بعد اغتيال الشهيد البطل، حيث جرت سلسلة من الاغتيالات وأعمال الإرهاب والعنف والتطرف وانتهاك آثار المدينة ومعالمها التاريخية بطريقة همجية وفوضوية، ولم يكشف عمّن يقف وراء

جميع هذه الجرائم والاعتقالات وأعمال السلب والنهب والفوضى في غياب الدولة وسلطتها وأجهزتها.

أما عن علاقتي به، فقد ربطتنا علاقات في عدن عندما كان ضابطاً عسكرياً واستراتيجياً في القوات المسلحة لجمهورية اليمن الديموقراطية، وكان من الدين انتقلوا معنا إلى صنعاء، وقد استقر بعدها في لندن، وكنا على تواصل خلال السنوات الأخيرة من حياته. وعندما غادر القاهرة إلى لندن لم يهدر وقته عبثاً، بل تفرغ للدراسات والبحوث السياسية والعسكرية، وشارك في عدد من الدورات وألّف عدة كتب منها "هيئات العمليات والكمبيوتر في جيوش الدول النامية"، و"خبرات وخصوصيات البناء العسكري في الدول النامية"، و"أمن البحر الأحمر".

وفي السنوات الأخيرة (2007 – 2013) من مسيرة الحراك الجنوبي، كنا على تواصل مستمر، وقد شارك معنا في المؤتمر الجنوبي الأول الذي عقد في القاهرة عام 2011م، وكنا نتفق على الكثير من القواسم المشتركة وفي رؤيتنا للقضية الجنوبية وسبل حلها. وكانت للشهيد الراحل مواقف متوازنة في طروحاته، وعندما سُنت الحملة الإعلامية عليّ بسبب موقفي من الحرب، ودعوتي إلى الاحتكام للغة الحوار بدلاً من السلاح، كان للشهيد جعفر محمد سعد موقف جريء، حيث كتب:

"علي ناصر محمد هو من تبنى قيام الدولة المدنية الحديثة وضحى من أجل ذلك الهدف وقد كان السباق في وعي وإدراك أهمية الانفتاح على العالم وإقامة العلاقات المتكافئة مع دول الجوار، وهو صاحب إنجاز المؤسسات العسكرية والمدنية التي تفوقت على مؤسسات الدول الشقيقة في الجوار الجنوبي وذلك بشهادتي عندما شُرفت بتحمل ملف التخطيط وبناء القوات المسلحة، وعلى الرغم من الأقاويل والافتراءات، إلا أن الرئيس علي ناصر كان يمنح ثقة العمل والقيادة لكل من تتوافر فيه الكفاءة بصرف النظر عن جغرافيته، وأنا واحد من قافلة عملت مع الرئيس ناصر ولم أكن إلا من أبناء عدن التي احترمتها وأحبها علي ناصر وبالفعل أبو جمال كان وما زال في وجدان كل جنوبي".

استمرت لقاءاتكم مع القوى الدولية حينها، ماذا عن لقاءكم سفيرة الاتحاد الأوروبي في القاهرة بيوليو 2015م؟

في القاهرة 2015/7/25 التقيت سفيرة الاتحاد الأوروبي بتينا موشايت، بحضور الإخوة محمد علي أحمد ومحمد علي أبو لحوم وسبأ أبو لحوم. بدأ اللقاء بالترحيب من قبل السفيرة، وبعدها قالت لنا، توليت مسؤوليتي في اليمن عام 2012م، وكان لدينا أمل للمستقبل، وكان بالإمكان العمل للسير باليمن نحو الأفضل. أما اليوم، فلا يوجد لدينا أي تصور نحو المستقبل القريب، ولا حتى البعيد. وأبدت السفيرة عدم ارتياحها تجاه ما

يجري في اليمن، وخاصة مسألة القصف من قبل طائرات التحالف العربي بقيادة السعودية وما تخلفه هذه الهجمات من ضحايا، إضافة إلى الوضع الإنساني السيئ الذي وصلت إليه الأمور مع انعدام الخدمات. وأبدت السفارة انزعاجًا كبيرًا من أسمتهم تجار الأزمة وقالت إن العدد كبير، ولا يمكن تسميتهم، لكنها تعرفهم جميعًا، سواء من في الرياض حول الرئيس عبد ربه، أو من يذهب إلى اليمن.

ومن جانبي أكدت موقفي من الحرب الدائرة منذ مارس 2015م، وأكدت على موقفي مما قام به الحوثيون والجيش (القوات الموالية لصالح) تجاه الجنوب، وذكرت ما جاء في مبادرتي في 10 مايو والتي تدعو إلى وقف القصف وانسحاب القوات من مدن الجنوب والمدن كافة والعودة إلى الحوار.

وأكدت أنني نصحت الحوثيين في نوفمبر 2014م بعدم تجاوز ما أسمته الخطوط الحمراء، ومع الأسف، لم يستمعوا إلى نصائحنا بشأن هذه النقاط، وأكدت أنه قبل أي حوار يجب أن يكون هناك حل للقضية الجنوبية.

وعرضت على السفارة بعضًا مما قمت به خلال الفترة الماضية (مارس 2015) وحتى تاريخ اللقاء، كاللقاءات مع المصريين واللبنانيين والإيرانيين والعمانيين وكذلك اللقاء في مسقط لاحقًا مع وفد أنصار الله، وتأكدي لهم على ضرورة انسحابهم من مدن الجنوب، ولا سيما عدن، مع ضرورة وقف إطلاق النار، ولقائي مع السفير البريطاني الجديد في اليمن والأمين العام للجامعة العربية د. نبيل العربي.

تري السفارة أن من الضروري أن يكون هناك برنامج سياسي تتوافق عليه الأطراف في اليمن كحد أدنى. وهي تتفق معنا بالرأي في ضرورة وقف الحرب، وقالت إنها عندما عرضت في الرياض موضوع وقف الحرب جوبهت باتهامات شديدة من قبل الأطراف السعودية واليمينية واتهمت بأنها تقف إلى جانب المجرمين.

وماذا عن اللقاء مع المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ؟

قبل اللقاء مع ولد الشيخ، التقيت عددًا من الإخوة اليمنيين، ومنهم الشيخ علوي الباشا بن زيع، الأمين العام لحلف قبائل مأرب والجوف، وعارف الزوكا وياسر العواضي من حزب المؤتمر، وعلي عبد الكريم (مؤتمر شعب الجنوب). وكنت أعد نفسي للسفر إلى بيروت يوم الثلاثين من يوليو 2015م عندما اتصل مكتب المبعوث الأممي للأمم المتحدة وطلب لقاءنا، والتقينا، وكان ذلك اللقاء هو الأول مع السيد إسماعيل ولد الشيخ بعد تسلمه مهامه خلفًا للمبعوث السابق السيد جمال بنعمر. لقد تعرفت عليه عندما كان يعمل في إحدى المنظمات الدولية بدمشق، وقدمت له ملخصًا لرؤيتنا للوضع في اليمن والأزمة

الطاحنة وعرضت له تصوراتنا للحل التي تقاطعت في معظمها مع التصورات التي يحملها هو وتتمثل بالنقاط الآتية

إيقاف العمليات العسكرية، بالتزامن مع سحب القوات من المدن والمناطق التي جرى التمدد فيها وإيجاد آلية متوافق عليها لتنظيم المسائل الناجمة عن الانسحاب وملء الفراغ لإدارة شؤون تلك المناطق والمدن حتى لا تسيطر عليها عناصر القاعدة. أن يقترح موفد الأمين العام للأمم المتحدة تنظيم الآلية المذكورة عبر إيفاد مراقبين دوليين ذوي خبرة تحت مظلة الأمم المتحدة من دول عربية ومواقفة مجلس الأمن.

واقترحت المضي قدماً في موضوع الهدنة الإنسانية التي تسمح من خلال سريانها بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق اليمينية كافة والتي تتطلب بالضرورة قبول الأطراف كافة لوقف فوري لإطلاق النار.

وأكدت على ضرورة احترام جميع الأطراف للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وعدم اختراقها بما يجنب المدن أي ضربات وتدمير، ويجنب المدنيين شرور الحروب، وكان من المهم التشديد على ضرورة إطلاق جميع السجناء المدنيين والعسكريين وعدم السماح باستمرار اعتقال مدنيين. ولتنفيذ تلك المبادرة لا بد من السماح للحكومة بممارسة مهامها ودورها المناط بها، وتمكينها من البدء بمهمتها المتعلقة بتهيئة الأوضاع لإعادة بناء البنية التحتية المدمرة. وشددت على ضرورة العودة إلى طاولة الحوار السياسي، بما لا يخل بمطلب حل القضية الجنوبية وفق مطالب شعب الجنوب.

وفي نهاية اللقاء طلب مني السيد إسماعيل ولد الشيخ أن أقنع المؤتمر الشعبي وأنصار الله بقبول قرار مجلس الأمن 2216 حتى لا يدخلوا في مواجهة مع المجتمع الدولي، وقال إنهم إذا قبلوا بذلك فإنه من جانبه سيتعامل بمرونة بشأن تنفيذ القرار، وليس تطبيقه بالسرعة التي يطالب بها البعض حرصاً منه على نجاح الجهود التي تبذل لإحلال السلام في اليمن والعودة إلى الحوار بين أطراف الصراع. وقد وعدته بذلك وقيمت بإجراء العديد من الاتصالات مع قيادة المؤتمر وأنصار الله لإقناعهم بقرار مجلس الأمن، وبعد جهد كبير استطعت أن أقنعهم بذلك، وأبلغت المبعوث الأممي بما توصلنا إليه.

لا تزال عدن كما أعلنها هادي، عاصمة مؤقتة.. لكن عودته وعودة الحكومة مؤقتة أيضاً. فما السبب من وجهة نظركم؟

كانت قوات التحالف قد أعلنت أن 70 في المئة من الأراضي اليمينية قد أصبح بيد الشرعية، وأن أنصار الله وقوات صالح تسيطر فقط على 30 بالمئة، وتأكيداً لهذا الإعلان، كان لا بد للمؤسسات الدولية أن تقاد من الداخل، وسبق أن أعلنت وزيرة الإعلام السابقة نادية السقاف، أن عدن ستكون عاصمة للبلاد لمدة 5 سنوات، وعليه فقد عادت الحكومة

إلى عدن، ورافقتها حملة إعلامية مدروسة لدعم هذه العودة، وبعدها بأيام عاد الرئيس هادي إلى عدن، وكان الهدف إعلاميًا أكثر منه عودة حقيقية. فالخطر ما زال كبيرًا على عدن بعد أن سيطرت القاعدة على المكلا، وشبح تنظيم الدولة "داعش" يلوح بأعلامه من بعيد. أما الرئيس عبد ربه منصور هادي، فقد عاد يوم 22 سبتمبر 2015 إلى العاصمة المؤقتة عدن، وأدى صلاة عيد الأضحى المبارك يوم 24 سبتمبر 2015م بحماية قوات التحالف السعودي - الإماراتي.



التقطت له هذه الصورة، مع نائبه خالد بحاح بحراسة إماراتية يؤديان صلاة العيد وبعد الصلاة عقد هادي اجتماعًا مع حكومته، وقال في أول اجتماع له في عدن مع نائبه خالد بحاح بحضور عدد من الوزراء، إن المرحلة المقبلة يجب أن تشهد تحركًا حكوميًا واسع النطاق لتتجاوز عدن آثار الحرب، غير أن ذلك لم يحدث، بل ازداد الوضع سوءًا. ومن عدن اتجه هادي إلى نيويورك لحضور جلسة الأمم المتحدة. واتضح أن هناك رؤيتين لتطور الأحداث المستقبلية:

الرأي الأول يعتقد أن دول الخليج (التحالف العربي) تدعم انفصال الجنوب عن الشمال، وعزز هذا الاعتقاد تواجد قوات الجيش والتحالف التي تتمركز على حدود الدولتين السابقتين، وتم الترويج إعلاميًا لذلك الموقف بشكل كبير، وأعتقد أن تلك الخطوة جاءت من أجل كسب التحالف العربي تأييد فئات من الشعب الجنوبي التي تطالب بالانفصال.

الرأي الثاني يقول إن هادي لن يعود إلى عدن، بل سيعود إلى الرياض، وإن منصب الرئيس بالوكالة سيكون من نصيب بحاح، وإن مفاوضات التسوية ستنتقل بين وفد الشرعية بقيادة بحاح مع الطرف الآخر، ومؤشرهم على ذلك أن خالد بحاح حتى ذلك التاريخ لم يهاجم الطرف الآخر بالطريقة التي هاجم فيها الرئيس هادي وبقيه مناصريه جماعة صالح وأنصار الله.

في تلك الفترة التقيت وفد أنصار الله في بيروت ماذا كان هدف اللقاء؟

التقيت وفد أنصار الله في منزلي في بيروت بتاريخ 15 أكتوبر 2015م، وقد تألف الوفد من: محمد عبد السلام - الناطق الإعلامي لجماعة أنصار الله، حسين العزي - عضو المكتب السياسي لأنصار الله، عبد الملك العجري - مدير مركز الدراسات، مهدي المشاط - مستشار عبد ربه منصور هادي عن أنصار الله، إبراهيم الديلمي - مدير قناة المسيرة الفضائية التابعة لأنصار الله، وبحضور السيد أزال الجاوي. وتزامن اللقاء مع مرور 200 يوم على عاصفة الحزم.

تطرق محمد عبد السلام إلى المشاورات واللقاءات التي تدور في مسقط، بينهم وبين وفد حزب المؤتمر الشعبي العام من جهة وبين الطرف الآخر (الرئيس عبد ربه منصور هادي - السعوديين - الإماراتيين - والأمريكان) برعاية من الأمم المتحدة ومع دعم عُماني، وقال إنهم وجهوا رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أكدوا فيها الالتزام مع بقية الأطراف الأخرى بالنقاط السبع كحزمة واحدة، وتضمنت التزام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني بما فيها القرار 2216 وفق آلية تنفيذية متوافق عليها، وأكدوا دعمهم للحل السياسي والعودة إلى المحادثات دون شروط مسبقة.

وأشار، عبد السلام، إلى أنه لم يكن هناك أي تفاعل إيجابي من الطرف الآخر مع جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة ومع دعوة مجلس الأمن للعودة إلى المحادثات، وكل ذلك بسبب التعتن السعودي وعدم رغبتهم (السعوديين) في إيقاف الحرب، حسب حديثه.

وكانت مبادرة النقاط السبع الأُمّية قد تضمنت:

1. وضع، وبشكل عاجل، آليات لوقف إطلاق النار وانسحاب القوات المتحاربة ووضع آليات الرقابة وفق القرار 2216.
2. التسهيل الكامل لعمل وكالات الإغاثة الإنسانية، والتقيّد بآليات التفتيش والمراقبة التي تقودها الأمم المتحدة والتعاون التام معها.
3. انسحاب القوات المتحاربة من مناطق الاقتتال واتخاذ الإجراءات لمحاربة الإرهاب ومنعه من الانتشار.

4. التقيّد بآليات التفيتيش التي تقودها الأمم المتحدة بشأن توريد المواد التجارية عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية.
 5. الطلب من المبعوث الخاص للأمين العام أن يكثّف جهوده لدى الفعاليات الدولية والإقليمية كافة لضمان ألاّ تحول أي عملية عسكرية دون التنفيذ الآمن لوقف الاقتتال والانسحاب وفق القرار 2216.
 6. التأكيد مجدداً على احترام القانون الإنساني والامثال لمواده التي تتعلق بحماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية.
 7. تنظيم المبعوث الدوليّ لمشاورات سياسية.
- من جانبي أكدت لهم ضرورة التنسيق مع حلفائهم السياسيين كافة من أجل الوصول إلى حل سياسي، شرحت لهم عن لقائي السيد ليس كامبل، مدير المعهد الديمقراطي، الذي أوضحت له أن اجتياح صنعاء سيزيد الأمر تعقيداً، وسيكون بداية الحرب الأهلية وليس نهايتها، وهو ما نقله "كامبل" للإدارة الأمريكية التي أعلنت بعد ذلك اللقاء اعتراضها على العمل العسكري في محيط صنعاء، ففرضة بهم..
- وعن الوضع الداخلي قال محمد عبد السلام: "إننا نعاني من الحصار المفروض علينا، وهو ما سيعكس تأثيره على الوضع العسكري والاقتصادي والمعيشي للشعب"، ولكنه أكد أنه يوجد لدى الحكومة في صنعاء سيولة مالية تكفي لفترة ليست بالقصيرة". وتابع: "إن الدمار لحق بأغلب مناطق اليمن، وأن صعدة قد حظيت بالنصيب الأعظم من الغارات والدمار حيث سويت أغلب المنازل الخاصة والمباني الحكومية بالأرض".
- وعن الوضع العسكري وتقدم قوات التحالف، قال: "الوضع ليس سيئاً، وقادرون على الصمود، والأهم من ذلك أن معنويات الناس لا تزال عالية رغم ما أصاب اليمن، في بداية الحرب عندما كنت أقابل مجموعات كانوا يسألون إلى أين وصلتكم بالحل؟ لكن اليوم في الفترة الأخيرة لم يعد أحد يسأل هذا السؤال، بل يسألون عن النصر!".
- "التحالف السعودي نفذ أكثر من 40 ألف غارة جوية استهدفت المناطق المدنية والعسكرية، وقال إنه في الحرب العالمية الثانية لم تصل إلى هذا العدد ضد شعب فقير وأعزل". مضيفاً أن "الذي يقود الحرب قوات محمد بن سلمان وليّ وليّ العهد السعودي وابن ملك السعودية سلمان حليف الإخوان المسلمين وأن الإمارات قد تورطت في هذه الحرب". وأفصح أنه "قبل الحرب زرت السعودية والتقيت محمد بن نايف ومدير المخابرات خالد بن بندر، وكانوا متفهمين للوضع في اليمن، لكن القيادة السعودية الجديدة، بقيادة الملك سلمان بن عبد العزيز هي التي أتت بالحرب وغيرت من مراكز القوة

داخل المملكة، وأن وليّ العهد الجديد، محمد بن نايف، له مواقف لا تؤيد الحرب، لكن القرار للملك ووزير دفاعه محمد بن سلمان".

وحول دخول الأراضي السعودية قال: "إن قوات الجيش واللجان الشعبية قد تمددت داخل أراضي السعودية في جيزان ونجران، ودمرت عددًا كبيرًا من المقار العسكرية والآليات، فضلاً عن الخسائر في صفوف الجيش، وهذا ما لم يحدث منذ اتفاقية الطائف 1934م".

وحول ما جرى في صافر (مأرب) وإطلاق صاروخ توشكا، أكد أن الرقم الحقيقي للضحايا أكبر من الرقم المعلن من قبل قوات التحالف، وبحسب تقديره، تجاوز عددهم سبعين بالنسبة إلى الإماراتيين إضافة إلى تدمير 4 طائرات أباتشي من أصل 6 طائرات كانت موجودة، وكان الانفجار الكبير ناتجًا من إصابة مستودع ضخّم للأسلحة والذخائر مما زاد من حجم الانفجار، وبعد ذلك مباشرة انسحب الإماراتيون من صافر نحو الشورة.

وقال عن تعز والصراع الدائر فيها: "إذا توصل الطرفان إلى هدنة أو وقف إطلاق نار في مدينة تعز ونجح الأمر فإنه قد ينعكس على باقي مدن الشمال ومناطقه". وأكد "أنه خلال الفترة الماضية تواصل مع بعض الأطراف من أجل ذلك، وعرض الأمر على أنصار الله في صنعاء، وكذلك جماعة سلطان السامعي وجماعة بيت هائل سعيد التي ينحدر منها المحافظ شوقي هائل، لكن جماعة الإصلاح الموجودين في الرياض رفضوا العرض وقالوا إن الأمور ستحسم لهم خلال أيام". وأكد محمد عبد السلام تواصل الجهود لإيجاد حل لتعز، مع أنهم ليسوا في وضع عسكري سيّء، لكنهم استجابوا لدعوة ووساطة وجهاء تعز ووقعوا على المبادرة التي تقدم بها الشيخ سلطان السامعي والتي تقضي بانسحاب طرفي الصراع (أنصار الله - ومسلحي الإصلاح)، لكن حمود المخلافي رفض التوقيع.

وحول علاقتهم مع حزب المؤتمر، قال محمد عبد السلام: "إن العلاقة جيدة، سواء في الناحية السياسية أو العسكرية، وإن علي صالح قد يتنازل عن رئاسة المؤتمر لابنه أحمد في حال التوصل إلى حل سلمي".

وكان تقييمي بعد هذا اللقاء أن أنصار الله يبدوون مرونة في التعامل مع المواقف السياسية، ويعبرون عن قبولهم قرار مجلس الأمن الدوليّ 2216، الذي كانوا يرفضونه في البداية. إن انكسار قواتهم وقوات صالح اليوم في عدن وبعض المحافظات الجنوبية قد لئن موقفهم ذاك.

علمنا أنكم التقيتم في عام 2016 الفريق عتيق جمعة مستشار حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد. فيمَ كان الحديث؟



تربطني بالفريق عتيق جمعة علاقة جيدة منذ عدة سنوات، تبادلنا خلالها الزيارات واللقاءات، وهو رجل غاية في التهذيب وذكي جدًا ورجل المهام الصعبة، يحظى بثقة القيادة كما علمت، وكان في مقدمتها الشيخ زايد رحمه الله. كذلك فإن الفريق عتيق مهتم بالوضع في اليمن، وزار عدن أكثر من مرة بعد دخول القوات الإماراتية إليها ويهيمه أمن اليمن واستقراره، لأنه حسب رأيه ورأي الكثيرين إن أمن اليمن والمنطقة واستقرارهما مرتبط بعضه ببعض، إضافة إلى تخوفهم من الفوضى التي ستصيب الممر الاستراتيجي (باب المندب) في حال انهيار الأمن في اليمن. عرضنا عليه رؤية مستقبلية متكاملة للمشكلة اليمنية وسبل حلها، واقترحنا في حينه أنه للخروج مما يعانيه اليمن ضرورة الدعوة إلى مؤتمر وطني للبحث في مستقبل الدولة والبدء في تبني بعض الأهداف والعمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ وفق النقاط الآتية:

1. الوقف الفوري للحرب من قبل جميع الأطراف.
2. خروج علي عبد الله صالح من اليمن معززا ومكرما وعدم ملاحقته وفقاً للمبادرة الخليجية.
3. يلتزم الحوثيون بتشكيل حزب سياسي طبقاً للدستور والقانون.
4. تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216.
5. قيام دولة اتحادية من إقليمين: شمال وجنوب.
6. انتخاب قيادة جديدة للمؤتمر الشعبي العام.

7. تشكيل مجلس رئاسي من خمسة أشخاص يتكون من رئيس توافقي وعضوان من الإقليم الشمال وعضوان من الإقليم الجنوبي.
8. تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية وتسليم كل أسلحة القوى والمليشيات للحكومة الجديدة.
9. الدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية بعد سنتين.
10. وضع خطة سياسية وأمنية وتنموية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، لأنه أصبح خطراً يهدد أمن اليمن والمنطقة. وبعد تسليم هذه المقترحات للفريق عتيق، وعد بدراستها وإرسالها إلى جهات الاختصاص وأصحاب القرار في الإمارات والسعودية، وبعد ثلاث ساعات من هذا اللقاء اتصل بي أحد الأصدقاء من صنعاء، وقال: "إن الزعيم علي عبد الله صالح عاتب عليك، وسيرسل إليك رسالة خاصة وعاجلة على الواتس آب والبريد الإلكتروني". وانتظرت، وإذا بي أفاجأ بأن الرئيس صالح قد أرسل مبادرة، وكانت بمثابة رد على مبادرتنا للمسؤولين في الخليج، وتضمنت النقاط الآتية:
 1. وقف إطلاق نار دائم وشامل وفك الحصار البري والبحري والجوي.
 2. العودة إلى المحادثات السياسية.
 3. إلغاء عقوبات مجلس الأمن في حق الرئيس علي عبد الله صالح ونجله العميد أحمد علي عبد الله صالح وكذا عبد الملك الحوثي وعبد الله الحاكم الملقب ب (أبو علي الحاكم)، ويغادر الرئيس صالح إلى أي مكان يختاره للعلاج وله حرية التنقل مع من يختار من أقاربه ومعاونه والذين يبلغ عددهم نحو ٢٢٢⁽³¹⁾ شخصاً وتحمل الجهة التي طالبت بالخروج التكاليف.
 4. يصبح طارق محمد عبد الله صالح نائباً لوزير الدفاع.
 5. يلتزم الحوثيون تشكيل حزب سياسي طبقاً للدستور والقانون النافذين وتنفيذ القرار 2216.
 6. يتم اختيار رئيس توافقي بدلاً من هادي وبحاح، وإن تمّ التوافق على رئيس من الشمال يُعيّن نائبه ورئيس الحكومة من الجنوب، وإن تمّ التوافق على رئيس من الجنوب، يكون نائبه ورئيس الحكومة من الشمال.
 7. الحوار المباشر مع السعودية سري أو علني.

(31) الرئيس اليمني السابق كان يرفض مغادرة اليمن (السبت 21 يونيو 2014) كجزء من تسوية للأزمة المتصاعدة بينه وبين الرئيس عبدربه منصور هادي، وأكد لي في اتصال هاتفي معه أنه لن يغادر اليمن إلا إلى القبر.

8. تشكيل حكومة وحدة وطنية لفترة انتقالية حتى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر.

9. خلال المحادثات السياسية يبقى شكل الدولة الموحدة طبقاً للدستور المستفتى عليه في عام 1990.

10. يعين عبد الله الحاكم الملقب ب (أبو علي الحاكم) وزيراً للدفاع. وبعد تسلمي هذه المبادرة اتصلت بالفريق عتيق جمعة وطلبت منه لقاءً عاجلاً في ذات الليلة، وعند لقائي به أبلغته بالمقترحات التي أرسلها علي عبد الله صالح، لكن الأهم من ذلك كيف وصلت هذه الأفكار التي تقدمنا بها مساء اليوم وبهذه السرعة الى علي عبد الله صالح، واستفسرت من الفريق كيف تسربت ووصلت هذه المقترحات إلى صنعاء، وقد فوجئ مثلي وقال إنه أرسل هذه المقترحات للمسؤولين في الإمارات والسعودية، وبعد اطلاعه على المبادرة، قال: هذه المقترحات مهمة، لكن صالح ليست لديه مصداقية، وهو شخص مكار، ولهذا لا بد من أن يُرسل تلك الأفكار وعليها توقيع عبك أو عبر ابنه أحمد أو وزارة الخارجية بدولة الإمارات، وقد أشاد بدورنا وجهودنا التي تبذل من أجل السلام في اليمن، وبعد مغادرته أبلغت الرئيس صالح في صنعاء أن الإخوة في الإمارات قد اطلعوا على الأفكار التي أرسلها وأنهم سيدرسونها، لكنهم طلبوا إرسالها بشكل عاجل بعد التوقيع عليها، وعند منتصف الليل اتصل بي، وقال إنه يرحب بالرد الإماراتي، وإنه سيعث برسول للقائي في عمان - الأردن يحمل رده مفصلاً حسب طلب الإخوة في الإمارات، وأبلغت الفريق بهذا الرد ورحب وبارك هذه الجهود ونصح بالتوجه إلى عمان للقاء مبعوث صالح. بعد ذلك علمت أن السعوديين قد اطلعوا على المبادرتين وأنهم سيعثون بمندوب من قبلهم للقائي في عمان، ورحبت باللقاء مع المندوب السعودي الذي كان السفير السعودي في اليمن محمد سعيد آل جابر.

اللقاء مع السفير السعودي آل جابر

التقيت السفير السعودي لدى اليمن، الذي كان يمسك بالملف اليمني والأزمة اليمنية، وقد دار بيننا حوار طويل حول الماضي والحاضر والمستقبل في ثلاثة لقاءات جرت فيها مصارحة حول علاقتي بالمملكة العربية السعودية ودول المنطقة والقوى الإقليمية والدولية، ولكننا لم نتوصل إلى حل بشأن المبادرة، انطلاقاً من تفاؤله بأن عاصفة الحزم ستنتصر خلال فترة قصيرة من ذلك العام 2016م. لم أجد بدا من تكرار التأكيد له حينها أن الطريق إلى صنعاء صعب، والأصعب هو الدخول إليها، لأن الدخول إليها لن يكون نهاية للحرب ولهذا نصحت بالاحتكام إلى لغة الحوار مع جميع الأطراف في اليمن، ومنهم صالح وأنصاره وأنصار الله وأنصارهم أيضاً، ولكن صوت العقل حينها لم يجد له طريقاً في ظل

هيمنة أصوات دعاة الحرب من اليمنيين من الداخل والخارج الذين لا يريدون نهاية سلمية لها ويরাهنون على نصر مستحيل.

وخلال السبع سنوات بعد هذا اللقاء، حصلت التطورات الأكثر خطورة التي أدت إلى دمار الدولة والجيش والأمن والمؤسسات والاقتصاد ونزوح الملايين من اليمنيين وانتشار الأمراض والأوبئة، وأصبح في اليمن أكثر من حكومة وأكثر من رئيس وأكثر من جيش وأكثر من بنك مركزي. كان بالإمكان تجنب ذلك لو تم الانصياع إلى صوت العقل وتغليب لغة الحوار بدلاً من هذا الدمار الذي ألحق الضرر باليمن والمنطقة، ومع الأسف فإن الرئيس السابق علي عبد الله صالح خانة ذكاؤه في المرحلة الأخيرة من حياته، فقد تحالف مع الحوثيين بعد ست حروب خاضها معهم وأدخلهم إلى صنعاء وعدن، ووقف معهم ضد عاصفة الحزم، وكان يهدد دول المنطقة بالصواريخ، متباهياً بأن هذه هي ثروته التي جمعها خلال حكمه، وذلك ردًا على الذين كانوا يتهمونه بأنه جمع عشرات المليارات ثم انقلب عليهم، ودعا إلى الانتفاضة، لكنه لم ينتفض على الحوثيين وحدهم، بل انتفض على وطنه وعلى نفسه وكانت نهايته للأسف مأساوية، وكنت أتمنى ألا تكون كذلك.

ما وجهة نظركم بشأن خريطة الطريق التي تقدم بها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ؟

تضمنت الخريطة المقدمة من السيد إسماعيل ولد الشيخ 14 بندًا سُميت جدولًا زمنيًا للفترة الانتقالية لاتفاقية شاملة لحل الصراع، وصولًا إلى الانتخابات خلال عام واحد، وكانت أهم بنودها:

الانسحاب من المدن الثلاث (صنعاء، تعز، الحديدة).

تشكيل حكومة في نهاية عام 2016م.

تعيين نائب الرئيس الوزراء وشروط الضمانات الداخلية والدولية.

تقوم الحكومة الجديدة بوضع خريطة طريق انتخابية ومسودة للدستور بعد 60 يومًا من أداء الوزراء لليمين.

هذه البنود هي ذات ما عرضته المجموعة الرباعية المكونة من الولايات المتحدة، بريطانيا، السعودية، الإمارات في شهر سبتمبر 2016 في لندن، وبنود (خريطة السلام لليمن) هي نفسها المقترحات التي قدمتها الأمم المتحدة في أبريل 2016م وقامت على أساسها مباحثات الكويت التي استمرت أكثر من ثلاثة أشهر دون جدوى.

تحديث الخريطة عن انسحابات يمنية من الحدود اليمنية السعودية لمسافة 30 كيلو مترًا في الداخل اليمني، ولم تتحدث عن انسحابات سعودية مماثلة.

لم تتحدث الخريطة عن القضية الجنوبية على الإطلاق، بل تحدثت عن أن الوزارة ستشكل بنسبة 50% من الجنوب و30% للمرأة، ولم تتحدث عن حوار سياسي عام لحل المسائل السياسية التي أدت إلى الحرب، وكأن الهدف من وقف العمليات العسكرية السعودية اليمنية من الطرف اليمني فقط، وهذا يعني عدم جدية مقدمي المقترح في إنهاء الحرب داخليًا وخارجيًا، إجماعًا بأن الصراع اليمني اليمني سيستمر وفقًا لمصالح محلية وإقليمية ودولية. وبدلاً من ذلك، تحدثت الخريطة عن مؤتمر يعقده الضامنون يُعنى بتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة واستقرار الاقتصاد والمساعدة في التنمية وإعادة البناء. وأرفق بخريطة الطريق خطة أمنية تتعلق بحركة نقل الأسلحة وضمان أمن مدينة صنعاء وتطبيقها لاحقًا على مدينتي تعز والحديدة. ولكن كانت هناك قوى على الأرض لديها من القوة والاستقلالية ما يمكن أن تعرقل الخريطة (كالسلفيين والإصلاح)،

نصت خريطة الطريق على أن يكون التشاور والتوصل إلى سلام على أساس: المبادرة الخليجية وآلية تنفيذها، ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، بما في ذلك القرار رقم (2216). كما تضمنت أن تنقل صلاحيات الرئيس إلى نائبه، وتضمنت أيضًا حل مجلس النواب وتكليف الهيئة الوطنية لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني القيام بمهامه.

وبعد هذه المبادرة التقيت ولد الشيخ في موسكو، في أثناء حضور مؤتمر فالداي لمناقشة أوضاع الشرق الأوسط بتاريخ 25-27 فبراير 2017م، وقد تحدثت في المؤتمر عن مبادراته التي يتقدم بها إلى أطراف الصراع قبل مؤتمر الكويت وبعده، ولكنه كان يراعي مواقف بعض الدول الإقليمية والدولية. لهذا، كانت مبادراته ترفض من قبل أطراف الصراع في اليمن، ومع الأسف أنه لم تكن له مواقف حازمة وثابتة للدفاع عن مبادراته وأفكاره، ما جعل الأطراف كافة ترفض ما يتقدم به في جولاته الكثيرة إلى اليمن والمنطقة وأتذكر أنني تحدثت في موسكو بحضور أعضاء المؤتمر المشاركين من مختلف أنحاء العالم، وأثنت على جهوده التي يقوم بها، ولكنني قلت إنني أشفق عليه لأن اليمنيين يبيعون كل شيء، ولكنهم لا يوقعون، وقد فشل مؤتمر الكويت 24-4-2016 بعنوان مؤتمر الكويت لحل الأزمة اليمنية.

ما الذي يعنيه إعلان كيري الاتفاق مع أنصار الله ومن المستفيد والخاسر؟

بشأن إعلان وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من مسقط الاتفاق مع أنصار الله، فقد عقد الحوثيون اجتماعًا مباشرًا - لأول مرة - مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في العاصمة العمانية مسقط بتاريخ 15 نوفمبر 2016م، وقد أفضى ذلك اللقاء إلى التوقيع

على ورقة، هي عبارة عن برنامج مقبول من جميع الأطراف، كما قال كيري، من الحوثيون والأمريكان والأمم المتحدة والسعوديين والإماراتيين، فيما هُتمس الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته من ذلك.

نصت الورقة على وقف الحرب بدءًا من يوم 17 نوفمبر 2016، وتشكيل حكومة وحدة وطنية بحلول نهاية عام 2016، وتنفيذ ما جاء في خطة ولد الشيخ (خريطة الطريق) بتسلسلها المكتوب!!

وكانت ردود الفعل على اتفاق مسقط من قبل الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته متسرة، بقولهم إن الأمر لا يعينهم، بينما رحب بدهاء الرئيس السابق علي عبد الله صالح به.

الخريطة برأينا كانت تشكل أرضية للنقاش أو قاعدة للتفاوض. وعلمت من قيادي في حزب الإصلاح أن الرئيس عبد ربه منصور كان يعيش حالة من الرعب والانهيار والاستسلام بعد مبادرة كيري، وأن حزب الإصلاح أدى دورًا في الدفاع عنه ورفع معنوياته والحفاظ على شرعيته وجند كل القيادات وأجهزة الإعلام التابعة للإصلاح والشرعية لرفض هذه المبادرة من قبل المسؤولين كافة في الداخل والخارج، وأرسلت برقيات الاستنكار على هذه المبادرة، رفضًا لها لأنها تمس بالسيادة والشرعية، ما خلق رأيًا عامًا في الشارع لمصلحة الشرعية أجل تنفيذ المبادرة وتعطيلها، كانت القيادة الأمريكية في البيت الأبيض تستعد للرحيل في انتظار الرئيس الجديد ترامب وقيادته الجديدة التي لم تهتم بمبادرة كيري⁽³²⁾ التي طواها النسيان.

وهذا ما أكدته لقاء الرباعية في 18 ديسمبر 2016م حيث أكدت الخارجية الأمريكية وفقًا لذلك الاجتماع الذي عقد في الرياض بغياب أي ممثل للحكومة اليمنية ضرورة استئناف التفاوض بعد أسبوعين من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن، وذلك يندرج ضمن جهود إدارة أوباما قبل مغادرتها.

وبعد 8 أشهر من هذا الاتفاق، لم يحصل أي تقدم في تنفيذ هذه المبادرات، فقد انشغلت دول الخليج بخلافاتها الداخلية بعد الصراع القطري الخليجي المصري وإعلان المقاطعة لقطر وانشغال الإدارة الأمريكية الجديدة بأمورها الداخلية والدولية التي لم تكن اليمن ضمن أولوياتها الآن، كذلك ضعف دور المبعوث الأممي وصوته، ولم نسمع عنه شيئًا إلا من أجهزة الإعلام بين حين وآخر، وقد وصل إلى ما وصل إليه آخرون قبله من مبعوثي الأمم المتحدة في المنطقة العربية والعالم، لأن مجلس الأمن لا يبارس دوره في حفظ الأمن

(32) وبعد ست سنوات في عام 2022م من هذه المبادرة تنازل عبد ربه منصور عن كل صلاحياته لصالح مجلس مشكل من رئيس وسبعة نواب يمثلون الجماعات المسلحة الموالية للإمارات والسعودية..

والسلام في العالم ولا يتمكن من تنفيذ قراراته كالقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية منذ 1948 وإلى اليوم، فقد أصبح دوره ودور أمينه العام محدودًا في إلزام الدول والجماعات بتنفيذ قراراته منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها وحتى الآن.

أجريت عدة لقاءات أواخر عام 2016م. حدثنا عنها وعن نتائجها؟

بعد سفرنا من لبنان نهاية شهر آب/ أغسطس إلى الإمارات، كان لنا لقاء مع بعض المسؤولين الإماراتيين وكذلك مع عدد من المسؤولين اليمنيين، ومن ضمنهم وزير الداخلية في حكومة عبد ربه منصور هادي، اللواء حسين عرب، الذي أطلعنا على الكثير من الأمور والترتيبات في عدن ومناطق الجنوب ومأرب والجوف، كذلك التقينا خالد بحاح، نائب الرئيس، رئيس الوزراء السابق، ودار حديث حول ما يجري، وكذلك رؤيتنا للمستقبل وحل الأزمة وما نشره خالد بحاح أو أحلى به من مقالات وتصريحات تنسجم مع الأفكار التي ناقشناها معه.

ومن الإمارات انتقلنا إلى مصر في نهاية أيلول/ سبتمبر 2016 حيث التقينا المسؤولين في مصر، وكذلك التقينا عددًا كبيرًا من اليمنيين شمالًا وجنوبًا وفي مقدمتهم محسن العيني رئيس الوزراء السابق، والأخ حيدر أبو بكر العطاس، والأخ محمد علي أحمد، والأستاذ تمام باشراحيل، والشيخ نبيل الباشا، ومحافظ الجوف السابق الشيخ حسين العواضي، واللواء حسين المسوري، رئيس أركان سابق، ووزير الصحة السابق وعضو حزب المؤتمر عبد الكريم يحيى راصع، والقيادي في حزب المؤتمر الشعبي يحيى دويد المقرب من الرئيس صالح، إضافة إلى العشرات من اليمنيين الموجودين في القاهرة، أذكر منهم اللواء علي عبد ربه القاضي وشيخ مشايخ الزرانيق شعيب الفاشق الذي يقيم في مصر هو وغيره من اليمنيين الذين يقدرون بمئات الآلاف بعد حرب 2015م.

كان الهدف من هذه اللقاءات، السعي من أجل خلق رأي عام لوقف الحرب في اليمن، وتشكيل لجنة يمنية مهمتها التواصل مع أطراف الصراع في صنعاء والرياض واللقاء مع القوى الإقليمية والدولية في حال فشل الجهود الحالية لإحلال السلام، كذلك فإننا سعينا لتشكيل لجنة عربية إذا فشلت مساعي وقف الحرب. وكنا قد تقدمنا بمبادرة إلى الاجتماع السنوي لمجلس أمناء مؤسسة ياسر عرفات الذي عقد في فبراير 2016 في مقر الجامعة العربية برئاسة عمرو موسى، الأمين العام السابق للجامعة العربية وبمشاركة الأمين السابق نبيل العربي وأحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة، وعدد من الشخصيات الفلسطينية والعربية، التي رفضت تشكيل اللجنة وإصدار بيان للمطالبة بوقف الحرب، وادعى البعض أن هذه حروب قبلية وطائفية، فلنتركهم يتقاتلون، ولم أصدق وأنا أسمع مثل هذا الكلام في مقر جامعة الدول العربية وفي مجلس أمناء مؤسسة عرفات الذي تشارك

فيه أبرز الشخصيات العربية والفلسطينية، لأنهم لا تريد أن تغضب دول المنطقة، مع أن البيان لا يحمل إدانة لأحد، لكنه يناشد الأطراف كافة في اليمن وقف الحرب، وكما يطالب بوقف الحرب في سورية وليبيا، ومع الأسف إن الذي فشلت في تحقيقه في جامعة الدول العربية بالمناسبة لوقف الحرب، نجحت في تحقيقه موسكو عبر تقديم مبادرة لوقف الحرب حظيت باهتمام كبير من قبل المشاركين في هذا المؤتمر من دول العالم كافة.

كيف كانت مشاركتكم في مؤتمر فالداي في موسكو في فبراير 2017؟
بعد 32 عامًا هبطت بنا الطائرة الأردنية التي أقلتني كأبي راكب عادي من القاهرة إلى عمان، ومنها إلى موسكو في رحلة استغرقت حوالي خمس ساعات ونصف الساعة... الزمن يتقدم ولا يرتد. هل هذه المدينة التي كانت تهبط في مطارها المخصص لكبار ضيوف الاتحاد السوفياتي طائرتي الرئاسية آتية من عدن، أو من أي مكان أكون فيه، كما كان يهبط فيه رؤساء العالم جميعًا. كل شيء يتداخل: الزمان والمكان والوجه، ليست ذات الوجوه الصارمة الهرمة، التي كان أصحابها يمسكون بالمفاتيح النووية ويقبضون بقبضة حديدية على مصير بلاد السوفيات ومعها بلدان المنظومة الاشتراكية.

خلال هذه السنوات التي غبتها، بل قبلها بكثير، انهار الاتحاد السوفياتي ومعه المنظومة الاشتراكية، واختفت تلك الزعامات واحدًا بعد الآخر، بالموت، بدءًا من بريجنيف، وأندروبوف وتشيرينكو، وغورباتشوف وبلتسين، ومرورًا بجيفكوف رئيس بلغاريا، وهونيكير رئيس ألمانيا الشرقية، وتشاوتشيسكو رئيس رومانيا، وياروزلسكي رئيس بولندا ويونش كادار رئيس المجر الذي تحدث معي، قائلًا إنه لا اشتراكية ولا أنظمة اشتراكية بدون الاتحاد السوفياتي وهو ماتحقق فعلاً.

لم يكن هذا فقط ما حدث خلال هذه العقود، بل لقد شهدت المنطقة، وخاصة منطقتنا العربية، انهيارًا للأنظمة ولكن من نوع آخر خلال ما عرف بثورة الربيع العربي.. فسقطت رؤوس الأنظمة في كل من تونس، وليبيا، ومصر، واليمن، وإن ظلت الأنظمة نفسها باقية بصورة أو بأخرى.. وقبل ذلك تم القضاء على نظام صدام حسين بتدخل من حلفاء حرب 2003 ضد العراق بقيادة الولايات المتحدة، وبمشاركة دول عربية، وبعد محاكمة سياسية أعدم أول رئيس عربي عشية عيد الأضحى 2006م...

تذكرت كل الأحداث التي شهدتها العالم بعد آخر زيارة لي لموسكو 1985م، وها أنذا في موسكو مجددًا في 26 فبراير 2017 بدعوة من معهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، ومن مؤسسة التنمية ونادي النقاش الدولي (فالداي) لحضور ندوة اختار لها منظموها عنوان "الشرق الأوسط.. متى سيأتي الغد؟".

موسكو لم تعد كما كانت وتعودتها خلال زيارتي السابقة. أين اختفت المدينة العتيقة ذات الطوابق القليلة والجدران السميقة القائمة.. بعد بناء ناطحات السحاب.. لكن وسط موسكو ما زال كما كان... الساحة الحمراء، وقباب الكرملين الذهبية وكاتدرائية "القديس باسيل" شاهدة على التاريخ.

الحياة نفسها لم تعد كما كانت، اختفت مظاهر التقشف والاشتراكية، وحل محلها الغنى والغلاء الفاحش، ومظاهر الثراء، اختفت السيارات الروسية الفولجا واللادا، والشيكات، وحلت في الشوارع أحدث موديلات السيارات، وخرج المجتمع من حالة المجتمع الاشتراكي إلى مجتمع الانفتاح والرأسمالية، وصار الأغنياء أو محدثو النعمة الذين تقاسموا تركة الدولة المنهارة يتنافسون على اقتناء القصور والمتجعات والفنادق واليخوت في روسيا وفي غيرها من مدن العالم...! لكن المظاهر قد تكون خادعة، وزيارة قصيرة لعدة أيام لا تعطي صورة صحيحة عن واقع الحال.

لقد أريد للمؤتمر الذي حضره نحو 200 شخصية من مختلف أنحاء العالم أن يكون مكثفًا، فلم يستمر إلا يومين بالرغم من العدد الكبير من المتحدثين.. كنت قد أعددت مداخلة بعنوان: "نحو شراكة عالمية لتقرير مصير الشرق الأوسط". وأهم ما قلته بعد الإشادة بعودة روسيا إلى أداء دورها في السياسة الدولية بعد سنوات غياب عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، أن هذه العودة تجعل روسيا تسهم بدورها المطلوب في الشرق الأوسط، وإحلال السلام في العالم، وتعيد التوازن الدولي لمصلحة شعوب المنطقة، وتقف إلى جانبها في محاربة الإرهاب.

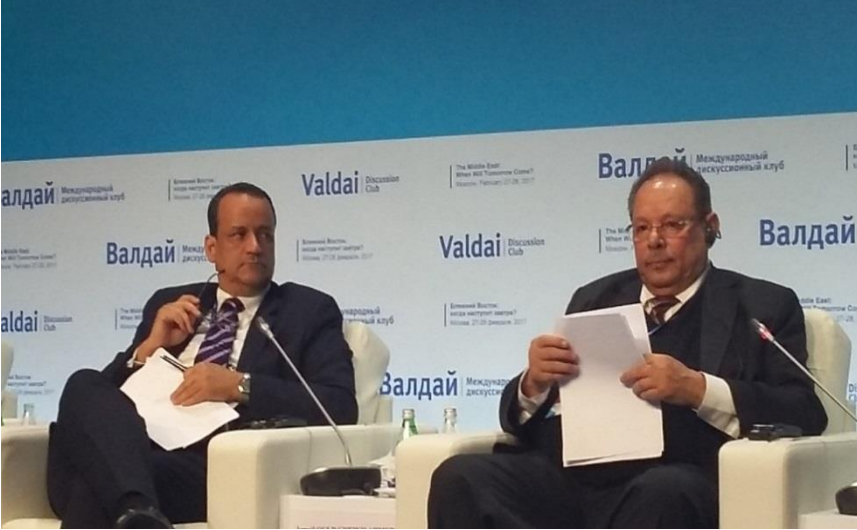
إن الشرق الأوسط كان ولا يزال مسرحًا للصراعات المحلية والإقليمية والدولية التي لا تزال تلقي بظلالها على ماضي هذه المنطقة وحاضرها ومستقبلها.

جئت حاملًا همّ بلدي اليمن الذي تعصف به الحرب منذ مارس 2015م.. ومن وطني العربي الكبير الذي تطحن العديد من بلدانه القلاقل والحروب والعنف والإرهاب على مدى أكثر من مئة عام وماقبلها، كما هو الحال في سورية، والعراق، وليبيا، والصومال والسودان وغيرها... فالوطن العربي يتمتع بأهم موقع استراتيجي في العالم فهو يتحكم بممرين بحريين استراتيجيين مهمين (باب المندب - قناة السويس) وغني بالثروات الهائلة من النفط والغاز ويختلف أنواع المعادن ويتمتع بأهمية تاريخية دينية ويضم العديد من المقدسات لمختلف الديانات في مكة والمدينة المنورة والقدس وغيرها...

لا نستطيع أن نتصور مستقبلًا أفضل للمنطقة دون أن نجد حلولًا لمشاكلها وقضاياها المستعصية القديمة، سواء في اليمن، أو في ليبيا، أو سورية، أو العراق أو الصومال وسواها من مناطق النزاع. لا نستطيع أن نتصور الغد الذي تفترضه الندوة للشرق الأوسط دون

حل النزاعات والحروب التي تشهدها والتي تستنزف قواها البشرية وخيراتها الهادية، وإمكانات النمو فيها، وتطورها المستقبلي، وعلى رأس هذه القضايا حل قضية فلسطين حلاً عادلاً وفقاً لقرارات الأمم المتحدة كخطوة نحو إحلال السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. إذا أردنا أن تكون هناك شراكة عالمية لحل مشاكل المنطقة، باعتبارنا جميعاً أصحاب مصلحة مشتركة في ذلك، فإنني أعتقد جازماً أن الحلول السياسية هي السبيل الأوحيد لمعالجة قضايا المنطقة كافة بعيداً عن وهم الحسم العسكري، ورهانات العنف والعنف المضاد.

من هذا المنطلق أعلنت رفضي للحرب الدائرة في اليمن منذ اليوم الأول لاندلاعها، وقلت إنها لا يمكن أن تقدم حلاً لأزمة البلد، وإن على القوى المشاركة فيها تغليب المصلحة الوطنية والاحتكام إلى لغة الحوار بدلاً من لغة السلاح، والبحث عن حلول سلمية تضمن مصالح الجميع.



مع إسماعيل ولد الشيخ ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في اليمن وفي ختام مداخلتني عرضت بنود المبادرة التي تقدمت بها لإنهاء الحرب في اليمن، وتقوم على:

وقف إطلاق النار.

تشكيل لجان سياسية وعسكرية لمراقبة وقف إطلاق النار.

تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية من الأطراف كافة بمباركة إقليمية ودولية.

تسليم السلاح من كل أطراف الصراع لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية.

تشكيل مجلس رئاسي بنائين للرئيس، أحدهما من الجنوب، والآخر من الشمال، ورئيس وزراء من الوسط بهدف تجسيد الوحدة الوطنية وتحقيق الاستقرار في البلاد. إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف دولي.

قيام دولة مدنية حديثة بنظام فيدرالي من إقليمين: إقليم في الشمال وإقليم في الجنوب يجري التشاور بشأنه مع الأطراف كافة في اليمن، ونرى أن حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً بما يرضي الشعب في الجنوب هو المدخل السليم لحل الأزمة اليمنية.

انتهت أعمال الندوة التي حضرتها شخصيات من مختلف أنحاء العالم، وفي مقدمتها عمرو موسى ونبيل فهمي وإسماعيل ولد الشيخ والصحافي السعودي جمال خاشقجي ورئيس وزراء باكستان السابق وأحد مستشاري الرئيس بوش الأب (مارك كاتز) وبوغدانوف نائب وزير الخارجية والسفير السابق ومستشار الرئيس بوبوف وفيتالي نعميكن وغيرهم من الشخصيات العربية والأجنبية، الذين يلتقون كل عام تقريباً بدعوة من (فالداي) مؤسسة التنمية ونادي النقاش الدوليّ ومعهد الدراسات الشرقية التابع لأكاديمية العلوم الروسية، للتشاور وتبادل الخبرات والمعلومات في قضايا العالم الملحة. وعلى الهامش، تجري لقاءات خاصة بين مختلف الوفود. لكن ربما كان الأهم تلك اللقاءات السرية التي تجري بعيداً عن العيون بين ممثلي أجهزة مخابرات من مختلف دول المنطقة والعالم لمناقشة القضايا الساخنة.

بالنسبة ليّ، اغتنمت فرصة زيارتي لموسكو بلقاء بعض القيادات الروسية التي كانت تشغل في الماضي مناصب رسمية في العهد السوفيّاتي، وما زال لها تأثير في روسيا الاتحادية، إذ تشغل مراكز رسمية فيها حيث تحولت إلى مستشارين لرئيس الدولة بوتين، نظرًا لما تملك من خبرات وتجارب، وأيضاً علاقات واسعة بالبلدان التي عملت فيها.

فالشعوب الحية لا تستغني عن خبرات أبنائها، حتى وإن أُحيل البعض منهم إلى التقاعد، بعكس ما هو الحال عندنا في بلداننا العربية وبلدان العالم الثالث عموماً حيث تنتهي مصائر أمثال هؤلاء إما إلى التقاعد المبكر والنسيان!!

من لم يرَ الساحة الحمراء كأنه لم يزر موسكو. إنها قلب المدينة وأهم معالمها التي أول ما يحرص الزائر على رؤيتها، بل أول ما يحرص الروس على أن يروك إياه بنوع من الافتخار آنذاك، ولكن ما لفت نظري خلال زيارتي هذه أن منظمي الندوة لم يذكروا شيئاً عن زيارة الساحة الحمراء ولا ضريح لينين، أو الكرملين كما كانت العادة إبان النظام السوفيّاتي.

في يوم من أيام موسكو الممطرة، ذهبت إلى الساحة الحمراء مع السيد حسين الفضلي والدكتور أنور الصبيحي وماهر حداد. لا يمكن أن أكون في موسكو دون أن أذهب

لرؤيتها. إنها والكرملين من ثوابت المكان منذ بناهما القياصرة وصار الكرملين مقر حكمهم ومقر كل حاكم روسي، بصرف النظر عن طبيعة النظام. ما زال الكرملين بقبابه الذهبية وسوره الأحمر المهيب يحتفظ بهائه المضيء، وما زال ضريح "لينين" قائد الثورة التي هزت العالم في عشرة أيام ومعها الاتحاد السوفياتي الذي أنشأه وانهار بعد نحو سبعين عامًا، ما زال الضريح في مكانه، لكن كل مظاهر التقديس للينين اختفت بما في ذلك طوابير الزائرين التي كانت تمتد عدة كيلومترات لرؤية الجثمان داخله، والحرس الخاص الذي كان يحرس مداخل الضريح دون أن يرمش لهم جفن، وكان موعد تبديل الحرس كل ساعة بحركتهم العسكرية المشدودة من المظاهر المصاحبة التي يحرص الزائر على ألا تفوته. اختفى كل ذلك. بل هناك من طالب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بإزالة ضريح لينين من جدار الكرملين وإخراج جثمانه المحنط إلى أي مكان آخر، باعتباره رمزًا لمرحلة الحكم الشيوعي!! غير أن بعض الروس الذين ما زالوا يحنون لتلك المرحلة استطاعوا أن يمنعوا عرضًا تقدمت به شركة إيطالية لنقل جثمان لينين إلى روما، ربما لاستثماره سياحيًا هناك!! فبقي الجثمان في مكانه لكن دون أي مظهر من مظاهر التقديس التي كان يحظى بها في السابق.

من بين الجموع ظهر شخص يشبه أو يتشبه بستاين بشاربه الكثيف وغلبيونه وبزته العسكرية وملاحه الجورجية القاسية... نوع آخر من الحنين إلى ذلك الزمن الذي لم يعد موجودًا، لكن لا بأس من استحضاره عبر شخصيات مثل ستالين وجوكوف بطل الاتحاد السوفياتي ورئيس أركان الجيش الأحمر خلال الحرب العالمية الثانية... ورغم كل المحاولات التي جرت لطمس تاريخ ستالين وتراثه عقب وفاته وإخراج جثمانه من ضريح لينين حيث كانت ترقد جثته المحنطة، وحرقتها ودفن رماده في جدار الكرملين كغيره من قادة الاتحاد السوفياتي، إلا أن تلك المحاولات لم تصب نجاحًا كبيرًا، فما زال يُذكر له أنه كان له فضل عظيم في هزيمة النازية في الحرب العالمية الثانية، وفي بناء الدولة السوفياتية العظمى من ركام الحرب، وإن بكلفة عالية، لكنه جعل من بلاده إحدى أقوى دولتين في العالم بصرف النظر عن الأخطاء التي رافقت التجربة. لا بأس في أخذ صور تذكارية مع شبيه ستالين!



مع جمال خاشقجي

على هامش مؤتمر فالداي في فبراير من عام 2017 التقينا الصحافي جمال خاشقجي، وتحدثنا عن الواقع العربي، وعن عاصفة الحزم وعن تغريدته عن منصة الاحتفالات بخورمكسر، وقال إنه زار عدن وصنعاء والتقى حينها الرئيس علي عبد الله صالح، وتحدث معه بصراحة عما يجري على الساحة اليمنية، وكان لجمال حضور كبير في أجهزة الإعلام كافة وكانت كتاباته مقروءة، ولقاءاته الفضائية مسموعة، وهو قريب من أصحاب القرار في المملكة. وبسبب آرائه، توقف عن الكتابة وعن الظهور في الفضائيات الموالية للنظام، والتزم الصمت حتى يرفع الحظر عنه، كما حدثني بذلك. وقد تحدث عن التطرف في اليمن والمنطقة، وعن الإخوان المسلمين، وهو لا يميل إلى محاربتهم أو استئصالهم أو استئصال أنصار الله أو أنصار صالح في صنعاء، شرط أن يلتزموا القوانين في بلدانهم وأن يحتكموا إلى صناديق الانتخابات. وأنا أتفق مع رأيه في هذا الشأن وقلت له أيضًا إنني لست مع استئصال أنصار الله ولا المؤتمر الشعبي العام ولا الإصلاح، لكنني مع سحب الأسلحة الثقيلة منهم ومن الجماعات المسلحة كافة وتسليمه لوزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية وفقًا للمبادرة التي تقدمت بها.



وتحدث أيضًا عن الحرب في سورية وليبيا وما يجري في مصر آنذاك، وقال إن المنطقة ابتليت ببعض من لا يحسبون حسابًا للنتائج التي ستلحق ضررًا كبيرًا بأمن الخليج والمنطقة العربية واستقرارهما.

وعلقت على تغريدته بأن البعض في ساحة العروض بعدن كان يهتف "يا سالمين سير سير نحن بعدك إلى عسير" في ذروة التطرف والحماسة، وفي ساحة العروض بخور مكسر في عدن ومن على منصة الاحتفالات بمناسبة الذكرى الثانية والخمسين لثورة أكتوبر ردد أولاد بعض القادة وأحفادهم شعارات تهتف بحياة حكام السعودية ورفعوا صور الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود والشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وعلي سالم البيض، وكانوا يهتفون: "يا سلمان سير سير نحن بعدك للتحرير"، بينما غابت عن المنصة صورة أول شهيد للثورة، راجح بن غالب لبوزة، وشهداء الثورة المسلحة وقادتها، في مقدمتهم الرئيس قحطان محمد الشعبي، أول رئيس للجنوب عام 1967، ما دعا الكاتب السعودي إلى التهكم ساخرًا بتغريدة على تويتر قائلاً: "أيها التاريخ ماذا تفعل؟ في نفس الساحة وقف سالمين، عبد الفتاح إسماعيل بل حتى جورج حبش يهددون ويتوعدون السعودية".

كما التقيت على هامش أعمال المؤتمر، مارك كاتز، وهو خبير متخصص في المد



السوفياتي(الشيوعي) في الجزيرة العربية، ومعتمد كخبير متخصص لدى البيت الأبيض في عهد إدارتي ريغان وبوش الأب.



مع السيد مارك كاتز

وقد بادرنى بالسلام وسألني: هل عرفتني؟ وتأملت في وجهه وقلت: إنك لست بغريب عني، ولكنني لا أتذكر. فعرف عن نفسه قائلاً: أنا مارك كاتز، التقيتك عام 1988م. وبدأ لي أن الزمن قد فعل فعله بنا جميعاً بعد هذه السنين، إضافة إلى أنه قد غزا الشيب شعره وأطلق لحيته التي ظهر عليها الشعر الأبيض أيضاً. وقد تبادلنا بعد ذلك الحديث وشعرت بأنه متابع لما يجري في اليمن والمنطقة ومطلع جيد عليها وتحدثنا عن اليمن وعاصفة الحزم وآخر التطورات وأكدت له موقفي الثابت من الحرب، وأنها يجب أن تتوقف، وأكدت ضرورة أن تتخذ الإدارة الأمريكية موقفاً من هذه الحرب، لأن استمرارها لا يخدم اليمن والمنطقة ولا المصالح الدوليّة لما تتمتع به من موقع استراتيجي في باب المنذب والبحر الأحمر والقرن الأفريقي. وقد شدد من جانبه على ضرورة وقف الحرب وأبدى استعدادة لبذل جهوده مع الجهات التي لها علاقة بالقرار في الإدارة الأمريكية بهذا الشأن.

وكان اللقاء امتداداً للقاءئ إياه في صنعاء، عام 1988، كما أشرت آنفاً، وأتذكر أنه حينها بدأ حديثه معي وقال لي قبل بدء اللقاء: حرصاً على وقتنا، أريد أن تعرف أنني أعرف عنك كل شيء منذ أن كنت في السلطة وحتى هذه اللحظة، ولهذا عندي بعض الأسئلة والاستفسارات التي أرغب في أن أستمع إلى توضيح لها منك. وقد حاولت أن أعرف

بعض التفاصيل عما جرى في عدن عام 1986م من بريماكوف الذي كان مديرًا للمعهد الاستشراق، ثم أصبح وزيرًا للأمن، ثم وزيرًا للخارجية، وأخيرًا رئيسًا للوزراء، ومن فيتالي ناؤومكين مدير معهد الاستشراق، فوجدتها يتهاانك بأنك تحولت إلى ديكتاتور صغير، وتمردت عليهم، أي على الروس، ونسجت علاقات مع القوى الإمبريالية والرجعية على حساب العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، ولهذا كان لا بد أن تسقط. وكان ردي "أي رد مستشار الرئيس بوش الأب" عليهما: ولهذا أعدتم عبد الفتاح إسماعيل من موسكو إلى عدن لاستخدامه ضد علي ناصر... ولكنكم أنتم الذين خسرتم، لأنه في ظل سياسة علي ناصر المرنة استعدتم العلاقة مع صنعاء، وأقمتم علاقة دبلوماسية مع عُمان، ومع الإمارات، وأنتم الآن تحاولون استئناف علاقتكم بالسعودية بعد أن قطعت عام 1938، وهذا لم يكن ليتحقق في ظل وجود عبد الفتاح إسماعيل المتهم بالتطرف والانحياز إلى الاتحاد السوفياتي، وعلى عكس ما تعتقدون، فإن سياسة عبد الفتاح كانت تخدم استراتيجيتنا الغربية ومصالحنا في المنطقة".

وسألني البروفيسور كاتز: لماذا لم نسمع منك كلمة واحدة ضد الاتحاد السوفياتي منذ خروجك من عدن، بالرغم من أنك تعرف أنهم تأمروا عليك؟! مثل هذا السؤال كنت قد سمعته من الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله حسين الأحمر وبعض المسؤولين في اليمن وخارجه، وقد أجبته: إن معركتي ليست مع الاتحاد السوفياتي، حتى إذا صحَّ ما تقوله في موقفهم مني، وأنتم الأمريكان أنفسكم تعيشون شهر عسل مع الرئيس السوفياتي غورباتشوف. كذلك فإن خلافاتي لم تكن مع النظام في عدن، بل مع بعض رموزه. علق مستشار الرئيس بوش الأب: "أفهم من هذا أنك ما زلت في أعماقك اشتراكيًا!"، ثم ضحك وقال: "أقصد وطنيًا".

كان سؤاله الثاني: هل إذا عدت إلى السلطة في عدن ستقيم علاقات معنا نحن الأمريكان؟!

وكان جوابي له: لا أفكر في العودة إلى السلطة في عدن، بل أفكر في المساعدة على حل مشاكل اليمن كلها، وما يجنبها الصراعات، والحل من وجهة نظري يكمن في الوحدة اليمنية بعد أن فشلت المصالحة الوطنية مع النظام في عدن.

قال: يبدو أن الوحدة مطلب بعيد وصعب التحقيق الآن.

رددت قائلاً: أنا متأكد أنها ستتحقق، وأعتقد أن ذلك سيكون قريبًا.

قال: "إذا تحققت، ما مصير القواعد السوفياتية في جزيرة سقطرى؟!"، وهو السؤال ذاته الذي سمعته من أحد البريطانيين ومن آخر ألماني غربي.

وكان ردي: أولاً لا توجد قواعد سوفياتية في الجزيرة، وأنا هنا لا أدافع عن النظام في عدن، ولا عن السوفييت، وكنت أسمع مثل هذا الكلام وأنا في السلطة، وأنتم الأمريكان أكثر من يعرف أنه لا توجد قواعد سوفياتية في الجزيرة أو في أي مكان في اليمن الديمقراطية، وهذا جزء من الحرب الباردة، وأنا لا يمكن أن أستخدم كغيري من المعارضة في هذه المعارك الإعلامية.

التفت نحوي وقال: أنت على حق.

بعد حديث طويل ومتشعب مع مستشار الرئيس بوش الأب سألتني فجأة: سيادة الرئيس، لماذا لم تقم علاقات دبلوماسية مع بلادي، الولايات المتحدة، وأنت الذي أقيمت علاقات مع دول المنطقة وبقية دول العالم؟ هذا السؤال طرَح عليّ مرارًا في أوقات مختلفة، وقد أجبته مستشار الرئيس بوش الأب بالقول:

على عكس ما تقول، أنا لم أرفض العلاقة مع بلادك. واشنطن للأسف، هي التي ناصبتنا العدا، وأظن أن ذلك كان من ضمن استراتيجيتها المعروفة في مناصبة العدا للولايات، بالرغم من أننا لم نكن إحدى الجمهوريات السوفياتية. كنا دولة مستقلة ذات سيادة، وقد سبق لأحد السيناتورات الأمريكيين أن زار عدن في عام 1974، وهو "بول فنديلي" صاحب كتاب "من يجرؤ على الكلام؟" والتقى الرئيس سالم ربيع علي.



وكان بالإمكان أن تؤسس بداية مناسبة لإقامة العلاقات بين البلدين انطلاقاً من نتائج زيارته، رغم أن مهمته كما جاء في كتابه، كانت إنسانية للسعي لدى المسؤولين في عدن للإفراج عن مواطن أمريكي دائرته الانتخابية كان قد أُعتقل في عدن... لكن بالنسبة إليّ لم يجر أي اتصال أمريكي معي ولو حتى عبر طرف ثالث. وكما تعلمون، لم تتركوا لنا أية

فرصة أو خيار لإقامة علاقات معكم، أو التفاوض من أجل إقامتها بعد موقفكم العدائي الصريح ضدنا. خاصة بعدما انكشف الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية تحت إشراف وكيل المخابرات المركزية الأمريكية سي آي إيه (CIA) فرانك كارلوتشي (33) في تدريب وتمويل شبكة التخريب التي دُرِّب في السعودية وأُرسلت وكُلِّفت حسب اعتراف أفرادها بنسف مؤسسات حيوية نفطية واقتصادية في قلب العاصمة عدن. وكان من شأن تنفيذها إلحاق أضرار جسيمة بأمن الجمهورية واقتصادها وأرواح المواطنين الأبرياء. وفيما بعد اعترف الأمريكي ون أنفسهم بمسؤوليتهم عن ذلك. وذُكرته بما جاء بهذا الصدد في كتاب الحجاب".

وأود هنا أن أقدم نص ما ورد فيه:

"في أواخر مارس 1982م أرسلت وكالة "المخابرات المركزية" فريقًا يمينيًا مؤلفًا من 13 شخصًا إلى اليمن الجنوبي، وهي دولة في شبه الجزيرة العربية تقع تحت هيمنة السوفيات ونفوذهم، وذلك للقيام بأعمال تخريب، إلا أن سلطات اليمن الجنوبية ألقت القبض عليهم، وكانت واحدة من العمليات شبه العسكرية التي سمح بتنفيذها الرئيس "كارتر"، وتحت التعذيب اعترف عناصر الفريق بأنهم تدربوا بإشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية... أين كانت حيلة العملية؟ لقد ورد في الأوراق التحضيرية للعملية الخفية أن من المفترض أن يتعامل عناصر الفريق مع وسطاء حيث لا يشعر أحد بأن وكالة المخابرات المركزية متورطة لكن الطريقة لكسب ثقة المتطوعين اليمنيين كانت إطلاعهم على دور المخابرات المركزية. وسُحب فريق ثانٍ من اليمنيين كان قد دخل إلى جنوب اليمن وأوقفت العملية. أذان المدعون العامون في اليمن الجنوبية الثلاثة عشر جميعهم بإدخال المتفجرات بطريقة غير مشروعة لتفجير منشآت البترول وبعض الأهداف الحساسة، واعترف هؤلاء برعاية وكالة المخابرات المركزية لهم".

(33) فرانك كارلوتشي: توجت أعمال كارلوتشي "رجل الظل" أخيرًا بالمكافأة الكبرى عام 1978، حيث عُيِّن مديرًا لوكالة الاستخبارات الأمريكية من قبل الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وقد حاول كارلوتشي تخفيض ميزانية أجهزة المخابرات رغم معارضة الشيوخ الجمهوريين، لكنه في الوقت نفسه التزم أكثر بإخفاء فضائح مخابراته بدل أن يضع لها حدًا.

كان ذلك ما ورد ضمن نص طويل عن العملية، وقد فضلت هذا النص، رغم أن لديّ



فرانك كارلوتشي

من المعلومات والتفاصيل أكثر من ذلك بكثير، لكنني فضلت شهادة الكاتب (بوب وودورد) باعتباره في كتابه وفي كتب أخرى أرّخ لنشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتدخلها في شؤون البلدان الأخرى في مناطق عديدة، أو كما يقال: وشهد شاهد من أهلها.

تحدثت مع مستشار الرئيس بوش الأب عما جاء في ذلك الكتاب، وقلت له إنني كنت على علم بتورط (ال CIA) في النشاط المعادي لبلادي حتى قبل صدوره، ولكن فضلنا ألا تصدر عنا أية ردود أفعال ضد الولايات المتحدة الأمريكية لعلها تراجع سياستها ومواقفها المعادية لنا، لكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

قلت له أيضًا: إن "عصابة التخريب" وغيرها من الاستفزازات مثل المناورات العسكرية في مياها الإقليمية أو بالقرب منها، لم تكن الإشارة الوحيدة إلى تدخل الوكالة في شؤوننا الداخلية واستفزازنا.. وأخبرته أنني تسلمت في عام 1982 معلومات رسمية من وكالة "المخابرات السوفياتية" عن تجنيد ال (CIA) لأحد دبلوماسييننا العاملين في دولة عربية، للعمل لها، وإرساله إلى ألمانيا الغربية في دورة استخبارية "خاصة" بالاشتراك ما بين الوكالة ومخابرات دولة عربية شقيقة، كان "الدبلوماسي" يعمل في سفارتنا فيها. ثم سألته: بعد كل هذا كيف تتوقع مني أن أبدأ أنا في التقرب منكم والسعي لإقامة علاقات دبلوماسية مع بلادكم، وكيف سيكون ذلك مفهومًا من شعبي؟ كانت المبادرة يجب أن تأتي منكم.. قال: - أنت محق..

كانت "عصابة التخريب" التي كشفناها قبل تنفيذ مسلسلها الإجرامي، واختراق بعض دبلوماسييننا في تلك العاصمة العربية وفي لندن، جزءًا بسيطًا من النشاط غير المعلن الذي تمارسه الوكالة المركزية للاستخبارات ضد اليمن الديمقراطية لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة في اليمن والمنطقة.

الجامعة العربية بيت العرب

ومن موسكو انتقلنا إلى القاهرة في زيارة خاصة إليها وفي صباح الأحد 2017/3/12 التقيت في مقر الجامعة العربية السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، كامتداد للقاءاتي مع الأمراء العاملين للجامعة وهم: عبد الخالق حسونة ومحمود رياض

والشاذلي القليبي وعصمت عبد المجيد وعمرو موسى ونبيل العربي، وكانت تربطني علاقات معهم على المستوى الرسمي والشخصي، أكدت لهم في كل اللقاءات إن المشكلة ليست في أمناء الجامعة العربية، بل في مواقف الدول العربية من دور الجامعة العربية (بيت العرب) لأنهم لا يريدون تقوية الدور القومي العربي، وهو السبب الرئيسي في إضعاف دور الجامعة ودور مصر القومي، ونحن نعتقد أن الأمة العربية لن تنهض إلا عندما تنهض مصر، وعندما تنهض مصر يفعل دور الجامعة ومؤسساتها لتقوم بدورها في معالجة الأزمات التي تمر بها الدول العربية. وأتذكر أن الجامعة العربية كانت سباقة في وقف الحروب في اليمن (وفي هذه الجامعة وقعت أول اتفاقية للوحدة بين الشمال والجنوب بعد حرب عام 1972م) كما تم دعم حركات التحرر العربية، وفي المقدمة القضية الفلسطينية. للعلم أن منظمة التحرير الفلسطينية ولدت في مقر جامعة الدول العربية.



وبعد هذه المقدمة عن الجامعة العربية وأمنائها العامين، بدأ الحديث بكلمات المجاملة والترحيب وباركنا له تبوءه هذا المنصب الرفيع وتمنينا له النجاح والتوفيق، لأن أي نجاح لدور الجامعة العربية وأمينها يعتبر نجاحاً للدول العربية وشعوبها. وعند سؤالي عن وضع الجامعة العربية، رد الأمين العام بأن بعض الدول العربية لا يدفع ما عليه من التزامات، وهناك مشكلة في تسديد رواتب الموظفين، وهذا ما شكاه بعض الأمناء العامين في الماضي. وقد أكدت أهمية الحفاظ على الجامعة ودورها، باعتبارها

بيت العرب وضرورة أن توفي الدول العربية بالتزاماتها لضمان نشاطها واستمرار دورها الفعال. وفي سؤال الأمين العام لي عن الوضع العام في اليمن، قلت الآتي:

الوضع في اليمن خطير، ونحن على مشارف دخول العام الثالث للحرب، وجميع المحاولات لفرض حل سياسي قد فشلت، أنا ضد هذه الحرب وأي حرب، لقد كنت في الإمارات عندما بدأت الحرب، وطلب الإماراتيون مني تأييدها، وكان في اعتقادهم أنها ستنتهي خلال 45 يومًا. ولكنني قلت لهم إنها ستستمر لأشهر وسنوات، وها نحن الآن في نهاية سنتين من الحرب، وما زالت مستمرة. وشرحت لهم ما جرى في الحرب بين الجمهوريين والملكيين في اليمن من عام 1962م إلى 1967م ودخول مصر والسعودية الحرب، واستمرت لخمس سنوات إلى أن حصل الاتفاق بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في قمة الخرطوم عام 1967م لوقف الحرب. لقد طالبت في عدة مناسبات بإيقاف الحرب والعودة إلى الحوار، وسبق أن حذرت الحوثيين قبل الحرب عندما دخلوا عمران وصنعاء، لكنهم لم يستمعوا إلى نصائحي والخطوط الحمر التي نبهت إلى ضرورة عدم تجاوزها.

وفي نهاية اللقاء قدم لي مذكراته القيّمة والهامة عن تجربته في الأمم المتحدة والخارجية المصرية، وقد شكرته على هذه الهدية الثمينة التي أهداها إليّ بخط يده.

في اليوم التالي أصدرت الجامعة العربية بيانًا صادرًا عن أمينها العام يدعو إلى تكثيف الجهود لإغاثة الشعب اليمني، وكما أشرت في لقاءات ومقابلات سابقة، فإن اليمن ليس بحاجة للمساعدات الإنسانية، لكنه بحاجة أكثر إلى وقف الحرب من أجل عودة المشردين بالملايين إلى وطنهم ومنازلهم وأعمالهم، وهذه أكبر خدمة يمكن أن تقدمها الدول العربية والقوى الإقليمية والدولية ومجلس الأمن الدولي إلى الشعب اليمني.

بمناسبة مرور خمسين عامًا على ذكرى الاستقلال وقيام الدولة في الجنوب في 30 نوفمبر 1967، نظم (صوت العرب) ندوة بهذه المناسبة شاركتم فيها، فما هي ذكرياتكم عن دور صوت العرب ودور مصر عبد الناصر في دعم ثورة الجنوب بقيادة الجبهة القومية وبمشاركة القوى السياسية كافة؟

أتذكر ونحن شباب مفعمون بالحماسة والمشاعر الوطنية الملتهبة في فترة المد القومي وثورات التحرر العربي والأفريقي أننا كنا نتابع إذاعة (صوت العرب) باهتمام شديد، وحتى كبار السن كانوا يحرصون على سماعها إلى جانب إذاعة القاهرة، ورايو لندن، لكن (صوت العرب) كانت أكثر الإذاعات شعبيةً في تلك الأيام... كنا نجتمع أمام جهاز الراديو على ضوء ما كان يسمى (التريك) قبل دخول الكهرباء إلى مدينة مودية عاصمة

ولاية دثينة، سواء في المنازل حيث يوجد الراديو أو في المقاهي القليلة كمقهى عبد الله القطي الذي كان ملتقى للشباب في المساء. وأتذكر أن صاحب المقهى كان يحمل الراديو ذا الحجم الكبير وبطارية كبيرة آنذاك إلى خارج المقهى، وله سلك طويل يمتد إلى السطح لتقوية التقاط البث، وذلك قبل حلول راديو (الترانستور) ذي البطارية الصغيرة والمحمول باليد.

كان راديو (صوت العرب) مصدرًا مهمًا لمتابعة أخبار الوطن العربي وأحداثه والثورات في الجزائر والعراق وغيرها، وحركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. كنا لا ننام حتى نسمع آخر الأخبار وتعليقات المذيعين المشهورين أحمد سعيد، ومحمد عروق وسعد غزال وبث مقال محمد حسنين هيكل الأسبوعي (بصراحة) الذي كان يُبث كل جمعة بعد نشره في جريدة (الأهرام)، وخطابات جمال عبد الناصر، وأهمها خطابه الشهير الذي ألقاه في تعز والذي أعلن فيه أن على الاستعمار البريطاني أن يحمل عصاه ويرحل من عدن. وقد قدمت مصر كل أشكال الدعم السياسي والعسكري والمالي للجهة القومية وجبهة التحرير حتى تحقق النصر في 30 نوفمبر 1967م بقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية برئاسة قحطان الشعبي.

وبمناسبة مرور خمسين سنة (اليوبيل الذهبي) على الاستقلال وقيام الدولة في الجنوب نظمت إذاعة (صوت العرب) ندوة شارك فيها كل من رئيس هيئة الإعلام في مصر، الأستاذ مكرم محمد أحمد واللواء فتحي أبو طالب (أحد قادة عملية صلاح الدين⁽³⁴⁾) الذي أشرف على تدريب الفدائيين وتسليحهم وإرسالهم إلى عدن وجبهات القتال حتى تحرر الجنوب من الاستعمار) والأستاذ عوض العرشاني والفنان محمد محسن عطروش والضابط البريطاني (ميلين) الذي كان يقود المعارك في ردفان ضد الثوار عام 1963م وكاتب هذه المذكرات، وأدارت الندوة مديرة صوت العرب د. لمياء محمود، الذين تحدثوا عن ذكرياتهم عن ثورة 14 أكتوبر المجيدة وأشادوا بدور صوت العرب ودور مصر عبد الناصر واختتم الندوة الفنان عطروش بأغنيته الوطنية المشهورة:

(برع يا استعمار برع.... من أرض الأحرار برع)

(34) كان أول من أشرف على عملية صلاح الدين في تعز محمود سليمان، ورجائي فارس ونبيل سعيد وعلي ياسين وطارق والرائد عبد العزيز منتصر، وبعد ذلك محمود عطية وحسن العجيزي ومسعد حسن وفتحي أبو طالب وعصام حنفي والقنصل في تعز أحمد عطية المصري ومصطفى حمودة وأبو النصر صلاح مشالي وغيرهم، وكان هؤلاء الضباط ينفذون توجيهات المخابرات المصرية بمصر الجديدة تحت قيادة عزت سليمان وفقري عامر ابن عم المشير عبد الحكيم عامر وغيرهما.



المشاركون في ندوة (صوت العرب) في القاهرة بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال الوطني في الجنوب
(30 نوفمبر 2017)

الرئيس علي عبد الله صالح البداية والنهاية

إنه الرجل الذي صنع نفسه بنفسه، وربما أن الحياة والمغامرة والجرأة صنعته أكثر من غيرها لم يكن ابن سياسي، ولا من قبيلة كبيرة. ولا شك أن انتهائه إلى المؤسسة العسكرية (الجيش) تحديداً، كصناعة الرجال والانقلابات والرؤساء دور في صعوده إلى سدة الرئاسة في الجمهورية العربية اليمنية يوليو عام 1978. لكن هناك ما هو أهم من ذلك في شخصية الرئيس صالح: الذكاء، الشجاعة، الطموح، المغامرة، لعل كل هذا، وأشياء أخرى توافرت فيه أهله للوصول إلى ما وصل إليه، وأولها الحرص الشديد على أمنه الشخصي، بعكس الرؤساء الذين سبقوه والذين انتهى عهدهم إما بالانقلاب والعزل (السلال - الإرياني) أو بالاغتيال (الحمدي - الغشمي)، وإلا فكيف استطاع أن يبقى في موقعه الرئاسي 33 عاماً كاملة ومتواصلة؟ وبهذا يكون أطول حاكم حكم اليمن في العصر الحديث كل هذه السنوات (1978 - 2012). وهو بهذا صاحب ثاني أطول فترة حكم بين كل حكام العرب في العصر الحديث.

حياته كانت مليئة بالأحداث والعواصف والحروب وعدم الاستقرار، بعضها فُرض عليه، وبعضها كان من صناعته. كان من هواة إدارة الصراعات واللعب على المتناقضات، وليس حل الأزمات، وكان يجد لذة ومنتعة في التعامل على كل الأطراف، وعلى كل الأطراف، ليس له حليف، أو صديق دائم، يوماً معك، ويوماً عليك. كان يعيش حياة قلق دائم منذ طفولته وصباه، ولازمه هذا القلق حتى وفاته. ربما كان لوفاة والده في عمر مبكر، وانتقاله إلى كنف عمه الذي تولى تربيته دور في هذه الطبيعة القلقة والقاسية والرغبة في الصعود وتغيير واقعه من الفقر إلى الغنى والقصر!!

وفي بلد محدود الإمكانيات، ويسوده الظلم الشديد في ظل حكم الإمامة، ولفتي قبلي لم يلتقَ حظًا من التعليم الذي لم يكن متاحًا أصلاً إلا لنزير سير، لم يكن أمامه إلا الجيش، وقد ألحقه عمه به ولم يكن قد تجاوز الـ (18) من عمره. هنا صنع قدره، أو صنعتته الأقدار، وقد لمع اسمه عندما كان قائداً لمعسكر خالد بن الوليد غربي مدينة تعز.

البداية

يمكنك القول إن الرجل صنع نفسه بنفسه بذكائه ودهائه وسلاحه، وماله بعد ذلك. وصل إلى السلطة عام 1978م بجرأته بإتخاذ القرار وبال دعم الإقليمي والدولي! وهذا ما قاله لي شخصياً.

حضر اجتماعاً لكبار الضباط في مقر القيادة العامة للجيش قبل ترشيحه وانتخابه، لإقرار من يكون الرئيس بعد مقتل أحمد الغشمي بحقيبة ملغومة في مبنى القيادة. كان الكل يتهبب الموقف والمسؤولية في ظروف كهذه، في بلد مليء بالمخاطر، ومنصب محفوف بالموت في كل لحظة، وعلاقاته متوترة مع الجنوب المتهم بقتل رئيسه، وخاض معه حرباً في عام 1972م، والثانية على وشك النشوب، حيث لم تتأخر، إذ نشبت في فبراير 1979م. وضع مُسدسه على طاولة الاجتماع، كما قال لي، وحوها كبار الضباط الأرفع منه رتبة، والأكثر كفاءة من متخرجي الأكاديميات العسكرية، وقال لهم جملة واحدة: "أنا القائد والرئيس، من يوافق يرفع يده" وبدأ برفع يده، فارتفعت الأيدي، بالموافقة، ولم يعترض أحد! ثم صفقوا جميعاً، وقدموا له التهاني. بعد ذلك انتخبه مجلس الشعب برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي الذي شغل المنصب مؤقتاً بعد اغتيال الحمدي، رئيساً للجمهورية وقائداً أعلى للقوات المسلحة في 17 يوليو 1978م، كان يومها برتبة (رائد) لكنه رُقي إلى (مقدم) واعتبر هذا اليوم يوماً للديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

هكذا بدأ عهده طوال 33 عامًا وقد حكم عبر مؤسسات عسكرية ومدنية تخدم طموحاته، وحصّن موقعه الرئاسي، ولم يسمح لأحد بالاقتراب منه، ومن حاول، كان مصيره الموت! كما حدث في انقلاب الناصريين للناصرين عليه وإعدام أبرز قياداتهم.

البعض كان يعتقد أنه لا يصلح للحكم، وفي مقدمتهم الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، والذي رفض تعيينه من قبل السعودية في منصب الرئيس كما جاء في مذكراته الصادرة عام 2007. وباغتيال الحمدي، ومن بعده الغشمي، صار الطريق مفتوحاً أمام علي عبد الله صالح في اليمن والمنطقة في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين. وكانت هذه المنطقة التي يفضل اللعب فيها، وعليها، وكان من الذكاء والدهاء بحيث تعلم بسرع ورقص على رؤوس الثعابين.

قام بمحاربة الجبهة الوطنية في المنطقة الوسطى، ووضّحت له أموال كثيرة بلغت المليارات لتشييت نظامه، فكوّن ثروة كبيرة له لم يكن يحلم بها.

أسس مؤسسات تبدو في الظاهر أنها من مستلزمات الدولة والحكم، والديمقراطية، لكنه أبقى مفاتيح القرار بيده وحده. أسس حزباً له، وصحفاً، وقنوات فضائية، وهو على رأس السلطة، وبعد خروجه منها ظلت على ولائها له ولأسرته.

أقام علاقات واسعة مع الأحزاب، والشخصيات الاجتماعية، ورجال المال والأعمال في الداخل والخارج، وكان شريكاً لبعضهم، أو كانوا يديرون مشاريعه.

اعتمد علي عبد الله صالح في حكمه على المؤسسة العسكرية التي ينتمي إليها وجاء منها إلى السلطة، واعتمد في بداية حكمه على عدد من الوحدات التي يقودها أقرباؤه، وفي المقدمة الفرقة الأولى مدرع، والتي ظلت حتى عام 2012م تحت قيادة علي محسن الأحمر الذي تولى إحباط الانقلاب الناصري، لكن بعد ذلك اتجه إلى بناء وحداته العسكرية الخاصة التي تدين بالولاء له شخصياً، وهي قوات الحرس الجمهوري بقيادة الرائد حينها علي صالح الأحمر (الأخ غير شقيق لصالح)، وعُمل على تطويرها حتى صارت جيشاً قائماً بذاته لتشمل المناطق كافة، وأنشئت وحدات جديدة تابعة لها أُطلق عليها الحرس الخاص، والقوات الخاصة بدعم أميركي قوي ومباشر، وجمعت كلها تحت قيادة واحدة أسندها إلى ابنه أحمد بعد عزله لأخيه علي صالح الأحمر.

وعلى هذا النحو سلّم وحدات الجيش، الصاعقة، الدفاع الجوي، الدفاع الساحلي، ألوية المشاة، الأمن المركزي والأمن القومي لأفراد من أسرته مباشرة أو من قبيلته سنحان، فضمن صالح ولاء المؤسسة العسكرية له شخصياً.

أما المؤسسة الأخرى التي اعتمد عليها صالح في حكمه، فكانت المؤسسة القبلية، وذلك بالاعتماد على تحالفات قبلية، حيث ربط زعماء القبائل ومشايخها به شخصياً من خلال الترقيات والرتب العسكرية والهبات والمخصصات المالية، وفي مقابل هذا اعتمد على دعم الميليشيات القبلية في حروبه الداخلية والخارجية، وعزز من مكانة مشايخ القبائل في السلطة على حساب دور الدولة ونمو مؤسساتها المدنية، واعتمد على قوة القبائل كلما احتاج إليها كما حدث في حروب صعدة الستة مع الحوثيين (2004-2010)، وفي حرب 1994م ضد الجنوب، وخلال هذه الحروب حصلت القبائل على مزيد من الأسلحة، إضافة إلى الأسلحة التي يغنمونها في تلك الحروب.

كان الرئيس علي عبد الله صالح يردد خاصة خلال السنوات الأخيرة أن من يحكم اليمن كمن يرقص على رؤوس الثعابين؟

- نعم. إن حكم بلد كاليمن صعب المراس ليس بالأمر السهل، حيث الانتفاء إلى القبيلة أقوى منه للدولة، وحيث الكل يحمل السلاح، والطامحون بالسلطة كثيرون، والهال يشتري الولاءات والأتباع، والأطباع لا تقف عند حدود، وقد تعرض الرئيس صالح خلال حكمه الطويل لأكثر من محاولة انقلاب، وأكثر من محاولة اغتيال، لكنه نجا منها، وكان أخطرها حادثة مسجد النهدين، حيث تعرض لإصابة خطيرة، نُقل بعدها إلى الرياض للعلاج، كما علمت، ليعود بعد الحريق والعلاج الذي أُجري له إلى وضعه الطبيعي. لكن هذا الحادث أثر كثيرًا في صورته وسلوكه، وترك جرحًا عميقًا في نفسه وقلبه، خاصة تجاه شخصين، هما الجنرال علي محسن الأحمر الذي كان يعتبره الأخ الذي لم تلده أمه وذراعه اليمنى، ولكنه تمردّ عليه وانشق عنه أثناء ثورة شباب التغيير 2011م. والثاني الشيخ حميد الأحمر نجل شيخ مشايخ حاشد عبد الله الأحمر الذي قاد حركة معارضة لإسقاطه، وقد طالب علنًا وصراحة في مقابلة في قناة (الجزيرة) للمرة الأولى بمحاكمة صالح وأولاده، فكسر الحاجز النفسي عند البعض، لبدأ هجوم المعارضة العلنية على الزعيم وحكمه الذي بدأ بدوره تصفير (العدّاد) لحكم نجله أحمد، حسب تصريح الشيخ سلطان البركاني، أحد أعمدة حكم الرئيس صالح في محافظة تعز.

النهاية..

اضطر علي عبد الله صالح إلى التنازل عن الحكم في عام 2011 بعد 33 سنة قضاها في الحكم، لكنه ظل يحنّ إلى العودة ويضع العصي في دواليب الانتقال السلمي للسلطة، لماذا؟

في رأينا أنه وجد أن من الصعب عليه أن يتخلى عن السلطة التي بناها طوال 33 سنة، مع أنني قلت له في أكثر من رسالة، وأكثر من تصريح، إن السلطة ليست نهاية الدنيا والحياة وإن هناك أشياء كثيرة يمكن أن يفعلها خارجها، ونصحته بكتابة مذكراته، فرجل حكم اليمن طوال 33 عامًا لا شك في أن لديه الكثير ليقوله للناس بعد كل هذه السنوات عن تجربته في السلطة.

وأن من المؤكد أن رجالاً تعودّ طوال كل هذه العقود تتمتع بالسلطة المطلقة، والطاعة المطلقة، الجيش، والحرس الجمهوري، الحرس الخاص، وخزائن الدولة المفتوحة على مصراعها، الأمر والنهي، كل هذا يضيع منه في لمح البصر؟ أظنه لم يستوعب الأمر، مع أنه هو الذي اختار خلفه بنفسه، وسلم السلطة لأيدٍ "أمنية" كما قال!

وقد شملت المبادرة الخليجية في اليمن منح الحصانة له ومن عمل معه لضمان قبوله بالمبادرة.

من جهة أخرى لم يتقبل علي عبد الله صالح هيكله الجيش التي نصت عليها المبادرة الخليجية وقبَلها هو وقد أقال الرئيس عبد ربه منصور هادي العديد من القادة العسكريين المرتبطين بصالح ونجلاه، أو تفكيكه لبعض الألوية العسكرية التابعة للحرس الجمهوري، والفرقة الأولى مدرع، ودمج وحدات من الحرس في القوات البرية، وتحويل بعضها إلى الاحتياط في وزارة الدفاع، وقد شعر صالح بأن هذا يعني إضعاف نفوذه مع النخبة السياسية والعسكرية التي حكم بها البلاد، وتقليص فرص عودته أو تهيئة الساحة مجدداً لنجلاه أحمد، كما كان يأمل. لكنه قبل في النهاية بكل تلك التغييرات نتيجة الضغوط عليه.

- هل هذا ما دعاه إلى التحالف مع الحوثيين الذين خاض ضدهم ست حروب، هل كان هذا تحالف الضرورة، أم لم تكن عنده خيارات أخرى؟
- كان لدى الرئيس صالح قدرة كبيرة على نسج التحالفات القبلية والعسكرية، وقد استغلها إلى حد بعيد في تأمين سلطته وحكمه طوال أكثر من ثلاثة عقود. حادثة جامع النهدين والجروح والحروق البالغة التي أصيب بها تركت أثراً لا يُمحى في نفسه دون شك، وقد اتهم خصومه السياسيين والقبليين بتدبيرها لانتزاع السلطة.

وعندما التفت إلى خريطة القوى القبلية والعسكرية والسياسية في الفترة الانتقالية، لم يجد أمامه إلا أنصار الله (الحوثيين) خصومه السابقين. لقد كان على عداء مع الإصلاح بسبب دوره في المعارضة، وفي علاقته العضوية بالثورة الشبابية ودعمها ضده، برغم أنه كان حليفه ضد الاشتراكي في حربه على الجنوب عام 1994 وبعد وفاة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر الذي كان يوفر له دعم قبائل حاشد لم تعد العلاقة مع أبنائه كما كانت في عهد الأب رغم تحالفهم معه ضد الحوثيين في حروب صعدة. لقد كان الشيخ عبد الله يردد: "أنا شيخ الرئيس، والرئيس رئيسي"، والرئيس يقول: "وأنا رئيس الشيخ"، وكل منهما كان يعرف حدوده، لكن تحالفهما كان يعني القوة والمنعة والمنفعة لكليهما ولما يمثلانه من نفوذ سياسي وعسكري وقبلي، وبهذه المعادلة حكما اليمن.

وبعد أن اختلفت المصالح وبرزت الطموحات للسلطة خرج الأبناء عن هذه المعادلة، وخاصة منهم الشيخ حميد الأحمر، وبرر هذا الخروج عن طاعة الرئيس أو طوعه بعد أن تكشفت نيات الرئيس صالح بتوريث نجلاه أحمد.

لم يكن التوريث مدعوماً من الفريق علي محسن الذي كان شريكه في الحكم وأفضل الإنقلاب الناصري على الرئيس عام 1978. وقد زادت الشقة بين الرجلين بعد حروب صعدة وانحياز الفريق علي محسن الى شباب التغيير وتحوله من حليف إلى خصم.

أما عن الجنوب، فقد خسرته صالح بعد حرب عام 1994م وازدادت خسارته مع بداية الحراك الجنوبي السلمي عام 2007.

من بقي إذا؟

لم يبق أمام صالح إلا أنصار الله (الحوثيون) كقوة شابة صاعدة، تمسكت على الحروب في صعدة ولم تنكسر، واكتسبت تعاطف من الناس والقوى السياسية وكان لكل من الطرفين حساباته ودوافعه بما يمكن تسميته بتحالف الضرورة الذي بدأ عام 2014 وكان القاسم المشترك الأول إفشال المرحلة الإنتقالية والتصدي المشترك لعاصفة الحزم 2015. وقبل ذلك كان الحوثيون قد سيطروا على صنعاء بمساعدة من الحرس الجمهوري الموالي لصالح، وحاصروا الرئيس هادي في منزله، ورئيس الوزراء خالد بحاح في القصر الجمهوري، واقتحموا معسكرات الجيش ومجمع دار الرئاسة ومعسكرات الصواريخ، رغم أنها موالية لحليفهم صالح وسلمت دون مقاومة، وسيطروا على وسائل الإعلام الحكومية، وعلى مقرات شركة النفط، وقاموا بتغيير إدارات عدد من المؤسسات وعينوا فيها موالين لهم.

تسارعت التطورات بعد ذلك فقد استقالت الحكومة، وأعلن الرئيس هادي استقالته، وأعلن الحوثيون ما أسموه (الإعلان الدستوري) في 6 فبراير، وجمدوا البرلمان، وأنشأوا (اللجنة الثورية) بقيادة محمد علي الحوثي، ووضعوا الرئيس هادي ورئيس الحكومة خالد بحاح تحت الإقامة الجبرية، لكن الرئيس تمكن من الفرار وهرب إلى عدن حيث أعلنها عاصمة مؤقتة وأعلن تراجعته عن استقالته. لقد فشل الجميع في احتواء الصراع على السلطة مما سهل لصالح وحليفه الحوثي شن حرب على تعز وعدن. ولم تعد الحرب بهذا المعنى لملاحقة هادي الذي تعرض للقصف في قصر (معاشيق). مكنت عاصفة الحزم من استمرار تحالف الضرورة بين صالح وأنصار الله ووحدت خطابهم السياسي والإعلامي ضد ما اعتبروه عدوًا مشتركًا ولكن هذا التحالف انفرط عقده عندما بدأ الرئيس الراحل كما يزعم الحوثيون بالتواصل مع من كان يعتبرهم أعداء وفي مواجهة مسلحة في ديسمبر 2017 بين الطرفين لقي صالح حتفه.

ماذا عن زيارتكم للإمارات في ابريل 2018؟

تلبية لدعوة من مكتب الشيخ محمد بن زايد، وليّ العهد، بتاريخ 29 ابريل 2018م، قمنا بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي 4 مايو 2018، التقيت بحمدان الظاهري (أبو زايد) وسعيد المهري (أبو خليفة) وكان حديثي معها أخويًا وإن لم يُخلّ من العتاب بسبب موقفي من عاصفة الحزم 2015م. ورغم هذا فإنها يعتقدان بأنني أخ وصديق للإمارات ومؤسسها الراحل الشيخ زايد ومرشح من قبلهم رئيس توافقي في اليمن لإنني بالإضافة لعلاقاتي بالإمارات والمنطقة، أرتبط بعلاقات واسعة مع جميع الأطراف في اليمن شمالًا وجنوبًا.

والشيء الآخر الذي تحدثنا فيه معي، ضرورة اللقاء بقيادة المجلس الانتقالي، وعلى رأسها عيدروس الزبيدي. واللقاء مع السفير أحمد علي عبد الله صالح الذي يقيم في الإمارات منذ تعيينه سفيرًا عام 2012.

شكرتهم على الدعوة لزيارة الإمارات، وقلت لهم إن كل ما كان يهمني، وقف الحرب منذ إعلانها 2015. وذكرتهم أنني لست مع الحرب ولست ضدهم، لأن قرار الحرب كان قرارهم وأكدت لهم أنها قد تطول، وها نحن في العام الرابع للحرب، لإنني أعرف اليمن وأوضاعها، وتعقيداتها ورجالها وجبالها، وذكرتهم بحرب الملكيين والجمهوريين، التي وضعت أوزارها بعد لقاء بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر في أغسطس 1967 في قمة الخرطوم وأدى إلى انسحاب القوات المصرية من اليمن، وكان ذلك دون علم اليمنيين من الطرفين. لقد كان وقود هذه الحرب هو الشعب الذي دفع الثمن غاليًا من أمنه واستقراره ورجاله، ورحبت باللقاء مع المجلس الانتقالي ومع أحمد علي عبد الله صالح، لإنني مبدئيًا لا أمانع من الالتقاء بجميع اليمنيين.

رتب المسؤولون في الإمارات لقاءً موسعًا في مقر إقامتي لقيادة المجلس الانتقالي، وهم:

1. اللواء عيدروس الزبيدي / محافظ عدن السابق وقائد المقاومة الجنوبية

2. هاني بن بريك / وزير دولة سابق

3. اللواء أحمد بن بريك / محافظ محافظة حضرموت السابق

4. أحمد حامد للمس / محافظ محافظة شبوة السابق

5. الدكتور ناصر الخبجي / محافظ محافظة لحج السابق

6. مراد الحالمي / وزير النقل والمواصلات السابق

7. صالح بن فريد العولقي / شيخ قبلي وبرلماني يمني

8. الشيخ عبد الرب النقيب / مرجعية يمنية ونقيب يافع

9. المهندس عدنان الكاف / وكيل العاصمة اليمنية المؤقتة عدن

أكد لي هذا اللقاء أن مواقف ومواقف الأخ عيدروس الزبيدي متباينة في ثلاثة مواضيع رئيسية هي الوحدة والإنفصال وعاصفة الحزم.

عندما هممت بالانصراف طلب الحاضرون أن نواصل الاجتماع، وتدخل الوزير مراد الحالمي، وهو أحد القياديين في الحراك، وقال: لا نريد لأحد أن يزايد على الرئيس علي ناصر محمد، فهو من أوائل الذين خططوا للحراك والتصالح والتسامح ودعم الحراك دعمًا كبيرًا عبرنا وبعلمنا، وكان على علاقة بكل المحافظات في الجنوب والشمال، ولكنه طلب منا ألا نتحدث عنه في البيانات أو برفع صورته.

سكت الجميع واقترح الدكتور ناصر الخبجي أن نضع جدولًا للأعمال، وأيده مراد الحالمي، وأيدت الفكرة واقترحت أن تتشكل لجنة تقدم لنا جدول الأعمال مؤلفة من الدكتور ناصر الخبجي ومراد الحالمي وجابر محمد ثابت. واقترح اللواء عيدروس إضافة هاني بن بريك فلم أمانع ذلك.

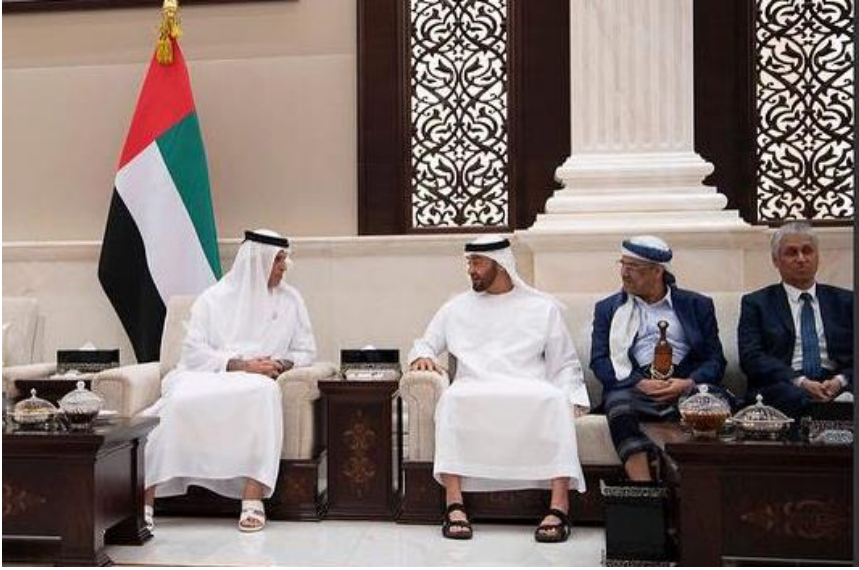
وبعد ذلك انتقلنا وتناولنا الغداء وصدر بيان عن هذا اللقاء أكدنا فيه أننا بدأنا الحوار في أبو ظبي وأنا سنواصل الحوار لاحقًا.



وقد تمت عدة لقاءات في منزل عيدروس الزبيدي وهاني بن بريك وأحمد ملمس وعبد الرحمن الجفري وعلي سالم البيض وخالد بحاح وصالح بن فريد العولقي وغيرهم من القيادات الجنوبية الموجودة في الإمارات، وكانت اللقاءات ودية.

وعقدنا أيضًا لقاءين خاصين مع عيدروس الزبيدي وهاني بن بريك، أحدهما في منزل هاني بن بريك، وآخر في مكان إقامتي، وأسرا إليّ بأنهما موافقان على أن أكون رئيسًا توافقيًا في اليمن، وقد أبلغوا المسؤولين في الإمارات بذلك، شكرتهما على هذه الثقة، وكلمات المجاملة التي سمعتها منهم.

وبعد هذه الحملة الإعلامية ضد الإمارات، قام سعيد المهري (أبو خليفة)، المسك بالملف اليمني، بزيارة عدن والتقى وزير الداخلية المسيري، ونقل إليه دعوة لزيارة الإمارات. وقد رحب بالفكرة، لكنه كان متردداً وطلب رأيي عبر أحد الأصدقاء ورحبت بالفكرة، شرط أن تكون الدعوة الموجهة إليه من وزير الداخلية الفريق سيف بن زايد، وأن تُعلن قبل مجيئه، وأن يستقبله في المطار الشيخ سيف بن زايد، وإذا استكملت هذه الترتيبات فعلى بركة الله، ومن المفيد القيام بهذه الزيارات، ولكنه كان يخشى عند وصوله أن يمنع من العودة إلى عدن كما مُنع الرئيس عبد ربه منصور من زيارتها لأكثر من أربع سنوات.



الشيخ محمد بن زايد يستقبل الوزير أحمد المسيري
قبل لقائه الشيخ محمد بن زايد، التقيته مرتين وسألني: ماذا أقول لمحمد بن زايد إذا التقيته.

نصحته أن يتحدث عن أولاً عن العلاقات التاريخية بين اليمن والإمارات في عهد الشيخ زايد وحتى الآن. وثانياً: أن يناقشه في موضوع زيارة عبد ربه منصور للإمارات ثم عدن. وثالثاً أن يتحدث معه عن أهم متطلبات وزارة الداخلية، لتطوير الوزارة والمنشآت التابعة لها، وأهمها تطوير كلية الشرطة وغرفة العمليات بإمكانات حديثة.



"علمنا بأنه كان لكم دور في عقد اجتماع استوكهولم في ديسمبر 2018م الذي عقد برعاية الحكومة السويدية وحضور الأمين العام للأمم المتحدة ومبعوثه إلى اليمن، وذلك بعد لقاءكم سفير السويد إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فهل تحدثونا عن ذلك؟
أثناء زيارتنا لأبو ظبي استقبلت في مقر إقامتي بتاريخ 17 مايو 2018م السفير بيتر سيمبني، الممثل الخاص للخارجية السويدية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي أطلعنا على نتائج زيارته لكل من عدن وصنعاء والرياض وأبو ظبي للإسهام في عملية إحلال السلام في اليمن، وبدورنا أشدنا بجهوده واهتمام حكومته وجهودها السياسية والإنسانية بشأن الأوضاع في اليمن. وقدمنا له مبادرتنا لحل الأزمة السياسية في اليمن الذي أشاد بها، واقترحنا عليه أن يُعقد لقاء تمهيدي في مدينة استوكهولم لبعض الشخصيات التي تمثل أهم القوى السياسية في الساحة الجنوبية، وبعد ذلك من الممكن أن يعقد لقاء بين القيادات الجنوبية وقيادات من الشمال لمناقشة المبادرة التي تقدمنا بها بشأن وقف الحرب والسلام في اليمن. وقد رحب بالفكرة وطلب منا قائمة بالأسماء المقترحة للمشاركة في هذا الاجتماع بحدود 30 شخصية، وبالفعل أرسلنا إليه الأسماء، على أمل أن يعقد مثل هذا اللقاء في استوكهولم.

ولكننا فوجئنا، بأن اللقاء تم بين الشرعية وأنصار الله فقط، واستبعدنا مع الحراك الجنوبي منه، ورغم ذلك، رحبنا به وبالنتائج التي خرج بها لأنه لم يكن الحضور مبلغ هننا بقدر ما كنا حريصين على الحل السياسي والسلمي للأزمة. وقد شارك في هذا اللقاء الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش والمبعوث الأممي السيد مارتن جريفيث الذي التقيته أكثر من مرة في عمان، وكذلك السفير بيتر سيمبني، وقد وفر ذلك اللقاء أول فرصة للمصافحة بين وزير الخارجية خالد الياحي ومحمد عبد السلام ممثل أنصار الله. لقد كان

الوزير اليباني مترددًا في التوقيع على اتفاق استوكهولم ولكن يبدو أنه تلقى توجيهات بأن المصلحة تتطلب توقيعه عليه وبعدها هذا تغير موقفه من محمد عبد السلام الذي كان يرفض أن يتعامل معه مباشرة وبعد تكل التوجيهات والتوقيع تصافح مع محمد عبد السلام وسط تصفيق حار من قبل الحاضرين ومباركة من الأمين العام للأمم المتحدة.



التوقيع على اتفاق استوكهولم 13 ديسمبر 2018

وفي وقت لاحق التقيت السيد جريفيتس الذي قال لي: إن مبادرتي التي تقدمت بها للحل الشامل أكبر من مشروع استوكهولم المقنصر على إيقاف إطلاق النار في الحديدة، ونحن مع مشروعك. وبدوري قلت له إننا معك أنت لأنك تمثل الأمم المتحدة، واعتبر أن مشروعني هو مشروعك ومكمل لمهمتك.



مع السيد مارتن جريفيتس في مكتبه بعثان - الأردن

وماذا عن مشروعكم للحل السياسي الذي تمّ الاتفاق عليه مع دول التحالف؟

في شهر يناير 2019 قمنا بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة والتقينا الفريق عتيق جمعة في دبي وتقدمنا بـ "تصورات ومقترحات لحل الأزمة اليمنية" ارتكزت على النقاط الآتية:

أولاً: وقف الحرب.

ثانياً: العمل على إنهاء الصراع عبر حوار جاد بين مختلف الأطراف اليمنية وبرعاية إقليمية ومباركة دولية انطلاقاً من الأسس والمبادئ الآتية:

1- الاتفاق على أن الحوار هو الطريق الوحيد لحل المشاكل المتراكمة في اليمن وأن الشراكة في إدارة الدولة والمجتمع أساس للتعايش وضمان لاستعادة بناء الدولة وإعادة الإعمار والشروع في التنمية.

2- الاتفاق على أن الدولة الاتحادية أفضل الخيارات للمشاركة انطلاقاً من دولة اتحادية من إقليمين (شمال وجنوب) ودراسة بقية الخيارات الأخرى.

3- الاتفاق على الأولوية المطلقة لإعادة بناء الدولة ومؤسساتها وتسليم كل الأسلحة لوزارة دفاع واحدة متفق على هيكلتها وإنهاء المجموعات المسلحة كافة عبر توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.

4- الاتفاق على أن اليمن جزء فاعل في الإقليم يحافظ على أمن جيرانه وسلامتهم ويحفظ حدودهم ويصون المصالح المشتركة.

5- الاتفاق على ضرورة محاربة الإرهاب.

وبعد المناقشات التي أجريناها وموافقة الجهات المختصة لديهم على ما جاء في الورقة المقدمة، تمّ الاتفاق على إجراء الاتصالات مع الأطراف والقوى المؤثرة بالحرب في اليمن من أجل قيام مؤتمر يماني جامع يضم الأطراف والمكونات اليمنية كافة.

وقد قمنا بالاتصال بجميع الأطراف والقوى المؤثرة بالحرب في اليمن:

أولاً: السيد خالد بحاح - نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء السابق.

ثانياً: جماعة أنصار الله (الحوثيين).

ثالثاً: المؤتمر الشعبي العام.

رابعاً: اليمنيون في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية:

أجرينا لقاءات مكثفة مع جميع القوى السياسية والشخصيات اليمنية الموجودة في القاهرة وبعض الدول العربية، وفي مقدمتهم ممثلون عن الحزب الاشتراكي اليمني وحزب الإصلاح وحزب العدالة والبناء والحزب الناصري وحزب البعث، بالإضافة إلى الأستاذ

محسن العيني، رئيس مجلس وزراء سابق، والرئيس حيدر العطاس وعبد العزيز الجباري، وسلطان العتواني مستشاري الرئيس اليمني، والشيخ نبيل الباشا، عضو مجلس النواب، والسيد أحمد عبد الله المجيدي، محافظ ووزير سابق، والسيد فؤاد راشد وفادي باعوم وغيرهم الكثير من الشخصيات.

خامساً: المجلس الانتقالي.

سادساً: الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط.

سابعاً: المبعوث الدولي لدى اليمن السيد مارتن جريفيث.

ثامناً: السفير البريطاني وسفراء فرنسا والسويد وألمانيا وسفيرة الاتحاد الأوروبي والسفير الأمريكي لدى اليمن، وقبل ذلك سفير روسيا الاتحادية في القاهرة.

تاسعاً: لجنة النداء العربي لوقف الحرب في اليمن برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي والصادق المهدي وغيرهما العديد من الشخصيات العربية، ممثلة بالمهندس سمير حباشنة، سكرتير اللجنة في عمان بالأردن.

عاشراً: العديد من الشخصيات العربية أبرزهم، الرئيس إميل لحود والنائب اللبناني عبد الرحيم مراد والسيد هلال هلال، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي - سورية، واللواء علي مملوك مدير الأمن الوطني في سورية.

ماذا كانت أهم نتائج اتصالاتكم التي أجريتموها في كل من هذه الدول ومع هذه الشخصيات؟

- الجميع رحب بالمشاركة في عقد مؤتمر جامع، وقدموا كشوفات بالأسماء، على أن يتم الاختيار للمشاركة في المؤتمر من بين تلك القوائم وبالذات أهم العناصر المؤثرة.
- لمسنا إجماعاً من قبل المكونات السياسية اليمنية على وقف الحرب ونزع السلاح وإقامة دولة اتحادية واستعادة الدولة وبناء مؤسساتها والعلاقة مع الجيران ومحاربة الإرهاب.
- بارك هذه الجهود كل من المبعوث الدولي لدى اليمن وسفراء كل من فرنسا وبريطانيا وأمريكا وروسيا وألمانيا وسفيرة الاتحاد الأوروبي وغيرهم.
- وأبدى الأمين العام لجامعة الدول العربية استعداده لترتيب عقد المؤتمر بالتنسيق مع الجهات الرسمية في جمهورية مصر العربية وبالتعاون مع دول التحالف والمبعوث الأممي.

وماذا جرى بعد ذلك؟

بعد كل هذه اللقاءات التي أجريتها مع جميع الأطراف، وجهت إلى الفريق عتيق جمعة، مستشار الشيخ محمد بن راشد الرسالة الآتية:

سيادة الفريق،

حسب اتفاقنا معكم في آخر زيارة لنا إلى الإمارات على مشروع سياسي لحل الأزمة في اليمن وحددنا مدة ستة أشهر لإجراء الاتصالات مع كافة الأطراف المعنية بالصراع في اليمن منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

وفي تقديري أنه حان الوقت لتنفيذ هذا المشروع الذي كانت لكم بصماتكم الخيرة عليه، وقد حظي بالموافقة من معظم الأطراف اليمنية والإقليمية وجامعة الدول العربية والمبعوث الأممي إلى اليمن السيد مارتن جريفيث وكذلك سفراء الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران والسفراء العرب.

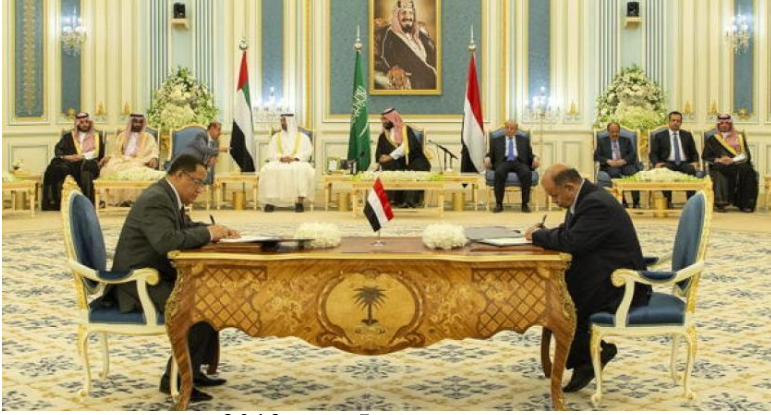
وانفقنا على أن يعقد مؤتمر وطني لقيادات يمنية من ٢٠٠ شخصية، حسب اتفاقنا معكم، ولم يتبق إلا اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ هذا المشروع بعد مباركتكم له. وفي تقديري أننا بحاجة لأن نلتقي مباشرة لمناقشة الخطوات اللاحقة وبانتظار ردكم والقرار لكم.

تحياتي

وجاء رده بالرسالة الآتية:

مسء الخير، هناك أمور كثيرة تغيرت منذ حديثنا وظهرت فكرتان إحداهما مع طرحنا والأخرى مع استمرار الوضع كما هو وما زلت أدمع الرؤيا التي اتفقنا عليها والتي أتمنى لها النجاح اعتماداً على طرحكم الحكيم والجميل مع أجمل تحياتي. انتهت الرسالة.

نحن نعتبر أن الفريق كان صادقاً في رأيه ومواقفه إلى جانب مشروعنا للسلام والحل السياسي كما أكد ذلك في رسالته القصيرة والواضحة لنا. ونحن نحترم رأيه ونقدر موقفه ونعترف بأن ملف اليمن ملف شائك، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدوليّ بدليل ما حدث في عدن في شهر أغسطس 2019م بخروج بعض القيادات المحسوبة على الرئيس عبد ربه منصور إلى خارج اليمن. ولكن هذه الأزمة لم تنته بخروج بعض القيادات أو المجيء بقيادات أخرى بدليل توقيع اتفاق الرياض في 2019 الذي لم ينفذ لأن تجار الحروب لا يريدون نهاية لهذه الحرب، لأن في نهايتها نهاية لهم ولمصالحهم السياسية والشخصية.



توقيع اتفاق الرياض 5 نوفمبر 2019

هذا الحوار لم يتواصل بسبب وفاة الصديق العزيز إسكندر شاه في 14 يوليو 2019 في عز شبابه وعطائه وقد فقدته كمفكر كبير وصديق عزيز ولم تكن الخسارة خسارتي الشخصية بل لقد خسرته الوطن كشخصية إعلامية كرسست حياتها وثقافتها للوطن اليمني كله، وهذه الكلمة تعبير عن وفائي له. أما ما يأتي أدنى هذا فقد استكملة الأستاذ محمد عمر البحاح.

في تاريخ 5 نوفمبر 2019م تم الاعلان عن اتفاق الرياض بين الشرعية والمجلس الانتقالي، ماهو موقفكم من الاتفاق وكيف تنظرون إليه؟ وهل ترى إمكانية لنجاحه؟ من حيث المبدأ، لسنا ضد هذا الاتفاق الذي وقّع بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي بإشراف دولتي الامارات والسعودية، وقد تابعنا توقيع هذا الاتفاق وكنا نأمل أن يؤدي إلى انفراج وتحقيق الأمن في عدن المنكوبة والوطن الجريح. وكما هو معروف أن الموقعين عليه من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، الخنثي عضو مكتب سياسي والخبجي عضو لجنة مركزية، ولكن لم يكن تغيير موقفيهما هو ما يهمنا ولكننا كنا نتمنى أن تكون خلفيتهما السياسية والأديولوجية وخبرائهما الحزبية عاملاً مساعداً على تحسين شروط السلام في إطار وحدة الوطن.

ماذا عن الحرب في ظل جائحة كورونا ؟

يعتبر عام 2020م هو الأسوأ فقد اجتاحت وباء كورونا العالم وسقط الملايين ضحايا حول العالم، وفاقم هذا الوضع من الكارثة الإنسانية التي تعيشها اليمن بسبب الحرب وانعدام الاحتياجات الأساسية لمكافحة هذا الوباء، نتيجة تدهور الأوضاع والخدمات والمرافق الصحية، وهو ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيرش إلى إطلاق نداء عاجل لإيقاف الحرب في اليمن وبقية دول العالم ووصف الحرب اليمنية بأنها أسوأ كارثة إنسانية في تاريخ البشرية، وقد باركنا هذه الدعوة وحثينا جميع الأطراف على إيقافها.

لكن الحرب مع ذلك لم تتوقف ١٩

نعم بكل أسف، لكن حمل عام 2021 العديد من التغيرات المشجعة، وكنا نأمل بأن يكون آخر عام للحرب حيث بدأت بعض البوادر الإيجابية في الظهور لإيقافها. لعل من أهمها تلك المتغيرات الدولية حيث خسر ترامب في الانتخابات وأصبح الرئيس جو بايدن رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وعينت واشنطن السيد تيم ليندركينغ مندوباً خاصاً لها إلى اليمن. وبدأت مشاورات بين الرياض وطهران بوساطة عمانية وأعلنت السعودية عن مبادرة في مارس 2021 لإنهاء الحرب في اليمن بالتنسيق مع المبعوثين الأممي مارتن جريفيتس والأمريكي تيم ليندركينغ.. ثم استمرت الوساطات مع صنعاء وأعلنت السلطنة عن مبادرة سلام وأرسلت وفدًا عمانيًا على مستوى رفيع إلى صنعاء بتاريخ 5 يونيو 2021م، للتفاوض مع أنصار الله. لقد أعطت هذه التحركات مؤشراً على أن العالم قد بدأ يدرك خطورة استمرار الحرب خاصة بعد أن اقتربت النيران من منابع النفط ومن باب المنذب الممر الدولي لتجارة النفط في العالم.

ماذا حدث إذن ؟

كنتُ على تواصل مباشر مع أحد أعضاء الوفد العماني وكانت الأمور تبدو إيجابية ومبشرة ولكن بشكل مفاجئ أعلن الوفد العماني انسحابه من صنعاء، وعلمت من ذلك الشخص لاحقاً في لقاء جمعي به في دبي بأن الأمور لم تكن ناضجة للحل مما أدى بهذه المفاوضات إلى الفشل. وتبين من التطورات اللاحقة عزم كلا الطرفين على التصعيد العسكري من أجل فرض الحل بالقوة حيث اندلعت عدة معارك على جبهة مأرب وسقط فيها آلاف الضحايا من اليمنيين..

انتهت فترة المبعوث الأممي مارتن جريفيتس وتم تعيين السويدي السيد هانس غريندبيرغ مبعوثاً أممياً خاصاً إلى اليمن وذلك بتاريخ 7 أغسطس 2021م هل التقيته ؟ وماذا قلت له ؟

اجتمعت به في القاهرة بتاريخ 23 نوفمبر 2021م مثلما التقيت قبله بكل المبعوثين الدوليين إلى اليمن جمال بن عمر واسماعيل ولد الشيخ ومارتن جريفيتس.. وجرى بيننا حديث صريح حول التطورات في الساحة اليمنية وآفاق الحل السلمي لوقف الحرب في اليمن، بدالي المبعوث متشائماً بسبب التصعيد العسكري من قبل الأطراف وإصرارهم على الحل العسكري. ومن جانبي تقدمت له ببعض الأفكار بشأن وقف الحرب وإحلال السلام في اليمن، كما أكدت على ضرورة تضافر جميع الجهود المحلية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق هذا الهدف. وأكدت له حينها كما أكدت للمبعوثين السابقين بأن قرار الحرب

والسلام ليس بيد اليمنيين ولكنه في الرياض وأبوظبي وطهران، وإذا اقتنعت هذه الدول بالحل فإن الأطراف اليمنية ستقبل بذلك، واستشهدت بما حدث عام 1967م عندما اتفق الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل في مؤتمر القمة العربية الرابعة في الخرطوم على وقف الحرب وإحلال السلام في الجمهورية العربية اليمنية في غياب الأطراف اليمنية (الجمهوريين والملكيين) وكان البعض منهم حينها لا يريدون نهاية لتلك الحرب لأن في نهايتها نهاية لهم ولمصالحهم، لكن الحل فرض بيد من يدهم العقد والحل، وقلت له إذا كنت تريد أن تنجح في مهمتك بوقف الحرب فابحث عنه في تلك العواصم.

ماذا عن الرياض 2 ؟

في بداية عام 2022م جدد الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الدعوة لعقد ما أسموه بالمشاورات اليمنية اليمنية ووجهت الدعوة لأكثر من 500 شخصية يمنية في الداخل والخارج ثم زاد العدد كما علمت إلى حدود الألف شخصية من أعضاء مجلس شورى وبرلمانيين ووزراء وأحزاب وشخصيات اجتماعية وإعلاميين وعلمنا أن الدعوات قد وجهت بصفة شخصية لحضور المشاورات التي امتدت من تاريخ 29 مارس لغاية 7 ابريل.. واعتذر بعض المدعوين عن تلبية الدعوة، وكان الهدف من اللقاء التشاوري هو تعيين 8 نواب للرئيس هادي الذي رفض وطلب منه بعد ذلك أن ينقل صلاحياته إلى ما سمي بمجلس القيادة الرئاسي برئاسة الدكتور رشاد العليمي و7 نواب له وبإقالة الرئيس هادي تمت إقالة الفريق علي محسن.

ولإستكمال شرعية « الشرعية الجديدة» انتقل مجلسي النواب والشورى والحكومة ومجلس الرئاسة الجديد إلى عدن لتأدية اليمين «الدستورية». إن ذلك الحل لم يمه الأزمة بدليل أن مجلس القيادة الرئاسي وكذلك البرلمان بمجلسه غير قادرين على الاجتماع بعدن.

ولكن السؤال: ماذا بعد؟ هل ستتوقف الحرب نهائياً وهل سيبدأ حوار جاد مع كافة الأطراف التي استثنيت وأقصيت من الحوار في الرياض وفي مقدمتهم أنصار الله الذين يسيطرون على صنعاء ومعظم السكان في اليمن ؟

ناشدنا الإخوة أنصار الله للتعامل بمرونة مع المبادرات التي أعلنت بشأن الهدنة والسلام وقدرحبوا بذلك ولكن لهم اشتراطاتهم، فهم يطالبون بوقف الحرب ورفع الحصار البري والبحري والجوي عن اليمن.

هل تواصلتم مع مجلس الرئاسة الجديد ؟
في صباح يوم 2 مايو 2022م وكان أول أيام عيد الفطر السعيد تلقيت اتصالاً هاتفيًا من الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني. كان الحديث وديًا وإيجابيًا سادته أجواء لطيفة وكلمات مجاملة وتبادلنا التهنئة بمناسبة العيد.

هل صحيح ان العليمي وجه لكم الدعوة لزيارة عدن ؟
خلال الإتصال نفسه وجه لي الرئيس الدكتور رشاد العليمي الدعوة لزيارة عدن، وقد شكرت له اتصاله ودعوته، وأكدت له أنه يسعدني تليتها في الوقت المناسب، وابدت له ان يولي إهتمامه بمدينة عدن المنكوبة وإعطاءها أولوية وتوفير الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء لها على طريق الاهتمام بمحافظات اليمن شمالًا وجنوبًا، وأكدت له أيضًا ضرورة الشروع بالحوار مع جميع الأطراف دون استثناء.. وكان رد العليمي إيجابيًا. وقد شكرته ووعدته بأنني سأرسل له خطابًا يتضمن بعض المقترحات وبالفعل تم في اليوم التالي.

استمرت التواصل مع الرئيس العليمي وبكافة الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وآخرها مع المبعوث الاممي في عمان مع وفد من مجموعة السلام العربي الذي تحدثنا فيه عن الأوضاع في اليمن والمنطقة وادنا للمبعوث على دعمنا لجهوده المبذولة لايقاف الحرب في اليمن واستعادة الدولة والحفاظ على الوحدة بالتعاون مع الأطراف الإقليمية الأساسية (السعودية والامارات وايران) والتي سبق وأن أكدنا له ذلك في لقائنا السابق معه، وعند التقاط صورة تذكارية وخلفنا علم الأمم المتحدة قلت له نأمل أن تكون هذه الصورة آخر صورة لنا مع مبعوث اممي الى اليمن في إشارة إلى رغبتنا المشتركة في أن تكمل مهمته بالنجاح بأسرع وقت ممكن وان يكون آخر مبعوث أممي إلى اليمن.



الشهداء لهم الجنة.

سؤال : سيادة الرئيس شهدت اليمن والعديد من البلدان العربية مثل سوريا والعراق والسودان والصومال حروباً وصراعات داخلية امتدت لسنوات، لكن يبدو ان ثم حلول تلوح في الافق بعد ان يئس الجميع من وجود نهاية لتلك الصراعات.. كيف تشخص هذه الحالة من وجهة نظركم ؟

عندما يبدأ الصراع بين الكبار من أجل مصالحهم ونفوذهم ينفذ الوكلاء التابعون لهذه الاطراف مخططاتهم ويتنقل الصراع من صراع سياسي ونفوذ إلى حروب تدفع ثمنها الشعوب، وتستمر الحروب لسنوات وتكثر الوساطات للحل ولكن الكبار لا يوافقون على أي حل إذا كان هذا يتعارض مع مصالحهم ونفوذهم ومع استراتيجيتهم في الثروة والممرات الاستراتيجية والحكام التابعين لهم والشعوب هي التي تدفع الثمن في الأرواح والممتلكات والثروات وعلى الأرض وأحياناً تؤدي هذه الحروب إلى تدمير الدول والشعوب وتقسيمها إلى أكثر من دولة كما حدث في الصومال التي يوجد فيها اليوم أكثر من 3 دول والسودان واليمن التي أصبح فيها أكثر من رئيس وأكثر من حكومة وأكثر من جيش والعراق ولبنان وليبيا وسوريا وقد خصصت لتدمير هذه الدول مئات المليارات في القتل والنهب والسلب والفتن ولم تنجوا من هذه المؤامرات حتى الآثار التاريخية التي يجري تدميرها أحياناً وتهريبها في أحيان كثيرة كما حصل في العراق واليمن وسوريا وأفغانستان وأحياناً قد تتحول هذه الحروب لحروب منسية عندما يبدأ الكبار في فتح معارك أخرى ولا تتوقف هذه الحروب الإقليمية والدولية عندما يشعرون بأن إطالة أمد الحرب ليست بمصالحهم وتتحول لحرب استنزاف وبعد ذلك تتوقف هذه الحروب بتفاهت الكبار ويدفع ثمنها الصغار ويجري تبادل الأسرى والجرحى والموتى أحياناً..

أما الشهداء يرحمهم الله فلهم الجنة...!



الفصل التاسع

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

السلطة ليست نهاية الحياة

ماذا بعد؟

سألت نفسي هذا السؤال عشرات المرات بعد أن تركت السلطة عام 1986م وبشكل ملحّ عقب خروجي من صنعاء عام 1990م أو إخراجي منها على وجه أدقّ باتفاق العليين (علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض).

كنت قد تعودت العمل ساعات طويلة في اليوم عندما كنت رئيسًا للوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لمدة 15 سنة كاملة تتخللها ساعة أو ساعتان للسباحة في البحر يوميًا صباحًا ومساءً، وأضيفت إليها أعباء الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني ورئاسة الدولة لاحقًا (1986-1980).

كان عملي لا ينقطع طوال النهار وفي جزء من الليل. كانت أعباء العمل الكثير تأخذني من نفسي، ومن عائلتي، ومن الأصدقاء، معظم الوقت. وكنت أقوم بتلك الأعباء وأنا راضٍ وفي منتهى السعادة بقناعة تامة بأنني أخدم شعبي ووطني في الموقع الذي اختارته في فيه الأقدار للإسهام في بناء دولة قوية ومهابة في المنطقة ولمحاولة تحقيق السعادة والعيش الكريم لشعبنا الطيب.

كان هذا في عدن.

أما في صنعاء التي خرجت إليها بعد أحداث 1986م (وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل في مذكراتي) فقد انشغلت في ترتيب أوضاع عشرات الآلاف من العسكريين في معسكراتهم في السوادية ومأرب وتعز والمدنيين وأوضاع أسرهم الذين خرجوا معنا ولم يتوقف سيلهم المتدفق من البر والبحر والجو خوفًا على حياتهم، وفي قيادة عمل سياسي وإعلامي مضمّن من أجل لمّ الجراح والعناية بأسر الشهداء ومعالجة الجرحى والاهتمام بالمعتقلين وأسره في عدن، ومحاولة استعادة الوحدة الوطنية دون أن يلقي ذلك آذانًا مصغية من رفاقنا الذين اختلفوا معنا حينها في عدن تحت نشوة أنهم انتصروا، بينما أكدت أكثر من مرّة أن المنتصر مهزوم في مثل هذه المعارك، وأن النصر العسكري مؤقت، ولا يعني بالضرورة نصرًا سياسيًا. فقد غادرنا السلطة في عدن عام 1986م وخرجوا منها عام 1994م.

وقد أثبتت الأحداث صحة هذه المقولة قبل الوحدة وبعدها وحتى اليوم.

السؤال يلاحقني ويلح عليّ في دمشق، العاصمة السورية التي انتقلت إليها لتكون مقرّ إقامتي الجديدة بعد أن كنت أنتقل بين أديس أبابا وصنعاء ودمشق وطرابلس والجزائر والإمارات.

السنوات الأولى من وصولي إليها وقد سبقنا إليها القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيس المجلس الجمهوري في الشمال (عام 1974م) بعد حركة 13 يونيو بقيادة المقدم إبراهيم الحمدي، قضيتها في استكمال مذكراتي التي بدأتها في عدن وصنعاء... كانت دروس الحياة والنضال من أجل الاستقلال، وتجربة السلطة ودروسها التي لا أقوى على نسيانها، ومئات الأحداث، والذكريات، والوجوه الطيبة لمئات الناس الذين عرفتهم خلال مختلف الظروف كلها تتقافز إلى ذهني، وتتحول إلى حروف، كلمات، جمل، على صفحات مذكراتي حتى أوشكت على الانتهاء دون أن يكون لها نهاية.. وهي تجربة غنية عن الثورة والدولة والوحدة بكل سلبياتها وإيجابياتها.

ظل السؤال يلاحقني حتى وأنا أكتب مذكراتي،

كل شيء يتداخل.. الزمان والمكان، أو (الزمان) كما يقول أهل الفلسفة. الوجوه والأحداث، والأحاسيس، الفرح والحزن، السنوات والأمكنة، الطفولة وأيام الشباب، القرية والمدينة، المدن والبلدان والقارات، الماضي والحاضر والمستقبل.

شعرت بعد كتابة مذكراتي، أو الجزء الأكبر منها، وفي زحمة اللقاءات التي كانت هي الأخرى تستهلك جزءاً من وقتي مع مئات الناس الذين يزوروني في بيتي في دمشق من اليمنيين والعرب وغيرهم ويحيطوني بألفتهم ومحبتهم بأنني لست في غربة في دمشق لكثرة ما أحاطني السوريون بالعناية والاهتمام، وعلى رأسهم الرئيس السوري حافظ الأسد، إلى درجة أن الحكومة السورية وفرت المنح العلاجية والدراسية المجانية التي استفاد منها مئات الطلاب والمرضى اليمنيين طوال سنوات عن طريق مكنتي في دمشق.

بثُّ على قناعة بأن السلطة ليست كل شيء، وتركها لا يعني نهاية الحياة، لكن السؤال يظل في صدارة التفكير: ماذا بعد؟ كان يغمرني شعور عميق بأن السلطة ليست نهاية الحكاية، وأنه ما زال لي دور وعمل مفيد يمكن القيام به، ليس لي، بل للوطن العربي والأمة العربية التي تحفّ بها الأزمات والمشاكل من كل مكان.

فجأة يبرز الجواب: ماذا عن إنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية؟

لم يكن صوتي مفرداً، بل وجدت صداه في أصوات أخرى استحسنته بعد أن استقرّ أمري إليه.

وجهت عددًا من الرسائل إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد، وإلى المدير العام لليونسكو وإلى عدد من ذوي الشأن ممن استأنست برأيهم وتوخيت أن يدعموا فكرة إنشاء المركز، ومن بينهم رؤساء دول عربية ورؤساء مراكز بحثية عربية قائمة، بدأتها برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وكان آنذاك السيد بطرس بطرس غالي إثر نصيحة تلقيتها من خير سوداني لدى المنظمة الدولية في دمشق، وكان

يعمل قبلها في عدن وقد تكفل مشكورًا بإيصالها إليه، وجاء رد الأمين العام عبره بالموافقة، وكلف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بدراسة المشروع، وبدوره كلف السيد صباح بق ججي الأمين التنفيذي للإسكوا حينها، الذي شغل قبل ذلك لسنوات عديدة منصب وزير التخطيط في سورية، الذي فرز فريقاً من المستشارين العاملين في اللجنة دراسة المشروع وإعداد النظام الأساسي للمركز، وتكوّن الفريق من الأساتذة عبد الله حسن العالم، مدير الشؤون الاقتصادية، وعقيل عيسى عقيل مدير الشؤون الاجتماعية، ومحمد سيف ثابت، نائب مدير شؤون الموظفين، الذين عكفوا على دراسة المشروع ووضعوا أهدافه، ونظامه الأساسي، ومهامه...

وحول الإمكانيات المادية المطلوبة، لم تتمكن الإسكوا من تقديم أية معونة مادية. أما جامعة الدول العربية، فقد أكد لنا الدكتور عصمت عبد المجيد، وكان الأمين العام للجامعة حينها أن الوضع المالي للجامعة لا يسمح بالمشاركة في ميزانية المركز، وأنها تعجز حتى عن دفع مرتبات موظفيها بسبب إحجام بعض الدول الأعضاء عن دفع مساهماتها السنوية، واكتفت الجامعة بدورها بالمشاركة في المؤتمرات والندوات التي ينظمها المركز في مقرها في القاهرة.

أما سورية، حيث المقر الرئيس للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، فقد مولت المؤتمر التأسيسي للمركز الذي أقيم في دمشق في شهر أبريل 1995م، وقدمت بعض التسهيلات الأخرى، كمقر المركز في المزة، والاشتراك السنوي من قبل بعض الوزارات والمؤسسات السورية في الإصدارات الصادرة عن المركز.

ورغم الظروف الهالية للمركز التي أشرت إليها، فقد افتتحنا فروعاً له في كل من القاهرة وصنعاء وعدن والإمارات العربية المتحدة (رأس الخيمة) وللأمانة والتاريخ، فإن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قدم دعماً مالياً للمركز منذ تأسيسه عام 1995م. وكان الرئيس العربي الوحيد الذي قدم هذا الدعم للمركز، وساهم هذا الدعم في استمرار نشاط المركز ومؤتمراته وندواته، وقد استمر حتى وفاته عام 2004م.

غير أن النظام في صنعاء أجهض إنشاء فرع للمركز في مدينة أبو ظبي، وقد اقترح الرئيس الجزائري (1999-2019) عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يقيم في أبو ظبي حينها أن نسمي المركز (مركز زايد للدراسات الاستراتيجية) بدلاً من المركز العربي، على أن يترأسه بوتفليقة شخصياً، وقد وافق الشيخ زايد رحمه الله على المشروع، وعلى تعيين بوتفليقة رئيساً له، واعتماد ميزانية المركز ومقره وتخصيص سكن لموظفيه، وبعد أن استكملنا جميع الإجراءات واستأجرنا المقر والشقق، جرى التراجع عن المشروع، وعلمت

أن ذلك كان يتدخل وضغوط من نظام صنعاء حينها، وقال لي حينها السفير اليمني ضيف الله شميعة إنني أخرجت دولة الإمارات بقيام هذا المركز، وشعرت حينها بأنه تدخل شخصياً مع السيد جمال السويدي، مدير مركز البحوث والدراسات ومع الديوان في رئاسة الدولة وعمل بجهد من أجل اتخاذ القرار بوقف كل الإجراءات المتعلقة بقيام هذا المركز، بل بعد وفاة الشيخ زايد توقفت المساعدة التي كانت تقدمها دولة الإمارات للمركز ونشاطاته ومؤتمراته السنوية وإصداراته القيمة في كل من القاهرة ودمشق واليمن ورأس الخيمة، وهناك أمور كثيرة لا أريد الدخول في تفاصيلها، حيث تحدثت عن ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

بعدها عدت إلى دمشق، مقر إقامتي والمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، وغادر بوتفليقة إلى الجزائر عام 1999م، حيث انتخب بعد فترة رئيساً لها... ومن دمشق أخذت أدير أنشطة المركز بالإمكانات القليلة المتاحة. ومع الأسف أن معظم الدول العربية لا تهتم بمراكز الدراسات والبحث العلمي، سواء في بلدانها أو خارجها، ولكن اهتمامها بتمويل الحروب في أكثر من بلد عربي، ما ألحق أضراراً كبيرة وخطيرة في الدول والشعوب، وقد اعترف بذلك وزير خارجية قطر، حمد الجاسم الذي صرح بأن بعض دول الخليج مولت الحرب على سورية بـ137 مليار دولار وقبلها صرفت عشرات المليارات لتدمير السودان والصومال وليبيا، وما صرف يقدر بمئات المليارات التي تكفي لإعمار المنطقة والقضاء على منابع الجهل والفقر والإرهاب.

نشاطات المركز

كان إشهار المركز لأول مرة في أبريل 1995م في العاصمة السورية دمشق، في حفل مهيب برعاية الرئيس حافظ الأسد وبحضور عدد كبير من السياسيين وقادة الفكر والمثقفين والصحافيين في الوطن العربي، ورؤساء عدد من مراكز الدراسات والبحث والجامعات.

اهتم المركز بالقضايا والدراسات الاستراتيجية في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وترجمة بعض الدراسات الصادرة باللغة الأجنبية.

وقد أصدر المركز وفروعه عددًا من الإصدارات الدورية، وهي:

1- قضايا استراتيجية، 2- ترجمات عالمية، 3- قضايا راهنة، 4- أوراق يمانية، 5- قضايا خليجية، 6- ترجمات خليجية، 7- ترجمات عن اليمن والجزيرة.

وفي هذا المضمار بلغ عدد العناوين التي أصدرها المركز 62 من قضايا استراتيجية و36 من ترجمات استراتيجية و39 عنوانًا من قضايا راهنة و35 تقارير خاصة و27 من أوراق يمانية و18 من ترجمات عن اليمن والجزيرة و12 عنوانًا من قضايا وترجمات

خليجية. وتتنوع القضايا والمواضيع التي تناولتها تلك الإصدارات، ولا يسمح المجال بإيرادها كلها، ولكن بصفة عامة كانت تحليلاً للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والعربية.

وأصدر المركز نحو 30 كتاباً، لعل أهمها الأحزاب والحركات القومية، والحركات الإسلامية، والحركات اليسارية، وكلها في الوطن العربي، وكتاب حركة القوميين العرب، والقومي والقطري في الفكر والممارسة في الوطن العربي، ومستقبل الوطن العربي ودور الجامعة العربية، ونحو مشروع للنهضة العربية في القرن الواحد والعشرين... إلخ، وهي كتب ودراسات وضعها وقام بتأليفها عدد من أهم الباحثين العرب. ونظم المركز عدداً من الحلقات النقاشية بصفة دورية، جرى خلالها البحث والتداول في أهم القضايا الراهنة من قبل مجموعة من الباحثين والدارسين المختصين، ومن العناوين التي تحضرنى الآن:

- 1- أزمة النظام العربي الإقليمي وتطوير جامعة الدول العربية.
- 2- الآثار والنتائج السياسية والاقتصادية والاستراتيجية لاحتلال العراق ومستقبله.
- 3- التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 و2003 ودور الدولة في ظل التغيير في المناخ الإقليمي والدولي.

ونظم المركز عدداً من المؤتمرات والندوات العلمية بالتعاون مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، كجامعة الدول العربية والإسكوا وعدد من الجامعات العربية والأجنبية ومراكز الأبحاث العلمية، مثل مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية، والندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومؤتمر إعداد الوطن العربي للقرن الحادي والعشرين ودور الجامعة العربية، الذي أقيم في أبو ظبي (نوفمبر 1997م) برعاية الشيخ زايد رحمه الله، وحضره أكثر من 500 شخصية من مختلف أنحاء العالم من وزراء ورؤساء جامعات ومراكز دراسات ومفكرين ومثقفين عرب، كما حضره أيضاً الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد.

أتذكر تلك الندوة التي أقيمت في الإمارات العربية قبل أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً وأدارها كل من الدكتور علي الدين هلال، عميد كلية العلوم السياسية في جامعة القاهرة، وهو المشرف حينها على المركز، والمفكر المصري الراحل سيد ياسين، والدكتور سعيد سلمان، رئيس جامعة عجمان حينها وحضرتها كوكبة من المفكرين والباحثين العرب من الشرق والمغرب.

كانت إحدى المداخلات للأستاذ طلال أبو غزالة الذي صدم الحضور ببدء مداخلته بالآتي:

وأنا داخل إليكم لاحظت أن مسبح الفندق موقوف عن العمل ولا يسمح فيه بالسباحة، وهناك يافطة تقول: عفواً، لا تستعملوا المسبح لاحتمالية الغرق وعدم وجود منقذ!!!

وأضاف: وحال الأمة الآن كحال هذا المسبح. نحن في ورطة، ولا منقذ! يداهدنا القرن الواحد والعشرون ولم نُعد له عدته!

الندوة التي امتدت ثلاثة أيام تدارست واقع الأمة في المجالات الأمنية والاقتصادية والتنمية كافة، السياسية منها والاجتماعية. وشخصت أهم المعضلات القائمة في مجالات التعليم والبحث العلمي والحكم الرشيد وقُدمت أوراق العمل ومدخلات استدعت نقاشات واسعة حولها. ورفعت نتائج تلك النقاشات وخلصاتها إلى ذوي الشأن والقرار في العالم العربي ليتبها إلى المأزق ويساعدوا في الأخذ ببعض التوصيات عليهم ينجون ويخطون بدولهم وشعوبهم خطوة نحو القرن المقبل حينها.

أذكر كيف كانت الطموحات كبيرة والآمال زاهية. غير أن أحداً لم يلتفت إلى ذلك! ولم تمرّ إلا بضعة سنين حتى بدأت الأمور تسوء كثيراً، فالعقدان الأولان من القرن الجديد أظهرها هشاشة النظام العربي وتلاشيه وصولاً إلى تفتيت الدولة الوطنية وتمزيق المجتمعات وإثارة الانقسامات الطائفية والمذهبية والحروب والدمار في الكثير من دولها بأيادٍ عربية وأموال عربية ودماء عربية.

وصل الحال إلى اعتبار العدو صديقاً والتخلي عن حقوق تاريخية، بل وبعضنا تباهى باتخاذ العدو حليفاً ضد أخيه وابن جلدته.

ما أصعب وضع الأمة! ويبدو أنه لا منقذ حتى اللحظة!



ندوة مستقبل الوطن العربي ودور الجامعة العربية برعاية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان، ويبدو في الصورة الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان والدكتور حامد خليل - أبو ظبي 1997



السيدة ميرفت تلاوي الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - إسكوا



على ناصر محمد مع طارق الحويدي رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية
والملك حازم البغادي المدير العام التنفيذي للأسكوا أثناء المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية ببيروت 1998م



تأسيس المركز في صنعاء 1996



الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة مع الرئيس علي ناصر محمد أثناء افتتاح فرع المركز العربي للدراسات الاستراتيجية في رأس الخيمة 1996م

وعمل المركز بالتعاون مع عدد من المراكز البحثية والجامعات في كل من مصر وسورية واليمن والمغرب ودولة الإمارات العربية المتحدة ومركز الدراسات في جامعة الدول العربية ووقع عددًا من بروتوكولات التعاون وأعتقد أن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية سجل حضورًا لافتًا خلال سنوات قليلة من إنشائه.

ولكن بسبب الظروف والحرب التي يمرّ بها الوطن العربي منذ عام 2011م، تعطل نشاط المركز في سورية، حيث كان المقر الرئيس للمركز، وفي كل من صنعاء وعدن بسبب الحرب. وقبل ذلك توقف نشاط المركز في القاهرة والإمارات لأسباب مالية... وكل هذه الأحداث والحروب لم تترك مجالًا لعمل المركز، بالإضافة إلى أمور أخرى، لكن نتمنى أن تنفجر الأمور ويعود الأمن والاستقرار إلى بلداننا العربية ليعاود المركز العربي للدراسات الاستراتيجية نشاطه من جديد.

في الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى سورية التي احتضنت أول مؤتمر للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، بطرس بطرس غالي، الذي بارك قيام المركز، وإلى روح الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وإلى منظمة الإسكوا، وإلى رجال الفكر والثقافة في الوطن العربي الذين آمنوا بفكرة المركز وبأهمية البحوث والدراسات لصانع القرار ودور مراكز الدراسات في تشخيص طبيعة القضايا والأزمات التي يعاني منها الوطن العربي واقتراح الحلول لها من الأحياء والأموات... أولئك كانوا عونًا لنا في المركز أكثر من السياسيين. ومن هؤلاء: الدكتور علي الدين هلال، الدكتور مفيد شهاب، الدكتور أحمد يوسف، الدكتور محمد عبد السلام، اللواء أحمد فخر، الدكتور سيد ياسين وغيرهم في مصر. ومن سورية: الدكتور حامد خليل، الدكتور أحمد عمر يوسف، الدكتورة ريم عبد الغني، الدكتور فيصل دراج، الدكتور كريم أبو حلاوة، الدكتور حسين عويدات، الدكتور أحمد البرقاوي، الدكتور منير الحمش، الدكتور هيثم الكيلاني، الدكتور عارف دليلة، الأستاذ جمال بارود، الدكتور عصام الزعيم، الأستاذ وليد المبيض، الأستاذ حسن عليوة، والأستاذ محمد عمر بحاح والأستاذ سعيد محمد صالح والأنسة لمى ناصر وزينب عوض ناصر ومصطفى شبيب وزينب حمود وغيرهم. ومن اليمن: الدكتور عبد العزيز المقالح، الدكتور عبد المجيد المخلافي، الدكتور مرشد شمسان، الأستاذ عثمان ناصر، الدكتور صالح باصرة، الدكتور عبد الله جيزل، الأستاذ رائد النينو وغيرهم. ومن الإمارات: الدكتور حمد محمد بن صراي من دولة الإمارات العربية المتحدة، الدكتور هادي أحمد ناصر، الدكتورة نسرین مراد، ومحمد علي القاهرة وغيرهم.

الفهرست

الفصل الأول

مرحلة بناء الدولة

- 15.....مرحلة بناء الدولة
- 15... ما أهم الانجازات التي حُققَت في مرحلة بناء الدولة، وكيف كان التعاطي مع ملف الوحدة؟
- 16..... ولكن هناك سلبيات لهذه التجربة حسب محاكمة الآخرين لها؟
- 18..... ماذا أضاف الرئيس علي ناصر محمد من إنجازات، خاصة أثناء توليه شخصيًا للسلطة؟
- فخامة الرئيس علي ناصر محمد، دعنا نواصل هذا الحوار المفتوح والمنفتح بقصة الخروج من السلطة ومن اليمن. حدثنا عن تلك الذكريات بشكل موجز وعن قراءتك لها اليوم بعد مرور أكثر من ثلث قرن؟
- 21.....
- 22..... هناك تهمة موجهة إليكم، وهي أنكم تتحملون مسؤولية الطلقة الأولى في أحداث 1986؟
- 24..... هل أدى جهاز ال "كي. جي. بي" دورًا في انهيار الوضع في عدن؟
- وماذا عن اتهامات متبادلة جرى الحديث عنها في تلك الفترة وما تلاها بينكم وبين الاتحاد السوفياتي على خلفية أحداث يناير 1986م؟
- 25.....
- 28..... هل يعني هذا أن الاتحاد السوفياتي كان له دور في الخلاف بين الرفاق؟
- 29..... هل كان ذلك هو الخيار الوحيد الذي كان أمام موسكو؟
- 33..... وماذا عن الجدل بينكم وبين بريماكوف؟
- هناك من يقول إن أحداث 1986م قضت على تلك المنجزات وأسست لوحدة اندماجية على طريقة الهروب إلى الأمام، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفياتي آنذاك، الذي عجل بقيام الوحدة.
- 34..... كيف تقيّمون ذلك؟
- 34..... هل يعد استعجال قيام الوحدة عملاً فردانيًا وليس مؤسسيًا؟
- 35..... الوحدة اليمنية إرهابات الوحدة ورياح الحرب 1986 – 1996م
- 35..... أعلنت اتفاقية الوحدة في نوفمبر 1989م، كيف تقيّمها اليوم؟
- 36..... هل باحثت علي عبدالله صالح بشأن هذه الواقعة؟!
- ذات مقابلة تحدثت عن أن حوارًا امتد لربع قرن من أجل تحقيق الوحدة اليمنية، كيف ذلك؟
- 38.....
- 39..... 1990، قصة البداية، وداعًا صنعاء!
- 39..... حدثنا عن اشتراط مغادرتك لصنعاء كشرط مسبق لإتمام الوحدة.
- لفتني في رسالة وجهتها إلى الرئيس علي عبدالله صالح (من الحديدة 9 يناير 1990م) أنك دعوته في آخر فقرة إلى التعجيل بيوم إعلان الوحدة.
- 41..... ولكن ما علاقة التعجيل بإعلان الوحدة بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين وحرب الخليج؟
- 41.....

- في موضوع التعجيل بالوحدة، هناك من يستحضر اتصالاً هاتفياً جرى بين علي سالم البيض والرئيس العراقي صدام حسين بحضور علي عبد الله صالح أدى إلى تقريب موعد إعلان الوحدة، ليكون في مايو 1990م، فما السر في ذلك؟! 41.....
- دعنا نتوقف قليلاً عند بيان اعتزال العمل السياسي ومباركتكم الرئيس صالح بالوحدة..... 42.....
- ما الذي جرى ليلة 30 ديسمبر 1989م؟ 42.....
- كيف كانت مشاعرك يوم رفع علم الجمهورية اليمنية 22 مايو 1990؟ 49.....
- حرب صيف عام 1994..... 51.....
- تحققت الوحدة ومن سياق الحديث يفهم أنك أشرت غير مرّة إلى توقعك فشلها، لماذا؟..... 51.....
- كيف نظرتم إلى ما سمي قبل حرب 1994م وثيقة العهد والاتفاق؟ 52.....
- وماذا عن أجواء عمّان في تلك الفترة التي كان لك حضور بارز فيها بعد غياب عن الإعلام؟ 52.....
- ماذا عن حالة الاستقطاب لكم في عمّان من قبل صالح والبيض؟ 53.....
- وعن لقاءك بالبيض؟ 53.....
- كان ذلك اللقاء الأول بعد عام 1986م مع البيض، وماذا عن اللقاء الأول مع علي عبد الله صالح منذ مغادرتك صنعاء 1990م؟ 55.....
- في 27 أبريل أعلن الرئيس علي عبد الله صالح الحرب على الجنوب. كيف تابعت ذلك؟..... 56.....
- اندلعت الحرب، وكانت لك تحركات خلالها محلياً وخارجياً من خلال الاتصالات واللقاءات والتصريحات، حدثنا؟ 57.....
- اللقاء بالوسيط العماني..... 58.....
- اللقاء بالوسيط السعودي..... 59.....
- اللقاء بالوسيط الإماراتي..... 60.....
- من المعروف علاقتكم بالشيخ زايد بن سلطان، كيف تقيّمون موقفه واختلافكم معه؟..... 61.....
- ماذا عن العرض الأخير من البيض لكم؟..... 62.....
- قبل الحرب كنتم ترون أن الفيدرالية هي المخرج، فماذا عن الموقف الإقليمي منها؟..... 63.....
- كيف اعتقدتم أن الفيدرالية هي المخرج المناسب للنظام السياسي في اليمن؟!..... 63.....
- مجريات الحرب..... 64.....
- كيف تقيّم تعامل طرفي الحرب بعد نشوبها، وهل كان هناك تواصل مع بعض الأطراف الداخلية والإقليمية لوقفها؟ وما موقفكم من إعلان البيض للانفصال وملاحظاتكم على البيان؟ 64.....
- تباينت المواقف الإقليمية والدولية إزاء الحرب، لماذا؟ وكيف تقيّمها؟..... 67.....
- حمل تاريخ 27 أبريل عدداً من الذكريات والمفارقات بالنسبة إلى اليمنيين، لارتباطه بعدد من الأحداث. كيف تقيّمها؟..... 68.....
- هناك من يرى أن اجتياح عدن عام 1994م حمل بصمتك، وحتى صورتك. كيف تعلق؟..... 68.....
- ماذا عن هروب القادة..... 69.....
- كيف كانت مقدمات عودتكم إلى عدن وترتيباتها بعد عشرة أعوام من مغادرتها؟..... 70.....
- حدثنا في نهاية هذا الفصل والحقبة عن قصة العودة إلى عدن وصنعاء بعد الحرب، وتحديداً في عام 1996م؟ 72.....

- 74..... هل التقيت بالمواطنين، وكيف قرأت مشاعرهم وهمومهم؟
وماذا عن محاولات جرت لتصفيتك جسديًا، ولا سيما بعد المواقف الحادة، وخاصة قضية الجنوب؟
- 77..... وما علاقة عمرو موسى بالأمر؟
- 78..... معنى ذلك أن نصائحك ذهبت سدى؟!
- 79..... التصالح والتسامح.....
- 81.....

الفصل الثاني

التصالح والتسامح.. نقطة التحول

- 85..... التصالح والتسامح.. نقطة التحول.....
- ذكرتم في الفصل الأول من هذا الحوار أنكم بادرتم إلى مشروع المصالحة الوطنية منذ اليوم الأول لأحداث يناير 1986م، وكان مشروعكم في أثناء وجودكم في أديس وصنعاء بعد الأحداث مباشرة، ولكنه لم ينفذ ولم يُستجب له، ولكن التعبير عنه جاء من خلال مشروع التصالح والتسامح عام 2006م، وهو نقطة تحول تاريخية، فهل كان ذلك امتدادًا لمشروعكم القديم؟ ألم تكن ثمة لقاءات سابقة مهدت لتقريب المسافات بين الفرقاء الجنوبيين قبل هذا التاريخ؟
- 85..... من المعروف أن الدعوة إلى التصالح والتسامح انطلقت من جمعية ردفان الخيرية، هل تقف خلفها؟
- 88..... وماذا عن الجمعية نفسها؟
- 89..... في ذات شهر يناير 2006م عرضت قناة الجزيرة مقابلة خاصة مع السياسي سالم صالح محمد، وفي المقابلة حملكم مسؤولية أحداث يناير بصورة شخصية، وكانت فترة تصالح وتسامح متزامنة مع هذه الاجواء. هل كان البعض غير مَرَّحٍ بفكرة هجران الماضي، خاصة من الفريق المقابل؟
- 90..... ومن اللافت أن صدر بيان مشترك ضم إلى جانبكم سالم صالح محمد وأحمد مساعد حسين بمناسبة التصالح والتسامح؟
- 91..... في مقال لك عن ذكرى التصالح والتسامح عام 2009م تحدثت عن أزمة السلطة والعيون الحمراء والزرقي والخضر، هل كانت أفعال السلطة تستدعي إعلانكم عدم الخوف ومجاوبته بتلك اللغة؟
- 92.....
- 93..... المقال لقي أصداءً واسعة حسب متابعتي، فهل كان لمضمونه أم لتوقيتته أم لشدة لهجته؟
- 94..... هل يعني أن نبش ما يسمى المقابر الجماعية في عدن وثيق الصلة بالتصالح والتسامح؟
- 94..... وفي مقال آخر في الذكرى نفسها أشرت إلى الصراعات التي حدثت في الشمال، لماذا؟
- 96..... الحراك الجنوبي يستدعي الحديث أولاً عن القضية الجنوبية، فكيف قرأتها؟
- 97..... القضية الجنوبية.....
- 100..... حزب خليك في البيت.....
- 100..... طالبت بإنصاف المتقاعدين مع أن معظمهم من المحسوبين على الطغمة؟

- من المعلوم أن الحراك الجنوبي السلمي الذي انطلق في 2007/7/7م يتركز على القضية الجنوبية التي تعود إلى حرب صيف 1994م، وبت من المعروف أيضًا أن "التصالح والتسامح" كان له الدور الأساس في التأسيس لانطلاقة الحراك. فما رؤيتك في هذا الشأن والارتباط بين
- 101..... الحداثين البارزين؟
- 101..... ولكن كيف كانت الولادة الجنينية للحراك الجنوبي السلمي؟
- 102..... ما هي "حركة موج" وهل انخرطت بها؟
- 103..... وماذا عن حركة (حتم)؟
- 105..... وماذا عن تيار إصلاح مسار الوحدة الذي سبق أن أشرتم إليه؟
- 106..... وماذا أيضًا عن حركة (تاج)؟
- وماذا عن بقية المكونات الجنوبية الأخرى المنضوية ضمن صفوف الحراك الجنوبي السلمي؟
- 107.....
- 108..... بعد كل هذا، ماذا كان رد فعل السلطة؟ أي أنكم رميتم الكرة في ملعب السلطة؟
- 109..... كيف تقيمون الفترة السابقة، وما كانت توقعاتكم للفترة اللاحقة، تقييماً سابقاً ولاحقاً؟
- 109..... وكيف تقيمون مسار الحراك وخطواته؟
- 110..... هل كنت على تواصل مع قيادات الحراك؟
- 111..... وكيف كانت رؤيتكم لحل القضية الجنوبية عبر حاملها الحراك الجنوبي السلمي؟
- 112..... ما أهم محطات الحراك الجنوبي في الداخل والخارج؟
- في عام 2009م ظهر علي سالم البيض وتصدّر واجهة الحراك الجنوبي، كيف رأيتم هذا الظهور المتأخر، وهل كنتم على تواصل معه؟
- 113.....
- 114..... وماذا عن لقاءكم السيد علي سالم البيض وحسن باعوم في بيروت؟
- 115..... اللقاء مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الجنوبي الجامع
- 117..... كيف تنظرون إلى المظاهرات، وهل أدت الدور المرجوّ منه، وهل دعوتكم إلى أي منها؟
- المناسبات الوطنية الجنوبية (الأعياد الوطنية لدولة الجنوب) كانت محطة مهمة للحراك الجنوبي ليؤكد فيها استمرار مسيرته؟
- 118.....
- 119..... محطات الحراك الجنوبي في الخارج - لقاء النمسا
- 120..... المؤتمر الجنوبي الأول (مؤتمر القاهرة)
- 120..... حدثنا عن ولادة المؤتمر المعروف بمؤتمر القاهرة الجنوبي.. الفكرة والرؤية والهدف
- وما محددات ذلك اللقاء الذي جمع مختلف الطيف الجنوبي وقوام المؤتمر من المشاركين؟
- 122.....
- بعد ذلك عقدتم المؤتمر تحت شعار "معًا من أجل حق تقرير المصير لشعب الجنوب" لماذا وكيف توافقتم على الشعار والمسار؟
- 123.....
- 125..... هل كان عقد مؤتمر وطني شامل وجامع هدفًا من أهداف المؤتمر، وماذا عن هيئاته؟
- من المعروف أن مؤتمر القاهرة الجنوبي أصدر حزمة من القرارات والتوصيات، ماذا عنها وعن مدى محакاتها للواقع؟
- 127.....
- بعد ذلك بنحو عام انعقد اجتماع الهيئة التنفيذية - المؤتمر الأول لأبناء الجنوب في القاهرة في 18 يناير 2012م. هل لمستتم سريعاً لمقررات مؤتمر القاهرة وتوصياته سابقة الذكر؟
- 129.....

الفصل الثالث

قضية صعدة وحركة أنصار الله

- 133..... قضية صعدة وحركة أنصار الله
- 134..... كيف قرأتم الحالة الجينية لقضية صعدة؟
- 135..... وما الذي حدث لتختل هذه المعادلة أو التوليفة؟
- 136..... وماذا حدث في هذا الاتجاه بعد تحقيق الوحدة اليمنية؟
- 141..... وعلى أي أساس بنيتم موقفكم من حروب صعدة منذ اندلاع شرارتها الأولى صيف 2004م؟
- 142..... هل كانت لكم صلوات بالراحل حسين الحوثي؟
- 142..... وماذا عن علاقاتك بشقيقه يحيى الحوثي؟
- 142..... اللقاء الأول مع يحيى الحوثي عام 2008م في سورية.
- 143..... وهل استمر تواصلكم ولقاءاتكم وإلى ماذا أفضت؟
- 143..... اللقاء الثاني مع يحيى الحوثي 2010 ألمانيا
- وفي المقابل كيف كانت مساعيكم مع الطرف الآخر وخاصة من آل الأحمر الذين أعلنوا تجنيد القبائل لمحاربة الحوثيين منذ الجولة الأولى؟
- 145..... السعودية عبر حسين الأحمر تجند القبائل:
- 145..... وصفتكم حركة أنصار الله الحوثيين قبل دخولهم صنعاء في عدة مقابلات صحفية بأنهم قوة صاعدة وكنتم تعولون عليها، لماذا وهل ما زلتم على رأيكم بعد التطورات التي حدثت؟
- 146..... س: برأيكم كيف ترون تعاطي أنصار الله الحوثيين مع القضية الجنوبية وكيف تسير علاقتكم معهم الآن؟
- 147..... أشرتكم في مقابلة بديسمبر 2009م إلى أن التنافر قائم بين الحوثيين والقاعدة فهل هذا يعني أن على أحدهما أن يتخلص من الآخر؟
- 147..... سئلتكم غير مرة عن القاعدة في اليمن، وعن علاقتها بنظام الرئيس السابق علي عبد الله صالح هل تؤكدون تلك العلاقة؟
- 149..... هل خلاف الكثير من القيادات اليمنية، يُشار إلى علاقة جيدة تربطك بإيران، كيف ترى تلك العلاقة بين ناصر وإيران؟
- 150.....

الفصل الرابع

نعم للتغيير

- 155..... نعم للتغيير
- دعنا الآن نخوض في تفاصيل الأزمة السياسية التي سادت المشهد اليمني منذ 2005 وما بعدها وطلب ترشيحك، وقبل ذلك إعلان صالح عدم الترشح للانتخابات الرئاسية؟
- 155..... هل لمستم أصداءً أخرى عربية بحكم علاقاتكم، غير موقف القذافي من قرار صالح إعلان عدم الترشح؟
- 156..... هل شعرت بالأسف لعدول صالح عن قراره وإصراره على الترشح مرة أخرى بطلب من الجماهير؟
- 158.....

- وماذا عن الحراك السياسي الذي كنت طرفاً فاعلاً فيه، في تلك الحقبة لدرجة إجماع المعارضة الممثلة باللقاء المشترك على ترشيحك قبل أن تستقر الأمور على اسم المرحوم فيصل بن شمالان؟.....158
- من المعروف أن لقاءاتكم استمرت مع حميد الأحمر فهل كان المحور إقناعكم بالترشح للرئاسة؟.....159
- زيارة علي محسن في أبو ظبي وموضوع الانتخابات.....160
- الانتخابات الرئاسية 27 سبتمبر 2006.....161
- كيف كانت قراءتكم للانتخابات الرئاسية التي تنافس فيها صالح والمرحوم فيصل بن شمالان؟.....161
- وفاة الأحمر 28 ديسمبر 2007.....162
- دعنا نختم هذا الفصل بوفاة الشيخ عبد الله الأحمر وما أثارته زيارتك للرياض للتعزية وتصريحك يومها.....162
- زيارة علي عبد الله صالح لدمشق 23-2-2009.....165
- كيف قرأتكم تصدّر حميد الأحمر المعارضة وتصعيده ضد الرئيس صالح؟.....168
- وبعد أن انتهت المقابلة سألت الشيخ محمد علي أبو لحوم عن رأيه فيها؟.....169
- ظهور علي سالم البيض من النمسا بعد صمت 15 سنة وتجديد المطالبة بالانفصال كيف قرأتكم الخبر وكيف كان موقفكم من ذلك؟.....170
- التقيتم أحزاب اللقاء المشترك في القاهرة عام 2010. إلى ماذا كنتم ترمون، وإلى ماذا أفضى اللقاء؟.....171
- لكن المشترك انقلب على لقاءاتكم السابقة معه، وذُهب إلى الاتفاق مع المؤتمر الشعبي العام، أليس كذلك؟.....172

الفصل الخامس

الربيع العربي وثورة شباب التغيير في اليمن

- الربيع العربي وثورة شباب التغيير في اليمن.....175
- ما الأسباب التي أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي في ديسمبر 2010م؟.....175
- سقوط بغداد.. بداية الحلافة !!.....177
- ربيع دمشق.....181
- خمسينيّات القرن الماضي مرحلة من الثورات والانقلابات.....182
- الخليج العربي وصدى الثورات.....184
- تعثر حركات التحرر، وتخثر ثورات الربيع.....185
- كيف تابعتم تفجير جامع النهدين والخطاب السريع إثره للرئيس علي عبد الله صالح؟.....186
- المبادرة الخليجية... صالح ومراوغات الخروج.....191
- هل تعتقدون أن المبادرة الخليجية كانت ضرورة محلية وإقليمية وكيف قرأتكم صيغتها وخلفياتها ومسارها؟.....191
- وماذا عن الحصانة المتضمنة في المبادرة الخليجية؟.....193

- 194.....خلافة صالح: تجري الرياح بما لا تشتهي السفن.....
- طرح اسمكم في كثير من التسيريات السياسية والإعلامية لخلافة الرئيس علي عبد الله صالح بعد انشقاق اللواء علي محسن والأحداث التي جرت على هامش الثورة. ما خلفيات ذلك؟ 194.
- 195.....وماذا عن لقاء وزراء مجلس التعاون مع وفد المعارضة اليمنية؟
- شاركتم في إحياء ثورة 11 فبراير في ذكراها الثانية بمقال بمثابة إصرار على أهمية الثورة واستمرارها. هل كنتم تستشعرون مخاطر تحقق بها؟ 196.....
- 197.....ثورة شباب التغيير.....

الفصل السادس

اليمن بعد الثورة 2012 – 2013 – 2014

- 201.....اليمن بعد الثورة 2012 - 2013 - 2014.....
- كانت لكم مشاركات فاعلة في ظل مجريات الثورة وما بعدها بما تضمنت من فعاليات، من بينها مؤتمر بعنوان (اليمن الذي نريد) المنعقد في بيروت (18 – 19 يناير 2012م). ومؤتمر (اليمن إلى أين) المنعقد في القاهرة في (23 يناير 2012)، هل كنتم تشعرين بأهمية مثل هذه الفعاليات في سبيل الحفاظ على ثورة التغيير وتحقيق أهدافها والحفاظ على مكتسباتها؟ 201.....
- تسليم السلطة من قبل الرئيس صالح إلى خلفه الرئيس هادي جرى في 27 فبراير بعد انتخاب أو الاستفتاء على هادي يوم 21 فبراير.. كيف تابعتم مراسم التسليم؟ 203.....
- كيف قرأتم الخلافات التي نشبت بين الرئيس صالح وخلفه الرئيس هادي من خلال معرفتك بشخصية الرجلين؟ 205.....
- كيف قرأتم العمليات التي تمت لتصفية نفوذ الرئيس صالح، خاصة أن الشارع كان يضغط على الرئيس هادي للقيام بخطوات في هذا الاتجاه، ولا سيما هيكلة الجيش وعزل أقرابه؟ 206.....
- عام 2013.. حب وحرب وحوار 207.....
- مؤتمر الحوار الوطني 18 مارس 2013 208.....
- كان هناك لقاء برعاية دولية في القاهرة تمخض عنه المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني في إطار الوحدة اليمنية على اسس فيدرالية. ماذا عن هذا اللقاء؟ 211.....
- هل شاركنم في اللقاء الذي عُقد في القاهرة برعاية دولية حيث تسربت أنباء متضاربة عن مشاركنم بعضها يثبت المشاركة والبعض الآخر ينفي؟ 212.....
- جرى الحديث في ذلك الوقت عن عقوبات دولية محتملة على من يشجعون العنف في الجنوب وعلى من يقوض مساعي الحوار الوطني وعملية الانتقال السلمي للسلطة من الشمال والجنوب، هل كنتم معنيين بتلك العقوبات أو التلويح بها؟ 213.....
- التقيتم بعض سفراء الاتحاد الأوروبي في القاهرة 11 – 6/2012م، حدثنا عن أجواء اللقاء؟ 214.....
- هل عبرتم عن دعمكم للحوار الوطني وهو هدف رئيس للقائهم بكم؟ 217.....
- هل كانت لديكم رؤية واضحة ومطروحة من قبلكم؟ 217.....
- لجنة الاتصال المكلفة بالتهيئة للحوار الوطني: 218.....
- بعد ذلك تشكلت لجنة الاتصال المكلفة بالتهيئة للحوار الوطني، فكيف كان تواصلها معكم وعلاقتكم بها؟ 218.....

- هناك لقاءات عدة مع مكونات مرتبطة بالحراك الجنوبي، حدثنا عنها، وهل كان التعدد في المكونات والقيادات سببًا في تشتيت الجهد ضدًا لمصلحة القضية الجنوبية وسيرورة الحراك الوطني؟ 218
- ولكنكم - على ما يبدو - أصررتم على إبلاغ لجنة الاتصال موقفكم من الحوار من خلال رؤية القيادة الجنوبية المؤقتة المنبثقة من مؤتمر القاهرة عام 2011؟ 219
- ما النقاط الرئيسية التي طرحتموها من أجل التهيئة للحوار الوطني، وذلك في القاهرة، الاثنين 25 حزيران / يونيو 2012؟ 221
- كان لكم لقاء مع رئيس لجنة الاتصال الدكتور عبد الكريم الإرياني في يونيو 2012م. ماذا دار في الحوار وما الذي توصلتم إليه؟ 223
- هل جرى الحديث بينكما عن وضع مراكز القوى والشخصيات النافذة في النظام وعن مستقبلها؟ 223
- وماذا دار بخصوص القضية الجنوبية في هذا اللقاء؟ 225
- كان لكم لقاء مع السفير الروسي في القاهرة. حدثنا عن أجواء اللقاء والموقف الروسي إزاء ما كان يعتمل في اليمن؟ 226
- كان لكم لقاء مهم مع سفير الاتحاد الأوروبي، وقد تزامن بعد لقاءكم علي سالم البيض بأسبوع تقريبًا. حدثنا عن أجواء ذلك اللقاء؟ 228
- وماذا عن اللقاء مع فريق مجموعة الأزمات الدولية الخاص باليمن؟ 233
- نختم هذا الجزء من حديثنا بقصبتكم مع الحوار حيث أوردتها في مقال طويل نشر في صحيفة الحياة اللندنية، فما ظروف كتابة ذلك المقال والرسالة التي أردتم إبلاغها إلى الجميع؟ 235
- الحوار 10 سنوات أفضل من حرب 10 ساعات 237

الفصل السابع 2014

عام التحولات.. من الجرعة إلى الحرب

- 2014 عام التحولات.. من الجرعة إلى الحرب 249
- كان أهم حدث شهده عام 2014م، إقرار الجرعة السعرية التي شكلت بداية نهاية حكومة الوفاق، وبالتالي سقوط صنعاء بيد الحوثيين واستيلاءهم على السلطة. ماذا كان موقفكم من الجرعة؟ 249
- وهل تعتقدون أن الحكومة أم الرئاسة كانت وراء قرار الجرعة، خاصة أنه جرى التساؤل في أوساط سياسية وإعلامية حينها عن هو أبو الجرعة، هل هو الرئيس هادي أم رئيس الوزراء محمد باسندوة؟ 250
- وكيف قيّمتم شعار الحوثيين المتضمن إسقاط الجرعة وإسقاط الحكومة وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني؟ وكيف كان الحل من وجهة نظركم؟ 251
- كان من اللافت توجيهكم نداءً عاجلاً بتاريخ 17 سبتمبر 2014م، أي قبل دخول الحوثيين صنعاء بثلاثة أيام فقط. فهل كنتم تدركون السيناريو على النحو الذي حدث فعلاً؟ 253
- في 21 سبتمبر 2014 دخل أنصار الله الحوثيون صنعاء. كيف قرأتم المشهد؟ 253

- استقال رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة ووجه الاستقالة إلى الشعب وليس إلى الرئيس هادي أو البرلمان وأبلغ بها أنصار الله. كيف تقيمون تلك الاستقالة؟ 254
- من الثابت أن النداء العاجل لم يصل إلى الرفقاء واستمر التعنت إلى أن فرض الأمر الواقع ممثلًا بسيطرة أنصار الله على صنعاء معادلة جديدة تمثلت بتوقيع السلطة والأحزاب السياسية وأنصار الله ما سُمِّي (اتفاق السلم والشراكة الوطنية). ما رأيكم بها؟ 255
- وماذا عن حكومة الكفاءات برئاسة خالد بحاح؟ 256
- هناك قيادات جنوبية سارعت إلى مباركة أنصار الله وزعيمهم عبد الملك الحوثي بعد دخولهم صنعاء، وخطبتهم على أنهم السلطة، وذلك باسم الجنوب وقضيته، كالسيد عبد الرحمن الجفري، فهل باركتهم ذلك أيضًا؟ 257
- من المعروف أنكم أكثر الشخصيات القيادية البارزة ارتباطًا بعلاقات جيدة بحركة أنصار الله وزعيمها، ولا شك في أن لهذه العلاقات تاريخًا وأساسًا مشتركًا. هل لنا أن نتعرف إليه؟ 259
- ما أهم ما جاء في الرسالة الجوابية من الحوثي لكم؟ 260
- هل تواصلت لقاءاتكم مع الحوثيين بعد ذلك؟ وفي أي اتجاه كانت تسير؟ 260
- الحوثيون وهادي.. شهر عسل..... 261
- الحوثيون ونشوة النصر..... 262
- لكن الحوثيين لم يستمعوا إلى نصائحكم، بالرغم من تقديرهم لشخصكم وموافقكم؟ 262
- في مقابل اتصالاتكم بالأطراف المحلية كانت لكم اتصالات وتحركات خارجية في عدد من الدول في تلك الفترة الحساسة، فماذا عنها وما تقييمكم لها؟ 263
- ما أهدافكم من تلك اللقاءات والاتصالات الدولية؟ 266
- لقاء الدكتور عبد السلام المجالي..... 266
- لجنة عربية للوساطة..... 267
- هل يمكنكم إعطائنا لمحة عن اتصالاتكم مع المملكة العربية السعودية، ولا سيما أنها الأكثر تأثيرًا في الشأن اليمني؟ 267
- وماذا عن لقاءكم الدكتور أبو بكر القربي؟ 271
- لقد سمعنا أنه في مطلع 2015م رُشِحتم لقيادة اليمن بعرض من بعض القوى السياسية. حدثنا عن أجواء ذلك العرض وموقف بقية الأحزاب منه. 272
- رسالة علي عبد الله صالح..... 273
- وماذا بخصوص عرض الرئاسة... كيف كان ردكم؟ 276
- هل ناقشتم مع وفد الرئيس صالح مسألة شكل الدولة بوصفها مسألة خلافية؟ 277
- هل استمر التواصل مع الرئيس صالح امتدادًا لذلك العرض السابق؟ 277
- ما ردود فعل بقية القوى السياسية في اليمن على مسألة الرئاسة وتصدركم للمشهد؟ 278
- هناك من تحدث عن توافق على اسمكم لتولي الرئاسة خلقًا للرئيس هادي؟ 280
- وماذا عن موقف بقية الأحزاب؟ 280
- إذا حدث إجماع على اسمكم وهو ما طلبتموه سابقًا فلماذا لم تتم الأمور؟ 282
- كيف قرأتكم خطوة الحوثيين عبر ما يُسمى اللجنة الثورية العليا بحل البرلمان اليمني واللجوء إلى الإعلان الدستوري؟ 282

- بعد الإعلان الدستوري أغلقت السفارات العربية والأجنبية في صنعاء. كيف كانت قراءتكم لذلك؟ 283
- التقيتم مجددًا سفيرة الاتحاد الأوروبي بعد مرور عامين من لقائكم السابق، وفي ظل تطورات نوعية وأحداث جسيمة، بما فيها الإعلان الدستوري وهجرة السفارات من صنعاء، فكيف كان اللقاء؟ 283
- كيف تابعت عملية هروب الرئيس عبد ربه منصور هادي من صنعاء إلى عدن؟ 284
- وهل كان منطقيًا قيام الحوثيين وقوات صالح بملاحقة هادي إلى عدن؟ 285
- وماذا عن زيارتكم لدولة قطر؟ 286
- صدفة مع عزمي بشارة 287
- حدث بعد ذلك لقاء في أبو ظبي بين القيادات الجنوبية، ماذا عن ترتيبات ذلك اللقاء وأجوائه؟ 288
- عن ماذا أسفر اللقاء وهل حدث اتفاق بين المكونات الجنوبية؟ 288
- وما كان مصير لقاء الرياض الذي انفقتم على المشاركة فيه؟ 289
- كيف قيمتم هذه النتيجة البائسة؟ 290

الفصل الثامن

الحرب/ عاصفة الحزم

- الحرب/ عاصفة الحزم 293
- لا شك في أن لأي حرب مقدماتها وإرهاصات، حتى وإن جاءت مباغتة كما هو حال عاصفة الحزم فكيف قرأتموها؟ 293
- هل كانت الحرب/ عاصفة الحزم مباغتة لكل الأطراف وربما مباغتة في مواجهتها للتحديات المفترضة في اليمن مع غياب مبادرات للحل السلمي؟ 296
- الرئيس هادي يطالب بفرض عقوبات على شعبه 297
- الاجتماع الهام في قصر العوجا 297
- أين كنتم ليلة عاصفة الحزم وكيف كان وقع الخبر عليكم؟ 298
- اللقاء مع المسؤول الإماراتي 298
- طلب الإماراتيون منكم بيانًا يؤيد العاصفة ويدين خصومها، ولكنه لم يصدر حسب ما هو معلوم، فلماذا؟ 299
- من المعلوم أن لكل حرب أهدافًا عملية، وقد وضعت "عاصفة الحزم" في اليمن أهدافها. فما تقييمكم لها؟ 302
- أبرز المحطات اللاحقة لعاصفة الحزم والقرار 2216 303
- هل حاولتم القيام بجهود معينة مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل وقف الحرب واللجوء إلى حلول سلمية عبر الحوار بين الفرقاء؟ 305
- شكلت تلك المبادرة لوقف الحرب في مايو 2015 اختراقًا للجمود السياسي في حينه، فماذا عن مضمونها؟ 310

- عندما أطلقتكم مبادرتكم من بيروت، المكونة من النقاط العشر، انتقلتم إلى طهران، المتهم البارز كطرف إقليمي في الحرب. فماذا كان في الجعبة الإيرانية؟ 311
- اللقاء مع السيد يوسف بن علوي 312
- هل بذلتكم أية جهود على المستوى الدولي؟ 314
- ما أبرز رد الفعل إزاء المبادرة التي تقدمتم بها لوقف الحرب على اليمن؟ 315
- قصة "شنج بنج سنج" 315
- ذهب جمال بنعمر وجاء المبعوث الجديد إسماعيل ولد الشيخ، فهل اتصل بكم؟ 317
- وماذا عن الإعداد للقاء الرياض؟ 317
- وماذا بالنسبة إلى انعقاد مؤتمر الرياض.. أسبابه ونتائجه؟ 318
- ما هي المواقف الدولية بعد يوم من إعلان إيقاف عاصفة الحزم 320
- كيف تابعت يوميات الحرب وما سمي تحرير عدن والجنوب بما عرف بعملية "السهم الذهبي"؟ 320
- عودة إلى ما كان يجري في السياسة.. هل توقف الجهد السياسي أم استمر من قبلكم؟ 325
- كانت لكم عودة إلى مصر في يونيو 2015م والتقيتم الأمين العام الجامعة العربية، فماذا كانت النتيجة؟ 330
- اتصال من صالح الصماد 331
- وماذا عن تواصلكم مع أنصار الله للبناء على ما كان بينكم من اتفاقات مبدئية؟ 331
- خالد محفوظ بحاح 331
- خرجت عدن من هذه الحرب منكوبة وفق كل التقارير الميدانية والحقوقية الإنسانية، ماذا عنى لكم ذلك وأنت القائد التاريخي الذي ارتبط بصلة خاصة بعدن وأهلها؟ 334
- اللقاء مع وفد حزب المؤتمر الشعبي العام 2015/7/5 335
- كان لكم لقاء آخر أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية مع قيادات من حزب صالح... فما حيثيات ذلك اللقاء؟ 335
- لقاءات أبو ظبي مع المسؤولين الإماراتيين 336
- توجهتم بعد ذلك إلى دولة الإمارات بعد تلك اللقاءات المتسارعة فماذا حدث؟ 336
- الدخول إلى عدن السهم الذهبي 340
- الشهيد علي ناصر هادي 342
- ما تقييمكم لوضع عدن بعد خروج الحوثيين وصالح منها ودخول الإماراتيين؟ 344
- كيف كانت علاقتكم بالشهيد اللواء جعفر محمد سعد محافظ عدن السابق؟ 348
- استمرت لقاءاتكم مع القوى الدولية حينها، ماذا عن لقاءكم سفيرة الاتحاد الأوروبي في القاهرة بيوليو 2015م؟ 349
- وماذا عن اللقاء مع المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ؟ 350
- لا تزال عدن كما أعلنها هادي، عاصمة مؤقتة.. لكن عودته وعودة الحكومة مؤقتة أيضاً. فما السبب من وجهة نظركم؟ 351
- علمنا أنكم التقيتم في عام 2016 الفريق عتيق جمعة مستشار حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد. فيم كان الحديث؟ 355

- 358..... اللقاء مع السفير السعودي آل جابر
- 359 ما وجهة نظركم بشأن خريطة الطريق التي تقدم بها المبعوث الأممي إسماعيل ولد الشيخ؟
- 360..... ما الذي يعنيه إعلان كيري الاتفاق مع أنصار الله ومن المستفيد والخاسر؟
- 362..... أجريتم عدة لقاءات أواخر عام 2016م. حدثنا عنها وعن نتائجها؟
- 363..... كيف كانت مشاركتكم في مؤتمر فالداي في موسكو في فبراير 2017؟
- 374..... الجامعة العربية بيت العرب
- بمناسبة مرور خمسين عامًا على ذكرى الاستقلال وقيام الدولة في الجنوب في 30 نوفمبر 1967، نظم (صوت العرب) ندوة بهذه المناسبة شاركتكم فيها، فما هي ذكرياتكم عن دور صوت العرب ودور مصر عبد الناصر في دعم ثورة الجنوب بقيادة الجبهة القومية وبمشاركة القوى السياسية كافة؟
- 376..... الرئيس علي عبد الله صالح البداية والنهاية.....
- 378..... كان الرئيس علي عبد الله صالح يردد خاصة خلال السنوات الأخيرة أن من يحكم اليمن كمن يرقص على رؤوس الثعابين؟
- 381..... اضطر علي عبد الله صالح إلى التنازل عن الحكم في عام 2011 بعد 33 سنة قضاها في الحكم، لكنه ظل يحنّ إلى العودة ويضع العصي في دواليب الانتقال السلمي للسلطة، لماذا؟
- 381..... - هل هذا ما دعاه إلى التحالف مع الحوثيين الذين خاض ضدهم ستّ حروب، هل كان هذا تحالف الضرورة، أم لم تكن عنده خيارات أخرى؟!
- 382..... من بقي إذاً؟
- 383..... ماذا عن زيارتكم للإمارات في ابريل 2018؟
- 384..... وماذا عن مشروعكم للحل السياسي الذي تمّ الاتفاق عليه مع دول التحالف؟
- 389..... ماذا عن الحرب في ظل جائحة كورونا؟
- 392..... لكن الحرب مع ذلك لم تتوقف؟!
- 393..... ماذا حدث إذن؟
- 393..... انتهت فترة المبعوث الأممي مارتن جريفيتس وتم تعيين السويدي السيد هانس غرينديبيرغ مبعوثاً أمميًا خاصاً إلى اليمن وذلك بتاريخ 7 أغسطس 2021م هل التقيته؟ وماذا قلت له؟
- 393.....
- 394..... ماذا عن الرياض 2؟
- ولكن السؤال: ماذا بعد؟ هل ستوقف الحرب نهائيًا وهل سيبدأ حوار جاد مع كافة الأطراف التي استثنيت وأقصيت من الحوار في الرياض وفي مقدمتهم أنصار الله الذين يسيطرون على صنعاء ومعظم السكان في اليمن؟
- 394..... هل تواصلتم مع مجلس الرئاسة الجديد؟
- 395..... هل صحيح ان العليمي وجه لكم الدعوة لزيارة عدن؟
- 395..... الشهداء لهم الجنة.....
- 395.....

الفصل التاسع

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

- 399.....السلطة ليست نهاية الحياة
- 399.....كان هذا في عدن
- 402.....نشاطات المركز